

حاشیہ المیزان
مکمل

حاشیہ المیزان
المجلد الثاني

مکتبہ دار الفکر بیروت
طبع و نشر

کتابخانه کائنات - بیروت

دفتر نشر و توزیع

مکتبہ دار الفکر بیروت



إهداء 2005

الأستاذ/ محمد حسين قاضي

الجليل

جَلَّ جَلَالُهُ



75

حالات
چشم

والدين

حسام الدين

نور الامان

فتاوى

جلال

اعلیٰ حضرت امام احمد رضا کا ۷۵ ویں سالانہ عرس ۲۵ صفر ۱۴۲۸ھ - رضا کیٹیج ممبئی

باسمه وحمده تعالى وتقدس
قد طبع ببركة شيخنا ابي البركات المفتي الاعظم مصطفى رضا بن الامام احمد رضا رحمهما الله تعالى

الجزء الثاني

من

جد الممتار

على

رد المختار (للشامي)

للإمام احمد رضا القادري البريلوي قلنس سره

١٢٧٢هـ/ ١٨٥٦م --- ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م

حققه و قدم له وعلق عليه

محمد احمد المصباحي الأعظمي

عضو المجمع الاسلامي , والاستاذ بالجامعة الاشرفية , بمباركفور

طبع على نفقة

رضا اكاديمي - بمبائ -

نشره

المجمع الاسلامي - مباركفور - اعظم جره

الولاية الشمالية - الهند - رقم مكتب البريد ٢٧٦٤٠٤

رقم منشورات المجمع الاسلامى - ٩٠ -

الكتاب	جد الممتار على رد المحتار (الجزء الثانى)
صاحب الكتاب	الامام احمد رضا القادرى البريلوى (م ١٣٤٠هـ)
التحقيق والتقديم والتعليق	للاستاذ محمد احمد الاعظمى المصباحى
أوان الطبع والنشر	صفر ١٤١٥ هـ - اغسطس ١٩٩٤ م
المساعد فى الطبع	رضا اكاديمى - بومباى - ٤٠٠٠٠٣
الناشر	المجمع الاسلامى - مباركفور - الهند

يطلب من

- ١ - المجمع الاسلامى - مباركفور - ٢٧٦٤٠٤ - اعظم جره - الهند
- ٢ - رضا اكاديمى - ٢٦ كامبيكر استريت - بومباى - ٤٠٠٠٠٣ - الهند
- ٣ - المجمع الاسلامى ، فيض العلوم ، محمد اباد جو هنه - ٢٧٦٤٠٣ - الهند

- 1 - AL-MAJMAUL ISLAMI - MUBARAKPUR 276404.
AZAMGARH - U.P. INDIA.
- 2 - RAZA ACADEMY
26-KAMBEKAR STREET, BOMBAY - 400003.
- 3 - AL-MAJMAUL ISLAMI
FAIZUL ULOOM- MUHAMMADABAD GONHA 276403.

فهرس موجز

للجزء الثاني من جد الممتار على ردالمختار

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
	باب ما يفسد الصوم	٥	كلمة المجمع
١٩١	وما لا يفسده	١١	عملنا في هذا الجزء
	فصل في العوارض	١٣	تقديم
٢٠٨	المبيحة لعدم الصوم	١١٠	توجيه للقراء الكرام
٢١٨	باب الاعتكاف	١١١	جدالممتار
٢٢٤	كتاب الحج	١١٢	كتاب الزكاة
	باب الاحرام وصفة	١١٩	باب السائمة
٢٢٨	المفرد بالحج	١٢٠	باب نصاب الابل
٢٣٧	باب القران	١٢١	باب زكاة البقر
٢٤٠	باب الجنائيات	١٢٢	باب زكاة الغنم
٢٥٦	باب الاحصار	١٢٨	باب زكاة المال
٢٥٧	باب الحج عن الغير	١٤١	باب الركاز
٢٦٦	باب الهدى	١٤٢	باب العشر
٢٧٧	كتاب النكاح	١٤٩	باب المصرف
٣٠٩	فصل في المحرمات	١٦٤	باب صدقة الفطر
٣٤٣	باب الولى	١٦٩	كتاب الصوم
٣٨٩	باب الكفاءة		مطلب في اختلاف
٣٩٩	باب المهر	١٨٨	المطالع

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٥٥٨	باب طلاق المريض	٤٣٤	باب نكاح الرقيق
٥٦٠	باب الرجعة	٤٣٥	باب نكاح الكافر
٥٦٩	باب الايلاء	٤٥٠	باب القسم
٥٧٠	باب الخلع	٤٥٣	باب الرضاع
٥٧١	باب الظهار	٤٦٣	كتاب الطلاق
٥٧٤	باب الكفارة	٤٧٨	باب الصريح
٥٧٥	باب اللعان	٤٧٩	مسألة الاضافة
٥٧٧	باب العنين		باب طلاق غير
٥٨٣	باب العدة	٥٠٥	المدخول بها
٥٩٥	فصل الحداد	٥١٣	باب الكنايات
	فصل فى ثبوت	٥٣٦	باب تفويض الطلاق
٥٩٥	النسب	٥٤١	باب الأمر باليد
٦١١	باب الحضانة	٥٤٢	فصل فى المشية
٦٢٠	باب النفقة	٥٤٤	باب التعليق

فهرس مبسوط لمطالب الحواشى على صفحة ٦٣٥

كلمة المجمع

حامدا ومصليا

بسم الله الرحمن الرحيم

من أهداف "المجمع الاسلامي" نشر الدين والعلم بصورة ترضى القلوب والأبصار، وتقرب الحقائق والمعارف إلى أهل العقول والأنظار، وقد قام منذ نشأته بتقديم كتب لا يستهان بقدرها إلى الأوساط العلمية، ونال ترحيبا كبيرا وقبولا واسعاً من أهل الدين والعلم - وشكراً لله -

نشر سنة ١٤٠٢ هـ المصادفة سنة ١٩٨٢ م المجلد الأول من جد الممتار للامام أحمد رضا القادري البريلوي رحمه الله تعالى، وكتب له كلمة المجمع الأخ الفاضل الأستاذ يسين اختر الأعظمي، والتعريف بالعلامة الشامي الأستاذ عبد المبين النعماني، والتعريف بالامام أحمد رضا ومكانته الفقهية الأستاذ إفتخار أحمد القادري، والتعريف بجد الممتار محمد أحمد الأعظمي المصباحي كاتب هذه السطور

ثم فارقتي الأستاذ يسين اختر والأستاذ إفتخار أحمد حفظهما الله بسفرهما إلى الرياض، واشتغالهما هناك بالوظائف، والأستاذ عبد المبين شغلته شئون مدرسته "دار العلوم القادرية بيجر ياكوث" فبقيت منفرداً لإصدار هذا المجلد الثاني من جد الممتار، وعاقنتي عوائق، ومنعتني موانع من أشغال التدريس، وشئون الدار، ونوازل الدهر، وهموم بعد هموم، فتأخر الأمر إلى هذا الأوان -

وقد كان الأستاذ عبد المبين النعماني رافقني في نقل هذا الجزء من نسخة المفتي القاضي عبد الرحيم البستوى سنة ١٣٩٧ هـ المصادفة سنة ١٩٧٧ م خلال العطلة الطويلة في شعبان ورمضان/ أغسطس وسبتمبر

وزا ملنى الأستاذ نصر الله الرضوى البهروى فى مقابلة النقل بأصل
الحاشية المخطوطة التى كتبها الامام أحمد رضا بيده على نسخته الملوكة من
ردالمحتار، (المطبوعة فى ٢٥/رجب ١٢٩٤ هـ وزير خائنده على بك، مطبعة
سنده طبع أولنمشدر)

وتمت المقابلة بعد أسبوعين، يوم السبت ٢١ من شعبان سنة ١٤٠٣ هـ
المصادف ٤ من يونيو سنة ١٩٨٣ م ببرلى الشريفة- وغالب إقامتنا إذ ذاك كان
فى المسجد النورى المقارب محطة برلى، والأستاذ المفتى محمد أعظم التاندوى
الفيض ابادى شيخ الحديث بدار العلوم مظهر اسلام برلى تولّى ضيافتنا، وتوسّل
لنا فى الاستيذان من الأستاذ خالد على خان عميد دار الافتاء الرضوية لإعارة
النسخة المخطوطة، فجزيل شكر لهؤلاء العلماء الكرام منا ومن المجمع الاسلامى،
قيّضهم الله لكل خير، ووفّقهم دائما لبث العلم ونشر الدين

ثم انقضت فترة طويلة، ولم أوفق للعود إلى هذا العمل حتى انتقلت من
مدرسة فيض العلوم بمحمد آباد إلى دار العلوم الأشرفية بمباركفور، وطالب كثير
من أهل العلم من الهندو باكستان نشر الجزء الثانى من جد الممتار، والحاج محمد
فاروق الرضوى البنارسى على رأسهم- وكان له سابقة عهد، فقد تم طبع الجزء
الأول ونشره على نفقاته، وبسعيه الحثيث، وألحّ على الأستاذ عبد المبين النعمانى،
والأستاذ بدر القادري عضوا المجمع الاسلامى أن أقضى ما بقى من عمل هذا
الجزء، فعدت إلى هذا العمل قبل سنوات مع فترات غير قصيرة لشواغل وموانع-

فراجعت ردالمحتار وأضفت إلى أرقام صفحات النسخة المخطوطة
المذكورة، أرقام صفحات ردالمحتار المطبوع بالهند، كما قد فعلنا فى الجزء الأول،
وفرغت من هذا العمل فى ٨ / ٤ / ١٤٠٩ هـ المصادف ١٨ / ١١ / ١٩٨٨ م

ثم رأيت أن القارئ إذا لم يراجع ردالمختار لا يكاد يفهم جد الممتار، وكثيرا لا يعرف أن كلامه بأى مبحث يرتبط، وحول أية مسألة يدور، وكثير من القراء يعوزهم ردالمختار، وبعد الحصول عليها يصعب عليهم تفقّد العبارة التى علّق عليها صاحب جد الممتار، فسنح لى أن أتحمّل هذه المعالجة، وأنقل جميع ما يتعلق بمحاشي جدالممتار من عبارات الدر المختار وردالمختار، فابتدأت وتم هذا النقل مع تلخيص وتوضيح بعد نصف ليلة الأربعاء فى ١٤١٠/٧/٢٣ هـ المصادف ١٩٩٠/٢/٢٠ م

وسعت ثانيا أن أضع فهرسا حاويا جميع مطالب جدالممتار، هاديا إلى مباحثه فى كلمات وجيزة، وألفاظ قصيرة- كما هو شأن الفهرس- وما كان ذاك ليتم إلا بعد إعادة النظر على كل حاشية من جدالممتار وعلى ما يتصل بها من عبارات الدر المختار وردالمختار واستخراج زبدة معانيها، أو اختيار جملة تشير إلى مراميها، فنقل علىّ هذا، لاعتزاء الشواغل، وانتباب الهموم والمصائب، ومن ذلك اعتلال حضرة أبى الكريم محمد صابر بن عبد الكريم الأشرفى وانحراف صحته حيناً بعد حين، لكبره وضعف قواه، وقد جاوز التسعين من عمره، ومع ذلك كان عوناً لى كبيراً، وراعياً لأهلى وولدى قويا، لكن من يقدر أن يصرف ما قدر الله فى عبادته، فقد فجعت بفراقه الموجه فى الساعة العاشرة من ليلة الاثنين ٥/جمادى الآخرة ١٤١١ هـ المصادف ٢٣/ديسمبر ١٩٩٠ م، تغمده الله بغفرانه وأسكنه بحبوة جنانه ولم أطق بعد ذلك إلى نحو شهرين لعمل يذكر، سوى أن قارب الامتحان السنوى بدار العلوم الأشرفية فاشتغلت بشعونه وفق السنوات الماضية حتى انقضى الامتحان، وعدت إلى دارى، وأخذت فى ترجمة العبارات العربية من الفتاوى الرضوية (من باب التيمم إلى آخر المجلد الأول) بالأردية كما كنت

وعدت فضيلة المفتي عبد القيوم القادري، والأستاذ عبد الحكيم شرف القادري، والأستاذ محمد منشا تابش القصورى حين أمروني بها، وفرغت منها في العاشر من رمضان ١٤١١هـ، فابتدأت كتابة الفهرس لجد الممتار واستغرقت نحو خمسة وعشرين يوما، حتى توافي ميعاد المدرسة والتدريس، ولم استطع طول العام الدراسي أن أعود إلى هذا العمل، وقد بقي أن اكتب تقديم الجزء الثاني، تقديمًا يوجّه القراء إلى جلالة شأنه، وعلو مكانه فان كثيرا ممن يتناولونه لا يقدر على إدراك ما وضع الامام أحمد رضا في مبانيه القصيرة من معاني جلية، وفوائد كثيرة، وكنوز ثمينة، لأن التعمق في الفقه من نواذر الزمان، والشغف به قليل -

وكان هذا العمل يحتاج إلى إعادة النظر على الكتاب بعد ما مضى نحو سنة كاملة على عهدي بالكتاب فلما توافي شهر شعبان وأقمت بداري في العطلة عكفت على الجدد، وكتبت التقديم، ثم ترجمته بالأردية، وفرغت منها خلال رمضان سنة ١٤١٢هـ - (والترجمة الأردية ماثلة للطبع حين أكتب هذه السطور، بشكل كتاب منفصل مسمى "امام احمد رضا كى فقهى بصيرت، جد الممتار كى آئينے مين" - أى فقاہة الامام أحمد رضا فى ضوء جد الممتار)

وما أضفت من عبارات الدر والرد كان منفصلا عن الجدد، فبدأ لى أن عامل المطبع يصعب عليه ضمهما ووضعهما في مواضعهما باصابة وتكثر الأخطاء، فلا بد من نقل آخر يجمع عبارات الكتب الثلاثة كما ينبغي، فابتدأت النقل ثانيا، و لم أبلغ إلا نصف الكتاب حتى حان موعد التعليم، وفوضت النقل إلى بعض التلاميذ، ثم قابلته بالأصل المنقول سابقا، رافقني فيها التلميذ العزيز نظام الدين البستوى ألبسه الله سابغ إنعامه وإكرامه وتم الامر بعد الامتحان النصف سنوى من سنة ١٤١٣هـ فى إجازة طلبتها من دار العلوم لعشرة أيام، والله الحمد -

وقابلت ثانياً تطميناً للخاطر، و تتميماً للضبط وساعداً في المقابلة الثانية الاستاذ نفيس أحمد المصباحي، والاستاذ نصر الله الرضوي، والاستاذ عبد المبين النعماني في أيام مختلفة وتمت المقابلة الثانية في ٢٧ رجب سنة ١٤١٣ هـ المصادف ٢١ يناير سنة ١٩٩٣ م بين عطلة واجازة حصلتها من دار العلوم- فله الحمد أولاً و آخراً

ذكرت كل ذلك ببسط وتفصيل ليعذرني من كان عاتباً عليّ في تأخير العمل، ولأتذكر به تاريخ العمل، وليتفت المسؤولون الكبراء العظام من بلادنا إلى توفير التسهيلات لمثل هذه الأعمال العلمية وللاحتفاظ بآثار عباقرة الاسلام، ونوابغ العلم، وقادة الأمة، وهداة الشعب

وأرى واجبا عليّ أن أذكر من ساعدني في عملي من النقل والمقابلة وغيرهما فمنهم أخى الصغير الأستاذ احمد القادري، والأعزة نظام الدين البستوى، وصغير أحمد الرامفوري، وشكيل أحمد البريلوي، ونثار أحمد المينائي الغوندوي، وأبو الحسن البهرا نصى، وتوحيد عالم الديناج فوري، وخوشنود اختر الباجلفوري، ومنهم من ذكرتهم سابقاً، ولعل بعضهم لا أتذكرهم فأعذر إليهم، رزق الله تعالى كلا منهم كمال العلم وصلاح العمل، والسعادة والهناء في الدنيا والآخرة

وبعد ما بذلنا غاية مجهودنا، ولم ندخر ما كان في وسعنا، وحسبنا ان العمل قد تم بتوفيق الله تعالى وإنعامه لسنان المغترين، ونخشى أنظار الأصدقاء المخلصين- دون ألسنة الحساد والأعداء المعاندين- ان نجد عملاً قد فاتنا وكان لازماً لإخراج هذا الكتاب أو قصوراً علمياً قد اعترانا، وهو ينقص- لا سمح الله- قيمة سعينا في جد الممتار-

فالممول منهم الصفح والعفو، وأن يطلعونا عليه لنقوم بجبر ما انتقض، إن أمكن لنا-

هذا ونشكر كل من ساهم وساعد وشجّع فى أمورنا عاملا، او ذاكرا، أو داعيا، أو هاديا، وجزاءهم على ربنا الرحمن الحنان المنان، إن الله لا يضيع أجر المحسنين

أول شعبان المعظم سنة ١٤١٣هـ - محمد أحمد الاعظمى المصباحى
المصادف ٢٥ / يناير سنة ١٩٩٣ م - عضو المجمع الاسلامى
يوم الاثنين والأستاذ بالجامعة الأشرفية بمباركفور
أعظم جره - (الهند) -

عملنا فى هذا الجزء

لاخراجه فى صورة قشبية نافعة يحل قدرها

عند ذوى العلم والاعتراف والخبرة والانصاف

١- نقل الحاشية من نسخة الأستاذ القاضى عبد الرحيم البستوى- شكر الله

سعيه- ورافقنى فيه الاستاذ عبد المين النعمانى عضو الجمع الاسلامى-

٢- مقابلة النقل بالأصل المخطوط بيد الامام أحمد رضا، وزاملنى فيها الاستاذ

نصرا لله الرضى

٣- مراجعة ردالمحتار المطبوع بالهند وإضافة أرقام صفحاته إلى أرقام صفحات

المخطوطة، وتجدونهما مع كل حاشية بعد عبارة المتن أو الشرح أو الشامية بين

القوسين- ويسهل بها المراجعة إلى ردالمحتار للباحث-

٤- نقل ما يحتاج إليه لفهم جد المتار من عبارات المتن أو الشرح أو حاشية

الشامى، وكثيرا ما لخصت العبارات، وبموضع نقلت نبذا من الافادات بدون

تلخيص- ووضعت هذه العبارات فى أسفل كل صفحة من جد المتار-

وهذا العمل قد أغنى عن كثير من المتاعب، وجعل النسخة المطبوعة

مكتفية بنفسها فى فهم الباحث والمطالب، وسهل المراجعة إلى كل نسخة من

ردالمختار، من أية مطبعة كانت فانا قد عينا المبحث والمقام، وبعد ذلك لا يصعب

الحصول على العبارة المطلوبة لصاحب علم-

٥- وضعت فهرسا جامعا يحتوى على جميع مطالب جد المتار، ويدل غالبا على

مزاياه أيضا،

٦- وضعت أرقام الحواشى فى كل فصل أو باب أو كتاب، ووضعت أرقاما تخصى جميع الحواشى، متواصلة من أول الكتاب إلى آخره ووضعتها فى الفهرس، فلم أرحاجة إلى وضع أرقام الصفحات فيه-

٧- مع ذلك وضعنا فهرسا مجملا مع أرقام الصفحات أيضا فى أول الكتاب-

٨- أدرجت رسالتين مستقلتين لصاحب جدالممتار بعد ترجمتهما بالعربية، وكان عزا إليهما بعض الأبحاث فى جدالممتار- وهما: عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرد الاقرار (سنة ١٣٠٧هـ) و هبة النساء فى تحقق المصاهرة بالزناء (سنة ١٣١٥هـ)

٩- تقديم يحتوى على التعريف بجدالممتار، ومكانته الخاصة العالية بين الحواشى، والتنبيه على جلالة صاحبه الممتاز بين معاصريه، الفائق على أقرانه، وبالإضافة إلى ذلك هو كدليل للقارى فى مطالعة هذه الحاشية الجليلة، وعرفان قيمتها الكبيرة، وفهم دقائقها الكثيرة، و استخراج مطالبها الخفية، من عباراتها الوجيزة، وإشاراتها البعيدة- والله الموفق-

١٠- تبييض النسخة فى صورة جديدة بالتزام العلامات والرسوم الرائجة، وتبديل السطور، و التدقيق فى التصحيح والمقابلة- وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب-

محمد أحمد المصباحى

تقديم

بقلم الأستاذ محمد أحمد المصباحي

عضو المجمع الاسلامي، والاستاذ بالجامعة الأشرفية بمباركفور (الهند)
الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبى بعده، وعلى آله
وصحبه وكل من هو محبوب ومرضى عنده

وبعد فهذه حواش للامام أحمد رضا القادري البريلوي (١٢٧٢هـ -
١٣٤٠هـ) كتبها على رد المختار للعلامة محمد أمين بن عمر عابدين الشامي
(١١٩٨هـ - ١٢٥٢هـ) وكتبه الشامي حاشية على الدر المختار شرح تنوير
الأبصار

حاشية العلامة الشامي لها قيمة عالية في الفقه الحنفي، ومكانة مرموقة في
الأوساط العلمية، ومنزلة سامية بين الكتب الجليلة - أضاف بها إلى تراث الفقه
الاسلامي كثيرا من الفروع، وقسطا كبيرا من بحوث مبتكرة، وتحقيقات نادرة،
وحلول شافية لمشاكل عويصة، وإيرادات معقدة، مع ترجيح الراجح، وتبيين
الأصح والأقوى حين اختلاف الأقوال والتصحيحات، والتزام مراجعة مصادر الدر
المختار كما ذكر في مقدمة حاشيته - ولهذه المزايا أصبح رد المختار مرجعا هاما
لأصحاب الفتوى، وكتابا يعتمد عليه الفقهاء في أقطار العالم حتى ارتقى إلى
درجة الشروح كما ذكره الامام أحمد رضا في المجلد الأول من فتاواه، ونقلت
نصّه في مقدمة الجزء الأول من جد الممتار

فمثل حاشية العلامة الشامي يمكن أن يتناولها بعده فقيه بايضاح بعض
خفياتها، وإبانة شيء من غامضاتها لكن يعسر عليه أن يزيد عليها زيادة ذات قيمة،

والحصكفى- لكن القارى يعتريه العجب و يندهش إذا رأى أن العلامة أحمد رضا قد جعل هذا العسر يسرا، بنجاح باهر، وحذق كامل، و تبحر وافر- ويزيده عجا ودهشة ما كان من منهج الشيخ العلامة فى كتابة الحواشى، فانه لم يكن يتخلّى لها من جميع أشغاله، ولا يطمح إلى إبراز حاشية ذات حجم كبير يجمع كل ما كتبه السابقون، أو بتلخيص ما قدّمه المصنفون، وبنقل واقتباس مما انتشر فى الكتب والأسفار، والشروح والحواشى- بدون ابتكار رائق، أو استخراج رائع، أو استنباط فائق، أو محاكمة عالية، أو مقارنة عادلة وما إلى ذلك- بل كان صنيعه رحمه الله تعالى انه إذا طالع كتابا علّق عليه - لو كان الكتاب فى ملكه- خلال دراسته ومطالعتة، ولا يكتب عليه إلا إذا رأى خلا كبيرا فى الكتاب، أو إشكالا عويضا على مسألة منه أو خالف رأيه رأى الكتاب، وراه منحرفا عن الصدق و الصواب، أوفات عنه ما هو أهم وأجدى، وأنفع وأعلى، وأثمن وأجلى، أو إذا أحبّ أن يضيف إليه ما جادبه خاطره، وابتكرته قريحته، ومع ذلك يعبر عن بنات فكره بألفاظ وجيزة فى طياتها معان كثيرة جليلة، لو سنحت مثل تلك الأفكار لغيره ممن يطمح إلى الاسهاب، و إبراز كتاب ذى حجم كبير لعبير عنها بكلمات كثيرة وعبارات طويلة-

كما نرى فى عصرنا المائل إلى الظاهر الرائع عن الباطن اللامع، وإلى القشر الجميل عن اللب الجليل، وإلى الحجم الكبير عن المعنى العظيم، أن بعض الناس يحسبون من لازم الكفاءة العالية، و واجب المواهب السامية أن يكون الكتاب فى حجم كبير، فاذا يريد العلماء المصريون إبراز مؤلف لهم حول أى موضوع، تناولوا كل ما وجدوه يتصل به، وكل ما كتبه الذين قبلهم، فجمعوه فى موضع، و ألبسوه كسوة قشبية من كلمات رائعة، وعبارات طويلة معجبة، حتى يتكون

مؤلف ضخم كبير، يخلب قلوب الناشئين، ويجذب أبصار القاصرين، ويجلب ثناء بالغا وتقديرا كبيرا من حضرات المنخدعين، ويعتبره أهل النظر الظاهر الفاتر خدمة كبيرة للعلم، وإذا نظروا إلى كتاب قصير أنشأه كاتب حاذق، وعالم صادق، ووضع فيه معارف فاض بها خاطره، وأبدعتها قريحته لم يكن له كبير تقدير منهم، ولم يعتبروه في رتبة ذلك الكتاب الطويل، ولا الكاتب في مرتبة ذلك الكاتب الناقل، فضلا أن يشعروا لهما بمزية وفضيلة عليهما-

لكن أهل الخبرة والبصائر يمتحنون كل كتاب على محك عادل، وقيسون أن كم مادة فيه وضعها المؤلف من تلقاء نفسه، وكم أخذها من غيره، ويختبرون أن أى ابتكار له في ترتيبه، وأى اجتهاد منه في جمعه، ولا يتساوى عندهم حيناً من الاحيان كاتب مبتكر له كتاب بديع في حجم صغير، وكاتب ناقل له كتاب قشيب في حجم كبير، بل الأول مع قصر كتابه يفوق عندهم على الآخر مع طول كتابه-

وليس هذا الحكم مقتصرًا على الكتب والمصنفات، بل يجري في المصنوعات والمنتجات أيضا، فالذى اخترع صناعة، وأوجد مصنوعا لا يعدله من حاكى صناعته، ونقل مصنوعه أو مصنوعات غيره ولو أكثر، وأدام على هذا طول عمره، وربما يبقى المرء خالدا، ويظل ذكره دائما باختراع مصنوع واحد، وابتكار مبدأ أو صناعة واحدة-

وإذا لفتّم- أيها القراء الكرام- أنظاركم إلى ما نبع وفاض من قلم الامام أحمد رضا تجدون له في كل فن بجوئا هامة، لم تسمح بها قريحة، ولم يجد بها خاطر، ولم يات بها مصنف أو كاتب قبله، وهذه مزية لا يحظى بها إلا النزر القليل من المصنفين والباحثين، وبها يقوم التمييز بين الشيخ الامام ومن عاصره أو

سبقة من عامة الكتاب والمؤلفين، وأستطيع ان أقدم لتصديق دعواى هذه، شواهد وافرة، و بينات عادلة، من مصنفات الامام أحمد رضا رضى الله تعالى عنه، لكن لا احتاج إليها، فإنّ ما بين أيديكم من حاشيته على ردالمحتار- أى الجزء الثانى من جدالممتار- يكفى تصديقا لدعواى

فانه قد جمع فيه خصائص جليلة، ومزايا عظيمة، ولوامع جميلة، تقنع كل قارئ ينصف بعلمه وعقله، وتبصر كل ناظر يعدل فى حكمه، وتسّر كل طالب وعالم يفرح بازدياد علمه وتضاعف معارفه، وتجذب كل باحث ودارس يميل إلى لطيفة نادرة، ونكتة غامضة نافعة، وفائدة غالية مبتكرة، وبحوث رائعة قيمة-

ويحسن لنا أن نوزّع محتوياته ومدلولاته فى الأقسام التالية، ثم نبسط الكلام، ونفصل القول، ونأتى بالشواهد حول كل قسم منفصلا عن آخر، وها أنا أجمل الخصائص والمزايا للكتاب أو صاحبه فى كلمات وجيزة تالية:-

- (١) بحوث نادرة وتحقيقات رائعة لم يسبق إليها
- (٢) تكثير الجزئيات، واستخراج الفروع فى ضوء الأصول
- (٣) تنبيهات على زلات وأخطاء ومسامحات صدرت من العلامة الشامى أو صاحب الدر المختار أو فقيه غيرهما
- (٤) حل إشكالات عويصة، ودفع إيرادات معقدة، تتصل بعبارة للمتن أو الشرح أو بمسئلة فقهية-
- (٥) سعة اطلاعه على الفقه مع دقة نظره فيه
- (٦) تقديم مسائل فانت عن الشرح والحاشية، وتبيين ما أبهم وأشكل من عباراتهما وبحوثهما
- (٧) الزيادة فى المراجع تائيدا، أو إبانة لما هو أهم وأوثق

- (٨) استنباط أحكام ليست بمنصوصة
- (٩) سعة النظر وبسطة اليد فى علم الحديث مع قوة الاستنباط وندرة الاستدلال
- (١٠) تاييد الاحكام بتوفير الدلائل
- (١١) التوفيق بين الأقوال المختلفة
- (١٢) الترجيح إذا لم يمكن التوفيق بينهما، وخاصة عند اختلاف التصحيح أو الفتوى
- (١٣) وضع الأصول والضوابط، أو التنبيه عليها، والتوجيه إلى رسم المفتى وقواعد الافتاء
- (١٤) التوسع فى العلوم كالهياة، والنجوم، والتوقيت، واللغة، واستخدامها للفقهاء
- (١٥) إشارات إلى نكات ولطائف، وفوائد عوائد فى كلمات جامعة مختصرة، وقيمة جدالممتار من ناحية الایجاز
- وبعد تعديد المزاي والمحسن، وجمعها فى خمسة عشر نوعا حان لنا ان نتمتع القراء بمناظرها الرائقة عن كذب، ونقدم إليهم شواهد تجلّى عيونهم، وتبصر قلوبهم، وتضاعف علومهم، وتنشط عقولهم- والله الموفق وخير معين-
- (١) بحوث نادرة وتحقيقات رائعة لم يسبق إليها
- (١) نقل العلامة الشامى عن باب صدقة الفطر من الفتاوى التاتارخانية ما يلى من نصها:
- "سئل الحسن بن علىّ عمن لها جواهر ولآلى، تلبسها فى الاعياد، وتزين بها للزوج، وليست للتجارة، هل عليها صدقة الفطر؟ قال: نعم، إذا بلغت نصابا- وسئل عنها عمر الحافظ، فقال: لا يجب عليها شئ اه-

ظهر منه أن الحسن بن علي حكم بوجوب صدقة الفطر على المرأة إذا بلغت حلّيها من الجواهر والآلآى نصابا، وحكم عمر الحافظ بعدم وجوب شئ عليها فاستنتج العلامة الشامى ما يأتى:-

"وحاصله ثبوت الخلاف فى أن الحلّى غير النقيدين من الحوائج الأصلية" (١)

يعنى:- ان اختلافهما فى الحكم يرجع إلى خلاف آخر، وهو أن ما كان من حلّى المرأة من غير الذهب والفضة تعتبر من الحوائج الأصلية عند قوم، ولا تعتبر منها عند آخرين،

فرقم عليه الامام أحمد رضا من قوله الفصل ماجلا كل رين، وذهب بكل ريب و شين وأبدى الجواب عن المسئلة فى صورة مشرقة مع ندرة الاستنباط، وبراعة الإيضاح، و وجازة الكلام وهذا نصه البديع الوجيز:-

أقول: أجمع أصحابنا على إيجاب الزكاة فى الحلّى، ولو كان من الحوائج الأصلية لم تجب، فلم يبق للخلاف محل" (٢)

يستدل باجماع الحنفية على إيجاب الزكاة فى الحلّى من النقيدين على أن الحلّى ليست من الحوائج الأصلية فان الزكاة لا تجب فيما هو من الحوائج الأصلية، وإذ ثبت أن الحلّى من النقيدين ليست من الحوائج الأصلية ثبت أن الحلّى من غير النقيدين كالآلآى والجواهر أيضا ليست من الحوائج الأصلية، فهى إذا بلغت

(١) محمد امين بن عابدين الشامى- ردالمختار على الدرالمختار ٦٥/٢ باب المصرف

(٢) أحمد رضا القادري جدالممتار على ردالمختار ١٣/٢ النسخة الخطيّة للمجمع

الإسلامى بمباركفور/ باب المصرف

نصابا تجب فيها صدقة الفطر بلا خلاف،

(٢) وجه وهدى الفقهاء الكرام الأمراء والخلفاء والسلاطين الذين يتبعون أمر الله ورسوله أن يجعلوا لكل نوع مما يأتى إليهم من الأموال بيتا خاصا له، ولا يخلطوا بعضه ببعض، ويصرفوا كل نوع فى مصرفه الخاص الذى تقرر له فى ضوء أحكام الشرع، ولا يحيدوا عن حكم الشرع بالانخلاع عن القيود، والتحرر فى الشئون، فاحتيج إلى تقرير أنواع الأموال، وتبيين مصرف كل نوع،

وبصدد ذلك ذكر محمد بن الشحنة أن مصرف أموال الخراج والجزية هم الغزاة والمقاتلون، ومصرف الضوائع وأموال لا وارث لها هى مصالح المسلمين (كسدد الثغور، وبناء القناطر والجسور، وكفاية العلماء، والقضاة، والعمال، ورزق المقاتلة، وذرائعهم) ويوافق كلامه ما نقله ابن الضياء عن البزدوى، لكن ذكر صاحب الهداية والإمام الزيلعى أن أموال الخراج والجزية تصرف فى مصالح المسلمين، أما الضوائع وما لا وارث له من الأموال فمصرفها المشهور هو اللقيط الفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منها نفقتهم وأديتهم وكفنتهم وعقل جنايتهم كما فى الزيلعى وغيره

نبه على هذه المخالفة العلامة الشرنبلالى ونقله العلامة الشامى وأشعر بكلامه أن ما يوجد فى عامة الكتب، وما قرره كبار الفقهاء- ومنهم أهل الترجيح أيضا- يترجح على كلام محمد بن الشحنة (٣) لكن كان الامر أصعب من هذا القدر واستشعره الإمام أحمد رضا لسعة نظره و تعمق دراسته للفقهاء،

(٣) محمد أمين بن عابدين الشامى- ردالمحتار ٥٨/٢ باب العشر

فتخالج في صدره إلى حين، حتى ظفر بما يزيل الريب، ويفيد اليقين، فانه وجد في كلام للامام فقيه النفس قاضى خان ما يفيد أنه يوافق محمد بن الشحنة،
ففى الخانية فى فصل وقف المنقول:- قرية فيها بير مطوية بالآجر، خربت القرية وانقرض أهلها، وبقرب هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى الآجر، فأرادوا أن ينقلوا الآجر من القرية التى خربت، ويجعلوها فى هذا الحوض، قالوا: إن عرف بانى تلك البير لا يجوز صرف الآجر إلا باذنه لأنه عاد إلى مالكة- وإن لم يعرف البانى قالوا: الطريق فى ذلك أن يتصدق بها على فقير، ثم ذلك الفقير ينفقها فى ذلك الحوض، لأنه بمنزلة اللقطة:- والأولى أن ينفق القاضى فى هذا الحوض، ولا حاجة فيه إلى التصدق على الفقير (٤)

قال الشيخ الامام أحمد رضا: ونحوه فى خزانة المفتين عن الفتاوى الكبرى، ثم نقل كلاما آخر للقاضى خان من فصل فى الأشجار، ذكر فيه حكم أشجار نبتت فى المقبرة، ولا يعلم غارسها، "أن رأى فيها للقاضى، إن رأى أن يبيع الاشجار ويصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك"- قال:- ومثله فى الهندية عن الوقعات الحسنية، ثم نقل عبارات أخرى عن الخانية وغيرها واستفاد منها أن مثل هذه الأموال التى لا يوجد لها مالك ولا وارث لا تحتاج أن يتصدق بها على العجزة الفقراء، بل تصير إلى القاضى له أن يصرفها فى مصالح المسلمين كعمارة حوض أو مقبرة أو مسجد، وما أفاده كلام الخانية والهندية وغيرها عين ما ذكره محمد بن الشحنة، فليس وحيدا تجاه كبار الفقهاء، بل يوافقه مثل فقيه النفس قاضى خان، ولا يمكن أن يطرح كلامه بيسر، ولا محيد عن طلب كلام فصل

(٤) أحمد رضا القادرى- جد الممتار ١١/٢ مخطوطة المجمع الاسلامى - باب العشر

يرجح أحدهما على الآخر، ويبين جليا أن الضوائع وما لا وارث له من الاموال تصرف فى مصالح المسلمين كما أفاده الخاتية وغيرها وصرح به محمد بن الشحنة، أو تصرف إلى الفقراء العاجزين كما فى الزيلعى وغيره فطلب الشيخ، ووجد كما يقول:-

ثم رأيت- ولله الحمد- فى كتاب الخراج لثانى شيوخ المذهب رضى الله تعالى عنهم، ذكر فى فصل فى حكم المرتد ما نصه:- "أما ما سألت عنه يا امير المؤمنين مما يدفع إلى الولاة من العبيد والإماء الإباق، فولّ ثقة بيع من بحضرتك، فاذا أتى عليه فى الحبس ستة أشهر، ولم يات له طالب، باعهم، وجمع ما لهم وصيّره إلى بيت المال، فان جاء المولى دفع إليه ثمن العبد، وإن لم يات له طالب، وطالت المدة صير ذلك فى بيت المال، يصنع به الامام ما أحب، ويصرفه فيما يرى أنه أنفع للمسلمين" اهـ مختصرا

وكذا نقل الحكم فيما أصيب من المال والمتاع مع اللصوص قال فيه: "هذا وشبهه مما ليس له طالب إنما هو لبيت مال المسلمين، ورأيك بعد فى ذلك" ثم نقل نصا آخر له فى أرضين كثيرة فيها نخل ومزارع وليس أحد يدعى فيها دعوى صرح فيه بمايلى:-

"كل من مات من المسلمين لا وارث له فماله لبيت المال، إلا أن يدعى مدع منها شيئا بميراث، ويأتى ببرهان، فيعطى منها ما يجب له، ورأيك بعد فى ذلك" اهـ مختصرا (٥)

فهذه الكلمات الجليلة المباركة للامام القاضى أبى يوسف رضى الله تعالى

عنه تقطع الحكم بأن ما لا وارث له من الأموال تصير إلى الامام، وتصرف في مصالح المسلمين ويتأيد بها كلام محمد بن الشحنة رغم مخالفته لما في عامة الكتب، ولا يخفى على أهل الخبرة والعلم برسم الافتاء والمفتى ما لكلام الامام الثاني، القاضي أبى يوسف رحمه الله تعالى من قوة ورجاحة في مثل هذه الأحكام، والله وليّ التوفيق والإنعام

(٣) ذكر في آخر باب المصرف من الدر المختار فروعا منها ما يلي:-

"دفع الزكاة إلى صبيان أقاربه برسم عيد، أو إلى مبشر، أو مهدى الباكورة (هي الثمرة التي تدرك أولا) جاز ولو دفعها المعلم لخليفته (طالب أو تابع ينوبه في التعليم) إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح، وإلا لا، (لأن المدفوع يكون بمنزلة العوض-ط-)- (٦)

وكذا من وجبت عليه نفقة أخيه فأعطاه دراهم وأظهر أنها من نفقته، وأضرر في قلبه نية أداء الزكاة، يجزيه ذلك في الصحيح، لكن يخالف هذه الفروع المذكورة ما في التاتارخانية من المسئلة التالية:

"قال محمد: إذا هلكت الوديعة في يد المدوع، وأدّى إلى صاحبها ضمانها، ونوى عن زكاة ماله، قال: إن أدى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة" اهـ (٧)
فإن الفروع اعتبر فيها ما أضرر الدافع من نية الزكاة وصحت زكاته، ولم تعتبر نيته في المسئلة الأخيرة، فلم يجز المدفوع عن الزكاة، استشكلها العلامة

(٦) محمد بن علي الحصكفي (١٠٨٨هـ)- الدر المختار شرح تنو لابصار، (على هامش رد المختار) ٧٠/٢- باب المصرف

(٧) محمد أمين بن عابدين الشامي: رد المختار ٧٠/٢ باب المصرف

الشامى، وأوصى بالتأمل، فكتب الإمام أحمد رضا على قوله "تأمل" ما يرفع الإشكال ويوضح الفرق بينهما- ونصّه هذا:

أقول وبالله التوفيق:- إنما العبرة بالنية (لا بما أظهر بقوله أو عمله ١٢م) لكن إذا خلصت لوجه الله تعالى وفي مسألة مهدى الباكورة، والنفقة، ونظائرها إذا دفع ونوى الزكاة فلم يشتمل باطنه إلا على إرادة الزكاة، لأن عطاء المهدى والمنفق عليه لم يكن فيه غرض لنفسه و ذاته، فقد خلصت النية وإن أراد إظهار العطاء على الهدية، أو فى النفقة، أو للعيد- أما ههنا فدفع الخصومة غرض لنفسه، فلا بد ان يكون مقصودا له بالذات، فقد نوى الزكاة والخلاص عن الخصومة جميعا، فلم تخلص النية لوجه الله تعالى" اهـ (٨)

وهذا فرق دقيق شرح الله له صدر الشيخ بفضله وإنعامه، وأضاف الشيخ إليه نظيراً، يزيد وضوحاً وجلاء، تركته نظراً إلى الاكتفاء بالقدر اللازم، فليراجع القراء إلى جد الممتار

(٤) هل يجوز التمتع فى حج البدل إذا أذن به الأمر؟ ذهب العلامة القارى فى شرح اللباب إلى أنه لا يجوز، واستدل بأمرين أحدهما ان المشايخ قيدوا تفويض الأمر بالافراد والقران، فاستفيد منه أنه لا يسعه الإذن بالتمتع، ولا يسع المأمور أن يتمتع، ثانيهما ان من شرط الحج عن الغير ان يكون ميقاتياً آفاقياً، والمتمتع يودى العمرة أولاً، وينتهى سفره إلى مكة، وبعد ذلك ما يودى من الحج يكون مكياً لا آفاقياً لكن فى اللباب أو اخر فصل النفقة ص ٢٥٢:-

(٨) أحمد رضا القادري: جدالممتار ١٦/٢ مخطوطة المجمع الاسلامى باب المصرف

ينبغي للأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول: حُجَّ عني كيف شئت مفردا أو قارنا أو متمتعا"

قال القارى: "إن هذا القيد سهو ظاهر" - وقال فى الباب أواخر باب الحج عن الغير فى فصل الدماء المتعلقة بالحج ص ٢٥٣:

"لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور،

وقال القارى: "لعله أراد بالتمتع معناه اللغوى فلا ينافى ما تقدم" وكذا

أول عبارة الخانية قائلا:-

"وأما ما فى قاضى خان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران، فلا دلالة على جواز التمتع إذ الواو (أى فى قوله: عمرة وحجة) لا تفيد الترتيب، فيحمل على حج وعمرة، بأن يحج أولا عنه، ثم يأتى بعمرة له أيضا، فتدبر فانه موضع خطر" اهـ

وناقش الإمام أحمد رضا جميع ما استدل و تكلم به العلامة القارى هذا

المبحث، فقال:

(١) إن حمل التمتع على معناه اللغوى فى غاية البعد فى عبارة الباب "لو أمره بالقران أو التمتع" فان المقابلة دليل جلى على إرادة المعنى الاصطلاحى، و أدلّ منها عبارته المذكورة أولا: "حُجَّ عني كيف شئت مفردا أو قارنا أو متمتعا"

(٢) ثم أجاب عن استدلاله بكلام المشايخ قائلا:

"وأما اقتصار المشايخ على الأفراد والقران فرما يريدون بالقران ما هو أعم

من التمتع، لأن فى كليهما الجمع بين النسكين"

وهذا متأكد بكلام العلامة القارى نفسه، فانه نقل عن الامام قاضى خان أول باب العمرة ص ٢٥٥: "ان وقتها جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن" اهـ- فقال "يعنى فى معناه المتمتع" اهـ-

(٣) ثم أجاب عن تاويله عبارة الخانية مع إيراد قوى يجعل تاويله عبثا، ومطلوبه فائتا، "وعبارة الخانية ظاهرة فى وفاق اللباب، وحملها على عكس الترتيب لا يفيد، فان العمرة عن غيره الآفاقى كالحج عنه فى وجوب كون كل من ميقاته الآفاقى، إذا استنابه فى أحدهما، وقد قال فى اللباب وشرحه ص ٢٤٥: "لو أمره بالعمرة فحج عنه أو عن نفسه، ثم اعتمر له، لم يجز" اهـ

(٤) وبقي الكلام على ما ذكر "أن من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقاتيا آفاقيا، وتقرر أن بالعمرة ينتهى سفره إليها، ويكون حجه مكيا، فرد عليه بما ياتى:-

(أ) واشتراط كون الحج عن الغير ميقاتيا مسلّم بالمعنى الأعم الشامل لميقات المكى وغيره، أما اشتراط كونه من الميقات الآفاقى فغير مسلّم مطلقا، ولذا لما قال فى اللباب فى شرائط الحج عن الغير: "العاشر ان يحرم من الميقات" قال القارى "أى من ميقات الأمر، ليشمل المكى وغيره" اهـ

(ب) ولا شك أن الأمر لو تمتع بنفسه لكان ميقاته للحج الحرم، فكذا نائبه باذنه،

(ج) ولما فرع عليه (على الشرط العاشر المذكور) فى اللباب بقوله: "فلو اعتمر وقد أمره بالحج، ثم حج من مكة لا يجوز، ويضمن، قال فى الكبير: "ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام، لأنه مأمور بحجة ميقاتية" اهـ- قال القارى ص ٢٤٤: "فيه أنه إن أراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية فى إطلاقه نظر ظاهر إذ تقدم

بأن المكى إذا أوصى "بالرى" أن يحج عنه، يحج عنه من مكة، وكذا سبق أن من أوصى ان يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى، قرب من مكة أو بعد، اهـ- فكيف يجعل الآفاقية شرطاً هنا؟

(د) بل هو فى شك ههنا من نفس شرط الميقاتية، فضلاً عن الآفاقية، حيث قال بعده: "وأيضاً فيه إشكال آخر حيث أن الميقات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج وأصالته، بل إنه من واجباته، فكيف يكون شرطاً وقت نيابته، فان وجد نقل صريح، أو دليل صحيح فالأمر مسلّم، وإلا فلا" اهـ-

(هـ) ولا نسلم أن سفره هذا يتجرد للعمرة، ولا يكون للحج كمن سعى إلى الجمعة وصلى قبلها السنّة لا يكون سعيه مصروفاً عن الجمعة، كما نص على التنظير به فى الهداية-

(و) ثم إن الباب نص فى باب التمتع فى فصل منه ص ١٤٨: أنه لا يشترط لصحة التمتع أن يكون النساكن عن شخص واحد، حتى لو أمره شخص بالعمرة، وآخر بالحج، جاز" اهـ- وقد أقره عليه القارى ثمه قائلاً: أى وأذن له فى التمتع جاز، لكن دم المتعة عليه فى ماله" اهـ- فهذا إذعان منه لما فى الباب، فاذن الجواز هو الجواب، والله تعالى أعلم بالصواب (٩)

وكذا فى الدر المختار:

"و دم القران والتمتع والجنابة على الحاج إن أذن له الأمر بالقران والتمتع،

(٩) أحمد رضا القادري : جدالممتار ٦١/٢-٦٠ نسخة المجمع الاسلامى نهاب الحج عن الغير-

ولإ فيصير مخالفا، فيضمن" (١٠)

وكتب عليه في جد الممتار:

"الحمد لله- هذا نص صريح في جواز التمتع في حج البدل، وأنه إذا كان بإذن الأمر لا يكون خلافا، وإن النسكين يقعان عن الأمر، وإلا لزم الخلاف، وقد قال المحشى عن البحر في تعليل وجوب دم التمتع والقران على المأمور: إن حقيقة الفعل منه، وإن كان الحج يقع عن الأمر، لأنه وقوع شرعى لا حقيقى اهـ-"
ثم أورد عبارتى اللباب المنقولين سابقا، وكلام العلامة القارى، ورد عليه ردًا قويا، و حقق تحقيقا كشف القناع عن وجه المرام، وأزال كل اضطراب وارتباب كما تقدم كل ذلك جليا موضّحا- والله المعين

(٥) قد اعتنى الشرع الاسلامى بمسئلة حضانة الأولاد الصغار اعتناء بالغاء، وقرر الفقهاء الكرام فروعها و صورها وأحكامها- منها انها قد تتعسر إذا فقد الولد أمه فتمس الحاجة إلى امرأة أخرى تحضنه، ولها أجره الحضانة، لكنها إذا كانت منكوحة أو معتدة لأبى الولد الصغير فليس لها أجره الحضانة، كما قال فى التنوير و الدر:-

"(وتستحق) الحاضنة (أجرة الحضانة إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة) لأبيه، وهى غير أجرة إرضاعه ونفقته، كما فى البحر عن السراجية" (١١)

وما كتب صاحب تنوير الأبصار- شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد

(١٠) محمد بن على الحصكفى: الدر المختار ٢/٢٤٧ على هامش ردالمحتار- باب الحج عن الغير-

(١١) الحصكفى: الدرالمختار ٢/٦٣٧ على هامش ردالمحتار باب الحضانة

الخطيب، التمر تاشى الغزى (٩٣٩-١٠٠٤هـ) من شرح التنوير باسم "منح الغفار" ذكر فيه أنه لا حاجة عندى إلى زيادة "إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة" لأن هذا القيد يستفاد من ظاهر الكلام بغير ذكره أيضا، انما هو شرط لوجوب أجر الرضاع لها- ونازعه الخير الرملى فى حاشية المنح بما حاصله: أن أجر الرضاع لا يجب للمنكوحة والمعتدة، لأن الرضاع واجب عليها ديانة، والحضانة أيضا تجب عليهما، فاذا كان ذلك القيد شرطا لوجوب أجر الرضاع يمكن أن يكون شرطا لوجوب أجر الحضانة أيضا،

وقال العلامة الشامى وجوب عملية الرضاع أو الحضانة على المرأة لا ينافى استحقاق الأجرة، لأنها تستحق الأجرة إذا تعينت الحضانة عليها، وأجبرت لها، فوجوب العمل لا ينافى ان يكون له أجر، ثم قال "ولعل وجهه أن نفقة الصغير لما وجبت على أبيه لو غنيا (الصواب فقيرا، أى الصغير كما فى الجلد ١٢) وإلا فمن مال الصغير كان من جملة الاتفاق على حاضنته التى حبست نفسها لأجله عن الزوج، ومثلها أجرة إرضاعه، فلم تكن أجرة خالصة من كل وجه، حتى ينافيها الوجوب، بل لها شبه الأجرة، وشبه النفقة، فاذا كانت منكوحة او معتدة لأبيه لم تستحق أجرة، لا على الحضانة ولا على الارضاع، (١) لوجوبهما عليها ديانة (٢) ولأن النفقة ثابتة لها بدونهما، بخلاف ما بعد انقضاء العدة، فانها تستحقها عملا بشبه الأجرة" (١٢)

وعلق الامام أحمد رضا على قول الشامى: لوجوبهما عليها ديانة" ما يلى:-

"أقول: هذا عجيب بعد القول بأن الأجرة تستحق مع الجبر، فالوجه

الاقتصار على التعليل الاخير - وأنا أقول: - تحقيق المقام عندى - والله تعالى اعلم.
 ان الحاضنة محبوسة للولد، وكل من كان محبوسا لغيره كان نفقته عليه، فاذا لم يكن للغير مال فعلى أبيه - وإذا كان هذا جزاء الاحتباس لا أجره عمل فلا يتعدد بتعدد وجوه الاحتباس، لأن الاحتباس نفسه لا يتعدد بتعدد الوجوه، فكذا جزاءه فاذا كانت منكوحة أو معتدة وجبت نفقتها جزاء لاحتباسها، فان حضنت لم تستحق شيئا آخر، لأن مفاد الاحتباس إيجاب الكفاية، وقد اوجبتها، والكفاية لا تتكرر - بخلاف ما إذا خرجت عن العدة، إذ لا تجب كفايتها على أبى الصغير، فتجب لأجل الحضانة، ولذا لو استاجرها وهى زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم يجز كما فى متن الهداية، قال فيها: لأن الارضاع مستحق عليها ديانة - الخ - واعتبر ذلك بمن كان قاضيا، ونفقة بيت المال دارة عليه قدر الكفاية، ثم تعين عليه الافتاء فوجب، لم تلزم له كفاية اخرى، وإن اخذ أجرا على الفتوى فقد أخذه على الطاعة، فظهر أن التقيد بما إذا لم تكن منكوحة او معتدة لازم - لا كما ظن العلامة الغزى - وان امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحة والمعتدة لحصول الكفاية من جهة الأب، ولا تكرر فيها، لا للوجوب عليها ديانة - فهذا ما ظهر لى، والله تعالى اعلم (١٣)

ولا يخفى على أهل النظر ما فى هذا البحث والتحقيق من القوة والرصانة والاقناع، وقد زال الإشكال وانحلت العقدة، وانكشفت المسئلة بجميع جوانبها -

وكم من نظير لما ذكرت من الأبحاث والتحقيقات، سيجده القارى كاملا

مستوفى، ولا أحب الإملال وإثارة السامة وإطالة المقال، ولذا تركت البحوث الطويلة كبحت إضافة الطلاق (حاشية رقم ٨٨٢) وعدم النكاح. بمجرد الاقرار (حاشية رقم ٤١١) وضابطة لبس المحرم المحيط (حاشية رقم ٢٨٨) وما إلى ذلك وكذا تركت كثيرا من البحوث القصيرة أيضا لأنى لا أهدف الاستيعاب، ولا أستطيعه لضيق الوقت، وفتور الهمة، وقصور الكفاءة، وقلة البضاعة- والقراء إذا أمعنوا النظر أصابوا كل متروك و مذكور، وطويل وقصير، والله ولى التوفيق والتيسير

(٢) تكثير الجزئيات، واستخراج الفروع فى ضوء الأصول

إنه رضى الله تعالى عنه لسعة نظره فى الفقه قد يجمع لأصل فروعاً متشتتة فى كتب الفقه، ولقدرة استنباطه قد يستخرج فى ضوء الأصول فروعاً لم تذكر فى المتن، والشروح، والفتاوى- وأقدم استشهداً على النوعين حاشية له من فصل فى العوارض المبيحة لعدم الصوم، ثم أضيف إليها عدة من شواهد تكفى لما أرمى إليه فى هذا المقام

- (١) فى المتن والشرح:- " (والنذر) من اعتكاف، أو حج، أو صلاة، أو صيام، أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً (لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير) فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز" (١٤) فى رد المختار:- "قوله" فخالف" أى فى بعضها أو كلها، بأن تصدق فى

(١٤) الحصى كفى: الدر المختار ١٢٦/٢ على هامش رد المختار- فصل فى

العوارض المبيحة لعدم الصوم

غير يوم الجمعة، بيلد آخر، بدرهم آخر، على شخص آخر- وإنما جاز لأن الداخل تحت النذر ما هو قربة، وهو أصل التصديق، دون التعيين، فبطل التعيين ولزمته القربة، كما فى الدرر" (١٥)

واقرأوا الآن ما كتب الشيخ الإمام احمد رضا تحت هذا الأصل، أقدمه

إليكم مع تلخيص

قال:- "هذه فائدة نفيسة، وسيأتى آنفا أن لو قدم حجاً أو صوماً أو صلوة على وقت نذر إيقاعه فيه صح ولغا التعيين- قال: لأن التعيين ليس قربة مقصودة حتى يلزم بالنذر- اه- وعليه رأيت تتفرع الفروع:-

(١) ففى الهندية: أوجب أن يتصدق غداً بدراهم فتصدق بها اليوم، أجزأه فى قولهم- حاوى القدسى-

(٢) إن نجوت من هذا الغم فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خبزاً، فتصدق بعين الخبز أو بثمانه يجزيه- خانية - لأن القربة التصديق، وتعيين الخبز ليس قربة مقصودة -

(٣) ثم قال "مالى صدقة، لكل مسكين درهم" فدفع الألف إلى مسكين واحد، جاز- خانية -لأن التفريق ليس قربة مقصودة

(٤) قال "لله على أن أطعم هذا المسكين، هذا الطعام، فأطعم هذا الطعام مسكيناً آخر أجزأه- محيط -لأن تعيين هذا المسكين ليس قربة مقصودة

نذر بالتصدق على ألف مسكين، فتصدق على مسكين بالقدر الذى ألزم

يخرج عن العهدة- تاتارخانية عن الحجة- وهى مسألة الخانية المذكورة -

(٥) لله علىّ ان أذبح جزورا و أتصدق بلحمه، فذبح مكانه سبع شياه، جاز-
خلاصة -لأن دم الجزور وسبع شياه سواء فى القرية-

نذر بعثت عبده بعينه، لا يجزيه أن يتصدق بقيمته أو ثمنه- محيط عن عيسى
بن أبان، وابن سماعة كلاهما عن محمد (وذلك لأن العتق قربة معينة مقصودة، فلا
يجوز تبديلها بغيرها، كما سيأتى ١٢ محمد أحمد)

(٦) وفى وصايا الهندية، وفى المنح:- رجل قال:- هذه البقرة لفلان، قال ابو نصر
رحمه الله تعالى: ليس للورثة أن يعطوه قيمتها، ولو قال: هى للمساكين، جازهم
أن يتصدقوا بقيمتها- وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى -خانية-

(٧) و فيها قبيل باب الوصى: أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم، فتصدقوا عنه
بألف درهم، فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس، قال ابن مقاتل يجوز- قال
الفقيه أبو الليث: معناه أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم حنطة، لكن سقط ذلك
عن السؤال، قيل له فان كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم، قال:
أرجو أن يجوز، وإن أوصى بالدرهم فأعطى حنطة لم يجوز- وقال الفقيه ابو الليث:
وقد قيل يجوز، وبه نأخذ- خانية- قلت: فظهر أن تاويل الفقيه ما عن ابن مقاتل
كان لأن مذهبه التعيين، لو أوصى بالدرهم لا يجوز تبديلها بالحنطة، فأول ما عنه
بأن كلامه فيما أوصى بألف دراهم حنطة، أما على المفتى به فلا تعيين-

(٨) ثم ذكر: اوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين، جازهم أن
يتصدقوا بنفس العبد،

(٩) ولو قال اشتر عشرة أثواب، وتصدق بها، فاشترى الوصى، له أن يبيعها
ويتصدق بثمنها

(١٠) وعن محمد: لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها، فتصدق الوصى مكانها من مال الميت، جاز

(١١) أوصى أن يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج، يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء-

(١٢) عن أبي يوسف: أوصى أن يتصدق على فقراء مكة يجوز لغيرهم، وعليه الفتوى-

(١٣) وفي النوازل: أوصى أن يتصدق في عشرة أيام، فتصدق في يوم جاز- خلاصة - (١٦)

ولم تقتصر دراسته الواسعة ومعرفته العميقة على هذه الغاية، بل نظر إلى فروع تخالف بظاهرها هذا الأصل وتدعو لإبانة الفرق وإزاحة الإشكال، فاستعرضها، وكشف مناطها، وأوضح سبب خلافها، وأزال ما أثارت من الإشكال، والقلق والاضطراب، يقول:-

(أ) "أما ما في إيمان الهندية:- لله عليّ أن أطعم عشرة مساكين، ولم يسم مقدار الطعام، فأطعم خمسة، لم يجز- محيط- فأقول: وجهه ظاهر، لأنه إذا لم يقدر تقدر بعدد المطعم عليهم، وما يطعم خمسة ليس كما يطعم عشرة، فلم يوف بما نذر-

(ب) أما ما فيها عنه: لله عليّ أن أطعم هذا المسكين شيئاً، ولم يعين ذلك، فلا بد أن يطعم ذلك المسكين، فوجهه ما سيقول المحشى عن البدائع أنه إذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصوداً، فلا يجوز أن يعطى غيره -هـ-

(١٦) أحمد رضا القادري : جد الممتار ٣٢/٢ - ٣١ / فصل في العوارض المبيحة لعدم

الصوم

(ج) أما لو نذر هديا، لم يجز إلا بالغ الكعبة، أو أضحية لم تجز إلا فى أيام النحر، فذلك لأن كلا منهما كما يأتى للمحشى فى الإيمان ص ١٠٨ - اسم لخاص معين، فالهدى ما يهدى للحرم، والأضحية ما يذبح فى أيامها، حتى لو لم يكن كذلك لم يوجد الاسم - اهـ أقول: فى تمامية هذا التعليل قلق، فان عدم وجدان الاسم متحقق فيما إذا نذر التصديق بالدراهم فتصدق بالخبز، أو عكس - والثانى أن يقال انما يتعلق النذر بما هى قرابة مقصودة فى الشرع، فاذا نذر الهدى أو الأضحية وقد خصهما الشرع بزمان ومكان حتى لو خرجا عنهما لم يكونا تلك القرابة المقصودة شرعا، فمن جراء هذا يتعين فيهما الزمان والمكان، بخلاف التصديق على فقراء الحرم، فافهم (١٧)

ويدهش القارى أن الشيخ رضى الله تعالى عنه بعد جمع فروع جمعة، واستعراض فروع مخالفة، وإبانة الفرق، لم تقف همته العالية السامية دون هذا الحد، بل استنبط أحكام بعض ما سنع له من الفروع فى ضوء ذلك الأصل وتلك الفروع، يقول رحمه الله تعالى:-

"وظهر من هذه البيانات أن لو نذر ذبح بقرته والتصدق بلحمها، لم يجز أن يتصدق بعينها، لأن الذبح قرابة مقصودة بذاتها، فكان كما لو نوى عتق عبده عينا لم يجز أن يتصدق بقيمته، والله تعالى أعلم

ويظهر لى أن لو أوصى بمائة للمسجد الفلانى غير المساجد الثلاثة، جاز
يعطى مسجدا آخر، لا سيما إذا كان المسجد الموصى له غنيا وفى غيره حاجة،

لأن التعيين ليس بقربة، فلا يلزم- بخلاف ما لو أوصى لزيد، لا يجوز أن يعطى عمرو، لأنها للتملك دون القربة، ولذا جازت للغنى (١٨)

ويزيدكم عجا ودهشة أنه رحمه الله تعالى لم يكتف بهذا القدر بل أضاف إليه عدة فروع أخرى، وبحوث هامة، فكم له من مقدرة هائلة، وخبرة واسعة، وفقه عميق، وشغف عظيم بعلم الشرع المجيد الكريم، والله يختص بفضله من يشاء، وهو ذو الفضل العظيم

(٢) فى المتن والشرح:- وحرّم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة وأم زوجته"
(١٩) أضاف إليه الشيخ ما يأتى مع دليله، ووجازة قوله مع الوضوح التام:
"وسئلت عن زوجة أبى الزوجة، فأفتيت بالحل، لأن اسم الأم لا يتناولها"
(٢٠)

(٣) فى الدر المختار:- "لو شرط وقت النذر (نذر الاعتكاف ١٢) أن يخرج لعيادة مريض، وصلاة جنازة، وحضور مجلس علم جاز ذلك" (٢١)
كتب عليه فى جد الممتار:- أقول: انظر هل الاعتكاف المسنون فى هذا الحكم مثل الواجب؟

والذى يظهر لى الفرق بينهما، فان الواجب انما يجب بإيجابه، فلا يجب إلا

(١٨) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٣٣/٢ - أيضا

(١٩) الحصكفى: الدر المختار ٢٨٨/٢ باب المحرمات على هامش رد مختار

(٢٠) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢/ملحق باب المحرمات من النسخة الخطية

للمجمع الاسلامى-

(٢١) الحصكفى: الدر المختار ١٣٤/٢ هامش رد المختار باب الاعتكاف

قدر ما أوجب، أما المسنون فلا يتأدى إلا باتباع المسنون، والالتيان به على الوجه المعروف، من صاحب السنة، صلى الله تعالى عليه وسلم، وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يخرج من اعتكافه إلا لما امر من الحاجة، فالظاهر أنه لو استثنى ينزل الاعتكاف من المسنون إلى النفل المحض - وليحرر (٢٢)

(٤) فى المتن والشرح:- "لو أسلم أحدهما ثمة (أى فى دار الحرب وملحق بها كالبحر الملح) لم تبن حتى تحيض ثلاثا قبل إسلام الآخر" وفى الرد:- "علل فى النهر إلحاق البحر الملح بدار الحرب بقوله: لأنه لا قهر لأحد عليه" (٢٣)

وفى الجدد:- "أقول الآن قد تقاسم الملوك البحار، ولا تجرى السفن فى بحر أحد منهم بدون إذنه، فثبت القهر، إذ ليس على الأرض أيضا إلا بهذا المعنى" (٢٤) فالآن لا حاجة إلى الإلحاق، بل ينظر فى الموضع المعين من البحر، الذى أسلم فيه أحدهما أنه فى قسمة دار حرب، أو دار إسلام، ويجرى الحكم وفق ذلك

(٥) فى باب الكنايات من الكتاب الطلاق:- "فالكنايات لا تطلق بها قضاء، إلا بنية أو دلالة الحال" (٢٥) ضم إليه الشيخ دلالة القول، كما يلى:-

جد الممتار ٣٨/٢ باب الاعتكاف	(٢٢) أحمد رضا القادري:
ردالمحتار ٣٩٠/٢ باب نكاح الكافر	(٢٣) ابن عابدين الشامي:
جد الممتار ١٣١/٢ باب نكاح الكافر	(٢٤) أحمد رضا القادري:
الدر المختار ٤٦٣/٢ باب الكنايات	(٢٥) الحصكفي:

"قلت أو دلالة القول، أعني قرينة لفظية تدل على أن المراد الطلاق، فإن دلالة القول أقوى من دلالة الحال (٢٦)

اكتفى بهذا القدر، وانظروا حواشى الأرقام التالية:-

٧٥٢-١٠٣٠-١٠٦٧ و سيجد الباحث كثيرا غير ذلك، والله الهادى-

(٣) تنبيهات على زلات وأخطاء

لها شواهد كثيرة، وأمثلة متوافرة لكن أكتفى بقدر لا يثير السآمة والملال، وأشير إلى قدر يسير لتيسير المراد وأترك الباقي للقارى الباحث ذى نظر ثاقب، ودراسة عميقة، وهمة رفيعة

(١) ذكر فى الدر المختار أن الامام الزيلعى جزم بمجاوز صدقة التطوع للحربى

(٢٧) فكتب عليه فى الجلد "سبحان الله بل صرح بتحريمه" (٢٨)

(٢) نقل الشامى عن المحيط:- "ذكر محمد فى السير الكبير: لا باس للمسلم أن

يعطى كافرا حريبا أو ذميا و أن يقبل الهدية منه-" (٢٩)

نبه عليه فى الجلد بقوله: "سيأتى فى الوصايا ص٦٤٣، أنها عبارة شرح

السير الكبير للسرخسى، لا كلام محمد" (٣٠)

(٢٦) أحمد رضا القادري: جد المختار ١٦٥/٢ باب الكنايات

(٢٧) الحصكفى: الدرالمختار: ٦٧/٢ على هامش ردالمختار باب المصرف

(٢٨) أحمد رضا القادري: جد المختار ١٤/٢ المخطوطة- باب المصرف

(٢٩) محمد أمين بن عابدين الشامى ردالمختار ٦٧/٢ باب المصرف

(٣٠) أحمد رضا القادري: جد المختار ١٣/٢ باب المصرف

(٣) زوّج الولي البكر البالغة وبلغها الخبر، فهل يشترط بعد علمها بالزوج أن تعلم قدر المهر أيضا؟ هنا قولان وكتب العلامة الشامي هنا ما يأتى، وعزاه إلى البحر الرائق عن الزيلعي:-

"قلت وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل، فلا يكون السكوت رضا بدونه، كما فى البحر عن الزيلعي" (٣١)
وكتب عليه فى جدالممتار:-

"سبحان الله، نص فى البحر ص ١٢١ ج ٣، أنه فرع فى التبيين (للامام الزيلعي ١٢م) على عدم الاشتراط أنه إن سماه يشترط أن يكون وافرا، وهو مهر المثل، حتى لا يكون السكوت رضا بدونه-اه- نعم ذكر قبله تفريع المسئلة على القول بالاشتراط، وهو الذى نقله المحشى عن البحر، لكن لم يعزه البحر إلى الزيلعي، ولا إلى أحد، إنما الذى عزاه للزيلعي ما جعله حادثة الفتوى- ثم إن البحر لم يقر تفريعه على القول بالاشتراط، بل استشكله بما لا مرد له- ونقل المحشى ثم فى منحة الخالق جوابه عن رمز الحقائق، وقد ردنا عليه هناك وأيضا نقل المحشى ثم عن النهر عن الفتح جواب إشكال البحر أن المسئلة مفرعة على القول الثانى، اى عدم الاشتراط دون الأول، فسبحان من لا ينسى (٣٢)

(٤) صور العلامة الشامي مسئلة من تعليق الطلاق، وقال فيها: "تطلق واحدة قضاء، وثنتين تنزها" (٣٣) فرقم عليه الشيخ الامام أحمد رضا:-

-
- | | |
|-------------------------|----------------------------|
| (٣١) ابن عابدين الشامي: | ردالمختار ٣٠٠/٢ باب الولي |
| (٣٢) أحمد رضا القادري: | جد الممتار ٩٢/٢ باب الولي |
| (٣٣) ابن عابدين الشامي: | ردالمختار ٤٥٤/٢ باب الصريح |

"أقول: هذه زلة من قلم الفاضل المحشى، وكم من فرق بين حكم الديانة والتزهر، كما سنوضحه فى مسألة التعليق ص ٨٣٢- فالوجه ان يقال يحمل الاول على الحكم والفتوى، والثانى على التزهر و التقوى" (٣٤)

(٥) ذكر فى كتب الفقه أن الطلاق يقع إذا أضيف إلى المرأة أو إلى جزء منها يعبر به عن الكل، وفرعوا على هذا الأصل وقوع الطلاق بإضافته إلى الفرج، وعدم الوقوع بإضافته إلى اليد، لوجود التعبير بالأول عن الكل، وعدم ذلك فى الثانى- فأورد عليه الامام المحقق ابن الهمام إيرادا، وأجاب عنه العلامة الشامى كما يلى:-
"أورد فى الفتح: أنه إن كان المعتبر اشتهار التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة إلى الفرج، أى لعدم اشتهار التعبير به عن الكل- وان كان المعتبر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع فى اليد، بلا خلاف، لثبوت استعمالها فى الكل- فى قوله تعالى: ذلك بما قدمت يداك، أى قدمت- وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: على اليد ما أخذت حتى ترد" اهـ

قلت:- قد يجاب بأن المعتبر الأول، لكن لا يلزم اشتهار التعبير به عن الكل عند جميع الناس، بل فى عرف المتكلم فى بلده مثلا، فيقع بالاضافة إلى اليد، إذا اشتهر عنده التعبير بها عن الكل، ولا يقع بالاضافة إلى الفرج إذا لم يشتهر- ثم رأيت فى كلام الفتح ما يفيد ذلك- (٣٥)

كتب الامام أحمد رضا قدس سره على هذا الجواب ما يأتى :-

أقول:- العبد الضعيف لا يحصل هذا الجواب، ولا يظهر له مساس

(٣٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٦١/٢ باب الصريح

(٣٥) ابن عابدين الشامى: ردالمحتار ٤٣٥/٢ باب الصريح

بالإيراد، فإن المحقق رحمه الله تعالى لا ينكر أن المدار العرف، وأن لو تعورف التعبير عن الكل عند قوم باليد- بل بالأصبع، أو الأئمة- يقع بها لا شك إذا كان الحالف من أولئك القوم- وإنما الشأن في وقوع ما يقتضى الوقوع بلفظ الفرج دون اليد، فإن النظر إلى الواقع لا يفيد الفرق بينهما إذ لم يشتهر التعبير بالفرج أيضا عن الكل كاليد، وقد وقع التعبير في الجملة باليد أيضا كالفرج، فقول العلماء بالوقوع في الفرج وعدمه في اليد محتاج إلى الفرق- هذا معنى الإيراد، والجواب لا يحسمه أصلا كما لا يخفى

ولعل الأمر- والله تعالى أعلم- أن التعبير عن الكل بالفرج كان متعارفا في زمن الأئمة ثم انقطع ذلك العرف، والتعبير باليد لم يتعارف- كما هو الآن- فجاء الحكم منقولا بالفرق، كما كان مقتضى العرف إذ ذاك- وإن كان النظر عدم الوقوع فيهما نظرا إلى العرف الحادث- فليتأمل (٣٦)

لا يخفى على الناظر العارف ما في كلام الجدل من وثاقة ووضوح، وما في حله من إقناع وإيضاح مع إبانة الحكم للتعبير بهما في عصر الأئمة، وفي العصر الراهن، ورغم ذلك لم يُبد الشيخ رحمه الله تعالى قوله في صورة القطع واليقين، تواضعا لأهل العلم، ونظرا إلى "فوق كل ذي علم عليم" وتأدبا مع الفقهاء الكرام (٦) في المتن والشرح:- "لو زوّج بنته البالغة العاقلة بمحضر شاهد واحد جاز، إن كانت ابنته حاضرة- لأنها تجعل عاقلة- وإلا لا" (٣٧)

في رد المختار نقلا عن الطحطاوى عن أبي السعود:- أى وإن لم تكن حاضرة لا

(٣٦) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٥٦/٢ - المخطوطة - باب الصريح

(٣٧) المحقق كوفي: الدر المختار ٢٧٤/٢ - المخطوطة - باب الصريح

يكون العقد نافذا- بل موقوفا على إجازتها- كما فى الحموى، لأنه لا يكون أدنى حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس بباطل" (٣٨) علّق عليه فى جد المختار ما يلى -

" أقول هذا باطل قطعا، وكيف يصح النكاح مع شاهد واحد، أو كيف يتوقف ما لم ينعقد، أم كيف يجعل العاقد نفسه شاهدا، وقد نصوا قاطبة على خلافه، ولو صح أن يكون العاقد أحد الشاهدين لما احتيج إلى حضور الأب فى المسئلة الأولى، ولا حضور المرأة فى المسئلة الأخرى، فهذا لإبطال للأصل المبتنى عليه تلك المسائل" (٣٩)

ثم نبّه أن زلة القلم صدرت من العلامة الطحطاوى، لا من أبى السعود ولا من السيد الحموى، وحقق الأمر فليراجع إليه-

(٧) فى القنية- كما ذكر الشارح ملخصا- والشامى كاملا:- "قلت وفى زماننا بعد فتنة التتر العامة صارت هذه الولايات التى غلبوا عليها، وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم، وما وراء النهر، وخراسان، ونحوها صارت دار الحرب فى الظاهر، فلو استولى عليها- (على امرأته) الزوج بعد الردّة يملكها، ولا يحتاج إلى شرائها من الامام، فيفتى بحكم الرق، حسما لكيد الجهلة- ومكر المكره على ما أشار إليه فى السير الكبير" (٤٠)

- (٣٨) ابن عابدين الشامى: ردالمختار ٢/٢٧٤ كتاب النكاح
 (٣٩) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢/٧٣ كتاب النكاح
 (٤٠)- ابن عابدين الشامى: ردالمختار ٢/٣٩٣ باب نكاح الكافر

فى جدالممتار:- "أقول: ما ذكره فيه وقفان، الأولى جعله الدار دار حرب، بمجرد إجراء أحكام الكفر، مع أن الدار عند الامام تبقى دار الاسلام ما بقى فيها حكم من أحكام الإسلام- والثانية حكم التملك، بمجرد استيلاء الزوج عليها، وهما فى دار حرب عنده، فكيف يملك ما لم يحرز بدار الاسلام؟ كتب المذهب طافحة بذلك، وانظر ما فى الهداية فى باب الغنائم، وما فيها وفى فتح القدير والدر المختار قبيل باب استيلاء الكفار" (٤١)

أكتفى بهذا القدر، وانظروا حواشى الأرقام التالية:- ٢١٦ - ٣٣١ -
٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٧٦ - ٤٢٠ - ٥١٤ - ٥٣٦ - ٥٧٦ - ٥٧٩ - ٦٧٨ - ٦٨٧ - ٩٢٤ -
١١٥٣ - ١٠٧٠

(٤) حلّ إشكالات، ودفع إيرادات

(١) أثبت العلامة الشامى ركاقة فى عبارة للدرالمختار، وحقق الإمام أحمد رضا أنها لا ركاقة فيها أصلاً، وإليكم التفصيل
فى المتن والشرح:- "وافترضها (أى الزكاة ١٢ محمد أحمد) (عمرى) أى على التراخى، (وقيل فورى) أى واجب على الفور" (وعليه الفتوى) (٤٢)
قال الشامى:- قوله "أى واجب على الفور" هذا ساقط من بعض النسخ،
وفيه ركاقة، لأنه يؤل إلى قولنا: افترضها واجب على الفور- مع أنها فريضة
محكمة بالدلائل القطعية (٤٣)

-
- (٤١) احمد رضا القادري: جد الممتار ١٣٣/٢ باب نكاح الكافر
(٤٢) الحصكفى: الدرالمختار ١٣/٢ على هامش ردالمختار كتاب الزكاة
(٤٣) ابن عابدين الشامى: ردالمختار ١٣/٢ كتاب الزكاة

قال الامام أحمد رضا:- "بل لا ركاة أصلا، جعلتموه تفسير "فورى" وإنما هو تفسير الجملة "أى افتراضها فورى- أى هو أى أداؤها واجب على الفور فأشار بتذكير الضمير إلى أن المراد بالركاة فى قوله "فى افتراضها" هو أداؤها، إذ هو الفعل الموصوف بالافتراض، ويأتیان واجب أن المراد بالافتراض فى هذا القول الوجوب، لأنه لا يفترض الأداء فوراً بالاجماع، بمعنى كون التعجيل واجبا بالدليل القطعى- فلله در الشارح المدقق ما أمهره" (٤٤)

(٢) عد العلامة الحلبي من أقسام الأرض أرضا مباحة وهى ما لا يكون عشريا ولا يكون خراجيا كما نقل عنه العلامة الشامى مفصلا ثم أورد بأن "قوله ان المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا فيه نظر، لما صرح به فى الخانية والخلاصة وغيرهما من أن أرض الجبل الذى لا يصل إليه الماء عشرية" (٤٥)

وأزاح الامام أحمد رضا رحمه الله تعالى هذا الايراد بصراحة جلية ووضوح

باهر كاتبا:

"أقول: بل لا نظر، فانها ما لم تزرع لا يجب فيها عشر ولاخراج، وإذا زرعت فقد أحيت وملكت فلم تبق مباحة- ومراد الخانية والخلاصة أن من زرع شيئا من الجبل الذى لا يصل إليه الماء ففيه العشر، لا أن الجبل فيه العشر مطلقا وإن لم يوجد هنا زرع ولا شئ- وسيأتى للمحشى ص ٧٨، أن المراد أنه لو استعمل فهو عشري، وبه يصرح آخر ص ٧٣، فهذا هو الجواب عن النظر،

وسيدكر أيضا ص ٣٩٤ ج ٣، أنهم صرحوا بأن المفاوز والجبال ليست

(٤٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٣/٢ كتاب الزكاة

(٤٥) ابن عابدين الشامى: ردالمحتار ٤٤/٢ باب الركاز

عشرية ولا خراجية" (٤٦)

(٣) قال فى المتن يذكر جنائية يجب بها تصدق نصف صاع من بر:- "او حلق أقل من ربع راسه" فأورد عليه الشامى نقلا عن البحر بأنه اطلق وجوب نصف الصاع فى كل ما قل عن ربع الراس مع أن فيه تفصيلا فالمتن يحمل اشتباها ونصه هذا:-

ظاهره كالكنز أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة- لكن فى الخاتية:- إن نتف من راسه أو أنفه أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام- وفى خزانة الأكمل:- فى خصلة نصف صاع - فظهر ان فى كلام المصنف اشتباها، لأنه لم يبين الصلقة ولم يفصلها" (٤٧)
علق عليه الإمام أحمد رضا قائلا:-

"ما هو ظاهر المتون صرح به ملك العلماء فى البدائع، والتمرتاشى وعزاه فى شرح الباب لقاضى خان- ولعله فى شرحه للجامع الصغير- ونقله فى البحر عن المحيط، فأى اشتباه فى المتون؟" (٤٨)

ظهر من هذا الجواب أن هذا البيان كما يوجد فى الكنز والتنوير، يوجد فى عامة المتون، وليس مقتصر على المتون فقط بل أقره عليه الشارحون حتى صرح به ملك العلماء فى البدائع، وقاضى خان أيضا، فالذى ذكره فى الخاتية التى هى من الفتاوى لا يعدل ما فى المتون، وما أقرته الشروح، فالمعتمد هو الحكم

(٤٦) أحمد رضا القادرى: جد الممتار ١٠/٢ المخطوطة باب الركاز

(٤٧) ابن عابدين الشامى ردالمحتار ٢٠٩/٢ باب الجنائيات

(٤٨) أحمد رضا القادرى: جد الممتار ٤٩/٢ باب الجنائيات- المخطوطة

الذى ذكرته المتون، ولا يرجع إلى ما يخالفه-

ولا يخفى على الناظر البصير ما يتجلى فى كلمات الشيخ القصيرة الوجيزة من سعة اطلاعه، ودقة نظره، وقوة محاكمته، وقدرة فصله حين الخلاف، وكمال حذقه فى مبادئ الافتاء، ورسم المفتى-

(٤) أكثر مدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر بالاتفاق بين الامام وصاحبيه، وأقل مدة الرضاع الواجب حولان، وأكثرها حولان ونصف عند الامام، وعند صاحبيه حولان فقط، واستدلوا المذهب الامام بقوله تعالى: وحمله وفصاله ثلاثون شهرا، أى مدة كل منهما ثلاثون شهرا، لكن مدة الحمل انتقصت إلى حولين فقط لقول عائشة رضى الله تعالى عنها "لا يبقى الولد أكثر من سنتين، وهو فى حكم المرفوع لأن مثله لا يعرف إلا سماعا، والآية مؤولة، لتوزيعهم الأجل على الأقل والأكثر فلم تكن دلالتها قطعية حتى يطرح بمقابلتها خير الواحد،

وأورد الامام ابن الهمام فى فتح القدير على الاستدلال المذكور إيرادين، أحدهما أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملا فى إطلاق واحد، فى مدلول ثلاثين وفى أربعة وعشرين، وهو جمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد- ثانيهما أن أسماء العدد لا يتجاوز بشئ منها فى الآخر، لأنها بمنزلة الأعلام فى مسمياتها، وأجاب العلامة الرحمتى عن الايراد الأول بأن حملة وفصاله مبتدآن وثلاثون خير عن أحدهما، أى الثانى، وحذف خبر الآخر، فأحد الخبرين مستعمل فى حقيقته ، والآخر فى مجازه، فلا جمع فى لفظ واحد، وأضاف الإمام أحمد رضا إلى هذا الجواب ما يأتى حتى ارتفع الايرادان معا:-

"أقول: على أنا لا نقول بالتأويل أعنى إرادة أربعة وعشرين من ثلاثين، بل بالتخصيص، وذلك أن الآية ظنية، فجاز تخصيصها بخبر الواحد، وحينئذ يرتفع الايرادان من رأس" (٤٩)

يعنى اذا قلنا بالتجاوز وإرادة اربعة وعشرين من لفظ ثلاثين يتوجه الايراد بالجمع بين الحقيقة و المجاز فى لفظ واحد، وبالتجاوز فى أسماء العدد، ويحتاج إلى ما أجاب به الرحمتى لكن إذا قلنا بالتخصيص لم يتوجه أحد من الايرادين، نعم يتوجه أن الآية كيف يسوغ تخصيصها بخبر الواحد، فان الآية قطعية والخبر ظنى، فندفعه بأن الآية ليست بقطعية فى معناها، لتدخل الاحتمال فيه، وإذا تحولت إلى الظنية قاومها خبر الواحد، وأمكن به التخصيص فيها- ولا يخفى على القارئ الفطن الذكى ما فى جواب الجدل من وثاقة الكلام، و رصانة الحجة، ومثانة الاستدلال، ووجازة القول، ووضوح البيان

(٥) قال من مال إلى ترجيح قول الصاحبين: إن دليلهما قوى كما نقل العلامة الشامي عن البحر الرائق لابن نجيم:

"ولا يخفى قوة دليلهما، فان قوله تعالى : والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، يدل على أنه لا رضاع بعد التمام، وأما قوله تعالى: فان أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما، فانما هو قبل الحولين، بدليل تقييده بالتراضى والتشاور، وبعدهما لا يحتاج إليهما" (٥٠)

(٤٩) أحمد رضا القادري: جدالممتار ١٣٥/٢ باب الرضاع

(٥٠) ابن عابدين الشامي: ردالمختار ٤٠٤/٢ باب الرضاع

وانتصر الشيخ رضى الله تعالى عنه لمذهب الامام، فدافع عنه قائلا ما حاصله أنكم إذا زعمتم أنه لا رضاع بعد التمام، فالرضاع الواجب لا يتم إلا بالحولين إجماعا (فليس لهما أن يقطعا قبل الحولين براض منما وتشاور، لإفضاءه إلى ترك الواجب) و إذ تم، ولا رضاع بعده كما قلتم، فأى تراض وتشاور بعد ذلك فى امر الفصال؟ فاذا حملتم الآية على هذا لم تبق دليلا لكم-

ثم أورد على ما قال البحر من أن التراضى والتشاور قبل الحولين، ولا يحتاج إليهما بعدهما، بناءً على ما استدلل بمفهوم قوله تعالى: يرضعن أولادهن حولين كاملين، من أن لارضاع بعد تمام الحولين
"أقول: ذهول عن مذهبن الأصولى أن لا حجة فى المفهوم"

فانه أخذ المفهوم لقوله تعالى: يرضعن أولادهن حولين كاملين" وادعى أن لارضاع بعدهما، وبنى عليه أن ما أرشد المولى سبحانه إليه من أمر التراضى والتشاور فانما هو قبل الحولين، وعند الحنفية لا حجة فى مفهوم الكتاب والسنة، لذا يقول الشيخ:-

"وماذا تقولون فى قوله تعالى: وربائبكم اللاتى فى حجوركم- وقوله تعالى: فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا، الى غير ذلك"

تم هنا الرد والانتصار، لكن بقى السؤال أن الارشاد إلى التشاور ماذا يعنى؟ وأى فائدة لقيد التراضى والتشاور فى فطام الولد؟ فأجاب عنه الشيخ رحمه الله تعالى بما أفاض الله على خاطره الشريف من معنى جليل، ونصّه ما يلى:

"وللقيدىن فائدة جليلة على ما يظهر للعبد الضعيف، وهو أن الوجوب قد تم بالحولين، ولكن ربما يكون الأنفع للولد إبقاء الارضاع إلى زمان قليل، كشهر أو شهرين أو ستة أشهر- والمرأة مظنة أن تستعجل الفصال لما عليها فى

الارضاع من المشاق، وكذلك الرجل، لأن الارضاع يضر بجمال المرأة- ومع ذلك أودع الله في قلوبهما الشفقة التامة على الولد، والنظر فيما هو أحسن له، والأم أتم شفقة، والأب أحسن نظرا، فأحبّ الله تعالى أن يكون الفصال بعدهما عن تراض منهما وتشاور، كي يتوفّر النظر للولد، فأشار بالتشاور إلى مراعاة قضية العقل وتدبر عواقب الأمور، وبالتراضي إلى مراعاة جهة الشفقة، فانها تمنع الرضا بالتقصير فيما هو أحسن له- هذا ما ظهر لي- والله تعالى أعلم-" (٥١)

هذا، وليراجع للاستزادة من الشواهد إلى حواشى الأرقام التالية:- ٣٣٣-

٣٤٣-٦١٨-٩٦٣-٩٧٤-١٠٠٧-١١٤٢-١٢٢٨

(٥) سعة اطلاعه على الفقه، ودقة نظره فيه

لم تبق سعة علمه ودقة نظره رحمه الله تعالى خافيتين على ذوى الخبرة والبصيرة من القراء الكرام بعد ما سبق من الأبحاث وسياتى ما هو أصرح وأجلى إثباتا لهما، ولكن إذ جرى اليراع بتسجيل هذا العنوان فلا علىّ لو قدّمت له شواهد خاصة- فإليكم شيئا من ذلك:

(١) فى الدر المختار: "لو افترقا فقالت: بعد الدخول، وقال الزوج: قبل الدخول، فالقول لها، لانكارها سقوط نصف المهر" (٥٢)

إيضاح المسئلة أن الزوجين اختلفا بعد افتراقهما، فقال الزوج، وقعت الفرقة قبل أن أدخل بها- وفى الافتراق قبل الدخول لا يجب عليه إلا نصف المهر،

(٥١) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٣٦/٢ - النسخة الخطية- كتاب الرضاع

(٥٢) الحصفى : الدر المختار ٣٤٣/٢ على هامش ردالمحتار- باب المهر

ويسقط النصف الباقي - وقالت المرأة: افترقنا بعد الدخول - ويجب فيه كل المهر - فيقبل قول الزوجة، وأبدى الشارح علته أن الزوج يدعى سقوط نصف المهر، والزوجة تنكره، والقول للمنكر كما أن البيئة للمدعى -

وكتب عليه العلامة الشامي: "يطلق الدخول على الوطئ، وعلى الخلوة المجردة، فلو كان الاختلاف بينهما في الوطئ مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف" (٥٣)

أى فى الافتراق بعد الخلوة أيضا يجب كل المهر، فلو اتفقا على وقوع الخلوة يجب المهر كاملا على قول كل منهما، ولا تظهر ثمرة للاختلاف لكن يكتب عليه الشيخ الامام أحمد رضا:

أقول: نعم تظهر فى بعض أحكام ليست الخلوة فيها كالوطئ، كالتزويج مثل الثيبات، وحصول الاحصان، وملكه الرجعة بعد الطلاق إلى مرتين، وهذا أقرب الكل، فلو طلقها بعد الخلوة فأقرت بها وأنكر الوطئ كان للاختلاف ثمرة واضحة، نعم لا يتمشى تعليل الشارح فيما إذا اتفقا على الخلوة" (٥٤)

أبدى العلامة الشامي أنهما لما اتفقا على وقوع الخلوة واختلفا فى الوطئ لا تظهر لاختلافهما أية ثمرة، ونظر الشيخ رضى الله تعالى عنه ان الخلوة تخالف الوطئ فى بعض الأحكام، فتظهر فى تلك الأحكام ثمرة الاختلاف، فاذا وقعت الخلوة ولم يقع الوطئ لا تنكح المرأة كالثيبات وتختلف منهن أحكامها فى الاذن وغيره، ويشترط لحصول

(٥٣) ابن عابدين الشامي : ردالمحتار ٣٤٣/٢ باب المهر

(٥٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١١٤/٢ النسخة الخطية باب المهر

الاحصان فى حد الزنا أن يكون الوطئ متحققا بنكاح صحيح، فلا يحصل الاحصان من وقوع الخلوة فقط، وإذا وقع الوطئ ثم طلقت واحدة أو ثنتين يملك الزوج أن يراجعها فى العدة، وبصورة حصول الخلوة فحسب لا يملك الرجعة فى العدة، وهذا الحكم أقرب بهذا الموضع من غيره من الأحكام، فإن الافتراق بسبب الطلاق وعدم ملك الزوج الرجعة بصورة الخلوة، وملكه الرجعة بصورة الوطئ أوضح اتصالا بمسئلة الاختلاف المذكور بعد الافتراق، وأقرب مناسبة لها، ورغم ذلك لم يلتفت فكر العلامة الشامى إليه-

نعم ما أبدى الشارح رحمه الله تعالى من العلة لقبول قول الزوجة لا يجرى حين اتفاقهما على الخلوة، فإن الزوج إذا أقر بالخلوة ألزم على نفسه المهر كاملا، وليس منه دعوى سقوط نصف المهر، ولا من المرأة إنكار السقوط، وتؤكد المهر كاملا على قوليهما مع اختلافهما فى الوطئ، فتعليله قاصر عن الاحاطة بحكم الاختلاف فى الدخول بالمعنيين، ويقتصر على الدخول بمعنى الوطئ فقط-

(٢) تثبت حرمة الرضاع بلبن امرأة خلط بماء أو دواء إذا غلب لبن المرأة أو استويا، لكن اختلف فى تفسير الغلبة فروى عن محمد الاعتبار بتغير ذات اللبن، وعن أبى يوسف بتغير الطعم واللون لا بتغير أحدهما، وحاول الدر المنتقى التوفيق بين القولين باعتبار الغلبة بالأجزاء فى الجنس وفى غيره بتغير طعم أو لون أو ريح، وأفاد فى السراج الوهاج ترجيح قول ثالث، وهو اعتبار تغير أحد الأوصاف، لكن انتقد فى جد الممتار على محاولة التوفيق، وعلى ترجيح القول الثالث كليهما، ورجح قول محمد بما لا مردّ له، فكتب على قول الشامى: ووفق فى الدر المنتقى الخ:-

"أقول: أى مساع للتوفيق مع أن الرواية عن الامامين فى شئ واحد، وهو الدواء"-اه- أما تحقيق أن الروايتين فى الدواء، فيتضح مما نقل فى جد الممتار من العبارات التالية:-

فى الخانية:- "ثم فسر رحمه الله تعالى فقال إن لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة، وإن غير لا تثبت، وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى: إن غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا، وإن غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا" اهـ وفى مجمع الأنهر:- الغلبة فى الجنس بالأجزاء، وفى غيره إن لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة عند محمد، وإن غير لا، وقال أبو يوسف: إن غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا، وإن غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا، كما فى الكفاية" اهـ

ثم حقق مناط التحريم، ورجح به قول محمد، ورد على ترجيح السراج الوهاج، ونصه هذا:

"إن مناط التحريم هو التغذى باللبن شربا- قال فى الدرر: إنبات اللحم وإنشاز العظم هو المعتبر فى الباب- اه- وقال فى الفتح: التغذى مناط التحريم اه- أما الشرب فلأن التحريم متعلق بالرضاع، ولا يطلق إلا على ما يشرب لا ما يوكّل، وبه ظهر أن الراجح قول محمد، ولذا قدمه فى الخانية، وهو أنما يقدم الأظهر الأشهر، فلا يعارضه ما فى الهندية عن السراج الوهاج مما يفيد ترجيح القول الثالث أن المعتبر مجرد تغير أحد الأوصاف.... كيف ولو حلب قدر رطل من لبن امرأة و مزج بسكر كما هو معتاد فى ألبان البهائم، وشيب بشئ من زعفران، فلا شك أن الأوصاف جميعا تغيرت، ولا يسوغ لأحد أن يقول بعدم التحريم به إن سقى صبيًا، كيف ولم يشرب إلا اللبن- و السكر والزعفران

تابعان، ولم يخرجاه عن سيلانه ولا عن التغذى به وإنباته اللحم وإنشازه العظم - فتحرر بحمد الله تعالى أن الراجح قول محمد، وأن معناه خروج اللبن عن لبنيته، وأن خروجه عنها بزوال السيلان أو انكسار قوة التغذى"-اه ملخصا (٥٥)

(٣) صريح الظهار لا بد فيه من ذكر العضو، مثل أنت على كظهر أمي، وقوله أنت على مثل أمي من الكنايات، فان نوى به براء، أو ظهرا، أو طلاقا صحت نيته ووقع مانواه- قال في البحر: وإذا نوى به الطلاق كان بائنا، وإن نوى الإيلاء فهو إيلاء عند أبي يوسف، وظهار عند محمد، والصحيح أنه ظهار عند الكل- اه مختصرا- وقال الخیر الرملى:

"وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون ظهرا" (٥٦)

يظهر من كلام العلامة الرملى "ينبغي أن يكون ظهرا" أنه أبدى هذا الحكم تفقها، ولم يجد له تصریحا فى كتب الفقه وأبان الشيخ فى جد الممتار أنه مصرح به فى فتاوى الامام قاضى خان، وإليكم نصّه:-

"قلت: ظاهره أنه تفقه غير منقول، وفى الهندية عن الخانية: إن نوى

التحريم اختلفت الروايات فيه، والصحيح انه يكون ظهرا عند الكل" (٥٧)

(٤) ذكر فى المتن صحة النكاح بحضور شاهدين أعميين، وكتب عليه الشامى:-
"كذا فى الهداية، والكنز، و الوقاية، والمختار، والاصلاح، والجوهره، وشرح

(٥٥) أحمد رضا القادري: جدالممتار ١٣٨/٢ كتاب الرضاع

(٥٦) ابن عابدين الشامى: ردالمحتار ٥٧٧/٢ باب الظهار

(٥٧) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٨٦/٢ باب الظهار

النقاية، والفتح، والخلاصة- وهو مخالف لقوله فى الخانية: ولا تقبل شهادة الأعمى عندنا لأنه لا يقدر على التمييز بين المدعى والمدعى عليه، والاشارة إليهما فلا يكون كلامه شهادة، ولا ينعقد النكاح بحضوره -اه- والمختار ما عليه الأكثرون - نوح - (٥٨)

فرأى العلامة نوح آفندى أن قاضى خان يخالف الأكثر فى صحة النكاح بحضور أعميين، واحتاج إلى إبداء الترجيح بقوله "والمختار ما عليه الأكثرون" وأقر كلامه العلامة الشامى، لكن كتب عليه الإمام أحمد رضا فى جد الممتار: "أقول:- قد نص فى الخانية نفسها من كتاب النكاح فصل شرائطه: أن الشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه، فيصح بشهادة الفاسقين والأعميين-اه- (٥٩)

فنظرا إلى نصّ الخانية هذا لم يبق من قاضى خان خلاف الأكثرين، ولا حاجة إلى الترجيح، وقوله هذا فى نفس كتب النكاح وفصل شرائطه يترجح على قوله الآخر الذى أبداه فى موضع آخر إستطرادا- ويتراأى لى أنه هناك بصدد بيان قبول الشهادة، وهنا فى فصل الشرائط يذكر صحة النكاح وصحة تحمل شهادته من الأعمى، فله أهلية التحمل، وليس أهلا لأداء الشهادة ولأن تقبل شهادته- أما قوله "ولا ينعقد النكاح بحضوره" فلعله سبق قلم من الناسخ، وصوابه "ينعقد النكاح بحضوره" والله تعالى اعلم- وبالجملة مما لا ريب فيه أنه هناك مستطرد فى

(٥٨) ابن عابدين الشامى : ردالمختار ٢/٢٧٣ كتاب النكاح

(٥٩) أحمد رضا القادري : جد الممتار ٢/٧٣ كتاب النكاح

ذكر انعقاد النكاح بحضرته، وهنا مصرّح، متصدّ لإبانة شرائط النكاح، فاذا بحث أحد عن رايه فى هذا الحكم ليس له أن يعتبر من رايه فى انعقاد النكاح غير ما صرح به فى فصل شرائطه

وليراجع للاستزاده من الشواهد إلى حواشى الأرقام التالية:- ٥٣٥-

٥٦٧-٦٣٤-٨٨٥

(٦) تقديم مسائل فأت فى الشرح والحاشية، وتبين المبهم والمشكل منهما
تجدون لذلك شواهد متوافرة، وأقدم هنا عددا منها، وأشير إلى عدد
لتسهيل المراجعة، ثم الباحث والكتاب
(١) فى كنز الدقائق:- "ولو زوج طفله غير كفؤ أو بغين فاحش صحّ، ولم يجر
ذلك لغير الأب والجد"

قال الشامى:- ومقتضاه أن الأخ لو زوج أخاه الصغير امرأة أدنى منه لا
يصح، وفيه مامر عن الشرنبلاية من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتى فى
بابها أيضا- وقدّمنا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضا، وقد راجعت كثيرا فلم أر شيئا
صريحا فى ذلك" (٦٠)

فى جد الممتار:- أقول: الشئى الصريح فى هذا ما فى الخيرية عن البحر
من قوله:- فظاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده
بأقل من مهر المثل، ولا بأكثر فى الصغير بغين فاحش، ولا من غير الكفو فيهما،
سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أولا-الخ- وكأصرح شئى كلام الخانية
حيث يقول: إذا زوج الرجل ابنه امرأة بأكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة

بأقل من مهر مثلها، أو وضعها في غير الكفو، أو زوج ابنه الصغير أمة أو امرأة ليست بكفو له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال أصحابه رحمهما الله تعالى: لا يجوز، وأجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والجد ولا من القاضى

وأبين شئ فيه كلام الهندية إذ قال:

لو زوج ولده الصغير من غير كفوه، بأن زوج ابنه أمة، أو ابنته عبدا، أو زوج بغبن فاحش بأن زوج البنت ونقص من مهرها، أو زوج ابنه وزاد على مهر امرأته، جاز عند أبي حنيفة - تبين - وعندهما لا تجوز الزيادة والخط إلا بما يتغابن الناس فيه، قال بعضهم: فأما أصل النكاح فصحيح، والأصح أن النكاح باطل عندهما - كافي - والخلاف فيما إذا لم يعرف سوء اختيار الأب، أما إذا عرف فالنكاح باطل إجماعا، وكذا إذا كان سكران - السراج الوهاج - اهـ ملخصا" (٦١)

(٢) قال الشامي بصدد بيان أن مهر مثل المرأة مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها: "و لم أر حكم ما إذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أبيها مع اختلاف مهرهما، هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر؟ وينبغي أن كل مهر اعتبره القاضى وحكم به فانه يصح لقلة التفاوت" (٦٢)

وقال العلامة أحمد رضا في جد الممتار:

"أقول ولعل هذا فرض لا يوجد، فالمساواة في جميع الأمور المعتبرة من

(٦١) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٩٨/٢ باب الولي

(٦٢) ابن عابدين الشامي: ردالمحتار ٣٥٤/٢ باب المهر

السنّ والجمال والمال، والعقل، والدين، والعلم، والأدب، والخلق كالحال العادى فى شخصين فضلا عن ثلاثة، وانما يعتبر الأقرب فالأقرب، ولا شك أن إحداهما تكون أقرب وأشبه على ما هو المعتاد" (٦٣)

(٣) الحضانة حق الأم، لكنها لو كانت فاسقة لا يثبت لها هذا الحق، وبحشوا فى أن أى فسق يمنع حق الحضانة، وأقر النهر الفائق كلامه على أن المراد فسق يضيع به الولد، وفرع عليه العلامة الحلبي ما يأتى، ونقله الشامى:

"وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله تعالى وخوفه، حتى شغلها عن الولد ولزم ضياعه انتزع منها، ولم أره" (٦٤)

وقال العلامة أحمد رضا: المسئلة منصوص عليها بوجوهها - وكلامه هذا: "أقول: استيلاء المحبة إما أن يبقى لها عقل تكليف أولا؟ - على الثانى لا شك فى الأخذ منها، وهى داخله فى غير مأمونة من باب أولى - وعلى الأول فقد حرم الله تعالى عليها الاشتغال بالأعمال بحيث يضيع الولد، فان كانت صادقة فى محبة الله تعالى حفظت الولد فى طاعة الله تعالى، وحينئذ لا معنى لاسقاط حقها فى الحضانة - وإلا فهى فاسقة بإضاعته، ودخلت فى قولهم "فاجرة" - فوجب النزاع - وبالجمله فالمسئلة منصوص عليها بوجوهها، والله الحمد" (٦٥)

(٤) فى المتن والشرح: - قال لها إن ولدت غلاما فأنت طالق واحدة، وإن ولدت جارية فأنت طالق ثنتين، فولدتهم ولم يدر الأول، تلزمه طلاق واحدة قضاء،

(٦٣) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١١٩/٢ باب المهر

(٦٤) ابن عابد الشامى: رد المختار ٦٣٣/٢ باب الحضانة

(٦٥) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢٠١/٢ باب الحضانة

وثنان تنزها، أى احتياطا ، لاحتمال تقدم الجارية،

وفى ردالمختار:- "وفى القهستاني: أى ديانة، يعنى فيما بينه وبين الله تعالى، كما ذكره المصنف وغيره أه- قلت: ومقتضاه أنه إذا وقعت عليه طلبة أخرى يجب عليه ديانة أن يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة، وإن كان القاضى لا يحكم عليه بذلك، بل يفتيه المفتى بذلك، ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره باللزوم، لكن فى الهداية: والأولى أن يأخذ بالثنتين تنزها واحتياطا- فتأمل" (٦٦)

قال العلامة أحمد رضا رحمه الله تعالى :

"أقول تأملنا فوجدنا ما فى الهداية هو الحق، فالفرق إنما هو فرق التقوى والفتوى، دون فرق الديانة والقضاء، كما فى شهادة مرضعة وحدها بالارضاع، وفيه قال صلى الله تعالى عليه وسلم: كيف وقد قيل- كما فى الجامع الصحيح- وقد نقل العلماء فى المناقب سوال من سأل زفر وشريكنا، وسفيان، وأباحيفة رحمهم الله تعالى عمن شك فى الطلاق، فأفتى زفر و صدقه الامام أنها امرأته، كما فى الخيرات الحسان وغيرها- فظهر الأمر و زال الاشكال، والحمد لله" (٦٧)

(٥) فى المتن والشرح: "وتجب النفقة بأنواعها على الحر لطفله الفقير الحر"- وفى رد المختار:- "قوله بأنواعها من الطعام والكسوة والسكنى، ولم أرمن ذكر هنا

(٦٦) ابن عابدين الشامى: ردالمختار ٥٠٦/٢ باب التعليق

(٦٧) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٨١/٢ باب التعليق

أجرة الطبيب وثمان الأدوية، وإنما ذكروا عدم الوجوب للزوجة" (٦٨)
وأبدى العلامة أحمد رضا أن ما كان من العلاج مقطوعاً به يجب على
الأب القيام به ومؤنته عليه ان لم يكن للصبي مال، وما سوى ذلك لا يجب، لأنه
لا يجب عليه لنفسه فكيف يجب لعياله - ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونقل هنا
عبارات من كتب الفقه، منها ما فى الهندية عن الفصول العمدية:

"والأسباب المزيلة للضرر تنقسم إلى مقطوع به كالماء والخبز، ومظنون
كالفصد والحجامة والمسهل، وسائر أبواب الطب، وموهوم كالكيّ والرقيّة - أما
المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل تركه حرام عند خوف الموت، وأما
الموهوم فشرط التوكل تركه إذ به وصف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
المتوكلين، والمظنون ليس مناقضا للتوكل، وتركه ليس محظورا، بل قد يكون
أفضل من فعله فى بعض الأحوال فى حق بعض الأشخاص - اهـ - ملخصا
ثم يكتب: - نعم من يهرع لنفسه إلى كل دواء لأخف داء- وكذلك أكثر
العوام- إن لم يداو ولده ولم يبال ما يقاسيه فلا حدى خلّتين: إما بخل شديد-
والبخل هلاك- أو عدم الرحمة على الولد ، ولا تنزع إلا من قلب شقى، فليداو
ولده ليداوى نفسه من سيئ الأقام، فنسئل الله السلامة" (٦٩)

(٦) قال فى النهر الفائق تفريعا على أن الكفاءة تعتبر ديانة فى العرب والعجم: -
"فليس فاسق كفواً لصالحة أو فاسقة بنت صالح، معلنا كان أولاً، على

(٦٨) ابن عابدين الشامى: رد المختار ٦٧٠/٢ باب النفقة

(٦٩) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢٠٧/٢ باب النفقة

الظاهر"

قال العلامة الشامي: "هذا استظهار من صاحب النهر، لا كما يتوهم من أنه ظاهر الرواية، فانه قد صرح في الخانية عن السرخسى بأنه لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شيء، والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة اهـ" (٧٠)

وكتب العلامة أحمد رضا:

أقول:- لا حاجة إلى الاستظهار - فقد قال في الخانية: قال بعض مشايخ بلخ رحمه الله تعالى - الفاسق لا يكون كفوا لبنت الصالح معلنا كان الفاسق أو لم يكن، وهو اختيار الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى - اهـ -

وقال قبله: قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: الفاسق إذا كان معلنا يخرج سكران لا يكون كفوا للصالح من بنات الصالحين، وإن كان يستر ذلك ولا يعلن يكون كفوا لبنات الصالحين، وإن كان مستخفا عند الناس لا يكون كفوا - اهـ - (٧١)

(٧) اتفقوا على أن الولي الأبعد يختار التزويج حين غيبة الأقرب، واختلفوا في حد الغيبة فاختار المصنف تبعاً للكنز أنها مسافة القصر، وقال في الشرح: اختار في المنتقى: "ما لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه" وتوجه هنا سؤال إن المراد بالكفو كفؤ معين أو الكفو مطلقاً، وتردد فيه العلامة الشامي في منحة الخالق حاشية البحر الرائق آخر ص ١٣٥، واستظهر أن المراد المعين، ورقم العلامة أحمد رضا ما يلي:-

(٧٠) ابن عابدين الشامي: ردالمحتار ٣٢١/٢ باب الكفاءة

(٧١) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١١٢/٢ باب الكفاءة - المخطوطة -

أقول: ولعل التحقيق أن المراد بين بين، فلا يجب فوت الكفو أصلا، ولا يكفى فوت هذا الكفو بعينه، إذا كان هناك كفو آخر يرضى بالانتظار- يرشدك إلى ذلك ما حقق فى منحة الخالق آخر ص ١٣٦ فيما إذا امتنع الولي الأقرب من تزويجه من هذا الكفو لارادته التزويج من كفو آخر- هذا، وقد قال فى الفتح آخر ص ٥٠: ان إثبات ولاية الأب بالنص لعله إحراز الكفو إذا ظفر به، للحاجة إليه، إذ قد لا يظهر بمثله إذا فات بعد حصوله اه- فهذا هو الفقه فليلاحظ فى الصور جميعا" (٧٢)

أرى أن فيما ذكرت من الشواهد تحت العنوان المذكور كفاية للناظر، وليراجع للاستزادة منها إلى ما يلى :- ٢٦٤ - ٦٠٩ - ٦١٨ - ٦٥٣ - ٦٥٨ - ٦٦٣ - ٩٤٦ - ١٠٨٧ - ١١٢٥ - ١٢١٣ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢٦٣ - ١٢٨٠ - وسيجد الباحث أكثر منها -

(٧) الزيادة فى المراجع تائيدا أو إبانة لما هو أهم وأوثق

إن صاحب الجد رحمه الله تعالى يزيد على المراجع التى ذكرت فى الدر المختار ورد المختار، ولا يهدف إلى الزيادة والاكتثار فحسب بل يرمى إلى الزيادة حيث يرى حاجة إلى التائيد أو يرى فوات ما كان أهم وأوثق و أكثر اعتمادا مما ذكر، ولا يقدر على ذلك إلا من توسع نظره فى كتب الفقه الهامة، وتعمق فكره فى محتوياتها، وعنى بالإحتفاظ التام بمراتبها، ورزق التيقظ المتوافر حين دراستها، وحين ذكر المراجع منها بأن يراعى المناسبة بين رتبة المطالب والمواد وبين رتبة

المراجع والمصادر - وأقدم إليكم عددا من شواهد خاصة لهذا العنوان، وقد شهدتم وستشهدون غيرها بذيل سائر عناوين

(١) زوج الولي البكر البالغة وبلغها الخبر فثبتت إذنها بالدلالات المذكورة مشروط بأن تعلم الزوج، ولا يشترط علمها بالمهر - كتب في الدر المختار "وقيل يشترط" فكتب الشامي: أشار إلى ضعفه وإن قال في الفتح: انه الأوجه، لأن صاحب الهداية صحح الأول، زاد هنا العلامة أحمد رضا في المراجع قائلا: وكذا في الخلاصة، والبزازية، والوقاية، والاصلاح، والملتقى" (٧٣)

ثم أيده بمحدث وسياتي إن شاء الله تعالى -

(٢) في مسألة الاشتراط بعلم المهر ذكر في الدرر تفصيلا ونقل تصحيحه عن الكافي، كتب عليه في الجذ:

"وكذا صححه في الكفاية كما في جامع الرموز وفي الدراية كما في البحر"

(٧٤)

لكن الكمال ابن الهمام رد ذلك في الفتح كما في الدر المختار وقال الامام أحمد رضا : "قد أجبنا عنه على هامشه فراجع" أسفا أن حاشية الإمام (الخطية) على فتح القدير لم يتيسر لي المراجعة إليها، مع ذلك أرجو من الله الكريم التيسير والتوفيق فيما بعد،

(٣) ذكر محمد بن الشحنة في منظومته مصرف الضوائع وأموال لا وارث لها، مصالح المسلمين، ونبه العلامة الشامي أنه يخالف ما في الهداية والزيلعي، وقد

(٧٣) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٩١/٢ باب الولي

(٧٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٩٢/٢ باب الولي

حققه الامام أحمد رضا كما نقلت فى مبحثى الأول، ثم ذكر الشامى أن مصرف ما لا وارث له من الأموال هم الفقراء العاجزون كما فى الزيلعى وغيره، وزاد هنا فى جدالممتار عدة مراجع كما يلى:

"نحوه فى الهندية آخر باب المصارف عن شرح الطحاوى، وفى خزانة المفتين آخر الزكاة برمز طح له أيضا، وفى البزازية آخر الفصل الثالث فى العشر والخراج والجزية من كتيب الزكاة، وعنهما فى زكاة الفتاوى الأنقروية، وواقعات المفتين، وفى سير مجمع الأنهر آخر فصل فى أحكام الجزية، وفى غنية ذوى الأحكام آخر فصل الجزية من كتاب الجهاد عن التبيين وغيره - " (٧٥)

(٤) قوله "شئت طلاقك أو رضيت طلاقك" صريح أو كناية؟ فيه خلاف، وجزم الزيلعى بأنه لا بد فيها من النية كما ذكره الخير الرملى قال الشامى: فيكون كناية لأن الصريح لا يحتاج إلى النية وكتب الامام أحمد رضا على قوله جزم الزيلعى الخ:-:

"وجزم فى الفتح فى "شئت" كما يأتى ص ٦٦٧، وبه جزم فى الخلاصة، ثم فى خزانة المفتين فى لفظة "شئت" - أقول:- لكن جزم فى خزانة المفتين عازيا للخانية بالوقوع من دون نية بخلاف قوله "أردت طلاقك" حيث لا يقع ما لم ينو، والوجه فيه ظاهر" (٧٦)

(٥) فى فروع باب الصريح من كتاب الطلاق فى الدر المختار "قالت له: لست لى بزواج، فقال صدقت، طلاق إن نواه، خلافا لهما، ولو أكدته بالقسم أو سئل

(٧٥) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٣/٢ باب العشر

(٧٦) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٥٥/٢ باب الصريح

الك امرأة فقال لا، لا تطلق اتفاقا وإن نوى"- فى ردالمحتار على قوله لا تطلق اتفاقا وإن نوى:- "ومثله قوله لم أتزوجك، أو لم يكن بيننا نكاح، أولا حاجة لى فيك- ب- لكن فى المحيط ذكر الوقوع فى قوله "لا" عند سؤاله

زاد فى جد الممتار:- "أقول: ومثله نقل فى الهندية عن البدائع، خلافا لما نقل عنه فى البحر، ومثلها أيضا فى مجمع الأنهر عن الجوهرة، وفى فتح الله المعين عن الشرنبلالية عن الجوهرة" (٧٧)

وللاستزادة من الشواهد راجع إلى حواشى الأرقام التالية:- ٥١٧-٦١٠-

٩٢٠-١٠٠٩-١٠٩٩-١٢٢٩-١٢٤٠-

(٨) استنباط أحكام ليست بمنصوصة

على المجتهد أن يستدل بالكتاب والسنة والإجماع وبالقياس حيث لا يجد نصا، ومن ليس أهلا للاجتهاد، ولم تتوفر له معارف ومواهب ترفعه إلى مكانة المجتهد فعليه أن يتبع الإمام المجتهد- والأئمة المجتهدون قد دوت مذاهبهم، وأبانت المتون والشروح والفتاوى من كتب الفقهاء- سرر عليه المذهب وما دعت إليه الدلائل والحجج، فالعلماء الذين هم درس سولاء المجتهدين ثم المرجحين عليهم اتباع مارجحوه وصححوه، لكن قد تحدث حوادث ومشاكل، وتتوجه صور من مسائل لا يوجد فيها نص من الفقهاء، وحينئذ تمس الحاجة إلى الاستنباط والاستخراج، ولم يزل علماء الدين، وفقهاء الشرع المتين يقومون بهذا الواجب المهم، لكن لا يستأمله كل عالم، وكل من يتصدى للنقل والفتوى، بل من أودع الله فى قلبه نور الفقه، وملكة الاستنباط مع توفر العلوم الواجبة، وتوسع النظر

وتعمقه فى القرآن والحديث والفقه، ونزاهة الصدر عن النزعات النفسانية والشهوات النكراء والميول الفاسدة السافلة

ونرى العلامة أحمد رضا أنه مع توفر المعارف، والتوسع فى العلوم، والتحلى بالفضائل، والتخلّى عن الرذائل يتنزّه كل تنزه عن رأى يخالف ما رجحه وصححه الفقهاء الكرام، لكن إذا مست الحاجة إلى الاستنباط، وإبانة الحكم فى مسألة حادثة، ومشكلة جديدة يستخدم مواهبه ويتقدم إلى إبانة الحكم والاستنباط والاستخراج مع الاحتفاظ بالقواعد والأصول، والشرائط والآداب، وقد أشرنا إلى بعض شواهدة فيما سبق، ونقدم هنا عددا منها- وسيجد الباحث غير ذلك، وفوضناه إليه- ولا يذهب عن الناظر أن عملى مقصور على الجزء الثانى من جد الممتار، ولولا ذلك لكثرت الشواهد، وتقاصر القلم عن القيام بالواجب،

(*) فى المتن والشرح:- "إذا أسلم أحد الزوجين المحوسيين، أو امرأة الكتابى عرض الاسلام على الآخر، فإن أسلم فبها، وإلا فرق بينهما، ولو كان الزوج صبيا مميزا اتفاقا، على الاصح، والصبية كالصبى- وينتظر عقل أى تمييز غير المميز، ولو كان مجنوناً لا ينتظر لعدم نهايته، بل يعرض الاسلام على أبويه فأيهما أسلم تبعه فيبقى النكاح، فإن لم يكن له أب نصب القاضى عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة" (٧٨)

توجهت هنا مسائل لم يذكرها الفقهاء، فاستخرج الامام أحمد رضا الجواب عنها كما يلى ملخصا:

(١) اذا أسلمت المرأة وكان الزوج مفقودا هل ينتظر قدومه، وإلا فكيف يعرض

عليه الاسلام، ولا بد من دفع الضرر عن المرأة المسلمة، ولا معنى للعرض على أبويه فان العاقل البالغ لا يتبع أحدا

وأجاب الشيخ عن هذه المسئلة ان مقتضى ما عللوا به فى مسئلة المجنون أن لا ينتظر قدوم المفقود و أن يدفع الضرر عن المسلمة بأن ينصب القاضى خصما عنه ليقضى عليه بالفرقة-

(٢) أسلمت المرأة والزوج صاحب سلطة واقتدار، ولا يتسنى العرض عليه لشوكتة كحكام النصارى فى بلادنا، و معلوم أن الضرر ينال، فما يحكم به فى هذه المسئلة؟

(٣) شردت امرأة كافرة فى الهند إلى مكة المكرمة، وأسلمت ثم، ومعلوم أن الهند دار الاسلام (٧٩)، فلا يمكن أن يجاب أن المرأة بانت بتباين الدارين، وإيجاب بريد من مكة لعرض الاسلام عليه بعيد، ويمكن إرسال الكتاب، فهل يكتفى بإرسال كتاب واحد، وإذا لم يظفر بجواب فيجعل سكوتا، فيكون إباء، أم لا؟ لاحتمال أن الكتاب لم يصله، وحينئذ يومر بإرسال عدة كتب حتى يغلب على الظن أن بعضها وصل، وسكت البعيد؟ أم كيف يفعل؟

صوّر لجواب المسئلة هذه الصور ثم قال: سياى ص ٦٤٠ فى مسئلة الاسلام فى دار الحرب أنه إذا تعذر العرض لعدم الولاية تترىص كملة العدة، وتخرج عن النكاح، وهذا جواب المسئلة الثالثة صريحا

(٧٩) فى المسئلة رسالة لصاحب الجد أسماها "أجلى الإعلام بأن هندوستان دار الإسلام

بمحت حافل يحوى مباحث دقيقة عميقة - طبعت مرارا -

وكذا الثانية، لما تبين أن ليس المراد بالعرض أن يذكر له ذاكر، بل عرض من له الولاية، كى يفرق إذا أبى - وليس هذا لنا ههنا، فلا عرض أصلاً - وإنما تعتد وتزوج (٨٠)

(٤) ما ذكر فى المسئلة الثالثة من التبرص كمدة العدة ليس بعدة، لأن غير المدخول بها داخلة تحت هذا الحكم ولو كان عدة لاخص ذلك بالمدخول بها، وهل تجب العدة بعد مضى هذه المدة؟ - إن كانت المرأة حربية فلا لأنه لا عدة على الحرية - وإن كانت هى المسلمة فخرجت إلينا فتمت الحيض هنا فكذلك عند أبى حنيفة، لأن المهاجرة لا عدة عليها عنده

وفى الهند يتوجه سوال إذا أسلمت كافرة من أهلها فيها، فان التعليل بالهجرة لا يجرى فيها، فهل يجب عليها العدة بعد ذلك التبرص، لأن الفرقة بعد التبرص بمنزلة تفريق القاضى، والتفريق طلاق، والطلاق انما وقع بعد تلك المدة، وهى باسلامها قد التزمت أحكام الاسلام، ومنها العدة؟

استنبط حكم الصورة الامام أحمد رضا وأجاب أنها لا يجب عليها العدة بعد التبرص المذكور، لأن الدار وإن كانت دار الاسلام فكفارها حريون، وقد قال فى الهندية فى تعليل مسئلة المهاجرة:-

"ولأبى حنيفة أنها - أى العدة - أثر النكاح المتقدم، وجبت إظهاراً لخطره، ولا خطر لملك الحربى، ولهذا لا تجب على المسبية" اهـ -

فهذا حكم عام منشأه الحرية، لا الهجرة، فيشمل كفار بلادنا، فلا عدة

لهم أصلا على من أسلمت من أزواجهم، وإنما يتربصن التربص المذكور لا انتظار
إسلامه، فاذا مضت ولم يسلموا بن لا إلى عدة- (٨١)

(٥) يلزم المحرم الجزء باستعمال ما هو طيب بنفسه كالمسك والعنبر والغالية
والكافور ونحوها، ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه، وإن لم يطبخ وكان
مغلوبا كره أكله كذا في المتن والشرح وقال في النهر كما نقل عنه الشامي: فان
أكل ما يتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت
الرائحة منه كره (٨٢)

واستنبط الامام أحمد رضا حكم خميرة التبن الملقى فيها سنبل الطيب
والمسك ونحوها وأبدي أنه لا شيء فيها، فان الخميرة لا توكل ولا تشرب، لا هي
ولا جزء منها، بل تؤثر فيها النار فتحيلها دخانا، فتقلب حقيقتها، وقلب العين
مغير للحكم، فهو لم ياكل طيبا ولم يشربه، وإنما شرب دخانا مطيبا فينبغي ان لا
شيء عليه غير الكراهة، إن وجدت الرائحة ثم الكراهة حيث أطلقت للتحريم،
فيلزم التائيم فيما يظهر، بل لعل الأظهر أن هذا لعمل النار يلتحق بالمطبوخ، وقد
علم من الشرح أن لا شيء فيه ولا كراهة- حيث قابله بقوله و ان لم يطبخ وكان
مغلوبا كره أكله، وقول الحلبي في المبخر بالعود مبنى على اعتبار وجدان
الرائحة، وسيدكر المحشى أن العبرة للاجزاء، لا للرائحة،
وفرق آخر بين المبخر بعود والخميرة، فإن بخار العود طيب بنفسه،

(٨١) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٣١/٢ باب نكاح الكافر

(٨٢) ابن عابدين الشامي: رد المحتار ٢٠٢/٢ باب الجنائيات

والطيب المزوج في الخميرة عمل فيه النار، فينبغي أن لا حكم فيها للطيب أصلاً (٨٣)

(٦) "لو اعتكف في مسجده ولم تقم الجماعة فيه هل يسوغ له الخروج للجماعة؟
الظاهر لا - لأن الأفضل له الصلاة منفرداً في مسجده، فهذا الخروج لم يكن لحاجة طبيعية ولا شرعية" (٨٤)

وليراجع للاستزادة من الشواهد إلى ما يأتي في مبحث التوسع في علم الحديث، وإلى رسالتيه: هبة النساء، وعباب الأنوار، المندرجتين في هذا الجزء من جد الممتار

(٩) سعة النظر وبسطة اليد في علم الحديث مع قوة الاستنباط والاستدلال
كل من بلغ رتبة الكمال في الفقه، وأتقنه إتقاناً فمن اللازم أن يكون ذا نظرة واسعة في علوم الحديث، مع العلم بمواضع الاستفادة منها، والتمييز بين القوي والضعيف، والمقبول والمردود من الأحبار والآثار، ولذا نقل عن أجلة المحدثين الحاذقين كالامام الشعبي، والامام الأعمش التابعين أنهم مع جلالة شأنهم في الحديث اعترفوا بقصور باعهم في الاستنباط منه، وأقروا بما كان للفقهاء من الفضل والبراعة في هذا المجال قال الامام الاعمش لسيدنا الامام أبي حنيفة: نحن الصيادلة وأنتم يامعشر الفقهاء الأطباء، وأنت يا رجل أخذت بكل الأطرافين" وقال الامام الشعبي: - إنا لسنا بالفقهاء، ولكننا سمعنا الحديث فرويناه للفقهاء، من

(٨٣) أحمد رضا القادري :	جد الممتار	٤٧/٢	باب الجنائيات
(٨٤) أحمد رضا القادري :	جد الممتار	٣٨/٢	باب الاعتكاف

إذا علم عمل (تذكرة الحفاظ للذهبي) والامام الشعبى له مكانة مرموقة فى عصره، وتوسع معروف فى الحديث والمغازى والفقه والشعر، أدرك خمس مائة من الصحابة، وقال: ما وضعت سوادا فى بياض قط- يريد عدم احتياجه إلى تقييد العلم بالكتابة، ويبين قوة حفظه وإتقانه، مع ذلك يعترف للفقهاء بما كان لهم من فضل الدقة فى الحديث والاستنباط والاستنتاج منه-

لكن من ليس له إلمام باتقان الفقه قد يزعم أن ادّخار الأخبار والآثار وجمعها فى كتاب ضخّم أمر أهمّ وخدمة أعظم من استنباط الأحكام، وتنقيح المسائل، وتقديم الحلول لمشاكل المجتمع فى ضوء الشرع القويم، وتوجيه الشعب إلى المنهج المستقيم بفضل الاستدلال بالكتاب والسنة ونصوص الأئمة، و تعليم الأمة طريق السير والمسايرة مع الأقوام فى ظلام الفتن الحالك رغم التمسك بالدين والالتزام بشرائعه العادلة، فمن ينبأ مثل هؤلاء السذج من الناس أن العلم بالأخبار لا يجدى نفعا إلا بالفقه، والفقيه لا يكون فقيهاً إلا بعد التضرع بعلوم الأخبار والآثار، والله الهادى إلى الاعتراف بالحق والحقيقة، والابتعاد عن إنكار البديهيات والحقائق-

ومن طالع الفتاوى الرضوية تحقق له أن الامام أحمد رضا بالغ رتبة الكمال فى إتقان الفقه، حاذق فى الحديث والعلوم التى تتصل بالآثار والأخبار، وما ألحقنا من رسالته "هبة النساء" يرشد الناظر إلى تبحره فى الفقه والحديث جميعا، لكن ألزمت نفسه أن أقدم الشواهد من جدالممتار نفسه، فإليكم شيئا منها:-

(١) انظروا إلى البحث التالى يلقى إليكم أضواء من تبحره فى الفقه، والحديث، والاستنباط والاستدلال:

قال فى المتن والشرح: "(ولا) يحل أن يسأل) شيئا من القوت (من له قوت يومه) بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب- ويأثم معطيه إن علم بحاله، لإعانتة على المحرم"- (٨٥)

تداعت هنا عناية المصنفين بمسئلة الدفع إلى المستغنى والصحيح المكتسب، وقدم العلامة الشامى كلماتهم فى المسئلة كما ياتى:-
 "عن الاكمل فى شرح المشارق:- واما الدفع إلى مثل هذا السائل عالما بحاله فحكمه فى القياس الاثم به لأنه إعانة على الحرام- لكنه يجعله هبة، وبالهبة للغنى أو لمن لا يكون محتاجا إليه لا يكون آثما"- اهـ-

قال الشامى:- لكن فيه أن المراد بالغنى من يملك نصابا، أما الغنى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة، فما فرّمنه وقع فيه - أفاده فى النهر-
 وقال فى البحر: لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس إعانة على المحرم، لأن الحرمة فى الابتداء اثما هى بالسؤال، وهو متقدم على الدفع، ولا يكون الدفع إعانة، إلا لو كان الأخذ هو المحرم فقط- فليتأمل (٨٦)
 وكتب العلامة الإمام أحمد رضا :-

"أقول: لا شك فى جواز أن يعطى الرجل من ماله من شاء من غنى أو فقير، إنما الكلام فى إباحة السؤال من دون حاجة، وهو محرم قطعاً، وكلما ازداد الغنى كان أشد تحريماً، فكونه هبة من جهة المعطى أو صدقة لا يجدى نفعا ولا

(٨٥) الحصكفى: الدر المختار ٦٩/٢ باب المصرف

(على هامش ردالمختار)

(٨٦) ابن عابدين الشامى: ردالمختار ٦٩/٢ باب المصرف

يبدى فرقا-

وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى- رواه أحمد، والدارمى، والأربعة عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه-

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: من سأل الناس وله ما يغنيه، جاء يوم القيامة ومسأله فى وجهه خموش- رواه الدارمى والأربعة عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: من سأل الناس أموالهم تكثرا فانما يسأل جمر جهنم فليستقل منه أو ليستكثر- رواه أحمد، ومسلم، و ابن ماجة عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم: من سأل من غير فقر فانما ياكل الجمر- رواه أحمد، وابن خزيمة، والضياء فى المختارة عن جُشَى بن جنادة رضى الله تعالى عنه بسند صحيح فان جعلتموه فقيرا تهتّم المبنى أولاً، وإلاّ وردت عليكم هذه الأحاديث- وبالجملّة فالحرمة جاءت من قِبَل السؤال، لا من جهة الإعطاء مبتديا، وجعلهُ هبة لا يدفعها، فكلام الأكمل وردّه من البحر والنهر والشامى كله بمعزل عن المبحث-

ثم قال تائيدا لتعليل الشارح:- نشاهد فى زماننا أقواما اتخذوا التكدى حرفة، وجمعوا به أموالا كثيرة، وهم على ذلك ينشأون، وفى ذلك يعيشون، صحاحا، حساما، أقوياء، أغنياء- ولو قيل لهم: إن السؤال حرام، قالوا: بل هو كسب مرضى، ولا شك أن تماديهم فى ذلك الحرام الجلى، بل استحلالهم إياه إنما هو لأن الناس يعطونهم، ولو أمسكوا لاضطروا إلى ترك السؤال ضرورة، فان من

يدور يسأل فلا يجد من يعطيه حبة لا بد له من ترك السؤال، والرجوع إلى الكسب الحلال، فلا شك أن في هذا إعانة لهم على ذلك الحرام (٨٧)

وللشيخ رسالة حافلة في المسئلة أبان فيها الحكم من الفقه والأحاديث وأشبع الكلام، وسماها "خير الآمال في حكم الكسب والسؤال (سنة ١٣١٨ هـ) فليراجع إليها-

(٢) قال بعض العلماء إن الحج يكفر الكبائر حتى التبعات والمظالم، واستشهدوا له بأحاديث تدل على مذهبهم بصراحة، لكن في صحتها كلام، وبعض الأحاديث لا تدل عليه بتصريح وتنصيص، منها حديث البخاري وحديث مسلم، وتكلم العلامة أحمد رضا على دالتهما أما حديث البخاري فما رواه مرفوعاً: من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه-

كتب في جد الممتار:- أقول مثله ورد لكثير من الأفعال، ولم يقل فيها أحد بتكفير المظالم، بل قيده عامة المتكلمين على تلك الأحاديث، بالصغائر-

من ذلك ما لأحمد، والنسائي، وأبناء ماجة وخزيمة وحبان، والحاكم عن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لما فرغ سليمان بن داود عليهما السلام من بناء بيت المقدس سأل الله عز وجل ثلاثاً، أن يوتييه حكماً يصادف حكمه، وملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وأنه لا يأتي هذا المسجد أحد لا يريد إلا الصلاة فيه إلا خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما اثنتين فقد أعطيتهما، وأرجو أن يكون قد أعطى الثالثة-

وقد صرح العلماء منهم القسطلانى فى شرح البخارى أن رجاءه صلى الله تعالى عليه وسلم واجب-

وأخرج الترمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال رسول الله تعالى عليه وسلم: من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه- وأخرج الحاكم وقال صحيح الإسناد، عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فى صلاته فيعلم ما يقول إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمه-

والحديث رواه مسلم، وأبو داود، والنسائى، وابنا ماجة وخزيمة، وفيه "فقد أو جب" بل أخرج مسلم من حديث عمرو بن عليّة مرفوعاً، فيه: فان هو قام فصلّى، فحمد الله وأثنى عليه، ومجده بالذى هو له أهل، وفرغ قلبه لله تعالى إلا انصرف من خطبته كيوم ولدته أمه-

والاحاديث فى ذلك كثيرة، لا مطمع فى استقصاءها

واما حديث مسلم فما رواه مرفوعاً:- إن الاسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجره تهدم ما كان قبلها، وإن الحج يهدم ما كان قبله- وكتب فى جد الممتار:-

أقول: مثله مغفرة ما تقدم من الذنوب وقد وردت فى كثير من الأعمال كصيام رمضان، وقيام رمضان، واعتكاف العشر الأخير، وصلاة الجمعة، وكل صلاة مكتوبة، وقود الاعمى أربعين خطوة، وأذان خمس صلوات، وإمامة خمس صلوات- والقِران فى الذكر مع الاسلام لا يوجب القِران فى الحكم - (٨٨)

(٣) ثبوت إذن البكر البالغة بعد ما زوّجها الولي وبلغها الخبر هل يشترط له العلم بالمهر أيضا بعد علمها بالزوج، فيه قولان و صحح الهداية عدم الاشتراط، قال في جد الممتار: "وكذا في الخلاصة، والبزازية، والوقاية، والاصلاح، والملتقى" - كما قدمت في مبحث الزيادة في المراجع - ثم أيد هذا القول بالحديث كما يلي:

أقول: ويؤيده حديث الطبراني في الكبير بسند حسن عن أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه - كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد أن يزوج امرأة من نسائه ياتيها من وراء الحجاب، فيقول لها: يا بنيّة، إن فلانا قد خطبك، فان كرهته فقول: لا - فانه لا يستحي أحد أن يقول: لا - وإن أحببت فان سكوتك إقرار - فان حركت الخدر لم يزوّجها، وإلا أنكحها" اهـ فذكر الزوج ولم يذكر المهر - (٨٩)

وهذا من سعة معرفته بالحديث، وحسن علمه. تمتهج الاستفادة منه، وكمال حذقه في الاستنباط، وتوفير الدلائل للمسائل والله يختص بفضله من يشاء -

(٤) قال الشامي بعد ما ذكر الاحتياج إلى الطلاق، وعدم اختصاص الحاجة بالرية والكبر:

"فحيث تجرد عن الحاجة المبيحة شرعا يبقى على أصله من الحظر" (٩٠) وأيده الامام أحمد رضا بالحديث، لأن بعض العلماء ذهبوا إلى إطلاق إباحته، وإن كان الراجح أن الأصل فيه الحظر، والاباحة للحاجة، ونصه هذا: ...

باب الولي	٩١/٢	جد الممتار	(٨٩) أحمد رضا القادري:
كتاب الطلاق	٤١٦/٢	رد المحتار	(٩٠) الشامي ابن عابدين:

"أقول: ويؤيده حديث "ما حلف بالطلاق مومن، ولا استحلف به إلا منافق" فلو كان مباحا بلا حاجة لما كان في تعليقه أو طلب تعليقه باس، لا سيما هذا الباس الشديد، والحديث رواه ابن عساكر عن أنس رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم-

ثم فيه إيذاء المسلم بلا وجه شرعى- وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: من آذى مسلما فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله- رواه الطبراني فى الأوسط بسند حسن عن أنس رضى الله تعالى عنه

أما فعل ريحانة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، سيدنا الامام الحسن المجتبى، رضى الله تعالى عنه فنعلم قطعاً أنه كان لحاجة شرعية ومصلحة دينية، وإن لم نعلمها، وحاشاه أن يكون مقصوده تكثير الذوق، وقد جاء عن جده صلى الله تعالى عليه وسلم: إن الله لا يحب النواقين ولا النواقات"- رواه الطبراني فى الكبير عن عبادة رضى الله تعالى عنه (٩١)

فانظروا كيف استدل على أصالة الخطر فى الطلاق بالحديث الشريف، ثم أيدها بنحو آخر من مقارنة الطلاق إيذاء المسلم، وحرمة إيذائه فى الشرع، ثم دفع ما يعتزى للناظر ولمن يطلق الاباحة، من فعل سيدنا حسن بن على رضى الله تعالى عنه، و أورد فى كل جزء من هذا البحث حديثاً- أليس هذا من سعة نظره فى الحديث، وحسن اقتداره على الاستدلال والاستنباط؟

(٥) نقل فى البحر الرائق عن المجتبى وعن القنية وغيرها ما حاصله أن من تزوج

منكوحة الغير أو معتدته عالما بأنها للغير فنكاحه باطل لم ينعقد أصلا، والدخول فيه لا يوجب العدة، ويجب الحد لأنه زنا (٩٢)

وذكر في البدائع ما حاصله "أن النكاح فاسد، ويثبت به النسب إذا تعذر ثبوته من الصحيح، وليس بزنا (٩٣)

فمع أن القنية والمجتنبي لا يقاومان البدائع جنح صاحب الحد رحمه الله تعالى إلى إبانة الحكم جليًا واضحًا، وتقديم حجة تقطع النزاع، وترجح كفة الحق، وتدرأ كل ارتياب واضطراب، فقال:-

"ويؤيد ما في البدائع تأييدا جليًا أن الامام الجليل الطحاوي أخرج في شرح معاني الآثار عن سعيد بن المسيب: أن رجلا تزوج امرأة في عدتها، فرفع إلى عمر، فضربهما دون الحد، وجعل لها الصداق، وفرق بينهما"- قال الطحاوي: أفلا ترى أن عمر ضرب المرأة والزوج المتزوج في العدة، فاستحال أن يضربهما وهما جاهلان بالتحريم، ثم لم يقم عليهما الحد، وقد حضره أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتابعوه ولم يخالفوه، فهذا دليل صحيح على أن عقد النكاح إذا كان، إن كان لا يثبت وجب له حكم النكاح في وجوب المهر بالدخول الذي يكون بعده، وفي العدة منه، وفي ثبوت النسب وما كان يوجب ما ذكرنا فمستحيل أن يجب به حد، لان الذي يوجب الحد هو الزنا، والزنا لا يوجب ثبوت نسب، ولا مهر، ولا عدة- اه- (٩٤)

(٩٢) ابن عابدين الشامي:	ردالمختار	٣٥٠/٢	باب المهر
(٩٣) أحمد رضا القادري :	جدالممتار	٢٠٠/٢	باب ثبوت النسب
(٩٤) أحمد رضا القادري:	جد الممتار	٢٠٠/٢	باب ثبوت النسب

فهذا من دقة نظره فى الفقه، وسعة علمه بالحديث، وحسن معرفته بطرق الانتفاع به، وبراعة تصرفه فى تقوية حكم بتوفير الدليل، وكمال حذقه فى ترجيح جانب حين الاختلاف، وإن فضل الله تعالى على عباده المقبولين ياتى بعجائب تدهش العقول، ونوادير تقهر الألباب، وصنائع تبهر الأفكار والأنظار، وروائع تستأسر العيون والأبصار، فله الحمد والمنة - وسيأتى لهذا المبحث شاهد جليل فى بيان الترجيح بين الأقوال، فلينتظر

(١٠) تأييد الأحكام بتوفير الدلائل

فيما سبق من المباحث كفاية لمؤنة هذا العنوان، وخاصة فى مبحث التوسع فى علم الحديث، لكن أقدم هنا شيئاً من الشواهد توفية للعنوان حقه الواجب، وحظه اللازم

(١) فى ردالمحتار:- "لو أدى عن خمسة جيدة خمسة زيوفاً قيمتها أربعة جيدة جاز عندهما، وكرهه" (٩٥)

قدم فى جدالممتار دليله بقوله تعالى:- ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه- (٩٦)

والآية كاملة:- يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبت ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض، ولا تيمموا الخبيث منه، تنفقون ولستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد .

(٢) ذكر فى النهر والفتح أن الاعتكاف فى الجامع أفضل وقيل إذا كان يصلى فيه

(٩٥) ابن عابدين الشامى: ردالمحتار ٣٠/٢ باب زكاة المال

(٩٦) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٦/٢ باب زكاة المال

بجماعة، فإن لم يكن ففى مسجده أفضل لئلا يحتاج إلى الخروج - (٩٧)
 وأبدى فى الجدل هنا أن مسجد حيه- ولولم تقم الجماعة فيه- أفضل من
 جامع لا تقوم فيه الجماعة- ثم قدم دليله بما يأتى:-
 "لأنه لا يخرج من مسجد حيه لإقامة الجماعة، لما صرحوا من أن مسجد المحلة لو
 عطلت فالأفضل الصلاة فيه منفردا، لما فيه من قضاء حق المسجد" (٩٨)
 وهذا من فقهه وتعمق نظره فى المسائل والأحكام

(٣) صرح الفقهاء أخذوا من الحديث بأن الرضاع يحرم منه ما يحرم من النسب، ثم
 ذكروا الاستثناء من هذا الحكم الكلى، كأخيه وأخته، وأخت ابنه وبنته، وهذا
 الاستثناء، لا يعم كل أم للأخ، وكل أخت للابن مثلا، فأبان العلامة أحمد رضا أن
 الاستثناء المذكور لا يقتضى العموم، بل يكفى له الصدق فى مادة، وأيد هذه
 المسئلة على الطراز العقلى فى ضوء القانون الشرعى كما يلى:

"اعلم أن ههنا نكتة نفيسة ألهمنى المولى عزوجل، وهى أن معنى قولنا "إن
 فلانة حرام" أن الوصف العنوانى مناط الحرمة، فحيث وجد وجدت- وإن كان
 بعض المواد مما يوجد فيه الوصف المذكور، وتفارقه الحرمة فلا يصح القول
 المزبور- ثم نوط الحرمة بالوصف إنما يكون على وجهين: أحدهما أن يكون
 الوصف هو المؤثر فى التحريم، كقولنا "الأم حرام"- فإن حرمة الأم إنما هى لأنها
 أم- والآخر أن لا يكون له مدخل فى التحريم، ولكن يلزمه ما له المدخل فيه،

(٩٧) ابن عابدين الشامى:	ردالمحتار	١٢٩/٢	باب الاعتكاف
(٩٨) أحمد رضا القادرى:	جد الممتار	٣٦/٢	باب الإعتكاف

كقولك: أم الأخت نسبا حرام، فإن أمومية الأخت وإن لم يكن هو المؤثر فى التحريم- وإلا لحرمت أم الأخت رضاعا أيضا- لكن ذلك فى النسب لا يخلو عن مؤثر فى التحريم، وهو كونها أمك، أو موطوءة أيك-

إذا علمت هذا فمعنى سلب الحرمة إنما هو أن هذا الوصف ليس مناطا للحرمة بشئ من الوجهين، فيكفى فى صدقه وجود الوصف المذكور فى شئ من المواد مع عدم الحرمة- وليس معناه أن الوصف المذكور مناط الحل، حتى يلزم وجود الحل حيث وجد-

وبما قررنا تبين أنه يكفى لنا فى صدق السالبة إبداء مادة تفرق فيها الحرمة عن الوصف، وإن كانت مصاحبة له فى كثير من المواد، فصدق قولنا: لا تحرم أم الأخت رضاعا، لانفكاك الحرمة عن ذلك الوصف فيما إذا كانت أما نسبية للأخت الرضاعية غير مرضعة لهذا الرجل، ولا حليمة أبيه الرضاعى، وإن كانت أم الأخت الرضاعية حراما إذا كانت هى المرضعة له أو حليمة أبيه الرضاعى، وقس على هذا سائر المستثنيات، والله تعالى أعلم (٩٩)

(٤) فى الدر: "دفع الزكاة إلى مهدى الباكورة جاز إلا إذا نص على التعويض" لكن على ما هو المعتمد يجوز مع التنصيص على العوض، وأبدى العلامة الشامى علة عدم الجواز حين التصريح بالعوض بما حاصله أنه وإن نوى الزكاة لكن أتى بلفظ لا يساعد تلك النية، فسقطت نيته، ولفظه هذا: بخلاف لفظ العوض، إذ لا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها" و العلامة أحمد رضا أيد القول المعتمد بما يأتى من الدليل مع النقد على كلام رد المحتار:

"أقول نعم هكذا الأمر حيث لا بد من اللفظ، أما حيث لا مطلوب إلا بمجرد النية فلا يضر خلاف اللفظ، ألا ترى أن من صلى الظهر ناويا بقلبه صلاة الظهر، وقال بلسانه: نويت أن أصلي صلاة العصر، أجزأته قطعاً، ومعلوم أن في الزكوة أيضاً لا حاجة إلى اللفظ أصلاً، إنما العبرة بمجرد النية" (١٠٠)

(١١) التوفيق بين الأقوال المختلفة

التوفيق بين الأقوال، وإبانة معنى ينظمها في سلك واحد أمر صعب، لا يتسنى إلا بحجة واسعة وفكرة عميقة، ونجد له شواهد متوافرة في كتب الإمام أحمد رضا، وبحوثه الدقيقة الأنيفة، فمن اللازم العادي أن لا يخلو الجزء الثاني من جد الممتار من شواهد، وإليكم نبذا يسيرا منها:-

(١) ذهب بعض العلماء إلى أن الحج يكفر الكبائر إلا المظالم والتبعات، وذهب بعضهم إلى أنه يكفرها أيضاً وقال القاضي عياض أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة- فبينهما تنافٍ ظاهر كما قال العلامة الشامي:

"ثم اعلم أن تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج منافٍ لنقل عياض الاجماع على أنه لا يكفرها إلا التوبة، وكذا ينافيه عموم قوله تعالى: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء" (١٠١)

والعلامة أحمد رضا وفقّ بينهما بصراحة جلية، ومتانة واضحة كما يلي:
"أقول: قد أجمع أهل السنة على جواز العفو عن كل ذنب، وعلى وقوع العفو عن كثير من الكبائر بدون توبة، فالاجماع الذي نقل عياض لا يمكن حمله على نفى

(١٠٠) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٦ / ٢ باب المصرف

(١٠١) ابن عابدين الشامي: ردالمحتار ٢٥٥ / ٢ باب الهدى

الامكان، ولا نفى الوقوع، بل على نفى القطع، وحينئذ لا ورود له على من قال بالتكفير ظناً لا قطعاً، ولا شك أن لا مسأغ ههنا للقطع كما يفيدته نقلاً عن البحر" (١٠٢)

فحقق أن ما نقله الامام القاضى من الإجماع حقيق بالقبول، ولكن ليس معناه ما يتبادر إلى الفهم بل ما يتوافق مع الإجماع الثابت، والعقيدة الحققة، وذلك أن اهل السنة أجمعوا على إمكان أن يعفو الله عن كل ذنب، صغيراً كان أو كبيراً، مظلمة أو غير مظلمة، وأجمعوا أن كثيراً من الكبائر يقع العفو عنها بدون أن يكون المرتكب تاب عنها قبل موته، فمن المستحيل أن يكون معنى الإجماع الذى نقله القاضى أن الكبائر لا يمكن العفو عنها، أو لا يقع العفو عنها بدون تقديم التوبة قبل الموت، فان هذا المعنى يناقض العقيدة الحققة الإجماعية، ولا يتصور أن يذهب القاضى إلى خلافها فضلاً عن إجماع أهل السنة على ما يناقضها، فلا بد لما نقل من الإجماع من معنى صحيح مقبول، وهو أنهم أجمعوا على أنه لا قطع ولا يقين بأن الكبائر يكفر عنها عمل غير التوبة

وهذا الإجماع لا يخالف العلماء الذين قالوا بأن الحج والهجرة يكفران عن الكبائر ظناً لا قطعاً، أما أن اولئك العلماء ذهبوا إلى التكفير بالحج والهجرة ظناً ولم يقطعوا بالتكفير فهذا هو المتصور منهم وهو المقرر، لأن هذا المقام ليس مسأغاً لقطع القول بالعفو والحو كما أفاد هذا العلامة الشامى نفسه ناقلاً عن ابن نجيم رحمهما الله تعالى -

وكذا دفع ما رأى العلامة من المناقاة بين كلام القاضى والآية الكريمة أن

الآية ترشد إلى مغفرة الله كل ذنب دون الشرك، وكلام القاضى يشترط لها التوبة، وهذا نص الجدل:

"أقول لا منافاة كما نبهنا، فالآية فى الجواز، وكلام القاضى محمول على القطع" - يعنى أن الآية لا تقطع الحكم بأن كل ذنب دون الشرك يغفره الله، ولا يعاقب على ذنب شيئاً، بل تفيد أن العفو عن كل ذنب بمقدرة الله، وفضله يستطيع أن يسع كل خطيئة ويمحو كل سيئة - وهذا حكم بطريق الجواز والامكان، لا بطريق القطع والوقوع، وكلام القاضى معناه ما سبق من عدم القطع بتكفير عمل عن الكبائر - وهذا محمول نفيس وتوفيق جميل - والله ولى التوفيق (٢) فى الشرح: "لا يشترط العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوى فيه الجدل والهزل إذ لم يحتج لنية، به يفتى" (١٠٣)

وفى رد المحتار: صرح به فى البزازية، وفى جد الممتار: صرح به البزازية "عن النصاب، لكن أقول:

نقل فى البزازية بعده خلافه، وقال: وعليه التعويل " وذكر الشارح فى شرحه على الملتقى أنه اختلف التصحيح فيه " - علق عليه فى جد الممتار:-

"قد علمته مما نقلنا عن البزازية - أقول إن حمل نفي الحاجة على القضاء، وخلافه على الديانة كان توفيقاً، فافهم" (١٠٤)

أى يحمل التصحيح بعدم الاشتراط بمعرفة معنى الإيجاب والقبول على أنه

(١٠٣) الحصكفى : الدر المختار ٢٦١/٢ كتاب النكاح

(١٠٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٧٢/٢ كتاب النكاح

لا احتياج إلى النية قضاء فلا يشترط العلم بالمعنى فى القضاء، وإن ادعى أحد أنه لم يكن يعلم معنى ما قاله رد عليه القاضى دعواه وحكم بالزوم، ويحمل التصحيح باشتراط العلم بالمعنى أنه يشترط فيما بينه وبين الله تعالى، فإن قبل أو أجاب غير عالم بالمعنى لا يلزم عليه ديانة وإن ألزم عليه القاضى، وبهذا الحمل يحصل التوفيق بين التصحيحين، ولا يبقى الخلاف بينهما حقيقة كما هو ظاهر

(٣) قال الامام ابن الهمام: إذا شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع، والحكم لا يضاف إلى علة العلة كالشرب إلا عند صلاحية العلة (فتح القدير ٣/٣٤٧) - ونفس المسئلة فى البحر أيضا (٢٦٦/٣) نقلا عن الفتح - قال العلامة الشامى:

"ويخالفه ما فى الملتقط: لو كان النبيذ غير شديد، فصدع، فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه، وإن كان النبيذ شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه" اهـ - فقد فرق بين ما إذا كان بطريق محرم وغير محرم، كما ترى" (١٠٥)

أى إذا كان بطريق حرام يقع الطلاق، وإذا كان بطريق مباح لا يقع، والنبيذ إذا كان شديدا مسكرا فهو حرام بالاتفاق، وإذا كان دونه فحرام عند الامام محمد، وعليه الفتوى، ومباح عند الشيخين، وذهب اليه كثيرون ورجحوه أيضا - وفى الفتح فرض المسئلة فى الخمر، وهى حرام كلها بالاجماع، فمخالفة الملتقط انما هى فى صورته الثانية -

وكتب فى جد الممتار على قول الشامى فقد فرق بين، الخ:-

"أقول إذ قد علمنا المناط وهو تسببه فى زواله بمحذور، أى تعاطيه مختارا ما يعلم

أنه يزيل العقل، فيمكن التوفيق بأن النبيذ إن كان من شأنه أن يصدع قدر منه بهذه الغاية، فشرب ذلك القدر فقد تسبب وإن لم يكن شديداً- أما إذا لم يكن ذلك من شأنه وشرب قدر ما لا يسكر فلم يسكر ولكن اتفق أنه صدع إلى تلك الغاية، فلم يتسبب وإن كان شديداً، تأمل (١٠٦)

حقوق الفقهاء- كما في الفتح وغيره- أن موجب وقوع الطلاق عند زوال العقل أن الانسان تسبب في زواله بطريق محظور، وتناول باختياره ما يعلم أنه يزيل العقل، فيجب وجود هذا المناط حيث حكم صاحب الملتقط بوقوع الطلاق، وإن فرض أنه شرب شديد النبيذ فلم يسكر لكن حدث الصداع، ثم ذهب الصداع بالعقل وطلق في هذه الحال وقع الطلاق، فلم يوجد المناط، لأنه لم يتسبب في زوال العقل بل تسبب في نشأة الصداع، فيجدر أن يقرر كلامه على صورة تنطبق على الأصل الذي ذكره العلماء، وحينئذ يحصل التوفيق أيضا بين كلامه وكلام الفتح، وهو أن النبيذ- شديداً كان أو غير شديد- إن كان بحيث يورث صداعاً يزيل العقل وشربه مختاراً عالماً بحاله فقد تسبب في زوال العقل ووقع الطلاق- وهي الصورة الثانية- وإن كان بحيث لا يورث مثل هذا الصداع، وشرب منه قدراً لا يسكر فلم يسكر ولكن اتفق حدوث الصداع ثم زوال العقل فلم يتسبب في زوال العقل فلا يقع الطلاق- وهي الصورة الأولى من الملتقط- والصورة المذكورة في الفتح، فلا مخالفة بينهما على هذا المعنى-

(٤) الضرورة (الذي لم يحج عن نفسه حجة الاسلام) لا يجوز له الامام الشافعي أن يحج عن غيره، والحنفية قالوا بالجواز، وبأن غيره أفضل وأولى للخروج عن

الخلاف، ونزاعاً إلى هذا التعليل قال بعض الحنفية أن حجج الضرورة نيابة عن غيره مكروه تنزيهاً، فإن مراعاة الخلاف ليست إلا مستحبة، وذكر في البدائع كراهة إحتجاج الضرورة لأنه تارك فرض الحج، وإطلاق الكراهة يفيد كراهة التحريم، وقال في الفتح: الذي يقتضيه النظر أن حجج الضرورة إن كان بعد تحقق الوجوب عليه، بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم- وقال في البحر أنها تنزيهية على الأمر لقولهم والأفضل أن يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجاً عن الخلاف، تحريمية على الضرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج لأنه أثم بالتأخير اهـ-

وارتضى العلامة الشامي قول البحر، وأبدى أنه لا ينافي قول الفتح فإنه في المأمور، أما كلام الشارح فيحمل على الأمر فيوافق ما في البحر من أن الكراهة في حقه تنزيهية، وإن كانت في حق الأمر تحريمية، وتعقب صاحب الجدل على قول البحر "أنها تنزيهية على الأمر" كما يلي: "أقول إذا علم الأمر أن قد فرض الحج على المأمور، وهذا يأمره أن يحج عنى لا عنه، فيكون آمراً بالاثم، فكيف تكون كراهة تنزيهية وهذا يرجح قول البدائع، إذ أطلق كراهة الإحتجاج"

ثم كتب على تعليل البحر لقولهم والأفضل الخ ما يأتى، وأبان صورة توفيق أخرى بين القول بكراهة التنزيه وبين القول بكراهة التحريم كما يلي :-
 "أقول لم لا يحمل كلامهم على الضرورة الذي لم تجتمع فيه شروط الحج، فكلام البدائع كما ستذكرونه على من اجتمعت فيه، فيحصل التوفيق وبالله التوفيق- وهذا هو كما علمت قضية الدليل، فيتحرر أن الضرورة الذي لم يفرض عليه

الحج فحجه عن غيره و إحتججه خلاف الأولى- والذي افترض عليه فحجه وإحتججه كل مكروه تحريماً"-(١٠٧) و هذا توفيق جميل لا كلام عليه-

(١٢) الترجيح حين الاختلاف، وخاصة عند اختلاف التصحيح والفتوى

الترجيح بين الأقوال المختلفة أمر هام قام به أجلة الفقهاء، وائمة هذا الشأن، لكن إذا لم يوجد منهم ترجيح لأحد الأقوال، أو اختلف الترجيح والتصحيح فالأمر أصعب وأهم، وقد تجلّت هنا براعة الإمام أحمد رضا ومكانته العالية فى الفقه، فانه كثيراً ما يدقق النظر فى الأقوال وأدلتها، وكذا فى التصحيحات والمصححين والأدلة والروايات فيرجح أحدا منها بخبرته العميقة، وحذقه التام، وفقهه الدقيق، ونقدم هنا شيئاً من الشواهد

(١) تم الحول على النصاب، ووجبت الزكاة، ثم تصدق المالك ببعض النصاب، فهل تسقط عنه زكاة ما تصدق به أو تجب عليه زكاته وزكاة ما بقى جميعاً، ذهب الامام أبو يوسف إلى الوجوب، والامام محمد إلى السقوط- أما الترجيحات فكما يلي نقلاً عن جد الممتار:-

اقتصر على الوجوب فى (١) متن الوقاية (٢) والاصلاح عازيين إياه لأبى يوسف، ونسب فى (٣) الايضاح الخلاف لمحمد، وجزم به فى (٤) النقاية (٥) والكنز (٦) والتنوير غير مشيرين إلى قول محمد أصلاً، وكذا أفاد ترجيحه فى (٧) الهداية (٨) والخانية (٩) والملتقى، وذكر (١٠) الزيلعى دليل القولين مؤخرًا دليل أبى يوسف ثم أجاب عن دليل محمد- فهولاء عشر-

لكن جزم فى (١) خزانة المفتين عن (٢) شرح الطحاوى بالسقوط غير

متعرض لقول أبى يوسف أصلاً، وكذا اعتمده فى (٣) الهندية، ونقل هو، و (٤) القهستانی عن (٥) الزاهدى أنه الأشبه، وأن عن أبى حنيفة مثله زاد القهستانی أن مثله عن أبى يوسف كما فى الخزانة- قال الطحطاوى عن أبى السعود عن شيخه فى العناية: روى أن الامام مع محمد فى هذه المسئلة، وهذا كالتصريح بأرجحيته اهـ

وبعد هذا التفصيل جاء أمر الترجيح لأحد الترجيحين فقال الامام أحمد رضا: "وبالجملة تأيد هذا (أى السقوط) بأنه على رواية عن الشيخين قول الكل، وبأنه منصوص على تصحيحه" (فقد قال الزاهدى: إنه الاشبه- أما قول أبى يوسف فأخره فى الهداية مع دليله، وعادته تاخير المختار عنده وكذا آخر الزيلعى دليل أبى يوسف مع الجواب عن دليل محمد، وقدم الخانية والملقى قول أبى يوسف وعادتهما تقديم ما هو المختار، فصنيعهم هذا أفاد الترجيح، ولم يصرحوا بترجيح قول أبى يوسف بنحو لفظة هو الأصح، أو الأشبه) ثم قال:

"لكن لا يذهب عنك جلالة شان من أفادوا ترجيح الأول، مع اعتماد المتون المعتمدة إياه، على أنه هو الأقوى دليلاً، مع أنه هو الأنفع للفقراء، فالأرجح هو قول أبى يوسف فيما نعلم" (١٠٨)

فرجح قول أبى يوسف بأربعة أمور (١) الذين أفادوا ترجيح قوله أجل، ويضمحل تجاههم نحو الزاهدى والقهستانی، (٢) اعتمدته المتون المعتمدة، ولاعتماد المتون مكانة قصوى فى الترجيح، فانها وضعت لنقل المذهب، (٣) دليله أقوى (٤) حكمه أنفع للفقراء فاجتماع هذه الأربعة يقضى حتماً بأن الأرجح هو

قول أبى يوسف أى عدم سقوط زكاة ما تصدق به بل وجوب زكاة المتصدق به وزكاة الباقي كليهما-

(٢) اختلفت الأقوال والفتوى فى المسئلة التالية فرجح أحد الحكمين كما يلى:
فى المتن والشرح: (أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز) وقالوا، لا يصح، وهو استحسان- ملتقى تبعا للهداية، ومضى شرح الطحاوى: قولهما أحسن للفتوى، واختاره أبو الليث" (١٠٩)

فى جد الممتار:- "جاز، أى نفذ عند الامام وهو القياس، وبه نأخذ كما فى جواهر الأخلاطى- أقول فقد اختلف الافتاء فوجب الرجوع إلى قول الامام، وعليه اقتصر فى الخانية وكثير من المتون" (١١٠)

(٣) فى الشرح عن البزازية: قال الزوج الثانى: كان النكاح فاسدا، أو لم أدخل بها، وكذبته فالقول لها، ولو قال الزوج الأول ذلك فالقول له أى فى حق نفسه"-

فى ردالمحتار:- وعبرة البزازية: إدعت أن الثانى جامعها، وأنكر الجماع حلت للأول، وعلى القلب لا- اه- ومثله فى الفتاوى الهندية عن الخلاصة، ويخالف قوله "وعلى القلب لا" ما فى الفتح والبحر: ولو قالت دخل بى الثانى، والثانى منكرا، فالمعتبر قولها، وكذا فى العكس- اه فتأمل (١١١)

(١٠٩) الحصكفى: الدرالمختار ٣٢٥/٢ باب الكفاءة

(على هامش ردالمختار)

(١١٠) أحمد رضا القادري: جدالممتار ١١٢/٢ باب الكفاءة

(١١١) ابن عابدين الشامى: ردالمختار ٥٤٢/٢ باب الرجعة

فى جد الممتار:- "وكذا فى التبيين حيث قال: لو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وإن انكر هو، وكذلك على العكس -اه-

تبين من هذا كله أن هنا صورتين وكلتاها فى الزوج الثانى: (١) الزوج الثانى ينكر الدخول وتدعيه المرأة (٢) الزوج الثانى يدعى الدخول و تنكره المرأة - فى الصورة الأولى يعتبر قول المرأة باتفاق الكتب، وفى الصورة الثانية خلاف:- لا يعتبر فيها قول المرأة على ما فى الخلاصة، والبزازية، والهندية، وهى تحل للزوج الأول- وعلى ما فى التبيين، والفتح، والبحر يعتبر فيها أيضا قول المرأة فلا تحل للزوج الأول وهنا مسّت الحاجة إلى الترجيح، فكتب العلامة أحمد رضا:

"أقول وأنت تعلم أن الشروح مقدمة على الفتاوى، فيقدم ما فى التبيين والفتح والبحر على ما فى الخلاصة والبزازية والهندية، مع أن الحديث أيضا يساعد ما فى الشروح، فامرأة رفاعه لما أرادت الرجوع إلى زوجها الأول، وقالت فى زوجها الثانى عبد الرحمن بن الزبير- بالفتح- إنما معه مثل هدية الثوب، فقالت: كذبت، والله يارسول الله، إني لأنفضها نفص الأديم، ولكنها ناشز تريد أن ترجع إلى رفاعه، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فان كان كذلك لم تحلى له حتى يذوق من عسيلتك كما فى الجامع الصحيح- فانما بنى الحكم على قولها" (١١٢)

فقطع النزاع وأبان الترجيح بقا عدة تقديم الشروح على الفتاوى، ثم أيد ما فى الشروح بما فى الحديث الشريف، وكم مرة قرأ و درس ذلك الحديث الشريف كثير من العلماء، ولم يخطر ببالهم، هذا الاستنتاج والاستخراج منه، فان

الفقاهة شيء لا يحظى به كل عالم ومحدث وإن فاق وامتاز واشتهر في الحديث - وهو مع الجمع والحفظ لكتب الحديث أو دراستها ونقلها وشرحها يقصر أن ينتفع بها انتفاع الفقيه الحاذق، البصير الناقد - ولذا أبان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكانة الفقهاء بقوله عليه الصلوة والسلام: من أراد الله به خيرا يفقهه في الدين -

(٤) في المتن والشرح: - (لو وجدته عنيئا، أجل سنة قمرية، فان وطئ) مرة فيها (وإلا بانت بالتفريق) من القاضي، إن أبى طلاقها (بطلبها) في ردالمختار: - "وقيل يكفى اختيارها نفسها، ولا يحتاج إلى القضاء، كخيار العتق، قيل وهو الأصح كذا في غاية البيان، وجعل في الجمع الأول قول الامام، والثاني قولهما - نهر - وفي البدائع عن شرح مختصر الطحاوي: أن الثاني ظاهر الرواية، ثم قال: وذكر في بعض المواضع أن ما ذكر في ظاهر الرواية قولهما" (١١٣)

في جد الممتار: "قوله وهو الأصح كذا في غاية البيان: يشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء، وعن محمد أنه لم يشترط كما في المحيط - لكن في المضمرة وغيرها أن الفرقة لم تقع إلا بتفريق القاضي في رواية عن أبي حنيفة، وعندهما تقع باختيارها، وهو ظاهر الرواية - قهستاني" (١١٤) فاختلاف التصحيح جليّ هنا، ولا بد من الترجيح، فتوجه إليه في الجدد، وكتب: - "أقول لكن 'شروط التفريق جزم في مختصر القدوري' (١)،

(١١٣) ابن عابدين الشامي: ردالمختار ٥٩٥/٢ باب العنين

(١١٤) أحمد رضا القادري: جد الممتار ١٨٧/٢ باب العنين

والهداية (٢)، والوقاية (٣)، والنقاية (٤)، والاصلاح (٥)، والكنز (٦)، والخانية (٧)،
والخلاصة (٨)، وخزانة المفتين (٩)، والهندية (١٠) وغيرها، كلهم من دون إشعار
بخلاف أصلا- وهذا متن الملتقى الملتزم ذكر خلاف ائمة المذهب، جزم به ولم
يحك خلافا، وقال فى التبيين، والفتح: ثم ان اختارت الفرقة أمر القاضى الزوج أن
يطلقها طلاقه بائنا، فان أبى فرق بينهما، هكذا ذكره محمد فى الأصل، وقيل تقع
الفرقة باختيارها نفسها، ولا تحتاج إلى القضاء، كخيار العتق- اهـ-

أفادا رحمهما الله أن اشتراط القاضى فى ظاهر الرواية،

وروى ابن أبى شيبة فى مصنفه عن سعيد بن المسيب، والحسن البصرى
كلاهما عن عمر الفاروق رضى الله تعالى عنه: أنه أجّل العنين سنة، وقال: إن
أتاها، وإلا فرقوا بينهما، ولها الصداق كاملا اهـ-

وروى سيدنا الامام محمد فى الآثار، قال أخبرنا ابو حنيفة، ثنا اسمعيل بن
مسلم المكى، عن الحسن، عن عمر بن الخطاب: أن امرأة أتته فأخبرته أن زوجها
لا يصل إليها، فأجله حولا، فلما انقضى حول ولم يصل إليها خيرها فاختارت
نفسها، ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة-

وروى ابوبكر عن سيدنا على كرم الله تعالى وجهه قال: يأجل العنين
سنة، فان وصل إليها وإلا فرق بينهما-

وروى أيضا، وعبد الرزاق، والدارقطنى عن عبد الله بن مسعود رضى
الله تعالى عنه قال يأجل العنين سنة، فان جامع وإلا فرق بينهما-

فانطباق هذه الكتب الجلّة متونا وشروحا وفتاوى على الجزم التام باشتراط
القضاء قاضٍ بأنه هو المذهب، وهل يعقل إطباق المتون على رواية نادرة مخالفة
للمذهب؟

ثم تظافر أقاويل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بتأييده، يقضى بترجيحه،
فعليه فليكن التعويل" (١١٥)

فهذا من سعة نظره فى الحديث والفقه، وكمال حذقه فى الاستنباط
والاستخراج، وقوة حكمه فى التصحيح والترجيح كما ترون- والله يؤيد بنصره،
ويختص بفضله من يشاء

وليراجع للإستزادة من الشواهد إلى الحواشى التالية: ٣٩-١٠١-٥٢٦-

٤٠-٨٣٩-

(١٣) وضع الأصول والضوابط أو التنبيه عليها،

والتوجيه إلى رسم المفتى وقواعد الافتاء

(الف) إنه رحمه الله تعالى قد يستخرج بالنظر فى فروع كثيرة أصولاً وقواعد
عامة وقد ينبه على قواعد قرره العلماء، ولا يستطيع ذلك إلا بوعى كامل،
وحفظ واسع، واستحضار بالغ، وهذه البراعة النادرة تقتضى التعريف بها
والاستشهاد لها، فدونكم شيئاً من شواهدا

(١) اشتهر أن الفاسد والباطل من البيع يفتقان، لكن لا فرق بين الفاسد والباطل
من النكاح، والصواب التفريق، بينهما فى عدة أحكام، وقال العلامة الشامى: لا
فرق بينهما فى غير العدة، وقال العلامة أحمد رضا:

بل فى عدة أشياء- (الثانى) ثبوت النسب فى الفاسد دون الباطل-

(الثالث) يجب مهر المثل ولا يزداد فى الفاسد على المسمى، وفى الباطل يجب بالغاً
ما بلغ مطلقاً، لبطلان التسمية، فكأن لم يسم- (الرابع) فى الفاسد فساد الملك،

وفى الباطل عدمه وإن اعتبرت صورته دائرة للحد، وذلك لأن الباطل معدوم شرعا- (الخامس) الوطئ فى الفاسد حرام وليس بزنا، وفى الباطل زنا محض وإن لم يحد، فليس كل زنا موجبا للحد، فيعذب هذا فى الآخرة عذاب الزناة، والأول عذاب من ارتكب حراما دون الزنا- ولعله ينبغى أن يحد قاذف الأول، لا قاذف هذا عند من يفرق، وإطلاقهم النفى مبنى على ما اشتهر من عدم الفرق، بين فاسده وباطله- (السادس) يختلج بالبال أن الباطل لا يحتاج إلى المتاركة، بخلاف الفاسد لأن المعدوم لا حكم له- الخ- (باختصار)" (١١٦)

(٢) "إعلم أن ههنا ثلاثة أشياء: صحة، ونفاذ، ولزوم- فالصحة أعم من وجه من النفاذ، فقد يصح الشئ ولا ينفذ كعقد فضولى، وقد ينفذ ولا يصح كبيع بشرط، وقد يجتمعان وذلك ظاهر- واللزوم أخص من كل منهما مطلقا، فكلما لزم شئ صح ونفذ، فإن غير النافذ غير اللازم بداهة، وكذا غير الصحيح، لأنه إن كان باطلا فمعدوم، والمعدوم كيف يوصف باللزوم، وإن كان فاسدا فهو واجب الفسخ، وجوازه ينافى اللزوم فكيف الوجوب واللزوم- وليس أن كلما صح شئ أو نفذ لزم، وقد ظهر ذلك بما مثلنا-

إذا علمت هذا فالأقسام أربعة بل خمسة- (١) صحيح نافذ لازم- أو نقول لازم وحده، لاستلزامه الأولين (٢) صحيح نافذ غير لازم (٣) صحيح غير نافذ (٤) نافذ غير صحيح (٥) مالا ولا ولا (أى مالا يكون لازما ولا نافذا ولا صحيحا ١٢)

الأول كإنكاح الأب ولده الصغير، وكتزويج البالغة نفسها من كفوء، أو

من غيره حيث لاولى لها، أو برضاهم- الثانى كتزويج ولى غير الأب والجد من كفو، بمهر المثل- والثالث تزويج الصغير نفسه أو الصغيرة نفسها بلا إذن ولى، ولهما حين العقد ولىّ بحيز، وكتزويج الفضولى، ومنه تزويج الأبعد حال قيام الأقرب، وكتزويج البالغة نفسها من غير كفو بلا رضا الأولياء، على ظاهر الرواية المعدول عنها لفساد الزمان- والرابع كالنكاح بلا شهود- وأما الذى ليس بصحيح ولا نافذ، ويلزمه- بل جميع الأقسام سوى الأول- عدم اللزوم، فكتزويج البالغة نفسها من غير كفو، ولها ولى لم يرض على رواية الحسن المفتى بها، وتزويج الصغير و الصغيرة أنفسهما حيث لا بحيز، ونكاح الخامسة والأخت فى عدة الأخت، وغير ذلك فالأول لا يحتمل الفسخ، والثانى يحتاج إلى القضاء، والثالث يرتد برد من له الاجازة من دون حاجة إلى القضاء، والرابع يجب فسخه ولا يحتاج إلى القضاء، والخامس كلا شئ، فافهم- " (١١٧)

فاستخرج أصولاً عديدة، وجمع فوائد كثيرة فى سطور قصيرة وكلمات وجيزة كما ترون-

(٣) قلم عدة نصوص منتشرة من الفقه، يبدو من خلالها الاضطراب والاختلاف، لكن العلامة أحمد رضا استخرج منها أمراً جامعاً، وأصلاً حاوياً انسلك فيه كل فرع، وزال الاضطراب، وأقدم هنا خلاصة كلامه، يقول: فتححرر -والحمد لله- أن التاجيل (أى فى المهر) على ثلاثة أقسام:-

الأول: أن يوقت بغاية معلومة، كسنة أو عشر سنين، ومنه وقت الحصاد والدياس فيصح-

والثاني: أن يوقت بغاية مجهولة جهالة فاحشة كهبوب الرياح ونزول الأمطار- فلا يصح و يجب حالا- وهو الذى فى الغاية والبحر-

والثالث: أن يذكر كونه موجلا، ولا يتعرض ببيان لأجل أصلا- فيصح ويتأجل للموت أو الطلاق- وهو الذى فى الخانية والهندية والمحيط، وهو معنى قول الشارح "إلا التاجيل لطلاق أو موت، فيصح للعرف"- الخ-(١١٨)
(٤) نظر فى فروع عديدة تتصل باذن البالغة وردها ثم استخرج ما ياتى بعد بحث ونقد:-

"فتحرر أن الرد على قسمين قولى وفعلى، والاجازة على ثلاثة أقسام: هذان، وسكوتى، وما وراء ذلك ليس برد ولا إجازة، فتبقى على خيارها"
وقدم مثالا للرد الفعلى، وترك أمثلة أقسام الاجازة، والرد القولى لظهورها، يقول: "ومن الرد الفعلى، أن تحرك يدها مشيرة أن لا، فانه لا يشك أحد فى كونه ردا، ونظير ذلك ما ثبت فى الحديث أن البكر إذا استاذنها النبى صلى الله تعالى عليه وسلم من وراء الستر فحركت الستر، لم يزوجهما، فكما أنه دليل النهى قبل النكاح، فكذلك تحريك اليد دليل النفى بعد النكاح، وهذا ظاهر جدا، لا يخفى"(١١٩)

(٥) مما نبه عليه من الفوائد المقررة:

"الأصل أن كل ما لا يحتمل الفسخ يصح مع الهزل، وكل ما يصح مع

باب المهر	١٢١/٢	جد الممتار	(١١٨) أحمد رضا القادري:
باب الولى	٩١/٢	جد الممتار	(١١٩) أحمد رضا القادري:

الهزل يصح مع الاكراه" (١٢٠)

ومنه: نفس هذا الحكم- وهو التحريم بالمس- ثبوته بالاحتياط، فلا يجب الاحتياط فى الاحتياط،

قلت: هو نظير قولهم لا عبرة بشبهة الشبهة-(١٢١)

ومنه:- التحريمية لا بد لها من نهى- (ردالمحتار) "أقول وكذلك التنزيه أيضا لا بد له من نهى خاص، وإلا لا يكون إلا خلاف الأولى" (١٢٢)

(ب) إنه كثيرا ما يوجه إلى أصول الفتوى ورسم المفتى، فإليكم شيئا منه-

(١) قال العلامة الشامى بعد بحث وعرض: "فلم يكن فى المسألة اختلاف الفتوى، بل اختلاف تصحيح فقط" فقال فى الجدل:-

"أراد باختلاف الفتوى أن يكون فى كل جانب أكد الفاظ التصحيح، كعليه الفتوى، وبه يفتى، واختلاف التصحيح أعم، فيشمل هذا وما إذا كان فى الجانبين ما هو دون ذلك من الألفاظ، أو يكون فى أحد الجانبين لفظ الفتوى، وفى الآخر ما هو دونه، فيترجح الأول لأنه أكد"- (١٢٣)

(٢) "الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية (١٢٤)

(٣) "الشروح مقدمة على الفتاوى، فيقدم ما فى التبيين والفتح والبحر على ما فى

باب الطلاق	١٤٠/٢	جد الممتار	أحمد رضا القادري :	(١٢٠)
باب المحرمات	-/٢	"	"	(١٢١)
باب المحرمات	-/٢	"	"	(١٢٢)
باب العنين	١٨٧/٢	"	"	(١٢٣)
باب المهر	١٢١/٢	"	"	(١٢٤)

الخلاصة والبزازية والهندية-الخ- (١٢٥)

(٤) "المسئلة إذا لم تكن فيها رواية عن الامام فالمرجع ما قال الامام الثانى" -
"وقد قدمه كما ترى فى الخانية، وتقديمه دليل ترجيحه" (١٢٦)

(٥) "أما نحن فعلىنا اتباع ما رجحوه وصححوه كما قدم الشارح- وعند
اختلاف الفتيا يرجح قول الامام- بل قال فى البحر وغيره: يعمل بقوله وإن أفتى
بخلافه إلا لضرورة، فكيف وقد أفتى به أيضا" (١٢٧)

(٦) فى "لا سبيل لى عليك" ثلاث روايات، الأولى رواية فخر الاسلام عن ابى
يوسف أنه لا يحتمل سبا ولا ردا فلا يدين إلا فى الرضا- والثانية رواية العامة عن
أبى يوسف أنه لا يحتمل سبا، ولا ردا، فيدين فى الغضب أيضا، لا فى المذاكرة،
والثالثة: قول الامام الأعظم أنه يحتمل ردا فيدين مطلقا حتى فى المذاكرة

وعلى هذا يجب التعويل فى هذا اللفظ، لأنه قول الامام- ولأنه قول
وكلاهما رواية- وقد مشى عليه فى الخانية ثم البحر- (١٢٨)

(٧) فلا يعارضه اعتماد الحاوى القدسى "وقد رأينا كثير الميل إلى أقوال الامام
أبى يوسف، يعتمد عليها ويقول دائما: به نأخذ، وإن خالف سائر أئمة الترجيح
والفتيا، منها فى جواز النفل يوم الجمعة وقت الاستواء، وغير ذلك" (١٢٩)

باب الرجعة	١٨٥/٢	جد الممتار	أحمد رضا القادري :	(١٢٥)
باب الكفاءة	١١٢/٢	"	"	(١٢٦)
باب الرضاع	١٣٥/٢	"	"	(١٢٧)
باب الكنايات	١٦٨/٢	"	"	(١٢٨)
باب الطلاق	١٧٥/٢	"	"	(١٢٩)

ومثل هذه التوجيهات كما تفيد القراء علما ومعرفة كذا ترشدهم إلى أن الامام أحمد رضا كان يستحضر كل ذلك، ويراعيه في فتاواه وفي بحوثه الفقهية، فلا يصدر من قلمه إلا ما وافق الأصول والقواعد، وبذلك استطاع أن ينقح المسائل، ويرجح حين الاختلاف، ويحكم حكما عادلا-

(١٤) التوسع في العلوم واستخدامها للفقه

إن الشيخ الامام أحمد رضا رحمه الله تعالى كما تبحر في العلوم الدينية كال تفسير، والحديث، والرجال، وأصول التفسير والحديث، وأصول الفقه ورسم المفتي، توسّع في غيرها من الفنون كاللغة، والهيئة، والنجوم، والتوقيت، وصنف في كل ذلك تصانيف تشهد ببراعته، وحذقه وابتكاره في كل فن، واستطاع بمقدرته الهائلة أن يدقق نظره في الفقه، ويستخدم تلك العلوم لحل مشاكل الفقه، ويبلغ في بحوثه مبلغا يقصر عنه العلماء الذين لم يتبحروا في تلك الفنون، وهذه الميزة تتجلى في فتاواه، كما يعرفها من طالعها، و نرى لها شواهد في الجزء الثاني من جد الممتار أيضا، وأقدم إليكم شيئا منها:

(١) قال الإمام السبكي الشافعي: لو شهدت بينة بروية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر، وقال الحساب بعدم إمكان الروية تلك الليلة، عمل بقول أهل الحساب، لأن الحساب قطعي، والشهادة ظنية-

وسئل الشهاب الرملي الكبير عن قول السبكي هذا، فأجاب بأن المعمول به ما شهدت به البينة، لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين، وما قاله السبكي مردود، ردّه عليه جماعة من المتأخرين -اه- ملتقطا من ردالمحتار:-

كتب عليه في جد الممتار:- أقول: الحق- إن شاء الله تعالى- التفصيل، والأمر فيه أن هنا باين،

(١) باب قواعد روية الهلال و(٢) باب سير النيرين وطلوعهما وغروبهما ومنازل القمر- الأول لا عبرة به، لاختلافهم أنفسهم فيه كثيرا، وعدم حصولهم على قول قاطع، كما لا يخفى على من يعرف الفن، ولذا لم يعرج عليه فى المجسطى مع إيراد ظهور المتحيرة والثوابت، واختفائها، علما منه بأنه شئ لا يدخل تحت الضبط، وهذا هو الذى ردّه أئمتنا رضى الله تعالى عنهم- والثانى يقينى لا شك، تشهد به غير ما آية فى القرآن العظيم، كقوله تعالى: الشمس والقمر بحسبان، وقوله تعالى: والشمس تجري لمستقر لها، ذلك تقدير العزيز العليم- والقمر قدرته منازل حتى عاد كالعرجون القديم-

فان قالت الحُساب العلماء العدول بعدم إمكان الروية بناء على الأول، وشهدت البيئة العادلة بالروية، قبلت- وإن بنوه على الثانى كما فى المسئلة الثانية فان من المقطوع به، الغير المتخلف أن الهلال لا يمكن أن يرى عادة ما لم يبعد عن الشمس عشر درج، بل أكثر، فرويته نهارا قبل طلوع الشمس، وليلا بعد غروبها يستلزم قطعاً سير القمر فى نهار واحد أكثر من عشرين درجة، ومعلوم قطعاً أنه لا يسير فى يوم وليلة إلا نحو اثنتى عشرة درجة، فيكون فى ذلك تبديل سنة الله، ولن تجد لسنة الله تبديلاً، فحينئذ يقطع العالم أن الشهود شبه لهم، والقطعى لا مرد له- ولعل هذا مراد الامام السبكي رضى الله تعالى عنه فليكن التوفيق-

ونظير ذلك واقعة رمضاننا هذا عام ألف وثلث مائة وثلثين، صام الناس كلهم فى أقطار الهند جميعاً يوم الخميس، فلما كان الثامن والعشرون من الشهر يوم الأربعاء شهد فى بدايون عند صاحبنا المولوى عبد المقتدر ثلاثة أو خمسة أنهم رأوا الهلال، وكان فى سحاب، فقبل وأمر الناس بالفطر، فلم يقبله إلا ناس من أنفاره، مع أنا نعلم قطعاً أن الشهود غلطوا، لوجوه خمسة كلها مبنية على الباب

الثانى دون الأول

اولها أن اجتماع النيرين كان فى هذا النهار- نهار الاربعاء- على تسع ساعات و ١٨ دقيقة بالساعات الرائجة، فيستحيل عادة أن يرى بعد تسع ساعات وعدة دقائق، لأن غروب الشمس كان ساعة ست، وثلاثين وعشرين دقيقة

ثانيها أن الفصل بين تقويمى النيرين عند الغروب لم يكن إلا نحو خمس درج، الشمس فى الدرجة ١٩ من السنبلة، والقمر فى ٢٣ منها- ومعلوم أن إراءة الهلال على هذا الانفصال خلاف السنة المستمرة المعلومة من خالقه ذى الجلال

ثالثها أن غروب القمر المركزى الذى هو المعتبر فى غروب الهلال- لأنه لا يكون إلا فى النصف الأسفل من القمر- وقع ساعة ست و ٣٩ دقيقة، أى بعد ست عشرة دقيقة من غروب الشمس، ومعهود قطعاً أن بعد غروب الشمس إلى عشرين دقيقة تكون لأشعتها صولة لا يمكن أن يرى معها هلال التاسع والعشرين عادة، فاذا بلغ الهلال حد الروية كان قبل ذلك تحت الأرض بدقائق، فكيف يرى؟-

رابعها أن الهلال طلع فى الليلة بعدها ضميلاً دقيقاً قريباً من الأفق لم يره الناس إلا بكلفة شديدة، ولو لا قرب الزهرة منها لما كان يرجى أن يرى، ولم يمكن بعد غروب الشمس إلا إحدى وخمسين دقيقة، لأن غروب الشمس يوم الخميس كان على ساعة ست و ٢٢ دقيقة، وغروب القمر ساعة سبع و ١٣ دقيقة، ومعهود قطعاً أن مثله لا يكون لابن ليلتين-

وخامسها أن شوالنا هذا الحاضر يكون إن شاء الله تعالى ثلاثين يوماً، فيوم الجمعة إن صفا السماء فسرى الكل أن لا هلال، فيلزم على حسابهم أن

يكون شوال أحداً وثلاثين يوماً، وهذا محال، وبالجمله فلا شك فى بطلان شهادتهم، وإنما الأمر أن كان سحاب، وكانت هناك الزهرة، فأوها من وراء حجاب، فتخيّلوها هلالاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (١٣٠)

لا يخفى ما فى هذا البحث الجليل من علمه بالزيج، والهيأة، والتوقيت، والنجوم، وبذلك استطاع ما حقق من التفصيل، وحكم بأن لا عبرة بقول الحاسبين فى القسم الأول، ويعتبر قول الماهرين العادلين منهم فى الثانى، وأبدى التوفيق بين كلام الامام السبكي وبين كلام الفقهاء "لا عبرة بقول المنجمين" -

(٢) فى ردالمحتار: "وشمل قولهم: لا عبرة برويته نهارة" ما إذا رثى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس، ثم رثى ليلة الثلاثين بعد الغروب، وشهدت بينة شرعية بذلك، فإن الحاكم يحكم برويته ليلاً، كما هو نص الحديث، ولا يلتفت إلى قول المنجمين: أنه لا تمكن رويته صباحاً ثم مساءً فى يوم واحد، كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرملى الشافعى "ملخصاً (١٣١)

فى جد الممتار:- "قوله لا تمكن" أى سنة جرت من خالق الأهله جل جلاله، وذلك لأن القمر لا يرى صباحاً إلا إذا كان خلف الشمس، ولا مساءً إلا إذا كان أمامها، وإذا كان الفصل بينهما أقل من ثمان درج بل عشر لم ير القمر، لاستتاره تحت شعاعها، فإذا رثى صباحاً وجب أن يكون خلف الشمس بقدر ثمان درج بل عشر أو أكثر، ثم إذا رثى مساءً هذا اليوم وجب أن يكون أمامها بهذا القدر فيلزم سير القمر من صباح إلى مساءً بقدر ستة عشر، بل عشرين درجة أو

(١٣٠) أحمد رضا القادري: جد الممتار ، ٢/ ٢٠-١٩ كتاب الصوم

(١٣١) ابن عابدين الشامي: ردالمحتار ٢/ ٩٦ كتاب الصوم

أزيد، وهو لا يسير هذا المقدار فى يوم وليلة بالتمام، فكيف يجوز أن يقطعه فى نصف المدة أو قريباً منه (١٣٢)

(٣) فى شرح المنهاج للرملى: وقد نبّه التاج التبريزى على أن اختلاف المطالع لا يمكن فى أقل من أربعة وعشرين فرسخاً - (ردالمحتار)

وبين فى الجدل قدر أربعة وعشرين فرسخاً، ٧٢ ميلاً، وكتب :

أقول: أراد الاختلاف فى القمر، لأن اختلاف مطالع الشمس يقع فى فرسخين بل أقل، فانه إذا كان الفصل بين الموضعين بقدر أربعة أميال مثلاً، كان التفاوت بقدر ربع دقيقة تقريباً، وهذا ما يمكن ضبطه وإن تعسر، نعم ترائى الأهلة إنما يكون لانفصال القمر عن الشعاع، وهذا لا يكون بقدر صالح إلا فى قريب مما ذكر، لأن الشمس يقطع هذا المقدار من محيط الأرض فى نحو أربع دقائق، والقمر يزيد انفصاله فى هذه المدة قدر دقيقتين تقريباً، فإذا كان فى الموضع الشرقى على فصل ثمان درجة إلا دقيقة لم تمكن الروية، ويكون فى الموضع الغربى على فصل ثمان درجة مع زيادة دقيقة فأمكن، هذا ما ظهر لى - (١٣٣)

(٣) فى ردالمحتار: "لو رئى فى المشرق ليلة الجمعة، وفى المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق" (١٣٤)

فى جد الممتار: أقول: "الأولى عكس الفرض لأن البلد كلما كان غرباً زاد

(١٣٢) أحمد رضا القادري:	جد الممتار	٢٤/٢	كتاب الصوم
(١٣٣) أحمد رضا القادري:	جد الممتار	٢٥/٢	كتاب الصوم
(١٣٤) ابن عابدين الشامي:	ردالمحتار	٩٦/٢	كتاب الصوم

الفصل بين القمرين، وكانت رويتهم أسبق" (١٣٥)

(٤) "يفهم من كلامهم فى كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر" (ردالمحتار)
 "أقول وكذا فى الإرث، فان ثبت مثلا أن زيدا مات فى بلد شرقى حين
 طلوع الشمس أول رمضان، وابنه عمرا فى عين ذلك الوقت أيضا، فى بلد
 غربى، وكان الاختلاف فى أطولهما بحيث يقع به الاختلاف فى طلوع الشمس
 بحسب الإدراك أيضا، ورث زيد من ابنه، مع أن الميتين فى وقت واحد لا يرث
 كل منهما صاحبه، نص عليه فى شرح النقاية من الكسوف-(١٣٦)

(١٥) إشارات إلى نكات ولطائف أو فوائد عوائد فى

كلمات جامعة مختصرة، وقيمة جد الممتار من ناحية الإيجاز-

يرى الناقد البصير أن الامام أحمد رضا رحمه الله تعالى قد يكتب فى
 حواشيه، كلمة أو كلمات، أو جملة أو سطرا و سطرين، لكن يجمع فى ألفاظه
 القليلة معانى جليلة، تمنح الناظر معرفة وبصيرة، والغمر الساذج يزعم أنه لم يات
 بشئ، فانه لا يرى ولا يعتاد لشئ تقديرا، إلا إذا وجد له حجما كبيرا، ولفظا
 كثيرا، فأردت التنبيه على قيمة جد الممتار من ناحية الإيجاز، وأنه يحتوى فى
 ألفاظه القصيرة على معانى وفوائد كثيرة، والإيجاز براعة لم يزل البلغاء والأدباء
 والمصنفون يتسابقون فيها، ولم يبرح أهل الخبرة والعلم يثنون عليها، ويتبينون من
 خلالها مقدرة الكاتب والناظم، ولن يجهل قدرها إلا من ليس له حظ من إمعان
 النظر، و تعمق التفكير، والله ولى الهداية إلى سواء السبيل-

(١٣٥) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢٥/٢ كتاب الصوم

(١٣٦) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٢٥/٢ كتاب الصوم

(١) عدّ في المتن والشرح ممن يجوز له الفطر مريضاً خاف زيادة مرضه، وصحيحاً خاف المرض، بغلبة الظن بأمانة أو تجربة أو باخبار طبيب حاذق مسلم مستور - وكتب في ردالمختار تحت قوله "مستور":

"قلت و إذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشروط، وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة" (١٣٧) علّق عليه في جد الممتار:-

"أقول: كلام الفاسق إذا وقع التحرى على صدقه مقبول، ولا أقل من أن يورث شبهة، فلا تكامل الجناية، فلا تلزم الكفارة" (١٣٨)

نّبّه في هذه الكلمات الوجيزة على أن الكفارة من العقوبات، والعقوبات تدرئ بالشبهات، ولا تلزم إلا إذا تكاملت الجناية، وعلى أن الفاسق لا ينحط كلامه من إیراث الشبهة، وقد يقبل إذا وقع التحرى على صدقه، فهذه الشبهة لا تتكامل الجناية وتندراً العقوبة فلا تلزم الكفارة-

(٢) في المتن والشرح يقع طلاق كل زوج إلى قوله: ولو (هازلاً) لا يقصد حقيقة كلامه

انتقد عليه العلامة الشامي قائلاً: قوله لا يقصد حقيقة كلامه بيان لمعنى الهازل، وفيه قصور، ففي التحرير وشرحه: الهزل لغة اللعب، واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازى، بل أريد به غيرهما، وهو ما لا تصح إرادته منه، وضدّه الجذّ، وهو أن يراد باللفظ

(١٣٧) ابن عابدين الشامي: ردالمختار ١١٦/٢ العوارض المبيحة لعدم الصوم

(١٣٨) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٣١/٢ العوارض

أحدهما، (١٣٩)

تعقب في الجد على قوله "وفيه قصور" بقوله:

"أقول حقيقة الشيء ما يحق به ويثبت، فالمعنى لا يقصد بكلامه ثبوتاً، بل يريد أن يلغو، فلا قصور (١٤٠)

نبه على أن الهازل إذا قال أنت طالق مثلاً ولم يرد وقوع الطلاق، بل أراد أن يلغو كلامه، فصدق أنه لم يرد بلفظه معناه الحقيقي ولا المجازي بل قصد غيرهما، فلا قصور في تعيين معنى الهزل، فإن كلام الهازل حقيقته ما يحق ويثبت به، وهو وقوع الطلاق مثلاً، فإذا لم يقصد ذلك، يقال لم يرد حقيقة كلامه-

(٣) في ردالمختار:- "ما ذكرناه عن المحيط صريح في أن أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف، وعلى ظاهر الرواية من المتوسط، و وقع في البحر عن الفتح أنه كالقوى في صحيح الرواية" (١٤١)

قال في الجد:- "هكذا نصّ على تصحيحه في الخانية ص ٢٩٤، فليس هذا محل "وقع" بل هو المعتمد" (١٤٢)

(٤) في المتن والشرح:- الصبي كفو بغنى أبيه بالنسبة إلى المهر لا بالنسبة إلى النفقة، لأن العادة أن الآباء يتحملون عن الأبناء المهر لا النفقة- ذخيرة (١٤٣)

ابن عابدين الشامي:	ردالمختار	٤٢٣/٢	كتاب الطلاق
(١٤٠) أحمد رضا القادري:	جد الممتار	١٤١/٢	كتاب الطلاق
(١٤١) ابن عابدين الشامي:	ردالمختار	٣٨/٢	باب زكاة المال
(١٤٢) أحمد رضا القادري:	جد الممتار	٩/٢	باب زكاة المال
(١٤٣) الحصكفي:	الدر المختار	٤٢٤/٢	باب الكفاءة =

وبحث هنا العلامة الشامي فيما كان متعارفا في زمنه لكن كتب العلامة أحمد رضا ما ياتي بكل وضوح و وثوق و إيجاز: "هذا عرفهم، وأما عرفنا فيتحملون النفقة لا المهر، فينعكس الحكم" (١٤٤)

فان المدار على العادة والعرف كما هو جلي في تعليل الشارح رحمه الله تعالى عن الذخيرة، فلا شك أن الحكم يتبدل إذ تبدل العرف ويعتبر الصبي كفوا بغنى أبيه بالنسبة إلى النفقة، لا بالنسبة إلى المهر

(٥) ذكر في الشرح من البحر أن تاخير الحج صغيرة، لأن دليل الاحتياط ظني، فيكون التأخير مكروها تحريما لا حراما، لأن الحرمة لا تثبت إلا بقطعي، وقال العلامة الشامي: هذا مبني على ما قاله صاحب البحر في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي "أن كل ما كره عندنا تحريما فهو من الصغائر" - لكنه عد فيها ما هو ثابت بقطعي، كوطئ المظاهر منها قبل التكفير، والبيع عند أذان الجمعة" (١٤٥) كتب عليه في الجدد:-

"أقول إنما ذكر أن كل ما ثبتت حرمة ظنا يكون من الصغائر، ولم يدع عكسه كليا، فلا وجه للاستدراك" (١٤٦)

أى لم يقل: كل ما كان من الصغائر لا تثبت حرمة إلا ظنا" فيمكن أن يكون ثبوت الحرمة بقطعي و رغم ذلك يعدّ من الصغائر، أما ما تثبت حرمة ظنا

= (على هامش ردالمختار)

باب الكفائة	١١٢/٢	جد الممتار	(١٤٤) أحمد رضا القادري:
كتاب حج	١٤٠/٢	ردالمختار	(١٤٥) ابن عابدين الشامي:
كتاب حج	٣٩/٢	جد الممتار	(١٤٦) أحمد رضا القادري:

فلا يعد من الكبائر-

(٦) في رد المختار:- من له حوانيت ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله هو فقير، ويحل له أخذ الصدقة عند محمد، وعند أبي يوسف لا يحل" (١٤٧)
تركه العلامة الشامي ولم يبد ترجيحاً، فأبان في جد الممتار أن الفتوى على قول الامام محمد، قائلاً:

" وعليه الفتوى كما سيأتي ص ١٠٤" (١٤٨)

(٧) في المتن والشرح في شرائط النكاح:- وشرط حضور شاهدين (إلى قوله) سامعين قولهما معا على الأصح-

كتب العلامة الشامي:- قوله على الأصح راجع لقوله "سامعين" وقوله "معا"- ومقابل الأول القول بالاكْتفاء بمجرد حضورهما، ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من أنه إن اتحد المجلس جاز استحساناً كما في الفتح" (١٤٩)

لما قال الشارح "على الأصح" فيبحث فكر القارئ قولاً يقابله وليس بأصح، فذكر العلامة الشامي أن هنا قولين، أحدهما القول بأنه لا يشترط سماعهما بل يكفي حضورهما، والثاني القول بأنه لا يشترط سماعهما معا، بل يكفي السماع متعاقبين بشرط اتحاد المجلس، وبين مصدر القول الثاني رواية عن أبي يوسف، وهجر مصدر القول الأول فذكر في جد الممتار:

باب المصرف	٦٥/٢	رد المختار	(١٤٧) ابن عابدين الشامي:
باب المصرف	١٣/٢	جد الممتار	(١٤٨) أحمد رضا القادري:
كتاب النكاح	٢٧٢/٢	رد المختار	(١٤٩) ابن عابدين الشامي:

"عزاه في الخانية إلى الإمام على السغدی رحمه الله تعالى" (١٥٠)

هذا، ولو تناولت حواشيه القصار بالشرح وإبانة فوائدها واحتوائها على معاني حمة لطال الكلام، وأثق أن الناظر المنصف يستخرج ما فيها من النكات واللطائف والأبحاث والفوائد، وما ذكرت من الشواهد يكفي توجيهها للناظر، وتطمينا للقاصر، وتطبييا للخواطر، والله الهادي

وإذ قد تمت الأبحاث وشرحت كل عنوان بشواهد تفي بالمرام فلا يخفى على القراء الكرام ما لجد الممتار من مكانة عالية بين الكتب الفقهية، وقد ذكرت في مقدمتي للجزء الأول أن درجته لا تنحط عن الشروح، أما صاحب الحواشي فقد شهدتم أنه لم يترك بابا من الفقه إلا وقد دخل فيه إذ وجد الإذن والمساغ، قد يستنبط الأحكام بالنصوص، وقد يستخرج الفروع في ضوء الأصول، وقد يرجح حين الاختلاف، وقد يوفق بين الأقوال، وقد ينبه على الأخطاء، ويسدد الخطى، وقد يشرح المغلقات، ويحل المعاهد، ويكشف المشاكل، وقد يورد نكات ولطائف وفوائد عوائد في كلمات وجيزة وعبارات قصيرة تعجز أقلام الكتاب عن الإحاطة والاستيفاء بها في جمل كثيرة وعبارات طويلة

وهذه الحواشي نبذة من بحره الزاخر، فان الناظر في فتاواه - وخاصة في المجلد الأول منها - يشاهد فوق ذلك - والله يختص بفضله من يشاء وهو ذو الفضل العظيم

(١٥٠) أحمد رضا القادري: جد الممتار ٧٢ / ٢ كتاب النكاح

وأصلى وأسلم على حبيبه خاتم النبيين
سيد المرسلين، وعلى آله
وصحبه، وعلماء ملته،
وفقهاء أمته
أجمعين

مولدى وموطنى	وأنا العبد الجانى
قرية بهيرة، مكتب البريد وليدفور	محمد أحمد الأعظمى المصباحى
من مديرية معو ولاية أترابراديش - الهند -	عضو الجمع الاسلامى، مبار كفو
٣/رمضان سنة ١٤١٢هـ	المتخرج من دار العلوم الأشرفية
المصادف ٩/مارس سنة ١٩٩٢م	مصباح العلوم
ليلة الاثنين - ١٠ - ١٢ ساعة	مبار كفور - أعظم جره - الهند

توجيه للقراء الكرام

(أ) وضعنا لفظة "قوله" لعبارة توجد في ردالمختار، ولفظة "قال" لعبارة توجد في الدر المختار أو تنوير الأبصار

(ب) وضعنا الأرقام قبل لفظة قوله أو قال، عدداً للحواشي من أول الكتاب إلى آخره متواصلة - وهي المكتوبة في الفهرس المبسوط لمطالب الحواشي

(ج) وضعنا الأرقام بعد لفظة قوله أو قال دلالة على تكملة العبارات التي نقلناها من ردالمختار والدرالمختار وتنوير الأبصار تحت كل قول في الجانب السفلي من جلد الممتار - وهي تبدأ من أول كل كتاب أو باب أو فصل، وتنتهي إلى آخر ذاك

(د) وضعنا بعد عبارة القول رقم صفحات ردالمختار - الرقم الأول الأيمن لنسخته المطبوعة بأو لنمشدر، التي علق عليها الامام أحمد رضا - والرقم الثاني الأيسر لنسخته المطبوعة بالهند

جَدُّ الْمُمْتَار

للإمام أحمد رضا القادري البريلوي قلّس سره

١٢٧٢ هـ / ١٨٥٦ م — ١٣٤٠ هـ / ١٩٢١ م

على

رَدُّ الْمُحْتَار

للعلمة محمد أمين بن عمر عابدين الشامي رحمه الله تعالى

١١٩٨ هـ — ١٢٥٢ هـ

حاشية

الدُّرُّ الْمُخْتَار

للعلمة علاء الدين محمد بن علي الحصكفي رحمه الله تعالى

١٠٢٥ هـ — ١٠٨٨ هـ

في شرح

تَنْوِيرُ الْأَبْصَار

للعلمة نبي عبد الله محمد بن عبد الله الغزّي التُّمُرْتاشي رحمه الله تعالى

٩٣٩ هـ — ١٠٠٤ هـ

عُنِيَ بِتَحْقِيقِهِ وَنَشْرِهِ

المجمع الإسلامي - بمباركفور (٢٧٦٤٠٤) - الهند

الجزء الثانى من جد الممتار على ردالمختار

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

١- قوله (١) وهذا إذا كان يحتسب المؤدى إليه من النفقة (ص٣/ص٣)
أى فى نفسه، أما لو احتسب فى نفسه من الزكاة وأظهر للمنفق عليه أنه من
النفقة فلا شك فى تادية الزكاة، إذ العبرة للنية، لا للتسمية، ولا لعلم المدفوع
إليه، ثم يأتى ص ١١٣ فى ما لو دفعها إلى الطبال الذى يوقظهم فى السحر أنه
يجوز، وعلله فى الترخائية بأن ذلك غير واجب عليه- فظاهره يوهم أن لو كان
واجبا عليه لما جاز فيخالف ما هنا من مسألة النفقة، وظهر لى بتوفيق الملك
عز وجل أن التعليل ناظر إلى الجواز مطلقا، أى يجوز إذا نوى الزكاة سواء لم ينظر
فيه إلى شئ آخر سوى الزكاة أو نظر أيضا إلى ما يقصد بالدفع إلى الطبال وهو
الصلة وتطبيب القلب، وذلك لان هذا المعنى من لوازم دفع الزكاة فلا يكون نية
شئ مناف بل نية اللازم، كمن نوى الصوم ونوى معه الحمية، فان الحمية تحصل
بالصوم لا محالة، وهذا إنما ساغ لأن الدفع إلى الطبال لم يكن واجبا عليه شرعا،
أما لو وجب ودفع بنية الزكاة وقصد مع ذلك أيضا إسقاط ذلك الواجب عن

(١) قال المصنف يعرف الزكاة هى تمليك، فقال الشارح: خرج الاباحة، فلو أطعم يتيما
ناويا الزكاة لا يجزيه، إلا إذا دفع إليه المطعوم، كما لو كساه، بشرط أن يعقل القبض، إلا

نفسه كان تشريكا فى النية منافيا للاخلاص فقد بطل زعمه أنى لم أنو إلا الزكوة، ولهذا لو احتسب من النفقة وزعم أنه لم ينو غير الزكاة لكان متناقضا ولم يتأد الزكوة لأن الواجب لا يتداخل الواجب فافهم،

٢- قوله (٢) وأما المملوك شراء فاسدا فهو مشكل (ص٧/ص٥) ولا يمكن حمل الفاسد على الباطل لقوله "المملوك" نعم لو قال الماخوذ بشراء فاسد أو المشتري فاسدا لساغ-

٣- قوله (٣) فلو كان له نصاب (ص٧/ص٥) تام بلا زيادة خمسة دراهم

٤- قوله (٤) لا زكاة عليه فى الحول الثانى (٧/٩) فان كان النصاب بزيادة خمسة دراهم يزكى فى الحول الثانى لا فى الثالث، وإن بزيادة عشر ففى الثالث أيضا دون الرابع، وهكذا إلى زيادة خمسة وثلثين درهما فيزكى من ثمان سنين دون التاسع-

إذا حكم عليه بنفقتهم، قال العلامة الشامى:- وهذا إذا كان يحتسب المؤدى إليه من النفقة،

أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزيه ١٢

(٢) قول القهستانى "لا زكاة فى المملوك شراء فاسدا" مشكل، فان الملك يتم بعد قبضه،

فينبغى فيه وجوب الزكاة، أما قبل القبض فليس بمملوك ١٢

(٣-٤) سبب افتراض الزكاة ملك نصاب حول تام فارغ عن دين له مطالب من جهة

العباد، سوا كان لله كزكاة وخراج، أو للعبد، فلو كان له نصاب (٣) حال عليه حولان

ولم يزكه فيهما لا زكاة عليه فى الحول الثانى (٤)-١٢

٥- قوله (٥) لبراءة ذمته (٧/٩)- ومع ذلك تجب الزكاة-

٦- قوله (٦) كذا ما سيأتى فى الحج (٧/٩) ص ٢٢٨-

٧- قوله (٧) لشراء دار أو عبد (٧/٩) يجب عليه الحج وإن صرفها فى غيره أثم، أى حين خروج أهل بلده، أما قبل مجئ أوانه فله أن يشتري ما شاء- أقول وذلك لأن الإيجاب ليس واجبا فاما- بقى ما لو وجب عليه الحج ، فلم يحج واحتاج فى العام القابل إلى المسكن، و وجد دراهم ولم يأت بعد أوان الذهاب فهل له أن يصرفها إلى شراء الدار؟ الظاهر مما تقدم لا، لتقدم الوجوب فيكون امتناعاً عن أداء الواجب كما فى مجئ أوان الخروج لا امتناعاً عن إيجاب ما لم يجب حتى يجوز-

٨- قوله (٨) قال فى الخانية: السائمة إذا غصبها-الح- (٧/١٠) عبارة

الخانية على ما فى النسخ الثلاث التى عندى، قبيل فصل فى أداء الزكاة بأسطر،

(٧-٥) فى بيان فراغ النصاب عن حاجته الأصلية بعد بحث:- إذا أمسك (١) النقد لينفق منه كل ما يحتاجه فحال الحول، وقد بقى معه منه نصاب، فانه يزكى ذلك الباقي وإن كان قصده الانفاق منه أيضا فى المستقبل، لعدم استحقاق سائرته إلى حوائجه الأصلية وقت حولان الحول، بخلاف ما إذا حال الحول وهو مستحق الصرف إليها- لكن يحتاج إلى الفرق بين هذا وبين ما حال الحول عليه وهو محتاج منه إلى أداء دين كفارة أو نذر أو حج، فانه محتاج إليه أيضا لبراءة ذمته (٥) وكذا ما سيأتى فى الحج (٦) من أنه لو كان له مال ويخاف العزوبة يلزمه الحج به إذا خرج أهل بلده قبل أن يتزوج، وكذا لو كان يحتاجه لشراء دار أو عبد (٧) - فليتأمل-

(٨) نقل الشامى عن الخانية هكذا: السائمة إذا غصبها ومنعها عن المالك، وهو مقر، ثم

هكذا:- "رجل له غنم سائمة اشترها رجل ولم يقبضها حتى حال الحول ثم قبضها لازكوة على المشتري فيما مضى و يستقبل حولاً بعد القبض لانها كانت مضمونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة إذا غصبها رجل والغاصب مقر ~~بالزكاة~~ إلا أنه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لا زكوة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجل بألف وللراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عنده من المال إلا الألف التي هي دين عليه ولا زكوة عليه في غنم الرهن لأنها كانت مضمونة بالدين- فرق بين الدراهم وبين السائمة، الدراهم إذا كانت غصباً عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكوة إذا قبض، وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وإن كان الغاصب مقراً اهـ وسيأتي تعليل عدم وجوب الزكوة في غصب السائمة ص ١٣ نقلاً عن ط لعدم تحقق الإسامة لكنك ترى ما علل به الامام فقيه النفس في البيع والرهن الا انه يجري في الدراهم المغصوبة أيضاً فليتأمل، فان المحل محل زلل، ولا حول ولا قوة إلا بالله ١٢

٩- قوله (٩) على معسر أو مفلس (٩/١٣) صرح في الأشباه أن من له

ردها إليه لا زكاة على المالك في ما مضى وكذا لو رهنها بألف و له مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن يزكى الراهن ما عنده من المال إلا ألف الدين، ولا زكاة في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين، فرق بين الدراهم المغصوبة والسائمة، فانه يزكى الدراهم إذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقراً- اهـ- وظاهره أنه لا فرق في الرهن بين السائمة والدراهم، فليتأمل-

(٩) في المتن والشرح :- ولو كان الدين على منقر ملئ (أو) على (معسر أو مفلس) أى

دين على مفلس مقر فقير على المختار وكأنّ معناه إن شاء الله تعالى أنه يجوز له أخذ الزكاة إذا لم يكن له مال غيره كابن السبيل فاذا وصل إليه أدى زكوته لمبا مضى وهذا لا ينافي الحكم بفقره فيما مضى لعدم اليد - فليحرر والله تعالى أعلم - ثم رأيت في غمز العيون عن الولوالجية: - رجل له مائة درهم على إنسان هل يحل له أخذ الزكاة إن كان من عليه معسرا فالمختار أنه يحل لأن يده زائلة عن ماله فصار كابن السبيل الخ فوضح المعنى وصح ما فهمت والله الحمد

١٠- قوله (١٠) وهب دينه (١٠/١٤) على رجل -

١١- قوله (١١) و وكلّه (١٠/١٤) آخر

١٢- قوله (١٢) بقبضه (١٠/١٤) من المديون حتى صح-

١٣- قوله (١٣) فوجبت فيه الزكاة (١٠/١٤) أى حال الحول من

اليوم الأول يوم ملك الدائن، ولو لم يحل من يوم وهب-

١٤- قوله (١٤) أشار بذلك تبعاً- الخ- (١٢/١٧) وكذا اقتصر عليه

فى متن الوقاية (١) والاصلاح (٢) عازيين اياه لأبى يوسف، ونسب فى الإيضاح (٣) الخلاف لمحمد وجزم به فى النقاية (٤) والكنز (٥) والتنوير (٦) غير مشيرين إلى قول محمد أصلاً وكذا أفاد ترجيحه فى الهداية (٧) والخانية (٨) والملتقى (٩)

محكوم بإفلاسه فوصل إلى ملكه لزم زكاة ما مضى ١٢ -

(١٠-١٣) وهب دينه (١٠) من رجل و وكلّه (١١) بقبضه (١٢) فوجبت فيه الزكاة

(١٣) ثم قبضه الموهوب له فالزكاة على الواهب (أى زكاة ما مضى)- ١٢

(١٤) ذكر الشارح أن المالك لو تصدق ببعض النصاب لا تسقط زكاة ما تصدق به، بل

تجب عليه زكاته و زكاة ما بقى "عند الثانى ، خلافاً للثالث"- فقال الشامى : أشار بذلك

كما يأتى وذكر الزيلعى (١٠) دليل القولين مؤخرا دليل أبى يوسف ثم أجاب عن دليل محمد فهولاء عشرحاولهم الشامى لكن جزم فى خزانة المفتين (١) عن شرح الطحاوى (٢) بالسقوط غير متعرض لقول أبى يوسف أصلا، وكذا اعتمد فى الهندية، (٣) ونقل هو والقهستانى (٤) عن الزاهدى (٥) أنه الأشبه، وأن عن أبى حنيفة مثله، زاد القهستانى أن مثله عن أبى يوسف كما فى الخزانة - قال ط عن أبى السعود عن شيخه فى العناية روى أن الامام مع محمد فى هذه المسئلة وهذا كالتصريح بأرجحيته اهـ و بالجملة فقد تأيد هذا بأنه على رواية عن الشيخين قول الكل و بأنه منصوص على تصحيحه - لكن لا يذهب عنك جلاله شان من أفادوا ترجيح الأول مع اعتماد المتون المعتمدة إياه على أنه هو الأقوى دليلا مع أنه هو الأنفع للفقراء فالأرجح هو قول أبى يوسف فيما نعلم- والله تعالى أعلم

١٥- قوله (١٥) وفيه ركاة (١٣/١٩) أقول بل لا ركاة أصلا
جعلتموه تفسير "فورى" وانما هو تفسير الجملة أى افتراضها فورى أى هو أى أدائها واجب على الفور، فأشار بتذكير الضمير إلى أن المراد بالزكاة فى قوله "افتراضها" هو أدائها ، إذ هو الفعل الموصوف بالافتراض، و باتيان واجب أن -

تبعا لمن الملتقى إلى اعتماد قول أبى يوسف، ولذا قدمه قاضى خان، وقد أخره فى الهداية مع دليله، وعادته تاخير المختار عنده على عكس عادة قاضى خان وصاحب الملتقى، فافهم-

(١٥) فى المتن والشرح : (وافتراضها عمرى) أى على التراخى (وقيل فورى) أى واجب على الفور (وعليه الفتوى) قال العلامة الشامى: قوله " أى واجب على الفور" هذا ساقط

المراد بالافتراض في هذا القول الوجوب، لأنه لا يفترض الأداء فوراً بالاجماع بمعنى كون التعجيل واجباً بالدليل القطعي ، فلله در الشارح المدقق ما أمهره

من بعض النسخ، وفيه ركائة، لأنه يؤل إلى قولنا افتراضها واجب على الفور، مع أنها
فريضة محكمة بالدلائل القطعية ١٢

باب السائمة (ص ٢٢/ص ١٥)

١٦- قوله (١) عطف تفسير- ط - (١٥/٢٣) عبارة محيط السرخسى
على ما نقل عنه فى الهندية السائمة هى التى تسام فى البرارى لقصد الدر والنسل
والزيادة فى الثمن والسمن الخ فافهم ١٢

(١) فى المتن: (السائمة هى المكتفية بالرعى المباح فى أكثر العام لقصد الدر والنسل والزيادة
والسمن)-

جعل الطحطاوى لفظة السمن تفسير لفظة الزيادة كما نقل عنه الشامى ، و يظهر من عبارة
المحيط أن الزيادة غير السمن كما نقل فى الجلد ١٢

باب نصاب الابل (ص ٢٤ / ص ١٦)

- ١٧- قوله (١) فافهم (١٦/٢٥) يشير إلى أن هذا صريح فى أن الابل اسم جمع لا جمع خلافا لما أفهم كلام الشارح رحمه الله تعالى
- ١٨- قال (٢) فان المالك مخير (١٨/٢٦) والأفضل أن يعطى الأنثى من الاناث، والذكر من الذكور، كما فى الهندية، أى يعتبر الغالب، فان كن أكثر هن إناثا دفع الأنثى، أو ذكورا فذكرا-
-

باب نصاب الابل (١) قال الشارح فى لفظة الإبل: "مؤنثة لا واحد لها من لفظها" - يظهر منه أن الابل جمع ، ونقل الشامى عن ذيل المغرب: وأسماء الجموع مؤنثة نحو الابل والذود- الخ- هذا صريح فى أن الابل اسم جمع ولذا قال الشامى بعد ما نقل "فافهم" - ١٢ (٢) قال الشارح :- ولا تجزى ذكور الابل إلا بالقيمة للاناث، بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير- ١٢

باب زكاة البقر (ص ٢٦ / ١٨)

١٩- قوله (١) يؤخذ أعلى الأدنى، و أدنى الأعلى (١٨/٢٦)- الواو بمعنى أو، والخيار إلى المالك كما ياتي في الباب الآتي-

٢٠- قال (٢) وهو قولهما (١٨/٢٧) أى لا شئ فى ما زاد-

٢١- قال (٣) وعليه الفتوى- بجر عن الينايع وتصحيح القدورى (١٨/٢٧)- روى أسد بن عمرو عنه رضى الله تعالى عنه أنه لا شئ فى الزيادة إلى ستين، وهو قولهما- وفى المحيط: رواية أسد أعدل الأقوال- وفى جامع الفقه: قولهما هو المختار- وذكر الاسييجابى: أن الفتوى على قولهما كما ذكره العلامة قاسم فى تصحيحه على القدورى- اهـ بجر مختصرا، ولم أر فيه ذكر الينايع-

باب زكاة البقر- (١) يكمل نصاب البقر بالجاموس، وتؤخذ الزكاة من أغلبها، وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى و أدنى الأعلى-

(٢-٣) لا شئ فى ما زاد على الأربعين إلى ستين، هو رواية عن الامام وهو قولهما (٢) وعليه الفتوى الخ (٣)

باب زكاة الغنم (ص ٢٧/١٨)

٢٢ - قوله (١) ابن مخاض (٢٩/٢٠) أى ابن سنة تامة -

٢٣ - قوله (٢) تضعه أمه إلى شهر (٢٩/٢٠) إن كان هذا إلى سنة فذاك، وإلا فالحكم هو ما ذكرت، أى لا زكاة فيها أصالة ما لم تستكمل سنة - قال فى الهندية عن شرح الطحاوى: أدنى السن الذى يتعلق به وجوب الزكاة فى البقر تباع فى قول أبى حنيفة و محمد، رحمهما الله تعالى -

٢٤ - قال (٣) وصورته أن يموت كل الكبار (٢٩/٢٠) كان يستشكل فى ظاهر النظر أن المراد بالحمل والفصيل والعجول جميعا ما لم يتم سنة، ومن شرائط الوجوب حولان الحول، فكيف يتصور وجوب الزكاة فى الصغار، حتى يحتاج إلى نفيه، ويخالف فيه أبو يوسف ؟ - فأجاب بأن صورته أن يموت - الخ - أى إن الانعقاد إنما كان على الكبار، والصغار من الاستفادة فى أثناء الحول فلا يلزم الحولان عليها، فإذا ماتت الكبار وبقيت الصغار وتم الحول المنعقد على الكبار فلا زكاة فيها ما لم يكن معها ذو سنة كاملة، سواء فى ذلك الإبل والبقر والغنم -

٢٥ - قوله (٤) وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة (٢٩/٢٠) اللام

(١) الفصيل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض -

(٢) لا زكاة فى عجول وهو ولد البقرة حين تضع أمه إلى شهر -

(٣) فى المتن والشرح :- (و) لا فى (حمل) بفتحيتين، ولد الشاة (وفصيل) ولد الناقة (وعجول) بوزن سنور، ولد البقرة، وصورته أن يموت كل الكبار ويتم الحول على أولادها الصغار (إلا تبعا لكبير) ولو واحدا -

(٤-٥) قال الشامى تحت قوله وصورته - الخ :- أى إذا كانت له سوائم كبار وهى نصاب

للعهد، أى الحول المنعقد على الكبار، والمعنى مضت عليها ستة أشهر منذ ولدت فى الصورة المذكورة، وليس المعنى أن يستأنف لها الحول فانه لا شك حيثئذ فى الوجوب، والله تعالى أعلم-

٢٦- قوله (٥) ولا يتصور فى ما دون هذا المقدار (٢٠/٢٩) فان فيه

الشيء-

٢٧- قوله (٦) إذا كان له مع تسع وثلاثين حملا مسن (٢٠/٢٩) مرفى

البقر أن المسن ما تمت له سنتان، وليس مرادا ههنا قطعاً، فان ابن سنة من الابل ومن البقر يجب فيه الزكاة إجماعاً، كما يعلم من الهندية، ويأتى التصريح به فى أول الصفحة القابلة عن النهر فى البقر، فالمسن من الغنم هو الثنى الفقهي، الجذع اللغوى، وهو الذى تمت له سنة، لا الثنى اللغوى ابن سنتين، ولا الجذع الفقهي ابن نصف سنة-

٢٨- قال (٧) ولا فى هالك بعد وجوبها (٢٠/٣٠) أقول فلو هلك

فمضت ستة أشهر مثلاً، فولدت أولاداً ثم ماتت، وتم الحول على الصغار لا تجب الزكاة (٤) فيها عندهما، وعند الثانى تجب واحدة منها، والمراد من النصاب خمس وعشرون إبلاً، وثلاثون بقراً، وأربعون غنماً- وأما ما دون خمس وعشرين إبلاً فلا شئ فيه اتفاقاً، لأن الثانى أوجب واحدة منها ولا يتصور فى ما دون هذا المقدار-(٥)

(٦) قال الشامى "قوله إلا تبعاً لكبير"- قال فى النهر: والخلاف- أى المذكور آنفاً- مقيد بما إذا لم يكن فيها كبار، فان كان- كما إذا كان له مع تسع وثلاثين حملاً مسن، وكذلك فى الابل والبقر- كانت الصغار تبعاً لكبير ووجب إجماعاً كذا فى الدراية-هـ-

(٧-٨) فى المتن والشرح:- (و) لافى (هالك بعد وجوبها) (٧) ومنع الساعى فى

البعض بعد سنين ولم يؤد الزكاة بعد فيجعل الهالك هالكا في كل سنة لا في سنة واحدة مثلا لو كان له أربعمأة دراهم ولم يزك سنتين ثم هلكت مأتان فلا يمكن أن تجعل المأتان هالكة في السنة الأولى فقط ويجب في الثانية زكاة تمام الأربعمأة بعد إخراج دين زكاة والسرفيه أن الزكاة كل سنة تتعلق بعين المال القائم فاذا هلك بعضه ذهب بكل ما وجب عليه في كل سنة كما لو هلك الكل بعد سنين، فانه لا يجب شيء لا أن تسقط زكاة سنة وتجب عن البواقي -

٢٩- قوله (٨) ويزكى عن الباقي بقدره، تأمل (٢٠/٣٠) أقول الحكم واضح غير محتاج إلى التأمل فان الكلام فى الهلاك بعد وجوب الأداء وحولان الحول ولا شك انه لا يسقط الزكاة بنقصان النصاب، نعم ان نقص النصاب قبل وجوب الاداء ولم يكن التمام فى طرفى الحول سقطت الزكاة رأساً لعدم الشرط

١٢

الأصح لتعلقها بالعين لا بالذمة، وإن هلك بعضه سقط حظه، ويصرف الهالك إلى العفو أولا ثم إلى نصاب يليه ثم وثم- قال الشامي: قوله ويصرف الهالك الى العفو الخ- أقول أى لو كان عنده ثلاث نصاب مثلا وشئ زائد مما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك إلى العفو أولا، فان كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه فى الثلاث نصاب بتمامه- وإن زاد يصرف الهالك إلى نصاب يليه أى النصاب الثالث، ويزكى عن النصابين، فان زاد الهالك على النصاب الثالث يصرف الزائد إلى النصاب الثانى وهكذا إلى أن ينتهى إلى الأول، ومقتضى مامر أنه إذا نقص النصاب يسقط عنه حظه، ويزكى عن الباقي بقدره، تأمل (٨)

٣٠- قال (٩) والمستفاد وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه فيزكيه بحول الاصل (٢٣/٣٥) أقول يضم إلى العين وهو ظاهر وإلى الدين كما ذكره المحشى ونقلناه عن الخانية، والدين إلى العين كما يأتي حاشية ص ٥٧ وآخر ص ٥٥ ونقلنا صورة منه عن الهندية في هذه الصفحة وإلى الدين كما في مسألة من آجر داره ثلث سنين كل سنة ثلثمائة درهم ومن استأجر دارا بألف عشر سنين وعجل الأجرة ولم يسكن حتى مضت المدة كلتاها في الهندية ص ٦٦-

٣١- قوله (١٠) فان الحول ينعقد (٢٣/٣٥) انعقاد الحول بمعنى بداية

حساب الحول

٣٢- قوله (١١) فاستفاد مائة (٢٣/٣٥) أو ألفا-

٣٣- قوله (١٢) لا يلزمه الأداء من المستفاد (٢٣/٣٥) وان كان المستفاد بنفسه نصابا أو نصبا كألف لأنه إذا لم يجب عليه الأداء عن الأصل لا يجب عن الفائدة كما في الخانية ١٢

٣٤- قوله (١٣) لو باع السائمة المزكاة بنقد (٢٤/٣٥) معه نصاب سائمة حال عليه الحول فزكى ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من دراهم مضى

(٩) ظهر من القدر المثبت ١٢ محمد أحمد

(١٠) لو كان النصاب ناقصا وكمل بالمستفاد، فان الحول ينعقد عليه عند الكمال ١٢

(١١-١٢) لو كان النصاب دينيا فاستفاد مائة فانها تضم إجماعا غير أنه لو تم حول الدين فعند الامام لا يلزمه الأداء من المستفاد ما لم يقبض اربعين درهما، فلو مات المديون مفلسا سقط عنه زكاة المستفاد، وعندهما يجب-

(١٣) تقرر أن المستفاد وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه فيزكيه بحول الأصل، فلو

عليه نصف الحول فعنده لا يضم اليه ثمن السائمة بل يستأنف حولاً جديداً وعندهما يضمه ويزكيهما جميعاً هذا إذا كان ثمن السائمة يبلغ نصاباً بئانفراده أما إذا كان لا يبلغ ضمه بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة

٣٥- قوله (١٤) إذا أبرأه المغصوب منهم (٢٦/٣٨) أى فينعتد الحول من حين الإبراء أو المصالحة إن لم يكن له نصاب سواء يضم من ذلك الحين إن كان، أما ما مضى قبل الإبراء والصلح فلا زكاة للشغل بالدين ١٢

أدى زكاة النقد ثم اشترى به سائمة ومعه نصاب سائمة من قبل، تضم المشتراة إلى ما عنده من نصاب السائمة، فإذا تم حوله تؤدي زكاة الكل من السابق واللاحق المستفاد بالشراء، وكذا لو أدى زكاة السائمة ثم باعها بالنقد، وعنده نصاب تام من النقد، يضم النقد المستفاد بالبيع إلى النصاب السابق، لكن جاء في الحديث "لاثنى فى الصدقة" أى لا تؤدي زكاة مال فى الحول مرتين، وهنا إن اعتبر للبذل حكم المبدل عنه يلزم الثنى فى الصدقة، فلا تجب زكاة السائمة المشتراة مع السائمة السابقة، وكذا لا تجب زكاة النقد المستفاد ببيع السائمة مع النقد السابق، واعتبر الامام للبذل حكم المبدل عنه، فعنده لا تجب زكاة المذكورين فى الصورتين، خلافاً للصاحيين، لكن المستفاد المذكور إن لم يبلغ نصاباً كاملاً يضم إلى الأصل بالاجماع كما أوضحه فى جدالممتار أخذاً من الجوهرة ١٢ محمد أحمد-

(١٤) من غصب أموالاً وخلطها بماله ملكها، وصار مثلها ديناً فى ذمته، لا عينها، والدين يصرف أولاً إلى مال الزكاة دون غيره من دور السكنى، وثياب البذلة مما يبلغ مقدار ما عليه، أو يزيد، فإن لم يكن له نصاب سواها يفى بدينه فلا زكاة عليه فيها، وإن بلغت نصاباً لأنها مشغلة بالدين، نعم إذا أبرأه المغصوب منهم أو صالحوا على عقار فتجب فيها الزكاة لأنها خلصت عن الدين، لكن بداية الحول تؤخذ من وقت الإبراء أو المصالحة كما فى الجدد-

٣٦- قوله (١٥) لعله مبنى على القول-الخ- (٢٦/٣٩) أقول بل لعله مبنى على أن المملوك ملكا خبيثا إذا وصل إلى غيره بملك صحيح طاب لغيره كالمشترى شراء صحيحاً من مشتر بشرء فاسد فافهم ١٢

٣٧- قوله (١٦) فعجل شاة عن أحد الصنفين- (٢٧/٤٠) قبل تمام

الحول-

(١٥) كان العلامة بخوارزم لا يأكل من طعام الأمراء الظلمة، لأن تقديم الطعام يكون إباحة، والمباح له يتلفه على ملك المبيع، فيكون أكلا طعام الظالم، وكان يأخذ جوائزهم، لأن الجائزة تمليك، فيتصرف في ملك نفسه، ولعله مبنى على القول بأن الحرام لا يتعدى إلى ذمتين ١٢ ملخصا من الشامي-

(١٦) لو كان له خمس من الإبل وأربعون من الغنم فعجل زكاة الغنم مثلا قبل تمام الحول، ثم هلكت الغنم ولم ينقض الحول لا يكون المؤدى عن الصنف الآخر ١٢ محمد أحمد

باب زكاة المال (ص ٤٢/ص ٢٨)

٣٨ - قال (١) فهو درهم وثلاث أسباع درهم (٢٩/٤٣) والدرهم نصفه و خمسة اوتقول سبعة اعشاره ولما كان المثلقال ٠٤ / ماشه يكون الدرهم ٣ ماشه $\frac{1}{3}$ سرخ وعشرة دراهم ٢ توله ٧ ماشه ٤ سرخ وما تتادرم ٥٢ توله ٦ ماشه هذا هو نصاب الفضة ونصاب الذهب ٧ توله ٦ ماشه والله تعالى اعلم *

٣٩ - قوله (٢) كون الدراهم أربعة عشر قيراطا عليه الجرم الغفير والجمهور الكثير (٣٠/٤٥) أقول ويظهر للعبد الضعيف أنه الأوجه فان الشرع المطهر انما اعتبر النصاب تحديدا لغنى يوجب الزكاة والغنى بالمالية النامية دون العدد فمن ملك مائة ساوت مأتى درهم فقد ساوى الغنى الشرعى فى الموجب أرأيت لو تعرف فى بلد درهم يساوى فى الوزن مأتى درهم ولم يوجب عليه إلا بعد ما يملك مأتين من هذا كان حاصله أن من ملك فى العرب مثلا هذا القدر من الفضة كان غنيا يجب عليه أداء الزكاة وفى ذلك البلد من ملك قريبا من مأتى أمثال تلك الفضة يكون فقيرا لا يخاطب بالزكاة هذا مما يستبعد فافهم والله تعالى أعلم

(١-٢) كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، والدينار عشرون قيراطا ، والدرهم أربعة عشر قيراطا ، والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة ، والمثلقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاث أسباع درهم ، وقيل يفتى فى كل بلد بوزنهم (الدر المختار) زاد فى النهر عن السراج إلا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجرم الغفير والجمهور الكثير وإطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (رد المختار) ١٢

* ماشه وتوله وسرخ كانت أوزانا هندية ، كل توله يساوى ١٢ ماشه ، وكل ماشه

٤٠ - قوله (٣) جاز عندهما (٣٠/٤٥) لحصول الوزن-

٤١ - قوله (٤) وكره (٣٠/٤٥) لقوله تعالى : لستم بأخذيهِ إلاأن تغمضوا فيه -

٤٢ - قوله (٥) حتى يؤدي الفضل (٣٠/٤٥) لعدم حصول القيمة

٤٣ - قوله (٦) من عينه فلا كلام (٣٠/٤٥) لحصول الوزن والقيمة جميعا -

٤٤ - قوله (٧) لم يجز في قولهم (٣٠/٤٥) لأن قيمة ربع عشر الاناء المذكور سبعة ونصف -

٤٥ - قوله (٨) مائة وستة وثلاثين (٣٠/٤٥) الصواب مأتين -

يساوى ٨ سرخ، والمثقال يساوى أربعاً ونصف ماشه ١٢ محمد أحمد (٧-٣) يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً، عند الامام والثاني- وقال زفر تعتبر القيمة، واعتبر محمد الأنفع للفقراء، فلو أدى عن خمسة جيدة خمسة زيوفاً قيمتها أربعة جيدة جاز عندهما (٣) وكره (٤) وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدي الفضل (٥) ولو أربعة جيدة قيمتها خمسة رديئة لم يجز إلا عند زفر - ولو كان له إبريق فضة وزنه مأتان و قيمته ثلاث مائة إن أدى خمسة من عينه فلا كلام (٦) أو من غيره جاز عندهما، خلافاً لمحمد و زفر إلا أن يؤدي الفضل- و أجمعوا أنه لو أدى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب ما لم تبلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز في قولهم (٧) (٨) يتعلق بما صور من بلوغ عروض التجارة نصاباً وخمساً إن قومت بالدنانير، و نصاباً فقط إن قومت بالدراهم، فقال:- ولو بلغت بالدنانير أربعة وعشرين، و بالدراهم مائة وستة وثلاثين قومها بالدنانير اهـ الشامي عن النهر عن السراج-

٤٦ - قال (٩) ما بين الخمس إلى الخمس عفو (٣١/٤٩) هو الصحيح ،

بجمع الأنهر عن التحفة -

٤٧ - قوله (١٠) كان عليه (٣١/٤٩) فى الأول خمسة وعشرون -

٤٨ - قوله (١١) وقالوا يجب (٣١/٤٩) فى الأول خمسة وعشرون ،

وفى الثانى مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم - الخ -

٤٩ - قوله (١٢) نقل بعض محشى الكتاب (٣١/٤٩) هو المدنى -

٥٠ - قوله (١٣) نقل عن المحيط الخلاف بالعكس (٣١/٤٩) فلا تضم

عندهما ، لا يجابهما فى أنفسهما ، وتضم عنده ، كمن له ذهب وفضة لا يبلغان نصابا يضم أحدهما إلى الآخر -

٥١ - قوله (١٤) صرح به فى البدائع أيضا (٣١/٤٩) ومثله فى الهندية

(٩) هذا عند الإمام، وقالوا ما زاد فيحسابه، وهى مسألة الكسور ١٢ محمد أحمد

(١٠-١١) يتعلق بما فرض من صور الخلاف بين الامام و صاحبيه، فقال: وفيما إذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه (١٠) فى الثانى أربعة وعشرون، وفى الثالث ثلاثة وعشرون عنده، وقالوا يجب (١١) مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ١٢

(١٢-١٤) الزيادة على نصاب الفضة لا تضم إلى الزيادة على نصاب الذهب ليتم أربعين درهما أو أربعة مثاقيل، عند الامام - وعندهما تضم، كذا فى ما نقل البحر والنهر عن المحيط، ونقل بعض محشى الكتاب (١٢) عن شيخه أن السروجى نقل عن المحيط الخلاف بالعكس (١٣) وأن ما فى البحر والنهر غلط اهـ- قال الشامى: وقد راجعت المحيط فرأيت

مثل ما نقله السروجى، وصرح به فى البدائع أيضا (١٤) ١٢

٥٢ - قوله (١٥) إن كانت أثمانا رائجة (٣٢/٥٠) ونص في الهندية عن المحيط أن لازكاة فيها إذا لم تكن للتجارة -

٥٣ - قوله (١٦) خلافا لهما (٣٤/٥٣) فانا إذا لم نقوم الدينائر كانت الخمسة ربع نصاب ، وإذا قومنا الحنطة كانت نصف نصاب ، فبلغ المجموع ثلاثة أرباع نصاب ، وعند الامام نصابا -

٥٤ - قال (١٧) ويضم الذهب إلى الفضة (٣٤/٥٣) أى وجوبا ، إذا لم يكن كل منهما نصابا -

٥٥ - قوله (١٨) إذا لم يكن كل واحد منهما نصابا (٣٤/٥٣) أقول يصدق بما إذا لم يكن شئى منهما نصابا وبما إذا كان أحدهما نصابا دون الآخر، فقله بأن كان أقل أى ولو أحدهما ولذا قال فلو كان كل منهما نصابا - الخ - وليحرر، فلو كان أحدهما نصابا ضم إليه ما ليس بنصاب وجوبا ولا يعكس لان الضم لتكميل النصاب كما فى التبيين ، واليكامل كامل بنفسه هذا ما ظهرلى والله تعالى أعلم ١٢

(١٥) الفلوس إن كانت أثمانا رائجة أو سلعا للتجارة تجب الزكاة فى قيمتها، وإلا فلا -

(١٦) قال الزاهدى: وله أن يقوم أحد النقدين ويضمه إلى قيمة العروض، عند الامام - وقالوا: لا يقوم النقدين بل العروض ويضمها، وفائدته تظهر فيمن له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم، وله خمسة دينائر قيمتها مائة، تجب الزكاة عنده، خلافا لهما ١٢ -

(١٧-٢٠) فى المتن والشرح:- ويضم الذهب إلى الفضة (١٧) وعكسه بجامع الثمنية قيمة، وقالوا بالأجزاء- نقل الشامى عن البدائع أن ما ذكر من وجوب الضم إذا لم يكن كل واحد منهما نصابا (١٨) بأن كان أقل، فلو كان كل منهما نصابا (١٩) تاما بدون زيادة لا يجب

٥٦ - قوله (١٩) فلو كان كل منهما نصابا (٣٤/٥٣) أقول لينظر ما إذا
 ثما نصابا وفي كل منهما عفو إذا ضم العفوان قيمة بلغا نصابا فهل يجب الضم؟
 الظاهر نعم وليحرر ، والله تعالى اعلم واليه يشير قوله بدون زيادة كما لا يخفى
 ١٢ ثم رأيت التصريح به في الهندية والحمد لله

٥٧ - قوله (٢٠) انفع للفقراء راجا (٣٤/٥٣) وقدر ١٢ هندية عن

محيط السرخسى

٥٨ - قوله (٢١) مقومة بعشرة دنانير (٣٤/٥٤) أقول مقتضى هذا أن
 لو كان له تسعون درهما وعشرة دنانير قيمتها تسعون درهما ايضا لا تجب الزكاة
 عند الامام ايضا أما على تقويم الذهب بالفضة فظاهر وأما على العكس فلان
 جعل كل عشرة دراهم بدینار يجعل التسعين تسعة دنانير فلا تبلغ الاتسعة عشر
 ان مقتضى مامر أول هذه الصفحة عن البدائع عن الامام ان تجب الزكاة فيه لأن

الضم، بل ينبغي أن يؤدي من كل واحد زكاته، فلو ضم حتى يؤدي كله من الذهب أو
 الفضة فلا بأس به عندنا، ولكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء راجا (٢٠) وإلا
 يؤدي من كل منهما ربع عشره ١٢ بتلخيص-

(٢١) لا عبرة بتكامل الأجزاء عند الإمام، بل يضم أحد النقدين إلى الآخر قيمة، سواء ضمّ
 الأقل إلى الأكثر (كخمسة مثاقيل قيمتها مائة درهم تضم إلى مائة درهم) أو ضمّ الأكثر إلى
 الأقل كما نقل البدائع أنه روى عن الإمام أنه قال إذا كان لرجل خمسة و تسعون درهما و
 دينار يساوى خمسة دراهم أنه تجب الزكاة، وذلك بأن تقوم الفضة بالذهب كل خمسة منها
 بدینار و أشار الشارح (و أوضح الشامي نقلا عن الطحطاوى) إلى ردّ ما قاله صاحب
 الكافي من أنه عند تكامل الأجزاء (كما لو كان له مائة درهم و عشرة دنانير، قيمتها
 تسعون درهما) لا تعتبر القيمة عند الامام، ظنا أن إيجاب الزكاة فيها بتكامل الأجزاء لا

كل تسعة دراهم ههنا بدينار فالتسعون عشرة وهى بالعشرة عشرون فعلى هذا كان ينبغي أن يقول ان المائة درهم فى المسئلة مقومة بأكثر من عشرة دنانير والله تعالى اعلم

٥٩ - قال (٢٢) إذا تم نصابا وحال الحول (٣٥/٥٥) أقول انظر اذا كان الدين أقل من أربعين وقد كان نصابا مع ما عنده فمتى يجب اداء زكوتها حيث لا يتصور فيها قبض أربعين ؟ جوابه أنه اذا كان عنده غيره فانه ما يقبض منه يضم الى ما عنده، وحينئذ لا يشترط كونه خمس نصاب حتى لو كان درهما واحدا يضم الى ما عنده ، يفيد ما يأتى أول ص ٥٨

٦٠ - قال (٢٣) عند قبض أربعين درهما من الدين (٣٥/٥٥) هذا تأخر وجوب الأداء ، أما نفس الوجوب فبمجرد الحولان فى الدين القوى والمتوسط ، دون الضعيف -

باعتبار القيمة، وليس كما ظن، بل الإيجاب باعتبار القيمة من جهة كل من التقدين، لا من جهة أحدهما عينا، فانه إن لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب، والمائة درهم فى المسألة مقومة بعشرة دنانير فتجب فيها الزكاة لهذا التقويم ١٢ ملخصا- محمد أحمد-

(٢٢-٢٦) هنا أحكام زكاة مال لأحد كان ديناً على آخر - والديون عند الامام ثلاثة اقسام، قوى، و متوسط، و ضعيف ولها ثلاثة أحكام، ابتداء حول الدين القوى يحسب من أول السنة كما لو كان عنده، لكن تجب زكاته إذا تم نصابا وحال الحول (٢٢) لكن لا فوراً بل عند قبض أربعين درهما (٢٣) نقل الشامى عن المحيط: لأن الزكاة لا تجب فى

٦١ - قوله (٢٤) لأن الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب الثاني عنده (٣٥/٥٥) قيد به ليجعل المسئلة خلافية ، فان كسور النصاب الأول لازكاة فيها إجماعا ، ما لم تبلغ نصابا كاملا -

٦٢ - قوله (٢٥) فعند أبي حنيفة يزكى للسنة الأولى (٣٥/٥٥) عن هاتين المأتين المقبوضتين ، لاعن الباقية ، للسنتين الثلاث الماضية ثلاثة عشر درهما ، للسنة الأولى خمسة - الخ - أمالو لم يكن له إلا مأتا درهم ديننا فقبض بعد سنين لا يودى إلا خمسة ، لانتقاص النصاب بدين الزكاة في سائر السنين -

٦٣ - قوله (٢٦) عن مائة وستين (٣٥/٥٦) أفادت المسئلة أن دين زكاة المقبوض يصرف إلى المقبوض دون الباقي بذمة المديون ، وقد نص عليه في الهندية وغيرها -

٦٤ - قال (٢٧) كقرض وبدل مال تجارة - الخ - (٣٥/٥٦) لفظ الخانية : الديون ثلاثة ، دين قوى وهو بدل مال التجارة والقرض - الخ - فالكاف للاستقصاء ، أما قول الزاهدي ، كما نقل في الهندية : قوى وهو ما يجب بدلا عن سلع التجارة اهـ ، فتقصير - ومن ذلك أجرة ما كان للتجارة ،

الكسور من النصاب الثاني عنده (٢٤) ما لم يبلغ أربعين للخرج- و ذكر في المنتقى: رجل له ثلاث مائة درهم دين حال عليه ثلاثة أحوال، فقبض مأتين، فعند أبي حنيفة يزكى للسنة الأولى خمسة، وللثانية والثالثة أربعة أربعة (٢٥) عن مائة وستين (٢٦) ولا شئ عليه في الفضل لأنه دون الأربعين-اه-١٢

(٢٧) قال في بيان الدين القوى:- كقرض وبدل مال تجارة (٢٧) فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم -

كدار أو عبد شراهما للتجارة ، ثم آجرهما ، فانهما بالاجارة خرجا من التجارة لكن أجرتهما يكون من القوى ، ويعد كئمن مال التجارة فى الصحيح ، كما فى الخانية ، وسيدكر الحشى فى الورق القابل أن فيه ثلاث روايات -

٦٥ - قوله (٢٨) لتعريفهم له بما هو بدل ماليس للتجارة (٣٥/٥٦) به عرف فى الخانية فى فصل فى مال التجارة وفيه نص أن كئمن السائمة بمنزلة كئمن عبد الخدمة - اه -

٦٦ - قوله (٢٩) الذى هو بدل (٣٥/٥٦) الشامل للقوى والمتوسط -

٦٧ - قوله (٣٠) تجب زكاته (٣٥/٥٦) فهو الدين القوى -

٦٨ - قوله (٣١) لا يكون كذلك (٣٥/٥٦) فهو المتوسط -

٦٩ - قوله (٣٢) ابتداء الحول من وقت البيع (٣٦/٥٧) أى إذا لم يكن له قبل ذلك نصاب من جنسه تحت حولان الحول والا لضم اليه ، وبه فرق بينه و

(٢٨-٣١) ثم بين حكم الدين المتوسط: أنه تجب زكاته عند قبض مأتين منه لغيرها أى من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كئمن سائمة و عبيد خدمة الخ - قال الشامى (قوله كئمن سائمة) جعلها من الدين المتوسط تبعا للفتح والبحر والنهر لتعريفهم له بما هو بدل ما ليس للتجارة (٢٨) و تأيد هذا القول بنص الخانية كما ذكر الامام احمد رضا- ونقل الشامى عن ابن ملك انه جعلها فى شرح الجمع من القوى ومثله فى شرح درر البحار وهو مناسب لما فى غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل عن مال (٢٩) قسمين اما ان يكون ذلك المال لو بقى فى يده تجب زكاته (٣٠) أولا يكون كذلك اهـ (٣١)

(٣٢-٣٤) ثم فى الدين المتوسط روايتان، إحداهما أنه كالقوى فى اعتبار ما مضى من الحول قبل القبض و هو ظاهر الرواية و ثانيها أنه كالدين الضعيف فى عدم اعتبار ما مضى

بين القوى، حيث جعل حول المتوسط من وقت البيع والقوى من حول الاصل، لان في القوى لا بد من ابتداء الحول قبله في أصله لكونه مال التجارة بخلاف المتوسط وليس يريد أن في المتوسط لا يبدء الا من حين البيع وان كان قبله نصاب من جنسه لانه خلاف مسئلة المستفاد، وهذا ظاهر جدا ١٢

٧٠- قوله (٣٣) وعبارة الفتح والبحر: في صحيح الرواية (٣٦/٥٧)

وهكذا في الخانية -

٧١- قوله (٣٤) وعليه فحكمه حكم الدين الضعيف (٣٦/٥٧) ولكن

الفتوى متى اختلفت وجب الرجوع إلى ظاهر الرواية مع ما فيه من نفع الفقراء-

٧٢- قوله (٣٥) وروى أنه كالضعيف (٣٦/٥٧) مرضها في الخانية

وأخر ، فلا يعول عليها ، وإن جزم بها في الهندية عن الزاهدى-

٧٣- قوله (٣٦) لا يلزمه الايصاء (٣٦/٥٧) ف:- في المحيط : لو كان

له مأتا درهم دين ، فاستفاد في خلال الحول مائة درهم ، فانه يضم المستفاد إلى

و ابتداء حساب الحول بعد القبض وهو رواية ابن سماعة عن الامام ، قال الشامى:- و الحاصل أن مبنى الاختلاف في الدين المتوسط على أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا بد من مضى حول بعد قبض النصاب، وعلى الثانى ابتداء الحول من وقت البيع (٣٢) جعل الشارح الدين المتوسط كالقوى فقال: ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح- قال الشامى وعبارة الفتح والبحر: في صحيح الرواية (٣٣) ثم نقل عن البدائع ان رواية ابن سماعة هي الاصح ومثله في غاية البيان و عليه فحكمه حكم الدين الضعيف (٣٤)

(٣٥-٣٧) قال الشارح و مثله (أى مثل الدين المتوسط في ما مر) ما لو ورث ديننا على

رجل- قال الشامى:- وروى أنه كالضعيف (٣٥) فتح وبحر - والأول ظاهر الرواية - قال

الدين فى حوله بالايجاع، وإذا تم الحول على الدين فعند أبى حنيفة لا يلزمه الأداء من المستفاد ما لم يقبض أربعين درهما، وعندهما يلزمه وإن لم يقبض من الدين شيئا، و فائدة الخلاف تظهر فيما إذا مات من عليه مفلسا، سقط عنه زكاة المستفاد عنده، وعندهما يجب ١٢ بحر الرائق وقدمه المحشى ص ٣٥

٧٤- قوله (٣٧) لأنه لم يجب عليه الأداء فى حياته (٣٦/٥٧) وإن كان نفس الرجوب حاصلًا فى القوى وفاقا وفى المتوسط على الصحيح-

٧٥- قال (٣٨) بدل غير مال (٣٦/٥٧) أقول: الأولى ما ليس بدل مال، ليشمل ما ليس بدلا أصلا، كالدين الموصى به -

٧٦- قوله (٣٩) أجرة دار أو عبد للتجارة (٣٦/٥٨) متعلق بالدار والعبد كليهما، قال فى الخانية: إذا أجر داره أو عبده بمأتى درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى، فان كانت الدار والعبد

الشامى :- مقتضى مامر من أن الدين القوى والمتوسط لا يجب اداء زكاته إلا بعد القبض أن المورث لو مات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه الايصاء باخراج زكاته عند قبضه (٣٦) لأنه لم يجب عليه الاداء فى حياته (٣٧) ولا على الوارث أيضا لأنه لم يملكه إلا بعد موت مورثه فابتداء حوله من وقت الموت-

(٣٨-٤٢) بين حكم الدين الضعيف فى الشرح والمثل أن تجب زكاته: عند قبض مأتين مع حولان الحول بعده أى بعد القبض، من دين ضعيف و هو بدل غير مال (٣٨) كمهر و دية و بدل كتابة و خلع إلا اذا كان عنده ما يضم إلى الدين الضعيف قال الشامى تجب قوله إلا اذا كان عنده ما يضم إلى الدين الضعيف:- ان المرء إذا كان عنده نصاب و قبض على الدين الضعيف فهذا يضم إلى ما عنده ولا يشترط حولان الحول عليه بل يؤدي زكوته مع ماله لأنه من المستفاد وقد صرحوا فيه أن المستفاد فى أثناء الحول يضم الى نصاب من جنسه

للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماضى قبل القبض، لأن أجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة، فى الصحيح من الرواية-اه-

٧٧- قوله (٤٠) ويحول الحول (٣٦/٥٨) فكان ديننا ضعيفا -

٧٨- قوله (٤١) إذا قبض نصابا (٣٦/٥٨) فكانت ديننا متوسطا -

٧٩- قوله (٤٢) تأمل (٣٧/٥٨) فانه ظاهر جدا، لا خفاء فيه -

٨٠- قوله (٤٣) فى صحيح الرواية (٣٧/٥٨) هكذا نص على تصحيحه

فى الخاتمة ص ٢٩٤، فليس هذا محل "وقع" بل هو المعتمد -

٨١- قال (٤٤) سواء كان الدين قويا أولا - خاتمة- (٣٧/٥٨) وهكذا

أطلق فى التبيين والهندية، من دون تقييد بالمعسر، ولكن القيد واضح -

وقال هذا الحكم جارٍ فى الديون الثلاثة والتقييد بالضعيف اتفاقى أو ليقاس عليه ما هو أقوى منه و أيده بما فى المحيط أنه ذكر الديون الثلاثة و فرع عليها فروعا آخرها أجرة دار أو عبد للتجارة (٣٩) قال ان فيها روايتين فى رواية لا زكاة فيها حتى تقبض و يحول الحول (٤٠) وفى ظاهر الرواية تجب الزكاة و يجب الأداء إذا قبض نصابا (٤١) ثم قال وهذا كله إذا لم يكن له مال غير الدين فان كان له غير ما قبض فهو كالفائدة فيضم إليه اه- فهذا كالصريح فى شموله لاقسامه الثلاثة- ثم ذكر وجه التقييد بالضعيف بما حاصله أنه ليقاس عليه ما هو أقوى منه ثم قال تأمل (٤٢) -

(٤٣) - قال الشامى:- ما ذكرناه عن المحيط صريح فى ان أجرة عبد التجارة أو دار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف، و على ظاهر الرواية من المتوسط و وقع فى البحر عن الفتح أنه كالقوى فى صحيح الرواية (٤٣)

(٤٤-٤٧) قال فى الشرح:- ولو أبرأ رب الدين المديون بعد الحول فلا زكاة، سواء كان

٨٢- قوله (٤٥) أى فتجب زكاته (٣٧/٥٨) أى فيجعل الإبراء كالقبض، فلا يرد أنه لا يجب الأداء إلا عند قبض أربعين أو مائتين، وههنا لم يقبض شيئا -

٨٣- قوله (٤٦) وهذا غير صحيح فى الدين الضعيف (٣٧/٥٨) أما غيره فقد تحقق فيه الوجوب بحولان الحول على الأصل، وإن لم يجب الأداء ما لم يقبض أربعين، كما مر -

٨٤- قوله (٤٧) ما قدمناه من تصحيح البدائع (٣٧/٥٨) على خلاف ظاهر الرواية التى صححها الفتح وغيره، فكانت هى المعول عليها، لا هذا-
٨٥- قال (٤٨) فتركى الكل (٣٧/٥٩) لما تقرر أن النقود لا تتعين فى العقود والفسوخ، بخلاف ما إذا كان المهر سوائم ، فقبضت فحال الحول فطلقها

الدين قويا أو لا-خاتية (٤٤) وقيدته فى المحيط بالمعسر، أما الموسر فهو استهلاك، قال الشامى أى فتجب زكاته (٤٥) فان المديون إذا كان موسرا وأبرأه الدائن لا تسقط الزكاة، لأنه استهلاك، وهذا غير صحيح فى الدين الضعيف (٤٦) لأنه لا تجب زكاته إلا بعد قبض نصاب، وحولان الحول عليه بعد القبض، فقبله لا تجب، فيكون إبراءه استهلاكاً قبل الوجوب، فلا يضمن زكاته، ومثله الدين المتوسط على ما قدمناه من تصحيح البدائع وغاية البيان (٤٧) -

(٤٨) فى رد المحتار:- صورتها تزوج امرأة بألف، وقبضتها وحال الحول، ثم طلقها قبل الدخول، فعليها رد نصفها اتفاقا، لكن زكاة النصف المردود لا تسقط عنها (بل تركى

قبل الدخول، حيث لا تزكى إلا عن النصف، كما فى الخانية، لأن الاستحقاق بمنزلة الهلاك، فتسقط زكاة الهالك بحصته

الكل، كما فى الشرح (خلافا لزفر - شرح المجمع-هـ- وهذا فى النقد أى الذهب والفضة خاصة ١٢ محمد أحمد-

باب الركاز (ص ٦٩/ص ٤٣)

٨٦ - قوله (١) فيه نظر لما صرح به فى الخانية - الخ - (٤٤/٧١) أقول : بل لا نظر ، فانها ما لم تزرع لا يجب فيها عشر ولا خراج ، وإذا زرعت فقد أحييت وملكت ، فلم تبقى مباحة ، ومراد الخانية والخلاصة أن من زرع شيئا من الجبل الذى لا يصل إليه الماء ففيه العشر ، لأن الجبل فيه العشر مطلقا وإن لم يوجد هنا زرع ولا شئى - وسيأتى للمحشى ص ٧٨ أن المراد أنه لو استعمل فهو عشرى - وبه يصرح آخر ص ٧٣ - فهذا هو الجواب عن النظر - وسيدكر أيضا ص ٣٩٤ ج ٣ أنهم صرحوا بأن المفاوز والجبال ليست عشريّة ، ولا خراجيّة -

(١) من أقسام الأرض أرض مباحة ، وهى لا تكون عشريّة ولا خراجيّة ، كما نقل الشامى عن الحلبي ثم قال : "قوله المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا" فيه نظر لما صرح به فى الخانية والخلاصة وغيرهما من أن أرض الجبل التى لا يصل إليه الماء عشريّة -

باب العشر (ص ٧٧/ص ٤٨)

٨٧ - قوله (١) قلت وفيه نظر (٥٠/٨٠) حققنا هذا النظر وشيدنا

أركانه في الزكاة من فتاوانا - *

تنبيه :- بين العبد الضعيف في فتاواه أن مال المسلمين من أراضي الهند
عشرية ، أولا عشرية ولا خراجية ؟ وعلى كل فوظيفتها العشر مالم يثبت كون
أرض منها بعينها خراجية - بقي ما إذا ثبت فماذا يفعل ؟ فإن الخراج إنما يؤخذ
بالحمية ، لأن الجباية بالحماية ، كما مر ص ٣٦ ، ولا حمية ههنا من سلطان
الاسلام - ومصرفه المقاتلة كما مر ص ٣٦ ، أيضا - ولا مقاتلة ههنا من الاسلام ،
فلا شك أن الله تعالى إن أتى بسلطنة الاسلام لا يؤخذ الخراج كما مر ص ٣٦ أيضا
من المحشى في استيلاء أهل الحرب ، لكن مامر أيضا شرحا من أنهم يومرون ديانة

(١) نقل الشامي عن التحفة المرضية للمحقق ابن نجيم أن الخراج ارتفع عن أراضي مصر
لعودها إلى بيت المال بموت ملاكها فاذا اشتراها انسان من الامام ملك ولا خراج لأن
الامام قد أخذ بدلها للمسلمين وقال انه لا يجب فيها العشر ايضا لأننى لم أر نقلا في ذلك
قال الشامي قلت وفيه نظر

* قال :- ولا يخفى ما فيه لأنهم قد صرحوا بأن فرضية العشر ثابتة بالكتاب والسنة
والاجماع والمعقول وبأنه يجب فيما ليس بعشرى ولا خراجى كالمفاوز والجبال، وبأن الملك
غير شرط فيه، بل الشرط ملك الخراج، ولأن العشر يجب في الخارج لا في الأرض فكان
ملك الأرض و عدمه سواء كما في البدائع، ولا يلزم من سقوط الخراج سقوط العشر على
أنه قد ينازع في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقيت بمائه (الفتاوى
الرضوية ج ٤ ص ٤٥١ الطبعة الأولى) ١٢ محمد أحمد

بالاعادة يوجب ايجاب الأداء ديانة ، لأن هولاء ليسوا مصرف الخراج ، فهل يترك لعدم المصرف ؟ كما مر عن الكمال فى عشر الرطاب ص ٦٩ ، أم يودى إلى الفقراء تفريفا للذمة ، كوديعة مات صاحبها ، ولم يعلم له وارث ؟ ولعله هو الظاهر ** -

ثم إذا أدى فكم يودى ؟ فان علم ما كان عليه من الخراج الموظف أو المقاسمة عمل به ، وإن كان قد آجر أرضه فالموظف عليه وفاقا ، والمقاسمة على المستاجر . عند الصاحبين كما مر أيضا ص ٣٦ - وإن لم يعلم فالظاهر أن الخراج فى عهد السلطنة الإسلامية سقى الله تعالى عهدا - إنما كان موظفا ، فما كان يجبى لبيت المال إلا الدارهم ، لا الحبوب والفواكه والثمار - فاذا لم يعلم مقدار الموظف فالظاهر العمل بتوظيف أمير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ، لأنه الأصل ، كما هو مبين ص ٤٠٢ ج ٣ ، ولتحرر المسائل ، والله تعالى أعلم -

٨٨ - قال (٢) من الذمى (٥٢/٨٣) المذكور -

٨٩ - قوله (٣) و يحتسب به فى تكميل الأوسق (٥٣/٨٥) أى عندهما ،

** فان سبب الخراج الأرض النامية ، لا المقاتلة ، كما فى الفتح ، مسألة عدم اجتماع العشر والخراج ص ٣٦٦ ج ٤ - و وجوبه فى الذمة كماله ، وفى مسألة الرطاب أيضا ، يامره العاشر أن يودى بنفسه كما فى هذا الكتاب ص ٦٩ - ١٢ منه رضى الله تعالى عنه -
(٢) ولا شئ فى دار ، ولا مقبرة ولو للذى - در - و غير فى الهداية بالجوسى لأنه أبعد من الذمى عن الاسلام - الخ - رد -

(٣) يوخذ العشر عند الامام وزفر عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم أما يستحق الحصاد إذا بلغت محدا ينتفع بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد

أما الامام فلم يشترط فيه نصابا، كما مر-

٩٠- قوله (٤) فالعشر عليه من الأجرة (٥٥/٨٨) أى عشر الخارج، لا عشر الأجرة بدليل قول الفتح: كان النماء له معنى، وبدليل ما يأتى فى هذه الصفحة لا تفى الأجرة ولا أضعافها بالعشر-الخ- فافهم و حرر-

وفى العقود الدرية: سئل فى قرية وقف يزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ما شرط لجهة الوقف عليهم وهو الربع، وعليها العشر لزيد، فهل للمتولى أخذ ربع الخارج لجهة الوقف، وعليه دفع العشر من ذلك، وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزراع؟- الجواب نعم، قال فى الاسعاف إذا دفعها متولى الأرض الموقوفة مزارعة فالخراج والعشر من حق أهل الوقف، لأنها إجارة معنى (إلى أن قال، أعنى العلامة المنقح) توضيح الجواب أنه إذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة قفيز من الحنطة ياخذ المتولى أجرة الأرض، وهى هنا الربع، خمسة وعشرون قفيزاً، ثم يدفع المتولى من هذا الربع إلى التيمارى عشر جميع الخارج من القرية عشرة أقفزة، لا عشر ما ياخذ المتولى فقط كما قد يتوهم- الخ-

إذا حصدت وصارت فى الجرين- فإذا أكل منه بعد ما صار جهيشاً أو أطعم غيره، منه بالمعروف فانه يضمن عشر ما أكل و أطعم، عند أبى حنيفة و زفر- وقال أبو يوسف و محمد لا يضمن و يحتسب به فى تكميل الأوسق (٣) ولا يحتسب به فى الوجوب يعنى إذا بلغ المأكول مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر فى الباقي لا غير- الخ- ١٢

(٤-٥) لو آجر الأرض العشرية فالعشر عليه من الأجرة (٤) و عندهما على المستاجر، قال فى فتح القدير: لهما أن العشر منوط بالخارج وهو للمستاجر، وله أنها كما تستنمى بالزراعة تستنمى بالإجارة

٩١- قوله (٥) مع ملكه (٥٥/٨٨) للأرض -

٩٢- قوله (٦) فان من عادته (٥٥/٨٨) عبارته فى العقود: و من

عادته - الخ - وهو الأظهر -

٩٣- قوله (٧) ولكنه مخالف لما فى الهداية و الزيلعى (٥٨/٩٣) أقول

لكن أفاد فى الخانية والهندية وغيرهما أن للقاضى صرفها إلى عمارة حوض أو مقبرة أو مسجد، من دون الحاجة إلى التصديق على فقير، وليس ذلك لغيره -

ففى الخانية فى فصل وقف المنقول: قرية فيها بير مطوية بالآجر، خربت - القرية وانقرض أهلها، و بقرب هذه القرية قرية أخرى، فيها حوض يحتاج إلى الآجر، فأرادوا أن ينقلوا الآجر من القرية التى خربت و يجعلوها فى هذا الحوض،

فكانت الأجرة مقصودة كالثمرة فكان النماء له معنى مع ملكه (٥) فكان أولى بالایجاب عليه اهـ

(٦) قاضى خان من أهل الترجيح فان من عادته تقديم الأظهر والأشهر ١٢ (٧-٨) على الامام أن يجعل لكل نوع من المال بيتا يخصه ولا يخلط بعضه ببعض و يعطى بقدر الحاجة والفقه و الفضل فان قصر كان الله عليه حسيباً - و نظم محمد ابن الشحنة بيوت المال ومصارفها (١) بيت أموال الغنائم (٢) بيت أموال المتصدقين (٣) بيت أموال الخراج والجزية (٤) بيت الضوائع و أموال لا وارث لها وذكر مصرف الثالث المقاتلين و مصرف الرابع مصالح عامة المسلمين لكن فى الهداية و عامة الكتب المعتبرة أن أموال الخراج والجزية لمصالح عامة المسلمين كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة و العمال ورزق المقاتلة وذرائعهم - وما ذكر الناظم من مصرف الرابع موافق لما نقله ابن الضياء عن البزدوى ولكنه مخالف لما فى الهداية والزيلعى (٧) من أن الذى يصرف فى مصالح المسلمين هو الثالث وأما الرابع فمصرفه المشهور هو اللقيط الفقير، والفقراء الذين لا

قالوا إن عرف بانى تلك البير لا يجوز صرف الآجر إلا باذنه، لأنه عاد إلى مالكه، وإن لم يعرف البانى قالوا الطريق فى ذلك أن يتصدق بها على فقير، ثم ذلك الفقير ينفقها فى ذلك الحوض، لأنه بمنزلة اللقطة- والأولى أن ينفق القاضى فى هذا الحوض ولا حاجة فيه إلى التصديق على الفقير- اهـ-

ونحوه فى خزانة المفتين عن الفتاوى الكبرى، وقال فى الخانية فى فصل فى الأشجار : إن نبت الأشجار فيها بعد اتخاذ مقبرة فإن علم غارسها كانت للغارس، وإن لم يعلم الغارس فالرأى فيها يكون للقاضى، إن رأى أن يبيع الأشجار و يصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة فله ذلك، و يكون فى الحكم كأنها وقف- اهـ- .
ومثله فى الهندية عن الواقعات الحسامية، ونقل آخر فصل الوقف فى الرحمانية عن السراجية: مسجد عتيق لا يعرف بانيه خرب فاتخذ بمنجه مسجد آخر، ليس لأهل المسجد أن يبيعه ويستعينوا بثمنه فى مسجد آخر عند أبى يوسف خلافاً لمحمد- الخ-

وإنما مبناه على أن المسجد بعد الخراب والاستغناء يعود إلى ملك البانى عند محمد، فإذا لم يعرف بانيه كان كلقطة- ثم نقل فيها عن الأجnas: إذا خرب مسجد ولا يعرف بانيه، و بنى أهل المسجد مسجداً آخر، ثم أجمعوا على بيعه، واستعانوا بثمنه فى ثمن المسجد الآخر، فلا باس به، و هذا قول محمد خلافاً لأبى يوسف، فإنه مسجد أبداً عنده اهـ-

و هذان الفرعان كما ترى يدلان بظاهرهما على أن ذلك سائغ لغير القاضى أيضاً، إلا أن يقيد باذن القاضى- ثم أنت خبير أنهم ربما أقاموا جماعة المسلمين مقام القاضى حيث لا قاضى، كما عرف ذلك فى غير ما مسئلة، فليعرف ذلك، والله تعالى أعلم-

ومن ذلك ما فى الخانية قبيل وقف المشاع بورقة:- رجل جمع مالا من الناس لينفقه فى بناء المسجد، وأنفق من تلك الدراهم فى حاجة نفسه، ثم رد بدلها فى نفقة المسجد لا يسعه أن يفعل ذلك، وإذا فعل إن كان يعرف صاحب المال رد الضمان عليه، أو يسأله لياذن له بانفاق الضمان فى المسجد، وإن لم يعرف صاحب المال يرفع الأمر إلى القاضى حتى يأمره بانفاق ذلك فى المسجد، فإن لم يقدر على أن يرفع الأمر إلى القاضى قالوا نرجو له فى الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله فى المسجد فيجوز، ويخرج عن الربال فيما بينه وبين الله تعالى، وفى القضاء يكون ضامنا، فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال-الح-

ثم رأيت- والله الحمد- فى كتاب الخراج لثانى شيوخ المذهب رضى الله تعالى عنهم ذكر فى فصل فى حكم المرتد مانصه:- "أما ما سألت عنه يا أميرالمؤمنين مما يندفع إلى الولاة من العبيد والإماء الإباق، فولّ ثقة بيع من بحضرتك، فاذا أتى عليه فى الحبس ستة أشهر ولم يات له طالب باعهم، وجمع ما لهم و صيره إلى بيت المال، فإن جاء المولى دفع إليه ثمن العبد، وإن لم يات طالب وطالت المدة صير ذلك فى بيت المال، يصنع به الامام ما أحب، ويصرفه فيما يرى أنه أنفع للمسلمين-اه- مختصرا-

و قال قبله:- أما ما سألت عنه يا أميرالمؤمنين مما يصيبه ولاتك مع اللصوص من المال والمتاع فإن جاء طالب وأقام بينة رد عليه متاعه، وإن لم يات بيع وصير ثمنه والمال الذى أصيب معهم إلى بيت المال وكذلك الحكم فيما أصيب مع الخنّاقين والمبّنجين، هذا و شبهه مما ليس له طالب إنما هو لبيت مال المسلمين، ورأيتك بعد فى ذلك-اه مختصرا

وقال بعده:- أما ما سألت يا اميرالمومنين من أرضين كثيرة فيها نخل و
مزارع، وليس أحد يدعى فيها دعوى، فان كل من مات من المسلمين لا وارث له
فماله لبيت المال، إلا أن يدعى مدع منها شيئا بعمراث ويأتى ببرهان، فيعطى منها
ما يجب له، ورأيتك بعد فى ذلك- اه مختصرا- ١٢

٩٤- قوله (٨) كما فى الزيلعى وغيره (٥٨/٩٣)- نحوه فى الهندية اختر
باب المصارف عن شرح الطحاوى، وفى خزانة المفتين آخر الزكاة برمز "طح" له
أيضا، وفى البزاية آخر الفصل الثالث فى العشر والخراج والجزية من كتاب
الزكاة، وعنهما فى زكاة الفتاوى الأنقروية، وواقعات المفتين، وفى سير مجمع الأنهر
آخر فصل فى أحكام الجزية، وفى غنية ذوى الأحكام آخر فصل الجزية من كتاب
الجهاد عن التبيين وغيره-

أولياء لهم فيعطى منه نفقتهم و أدويتهم وكفنتهم وعقل جنائيتهم كما فى الزيلعى وغيره (٨)
١٢ ملخصا من ردالمحتار- محمد أحمد المصباحى-

باب المصرف (ص ٩٣/ص ٥٨)

٩٥- قوله (١) هو مصرف أيضا (٥٨/٩٣) أقول يتمشى على تصحيح ما عن أبى يوسف من عدم جواز شئ من الصدقات الواجبة لكافر، ولو ذميا، كما يأتى ص ١٠٨-

٩٦- قوله (٢) وإلا حرمه (٥٩/٩٣) أى إن كان غير مشغول بالحاجات حرم أخذ الزكاة، و أوجب غيرها من الصدقات- الخ-

٩٧- قوله (٣) ويحل له أخذ الصدقة عند محمد (٦٥/١٠٣) وعليه الفتوى، كما سيأتى ص ١٠٤ -

٩٨- قوله (٤) و حاصله ثبوت الخلاف (٦٥/١٠٤) أقول أجمع أصحابنا على إيجاب الزكاة فى الحلّى، ولو كان من الحوائج الأصلية لم تجب، فلم يبق للخلاف محل-

(١) ما هو مصرف الزكاة والعشر هو مصرف أيضا لصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما فى القهستانى-١٢-

(٢) الفقير من له أدنى شئ، أى دون نصاب، أو قدر نصاب غير نام مستغرق فى الحاجة- قال الشامى:- النصاب قسمان موجب للزكاة- وهو النامى الخالى عن الدين- وغير

موجب لها - وهو غيره- فان كان مستغرقا بالحاجة لمالكه أباح أخذها وإلا حرمه ١٢

(٣) من له حوائت ودور للغلة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله هو فقير، يحل له أخذ الصدقة عند محمد، وعند أبى يوسف لا يحل ١٢

(٤) قال الشامى:- ثم رأيت فى التاترخانيه فى باب صدقة الفطر: سئل الحسن بن على عن لها جواهر ولآلى، تلبسها فى الأعياد، و تزين بها للزوج، وليست للتجارة، هل عليها

٩٩- قوله (٥) ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الامام (٦٦/١٠٦) أقول وجهه أن على رواية أبي عصمة يجوز أخذه الزكاة من كل أحد، ولو لم يكن الدافع هاشمياً، فيلغو قوله يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمى مثله، فانه قيد بأمرين، الأول كون الدافع هاشمياً، والثاني أن يدفع ما عليه حتى لو دفع زكاة غيره وكالة لم يجوز-

١٠٠- قوله (٦) وفي اختصار الشارح بعض إيهام (٦٦/١٠٦) فان مراد النهر التخطئة في العزو إلى الامام، و مفاد الشرح التخطئة مطلقاً، فيوهم أنه ليس بقول في المذهب أصلاً، مع أنه قول أبي يوسف-

صدقة الفطر؟- قال: نعم، إذا بلغت نصاباً- و سئل عنها عمر الحافظ، فقال: لا يجب عليها شئ اه- و حاصله ثبوت الخلاف في أن الحلبي غير النقيدين من الخواجج الأصلية ١٢- (٥-٦) العبارتان متصلان بمسئلة دفع الزكاة إلى بنى هاشم، فانهم لا يجوز دفع الزكاة إليهم مطلقاً كما هو ظاهر المذهب، وهنا روايتان عن الامام غير ظاهر المذهب- إحداهما ما روى أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع إلى بنى هاشم في زمانه والأخرى أنه يجوز أن يدفع بعضهم إلى بعضهم، وهذا قول أبي يوسف، لكن الصواب أنه لا يجوز كما هو ظاهر المذهب وفي النهر الفائق:- قول العيني "والهاشمى يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشمى مثله عند أبي حنيفة، خلافاً لأبي يوسف " صوابه لا يجزى- ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الامام (٥) لمن تأمل- اه-(ولا على الرواية الثانية فانها ليست مخالفة لأبي يوسف بل هي موافقة لقوله) لكن الشارح اختصر ما نقل النهر فقال: وقول العيني "والهاشمى يجوز له دفع زكاته لثله" صوابه لا يجوز اه فقال الشامى نقلاً عن الحلبي: وفي اختصار الشارح بعض إيهام اه-(٦) ١٢ محمد أحمد

١٠١- قوله (٧) لكن كلام الهداية- الخ- (٦٧/١٠٨) قلت: لكن

سيأتي للمحشى فى الظهار آخر ص ٩٥٩ مانصه: بل صرح فى كافى الحاكم بأنه لا يجوز، ولم يذكر خلافا، وبه علم أنه ظاهر الرواية عن الكل اه- فافهم-

١٠٢- قال (٨) لكن جزم الزيلعى بجواز التطوع (٦٧/١٠٨) سبحان

الله، بل صرح بتحريمه -

١٠٣- قوله (٩) ذكر محمد (٦٧/١٠٨) أقول فى كراهية الهندية،

الباب ١٤: لا باس بأن يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان أو بعيدا، محاربا كان أو ذميا- و أراد بالمحارب المستأمن، وأما إذا كان غير المستأمن فلا ينبغى للمسلم أن يصله بشئ، كذا فى المحيط، و ذكر القاضى الامام ركن الاسلام على السغدى إذا كان حريبا فى دار الحرب وكان الحال حال صلح و مسالة فلا باس بأن يصله كذا فى التاتارخانية اه-

و قد ذكرنا فى المحجة المؤتمنة، نصوصا كثيرة على تحريم صلة الحربى،

فراجع ١٢ عه

(٧) لا يجوز دفع الزكاة والعشر والخراج إلى الذمى، ويجوز دفع غير هذه الثلاث إليه، ولو واجبا كنذر و كفارة وفطرة، خلافا للثانى، فانه قال إن دفع سائر الصدقات الواجبة إليه لا يجوز، اعتبارا بالزكاة، وبقوله يفتى- (مختصرا) لكن كلام الهداية وغيرها يفيد ترجيح قولهما، وعليه المتون-١٢

(٨) أى يجوز صدقة التطوع للحربى ١٢ محمد أحمد-

(٩-١٠) نقل الشامى عن المحيط:- ذكر محمد (٩) فى السير الكبير (١٠) لا باس للمسلم

أن يعطى كافرا حريبا أو ذميا وأن يقبل الهدية منه- الخ- ١٢

عه انظر فى الصفحة القابلة :

١٠٤- قوله (١٠) فى السير الكبير (٦٧/١٠٨) سياى فى الوصايا

ص ٦٤٣ أنها عبارة شرح السير الكبير للسرخسى، لا كلام محمد-

عه المَحَجَّة الموثقة فى آية الممتحنة (سنة ١٣٣٩هـ) رسالة جليلة وبحت حافل،
تحتوى على مباحث نفيسة عالية، ترشد المسلمين إلى الطريق السوى فى أوضاعهم السياسية
والاجتماعية، و تكشف عما لبس به الذين تداعوا بشدة إلى اتخاذ الوداد مع الهندوس و إلى
ترك الموالة مع الانجليز ورفض المعاملة معهم ونبذ الوظائف والمناصب فى دولتهم

بحث فيها الامام أحمد رضا عن أقسام الكفار من الحربى والذى والمعاهد والمستامن
وشرح أحكام القتال والموالة والبر والصلة والمدارة والاستعانة والمعاملة معهم، ونبه على ما
يعانيه المسلمون فى الهند من أوضاع قاسية، وعلى ما يجب عليهم من اتخاذ خطط حكيمة
دقيقة جائزة فى ما يواجهونه من أخطار وأهوال، ودسائس ومكائد- كل ذلك فى أضواء
الكتاب والسنة ونصوص الأئمة والعلماء والفقهاء- وهذه الرسالة فضل كبير فى توجيه
المسلمين السياسى والاجتماعى، و نلخص فيما يلى بعض ما يتصل بأحكام البر والصلة و
نقدم آتى الممتحنة وما يتصل بتفسيرهما

قال الله تعالى: لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ
دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَ تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ
قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَ ظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَ مَنْ
يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٩)

قال الامام الرازى فى تفسيره الكبير:- " اختلفوا فى المراد من الذين لم يقاتلوكم
فالاکثر على أنهم أهل العهد الذين عاهدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ترك
القتال و المظاهرة فى العداوة، وهم خزاعة، كانوا عاهدوا الرسول على أن لا يقاتلوه ولا
يخرجوه، فامر الرسول عليه الصلوة والسلام بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم، وهذا قول ابن
عباس، والمقاتلين، والكلبي.

.....

وقال مجاهد: الذين آمنوا بمكة ولم يهاجروا وقيل هم النساء والصبيان - وعن عبد الله بن الزبير أنها نزلت في أسماء بنت أبي بكر، قدمت أمها قتيلة عليها، وهي مشركة، بهدايا، فلم تقبلها ولم تاذن للدخول، فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن تدخلها وتقبل منها، وتكرمها، وتحسن إليها- وقيل:- الآية في المشركين- وقال قتادة: نسختها آية القتال" اهـ

وفي صحيح مسلم عن أسماء بنت الصديق رضى الله تعالى عنهما:- "قدمت على أمى وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدهم، فاستفتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، قلت قدمت على أمى وهي راغبة، أفأصل أمى؟- قال: نعم صلى أمك" اهـ

وفي الجمل عن القرطبي:- هي مخصوصة بالذين آمنوا ولم يهاجروا- وقيل يعنى به النساء والصبيان، لأنهم ممن لا يقاتل، فأذن الله فى برهم، حكاه بعض المفسرين وقال أكثر أهل التاويل: هي محكمة، واحتجوا بأن أسماء بنت أبي بكر سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، هل تصل أمها، حين قدمت عليها مشركة، قال نعم، خرجه البخارى ومسلم" اهـ

فى الدر المنثور- أخرج ابن حميد و ابن المنذر عن مجاهد فى قوله "لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم- الآية- قال : أن تستغفروا لهم و تبروهم وتقسطوا إليهم، هم الذين آمنوا بمكة ولم يهاجروا" اهـ

وفى جامع البيان بسند صحيح- حدثنى يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد وسألته عن قول الله عز وجل "لا ينهكم الله"- الآية- فقال :- هذا قد نسخ نسخه القتال-

وفى تفسير الجلالين:- "هذا قبل الامر بجهادهم"- وفى ديوانه: هذا تكملة تفسير القرآن الكريم الذى ألفه الإمام جلال الدين المحلى، على نمطه من ذكر ما يفهم به كلام الله تعالى والاعتماد على أرجح الأقوال" اهـ- فى الجمل:- "أى الاختصار على أرجح الأقوال"

.....

وفى شرح الزرقانى للمواهب اللدنية:- الجلال قدالتزم الاقتصار على الأصح-اه
وفى مبسوط الإمام شمس الأئمة السرخسى، والكفاية، والعناية، وتبيين الحقائق،
والبحر الرائق، وردالمختار وغيرها- واللفظ للبايرتى:-

"قوله تعالى:- فان قاتلوكم فاقتلوهم منسوخ، بيانه أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كان فى الابتداء مامورا بالصفح والاعراض عن المشركين بقوله:- فاصفح
الصفح الجميل وأعرض عن المشركين-الآية-- ثم أمر بالدعاء إلى الدين بالموعظة والمجادلة
بالأحسن بقوله تعالى :- أدع إلى سبيل ربك بالحكمة- الآية- ثم أذن بالقتال إذا كانت
البداء منهم بقوله تعالى:- أذن للذين يقاتلون- الآية- وبقوله تعالى :- فان قاتلوكم
فاقتلوهم ثم أمر بالقتال ابتداء فى بعض الأزمان بقوله تعالى:- فاذا انسلخ الأشهر الحرم
فاقتلوا المشركين- الآية- ثم أمر بالبداة بالقتال مطلقا فى الأزمان كلها وفى الأماكن
بأسرها فقال تعالى :- وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة- الآية - وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
وباليوم الآخر- الآية- "اه

تنبيه لازم من المصنف:- كل ما يشتمل من الآيات ونصوص الفقه على أن البداءة
بالقتال واجبة ونحو ذلك انما يرجع إلى ملوك المسلمين و جنود الاسلام أصحاب الأموال
والخزائن، والآلات والقوات، لا إلى غيرهم- قال الله تعالى :- لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها - وقال تعالى :- لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها (٥) وقال تعالى :- لا تلقوا
بأيديكم إلى التهلكة- وفى المجتبى، و جامع الرموز، و ردالمختار:- يجب على الامام أن يبعث
سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين، وعلى الرعية إعانتة، إلا إذا أخذ الخراج، فإن لم
يبعث كان كل الاثم عليه، وهذا إذا غلب على ظنه أنه يكافئهم، وإلا فلا يباح قتالهم" اه
النصوص الفقهية:- اعتمد ائمتنا الحنفية على أن آية " لا ينهكم" فى أهل الذمة،
وآية "ينهكم الله فى أهل الحرب ولذا ذكر فى الهداية والدرر وغيرهما من الكتب المعتمدة

.....

أن الوصية جائزة للذمي وباطلة للحربي ، و آية لاينھكم أباحت البر والصلة إلى الذمي وآية
انما ينھكم حرمت البر والصلة إلى الحربي -

في الهداية:- يجوز أن يوصى المسلم للكافر، والكافر للمسلم- فالأول لقوله تعالى
:- لاينھكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين- الآية- والثاني لأنهم بعقد الذمة ساووا
المسلمين في المعاملات، ولهذا جاز التبرع من الجانبين في حالة الحياة فكذا بعد الممات، وفي
الجامع الصغير:- الوصية لأهل الحرب باطلة لقوله تعالى:- انما ينھكم الله عن الذين
قاتلوكم في الدين -الآية:-

والمراد بالكافر، الذمي خاصا بدليل قوله انهم بعقد الذمة- الخ- ولذا قال الامام
أكمل الدين في العناية شارحا:- وصية المسلم للكافر الذمي وعكسها جائزة - وقال الامام
الاتقاني في غاية البيان:- "أراد بالكافر الذمي ، لأن الحربي لا تجوز له الوصية على ما
نبين"- ونحوه في الجوهرة النيرة والمستصفى- وقال في الكفاية:- "أراد به الذمي بدليل
التعليل و رواية الجامع الصغير أن الوصية لأهل الحرب باطلة:- و غير ذلك في الوافي
والكنز والتنوير وغيرها من المتون بما يلي :- يجوز أن يوصى المسلم للذمي وبالعكس"

قال في التفسيرات الأحمدية:- والحاصل أن الآية الأولى إن كانت في الذمي والثانية
في الحربي كما هو الظاهر وعليه الأكثرون كان دالا على جواز الاحسان إلى الذمي دون
الحربي ، ولهذا تمسك صاحب الهداية في باب الوصية أن الوصية للذمي جائزة دون الحربي،
لأنه نوع إحسان، ولهذا المعنى قال في باب الزكاة ان الصدقة النافلة يجوز إعطاؤها للذمي
دون الحربي"

وفي النهايه للامام السفناقي وغاية البيان للامام الاتقاني، والبحر الرائق، وغنية
ذوي الأحكام للعلامة الشرنبلالي- واللفظ للبحر:- "صح دفع غير الزكاة إلى الذمي لقوله
تعالى:- لاينھكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين-الآية- وقيد بالذمي لأن جميع

.....

الصدقات فرضا كانت أو واجبا أو تطوعا لا تجوز للحربى اتفاقا، كما فى غاية البيان، لقوله تعالى:- انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين، وأطلقه فشمّل المستامن، وقد صرح به فى النهاية"

وفى تبين الحقائق للامام الزيلعى ثم فى فتح الله المعين للسيد ابى السعود الأزهرى:- لا يجوز دفع الزكاة إلى ذمى، ويجوز لقوله تعالى لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين صرف الصدقات إليهم بخلاف الحربى المستامن، حيث لا يجوز دفع الصدقة إليه، لقوله تعالى: انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين، وأجمعوا على أن فقراء اهل الحرب خرجوا من عموم الفقراء"

وفى الجوهرة النيرة:- "انما جازت الوصية للذمى، ولم تجز للحربى لقوله تعالى " لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم، ثم قال:- انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين -الآية"

وفى الكافى :- يجوز أن يدفع غير الزكاة إلى ذمى ، وقال أبو يوسف والشافعى لا يجوز كالزكاة ،ولنا قوله تعالى :- لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم

وفى فتح القدير:- الفقراء فى الكتاب عام خص منه الحربى بالاجماع، مستندين إلى قوله تعالى انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين -

وفى معراج الدراية:- "صلته لا يكون برا شرعا ، ولذا لم يجز التطوع إليه" - وفى العناية للامام أكمل الدين الباهرتى:- التصديق عليهم مرحمة بهم ومواساة، وهى منافية لمقتضى الآية" وقال الامام برهان الدين، صاحب الذخيرة، فى المحيط ثم العلامة جوى زاده ثم العلامة الشرنبلالى فى الغنية:- لا يجوز للمسلم بر الحربى - اهـ عن المحجة الموثقة فى آية الممتحنة لصاحب الجد- محمد أحمد المصباحى -

١٠٥- قوله (١١) فلا يكون قربة، فتأمل (٦٨/١٠٩) أقول لا يلائم قول معراج الدراية " لم يجز التطوع إليه " إلا أن يقال ان المعنى لم يكن تطوعا، لأنه ليس بقربة أصلا، فلا يجوز التطوع تطوعا، وإن جاز مباحا صرفا خاليا عن الثواب-

١٠٦- قوله (١٢) لكنه يجعله هبة (٦٩/١١١) أقول: لا شك في جواز أن يعطى الرجل من ماله من شاء من غنى أو فقير، إنما الكلام فى إباحة السؤال من دون حاجة، وهو محرم قطعاً، وكلما ازداد الغنى كان أشد تحريماً، فكونه هبة من جهة المعطى أو صدقة لا يجدى نفعا، ولا يبدى فرقا-

وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا تحل الصدقة لغنى، ولا لذى مرة سوى- رواه أحمد، و الدارمى، والأربعة عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه - وقال صلى الله تعالى عليه وسلم:- من سأل الناس، وله ما يغنيه، جاء يوم

(١١) دفع الزكاة بتحر لمن يظنه مصرفاً فإن أنه عبده أو مكاتبه أو حربى ولو مستامنا أعادها- علل فى المعراج بأن صلته لا تكون برا شرعا، ولذا لم يجز التطوع اليه فلم يقع قربة اهـ قال الشامى: ينافيه ما قدمناه عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا باس أن يعطى حربيا-

إلا أن يقال ان معناه لا يحرم، بل تركه أولى ، فلا يكون قربة فتأمل ١٢

(١٢-١٦) فى المتن والشرح :- (ولا) يحل أن (يسأل) شيئا من القوت (من له قوت يومه) بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب، ويأثم معطيه إن علم بحاله، لإعانتة على المحرم- نقل الشامى فى الحاشية عن الاكمل فى شرح المشارق:- وأما الدفع الى مثل هذا السائل عالما بحاله فحكمه فى القياس الاثم به لأنه إعانة على الحرام لكنه يجعله هبة (١٢) وبالهبة للغنى أو لمن لا يكون محتاجاً إليه لا يكون آثماً اهـ- قال الشامى لكن فيه أن المراد بالغنى من يملك نصاباً، أما الغنى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة، فمافر منه وقع فيه أفاده

القيامة ومسألته فى وجهه خموش- رواه الدارمى، والأربعة عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه- وقال صلى الله تعالى عليه وسلم :- من سأل الناس أموالهم تكثرا فانما يسأل جمر جهنم فليستقل منه أو ليستكثر- رواه أحمد، ومسلم، وابن ماجة عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه- وقال صلى الله تعالى عليه وسلم:- من سأل من غير فقر فانما ياكل الجمر- رواه أحمد، وابن خزيمة، والضياء فى المختارة عن جُشَى بن جنادة رضى الله تعالى عنه بسند صحيح- فان جعلتموه فقيرا تهتّم المبنى أولا، وإلا وردت عليكم هذه الأحاديث- وبالجمللة فالحرمة جاءت من قبل السؤال، لا من جهة الإعطاء مبتدئا، وجعله هبة لا يدفعها، فكلام الأكمل، وردّه من البحر، والنهر، والشامى كله بمعزل عن المبحث-

١٠٧- قوله (١٣) وهو متقدم على الدفع (٦٩/١١١) أقول لا يجب تقدم المعين وجودا، بل السبب كما يعين بوجوده فكذا الغاية بتصورها، وقد صرحوا بتحريم استخدام الخصيان، لكونه إعانة على إخصائهم، إذ لو لم يرغب فيهم لما خصاهم الفاسقون، كما فى الهداية وغيرها-

١٠٨- قوله (١٤) إلا لو كان الأخذ هو المحرم فقط (٦٩/١١١) أقول إذا كان الأخذ حراما، ولا شك أن الدفع عون عليه بل لا وجود له بدونه، فثبت كون الدفع إعانة على المحرم، ولا يقدح فيه تقدم حرام آخر ليس الدفع معينا عليه، وهذا ظاهر، على أن ما حرم أخذه حرم إعطاءه، فالحكم ثابت ولا محيد-

فى النهر- وقال فى البحر:- لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس إعانة على المحرم، لأن الحرمة فى الابتداء انما هى بالسؤال، وهو متقدم على الدفع (١٣) ولا يكون الدفع إعانة، الا لو كان الأخذ هو المحرم فقط (١٤) فليتأمل اه- قال المقدسى فى شرحه:

١٠٩- قوله (١٥) وأنت خير بأن الظاهر- الخ- (٦٩/١١١) أى فكان الدفع حاملا على الاستمرار فى السؤال المحرم، و متقدما عليه لا شك، فسقط بحث البحر- أقول وأنت تعلم أن جواب الفقير أتم وأعم-

١١٠- قوله (١٦) يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور (٦٩/١١١) أقول نشاهد فى زماننا أقواما اتخذوا التكدى حرفة، و جمعوا به أموالا كثيرة، وهم على ذلك ينشأون، و فى ذلك يعيشون صباحا، جساما، أقوياء، أغنياء، ولو قيل لهم إن السؤال حرام قالوا بل هو كسب مرضي، ولا شك أن ثاديههم فى ذلك الحرام الجلى، بل استحلالهم إياه إنما هو لأن الناس يعطونهم، ولو أمسكوا لاضطروا إلى ترك السؤال ضرورة، فإن من يدور يسأل فلا يجد من يعطيه حبة لا بد له من ترك السؤال، والرجوع إلى الكسب الحلال، فلا شك أن فى هذا إعانة لهم على ذلك الحرام، فالوجه ما فى الشرح، والله تعالى أعلم-

١١١- قال (١٧) أو مهدي الباكورة (٧٠/١١٢) أو إلى الطيال- يعنى سحرخوان- خزانة المفتين عن الخلاصة-

١١٢- قوله (١٨) قيده فى التاتارخانية بالتى لا تساوى شيئا (٧٠/١١٢) أقول عامة الكتب على الإطلاق، والتقيد بهذا كاعدام المسئلة رأسا،

وأنت خير بأن الظاهر (١٥) أن مراد هم أن الدفع إلى مثل هذا يدعو إلى السؤال على الوجه المذكور (١٦) وبالمعنى ربما يتوب عن مثل ذلك - فليتأمل إيه-

(١٧-١٩) دفع الزكاة إلى صبيان أقاربه برسم عيد، أو إلى مبشر، أو مهدي الباكورة (١٧) (أى من أهدي الثمرة التي أدركت أولا) جاز- (الدر المختار)- وقيده فى التاتارخانية بالتى لا تساوى شيئا (١٨) ومفهومه أنها لو لها قيمة لم يصح عن الزكاة- والذي يظهر أنه لو

إذ لم تجر العادة باهداء ما لا يساوى شيئاً أصلاً، وكلام الفقهاء إنما ينصرف إلى الأغلب الأكثر-

١١٣- قوله (١٩) صحت نيته، ولا تبقى ذمته مشغولة-الح-
(٧٠/١١٢) أى ومع ذلك لا تبقى ذمته مشغولة بذلك لحصول مقصود المهدى،
و نظيره ما أفاده أول الكتاب فى مسألة النفقة حيث تصح الزكاة وتسقط النفقة،
لحصول الاجتزاء-

١١٤- قوله (٢٠) و تقدم ان المعتمد خلافه (٧٠/١١٢) ولذا لم يقيده
به، أعنى بقوله " إلا إذا نص على التعويض " فى معراج الدراية، ولا الخلاصة،
ولا الخزانة، ولا الهندية-

١١٥- قوله (٢١) يصير عقد معاوضة (٧٠/١١٢) أقول وبالله
التوفيق- معلوم أن غرض المهدى هو الوصول إلى عوض، فإهداءه فى معنى أن
يقول وهبتك هذا على أن تعوضنى به كذا، فكان هذا إيجاباً، وأخذ المهدى إليه
قبول، فقدتم العقد قبل دفع المهدى إليه شيئاً، أما دفعه فكتسليم المشتري الثمن،

نوى بما دفعه الزكاة صحت نيته ولا تبقى ذمته مشغولة (١٩) بقدر قيمتها أو أكثر إذا كان
لها قيمة ، لأن المهدى وصل إلى غرضه من الهدية، سواء كان ما أخذه زكاة أو صدقة نافلة،
ويكون حينئذ راضياً بترك الهدية، فليتأمل- اهـ (ردالمحتار) ١٢-

(٢٠-٢٤) قال فى الدرالمختار فى مسئلة دفع الزكاة إلى مهدى الباكورة: إلا إذا نص على
التعويض، يعنى لا يجوز حينئذ- قال الشامى: وتقدم أن المعتمد خلافه (٢٠) وعليه فينبغى
أنه إذا نواها صحت، وإن نص على التعويض، إلا أن يقال انه إذا نص على التعويض يصير
عقد معاوضة (٢١) والملاحظ إليه فى العقود هو الألفاظ دون النية المجردة،

ومعلوم أنه ليس من العقد فى شئى، ألا ترى أنه لو لم يدفع إليه شيئاً لم يحل له أخذ الهدية، وهل ذلك إلا لأن العقد قد انعقد قبل ذلك ولو كان الانعقاد بهذا لكان امتناعه عن دفعه امتناعاً عن إنشاء عقد فلم يكن عليه مواخذة فى ذلك، وإذا ثبت هذا فلم يكن التنصيص منه على التعويض إلا إظهار أنه يؤدى حقاً واجباً له فى ذمته، مع أنه يبطن فى باطنه نية الزكاة، فما مثله إلا كمثل من وجبت عليه نفقة أخيه فأعطاه دراهم وأظهر أنها من نفقته، ونوى الزكاة فقد كان يجزیه ذلك فى الصحيح، كذا هذا- ويظهر من هنا أن لو اشترى من فقير شيئاً وأدى إليه الثمن ونوى الزكاة ** لا غير، فينبغى أن يجزیه عن الزكاة وإن بقيت ذمته مشغولة بالثمن، أما فى المهدى والمنفق عليه فالظاهر براءة الذمة أيضاً، لوصولهما إلى غرضهما، كما أفدتم، فافهم- والله تعالى أعلم-

١١٦- قوله (٢٢) والصدقة تسمى قرضاً، مجازاً مشهوراً فى القرآن- الخ- (٧٠/١١٢) أقول إنما سماها القرآن إقراض الله، لا إقراض المتصدق عليه، فافهم-

١١٧- قوله (٢٣) إذ لا عمل للنية المجردة- الخ- (٧٠/١١٢) أقول نعم

والصدقة تسمى قرضاً، مجازاً مشهوراً فى القرآن العظيم (٢٢) فيصح إطلاقه عليها، بخلاف لفظ العوض، إذ لا عمل للنية المجردة (٢٣) مع اللفظ الغير الصالح لها =
 ** أى لم يحتسبه من الثمن، بأن يظن أن الثمن سقط عنه بهذا، فقد كان يريد أداء الثمن أيضاً، فلم يبق الاخلاص، وهذا هو معنى عدم الاحتساب المشروط فى مسئلة النفقة المارة ص ٣- ١٢ منه رضى الله تعالى عنه

هكذا الأمر حيث لابد من اللفظ، أما حيث لا مطلوب إلا بمجرد النية فلا يضر خلاف اللفظ، ألا ترى أن من صلى الظهر ناويا بقلبه صلاة الظهر، وقال بلسانه "نويت أن أصلي صلاة العصر" أجزأته قطعا، ومعلوم أن في الزكاة أيضا لا حاجة إلى اللفظ أصلا، إنما العبرة بمجرد النية -

١١٨ - قوله (٢٤) ولذا فصل بعضهم (٧٠/١١٣) أقول قول مهجور لم يعرج عليه في عامة المعطيات -

١١٩ - قوله (٢٥) ولو دفعها المعلم لخليفته، إن كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح (٧٠/١١٣) وكذا ما يدفعه إلى الخدم من الرجال والنساء في الأعياد وغيرها بنية الزكاة، كذا في معراج الدراية ١٢ هندية -

١٢٠ - قال (٢٦) وإلا لا (٧٠/١١٣) مثله في الأشباه عن الملتقط - عبارة الملتقط كما في الغمز: "خليفة المكتب إذا أعطاه المعلم شيئا بنية الزكاة يجوز، فإن كان بحيث لو لم يعطه ذلك لم يعمل له في مكتبه لا يجوز" انتهى - أقول وهذا يجوز حملة على الحل وعدمه، سيما هو المراد الغالب في الأفعال، ولا شك أنه إذا كان يعمل بالأجرة فالأداء بنية الزكاة منع للأجر الواجب، وهذا لا يجوز، وإن صحت الزكاة، وبه يعلم ما في نقل الأشباه من الاشتباه، والله تعالى أعلم -

١٢١ - قوله (٢٧) وأدى إلى صاحبها (٧٠/١١٣) الفقير -

= ولذا فصل بعضهم (٢٤) فقال إن تأول القرض بالزكاة جاز، وإلا فلا - تأمل -

(٢٥-٢٦) يتصل بمسئلة دفع الزكاة يضم نيتها ويظهر غيرها ١٢ محمد أحمد -

(٢٧-٣٠) في التارخانية: - قال محمد إذا هلك الوديعة في يد المودع وأدى إلى صاحبها

١٢٢- قوله (٢٨) عن الزكاة (٧٠/١١٣) نحوه فى الهندية عن الخانية

أول الزكاة

١٢٣- قوله (٢٩) فتأمل (٧٠/١١٣) أقول وبالله التوفيق، إنما العبرة

بالنية لكن إذا خلصت لوجه الله تعالى، وفى مسألة مهدى الباكورة، والنفقة، ونظائرها إذا دفع ونوى الزكاة فلم يشتمل باطنه إلا على إرادة الزكاة، لأن عطاء المهدى والمنفق عليه لم يكن فيه غرض لنفسه وذاته، فقد خلصت النية وإن أراد إظهار العطاء على الهدية أو فى النفقة للعيد- أما ههنا فدفع الخصومة غرض لنفسه، فلا بد أن يكون مقصودا له بالذات، فقد نوى الزكاة والخلاص عن الخصومة جميعا، فلم تخلص النية لوجه الله تعالى، وصار كما إذا صادره السلطان فدفع ونوى زكاة أمواله الباطنة، بناء على أن سلاطين الزمان فقراء، لم يجز- أما الجواز فيما ياخلون كرها من زكاة الأموال الظاهرة مع عدم الاختيار الصحيح من الدافع فلأن الطالب له ولاية الأخذ فى الأموال الظاهرة، فقام مقام الدافع كما ذكروا، هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم- فتأمله حق التأمل-

١٢٤- قوله (٣٠) لأن ذلك غير واجب عليه (٧٠/١١٣) ظاهر

التعليل أن لو أدى إلى من يجب له حق عليه لم يجز، وهو يخالف مسألة النفقة، وقد كان ثم أيضا قول ضعيف بعدم الاجزاء، فتأمل، ١٢ وانظر ما قدمنا على

هامش ص ٣

(٢٧) ضمانها، ونوى عن زكاة ماله قال: إن أدى لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة اهـ

(٢٨) فتأمل (٢٩) وفيها من صدقة الفطر: لو دفعها إلى الطبال الذى يوقظهم فى السحر

يجوز، لأن ذلك غير واجب عليه (٣٠)

باب صدقة الفطر (ص ١١٣ / ص ٧١)

١٢٥ - قوله (١) فانما يحرم عليه سؤالها (٧٣/١١٧) لا أخذها من دون

سؤال

١٢٦ - قوله (٢) مشتركة بينهما (٧٤/١١٩) أى وادّعياه -

١٢٧ - قال (٣) أى لو فى عياله (٧٥/١٢٠) أقول وكذا من كان

يقوم بأموره بأمره ، بل أولى لوجود الإذن ، ولو فى ضمن العام ، كما لا يخفى -

١٢٨ - قوله (٤) ولو بالعكس (٧٦/١٢٢) قلت وبناء على هذا لو

تساويا فالظاهر الصاع احتياطاً ، كما يحرم لبس فضة مغشوشة بمساويها رصاص

، أما على ما ذكرنا فيكفى ثلثا صاع فيهما ثلث من برو ثلث من شعير ، وبالجملية

يجوز ما يوجد فيه أحد الواجبين تماماً كصاع مخلوط فيه نصف من بر أو يتكامل

بالآخر أجزاء كما ذكرنا ، ولا يجوز ما سوى ذلك - والله تعالى اعلم -

١٢٩ - قوله (٥) فنصف صاع (٧٦/١٢٢) أقول إن كانت حبات

(١) من كان له نصاب صدقة الفطر تحرم عليه الصدقة الواجبة ، أما النافلة فانما يحرم عليه

سؤالها ١٢

(٢) فى الدر والرد:- لو تعدد الآباء فعلى كل فطرة ، كما لو ادعى رجلان لقيطاً ، أو ولد

أمة مشتركة بينهما ١٢

(٣) لو أدى صدقة الفطر عن زوجته أو ولده الكبير العاقل بلا إذن ، أجزأ استحساناً ، للاذن

عادة ، أى لو فى عياله ، وإلا فلا- ١٢

(٤-٥) نقل بعض المحشين عن حاشية الزيلعى عن كفاية الشعبى: لو كانت الخنطة مخلوطة

بالشعير فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ، ولو بالعكس (٤) فنصف صاع (٥)- ١٢

الشعير قلائل مغمورة فنعم ، إذ لا يخلو البر عن قليل من حبات غيره عادة ، فلا يعتبر كما ذكره في الربا - أما إذا كان كثيرا ففي كفاية نصف صاع تأمل ظاهر ، لأن المنصوص لا يقع إلا عن نفسه كما سيأتي آنفا ، فاذا فرضنا أن نصف صاع من المخلوط فيه ثلث صاع من برو سدسه من الشعير ، لا يقع الثلث إلا من الثلث ، وتكميله بالشعير لا يمكن إلا بالأجزاء ، والثلث يتكمل بالسلس ، والسلس من الشعير لا يمكن إلا بالثلاثين من الشعير ، فكيف يقوم السلس من الشعير مقام الثلث منه - ونقل بعض المحشين نقل مجهول ، والفعل المجهول لا يعول عليه - فليتأمل - والله تعالى اعلم -

١٣٠ - قوله (٦) والمن بالدرهم الخ - (٧٦/١٢٢). أقول هذا الدرهم غير الدرهم الشرعي المعتبر بوزن سبع ، كما يشهد بذلك جعله الإستار بالدرهم ستة ونصف ، وبالمثاقيل أربعة ونصف - وأيضا لو كان المن ٢٦٠ درهما بوزن سبع لكان من المثاقيل ١٨٢ - مع أنه بحساب الإستار المذكور ١٨٠ ، كما لا يخفى على المحاسب -

١٣١ - قوله (٧) وجدتهما سواء (٧٦/١٢٢) لأن كليهما مائة وستون

إستارا -

(٦) اعلم أن الصاع أربعة أمداد، والمد رطلان، والرطل نصف من، والمن بالدرهم مأتان وستون درهما، وبالإستار أربعون، والإستار - بكسر الهمزة - بالدرهم ستة ونصف، وبالمثاقيل أربعة ونصف ١٢

(٧) في الزيلعي والفتح:- اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أرطال بالعراقي، وقال الثاني خمسة أرطال وثلث قيل لاخلاف ، لأن الثاني قدره برطل المدينة ، لأنه ثلاثون إستارا

ف:- * - الاستار (اتوله ٨ ماشه ٢ سرخ) الرطل (٣٣ توله ٩ ماشه) المدوالمن (٦٧ توله ٦ ماشه) الصاع (٢٧٠ توله/٢٨٨روپے بهر) نصف الصاع (١٣٥ توله/١٤٤روپے بهر)

١٣٢ - قوله (٨) ان الدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا (٧٦/١٢٣) رحمك الله ، هذا خلط بين اصطلاحين فان الدرهم الذى هو أربعة عشر قيراطا إنما هو الدرهم الشرعى بوزن سبع ، كما قدم الشارح ص٤٣ ، والدرهم الذى به الصاع ألف وأربعون درهما ، ليس به ، كما علمت آنفا -

١٣٣ - قوله (٩) ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن (٧٧/١٢٣) أى ألف وأربعون درهما من بر -

١٣٤ - قوله (١٠) ثمانية (٧٧/١٢٣) كما عندهما -

١٣٥ - قوله (١١) أو خمسة وثلاث (٧٧/١٢٣) كما عند أبى يوسف

والعراقى عشرون ، وإذا قابلت ثمانية بالعراقى بخمسة وثلاث بالمدينى وجدتهما سواء، وهذا هو الأشبه، لأن محمدا لم يذكر خلاف أبى يوسف، ولو كان لذكره، لأنه أعرف بمذهبه- اه-١٢

* ذكر فى هذه الفائدة مقادير الاستار والرطل وغيرهما بالأوزان الهندية الرائجة فى عصره، وقد يحاسب بها الآن أيضا ١٢ محمد أحمد

(٨) قال الشامى:- ثم اعلم أن الدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا، والمتعارف الآن ستة عشر، فإذا كان الصاع ألفا وأربعين درهما شرعيا يكون بالدرهم المتعارف تسع مائة وعشرة-١٢

(٩-١١) ثم يعتبر نصف صاع من بر من حيث الوزن عند أبى حنيفة (٩) لأنهم لما اختلفوا فى أن الصاع ثمانية أرطال (١٠) أو خمسة وثلاث (١١) كان إجماعا منهم أنه يعتبر بالوزن-

١٣٦ - قوله (١٢) مبنى على رواية محمد (٧٧/١٢٤) لأن عليها الاحتياج إلى تحرير كيل معين يكون معيارا لكل نوع ، فيكال كل شئى به ، ولا يعتبر وزن نفسه بالأرطال ونحوها ، أما عند الطرفين فيعتبر أربعة أرطال من بر ونحوه سواء كان أقل من نصف صاع أو أكثر ، وثمانية أرطال من شعير ونحوه ، سواء كان أقل من صاع أو أكثر -

أقول لكن فيه أن الشرع أوجب نصف صاع من بر ، وصاعا من شعير ، فلا بد من كيل معين يكال به كل نوع من المكيلات، ولا يعتبر وزنه كما هو الرواية عن محمد، والاختلاف فى أنه ثمانية أرطال او خمسة وثلاث لا يوجب اعتبار الوزن بل هو اختلاف فى الصاع الشرعى المعين المكيل هل كان يسع ثمانية أو خمسة وثلاثا، فعنا الطرفين يعتبر الأول فيجب من البر ما يملأ نصفه، وإن كان فى الوزن أقل من أربعة أرطال بأن كانت ردية خفيفة أو أكثر بأن كانت مكتنزة، وكذلك من الشعير ما يملؤه من دون اعتبار الوزن فلا خلف بين ظاهر الرواية عنهم والرواية عن محمد، ومن الدليل عليه ما يأتى فى الربا ان الكيلى يعتبر فيه التساوى كيلا وإن اختلف وزنا، ولا يجوز بالتساوى وزنا، إذا اختلفا كيلا، وإن المنصوص فيه على كيل أو وزن لا يتغير بتغير العرف، فكيف يعتبر وزن بر أو

و روى ابن رستم عن محمد أنه انما يعتبر بالكيل حتى لو دفع أربعة أرطال لا يجزيه لجواز كون الحنطة ثقيلة لا تبلغ نصف صاع اهـ-

(١٢) المتبادر من اعتبار نصف الصاع بالوزن عند أبى حنيفة اعتبار وزن البر ونحوه مما يريد اخراجه لا اعتباره بالماش والعدس - والظاهر أن اعتباره بهما مبنى على رواية محمد وأن الخلاف متحقق الخ-

شعير مع نص الشارع فيهما على الكيل، وحيثئذ إما أن يعتبر لكل كيل علحدة ، فكيل البر ما يسع زنة ألف وأربعين من بر، وكيل الشعير ما يسع تلك الزنة من شعير أو يعتبر كيل واحد يردد إليه كل شئ، لا سبيل إلى الأول ، لأن السمع ورد بصاع من شعير وتمر ونصفه من بر و زبيب فهو شئ واحد، ولم يرد السمع بالوزن فاذن لا محيد من تقدير كيل معين، ولا يأتى بتقديره بما لا يختلف و ذلك الماش والعلس فهو الذى اختاره الامام الطحاوى، وتبعه القدورى والولوالجى وقاضيهان والذخيرة والفتح والكفاية وعامة الكتب، فعليه فليكن التعويل، لكن قد يقال ان المراد بالصاع قطعاً ما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعيد أن يكون مقدراً بالماش والعلس، بل الظاهر التقدير بالحنطة، إذ هى الطعام فى عرف الحجاز إذا قالوا طعام لا يفهم إلا هى أو الشعير لانه كان غالب الطعام على عهده صلى الله عليه وسلم وإذا وقع الشك كان المصير الى الشعير إذ فيه الخروج عن العهدة بيقين، والله تعالى اعلم ٣/صفر سنة ١٣٣٣ هـ ليلة الاثنين ١٢-

كتاب الصوم (ص ١٢٧/ص ٧٩)

١٣٧ - قوله (١) ان التسخيرية (٨٥/١٣٦) إلا أن يتسحر وهو يريد أن

لا يصوم كما فى الهندية

١٣٨ - قوله (٢) وعدل عن تعبير القدرى والمجمع وغيرهما

(٨٥/١٣٦) كشرح الطحاوى ، والخانية ، والخلاصة ، وخزانة المفتين ، وغيرهما -

١٣٩ - قوله (٣) وهو الأصح (٨٥/١٣٦) وكذا أشار إلى إبقاء

الخلافا فى جواهر الأخلاطى ، والبرجندى ، وغيرهما -

١٤٠ - قوله (٤) وبه ظهر أن قول البحر - الخ - (٨٥/١٣٦) فانه

نص فى الاختلاف ، فىنافى التوفيق بارجاعه إلى المذهب الصحيح - قلت :
باطل ، ومن الدليل على ذلك ما فى الخانية ، والخلاصة أنه إذا نوى فى رمضان

(١) نقله الشامى عن البحر عن الظهيرية ١٢

(٢-٣) قال القدرى فى الصوم الواجب الذى يتعلّق بزمان معين كصوم رمضان والنذر المعين "فيحوز صومه بنية من الليل، فان لم ينو حتى أصبح أجزأته النية ما بينه وبين الزوال" ثم قال " والنفل كله يحوز بنية قبل الزوال، - وفى تنوير الأبصار وشرحه : (فيصح اداء) صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (إلى الضحوة الكبرى لا) بعدها ولا (عندها) اعتبارا لأكثر اليوم - قال الشامى :- وعدل عن تعبير القدرى والمجمع وغيرهما (٢) بالزوال لضعفه - قال فى الهداية فى الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الأصح (٣) لأنه لا بد من وجود النية فى أكثر النهار ١٢ ملخصا
(٤) قال الشامى :- وتظهر ثمرة الخلاف فى ما إذا نوى عند قرب الزوال، كما فى

قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غدا ، فنام ، أو أغمى عليه ، أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائما في الغد ، فانه ظاهر في أن مرادهم بالزوال هو زوال الشمس عن كبد السماء كما هو المعروف ، فافهم -

١٤١ - قوله (٥) نصف حصة الفجر لآتزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر (٨٥/١٣٦) قلت فيكون الفجر الأطول - وهو فجر تحويل سرطان - في مصر قدر ساعتين إلاربعا و دقيقة ، وفي الشام قدر ساعتين إلأربع دقائق -

١٤٢ - قوله (٦-٧) ثلاث عشرة درجة (٨٥/١٣٦) ٥٢ منت (أى ٥٢ دقيقة ١٢ محمد احمد) - قوله "وأربع عشرة ونصف في الشام" - ٥٨ منت -

١٤٣ - قال (٨) صام من آخر شعبان ثلاثة - الخ - (٨٨/١٤١) أقول لأنه لا يعقل الاحتياط بثلاثة ايام كما يأتى آنفا عن الحاشية، فلا يكون إلأ متنفلا،

التارخانية عن المحيط، وبه ظهر أن قول البحر " والظاهر أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم " غير ظاهر ١٢

(٥-٦-٧) كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصة فجره فتصح النية في مصر والشام قبل الزوال بخمس عشرة درجة، لوجود النية في أكثر النهار- لأن نصف حصة الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر (٥-٦) وأربع عشرة ونصف في الشام (٧) الخ ١٢ ردالمحتار ملخصا-

(٨) ولا يصام يوم الشك الا نفلا ويكره غيره، والتنفل فيه أحب ان وافق صوما يعتاده أو صام من آخر شعبان ثلاثة أو أكثر لا أقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، ١٢ ملخصا من المتن والشرح-

نعم لو نوى بأولها نفلا، وبالأخيرين أو الأخير صوم رمضان أثم قطعاً وإن كان صام شعبان كله-

١٤٤- قوله (٩) والمراد أن لا يردد في النية بين كونه-الخ- (٨٩/١٤٣) قوله "لا يردد" وقوله "لا يضره خطور احتمال"-الخ- دليل على أنه "لا يُخطِر" من الإخطار لا "لا يَخطُر" من الخطور، وهو ظاهر غاية الظهور-

١٤٥- قوله (١٠) على شهادة كل رجل، رجلان أو رجل وامرأتان (٩١/١٤٦) وإن كان الرجلان هما الشاهدان على كلا الشاهدين، كما في شهادات الهندية-

١٤٦- قال (١١) أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاه (٩١/١٤٦) أقول يفهم من المسئلة أن الشهادة على الشهادة في رمضان أيضاً لا تسمع إلا عند تعذر حضور الأصل، وإلا لما وجب الخروج عليها بل أمكنها أن تحمل أحدا شهادتها ليشهد عليها عند الحاكم، بل كان هو الماخوذ لأن إلزام المخدرة بالخروج مع ما

(٩) والنية أن ينوى التطوع على سبيل الجزم ولا يَخطُر بباله أنه ان كان من رمضان فعنه - قال الشامي:- والمراد أن لا يردد في النية بين كونه نفلا (٩) ان كان من شعبان ، وفرضا ان كان من رمضان بل يجزم بنيته نفلا محضا، ولا يضره خطور احتمال كونه من رمضان بعد جزمه بنية النفل ١٢-

(١٠)- وتقبل شهادة واحد على آخر (در) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام، حيث لا تقبل، ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل وامرأتان-ح-(رد)

(١١) ويجب على الجارية المخدرة أن تخرج في ليلتها بلا إذن مولاه وتشهد (در)

فيه من الحرج عليها مع تيسر ما يخلصها عنه مما لا ينبغي فافهم والله تعالى اعلم -
فان تكونه من باب الاخبار حتى لم يشترط فيه عدد، ولا ذكورة، ولا حرية، ولا
عدم حد، ولا لفظة اشهد، ولا حكم، ولا مجلس قضاء، ربما يوتى جواز الشهادة
على الشهادة من دون تعذر حصول الاصل، كنقل الحديث فليحرر والله تعالى
اعلم

١٤٧- قوله (١٢) لأنه علامة ظاهرة (٩١/١٤٦) أنظر ما ياتى له ص

-١٧٠

١٤٨- قوله (١٣) ما شهدت به البينة (٩٢/١٤٧) أقول الحق- إن
شاء الله تعالى- التفصيل، والأمر فيه أن هنا باين باب قواعد روية الهلال، وباب
سير النيرين وطلوعهما وغروبهما و منازل القمر، الاول لا عبرة به لاختلافهم
انفسهم فيه كثيرا وعدم حصولهم على قول قاطع كما لا يخفى على من يعرف
الفن، ولذا لم يعرج عليه فى المجسطى مع إيراده ظهور التحيرة والثوابت
واختفائها، علما منه بانه شئ لا يدخل تحت الضبط، وهذا هو الذى رده ائمتنا

(١٢) والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم بسماع المدافع أو روية القناديل من المصر لأنه

علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل الخ (رد)

(١٣) قال الامام السبكي الشافعى: لو شهدت بينة بروية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر،
وقال الحساب بعدم امكان الروية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب، لأن الحساب قطعى
والشهادة ظنية وسئل الشهاب الرملى الكبير الشافعى عن قول السبكي هذا فأجاب بأن
المعمول به ما شهدت به البينة لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين، وما قاله السبكي

مردود، رده عليه جماعة من المتأخرين ١٢ ردالمحتار ملتقطا

رضى الله تعالى عنهم- والثانى يقينى لا شك تشهد به غير ما آية فى القرآن العظيم لقوله تعالى "الشمس والقمر بحسبان" وقوله تعالى "الشمس تجرى لمستقرها"، ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدره منازل حتى عاد كالعرجون القديم، فان قالت الحساب العلماء العدول بعدم إمكان الروية بناء على الأول وشهدت البينة العادلة بالروية قبلت، وإن بنوه على الثانى كما فى المسئلة الثانية فان من المقطوع به الغير المتخلف ان الهلال لا يمكن ان يرى عادة ما لم يبعد عن الشمس عشر درج بل اكثر فرويته نهرا قبل طلوع الشمس و ليلا بعد غروبها يستلزم قطعاً سير القمر فى نهار واحد اكثر من عشرين درجة، ومعلوم قطعاً أنه لا يسير فى يوم وليلة الا نحو اثنتى عشرة درجة فيكون فى ذلك تبديل سنة الله "ولن تجد لسنة الله تبديلاً" فحينئذ يقطع العالم بأن الشهود شبه لهم، والقطعى لا مرد له و لعل هذا هو مراد الامام السبكى رضى الله تعالى عنه فليكن التوفيق والله تعالى اعلم- ونظير ذلك واقعة رمضاننا هذا عام الف وثلثمائة وثلثين، صام الناس كلهم فى أقطار الهند جميعاً يوم الخميس فلما كان الثامن والعشرون من الشهر يوم الأربعاء شهد فى بدايون عند صاحبنا المولى عبد المقتدر ثلثة أو خمسة أنهم رأوا الهلال وكان فى سحاب فقبل وأمر الناس بالفطر فلم يقبله إلاناس من أنفاره مع أنا نعلم قطعاً ان الشهود غلطوا، **بوجه خمسة** كلها مبنية على الباب الثانى دون الأول **أولها** أن اجتماع النيرين كان فى هذا النهار نهار الأربعاء على تسع ساعات و ١٨ دقيقة بالساعات الرائجة فيستحيل عادة أن يرى بعد تسع ساعات وعدة دقائق لأن غروب الشمس كان ساعة ست وثلث وعشرين دقيقة **ثانيها** أن الفصل بين تقويمى النيرين عند الغروب لم يكن إلا نحو خمس درج، الشمس فى الدرجة ١٩ من السنبلة، والقمر فى ٢٣ منها، ومعلوم أن إراءة الهلال

على هذا الإنفصال خلاف السنة المستمرة المعلومة من خالقه ذى الجلال **ثالثها** أن غروب القمر المركزى الذى هو المعتبر فى غروب الهلال، لأنه لا يكون إلا فى النصف الأسفل من القمر وقع ساعة ست و ٣٩ دقيقة أى بعد ست عشرة دقيقة من غروب الشمس، ومعهود قطعاً أن بعد غروب الشمس إلى عشرين دقيقة تكون لأشعتها صولة لا يمكن أن يرى معها هلال التاسع والعشرين عادة فاذا بلغ الهلال حد الروية كان قبل ذلك تحت الأرض بدقائق فكيف يرى-

رابعها أن الهلال طلع فى الليلة بعدها ضئيلاً دقيقاً قريباً من الأفق لم يره الناس إلا بكلفة شديدة، ولولا قرب الزهرة منها لما كان يرجى أن يرى، ولم يمكث بعد غروب الشمس إلا احدى وخمسين دقيقة، لأن غروب الشمس يوم الخميس كان على ساعة ست و ٢٢ دقيقة، وغروب القمر ساعة سبع و ١٣ دقيقة، ومعهود قطعاً أن مثله لا يكون لابن ليلتين-

وخامسها أن شوالنا هذا الحاضر يكون إن شاء الله تعالى ثلثين يوماً فيوم الجمعة إن صفا السماء فسيرى الكل أن لا هلال، فيلزم على حسابهم أن يكون شوال أحداً وثلثين يوماً، وهذا محال، وبالجملة فلا شك فى بطلان شهادتهم، وإنما الأمر أن كان سحاب وكانت هناك الزهرة، فأروها من وراء حجاب فتخيلوها هلالاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم-

١٤٩- قوله (١٤) قلت ما عزاه إلى الامداد لم أره فيه (٩٢/١٤٨)

(١٤) شرط القبول عند عدم علة فى السماء لهلال الصوم أو الفطر أو غيرهما إخبار جمع عظيم يقع العلم الشرعى - أى غلبة الظن - بخبرهم كما فى المتن والشرح - قال الحلبي :

أقول رأيت في خلاصة مراقى الفلاح لمؤلفه لا يشترط الاسلام في إخبار الجمع العظيم، لأن التواتر لا يبالي فيه بكفر الناقلين فضلا عن فسقهم أو ضعفهم ذكره الكمال اهـ وأقره الطحطاوى في حاشيتها وكأنه مبنى على وهم عرض لصدر الشريعة نظرا إلى ظاهر قولهم، يشترط جمع عظيم يقع العلم باخبارهم، والبحث الذى ذكره الفاضل المحشى لا شك فى قوته، وراجعت الكمال فلم أجده ذكر هذا فى بحث الهلال، نعم هو صحيح على خلاف فيه فى التواتر القطعى، وكأن الضمير فى قوله ذكره الكمال إنما هو إلى قوله ان التواتر-الخ-

١٥٠- قوله (١٥) تأمل (٩٢/١٤٨) كأنه يشير إلى أنه تحديد لاتفويض أقول معنى التفويض أنه إن وقع فى قلبه صدق الشهود لكثرتهم أمر بالصوم، وإلا لا، كما نقلتم عن السراج- والظاهر أن هذا الوقوع إنما يكون عند مجئ الخبر من كل جانب، فيوافق تصحيحان، فافهم-

ولا يشترط فيهم الاسلام ولا العدالة ، كما فى إمداد الفتاح - الخ - قلت : ما عزاه إلى الامداد لم أره فيه - وفى عدم اشتراط الاسلام نظر ، لأنه ليس المراد بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعى حتى لا يشترط له ذلك بل ما يوجب غلبة الظن ، وعدم اشتراط الاسلام له لا بد له من نقل صريح - قال صدر الشريعة : الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطئهم على الكذب اهـ - وتبعه فى الدرر ، ورده ابن كمال حيث ذكر: أخطأ صدر الشريعة حيث زعم أن المعتبر ههنا العلم بمعنى اليقين ١٢ ردالمختار ملتقطا

(١٥) قال فى السراج بعد ذكر الأقوال فى تقدير الجمع العظيم : والصحيح من هذا كله أنه مفوض إلى رأى الامام ، إن وقع فى قلبه صحة ما شهدوا به وكثرت الشهود أمر بالصوم -

١٥١- قوله (١٦) فانتفى قولهم (٩٢/١٤٨) أقول لكن المشاهد ببلادنا

بحمد الله تعالى توجه كثير من الناس إلى روية الهلال، فاذا علم أن الناس توجهوا، والتمسوا، ولم يقصروا، ومع ذلك لم يروا فيجب العمل بما أطبقت عليه المتون- أعنى إذا كانت السماء مصحية فان الكلام فيه- إلا أن يتفرد الشاهد بما هو مظنة تفرده بالروية، كأن جاء من خارج، والناس لم يلتمسوه إلا فى المصر، أو كان على مكان عال والناس لم يكونوا إلا على الأرض فحينئذ لا يكون تفرده ظاهرا فى الغلط، ولا يبعد العمل بما صحح فى الأقضية -

وبالجملة فهى ثلاث روايات، كلها قوية، وكلها مصححة- الأولى أطبقت عليه المتون، والأخريان كلاهما ظاهر الرواية، وكل قد صح كما علمت- فينبغى للمفتى أن ينظر فى خصوص الواقعة، فان وجد مع الشاهد ما ينفى كون تفرده ظاهراً فى الغلط أفتى بالثالثة، وإلا فان رأى الناس تكاسلوا أفتى بالثانية، وإلا فبالأولى- هذا ما عندى ، والله سبحانه وتعالى أعلم

اه- وفى البحر عن الفتح : الحق ما روى عن محمد وأبى يوسف أيضا أن العبرة بمجئ الخبر وتواتره من كل جانب اه- وفى النهر أنه موافق لما صححه فى السراج - تأمل ١٢ ردالمحتار - أشار العلامة الشامى بقوله "تأمل" أن ما صححه فى السراج هو التفويض إلى رأى الامام ، وما صححه فى الفتح هو تحديد الجمع العظيم ، فكيف يوافق هذا ذاك كما قال فى النهر ١٢ محمد احمد المصباحى

(١٦) إذا كانت السماء مصحية بشرط الجمع العظيم ، ولا تقدير فيه بعدد بل هو مفوض إلى رأى الامام ، وروى عن الامام أنه يكفى بشاهدين ، واختاره فى البحر وعلمه بما حاصله أنهم لم يقبلوا خبر الواحد ، لأن التفرد من بين الجم الغفير بالروية مع توجههم طالين لما

ف: الذى تحصل بعد اللتيا والتى أنه فى هلال رمضان يقبل فى الغيم إخبار عدل أو مستور، وفى الصحو لا بد من جمع عظيم إن التمسوا، أو عدد ولو مستورين إن تكاسلوا، إلا أن يتنرد واحد بما هو مظنة تفرد بالروية، فيقبل مطلقا ما لم يكن فاسقا، والفطر والأضحى وباقي الشهور مطلقا لا بد فيها من حرين عدلين وبهما يكتفى حتى فى الصحو، إلا فى العيدين، إذا كانوا لا يتساهلون فى الائتماس ولم يجرى شاهدان من بر أو مكان عال فلا بد من الجمع العظيم، ويظهر لى أن كذلك المحرم أيضا إن اعتاد الناس الائتماس، لأن الحكم يدور مع علته - والله تعالى أعلم -

١٥٢ - قوله (١٧) لأن إثبات مجئ رمضان - الخ - (٩٣/١٥٠) هذا

بتمامه كلام الخلاصة آخر الفصل الثانى من كتاب الشهادات -

١٥٣ - قوله (١٨) وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد

توجه هو إليه ، مع فرض عدم المانع وسلامة الأبصار وإن تفاوتت فى الحدة ، ظاهر فى غلطه - لكن الناس فى زماننا تكاسلوا عن تراءى الأهلة فانتفى قولهم مع توجههم طالبين لما توجه هو إليه - فكان التفرد غير ظاهر فى الغلط ، فينبغى العمل بهذه الرواية فى زماننا ١٢ ردالمحتار بتلخيص وتوضيح - وهنا رواية اخرى مصححة فى الأقضية ، وهى الاكتفاء بواحد إن جاء من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ١٢ محمد احمد المصباحى (١٧-١٨) فى ردالمحتار :- ولهذا قال فى البحر عن الخلاصة بعدما ذكره الشارح هنا : لأن إثبات مجئ رمضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو اخبر رجل عدل القاضى بمجئ رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم ، يعنى فى يوم الغيم ، ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء

(٩٣/١٥٠) تأمل قول الشرنبلالى فى مراقى الفلاح: ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة معلقة به، فينكر المدعى عليه، فيشهد الشهود بالرواية فيقضى عليه، ويثبت بحجى رمضان ضمنا، لأن إثبات بحجى الشهر بمجردا لا يدخل تحت الحكم، وإن لزم الصوم بمجرد الإخبار-اه-

١٥٤- قوله (١٩) وفى بعض النسخ (٩٤/١٥٠) وقال ط فى غالب

النسخ-

١٥٥- قوله (٢٠) كان بالسما علة (٩٤/١٥٠) أقول إذا قلنا بما يعطيه

كلام المصنف ان الشهادة على القضاء لا تسمع إلا عند استجماع شرائط الدعوى، ويكون ثبوت الشهر ضمنا لا قصدا، حتى لا يحتاج فى الصحو إلى جمع عظيم كما ذكرتم، فلا شك فى اشتراط الشاهدين مطلقا، ولا يكفى واحد، ولو كان بالسما علة، ولا يحتاج إلى أكثر، ولو كانت مصححة فالحمل على هذه الاحتمالات لا وجه له على هذا، فافهم-

، أما فى العيد فيشترط لفظ الشهادة ، وهو يدخل تحت الحكم لأنه من حقوق العباد اه-
١٢-

(١٩) وفى بعض النسخ شهدا بضمير التثنية ، وهو أولى (ردالمحتار) يتعلق بعبارة المتن : شهدوا أنه شهد عند قاضى مصر كذا شاهدان بروية الهلال ، وقضى به ، ووجد استجماع شرائط الدعوى قضى القاضى بشهادتهما ١٢

(٢٠) يتصل بلفظ "شاهدان" من عبارة المتن المذكورة ، قال الشامى : أى بناء على أنه كان بالسما علة ، أو كان القاضى يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف ، أو على الرواية التى اختارها فى البحر كما مر اه -

١٥٦- قوله (٢١) ما قدمناه عن الخانية من بحث اشتراط الدعوى (٩٤/١٥٠) أقول هذا بعيد بعد ما سبق من تصريح المصنف بعدم اشتراط الدعوى-

١٥٧- قوله (٢٢) لأنه حكاية لفعل القاضى أيضا (٩٤/١٥٠) أقول سياى شرحا فى القضاء أن فعل القاضى، وكذا أمره حكم، ويأتى حاشية ثمه أن قضاءه الفعلى لا يحتاج إلى دعوى، وهذا أيضا يؤيد عدم اشتراط الدعوى هنا فى الشهادة على القضاء-

١٥٨- قوله (٢٣) ولذا قيد بقوله و وجد استجماع- الخ- (٩٤/١٥٠) لكن لم يذكر هذا القيد فى الخانية، والخلاصة، والفتح، إلا أنهم قالوا قضى القاضى بشهادتهما، وإذ ليس القضاء إلا عن دعوى فيتأتى حمل كلامهم على ما هنا، مع ما فى الخانية والفتح من التعليل بأن قضاء القاضى حجة وقد شهدوا به أقول لكن

(٢١) قال الشامى فى عبارة المتن المذكورة "ووجد استجماع شرائط الدعوى" : كأنه مبنى على ما قدمناه عن الخانية من بحث اشتراط الدعوى على قياس قول الامام - قدم (بصدد قول المتن :- شرط للفطر نصاب الشهادة ولفظ أشهد لا الدعوى ص ٩١) عن الفتح عن الخانية : وأما الدعوى فينبغى أن لا تشتط كما فى عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل ، وعتق العبد فى قولهما ، وأما على قياس قوله فينبغى أن تشتط الدعوى فى الهالين - اه- أى قياس قول الامام باشتراط الدعوى فى عتق العبد اشتراطها أيضا فى الهالين - الخ -

(٢٢-٢٣) الشهادة على القضاء تقبل لكن الشهادة بروية الغير لا تقبل لأنها حكاية ، قال الشامى : وكذا لو شهدوا بروية غيرهم وأن قاضى تلك المصر أمر الناس بصوم رمضان ، لأنه حكاية لفعل القاضى أيضا (٢٢) وليس بحجة بخلاف قضائه ولذا قيد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى (٢٣) كما قلنا ، تأمل -١٢-

سيأتي في القضاء ص ٤٦١ أن الدعوى لا حاجة إليها في الحقوق الخالصة لله تعالى، وفيما غلب فيه حقه تعالى، ولا شك أن القضاء فيها يكون قضاء، ولا شك أن الصوم من خالص حقوق الله تعالى، وإن الفطر والأضحية كما تقدم للمحشى كعتق الأمة لا كعتق العبد، فيلزم تحقق القضاء والحكم فيها بدون دعوى ويكون قضاء حقيقيا لا مجرد فتوى-

١٥٩- قوله (٢٤) فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي (٩٤/١٥٠) أقول لكن لا دليل فيه على استجماع شرائط الدعوى، بل الغالب المعتاد عدمه، وقد حكموا بقبول الاستفاضة مطلقا، فهذا يؤيد عدم اشتراط الدعوى في الشهادة على القضاء أيضا، فليحرر، والله تعالى أعلم-

١٦٠- قوله (٢٥) بخلاف الاستفاضة فانها تفيد اليقين (٩٤/١٥١) أقول: الشهادة والتواتر كلاهما سيان في وجوب العمل إذا ثبت بهما ما هو حجة شرعا وليس من شأنهما إلا إثبات الخبر وإنما الفرق بالظن واليقين ثم يبقى النظر في ان ماثبت بهما هل هو حجة شرعا ام لا إذ لا دخل لشيء منهما في جعل الخبر حجة شرعا فحيث لا تقبل الشهادة بناء على أن ماثبت بها ليس بحجة في نفسه وجب أن لا يقبل التواتر ايضا إذ لا يزيد التواتر إلا تيقنا بما ليس بحجة

(٢٤-٢٥) قال الشارح : نعم لو استفاض الخبر في البلدة الأخرى لزمهم على الصحيح من المذهب اهـ - فال الشامي : لأن البلدة لا تخلو عن حاكم شرعي، فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم حاكمهم الشرعي (٢٤) فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا ، لأنها لا تفيد

وما ليس بحجة لا يصير حجة ولو تيقن به كما إذا تواتر تواتراً قطعياً أن زيداً كان يقول انى رأيت هلال العيد والحاصل أنا نسأل أنه إذا شهد عدلان أن أهل تلك البلدة رأوا وصاموا فعدم القبول لقصور فى الميثب بالكسر أم فى الميثب بالفتح لا سبيل إلى الأول لكمال النصاب مع العدالة فتعين الثانى، والتواتر انما يرفع نقصان الميثب بالكسر لا قصور الميثب بالفتح، فوجب ان لا يقبل ايضاً، لانه لم يثبت به الا مالا يصلح حجة، أما قولكم صومهم لابد أن يكون عن حكم فثبوت الصوم ثبوت الحكم والحكم حجة أقول يجرى فيما لو شهدا بصومهم والفرق باليقين لا يجدى، فانهما لو شهدا بالحكم قبلت مع انها لا تورث اليقين قط فان كان الواجب ثبوت الحكم أصالة وجب اسقاط استفاضة الصوم، وان كان يكفى ثبوته ولو بواسطة ثبوت الصوم وجب اعتبار الشهادة بالصوم، لكونها ثبوتاً كاملاً عند الشرع وان لم تورث اليقين، وبالجملة لا يظهر مما ذكرتم الفرق بايجاب ثبوت الحكم أصالة فى الشهادة والاكتفاء بثبوته ولو بالواسطة فى الاستفاضة، وغاية ما ظهر للعبد الضعيف فى توجيه هذا المقام أن الحجة هو الحكم وصومهم يدل عليه ظناً، والشهادة تثبت صومهم ظناً، فيكون الحكم مظنوناً على مظنون فينزل عن درجة الثبوت، لعدم حصول الظن بالحكم، بل بما يظن به الحكم، بخلاف ما إذا ثبت صومهم بالاستفاضة فانها تورث العلم، فيكون الحكم مظنوناً لثبوت مظنته قطعاً- وبعد اللتيا والتى ظهر أن استفاضة صوم بلد لا قاضى فيه ولا مفتى لا يعتبر به، لعدم ما هو حجة شرعاً أعنى الحكم، فليحفظ فانه مهم جداً-

اليقين ، فلذا لم تقبل إلا إذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة ، وإلا فهي مجرد إخبار ، بخلاف الاستفاضة فانها تفيد اليقين (٢٥)

١٦١- قوله (٢٦) على ما صححه فى الدراية (٩٤/١٥١) عليه الفتوى

كما سياتى عن الفيض-

١٦٢- قوله (٢٧) فى الثانية أيضا (٩٤/١٥١) وهى صورة الصحو

١٦٣- قوله (٢٨) وتم العدد (٩٤/١٥١) ولم يراهلال ، والسماء

مصحية

١٦٤- قوله (٢٩) وان قبلهما (٩٤/١٥١) فى رمضان -

١٦٥- قوله (٣٠) فى غيم (٩٤/١٥١) وتم العدد ، ولم يرمع الصحو-

(٢٦-٤١) لو صاموا بقول عدلين حل الفطر بعد ثلثين يوماً، ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز و غم هلال الفطر لايجل على المذهب خلافاً لمحمد كذا ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخير أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقاً وفى الزيلعى الأشبه ان غم حل وإلا لا- (المتن والشرح بتلخيص يسير)

قال الشامى:- قوله حل الفطر أى اتفاقاً ان كانت ليلة الحادى والثلاثين متغيمة- وكذا لو مصحية على ما صححه فى الدراية (٢٦) والخلاصة والبزازية ، وصحح عدمه فى مجموع النوازل، والسيد الامام الأجل ناصر الدين كما فى الامداد- ونقل العلامة نوح الاتفاق على حل الفطر فى الثانية أيضا (٢٧) عن البدائع والسراج والجوهرة

= قال:- والمراد اتفاق ائمتنا الثلاثة، وما حكى فيها من الخلاف انما هو لبعض المشايخ- قلت وفى الفيض : الفتوى على حل الفطر - و وفق المحقق ابن الهمام كما نقله عنه فى الامداد بأنه لا يبعد لو قال قائل ان قبلهما فى الصحو- أى فى هلال رمضان - وتم العدد (٢٨) لا يفطرون، وان قبلهما (٢٩) فى غيم (٣٠) افطروا، -

١٦٦ - قوله (٣١) لتحقيق زيادة القوة فى الثبوت (٩٤/١٥١) لأن رمضان إذا كان متغيما كان الواحد كافيا ، فاذا شهد عدلان فقد ازداد الثبوت قوة -

١٦٧ - قوله (٣٢) فى الثانى (٩٤/١٥١) أى تغيم رمضان -

١٦٨ - قوله (٣٣) والاشتراك (٩٤/١٥١) أى اشتراك رمضان والفطر -

١٦٩ - قوله (٣٤) فى عدم الثبوت أصلا (٩٤/١٥١) أما الفطر فلأن السماء مصحية ولم ير ، وأما رمضان فلأنه لا يقبل فى الصحو لإجماع عظيم -

١٧٠ - قوله (٣٥) فى الأول (٩٤/١٥١) أى صحو رمضان -

١٧١ - قوله (٣٦) فصار كشهادة الواحد (٩٤/١٥١) حيث لا يفطرون إذا لم يغم هلال الفطر عند الامام -

١٧٢ - قوله (٣٧) فصار كشهادة الواحد (٩٤/١٥١) أقول ولكن هذا مبنى على اشتراط الجمع العظيم فى الصحو ، وقدمر أن المفتى به الآن الاكتفاء بعدلين ، وأن المعول عليه الاكتفاء بواحد إن جاء من بر أو مكان عال ، فلا معنى لعدم الثبوت ، لاسيما إذا كانا جائيين من بر أو علو ، فانه زيادة قوة فى الثبوت لإجزاء واحد إذ ذاك ، فلم يبق إلا القولان الأولان ، وأصح التصحيحين لحل الفطر كما علمت ، ولذا جزم به المصنف -

لتحقق زيادة القوة فى الثبوت (٣١) فى الثانى (٣٢) والاشتراك (٣٣) فى عدم الثبوت أصلا (٣٤) فى الأول (٣٥) فصار كشهادة الواحد (٣٦-٣٧) قال ح:- والحاصل أنه اذا غم شوال أفطروا اتفاقا اذا ثبت رمضان بشهادة عدلين فى الغيم أو الصحو =

١٧٣ - قوله (٣٨) وإن لم يغم فقل يفطرون مطلقا (٩٤/١٥١) هو المذهب ، وهو الأرجح الأقوى -

١٧٤ - قوله (٣٩) وقيل لا مطلقا (٩٤/١٥١) هو اختيار بعض المشايخ ، كمجموع النوازل وغيره -

١٧٥ - قوله (٤٠) وقيل يفطرون إن غم رمضان أيضا (٩٤/١٥١) "أيضا" واقع في غير موقعه ، لأن الفرض أن الفطر لم يغم -

١٧٦ - قوله (٤١) وإلا لا (٩٤/١٥١) هو ما أبداه ابن الهمام -

١٧٧ - قوله (٤٢) ما ذكره المصنف (٩٤/١٥١) أى والصحيح أنه محل الرفاق ، فيحل الفطر عند الكل -

١٧٨ - قوله (٤٣) قال فى الدرر ، ويعزر ذلك (٩٤/١٥١) هذا أيضا يؤيد أن الخلاف إنما هو إذا لم يغم هلال الفطر ، وإلا فلا معنى لتعزير الشاهد لعدم ظهور كذبه إذا كانت السماء متغيمة كما لا يخفى -

وان لم يغم فقل يفطرون مطلقا (٣٨) وقيل لا مطلقا (٣٩) وقيل يفطرون ان غم رمضان أيضا (٤٠) والا لا (٤١) - ١٢ ردالمحتار -

(٤٢) - يتعلق بما نقلنا من عبارة المتن والشرح "ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز وغم هلال الفطر لا يحل على المذهب" قال الشامي: قوله وغم هلال الفطر - الجملة حالية، قيد بها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف ١٢

(٤٣) - يتصل بما فى العبارة المذكورة من قوله "لا يحل" أى الفطر اذا لم ير الهلال، قال فى الدرر ويعزر ذلك الشاهد أى لظهور كذبه ١٢ ردالمحتار

١٧٩ - قال (٤٤) (وفى الزيلعى الأشبه إن غم حل و إلا لا) إذا صاموا بقول عدل فبعد إكمال ثلاثين (الأشبه) أنه (إن غم) هلال الفطر (حل) الفطر اتفاقا (وإلا) بل كانت السماء مصحية ولم ير هلال الفطر (لا) يحل الفطر عند الامام خلافا لمحمد ، وقول الامام هو المعتمد ، فظهر أن ترجيح الأشبه راجع إلى الشق الثانى ، أما الأول فمتفق عليه - (ما بين الهلالين عبارة الدر المختار ٩٥/١٥٢)

١٨٠ - قوله (٤٥) وحيثذ فما فى غاية البيان فى غير محله ، لأنه ترجيح لما هو متفق عليه (٩٥/١٥٢) فبقى ترجيح الزيلعى قول الإمام سالماني المعارض - ١٢

فالذى تحصل بعد التنقيح انهم اذا أكملوا العدة ثلاثين وغم هلال الفطر عيّدوا مطلقا بالا تفاق ، إذا صاموا عن دليل شرعى ، ولو إخبار عدل ، أو مستور ، ولو أنثى ، ولو أمة ، بدليل مسألة القابلة ، كل ذلك حيث يجوز بل ولو خير

(٤٤-٤٥) إذا صام الناس بقول عدل، ولم ير بعد تمام ثلاثين يوما هلال الفطر فهنا صورتان ، إن كانت السماء متغيمة حل الفطر اتفاقا، وإن كانت مصحية لم يحل الفطر عندهما خلافا لمحمد فانه يقول يحل الفطر مع الصحو أيضا، وقال الزيلعى: الأشبه إن غم حل وإلا لا، لكن رجح فى غاية البيان قول عمده بلفظ "هو الأصح" ونقل عن الامام محمد ما يفيد أن قول الواحد فى هلال رمضان تأيد بحكم القاضى فيثبت حل الفطر بعد تمام ثلاثين يوما- ويتبين أن هنا اختلاف التصحيح، فان تصحيح غاية البيان يخالف تصحيح الزيلعى- نعم حمل فى الامداد ما فى غاية البيان على قول محمد بالحل إذا غم شوال بناء

فاسق إذا قبله القاضى الشرعى وحكم به ، لا بخير فاسق من دون قبول قاض شرعى ، فانه إذن يكون بغير دليل شرعى - وإن لم يغم ولم ير الهلال ، فإن صاموا بقول عدل لم يفطروا على الراجح ، وبقول عدلين أفطروا على الأرجح - والله تعالى اعلم -١٢-

١٨١ - قوله (٤٦) كما نص عليه بعض المحققين (٩٦/١٥٣) أقول إن وقع أن رُئى الهلال للتاسع والعشرين نهارا ولو قبيل الغروب ثم تغيمت السماء، فهل يكتفى بتلك الروية كما يشهد به قولهم هو ليلة المستقبلية عندهما، أم لا ؟ كما يعطيه ظاهر قولهم لا عبرة برويته نهارا عندهما - فافهم ١٢-

ثم رأيت للامام ابن الهمام فى فتح القدير لورئى فى التاسع والعشرين بعد الزوال كان كرويته فى ليلة الثلاثين بالاتفاق اهـ- ومثله فى البحر الرائق، فثبت

على تحقق الخلاف الذى نقله المصنف، وقد علمت عدمه، وحيثنذا فما فى غاية البيان فى غير محله لأنه ترجيح لما هو متفق عليه ، تأمل (٤٥) يعنى لو فرض كلامه فى ما إذا غم هلال الفطر فلا محل لقوله "وهو الأصح" فانه لاخلاف فى هذه الصورة بينهما وبين محمد عليهم الرحمة حتى يحتاج إلى إبانة الترجيح، (ردالمحتار بتلخيص وتوضيح) ١٢ محمد أحمد المصباحى -

(٤٦-٥٠) فى الشرح: رويته بالنهار لليلة الآتية مطلقا على المذهب، قال الشامى:- أى الذى هو قول أبى حنيفة ومحمد-وقال أبو يوسف إن كان بعد الزوال فكذلك، وإن كان قبله فهو لليلة الماضية- والأصل عندهما أنه لا تعتبر رويته نهارا، وإنما العبرة لرويته بعد غروب الشمس- ثم قال الشامى: وإنما كان الخلاف فى رويته يوم الشك ، وهو يوم الثلاثين لأن رويته يوم التاسع والعشرين لم يقل أحد فيها أنه للماضية، لئلا يلزم أن يكون الشهر ثمانية وعشرين، كما نص عليه بعض المحققين (٤٦)

أن معنى عدم العبرة برويته نهارة أنه لا يجعل رويته سابقة على روية الليلة الآتية، بل يجعل كأنه لم ير إلا في الليلة الآتية، لا كما يفهم من كلام الفاضل المحشى رحمه الله تعالى-

١٨٢- قوله (٤٧) قبل الشمس (٩٦/١٥٣) قبل طلوع الشمس-

١٨٣- قوله (٤٨) وشهدت بينة شرعية بذلك (٩٦/١٥٣) بروية

المساء-

١٨٤- قوله (٤٩) فان الحاكم يحكم برويته ليلا (٩٦/١٥٣) ويصدق

الشهود-

١٨٥- قوله (٥٠) انه لا تمكن رويته صباحا ثم مساء فى يوم واحد

(٩٦/١٥٣) قوله لا تمكن أى سنة جرت من خالق الأهلة جل جلاله، وذلك لأن القمر لا يرى صباحا إلا إذا كان خلف الشمس، ولا مساء إلا إذا كان أمامها، وإذا كان الفصل بينهما أقل من ثمان درج بل عشر لم ير القمر لاستتاره تحت شعاعها، فاذا رثى صباحا وجب أن يكون خلف الشمس بقدر ثمان درج بل عشر أو أكثر، ثم إذا رثى من مساء هذا اليوم وجب أن يكون أمامها بهذا القدر، فيلزم سير القمر من صباح إلى مساء بقدر ستة عشر، بل عشرين درجة أو أزيد، وهو لا

وشمل قولهم: " لا عبرة برويته نهارة ما إذا رثى يوم التاسع والعشرين قبل الشمس (٤٧) ثم رثى ليلة الثلاثين بعد الغروب، وشهدت بينة شرعية بذلك (٤٨) فان الحاكم يحكم برويته ليلا (٤٩) كما هو نص الحديث، ولا يلتفت إلى قول المنجمين: انه لا تمكن رويته صباحا ثم مساء فى يوم واحد (٥٠) كما قدمناه عن فتاوى الشمس الرملى الشافعى ١٢

يسير هذا المقدار فى يوم و ليلة بالتمام، فكيف يجوز أن يقطعه فى نصف المدة أو قريباً منه-

١٨٦- قوله (٥١) بل كلما تحركت الشمس درجة (٩٦/١٥٤) بل دقيقة-

١٨٧- قوله (٥٢) فأكثر على ما فى القهستاني (٩٦/١٥٤) ومثله فى اللباب، وأقره شارحه-

١٨٨- قوله (٥٣) وفى شرح المنهاج للرملى (٩٦/١٥٤) الشافعى-

١٨٩- قوله (٥٤) اختلاف المطالع لا يمكن فى أقل-الخ- أقول أراد الاختلاف فى القمر، لأن اختلاف مطالع الشمس يقع فى فرسخين بل أقل، فانه إذا كان الفصل بين الموضعين بقدر أربعة أميال مثلاً كان التفاوت بقدر ربع دقيقة تقريباً، وهذا مما يمكن ضبطه وإن تعسر، نعم ترائى الأهلة إنما يكون لانفصال القمر عن الشعاع، وهذا لا يكون بقدر صالح إلا فى قريب مما ذكر، لأن الشمس يقطع هذا المقدار من محيط الأرض فى نحو أربع دقائق، والقمر يزيد انفصاله فى هذه المدة قدر دقيقتين تقريباً، فاذا كان فى الموضع الشرقى على فصل ثمان درجة إلا دقيقة لم تمكن الروية، ويكون فى الموضع الغربى على فصل ثمان درجة مع زيادة دقيقة فأمكن- هذا ما ظهرلى - والله تعالى أعلم-

(٥١) بل كلما تحركت الشمس درجة فتلك طلوع فجر لقوم و طلوع شمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لغيرهم كما فى الزيلعى ١٢ ردالمحتار

(٥٢) - وقدر البعد الذى تختلف فيه المطالع مسيرة شهر فأكثر على ما فى القهستاني الخ

(٥٣-٥٥) وفى شرح المنهاج للرملى (٥٣) وقد نبه التاج التبريزى على أن اختلاف

١٩٠- قوله (٥٥) من أربعة وعشرين فرسخا (٩٦/١٥٤) ٧٢ ميل-

٤٥ كوس ١٢-

١٩١- قوله (٥٦) وفي المغرب ليلة السبت (٩٦/١٥٤) أقول الأولى

عكس الفرض، لأن البلد كلما كان غربا زاد الفصل بين القمرين، فكانت رويتهم أسبق-

١٩٢- قوله (٥٧) واعتمده الزيلعي (٩٦/١٥٤) في شرح اللباب: قال

شارح الكنز، والجمع، والنقاية: الأشبه بالإعتبار بالمطالع- اه- فشارح الكنز هو الزيلعي، وإياه تبع شارحا للجمع والنقاية ابن ملك والشمسي فيما يظهر، والله تعالى أعلم -

١٩٣- قوله (٥٨) في رسالتنا المذكورة (٩٦/١٥٤) تنبيه الغافل

والوسنان

المطالع لا يمكن في أقلّ (٥٤) من أربعة وعشرين فرسخا (٥٥) وأفتى به الوالد، والأوجه أنها تحديدية كما أفتى به أيضا اه-

(٥٦-٥٨) وإنما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم ولا يلزم أحدا العمل بمطلع غيره، أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤية حتى لورؤى في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت (٥٦) وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقل بالاول واعتمده الزيلعي (٥٧) وظاهر الرواية الثاني وهو المعتمد عندنا وعند المالكية والحنابلة وتمام تقريره في رسالتنا المذكورة (٥٨) (تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان)

١٩٤- قوله (٥٩) يفهم من كلامهم فى كتاب الحج ان اختلاف المطالع فيه معتبر (٩٦/١٥٤) أقول وكذا فى الإرث، فان ثبت مثلا أن زيدا مات فى بلد شرقى حين طلوع الشمس أول رمضان، وابنه عمرا فى عين ذلك الوقت أيضا فى بلد غربى، وكان الاختلاف فى أطوالهما بحيث يقع به الاختلاف فى طلوع الشمس بحسب الادراك أيضا ورث زيد من ابنه، مع أن الميتين فى وقت واحد لا يرث كل منهما صاحبه، نص عليه فى شرح النقاية من الكسوف

١٩٥- قوله (٦٠) فلا يلزمهم شئ (٩٦/١٥٤) أقول نص فى الباب أن لا عبرة باختلاف المطالع، وإنما لا يلزمهم شئ إذا لم يمكنهم الاستدراك دفعا للخرج، وصيانة للحج، وتام تفاصيله فيه، ويأتى فى الكتاب آخر ص ٤١٢ -

(٥٩-٦٠) يفهم من كلامهم فى كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر (٥٩) فلا يلزمهم شئ (٦٠) لو ظهر أنه رثى فى بلدة أخرى قبلهم بيوم- الخ- رد المختار- ١٢

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

(ص ١٥٥ / ص ٩٧)

١٩٦- قوله (١) وهذا يفيد أنه إذا وجد بدا من تعاطى ما يدخل غباره فى حلقه أفسد (٩٧/١٥٦) أقول مفاد هذا الافطار بمجرد تعاطى ما يدخل منه الغبار، وإن لم يقصد الإدخال، ومفاد ما يأتى بعد أسطر عن الشرنبلالى نفسه فى الامداد من تقييد مسئلة البخور بقوله "اشتّمه" بعد قوله "آواه إلى نفسه" يفيد الافطار بشرط قصد الإدخال، فليحرر-١٢- ولكن قد نصوا على جواز طبخ الطعام فلعل الثانى أولى، فافهم-١٢

١٩٧- قوله (٢) أفطر لامكان التحرز عنه (٩٧/١٥٦) ولا يبعد لزوم الكفارة أيضا، للنفع والتداوى- (ط) عن الامداد-

١٩٨- قوله (٣) نظمه الشرنبلالى فى شرحه على الوهبانية (٩٨/١٥٦) آخر فصل الكراهية-

(١-٢) مما لا يفسد الصوم دخول غبار أو ذهاب أو دخان فى الحلق ولو ذاكراً لعدم إمكان التحرز عنه والتعليل بعدم إمكان التحرز عنه يفيد أنه إذا وجد بدا- الخ- وفى الامداد:- لو تبخر ببخور فأواه إلى نفسه واشتّمه ذاكراً لصومه أفطر لا مكان التحرز عنه (٢) وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس-

(٣)- هنا يتان ذكر فيهما المنع من بيع الدخان و شربه وفساد الصوم من الشرب ولزوم الكفارة لو ظنه نافعا أو دافعا شهوة البطن-١٢ محمد أحمد المصباحى

١٩٩- قوله (٤) واختلاف التصحيح فى إدخاله (٩٨/١٥٦) قلت:

وقد علمت أن تصحيح قاضى خان أقوى مع ما فى دليل الفطر من القوة، الامن غيب خشبة فى دبره أو هى فى فرجها يفطر مع عدم صلاح البدن فى ذلك-

٢٠٠- قوله (٥) لا يفسد بالاجماع (٩٨/١٥٦) أقول لكن علّله فى

مراقى الفلاح ص ٤٣٤ بقوله لعدم وصول المفطر إلى الدماغ-اه- وقد كان يخنلج هذا فى صدرى، فان العود والميل فى حك الأذن لا يدخلان الجوف وحينئذ لم يبق فيه صحة للخلافية، إذ الكلام فى ما إذا أدخل الماء فبلغ الجوف، كما لا يخفى-

٢٠١- قوله (٦) هذا غير شرط فى الافساد (٩٩/١٥٩) إذ كون الذكر قدر

الحشفة غائبا فى الفرج الداخلى كافٍ للافساد من دون حاجة إلى إمناء أو تحرك نعم إن بقى راس الذكر فى الفرج الخارج دون الداخلى فلا يجب

(٤)- ذكر مما لا يفسد الصوم:- أو دخل الماء فى أذنه وإن كان بفعله على المختار كما لو حك أذنه بعود ثم أخرجه وعليه درن ثم أدخله ولو مرارا ١٢ در مختار- اختاره فى الهداية والتبيين وصححه فى المحيط وفى اللؤلؤية أنه المختار- وفصل فى الخائنية بأنه ان دخل لا يفسد وإن أدخله يفسد فى الصحيح لأنه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن- ومثله فى البزاية- واستظهره فى الفتح والبرهان- والحاصل الاتفاق على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء- واختلاف التصحيح فى إدخاله - ١٢ ردالمختار-

(٥)- قوله كما لو حك أذنه الخ- جعله مشبها به لما فى البزاية انه لا يفسد بالاجماع ، والظاهر أن المراد اجماع أهل المذهب لانه عند الشافعية مفسد ١٢ ردالمختار-

(٦)- لا يفسد الصوم إن جامع ناسيا ونزع عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وإن أمنى بعد النزاع، ولو مكث حتى أمنى، ولم يتحرك قضى فقط- وإن حرك نفسه قضى وكفر

القضاء قطعاً إلا أن يعنى أو يحرك نفسه حتى تغيب الحشفة فى الفرج الداخلى
فحينئذ يجب القضاء وإن اجتماعاً بالكفارة أيضاً كما لا يخفى هذا تقرير كلامه و
أقول لى فى المقام إشكالات يسهل الجواب عن بعضها فاولاً إذا تذكر، أو طلع
الفجر فأمسك ولم يحرك نفسه ولم يمن حتى فتر فخرج أو أخرج لم يوجد بعد
الذكر والفجر إلا كونه فى الجوف والمفطر هو الايلاج من خارج نهاراً ذاكراً
لابقاء ما أوج من قبل كبقاء طعام السحور وشرابه بعد طلوع الفجر والجواب أن
الايلاج كما هو جماع كذلك الهيئة الحاصلة به وهو كونه مخالطاً لها جماع لا شك
بخلاف الأكل والشرب فان قلت أليس فى البحر من هذا المبحث ص ٢٩٢ لو
جامع عامداً قبل الفجر وطلع وجب النزاع فى الحال فان حرك نفسه فهو على هذا
نظير ما قالوا لو أوج ثم قال لها إن جامعتك فانت طالق أو حرة، إن نزاع أو لم
ينزع ولم يتحرك حتى أنزل لم تطلق ولا تعتق وإن حرك نفسه طلقت وأعتقت
ويصير مراجعاً بالحركة الثانية، ويجب للأمة العقر ولا حد عليهما كذا فى فتح
القدير - اهـ فقد أفاد أن المكث ليس جماعاً وإن أنزل أقول التعليق يحمل على
الحادث بعده كقوله لحائض إن حضت فأنت طالق، والمكث إبقاء لا إحداث
وثانياً أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نساءكم، والليل إلى طلوع الفجر فحلّ
الرفث إلى أن يطلع الفجر ومن لازمه وقوع النزاع بعد الفجر وهو حال النزاع
أيضاً كائن فى الجوف ما لم يستتم خروجاً فهذا كون فى الفرج بعد الفجر ولم
يناف الصوم وثالثاً قد قلتم ان لو نزاع فى الحال لم يفطروا الجواب أن النزاع إقلاع

كما لو نزاع ثم أوج - قال الشامى: - قوله حتى أمنى هذا غير شرط فى الإفساد وإنما ذكره
ليبين حكم الكفارة - إمداد -

عن الجماعة لا جماع بخلاف المكث فانه إبقاء ورابعا هل نفس كونه فى الفرج مناف للصوم وان كان مولجا قبل الفجر والذكر أولا ؟ على الثانى لم قلتى بالفطر إذا لم يمن نعم الامناء حال المس يوجب القضاء، و على الأول لم قلتى بالكفارة إذا حرك نفسه بعد الذكر والفجر لأن الصوم لم ينعقد أصلا الحصول منافيه مع أول جزء النهار فكان كمن لم يصم ولم ينو وجامع عمداً الا يلزمه الا القضاء وخامسا لو كان هذا توجب الكفارة لوجبى بمجرد التحرك فانها لا تتوقف على الامناء فلاوجه لقوله إنما ذكره لبيان حكم الكفارة فاذا لم يفسد الشرح إلا تقييد القضاء بالامناء وإطلاق الكفارة عنه كما هو صريح نصه ونصوص غيره لا عكسه الذى حاوله العلامة الشرنبلالى ان القضاء مطلق والكفارة مقيدة بالامناء نعم أفاد فى البدائع أن عليه القضاء وإن لم يتحرك ولم يمن إذا لم ينزع من فوره ولا كفارة وان تحرك وأمنى وهذا يبين الوجه فالصواب مع الامداد فى مسألة القضاء دون الكفارة -والله تعالى أعلم

٢٠٢- قوله (٧) ينبغى عدم الكفارة (٩٩/١٥٩) أقول وكذا ينبغى

عدمها فى مسألة الصبح ايضا، كما يقتضيه ما علل به صاحب البدائع ظاهر الرواية، فافهم-

٢٠٣- قال (٨) (أو جامع فى ما دون الفرج ولم ينزل) (١٠٠/١٦٠)

- أنظر هل إذا جامع فيما دون الفرجين فتحرك المنى من مقره بشهوة ولم يخرج

(٧) - فى الخلاصة:- ولو نزع حين تذكر ثم عاد تحب الكفارة وكذا فى مسألة الصبح-

اه- لكن فى مسألة التذكر ينبغى عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك الخ ١٢

(٨)- ذكره فى ما لا يفسد الصوم ١٢

حتى إذا بال خرج، والشهوة باقية بعد أولاً، هل يفطر أم لا؟ وكذلك إذا لم يجامع وإنما تحرك بنفسه على فراشه مثلاً فانتبهت شهوته وتحرك المنى شيئاً قليلاً لا بحيث يبلغ قسبة الذكر ويقتضى الخروج فيمنع بالمسك والقسر بل بحيث لم يطلع الرجل نفسه على أن منيه قد تحرك ثم لما قام للبول وبال تقدم خروج المنى فما الحكم؟ والذي يظهر - والله تعالى أعلم - الإفطار في الصورة الأولى لتحقيق معنى الجماع وهو الانزال عن شهوة بمباشرة قياساً على الغسل* ، على ما عليه الطرفان، وهو المختار، وكذا في الثانية إذا كان تحرك المنى بسحق الذكر على نحو الفراش مثلاً، أما إذا تحرك الرجل بنفسه على فراشه، ولم يباشر لفرجه شيء ما مطلقاً، فالظاهر عدم الفساد ، ولو أنزل معاً، كمن نظر أو تفكر فأنزل، فليحرر وليتدبر - والله تعالى أعلم

*. قوله قياساً على الغسل، لكن قد نصوا ومر في الكتاب أن من جامع عمداً قبل الفجر فطلع في جماعه، أو ناسياً فتذكر فيه فنزع في الحال لا شيء عليه وإن أمنى بعد الفجر والنزع - قال في الدر: لأنه كالاختلام، وقال في مراقى الفلاح: لعدم الجماع صورة ومعنى اهـ - علله ط بأن الموجود حال الصوم الانزال خارج المحل، فأفادوا أن المفسد الامتناء حال المباشرة، لا بعدها ولو مع بقاء الانتشار فافهم ١٢ - لكن الذي يظهر أن المراد بالانزال هو نزول المنى من الصلب إلى الذكر، لا خروجه من الذكر، فمن جامع قبل الفجر وطلع في جماعه فنزل المنى من الصلب، فنزع في الحال فلم يخرج من الذكر إلا بعد ما خرج الذكر، فالظاهر أنه مفسد، وكذا إن طلع فأمسك عن التحرك وبقي موطئاً حتى نزل المنى من الصلب فنزع قبل أن يخرج يكفر فيما يظهر، وقس عليه الصورتين في صورة التذكر، فليحرر والله تعالى أعلم - ١٢ منه رضى الله تعالى عنه -

٢٠٤ - قوله (٩) وهو الانزال عن مباشرة بفرجه (١٠٠/١٦١) أقول الأولى التعبير بحال مباشرة مكان قوله "عن مباشرة" لما أسلفنا في الصفحة السابقة، فافهم -

٢٠٥ - قوله (١٠) هذا يقتضى عدم الفساد فى حشو الدبر وفرجها الداخلى (١٠٠/١٦١) فان مجرد الحشو لا يقتضى الوصول إلى الجوف -

٢٠٦ - قوله (١١) فلا يعود إلا مع الخارج (١٠٠/١٦١) أى القدر المجذوب منه، وإن خرج بعضه من حين الصب -

(٩) قال الشامى رحمه الله :- فالاصل أن الجماع المفسد للصوم هو الجماع صورة (١) - وهو ظاهر - أو معنى فقط (٢)، وهو الانزال عن مباشرة بفرجه لا فى فرج، أو فى فرج غير مشتبه، عادة، (٣) أو عن مباشرة بغير فرجه فى محل مشتبه عادة (٤) - الخ -

(١٠-١٤) ذكر فى المتن والشرح فى ما لا يفسد الصوم: إقطار الماء أو الدهن فى إحليله وإن وصل إلى المثانة على المذهب و أبان الشامى انه قول الامام الاعظم والامام محمد معه، وقال الامام ابو يوسف بالافطار ومبنى الخلاف على تحقيق المنفذ بين المثانة والجوف، والظاهر أنه لا منفذ وانما يجتمع البول فيها بالترشيح كذا يقول الاطباء - زيلعى - واستفيد منه أنه لو بقى فى قصبة الذكر لا يفسد اتفاقا أما عند الطرفين فظاهر أما عند ابى يوسف فالافطار كان مبني على وجود المنفذ بين المثانة والجوف و وصول الماء أو الدهن إلى الجوف لكن إذ تحقق عدم الوصول إلى الجوف فعدم الافطار يكون متفقا عليه بين الثلاثة - ثم قال الشامى: وبه بطل ما نقل عن خزانة الاكمل: لو حشا ذكره بقطنه فغيبها أنه يفسد - لان العلة من الجائز الوصول الى الجوف وعدمه بناء على وجود المنفذ وعدمه، لكن هذا يقتضى عدم الفساد فى حشو الدبر وفرجها الداخلى (١٠) ولا مخلص الا باثبات أن

٢٠٧- قوله (١٢) المعتاد (١٠٠/١٦١) البول والغائط-

٢٠٨- قوله (١٣) بأن الدبر والفرج الداخل (١٠٠/١٦١) نفسهما-

٢٠٩- قوله (١٤) ان الشارع اعتبرهما فى الصوم (١٠٠/١٦١) بل

فى كل شئ كما حققته فى بغض رسائللى-

٢١٠- قوله (١٥) والأول أصح (١٠١/١٦١) وهو الصحيح- هندية

عن الظهيرية-

٢١١- قوله (١٦) وكذا المخاط والبزاق يخرج من فيه و أنفه

(١٠١/١٦١) أقول هذا نص المسئلة، ولا حاجة بعده إلى الأخذ والاستنباط،

وما ذكر فى القنية فمفهوم، والمفهوم لا يعارض المنطوق، مع أن القنية لا تزاحم الظهيرية كما لا يخفى، ولذا جزم به الشارح، ولم يلتفت إلى ما يفهم من القنية-

المدخل فيهما تجذبه الطبيعة، فلا يعود الامع الخارج (١١) المعتاد (١٢) وتماه فى الفتح- قلت الاقرب التخلص بأن الدبر والفرج الداخل (١٣) من الجوف، اذ لا حاجز بينهما وبينه، فهما فى حكمه، والفم والانف وان لم يكن بينهما وبين الجوف حاجز إلا أن الشارع اعتبرهما فى الصوم (١٤) من الخارج- الخ-

(١٥) اقطار الماء او الدهن فى قبلها مفسد إجماعا، وقيل على الخلاف ، والأول أصح (١٥) فتح عن المبسوط

(١٦) من عبارة الظهيرية وتماها:- فاستشمه واستنشقه لا يفسد صومه اهـ وقال الشرنبلالى بعد نقل العبارة المذكورة: لكن يخالفه ما فى القنية نزل المخاط إلى راس انفه لكن لم يظهر ثم جذبه فوصل إلى جوفه لم يفسد اهـ- حيث قيد بعدم الظهور- ردالمحتار-

٢١٢- قوله (١٧) إن كان ملأ فيه ينقض صومه عند أبي يوسف

(١٠١/١٦٢) واستحسنه الكمال وغيره كما سيأتي-

٢١٣- قوله (١٨) فى بحث القئ (١٠١/١٦٣) بعد ثمانية أوراق-

٢١٤- قوله (١٩) وذلك أمانة الاختيار (١٠١/١٦٣) وفيه أنه أمر

طبعى غير مقلود دفعه-

٢١٥- قوله (٢٠) بالايلاج (١٠٢/١٦٣) لا بالانتشار

٢١٦- قوله (٢١) بدليل عدم وجوب الكفارة هنا و وجوبها فى القتل

الخطأ (١٠٤/١٦٧) أقول فى هذا الاستدلال نظراً، ألا ترى أن من ابتلع حصاة

عمداً، لا كفارة عليه، مع القطع بالاثم، لارتكابه محرماً قطعياً، وهو إبطال العمل-

(١٧-١٨) فى التاترخانية:- سئل ابراهيم عمن ابتلع بلغمًا قال ان كان أقل من ملء فيه لا

ينقض اجماعاً، وان كان ملء فيه ينقض صومه عند أبى يوسف وعند أبى حنيفة لا ينقض اهـ

وسيدكر الشارح ذلك أيضا فى بحث القئ (١٨)- ردالمحتار -

(١٩-٢٠) فى الفتح:- واعلم أن أباحنيفة كان يقول أولا فى المكروه على الجماع عليه

القضاء والكفارة لأنه لا يكون إلا بانتشار الآلة وذلك أمانة الاختيار (١٩) ثم رجع وقال

لا كفارة عليه-وهو قولهما- لأن فساد الصوم يتحقق بالايلاج (٢٠) وهو مكروه فيه مع أنه

ليس كل من انتشرت آلته يجامع اهـ أى مثل الصغير والنائم- ردالمحتار-

(٢١) من تسحر أو أفطر يظن اليوم ليلاً والفجر طالع والشمس لم تغرب يجب عليه القضاء

دون الكفارة، لأن الجنابة قاصرة، وهى جنابة عدم التثبّت، لا جنابة الافطار، لأنه لم يقصده،

ولهذا صرحوا بعدم الاثم عليه ، كما قالوا فى القتل الخطاء لا إثم فيه، والمراد إثم القتل،

وصرّحوا بأن فيه إثم ترك العزيمة والمبالغة فى التثبّت حالة الرمي- بحر عن الفتح- قلت لكن

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

والفاضل المحشى رحمه الله تعالى إنما عرض له هذا الاشتباه بالقياس على مسائل القتل، مع أن بينها وبين ما ههنا فرقا، فإن الكفارة ثمه لرفع الاثم ولو قليلا، فحيثما يتحقق الاثم يلزم التكفير فحيث لا تكفير لا إثم، لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، وههنا ليس كذلك، بل هو جزاء الجنابة الكاملة، فعدم الكفارة ههنا يدل على عدم كمال الجنابة لا عدم الاثم أصلا، نعم الظاهر عدم الاثم ههنا، لأن الأكل ممتد باذن الشرع إلى تبين الفجر لنا، فما لم يتبين لم يرتكب محظورا-

٢١٧- قوله (٢٢) وليس له أن ياكل (١٠٤/١٦٧) أقول هذا يؤيد ما

قدمنا، فانه يفيد أنه عاص فى الأكل، فياثم مع عدم الكفارة-

٢١٨- قوله (٢٣) فى وجوب الكفارة مع الشك فى الغروب

(١٠٥/١٦٨) وعدم تبين الحال بعده-

٢١٩- قوله (٢٤) تصحيح عدم الوجوب (١٠٥/١٦٨) سيأتى

تضعيفه-

الظاهر عدم الاثم هنا أصلا، بدليل عدم وجوب الكفارة هنا، ووجوبها فى القتل الخطأ، لوجود الاثم فيه ، لانها مكفرة للاثم- رداختار-

(٢٢) لو ظنّ الطلوع وأكل مع ذلك ثم تبين صحته ظنه فعليه القضاء ولا كفارة- وليس له أن ياكل، لأن غلبة الظن كاليقين- بحر- يظهر منه أن الأكل بعد ظنّ الطلوع إثم ومع ذلك ليس عليه إلا القضاء ١٢ محمد أحمد -

(٢٣-٢٥) فى وجوب الكفارة مع الشك فى الغروب (٢٣) اختلاف المشايخ كما نقله فى البحر عن شرح الطحاوى، ونقل أيضا- عن البدائع تصحيح عدم الوجوب (٢٤) فى ما

٢٢٠- قوله (٢٥) تصحيح عدم الوجوب فيما إذا غلب (١٠٥/١٦٨)

أى إذا لم يتبين عدم الغروب-

٢٢١- قوله (٢٦) فعليه الكفارة (١٠٥/١٦٨) أى فى حال الشك

أو ظن عدم الغروب، أما لو كان ظن الغروب ثم ظهر عدمه فليس عليه إلا

القضاء-

٢٢٢- قوله (٢٧) لا قضاء عليه (١٠٥/١٦٨) وإن أثم-

٢٢٣- قوله (٢٨) فى أشهر الروايات (١٠٥/١٦٨) وهو ظاهر الرواية

كما سيحى

٢٢٤- قوله (٢٩) فهذا داخل فى عدم التبين (١٠٥/١٦٨) وإنما أثم

لأن غلبة الظن ملحق باليقين، كما تقدم عن البحر-

٢٢٥- قال (٣٠) فى ظاهر الرواية (١٠٥/١٦٨) بل بلا خلاف

٢٢٦- قوله (٣١) فلا شئ عليه (١٠٥/١٦٩) أما فى التبين فظاهر،

إذا غلب على رايه عدم الغروب (٢٥)

(٢٦) قال فى الفتح: هذا اذا لم يتبين الحال، فان ظهر أنه أكل قبل الغروب فعليه الكفارة

ولا أعلم فيه خلافا اهـ

(٢٧-٢٩) لو غلب على ظنه أنه أكل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه (٢٧) فى أشهر

الروايات (٢٨) فهذا داخل فى عدم التبين (٢٩)

(٣٠) لو لم يتبين الحال لم يقض (أى فى مسألة الظن أو الشك فى بقاء الليل) فى ظاهر

الرواية (درمختار)

(٣١-٣٢) وإن ظن غروب الشمس فان تبين عدمه فعليه القضاء فقط، وإن تبين الغروب

جدالممتار-٢

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

وأما فى عدمه فلان الظن دليل شرعى مبيح للافطار، وهو مسئلة الافطار بالتحرى

٢٢٧- قوله (٣٢) وإن شك فيه (١٠٥/١٦٩). هذه مسئلة الافطار مع

عدم الدليل-

٢٢٨- قوله (٣٣) بل بالمتنى (١٠٦/١٦٩) أى بل إنما يجوز بشهادة

عدلين-

٢٢٩- قوله (٣٤) إذا كان عدلا صدقه (١٠٦/١٧٠) أقول لأنه إذ

صدقه فقد وقع تحريه على الغروب، والافطار جائز بالتحرى، بخلاف ما إذا لم

يصدقه لعدم التحرى وعدم النصاب-

٢٣٠- قوله (٣٥) أو المدفع الحادث فى زماننا (١٠٦/١٧٠) أنظر ما

أو لم يتبين شئ فلا شئ عليه (٣١) وإن شك فيه (٣٢) فان لم يتبين شئ فعليه القضاء، وفى الكفارة روايتان-

(٣٣-٣٥) قال المصنف: تسحر أو أفطر يظن اليوم ليلا والفجر طالع والشمس لم تغرب

قضى فقط- قال الشارح: كما لو شهدا على الغروب وآخران على عدمه فأفطر فظهر

عدمه- ولو كان ذلك فى طلوع الفجر قضى وكفر، لأن شهادة النفس لا تعارض شهادة

الاثبات لكن نقل الشامى عن البزازية: ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا

كفارة اهـ ثم أوصى بالتأمل- وقال فى تنمة البحث:- فى تعبير المصنف- كغيره- بالظن

إشارة إلى جواز التسحر والافطار بالتحرى- وقيل لا يتحرى بالافطار- والى أنه يتسحر

بقول عدل، وكذا بضرب الطبول - واختلف فى الديك- وأما الافطار فلا يجوز بقول

الواحد بل بالمتنى (٣٣) وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عدلا صدقه (٣٤) ومقتضى

نوله لا بأس بالفطر بقول عدل صدقه أنه لا يجوز اذا لم يصدقه، ولا بقول المستور مطلقا

٢٣١- قوله (٣٦) خرج المخطئ والمكره- بحر- قلت: وكذا الناسي (١٠٨/١٧٤) أقول وفي معنى المكره، المضطر إلى أكل أو شرب لمخمصة أو دواء لوجع لا يطاق، ويأتى شرحا ص ١٨٥ من مبيحات الإفطار خوفا هلاك أو نقصان عقل، ولو بعطش أو جوع شديد ولسعة حية- اه- قال ش: أى فله شرب دواء ينفعه اه- نعم يأتى ص ١٨٤، أنه إن تعاطى السبب بنفسه مختارا فالأرجح وجوب الكفارة، حيث قال: فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى مرض فأفطر ففى كفارته قولان- اه- وفى ش عن ط عن الشرنبلالى عن المنتقى ترجيح الوجوب- والله تعالى أعلم-

٢٣٢- قوله (٣٧) ويستحب التتابع (١٠٨/١٧٤) أى بين القضاء والكفارة، فان فصل جاز، أما صيام الكفارة فلا تجزى لإمتناعه، كما يأتى-

٢٣٣- قوله (٣٨) وهذا عند محمد (١٠٩/١٧٤) جعل هذا فى البزازية قول أبى يوسف، وأفاد أن خلافه هو المذهب، وهو المختار، حيث قال: احتجتم

وبالأولى سماع الطبل أو المدفع الحادث فى زماننا (٣٥) لاحتمال كونه لغيره ولأن الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحرى فيجوز الخ- ردالمحتار-

(٣٦-٣٧) ذكر المصنف استعمال المفطرات وقيد به بقوله- عمدا- فكتب عليه الشامى:-

خرج المخطئ والمكره الخ (٣٦) ثم قال -المصنف: قضى وكفر فقال الشامى فى حاشيته:-

وانما قدم القضاء إشعارا بأنه ينبغى أن يقدمه على الكفارة، ويستحب التتابع (٣٧) كما فى الهداية

(٣٨) قال المصنف:- أو احتجتم فظن فطره به فأكل عمدا قضى وكفر- قال الشارح:-

فظن الفطر، أو اكتحل أو ادهن فظن الفطر، أو أكل عمداً، إن جاهلاً لم يسمع حديثاً، ولم يُفتَ بالفطر فأفطر كُفْرًا، وكذا لو سمع الحديث وعرف تأويله، وإن لم يعرف تأويله كُفْرًا، خلافاً للإمام الثنائي، لأن الحديث لا يكون أدنى من كلام المفتي قلنا: ليس للعامي أن يعمل بالحديث لعدم علمه بالنسوخ والمأول أولان وظيفة الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فإنه لو أفتاه بالفساد فتعمد الفطر بناء عليه لا يكفر، ولو اغتاب فظن فطره وتعمد الأكل إن بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كفر أيضاً عند عامة العلماء اهـ أى إما إذا لم يبلغه الخبر أو عرف تأويله كفر اتفاقاً، وأصرح شئ قول الخانية فإنه ذكر مثل ما فى البزازية وجعل عدم العبرة بسماع حديث وإن لم يعرف تأويله قول الامام الأعظم ومحمد، وجعله شبهة إذا لم يعرف تأويله قول أبى يوسف، وقدم قولهما فكان هو المعتمد، وحاصله أنه يكفر فى الحجامة مطلقاً إلا إذا كان جاهلاً وأفتاه مفت معتمد بالفطر، ومثله فى الخلاصة مع مسألة الغيبة المذكورة فى البزازية أما فى البدائع ص ١٠٠ ج ٢ فجعل اعتباره شبهة، رواية الحسن عن الامام وجعل خلافه رواية عن أبى يوسف فالجملة الأخيرة منها توافق الزيلعى وقد صرح بعده أن ظاهر الحديث والفتوى يصير شبهة ثم قال ولو اغتاب فظن فطره ثم أكل عمداً فعليه الكفارة وإن استفتى فقيهاً أو تأول حديثاً لأنه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث

لأنه ظن فى غير محلّه حتى لو أفتاه مفت يعتمد قوله، أو سمع حديثاً ولم يعلم تأويله لم يكفر، للشبهة- قال الشامى تحت قوله " أو سمع حديثاً ":- كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: أفطر الحاجم والمحجوم- وهذا عند محمد- لأن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أقوى من

ههنا، لان ذلك مما لا يشتهه على من له سمة من الفقه، وهو لا يخفى على أحد، وكذا لودهن شاربه فظن فطره فاكل عمدا عليه الكفارة، وإن استفتى او تأوّل حديثا لما قلنا اهـ والعجب أن البحر ص ٣١٦ ج ٢ عكس فجعل كون الحديث شبهة قول الطرفين وعدمه قول ابى يوسف والذى فى الزيلعى تبع فيه الهداية وأقره فى الفتح والعناية، فالله المستعان على هذا الاختلاف الشديد فى الرواية ١٢

٢٣٤- قوله (٣٩) عليه الكفارة على كل حال (١٠٩/١٧٥) بعده فى

الخانية: اعتمد حديثا أو فتوى اهـ-

أقول فانحصر الأمر فى صدور ما هو مفطر عند إمام مجتهد من أئمة السنة. ولم ينفع إفتاء مفت أو سماع حديث فيما أجمع على خلافه، نعم نفعهما فى ما إذا كان شيئا لا يظن الفطر به، كالحجامة، فانه تلزمه الكفارة، إلا إذا أفتاه مفت أو سمع حديثا لم يعلم تاويله- وبالجمله ما يكون مجتهدا فيه فلا كفارة، وما لم يكن مجتهدا فيه وإن قال به مجتهد، ففيه الكفارة إلا بشبهة فتوى أو حديث.

قول المفتى فأولى أن يورث شبهة، وعن أبى يوسف خلافه لأن على العاصى الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء فى حقه إلى معرفة الاحاديث- زيلعى

(٣٩) ورد فى الأحاديث ما يظهر منه أن الحجامة تفطر الصائم وذهب إليه الامام الأوزاعى والامام أحمد، و ورد فيها أيضا ما يظهر منه أن الغيبة تفطر الصائم لكن لم يذهب إليه أحد من الأئمة- ولا اعتداد بخلاف الظاهرية فمن اغتاب وظن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمدا قال فيه عامة المشايخ: عليه الكفارة على كل حال، لأن العلماء أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث، وقالوا أراد به ثواب الآخرة، وليس فى هذا قول معتبر، فهذا ضمن ما استند إلى دليل فلا يورث شبهة " اهـ- رداختار عن الخانية

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

٢٣٥- قوله (٤٠) ويتقوى الثاني (١١٠/١٧٧) أقول هذا فى الجماع

خاصة، وكذا صورّ بالجماع فى البدائع والفتح، فكيف يتقوى به إطلاق الثانى؟
ولكن انظر ما سنذكره-

٢٣٦- قوله (٤١) وإن كان الفطر المتكرر فى يومين بجماع-

(١١٠/١٧٧) الأولى فى رمضانين ولفظ البحر لو جامع مرارا فى أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة (لم يذكر فيها خلافا ثم قال) فلو جامع وكفر ثم جامع فعليه أخرى فى ظاهر الرواية ولو جامع فى رمضانين فعليه كفارتان وإن لم يكفر للأولى فى ظاهر الرواية وهو الصحيح، جوهره -وقال محمد عليه واحدة، قال فى الأسرار وعليه الاعتماد وكذا فى البزاية اهـ بقى أن ظاهر الرواية المصححة هل تختص بالجماع أم تعم كل فطر؟ ظاهر الخلاصة الثانى، إذ قال ان أفطر فى رمضانين فعليه لكل فطر كفارة وقال محمد تكفيه واحدة-اهـ- ومثله فى الخانية سواء بسواء ، وتقديمه الأول دليل ترجيحه، وكذلك صورّه فى

(٤٠-٤١) قال الشارح:- ولو تكرّر فطره ولم يكفر للأول يكفيه واحدة، ولو فى رمضانين عند محمد، وعليه الاعتماد- بزاية، ومجتبى وغيرهما- واختار بعضهم للفتوى أن الفطر بغير الجماع تداخل وإلا لا-

قال الشامى:- قوله وعليه الاعتماد" نقله فى البحر عن الأسرار، ونقل قبله عن الجوهره" لو جامع فى رمضانين فعليه كفارتان وإن لم يكفر للأولى، فى ظاهر الرواية، وهو الصحيح اهـ قلت فقد اختلف الترجيح كما ترى، ويتقوى الثانى (٤٠) بأنه ظاهر الرواية- وقال: قوله "وإلا لا" أى وإن كان الفطر المتكرر فى يومين بجماع (٤١) لا تتداخل الكفارة وإن لم يكفر للأول لعظم الجنابة، ولذا أوجب الشافعى الكفارة به دون الأكل والشرب -

البزازية بمطلق الفطر، وذكر بعد قول محمد قال فى الاسرار وعليه الاعتماد و به تبين أن تصوير البدائع والفتح بالجماع غير قيد وكأنه لانهما ذكرافيه خلاف الشافعى ولا كفارة عنده إلا فى الجماع فتم قول المحشى يتقوى الثانى بأنه ظاهر الرواية-

٢٣٧- قوله (٤٢) إلا فى الاعادة والاستقاء (١١٠/١٧٧) هذا فى ما ذرع، لأنه إن استقاء ملاً فيه ذاكرافسد بنفس الخروج، من دون حاجة إلى العود-

والحاصل أن ما دون ملاً الفم لا يفسد مطلقاً وإن أعاده ذاكرافصومه أى قبل خروجه من فيه فانه إن أعاد الساقط - والعياذ بالله تعالى - أفسد مطلقاً إجماعاً بلا كفارة إلا أن يكون نسي الصوم وأما ما كان ملاً الفم فيشترط فى الافساد به شرطان : احدهما صنع الصائم إما فى اخراجه وهو الاستقاء أو إدخاله، وهو الاعادة، والثانى أن يكون ذلك الصنع و هو ذاكر للصوم، فان فقد أحد الشرطين لم يفسد ما كان ملاً الفم أيضاً مطلقاً - والله تعالى أعلم - واللازم من هذا اعتبار الملاً والصنع معاً، فيكون جمعا بين قوليهما - فافهم -

٢٣٨- قوله (٤٣) بشرط الملاً (١١٠/١٧٧) وهما شرطان فيهما

جميعاً-

(٤٢-٤٣) نقل الشامى عن شرح الملتقى فى مسألة قى الصائم، والمسألة تنفرع إلى أربع وعشرين صورة، لأنه إما أن يلقى أو يستقى وفى كل إما أن يملأ الفم أو دونه، وكل من الأربعة إما أن يخرج أو عاد أو أعاده، وكل إما ذاكر لصومه أولاً - ولا فطر فى الكل على الأصح إلا فى الاعادة والاستقاء بشرط الملاء مع التذكر-

٢٣٩- قال (٤٤) علك (١١٢/١٨٠) هرچه لزج و چسبنده باشد ١٢

رشیدی

٢٤٠- قال (٤٥) اللحية إذا كانت بقدر المسنون، وهو القبضة

(١١٣/١٨١) أفاد أنها إذا كانت قدر قبضة فيكره الدهن لإطالتها-

أقول ولا يستفاد منه كراهة طول اللحية فوق القبضة، فان المعنى فيه كراهة التكلف لما لا يعنيه، نعم تصریحهم بأن قطع ما زاد على القبضة سنة يفيد أن تركه مكروه تنزيها، لأنه خلاف السنة، لا جرم أن قال الملا على القارى فى جمع الوسائل شرح الشمائل: ان كان الطول الزائد بأن تكون زيادة على القبضة فغير ممدوح شرعا- اه- ذكره فى حليته صلى الله تعالى عليه وسلم-

٢٤١- قوله (٤٦) ولو ضعف عن الصوم (١١٥/١٨٤) الضعف وعدم

القدرة قد يكون حقيقة، وقد يكون تكاسلا من النفس، وإخلادا إلى أرض الدعة، فتوسوس إليك أنك لا تقدر، مع أنك تقدر، والله يعلم المفسد من المصلح-

(٤٤) وكره مضغ علك- تنوير ودر-

(٤٥) لا يكره دهن شارب ولا كحل، اذا لم يقصد الزينة أو تطويل اللحية اذا كانت بقدر

المسنون وهو القبضة

(٤٦) ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة فله أن يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع

اه أى اذا لم يدرك عدة من أيام أخر يمكنه للصوم فيها وإلا وجب عليه القضاء- الخ-

فصل فى العوارض المبيحة لعدم الصوم

(ص ١٨٤/ص ١١٥)

٢٤٢- قوله (١) للمرء فيها الفطر تسع تُستَطر (١١٥/١٨٤) الأولى للعبد، لأن فيها الحمل والارضاع، والعبد يشمل الأنثى كما فى ق -
٢٤٣- قوله (٢) ط عن أبى السعود (١١٦/١٨٦) عبارته: أطلق فى التجربة فعم ما لو كانت لغير المريض عند اتحاد المرض - شيخنا-ه- يريد أباه السيد عليا رحمهما الله تعالى -

أقول لم يعزه لأحد، وفى الاستناد إلى إطلاق التجربة نظر، لأن المتبادر من التجربة تجربة نفسه، ولا شك أن النفع والضرر يختلف باختلاف الأمزجة مع اتحاد المرض، وكذا اختلاف البقاع، وكذا اختلاف الموسم إلى غير ذلك مبن 'الخصوصيات-

٢٤٤- قوله (٣) فالظاهر لزوم الكفارة (١١٦/١٨٦) أقول كلام

(١) وعوارض الصوم التى قد يغتفر للمرء فيها الفطر، تسع تستطر

حبل، وارضاع، واكره، سفر مرض، جهاد، جوعة، عطش، كبر

(٢-٣) فى المتن والشرح فى بيان من يجوز له الفطر:- أو مريض خاف الزيادة لمرضه، وصحيح خاف المرض، وخادمة خافت الضعف- بغلبة الظن بأمانة أو تجربة أو باخبار طبيب حاذق مسلم مستور- فى ردالمحتار تحت قوله "أو تجربة" ولو كانت من غير المريض عند اتحاد المرض- ط عن أبى السعود (٢)- وفيه تحت قوله "مستور" قلت وإذا أخذ بقول طبيب ليس فيه هذه الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة (٣) كما لو أفطر بدون أمانة ولا تجربة، لعدم غلبة الظن

فصل فى العوارض المبيحة لعدم الصوم

الفاسق إذا وقع التحرى على صدقه مقبول، ولا أقل من أن يورث شبهة، فلا تتكامل الجناية، فلا تلزم الكفارة-

٢٤٥- قوله (٤) فانه يصير متنفلا (١٢٠/١٩٠) لعدم التبييت-

٢٤٦- قوله (٥) وإن أفطر يلزمه القضاء (١٢٠/١٩٠) ولو من فوره-

٢٤٧- قوله (٦) ولكن وجب لعارض (١٢٢/١٩٣) كالنذر، وقضاء

نفل أفسدته-

٢٤٨- قوله (٧) ولزمته القرية، كما فى الدرر (١٢٦/١٩٩)

هذه فائدة نفيسة وسيأتى آنفا أن لو قدم حجاً أو صوماً أو صلوة على وقت نذر ايقاعه فيه صح ولغا التعيين، قال لان التعيين ليس قرينة مقصودة حتى يلزم بالنذر اهـ وعليه رأيت تتفرع الفروع ، ففى الهندية أوجب أن يتصدق غدا بدراهم فتصدق بها اليوم أجزأه فى قولهم، حاوى القدسى - إن نجوت من

(٤-٥) لو نوى صوم القضاء نهارة فانه يصير متنفلا (٤) وإن أفطر يلزمه القضاء (٥) كما اذا نوى الصوم ابتداء

(٦) فى الشرح: ولا تصوم المرأة نفلا إلا باذن الزوج، الا عند عدم الضرر به- قال الشامى:- وأطلق النفل فشمل ما أصله نفل لكن وجب بعارض-

(٧) فى المتن والشرح: (والنذر) من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرها (غير المعلق) ولو معيناً (لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقير) فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز -الح- فى ردالمحتار: قوله "فخالف" اى فى بعضها أو كلها بأن تصديق فى غير يوم الجمعة ببلد آخر بدرهم آخر على شخص آخر، وإنما جاز لأن الداخلى تحت النذر ما هو قرينة، وهو أصل التصديق، دون التعيين، فبطل التعيين ولزمته القرية كما فى الدرر-

هذا الغم فعلى أن أتصدق بعشرة دراهم خبزاً فتصدق بعين الخبز أو بشمنه يجزيه، خانية- لان القرية التصدق وتعين الخبز ليس قرية مقصودة- ثم قال مالى صدقة لكل مسكين درهم فدفع الالف إلى مسكين واحد جاز، خانية- لان التفريق ليس قرية مقصودة- قال الله على ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكيناً آخر أجزأه، محيط، لأن تعيين هذا المسكين ليس قرية مقصودة- نذر بالتصدق على الف مسكين فتصدق على مسكين بالقدر الذى الزم يخرج عن العهدة ، تاتارخانية عن الحجة، وهى مسألة الخانية المذكورة- الله على أن أذبح جزوراً و أتصدق بلحمه فذبح مكانه سبع شياه جاز، خلاصة، لأن دم الجزور وسبع شياه سواء فى القرية- نذر بعثت عبده بعينه لا يجزيه أن يتصدق بقيمته أو ثمنه- محيط عن عيسى بن أبان وابن سماعة كلاهما عن محمد، وفى وصايا الهندية وفى المنح: رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبونصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه قيمتها ولو قال هى للمساكين جاز لهم أن يتصدقوا بقيمتها، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى، خانية- وفيها قبيل باب الوصى أوصى أن يتصدق عنه بألف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة أو على العكس قال ابن مقاتل يجوز- قال الفقيه أبو الليث معناه أوصى أن يتصدق عنه بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال، قيل له فان كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة دراهم، قال : أرجو أن يجوز، وإن أوصى بالدرهم فأعطى حنطة لم يجوز- وقال الفقيه أبو الليث: وقد قيل يجوز، وبه ناخذ- خانية-

قلت: فظهر أن تاويل الفقيه ما عن ابن مقاتل كان لأن مذهبه التعيين لو أوصى بالدرهم لا يجوز تبديلها بالحنطة فأول ما عنه بأن كلامه فيما أوصى بألف دراهم حنطة، أما على المفتى به فلا تعيين- ثم ذكر أوصى أن يباع هذا العبد ويتصدق

بثمنه على المساكين جاز لهم أن يتصدقوا بنفس العبد- ولو قال اشتر عشرة اثواب
وتصدق بها فاشترى الوصى، له أن يبيعها ويتصدق بثمنها- وعن محمد لو أوصى
بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز أوصى أن
يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء-
عن أبى يوسف أوصى ان يتصدق على فقراء مكة يجوز غيرهم وعليه الفتوى-
وفى النوازل أوصى ان يتصدق فى عشرة ايام فتصدق فى يوم جاز خلاصة-
وستأتى أكثر هذه المسائل متنا وشرحا وحاشية فى الأيمان والوصايا

أما ما فى إيمان الهندية لله على أن أطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدار
الطعام فأطعم خمسة لم يجز، محيط-

فأقول وجهه ظاهر لأنه إذا لم يقدر تقدر بعدد المطعم عليهم وما يطعم
خمس ليس كما يطعم عشرة فلم يوف بما نذر، أما ما فيها عنه " لله على ان اطعم
هذا المسكين شيئا ولم يعين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين" فوجهه ما سينقل
المحشى عن البدائع أنه إذا لم يعين المنذور صار تعيين الفقير مقصودا، فلا يجوز أن
يعطى غيره اه- أما أن لو نذر هديا لم يجز إلا بالغ الكعبة أو أضحية لم تجز إلا
فى أيام النحر فذلك لأن كلا منهما كما يأتى للمحشى فى الأيمان ص ١٠٨ اسم
لخاص معين، فالهدى ما يهدى للحرم والأضحية ما يذبح فى أيامها، حتى لو لم
يكن كذلك لم يوجد الاسم اهـ و أحال بيانه على باب اليمين فى البيع، ولم يزد
حاصله هنالك ص ١٩٨ إلا على ما ذكر ههنا أقول فى تمامية هذا التعليل قلق فان
عدم وجدان الاسم متحقق فيما إذا نذر التصدق بالدرهم فتصدق بالخبز أو
عكس، والثانى ان يقال إنما يتعلق النذر بما هى قرينة مقصودة فى الشرع فاذا نذر
الهدى أو الاضحية وقد خصهما الشرع بزمان ومكان حتى لو خرجا عنها لم

یکونا تلك القرية المقصودة شرعا فمن جرّاء هذا يتعين فیهما الزمان والمكان بخلاف التصدق علی فقراء الحرم فافهم أقول وظهر من هذه البيانات أن لو نذر ذبح بقرته والتصدق بلحمها لم یجز أن يتصدق بعینها لأن الذبح قرية مقصودة بذاتها فكان كما لو نوى عتق عبده عينا لم یجز أن يتصدق بقيمته والله تعالى أعلم ، ویظهر لی أن لو أوصی بمائة للمسجد الفلانی غیر المساجد الثلاثة جاز أن يعطى مسجدا آخر لا سيما إذا كان المسجد الموصى له غنيا وفى غیره حاجة، لأن التعین ليس بقرية فلا یلزم بخلاف ما لو أوصی لزيد لا یجوز أن يعطى عمرو لانها للتملیک دون القرية، ولذا جازت للغنى، لكن فی الهندية عن الوقاعات الحسامية اوصى اعطى درهما فی عمارة المسجد او نفقته أو مصالحه صح، لأنه إن كان لا یمکن تصحيحه وقفا یمکن تصحيحه تمليكا بالهبة للمسجد وإثبات الملك للمسجد علی هذا الوجه صحیح، ونقل فرعين آخرين عن العتایة فیهما أيضا التملیک من المسجد، فعلى هذا ینبغى التعین فلیحرر، والله تعالى اعلم ۱۲ ویاتى ص ۶۵۳ ج ۵ أن الرصیة للمسجد باطلّة عند الشیخین إلا أن یقول ینفق علیه، وجائزة عند محمد ویاتى فيه ص ۶۸۲ أن بقول محمد أفتى صاحب البحر ۱۲

واقعة الفتوى :حاج أوصى بمبلغ أن يعطى فلانا إن أراد أن یحج العام فان لم یحج العام فیعان * به احد ممن یرید الحج، وفلان لم یحج العام فهل للوصى أن يتصدق به علی مسکین أو لا یعطيه إلا لمن یرید الحج مع أن المبلغ قليل لا یبلغ ربع نفقة

* لفظه :پھر جسے مناسب خیال فرمائیں حج کے لئے عطا فرمادیں ۱۲ منہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ

الحج الآن، فليس فيه إلا إعانة من ليس عليه الحج على الحج لأن الإعانة إنما تكون لمن ليس عنده النفقة تامة فلا يكون عليه الحج وإنما يصير بهذه الإعانة إن صار، وجعل الحج فريضة على من ليس عليه ليس. قرينة مقصودة، وكذا إعانة مسكين يتكلف للحج بشئ قليل، لا يبلغه الحج وليس فيهما فيما أرى إلا إعانة المسكين وهى قرينة مقصودة، فيجوز كل إعانة ولا يتقيد بمن يريد الحج، هذا ما ظهرلى والله تعالى أعلم ١٢

أقول وتحقيق ذلك أنها وصية مطلقة إذ ليس فيها تعيين أحد ولا نص على تعميم الغنى والفقير، فلا تحل إلا للفقير كما فى التنوير قبيل باب الوصى ص ٦٨٤ ج ٥ فتكون وصية لفقير كى يصرفه إلى الحج، وهذه مشورة لا يجب عليه العمل بها، كما نصوا عليه فى غير ما مسألة، وفى ش ص ٦٥٢ ج ٥ فيمن أوصى بأن ينفق على فرس فلان كل شهر كذا، جاز لفلان أن يصرفه الى مصالح نفسه فراجعها، فاذن لم يبق إلا وصية لفقير مطلق، فعلى أى فقير صرفها، صرفها إلى مصرفها سواء كان يريد الحج أولا، فكانت مسئلتنا هذه أهون من مسألة الخلاصة ص ٤١٩ ج ٢ لو أوصى بأن يتصدق بثلث ماله فى فقراء بلخ، فالأفضل أن يصرف اليهم، وإن أعطى غيرهم جاز، وهذا قول أبى يوسف وعليه الفتوى، وكذا لو أوصى بأن يتصدق على فقراء الحاج فتصدق على غيرهم اهـ - فان ههنا تعيين الحاج فى الموصى لهم وفى مسئلتنا لا وصية إلا لفقير وذكر الحج مشورة، والحمد لله على وضوح الحكم ١٢

وقد تقدمت مسائل جواز الخلاف للوصى فيما ليس بقرينة مقصودة وفى أواخر هبة الهندية ص ١٤٣ ج ٤ رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم أو مائة من حنطة وقال ادفع إلى فلان الفقير فلدفع إلى غيره فى الحاوى أنه يضمن، وقال ظهير

الدين رحمه الله تعالى لا يضمن، لأن المقصود ابتغاء مرضاة الله تعالى ، وقد وجد فى حق فقير كذا فى التاتارخانية اه فهذا فيما إذا كان الفقير معينا فكيف إذا لم يكن تعيين وما ذكر ليس الا مشورة، ثم فى الحياة مقاصد فى التخصيصات، وليس المقصد بعد الموت إلا وجه الله تعالى-

فان قلت أليس إذا اعطى زيد عمرا دراهم ليعطيها من يريد الحج من الفقراء فأعطاهم فقيرا يريد التزوج أليس أن زيدا لا يرضى به ويعد مخالفا؟
أقول أليس إذا اعطاه ليفرقها على فقراء مكة ففرقها على فقراء الكوفة لم يرض به زيد وعد مخالفا؟ وقد صرحوا أن للوصى هذا ، وهو قول أبى يوسف وعليه الفتوى، وبه يفتى - نوازل، ولوالجية، خلاصة، سراجيه، أدب الأوصياء، وغيرها- وقد قدمنا فروعا حجة جاز فيها الخلاف فى الزوائد مع حصول أصل المقصود، فثبت أنه المناط ولا نظر بعده إلى خلاف، والله تعالى اعلم

٢٤٩- قوله (٨) لا يجوز لأنه عبادة (١٢٨/٢٠٢) أقول القرآن الكريم انما أمر بوفاء النذر " وليوفوا نذورهم" ولا يلزم منه كونه عبادة كما أمر بوفاء العهد "واوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا" وبايفاء العقد "ياايها الذين امنوا أوفوا بالعقود" ولم يلزم منه أن يكون كل عهد وعقد عبادة- وكيف يكون النذر عبادة،

(٨-١١) فى الشرح: واعلم أن النذر الذى يقع للاموات من أكثر العوام، وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء الكرام تقربا إليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصدوا صرفها لفقراء الانام-

فى ردالمحتار نقلا عن البحر عن شرح العلامة قاسم: قوله باطل وحرام لوجوه ، منها أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز، لانه عبادة (٨) والعبادة لا تكون لمخلوق-

وقد صح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنه مطلقا ومحال أن ينهى عن عبادة الله تعالى فقد اخرج الشيخان عن أبى هريرة وابن عمر رضى الله تعالى عنهم قالا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : "لا تنذروا فان النذر لا يغنى من القدر شيئا وانما يستخرج به من البخيل" نعم المنذور به قد يكون عبادة كصلاة وصوم ولا يقصد به أحد من المسلمين غير الله تعالى ١٢

٢٥٠- قوله (٩) ومنها أن المنذور له ميت (١٢٨/٢٠٢) أقول هذا

يختص بأن يقول للميت لك كذا ويريد به تمليكك حقيقة ولا الفاظهم منحصرة فى هذه، ولا اعتقاداتهم فى تمليك الميت فكيف يحكم على عام بخاص؟ علا انه ان كان فى هذا الخصوص فبطلان النذر، لا حرمة ما اتى به من الدراهم وغيرها، فإنهم يعلمون قطعاً أن خدام المزار ياخذونها، والمعطون بذلك راضون، فمن أى جهة جاء التحريم ، والله يقول الحق ويهدى السبيل ١٢

٢٥١- قوله (١٠) ومنها أنه إن ظن أن الميت يتصرف فى الأمور دون

الله تعالى-الح- (١٢٨/٢٠٢) هذا سوء ظن بالمسلم، وهو باطل وحرام، وبأى وجه عُلِمَ بل ظُنَّ بل تُوهَّم أنه يعتقد أن المتصرف هو الميت دون الله تعالى - ورضى الله تعالى عن سيدى عبد الغنى النابلسى فقد أوضح فى الحديقة الندية عن هذه المسئلة اللبس، وأزاح كل ظن باطل وتخمين وحس، فراجع، فانه مهم

٢٥٢- قوله (١١) وصرفه إلى الفقراء، ويقطع النظر عن نذر الشيخ

ومنها أن المنذور له ميت (٩) والميت لا يملك ومنها أنه إن ظن أن الميت يتصرف فى الامور دون الله تعالى (١٠) واعتقاده ذلك كفر (إلى قوله) وأخذه أيضا مكروه ما لم يقصد الناذر التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ (١١)

(١٢٨/٢٠٣) أقول دل تخصيصه بالفقراء أن كلامه فى النذر فقط، فاحفظ.

٢٥٣- قوله (١٢) فهو باطل (١٢٨/٢٠٣) لا ينعقد نذرا، ولا يلزم من ذلك حرمة ، فان النذور لهم بعد تحافيتهم عن الدنيا كالنذور لهم وهم فيها- وهى نائعة بين المسلمين، والعلماء، والصلحاء، والأولياء منذ قديم، وليس نذرا مصطلح الفقه، وقد بيناه فى فتاوى أفريقيه-*

(١٢) لابد أن يكون المنذور مما يصح به النذر كالصدقة بالدراهم ونحوها- أما لو نذر زيتا لإيقاد قنديل فوق ضريح الشيخ أوفى المنارة فهو باطل- (ملخصا)
*- قوله وقد بيناه فى فتاوى أفريقيه - وإليكم تلخيص كلامه فى الفتاوى المذكورة :-
لا يجوز النذر الفقهي لغير الله تعالى - وما يقدم إلى الأولياء الكرام ويسمى بالنذر ليس بنذر فقهي بل العرف جار بأن مايقدم إلى حضرات الأكابر من الهدايا يسمونه بالنذر - يقولون : أقام الملك مجلسه وقدم الناس إليه النذور -

كتب الشاه رفيع الدين اخو الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى فى "رسالة النذور" بالفارسية ما معناه :- "النذر الذى يطلق هنا ليس على المعنى الشرعى ، لأن العرف جار بأن مايقدم إلى الأولياء يُسمى بالنذر" -

قال الامام الأجل سيدى عبد الغنى النابلسى قلنس سره فى الحديقة الندية :- "ومن هذا القبيل زيارة القبور ، والتبرك بضرائح الأولياء والصالحين ، والنذر لهم بتعليق ذلك على حصول شفاء ، أو قدوم غائب، فانه مجاز عن الصدقة على الخادمين لقبورهم ، كما قال الفقهاء فى من دفع الزكاة لفقير وسماها قرضا صح ، لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ" -

من البين أنه لو كان نذرا فقهيًا لم يجوز للأحياء ايضا ، مع أن العرف والعمل يجرى من قديم فى الصالحين وأكابر الدين فى الحاليتين أى حالة الحياة وبعد الموت -
بعد هذا التمهيد عرض الامام أحمد رضا شواهد كثيرة على أن الأولياء والعلماء

يستعملون لفظ النذر لما يقدم إلى الأكابر من الهدايا - فأورد عشر عبارات وحكايات من "بهجة الأسرار" و نصّا من "طبقات الشافعية الكبرى" للإمام العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعرانى وعبارتين للشاه ولي الله الدهلوى من كتابه "أنفاس العارفين" وعبرة للشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى من كتابه "تحفة الإثنى عشرية" وبهجة الأسرار فى مناقب سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلانى للإمام الأجل سيدى ابى الحسن نور الملة والدين على بن يوسف بن جرير اللخمى الشطنوفى الذى لقّبهُ إمام فن الرجال شمس الدين الذهبى فى كتابه "طبقات القراء" والامام الجليل جلال الدين السيوطى فى كتابه "حسن المحاضرة" ب "الامام الأوحّد" - و كتابه بهجة الأسرار يتناول الوقائع والحكايات وكل ما ينتمى إلى سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلانى بالأسانيد الصحيحة المعتمدة على منهج المحدثين وحمل طريقهم فى تنقيح الأخبار والآثار -

وفى هذه العبارات والنصوص ما يدل على أن الأولياء كان طريقهم إطلاق النذر لما يقدم إليهم، كما يدل أن قبوله كان من دابهم، وفيها ما يشهد أن تقديم النذور إلى أرواحهم وضرائحهم وطلب الخواص من قوّاتهم الروحانية كان من أعمالهم، والشاه ولي الله الدهلوى والشاه عبد العزيز الدهلوى الذين تعدّهما الفرقة المنكرة لنذر الأولياء وطلب الحاجات منهم إمامين، ومثلهما كقُدوة لها ، فى عباراتهما أيضا صراحة جلية بطلب الحاجات من الأولياء بعد وفاتهم وتقديم النذور إليهم بعد مماتهم - أفهولاء الأجلّة من العصور القديمة كلهم يرتكبون المخطور ويقعون فى الاشرار بالله ويجمعون على الآثام والقبائح؟ كلا: لن يكون ذلك أبدا - بل هذا يجلّى الفرق بين النذر الفقهى ونذر الأولياء العرفى - فالنذر الفقهى لا يجوز إلاّ بالله تعالى والنذر العرفى الذى أصله تقديم الهدية إلى الأكابر يجوز للصالحين والأولياء بعد وفاتهم أيضا كما يجوز فى حياتهم - ١٢ - محمد أحمد الأعظمى المصباحى -

باب الاعتكاف (ص ٢٠٣ / ص ١٢٨)

٢٥٤- قوله (١) ففي مسجده أفضل (١٢٩/٢٠٤) قلت: والظاهر أى ولو لم تقم الجماعة فيه أيضا، لأنه لا يخرج من مسجد حيه لإقامة الجماعة، لما صرحوا من أن مسجد المحلة لو عطلت فالأفضل الصلاة فيه منفردا، لما فيه من قضاء حق المسجد- والله تعالى أعلم-

٢٥٥- قوله (٢) إلى الخروج (١٢٩/٢٠٤) إلى الجماعة لعدم إقامتها فى الجامع-

٢٥٦- قال (٣) (وسنة مؤكدة فى العشر الأخير من رمضان)
(١٢٩/٢٠٥)

تنبيه:- قال العبد الضعيف غفر الله تعالى له: إن هذه العبارة -كمثل عبارة أكثر مشايخنا متنا وشرحا وفتاوى- تحتل أمرين، الأول أن اعتكاف العشر جميعا سنة مؤكدة قربية من الواجب فى حقوق الإثم بتركها- والثانى أن إيقاع الاعتكاف سنة مؤكدة فى العشر، فيصدق يوم وليلة على رواية الحسن، وساعة على المختار، لكن الدليل الذى استدلوا به على تأكد الطلب فى العشر الأخير- وهو مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك- يقتضى الأول، فانه صلى الله تعالى عليه

(١-٢) أما أفضل الاعتكاف فى المسجد الحرام، ثم فى مسجده صلى الله عليه وسلم، ثم فى المسجد الأقصى، ثم فى الجامع- قيل إذا كان يصلى فيه بجماعة- فان لم يكن فى مسجده أفضل (١) لئلا يحتاج إلى الخروج، الخ

(٣) من عبارة المتن والشرح فى تقسيم الاعتكاف إلى واجب وسنة ومستحب- ١٢ محمد

أحمد

وسلم واطب على استيعاب العشر الأواخر كما يفهم من أحاديث الصحاح،
وعليه نص الفيروز ابادى فى الصراط المستقيم-١٢

وهكذا كنت أظن حتى رأيت الامام المحقق على الاطلاق قال فى فتح
القدير: الاعتكاف ينقسم إلى واجب وهو المنذور تنجيذا أو تعليقاً، وإلى سنة
مؤكدة وهو اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، وإلى مستحب وهو ما
سواهما- انتهى

وهذا كالنص على ما ذكرت، فتبين أن الأول هو المراد ، وأنهم حيث
اختلفوا فى أقله نفلا فليل يوماً و ليلة، وقيل ساعة فالمفردات مُنهيات، وهو
المختار- فانما الكلام ثمه فى النقل بالمعنى الأخص المقابل للسنة، فان الذى سن
مؤكد لا يكون أقل من عشر، حتى لو اعتكف تسعاً فاته السنة- ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلى العظيم، فافهم وثبت، فانى رأيت من العلماء من يخالف ذلك،
والله الموفق - وسيأتى التصريح بذلك تحت قوله: وحرم عليه الخروج إلا لحاجة
الانسان-الخ- والله تعالى أعلم-

٢٥٧- قوله (٤) وحاصله أن المواظبة - الخ- (١٣٠/٢٠٦) أقول لقائل
أن يقول إن حاصله أن المواظبة إنما لا تفيد الوجوب إذا اقترنت بعدم الانكار على
التارك والفرق بين الحاصلين أن على ما ذكر العلامة المحشى لا يصح الاستدلال
بالمواظبة على الوجوب ما لم يثبت وقوع الانكار على التارك وعلى ما ذكرت
يصح وإن لم يثبت ما لم يثبت عدم الانكار على التارك، وظاهر كلام الأئمة

(٤) واطب النبى عليه السلام على الاعتكاف فى العشر الأواخر من رمضان ولم يتركه،
فينبغى أن يكون واجبا، لكنه عليه السلام لم ينكر على تارك الاعتكاف ولو كان واجبا

المقتصرين فى الاستدلال على الوجوب بالمواظبة والشارطين فى السنة الترك مرة أو مرتين، والقائلين فى ثلثين فى غير ما موضع ان هذا الشئ لو كان جائزا لفعله مرة بيانا للجواز يؤيد ما ذكرت، والله تعالى أعلم

٢٥٨- قال (٥) وأقله نفلا ساعة (١٣١/٢٠٨) يعنى به ما يقابل السنة

المؤكددة وهو اعتكاف العشر الأواخر ١٢

٢٥٩- قال (٦) على المعتكف اعتكافا واجبا (١٣١/٢٠٨) أما معتكف

العشر الأواخر فلا يجوز له أيضا الخروج إلا لحاجة، ولو خرج بطل اعتكافه فيقضى العشر جميعا، أو ما بقى، أو اليوم الذى أفسد فيه وحده

٢٦٠- قال (٧) أما النفل (١٣١/٢٠٨) بالمعنى المذكور-

٢٦١- قوله (٨) ثم أفسد الشفع الأول (١٣١/٢٠٩) أما لو أفسد

الشفع الثانى وقد أتم الأول بالقعدة فلا يقضى إلا الثانى، لتام الأول، لكن عليه إعادته لترك واجب السلام، كما قدم المحشى ثمه -

لأنكر- قال الشامى: حاصله أن المواظبة انما تفيد الوجوب إذا اقترنت بالانكار على التارك-

(٥) فى بيان أقل مدة الاعتكاف نفلا ١٢ م

(٦-٧) فى بيان حرمة الخروج من المسجد على المعتكف اعتكافا واجبا، أما النفل فله

الخروج، لأنه مُنْزِ أى متمم له لا مبطل ١٢

(٨-١٠) قال الشامى مفسرا لما أبداه المحقق ابن الهمام من مقتضى النظر: أى يلزمه قضاء

العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرع فى نفل ثم أفسد الشفع الأول

(٨) عند أبى يوسف- لكن صحح فى الخلاصة أنه لا يقضى إلا ركعتين كقولهما - نعم

٢٦٢- قوله (٩) وظاهر الرواية خلافه (١٣١/٢٠٩) وظاهر الهداية

وغيرها ترجيحه اهـ ش من النوافل-

٢٦٣- قوله (١٠) وان لزوم قضاء جميعه -الخ- (١٣١/٢٠٩) وذلك

لأن اعتكاف العشر الأواخر لتأكد استثنائه كالسنن الراتبه قبل الظهر أو الجمعة أو بعدها، وفيها ثلاثة أقوال:-

(١) اختيار الحلبي، قضاء الجميع سواء أفسد الشفع الأول أو الثاني- لأنها لم تشرع إلا بتسليمه واحدة، فكذا ههنا إذا أفسد اعتكاف يوم من العشر قضى الجميع، لأنها لم تشرع إلا بتتابع العشر- و (٢) ظاهر الرواية عن أبي يوسف، أنه إن أفسد الشفع الأول قضى أربعاً، وإن أتمه بالقعدة ثم أفسد الثاني قضى ركعتين، فههنا إذا أفسد اعتكاف اليوم الأول قضى العشر، وإن أفسد في يوم آخر تم ما قبله ويقضى هذا وما بعده- و (٣) عند الامام ومحمد، لا يقضى إلا ركعتين، الشفع الأول إن أفسده، والثاني إن أتم الأول بالقعدة وأفسد الثاني، فعلى هذا لا يقضى إلا اعتكاف يوم أفسده-

اختار في شرح المنية قضاء الأربع اتفاقاً في الراتبه ، كالأربع قبل الظهر والجمعة، وهو اختيار الفضلي، وصححه في النصاب، وتقدم تمامه في النوافل- وظاهر الرواية خلافه (٩)- وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهدام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن لزوم قضاء جميعه أو باقيه مخرّج على قول أبي يوسف (١٠) أما على قول غيره فيقضى اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه- الخ- ردالمحتار-

٢٦٤- قوله (١١) لم يذكر جواز خروجه لجماعة (١٣٣/٢١١) أى عند فقدانها فى مسجد اعتكاف، أو إذا كان فى إمامه ما يبعث على الخروج- قلت: ويبقى الكلام فيما قدمت من أنه لو اعتكف فى مسجده ولم تقم الجماعة فيه، هل يسوغ له الخروج للجماعة؟- الظاهر لا، لأن الأفضل له الصلاة منفردا فى مسجده، فهذا الخروج لم يكن لحاجة طبيعية ولا شرعية- والله تعالى أعلم -

٢٦٥- قوله (١٢) وقدمنا عن النهر والفتح ما يفيد (١٣٣/٢١١) أى أول باب الاعتكاف، تحت قول الشارح: وأما الجامع- الخ-

٢٦٦- قال (١٣) واعتبرا أكثر النهار (١٣٣/٢١٢) يعنى أن الصاحبين اعتبرا لصحة الاعتكاف ولو واجبا، لبثه فى المسجد أكثر اليوم، حتى لو خرج نحو أربع ساعات أو خمس مثلاً بلاعذر لم يضر ذلك باعتكافه -

٢٦٧- قال (١٤) لو شرط وقت النذر (١٣٤/٢١٣) أقول انظر هل الاعتكاف المسنون فى هذا الحكم مثل الواجب؟- والذى يظهرلى الفرق بينهما- فان الواجب إنما يجب بإيجابه فلا يجب إلا قدر ما أوجب- أما المسنون فلا يتأدى

(١١-١٢) قال الشامى:- تنمة- لم يذكر جواز خروجه لجماعة (١١) وقدمنا عن النهر والفتح ما يفيد (١٢) ويأتى فى كلامه ما يفيد ايضا-

(١٣) - فى المتن والشرح :- (فلو خرج) ولو ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر فسد) فيقضىه إلا اذا أفسده بالردّة- واعتبرا أكثر النهار، قالوا وهو الاستحسان، وبحث فيه الكمال -

(١٤) لو شرط وقت النذر أن يخرج لعيادة مريض، وصلاة جنازة، وحضور مجلس علم جاز ذلك-(الدرالمختار) ١٢

إلا باتباع المسنون والإتيان به على الوجه المعروف من صاحب السنة صلى الله تعالى عليه وسلم- وهو صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يخرج من اعتكافه إلا لما مر من الحاجة، فالظاهر أن لو استثنى ينزل الاعتكاف من المسنون إلى النفل المحض- وليحرر- والله تعالى أعلم-

كتاب الحج (ص ٢١٩/ص ١٣٨)

٢٦٨- قوله (١) من الصغائر لكنه عديها- الخ- (١٤٠/٢٢٤) أقول
إنما ذكر أن كل ما ثبتت حرمة ظنا يكون من الصغائر، ولم يدع عكسه كليا، فلا
وجه للاستدراك-

٢٦٩- قوله (٢) فقليل يسقط (١٤٤/٢٢٩) واقتصر عليه فى العناية-

٢٧٠- قوله (٣) الغالب اندفاع شرهم عن الحاج (١٤٤/٢٢٩) فاذا لم
يغلب فلا شك فى عدم الافتراض، وليس فيه ما يدل على جواز تحصيل الأمر
بالرشوة-

(١) تاخير الحج صغيرة وبارتكابه مرة لا يفسق إلا بالاصرار، و وجهه أن الفورية ظنية، لأن
دليل الاحتياط (أى فى التأخير تعريض الحج للفوات) ظنى- فيكون التأخير مكروها تحريما لا
حراما، لأن الحرمة لا تثبت الا بقطعى وهذا مبنى على ما قاله صاحب البحر فى رسالته
المؤلفة فى بيان المعاصى : "ان كل ما كره عندنا تحريما فهو من الصغائر لكنه عد فيها ما هو
ثابت بقطعى، كوطئ المظاهر منها قبل التكفير، والبيع عند أذان الجمعة- (در مختار
ورد المختار بتلخيص)

(٢-٤) فى المتن والشرح فى بيان شروط فرضية الحج :- (مع أمن الطريق) بغلبة السلامة،
ولو بالرشوة على ما حققه الكمال- فى ردالمحتار:- واختلف فى سقوطه إذا لم يكن بد من
ركوب البحر فقليل يسقط (٢) وقال الكرمانى: إن كان الغالب فيه السلامة من موضع
جرت العادة بركوبه يجب والا فلا، وهو الاصح- بحر- وسئل الكرخى عمن لا يحج خوفا
منهم، فقال: ما سلمت البادية من الآفات، وهذا إيجاب منه رحمه الله تعالى ومحملة أنه رأى
أن الغالب اندفاع شرهم عن الحاج (٣) وفى شرح ابن كمال باشا على الهداية ردّا على أن
الاثم فى اعطاء الرشوة على الآخذ: أنه ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطى مضطرا،

٢٧١- قوله (٤) مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه (١٤٥/٢٣٠) أقول

هذا أول الكلام ، فانهم يقولون لا يفترض إذن للتوقف على ارتكاب حرام-

٢٧٢- قوله (٥) لأن الزوج له أن يتمتع (١٤٦/٢٣٢) أقول تتزوج

بشرط أن لو لم يخرج العام معها إلى الحج تكون طالقا بائنا، فتخلص من دون حاجة إلى شيء-

٢٧٣- قوله (٦) وربما لا يوافقها (١٤٦/٢٣٢) أقول تتزوج بشرط أنها

إذا وصلت إلى بيتها تكون بائنا بطلاق، أو تتزوج راسا بشرط أنها تملك طلاقه بائنة تطلق بها نفسها متى شاءت، فإن لم يخرج معها أو لم يوافقها تخلص نفسها منه-

٢٤٧- قوله (٧) لا تبطل البشروط الحقيقي (١٤٧/٢٣٥) أقول النية

شرط الصلوة، والردّة تبطلها، لأن الكافر ليس من أهل النية- ومن شرط الشرط استدانتها، حتى لو نوى الصلوة ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم أسلم معا، وصلى

بأن لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله، أما إذا كان بالالتزام منه فبالاعطاء أيضا ياتم، وما نحن فيه من هذا القبيل اهـ وأجاب السيد ابو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط الفرض عن نفسه (٤)

(٥-٦) يجب للمرأة في الحج أن تسافر مع محرم أو زوج، وهل يلزمها التزوج- إن فقدت المحرم والزوج- قولان- وجزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج- ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج، لأن الزوج له أن يتمتع من الخروج معها (٥) بعد أن يملكها، ولا تقدر على الخلاص منه، وربما لا يوافقها (٦) فتتضرر منه-

(٧-٩) من فروض الحج الاحرام وهو شرط ابتداء وله حكم الركن انتهاء حتى لم يجز

بالنية السابقة لم تجز صلوته- ومعنى صلوته بالنية السابقة أن يذهل عند الشروع، فانما يحكم في المومن بالجواز إذا لم يتخلل منافع، أو على ما فى القنية للمهموم بحكم الاستصحاب- ولا مسوغ لذلك فيمن ارتد والعياذ بالله تعالى- أما إن صلى شاعرا فقد تجددت النية- والإحرام أيضا لما لم يكن إلا نية مقرونة بذكر أو تقليد وجب أن يبطل بما تبطل به النية-

٢٧٥- قوله (٨) من اشتراط النية (١٤٧/٢٣٥) أقول النية هى الاحرام مقارنة لذكر أو تقليد، فلاحتياج إلى النية لأنه لا حقيقة له سواها، وبهذا المعنى تحتاج نية الصلوة أيضا إلى قصد القلب كما لا يخفى -

٢٧٦- قوله (٩) مامر من عدم سقوط الفرض عن صبى-الخ- (١٤٧/٢٣٥) أى ولو كان شرطا سقط، فمن ستر العورة صبيا يجوز له الصلوة بهذا الثوب إذا بلغ- **أقول** ليس شرط حجة الاسلام مطلق النية بل نية الفرض، ولم يتحقق من العبد والصبى، فلم يوجد الشرط نفسه- فافهم - فاستبان أن اقتصار الشارح على ما ذكر ما أحسنه-

٢٧٧- قوله (١٠) ان الليالى تبع للأيام فى المناسك (١٤٩/٢٤١) لكن

لفائت الحج استدامته ليقضى به من قابل- ويتفرع على شبهه بالركن أنه لو أحرم ثم ارتد - والعياذ بالله تعالى- بطل إحرامه، وإلا فالردة لا تبطل الشرط الحقيقى (٧) كالطهارة للصلوة اهـ شرح اللباب- وكذا ما قدّمناه من اشتراط النية فيه (٨) والشرط المحض لا يحتاج إلى نية، وكذا مامر من عدم سقوط الفرض عن صبى (٩) أو عبد أحرم فبلغ أو عتق ما لم يجده الصبى-

(١٠) تقدم فى الاعتكاف أن الليالى تبع للايام فى المناسك- ردالمحتار -

ينتهي وقت الحل بغروب شمس الثاني عشر، كما سيأتي -

٢٧٨- قوله (١١) ولا طواف قدوم (٢٤٥/ ١٥١) أقول ولا صدقة في طوافها محدثاً، بل دم، بخلاف الحج ففي طوافه الواجب والسنة محدثاً صدقة، كما يأتي ص ٣٣٥ -

٢٧٩- قوله (١٢) وذلك دون خمسة أميال (٢٤٦/ ١٥٢) أقول وهو بالأميال الرائجة في بلادنا خمسة أميال وثلاثة أخماس ميل مع زيادة $\frac{١٠}{١٧٦}$

٢٨٠- قوله (١٣) وهو كذب (٢٤٧/ ١٥٢) نص عليه بى شرح

اللباب-

٢٨١- قوله (١٤) وبعضهم يجعله بالغين (٢٤٧/ ١٥٣) أقول لا يسمع الآن إلا بالغين، وبها ذكر في القاموس، ولم يعرج على رابض أصلاً، ومن الخطأ ما ضبط في جامع الرموز بالهمزة مكان الباء-

(١١) يفعل في العمرة كفعل الحاج، وهي لا تخالفه الا في أمور، منها أنها ليس فيها طواف قدوم وصدور -الح-

(١٢) في بيان موضع ذى الحليفة من المدينة المنورة بعد ما نقل عن السيد نور الدين على السمنهوى مقدار فصله من عتبة باب المسجد النبوى بالذراعات - "قلت وذلك دون خمسة أميال -الح-

(١٣) ذوالحليفة:- تسميها العوام أيار على رضى الله تعالى عنه، يزعمون أنه قاتل الجن في بعضها، وهو كذب (درمختار)

(١٤) لحفاء جحفة- ميقات أهل الشام- اختار الناس الاحرام احتياطاً من المكان المسمى برابض، وبعضهم يجعله بالغين- لأنه قبل الجحفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك- بحر-

باب الاحرام وصفة المفرد بالحج

(ص ٢٥٢/ص ١٥٦)

- ٢٨٢- قال (١) وهو على طهارته (١٥٦/٢٥٤) من كلا الحديثين
- ٢٨٣- قال (٢) فانه مكروه أى تحريماً (١٥٩/٢٥٨) والصواب تنزيهاً
- ٢٨٤- قال (٣) طاعة الله (١٦١/٢٦١) سبحانه وتعالى
- ٢٨٥- قوله (٤) ويكره إن كان بغير عذر (١٦٢/٢٦٣) نص عليه فى الفتح، فقال: يكره تعصيب راسه، ولو عصبه يوماً أو ليلة فعليه صدقة - ولا شئ عليه لو عصب غيره من بدنه لعله أو لغير علة لكنه يكره بلا علة - اهـ - أقول ولم يذكر رحمه الله تعالى وجهه - وليس من لبس المخيط، ولا للتغطية، فانه لا يطلب منه تركها فى غير الراس والوجه - فالله أعلم -
- ٢٨٦- قوله (٥) إلا أن يكون مراده بالستر التغطية (١٦٢/٢٦٣) أشار إليه فى شرح اللباب عند عدلّمتن من المباحات تغطية يديه، قال: بظاهره يفيد

-
- (١) شرط لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارته - درمختار -
- (٢) بعد ذكر كلمات التلبية :- وزد ندباً فيها أى عليها ، لا فى خلالها ، ولاتنقص منها ، فانه مكروه أى تحريماً -
- (٣) بعد الاحرام يتقى الرفث والفسوق أى الخروج عن طاعة الله -
- (٤-٥) ويتقى ستر الوجه والرأس، بخلاف بقية البدن - فانه لاشئ عليه لو عصبه ، ويكره ان كان بغير عذر (٤) - لباب - وفى شرحه وينبغى استثناء الكفين ، لمنعه من لبس

جواز لبس القفازين، وتقدم أنه حرام عند الأربعة، فيحمل على تغطية يديه بمنديل ونحوه - اهـ -

٢٨٧ - قال (٦) في الجوهرة (١٦٢/٢٦٤) ومثله في الباب وأقره

القارى -

٢٨٨ - قوله (٧) ان ضابطه لبس كل شئ معمول على قدر

(١٦٣/٢٦٤) أقول عبارة الفتح من الجنائيات: لبس المخيط ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن واستمسك فايهما انتفى انتفى لبس المخيط، ولذا لو ادخل منكبيه في القباء دون يديه في الكمين لا شئ عليه وكذا إذا لبس الطيلسان من غير ان يزره لعدم الاستمسك بنفسه، فان زر القبا او الطيلسان يوما لزمه دم، لحصول الاستمسك بالزر مع الاشتمال بالخياطة بخلاف ما لو عقد الرداء او شد الازار بمجل يوما كره له ذلك للشبه بالمخيط، ولا شئ عليه لانتفاء الاشتمال بواسطة الخياطة اهـ

القفازين اهـ قلت وكذا القلمين مما فوق معقد الشراك ، لمنعه من لبس الجوربين كما ياتى - إلا أن يكون مراده بالستر التغطية (٥) بما لا يكون لبسا ، فستر اليدين أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين لبس - فتأمل -

(٦) ويتقى غسل راسه ولحيته بخطمي لأنه طيب أو يقتل الهوام بخلاف صابون و دلوك و اشنان اتفاقا - زاد في الجوهرة وسدر - (درمختار)

(٧-١٣) ويتقى لبس قميص وسراويل - أى كل معمول على قدر بدن أو بعضه - درمختار - فى البحر عن مناسك ابن أمير حاج الحلبي ان ضابطه لبس كل شئ معمول على قدر البدن أو بعضه

فأفاد بعدة كلمات فى أواخر كلامه أن قوله بواسطة الخياطة إنما يتعلق بالاشتغال لا بالاستمسك فالمراد حصول الاستمسك كيفما كان مع حصول الاشتغال بالخياطة، هذا ما يفيد ظاهر كلامه، والذي فى البحر عن الحلبي صريح فى تعميم الاشتغال حيث قال يحيط به بخياطة أو تلزيق بعضه ببعض أو غيرهما، وقوله فى الاستمسك بنفس لبس مثله لا ينفى الاستمسك بالزور، فإن المراد لبسه المعتاد فيكون حاصل كلامه أن ما يحيط بالبدن أو بعضه كيفما كان ويستمسك بنفس لبسه المعتاد، فهو محيط فى هذا الباب وإن لم تكن هناك خياطة أصلا-

وتبع الباب الفتح وقال فى شرحه (اشتغال على البدن) أى بوضعه وصنعه (واستمسك) أى بنفسه من غير امساكه اهـ ثم اعترضه فقال يرد عليه اللباد المشتمل باللصق، فانه ليس فيه خياطة مع انه عد من المحيط، اللهم إلا أن يراد بالخياطة انضمام بعض الاجزاء ببعضها فيصلح لغزا بان يقال : ما ثوب يحرم لبسه للمحرم مع انه ليس بمحيط اتفاقا؟ اهـ -

أقول وفى اللغز قصور ظاهر، لاشتغاله الثوب المطيب، وإن لم يشتمل ثوب الحرير ولا المعصفر والمزعفر الغير الفاتحين، لأن الكلام فى الرجال فإن المرأة تلبس المحيط، وهم يحرم عليهم هذه الثياب لا للاحرام والكلام فيه، اما المطيب فأنما حرم للاحرام فورد على اللغز، فينبغى أن يقال: أى ثوب يحل لبسه للرجل ويحرم عليه للاحرام مع انه غير محيط ولا مطيب؟ هذا ،

وفى التبيين لو ارتدى بالقميص أو اتشح به أو اتزر به أو بالسراويل فلا بأس به ولا يلزمه شئ، لانه لم يلبسه لبس المحيط، وكذا لو ادخل منكبيه فى القباء ولم يدخل يديه فى الكمين، لانه لم يلبسه لبس القباء، ولذا يتكلف فى حفظه اهـ

ومثله فى الهداية، قال فى العناية وعلى هذا لو زرّه ولم يدخل يديه فى الكمين كان لابسا، لانه لا يتكلف إذ ذاك فى حفظه اهـ وفى الشلية عن الولو الجية يتوشح بالثوب، ولا يخلله بخلال ولا يعقده على عاتقه، اما جواز التوشح لانه فى معنى الارتداء والازرار، واما كراهة عقده فلانه اذا عقده لا يحتاج إلى حفظه على نفسه بلا تكلف، فكان فى معنى لابس المحيط، ولو فعله لم يلزمه شئ، لانه ليس بمحيط على الحقيقة، فاكفى بالكراهة، ولا بأس بأن يلبس المحرم الطيلسان ولا يزره عليه، فان زره يوما فعليه دم، لانه لما زرّه يوما صار منتفعا به انتفاع المحيط اهـ قال الشلبى وقوله اى التبيين ولهذا يتكلف فى حفظه هذا اذا لم يزره فان زرا لا يجوز، قال الاتقانى بخلاف ما اذا زره يوما كاملا حيث يجب عليه الدم لوجود الارتفاق الكامل اهـ

أقول لا حاجة الى التقييد فانه اذا زره زال التكلف فى حفظه-

أقول والمستفاد من كلامهم رحمهم الله تعالى ان ممسك الثوب قد يكون بشئ فيه كزر وكم وجيب ونيفق تدرج فيه التكة، وهذا يعد استمساكا بنفسه، وان لم يتمحض فيه نفسه وقد يكون لغيره محضا كشد حبل وعقد وتعليق بالبدن فهذا لا يعد مستمساكا، ألا ترى ان العقد موجود فى الازرار، والتعليق فى التوشح، فانه كما فى العناية ان يدخل ثوبه تحت يده اليمنى، ويلقيه على منكبه الايسر، بل هو موجود فى الارتداء ايضا كما لا يخفى بل امروا المحرم ندبا عند الصلاة ان يغرز طرفى رداءه فى ازاره مخافة الاسبال كما فى مباحات الاحرام من شرح اللباب، ولذا جاز ان يلقى القباء والقميص ونحوهما على نفسه حين الاضطجاع، لانه انما يستمسك ببدنه ولذا لو قام لسقط وبه ظهر الفرق بين ما اذا زر الطيلسان حيث يجب عليه دم ان دام عليه يوما، وما اذا عقد ثوبه على عاتقه او شد الازرار

بجبل يوما حيث لاشئ عليه غير الكراهة كما تقدم هذا، وقد تبع البحر فى الجنايات الفتح، فقال: حقيقة لبس المخيط ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن واستمسك فلو ارتدى بالقميص او اتشح او انتزر بالسراويل فلا باس به، لأنه لم يلبسه لبس المخيط لعدم الاشتمال، وكذا لو أدخل منكبيه فى القباء ولم يدخل يديه فى الكمين ولم يزره لعدم الاشتمال اما اذا أدخل يديه او زرّه فهو لبس المخيط لوجودهما بخلاف الرداء، فانه اذا انتزر به لا ينبغي ان يعقده بجبل او غيره ومع هذا لو فعل لا شئ عليه لانه لم يلبسه لبس المخيط لعدم الاشتمال اهـ

اقول صوابه فى المواضع الثلاثة لعدم الاستمسك كما علل به فى الفتح الماخوذ منه ما هنا ، ثم المولى سبحانه وتعالى ألهمنى الجواب عنه ان ليس المراد بالاشتمال مجرد تلبسه بالبدن ، فانه حاصل بكل لبس لكل شئ ولا توقف له على الخياطة بل المقصود ان يحصل فيه بالخياطة وضع وهياة ومعنى يشتمل به على البدن ويبقى محتويا عليه وهذا هو معنى الاستمسك بنفسه فالاستمسك وقع تفسيراً للاشتمال ، نعم الاحاطة فى كلام الحلبى مطلق من ان يكون لصنع فيه اولغيره ، حيث قال يحيط به بخياطة او تلزيق او غيرهما فالاستمسك فى كلامه قيد آخر ، لابد منه بل لم تكن حاجة الى ذكر الاحاطة المطلقة ، لما علمت انها قضية مطلق اللبس ، والى ما ذكرنا يشير قول القارى فى تفسير الاشتمال "أى بوضعه وصنعه" فزال الاشكال ، والله الحمد-

نعم يعكر عليه قول الفتح ايهما انتفى انتفى ، وكذا قوله لحصول الاستمسك مع الاشتمال بالخياطة ، وغاية ما يقال ان المراد بالاشتمال بالخياطة ان يوضع فى صنعة ما يصلح به للاستمسك على البدن بنفسه وبلاستمسك حصوله بالفعل ، لكن على هذا ايضا لا يكون الاشتمال إلا أعم مطلقا وظاهر الكلام

العموم من وجه ، الا أن يقال المراد بالاشتغال ماذكر ، وبلاستمسك حصوله بالفعل سواء كان بصنع فيه او من غيره ، وحينئذ يتم الكلام ، فاذا لم يدخل يده فى كم القباء لم يحصل الاستمسك مع وجود الاشتغال ، واذا اشتد الازار بجبل حصل الاستمسك مع عدم الاشتغال ، و يكون الاشتغال فى تعليقات البحر بمعنى الاشتغال بالفعل ، والله تعالى اعلم

ثم الذى ينقدح فى الذهن عطالة كلماتهم ان المحذور هو الارتفاق بكونه مشتملا على البدن كله او بعضه بمعنى فيه أى مستمسكا بنفسه فما وجد فيه فهو مخيط معنى ، وان لم يكن مخيطا صورة كالطيلسان المزور ، أما قول الولوالجى فى عقد الثوب انه استغنى عن حفظه ، فكان فى معنى المخيط فمعناه ، انه لعقده صار مستمسكا لمعنى من غيره ، فاشبه المستمسك لمعنى فى نفسه فكره ولم يلزم الجزاء لأنه ليس بمخيط حقيقة اى ليس مما يستمسك بنفسه ، وقول الفتح فيه كره للشبه بالمخيط أوضح من قول الولوالجى كان فى معنى المخيط ، لإيهامه كونه فى حكمه ، أما قول الفتح ولاشئ عليه لانتفاء الاشتغال بواسطة الخياطة اى لانتفاء الاستمسك بنفسه فان المشتمل بواسطة الخياطة يكون كذلك ١٢

٢٨٩ - قوله (٨) بحيث يحيط به بخياطة (١٦٣/٢٦٤) كالجبة والقلنسوة

٢٩٠ - قوله (٩) أو تلزيق بعضه ببعض (١٦٣/٢٦٤) كالبحاف -

٢٩١ - قوله (١٠) أو غيرهما (١٦٣/٢٦٤) كالقباة ، ونحوه بشد

(٧) بحيث يحيط به بخياطة (٨) أو تلزيق بعضه ببعض (٩) أو غيرهما (١٠)

الازار-

٢٩٢ - قوله (١١) إلا المكعب (١٦٣/٢٦٤) فانه جائز مع دخوله تحت الضابط المذكور ، وهذا إذا لم يستر العقب ، أى ما حاذى منه معقد الشراك من وسط الرجل ، على ما يأتى ص ٢٦٦ -

٢٩٣ - قوله (١٢) يحيط بالبدن (١٦٣/٢٦٤) أى لاتكون الخياطة للاحاطة ، ولا الاحاطة بالخياطة - تأمل -

٢٩٤ - قوله (١٣). انه كثيرا ما يلبس كذلك (١٦٣/٢٦٥) أقول لو نظر إلى هذا لزم الجزاء لا مجرد الكراهة -

٢٩٥ - قوله (١٤) والظاهر أنه لايجوز ستره (١٦٤/٢٦٦) ف - لايجوز للرجل ستر العقب - أقول بل الظاهر خلافه على ما اقتضاه ثنيا الحديث "فليقطعهما" حتى يكونا أسفل من الكعبين وقد فسرا ههنا بمعقد الشراك فى وسط الرجل ، وهو مفصل الساق والقدم ، فاذا بقى مكشوفاً من كل جانب جاز ستر ما وقع تحته من الصار والعقب والأطراف جميعاً ، فيما ظهر لى - والله تعالى اعلم

١٢

ثم رأيت فى اللباب التصريح بجواز لبس المكعب ، قال الشارح : وهو الكوش الهندى الذى لا يغطى كعب الاحرام - اه - ولا شك أنه يستر العقب ،

ويستمسك عليه بنفس لبس مثله إلا المكعب اه (١١) قلت فخرج ما خيط بعضه ببعض لاجئ يحيط بالبدن (١٢) مثل المرقعة فلا لباس بلبسه كما قد مناه -

(١٣) والحاصل أن المنوع عنه لبس المخطط اللبس المعتاد ، ولعل وجه كراهة إلقاء نحو القباء والعباء على الكتفين أنه كثيرا ما يلبس كذلك ، تأمل -

فالصواب ما استظهرته - والله الحمد -

٢٩٦ - قوله (١٥) نصف ذراع وربع وثمن (١٧٠/٢٧٦) ٧ كره -

٢٩٧ - قوله (١٦) نصف ذراع (١٧٠/٢٧٦) ٦ كره -

٢٩٨ - قوله (١٧) فيه أن هذا هو تحت الميزاب (١٧٦/٢٨٥) أقول بل

هذا أعم منه كما لا يخفى ، ولا غرو في عده بعده -

٢٩٩ - قال (١٨) قيل والطيب والصيد (١٨٢/٢٩٦) ضعفه وإن مشى

عليه قاضى خان فى شرح الجامع الصغير كما يأتى حاشية ، لأن صاحب الهداية إنما نسبته إلى مالك ، وقال : لنا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه : حل له كل

شئى إلا النساء ، وهو مقدم على القياس - اهـ -

٣٠٠ - قوله (١٩) والاضطباع سنة الرمل (١٩٠/٣٠٨) أقول فيه أن

(١٤) والظاهر أنه لا يجوز ستره أى ستر العقب -

(١٥-١٦) حرر بعض العلماء الأعلام أن الحجر الذى فى المقام أربعة أضعاف من الأرض نصف

ذراع وربع وثمن (١٥) وأعلاه مربع من كل جانب نصف ذراع (١٦) وربع ، وعمق

غوص القدمين سبع قراريط ونصف -

(١٧) نظم صاحب النهر خمسة عشر موضعا يستجاب فيها الدعاء ، وذكر فيها الميزاب ،

ثم قال الشارح: زاد فى اللباب (عدّ أمكنة فيها) ... وفى الحجر - فقال الشامى : فيه أن

هذا هو تحت الميزاب كما فى الشرنبلالية عن الفتح (يريد أن ذكر الحجر بعد الميزاب تكرر

١٢ محمد احمد -)

(١٨) بعد الرمي والحلق - (حلّ له كل شئى إلا النساء) قيل والطيب والصيد - درمختار -

(١٩) فى الشرح - لا ترمل ولا تضطبع أى المرأة - فى ردالمحتار : لا ترمل لأن أصل

الاضطباع سنة فى الأشواط كلها كما صرح به فى شرح اللباب ، بخلاف الرمل ، ولو كان سنته لانتهى بانتهاؤه ، إلا أن يقال : ان المعنى أنه لايسنّ إلا فى طواف سنّ فيه الرمل -

مشروعيته لإظهار الجلد وهو للرجل ، ولأنه يخلّ بالستر ، وكذا السعى - أى الهرولة بين الميلىن - فى المسعى - والاضطباع سنة الرمل -

باب القران

٣٠١- قوله (١) هو افضل اى من التمتع وكذا من الافراد
(١٩٠/٣١٠) أقول وبالله التوفيق: المحرم إما يأتى فى عام واحد بنسك واحد او
بنسكين على الاول منفرد بالحج ان حج و بالعمرة ان اعتمر على الثانى اما ان
يحرم بهما معا او بكل علحده، على الاول قارن مطلقا على ما فى المحيط،
واستظهره القارى فى شرح اللباب، و بشرط ان يقع اكثر طواف العمرة فى أشهر
الحج على ما فى اللباب وقال المحقق على الاطلاق إنه الحق، وعلى الثانى إما أن
يقدم إحرام العمرة أو الحج، فى الوجه الأول ان أحرم بالحج قبل أن يطوف
للعمره أربعة اشواط، فقارن مطلقا أو..... المذكور على الاختلاف وان
بعده سواء كان التام من العمرة كما هو المطلوب او قبل ذلك فان
وقعت الاربعة الاشواط قبل أشهر الحج فمفرد فيهما أو فيها، لكن
بالوطن بعد التحلل من العمرة قبل أن يحرم بالحج فكذلك، والا اى ان وقعت فى
الأشهر.....

.....
له ان يحرم قبل ان يشرع فى الحج و ان احرم بعد ما شرع ولو شوطا
القدوم فقد اساء و يستحب له رفض العمرة رفض قضى، وعليه دم الرفض وعلى
الثانى للقران، وانما هو مفرد ثم ان كان احرام العمرة بعد ما فرغ من

(١) هو افضل اى من التمتع وكذا من الافراد بالأولى، وهذا عند الطرفين، وعند الثانى هو
والتمتع سواء-

افعال الحج كلها، ومضت ايام التشريق فلا لوم عليه، وقد اتى بالنسكين على الوجه المسنون وان قبل ذلك اثم، ويجب عليه رفض العمرة ودم الجبر، اتقن هذا التحقيق اللطيف، فلعلك لا تجده بهذا النهج الشريف، من غير العبد الفقير الضعيف وظهر بهذا ان التمتع ان يحرم بالعمرة ويأتى باكثر طوافها قبل اشهر الحج ثم يحرم بالحج من دون إلزام صحيح بالوطن فيحج من عامه والقران عند صاحب المحيط أن يأتى بالنسكين فى عام واحد مقدما للعمرة على الوقوف، سواء أحرم بهما معا او بالعمرة أولا، او بالحج أولا، وسواء طاف اكثرها فى الاشهر أو قبل الاشهر، وعند المحقق ان يأتى بهما فى عام واحد آتيا باكثر طواف العمرة فى أشهر الحج قبل الوقوف وما سوى ذلك افراد على المذهبين، والله تعالى أعلم-

٣٠٢- قوله (٢) قبل الحلق او بعده (١٩١/٣١١) أقول ههنا مسئلتان

:الاولى كونه قارنا بهذا الادخال، والثانية وجوب رفض العمرة والدم، والمسئلة الثانية هى محل الاطلاق الذى ذكر بقوله سواء كان الادخال قبل الحج او بعده الخ- اما الاولى فمقيد بان يكون اكثر طوافه للعمرة قبل الوقوف حتى لو كان -

(٢) فى المتن والشرح:- والقران أن يهل بحجة وعمرة معا، حقيقة أو حكما بأن يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط أو عكسه، بأن يدخل إحرام العمرة على الحج قبل أن يطوف للقدوم وإن أساء، أو بعده وإن لزمه دم- فى ردالمحتار- أو بعده أى بعد ما شرع فيه ولو قليلا، أو بعد إتمامه سواء كان الادخال قبل الحلق أو بعده ولو فى أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقى عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعا بينهما فعلا- والأصح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وإن لم يرفض قدم جبر لجمعه بينهما كما فى شرح اللباب -

بعده لم يكن قارنا كما نص عليه في اللباب وشرحه ص ١٤٢ وكلام الشارح
انما هو فيما يكون به قارنا فما كان ينبغي تفسيره بهذا الاطلاق فافهم، والله تعالى
أعلم،

باب الجنایات (ص ۳۲۴/ص ۱۹۹)

۳۰۳- قوله (۱) أو فيهما للتخيير (۲۰۰/۳۲۵) فيتخير في الثلاثة-

۳۰۴- قوله (۲) اما بعدم وجوب شئ أصلا (۲۰۲/۳۲۹) كما قلت في

الماكول

۳۰۵- قوله (۳) أو بوجوب الصدقة فيهما (۲۰۲/۳۲۹) كما قلت في

المشروب

۳۰۶- قوله (۴) فلا شئ عليه (۲۰۲/۳۳۰) لأنه لم ياكل الطيب أصلا

بل المطيب - أقول ولعله يستفاد منه حكم "خميرة التتن" الملقى فيها سنبل الطيب

(۱) الجنایة هنا ماتكون حرمة بسبب الإحرام أو الحرم ، وقد يجب بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة - في ردالمحتار - قوله "أو صوم أو صدقة" : أو فيهما للتخيير - قوله في جدالممتار - فيتخير في الثلاثة أى الدم والصوم والصدقة ۱۲

(۲-۳) في الشرح لو جعله أى الطيب في طعام قد طبخ فلا شئ فيه ، وإن لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كشم طيب و تفاح - في ردالمحتار :- اعلم أن خلط الطيب بغيره على وجوه ، لأنه اما أن يخلط بطعام مطبوخ ، أولا ، ففي الأول لاحكم للطيب ، سواء كان غالبا أم مغلوبا - وفي الثانى الحكم للغلبة إن غلب الطيب وجب الدم وإن لم تظهر رائحته كما في الفتح ، وإلا فلا شئ عليه ، غير أنه إذا وجدت معه الرائحة كره ، وإن خلط بمشروب فالحكم فيه للطيب سواء غلب غيره أم لا ، غير أنه في غلبة الطيب يجب الدم ، وفي غلبة الغير تجب الصدقة ، إلا أن يشرب مرارا فيجب الدم - وبحث في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماكول والمشروب المخلوط كل منهما بطيب مغلوب ، اما بعدم وجوب شئ أصلا ، أو بوجوب الصدقة فيهما (۳) وتقامه فيه -

والمسك ونحوهما، فإن الخميرة لا توكل ولا تشرب، لا هي ولا جزء منها، بل تؤثر فيها النار فتحيلها دخانا، فتقلب حقيقتها، وقلب العين مغير للحكم فهو لم ياكل طيبا ولم يشربه، وإنما شرب دخانا مطيبا، فينبغى أن لا شئ عليه غير الكراهة إن وجدت الرائحة-

ثم الكراهة حيث أطلقت للتحريم فيلزم التاثيم فيما يظهر، بل لعل الأظهر أن هذا لعمل النار يلتحق بالمطبوخ، وقد علم من الشرح أن لاشئ فيه ولا كراهة، حيث قابله بقوله:- وإن لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله وقول الحلبي فى المبخر بالعود مبنى على اعتبار وجدان الرائحة، وسيذكر المحشى أن العبرة للأجزاء لا للرائحة و فرق آخر بين المبخر بعود والخميرة، فإن بخار العود طيب بنفسه، والطيب الممزوج فى الخميرة عمل فيه النار، فينبغى أن لا حكم فيها للطيب أصلا- فليحرر- والله تعالى أعلم-

٣٠٧- قوله (٥) فى غير المطبوخ وإن (٢٠٢/٣٣٠) (إن) وصلية-

٣٠٨- قوله (٦) انه أراد بالحلوى (٢٠٢/٣٣٠) فى قوله: الحلوى

المضاف إلى أجزائها-الخ-

(٧-٤) فان أكل مايتخذ من الحلوى المبخرة بالعود ونحوه فلا شئ عليه (٤) غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلوى المضاف إلى أجزائها الماورد والمسك ، فان فى أكل الكثير دما ، والقليل صدقة اهـ - نهر - قلت لكن قول الفتح المار فى غير المطبوخ وان (٥) لم تظهر رائحته يفيد اعتبار الغلبة بالأجزاء ، لا بالرائحة - وقد صرح به فى شرح اللباب - ثم الظاهر أنه اراد بالحلوى (٦) الغير المطبوخة (٧) وإلا فالمطبوخة لاتفصيل فيه كما علمت

٣٠٩- قوله (٧) الغير المطبوخة (٢٠٢/٣٣٠) أى ما لم يطبخ الماورد -

والمسك معه، بل أضيف إليها بعد طبخها-

٣١٠- قال (٨) أو ستر راسه (٢٠٣/٣٣٠) أو وجهه-

٣١١- قال (٩) وفى الأقل صدقة (٢٠٣/٣٣٠) أى إذا ستر كل راسه

أو وجهه، أو ربع أحدهما أقل من يوم أو ليلة ففيه نصف صاع-

قلت وكذا اذا ستر اقل من ربع راسه او وجهه يوما كاملا او ليلة كاملة

ففيه ايضا نصف صاع كما تقدم حاشية عن اللباب ص ٢٦٢، بقى ما اذا ستر

اقل من الربع فى اقل من يوم او ليلة ولا شك فى منعه وكراهته تحريما، كما مر

بعضه ص ٢٦٤، لكن هل فيه صدقة ؟ يحرر، فليس عندى الآن الا هذا الكتاب

والله تعالى اعلم ١٢

ثم رأيت فى شرح اللباب ذكر فى محرمات الاحرام ص ٥٠ (تغطية الراس)

أى كله او بعضه فى حق الرجل (والوجه) للرجل والمرأة اه وقال فى آخر الباب

(غالب هذه المحظورات يجب الجزاء بمباشرتها) اى ماعدا الفسوق والجدال اه

فظاهر إطلاقه هنا وجوب الجزاء بتغطية بعض الراس أو الوجه ولو ساعة ونُقل مثله

عن منح الغفار أنه عده مطلقا من المحرمات، لكن اللباب عقد بعده فصلا فى

المكروهات فقال اما النى لاجزاء فيها سوى الكراهة فهى هذه، وعد منها تغطية

انفه او ذقنه او عارضه بثوب وكب وجهه على وسادة، قال الشارح فانه بمنزلة

تأمل -

(٨-٩) قال فى بيان جناية يجب بها الدم :- (أوستر راسه) (٨). بمعتاد ، (يوما كاملا) أو

ليلة كاملة ، وفى الأقل صدقة (٩)

تغطية وجهه فيكره، قال الماتن بخلاف خديه قال الشارح اى وضعهما و كذا وضع راسه عليها فانه وان كان يلزم منه تغطية بعض وجهه او راسه الا انه رفع تكليفه لدفع الحرج الخ فهذا نص صريح، وأطلقه ههنا فشمّل ما اذا غطى انفه او ذقنه او عارضه بثوب يوما كاملا او ليلة كاملة، وليس مرادا قطعاً بدليل قوله فى الجنائيات فى فصل تغطية الراس والوجه (لو عصب من راسه او وجهه اقل من الربع) اى يوما او ليلة (فعليه صدقة) اى اتفاقا اهـ - فالذى تحرر مما تقرر (ان الكمال فى المستور اعنى الراس والوجه بالربع وفى المستور فيه اعنى اليوم او الليلة باستيعاب المقدار فاذا وجد الكمال فيهما قدم او فى احدهما فصدقة اولاً فى شئ منها فلا شئ إلا الكراهة، وهى على ما استظهر ط تحريمية والله تعالى اعلم

١٢

٣١٢- قوله (١٠) إلا الكفين والقدمين (٢٠٤/٣٣٢) على وجه اللبس،

ولا باس بسترهما بنحو رداء-

٣١٣- قوله (١١) بخلاف ما إذا تناثر شعره (٢٠٤/٣٣٢) بدون حكّه

ومسّه -

(١٠) ولا باس بتغطية أذنيه وقفاه ، وكذا بقية البدن الا الكفين والقدمين ، للمنع من لبس

القفازين والجوربين -

(١١) فيما يجب به الدم :- (أو خلق) أى ازال (ربع راسه) أو ربع لحيته - فى ردالمحتار :

قوله أى أزال اى اراد بالخلق الإزالة بالموسى أو بغيره مختاراً أولاً ، ... بخلاف ما اذا تناثر

شعره بالمرض أو النار - بحر -

٣١٤ - قال (١٢) ولو جنباً فبدنة (٢٠٥/٣٣٤) لعظم الجنابة

٣١٥ - قال (١٣) إن لم يعده (٢٠٥/٣٣٤) طاهراً

٣١٦ - قوله (١٤) لزمه دم عند الامام (٢٠٥/٣٣٤) فيه إشكال ، فان

الأصح كما سيأتى شرحاً أن المعتبر الأول ، والثاني جابر ، وتأخير الجابر لا يكون تأخير الأصل ، ألا ترى أن من أدى صلوة الظهر مع كراهة تحريم ثم صلى العصر ذاكراً أن عليه الجبر لم يكن به بأس ، فالله تعالى أعلم وما علينا إلا تقليد الإمام رضى الله تعالى عنه

٣١٧ - قال (١٥) فلا تجب إعادة السعى (٢٠٥/٣٣٥) ينبغى على هذا

أن لا يجب دم التأخير إن أساد بعد أيام النحر خلافاً لمن قال ان الأول يفسخ بالثاني ، فيلزم عنده الدم فى هذه وإعادة السعى -

٣١٨ - قال (١٦) فى العمرة (٢٠٦/٣٣٥) أى فى طوافها خاصة -

٣١٩ - قوله (١٧) لأنه لم يبين الصدقة ولم يفصلها - بحر -

(١٢=١٤) فيما يجب به الدم: (أوطاف للقرض محدثاً) ولو جنباً فبدنة (١٢) ان لم يُعِد (١٣) فانه متى طاف أى طواف مع أى حدث ثم أعاده سقط موجب - اهـ - ح - قلت لكن إذا أعاد طواف القرض بعد أيام النحر لزمه دم عند الامام (١٤) للتأخير - وهذا إن كانت الاعادة لطوافه جنباً ، وإلا فلا شئ عليه -

(١٥) فى الدر بعد قوله إن لم يعده :- والأصح وجوبها فى الجنابة ، وندبها فى الحدث ، وأن المعتبر الأول ، والثاني جابر له ، فلا تجب إعادة السعى - جوهرة -

(١٦) لو طاف للعمرة جنباً ، أو محدثاً فعليه دم ، لانه لا مدخل للصدقة فى العمرة -

(١٧) فى بيان جنابة يجب بها تصدق نصف صاع من بر :- فى المتن ، (أو حلق أقل من ربع راسه) نقل عليه الشامى عن البحر :- ظاهره كالكثر أن الواجب نصف صاع

(٢٠٩/٣٤٠) ماهو ظاهر المتون صرح به ملك العلماء فى البدائع ، والتمر تاشى ، وعزاه فى شرح اللباب لقاضى خان أيضا - ولعله فى شرحه للجامع الصغير - ونقله فى البحر عن المحيط ، فأىّ اشتباه فى المتون ؟ -

٣٢٠ - قوله (١٨) بما شاء (٢٠٩/٣٤١) من كثير أو قليل

٣٢١ - قوله (١٩) لأنه صادق بما لو شاء شيئا قليلا (٢٠٩/٣٤١) الأولى بما لو شاء شيئا كثيرا حتى لم يبق فى العطاء إلا شئ قليل مثل قبضة ، وذلك لأن المشية فى كلامهم راجعة إلى التنقيص ، لكن المحشى رحمه الله تعالى أرجعها فى كلامه إلى العطاء ، فكان المعنى أن تنقيص ما شاء صادق ما لو شاء أن يعطى شيئا قليلا - الخ -

٣٢٢ - قوله (٢٠) يجب نصف صاع (٢٠٩/٣٤١) فيلزم أن يلزم فى الأكثر أقل من الأقل -

ولو كان شعرة واحدة - لكن فى الخانية إن تنف من رأسه أو أنفه أو لحيته شعرات فلكل شعرة كف من طعام ، وفى خزانة الأكمل : فى خصلة نصف صاع - فظهر أن فى كلام المصنف اشتباها ، لأنه لم يبين الصدقة ولم يفصلها -

(٢٣-١٨) لو ترك احدى الجمار الثلاث تصدق بنصف صاع ، ويجب لكل حصاة صدقة : إلا أن يبلغ ما فينقص ماشاء لثلا يجب فى الأقل ما يجب فى الأكثر ، وأفاد الحدادى فى السراج أنه ينقص نصف صاع ، وفى اللباب "قليل ينقص نصف صاع" عبر عنه بقيل إشارة إلى ضعفه لمخالفته لما فى عامة الكتب من إطلاق التنقيص بما شاء (١٨) لكنه غير محرر ، لأنه صادق بما لو شاء شيئا قليلا (١٩) مثل كف من طعام فى ترك ثلاث حصيات مثلا ، لو بلغ الواجب فيها قيمة دم ، مع أنه لو ترك حصاة واحدة يجب نصف صاع (٢٠) وقد التزم ذلك بعض شراح اللباب وقال: إنه الظاهر من إطلاقهم - وهو بعيد كما علمت لأنهم نقصوا عن

٣٢٣ - قوله (٢١) لئلا يجب فى القليل ما يجب فى الكثير
(٢٠٩/٣٤١) فهذا الاطلاق يعرف نقضا على المقصود -

٣٢٤ - قوله (٢٢) هكذا إذا نقص نصف صاع (٢٠٩/٣٤١) حاصله
أن المجموع إن بلغ قدر دم بلا زيادة ينقص نصف صاع ، وإن بلغ قدر دم مع
زيادة صاع أو أصوع ينقص ما زاد ونصف صاع -

٣٢٥ - قوله (٢٣) أقل من ثمن الهدى (٢٠٩/٣٤١)

أقول لكن بقى ما اذا بلغ الواجب فى ترك ثلث حصيات قدر دم تام فلو
نقص نصف صاع يجب صاع وقد كان هو الواجب فى ترك حصاتين فوجب فى
الكثير ما يجب فى القليل فينبغى ان يقيد من الجانبين اى ينقص من الدم بحيث
يبقى زائدا على ما تحته من القليل والله تعالى أعلم ١٢

ثم اقول من آيين المحالات أن يراد بقولهم ينقص ما شاء ما شاء من قليل وكثير
حتى تعود الكثرة الفاحشة إلى أقل قليل، بل ما شاء ههنا فى عرفهم عبارة عن كل
قليل غير مقدر، لا يبلغ مقدار المقدّر الشرعى وهو نصف صاع كما قالوا فى قتل
قملة تصدق بما شاء وفى الكثير نصف صاع كما ياتى متنا ص ٣٥٦ ويأتى فى

قيمة الدم لئلا يجب فى القليل ما يجب فى الكثير (٢١) فينبغى أن يكون ما فى السراج بيانا
لما أطلقوه، بمعنى أنه ينقص ما شاء إلى نصف صاع لا أكثر، لما قلنا - لكن ما فى السراج
بحمل، وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الزاخر: إذا بلغ قيمة الصدقات دما ينقص منه
نصف صاع ليلبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة، وهكذا إذا نقص نصف صاع (٢٢)
وكان ثمن الباقي مقدار ثمن الشاة ينقص إلى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن
الشاة حتى لو كان

آخر هذه الصفحة عن الفتح والبحر يتصدق بما شاء وفي غيره نصف صاع ، فالمعنى أن المجموع اذا بلغ دما او زاد ينقص من قدر السليم ما دون نصف صاع وبه يتم العدل، فان ينقص شئ من قدر الدم لم يلزم فى القليل ما فى الكثير ولعدم بلوغ النقص نصف صاع لم يلزم فى الكثير ما فى القليل كما كان يلزم على كلام السراج فيما إذا ترك ثلث حصيات وبلغ الواجب عنه قدر دم فعلم أن كلامهم محرر غاية التحرير دون كلام السراج، هو الذى سرى إليه تقصير تقرير وتغيير تعبير، هكذا ينبغي ان يقرر هذا المقام، والله تعالى ولى الفضل والانعام ١٢

٣٢٦- قال (٢٤) لاشئ عليه إجماعا- ظهيري- (٢١٠/٣٤٢) أى من دم وصدقة، أما الاثم فلا شك إذا لم يكن بعذر شرعى لأن ما حرم أخذه حرم إعطاءه-

٣٢٧- قوله (٢٥) خلافا لما فى السراج (٢١٢/٣٤٥) والسراج الوهاج شرح القادورى للقارى -

الواجب ابتداء نصف صاع فقط بأن قلم ظفرا واحدا و كان يبلغ هديا ينقص منه ما شاء، بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى-ه- (٢٣)

(٢٤) لو طيب عضو غيره أو ألبسه مخيطا فانه لا شئ عليه إجماعا، ظهيري- (درمختار) أى على الفاعل أما المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرما- ردالمحتار عن اللباب وشرحه-

(٢٥) و وطؤه بعد وقوفه لم يفسد حجه، وتجب بدنة (متن) شمل العامد و الناسى كما سرح به فى المتون واللباب، خلافا لما فى السراج، من أن الناسى عليه شاة- الخ- (ردالمحتار)

٣٢٨- قوله (٢٦) قبل الخلق وبعده (٢١٢/٣٤٥) قبل الطواف-

٣٢٩- قوله (٢٧) وفى العقق روايتان (٢١٩/٣٥٧) مبيتان على

الخلف فى حله، وهو الأصح، فكان صيدا على الظاهر-

٣٣٠- قال (٢٨) لأنه تضييع للمال (٢٢١/٣٦٠) أعاد المسئلة فى

الخطر ص ٣٩٦، وفى الذبائح ص ٤٧٢، فليراجع-

٣٣١- قوله (٢٩) فان أخذه أحد بعد الإباحة ملكه (٢٢١/٣٦٠)

أقول إلا باحة فى الفقه شئ آخر غير التملك ولا يفيد الملك، إنما تجيز

الانتفاع مع بقاء العين على ملك المالك كما نصوا عليه، ولا نسلم أن قوله "من

(٢٦) وبعد الخلق شاة، هو ما عليه المتون، ومشى فى المبسوط والبدائع والاسيحيات على

وجوب البدنة قبل الخلق وبعده،

(٢٧) (لا شئ يقتل غراب) إلا العقق- فى الظهيرية وفى العقق روايتان، والظاهر أنه من

الصيود اهـ

(٢٨) فى المتن والشرح:- (من دخل الحرم) ولو حلالا (أو أحرم) ولو فى الحل (وفى يده

حقيقة صيد، وجب إرساله على وجه غير مضيع له) لأن تسييب الدابة حرام- وفى كراهة

جامع الفتاوى، شرى عصفير من الصياد وأعتقها جاز، إن قال من أخذها فهى له، ولا

تخرج عن ملكه باعتاقه- وقيل لا، لأنه تضييع للمال انتهى قلت: وحيث فتقيد الاطارة

بالإباحة قبل فتأمل- انتهى- وفى كراهة مختارات النوازل: سيب دابته فأخذها آخر

وأصلحها فلا سبيل للمالك عليها إن قال عند تسييبها "هى لمن أخذها" وإن قال "لا حاجة

ل بها" فله أخذها- والقول له يمينه- انتهى-

(٢٩-٣٥) قال العلامة الشامى:- وقوله: "ولا تخرج عن ملكه باعتاقه" يحتمل معنيين: الأول

نه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد، فان أخذه أحد بعد الإباحة ملكه (٢٩) كما

أخذها فهي له" إباحة بل تمليك لمكان اللام، وإنما يكون إباحة لو قال من شاء فليستفح بها أو من أخذها فله الانتفاع بها ، أو أبحثها لمن أخذها ونحو ذلك فليس فى عبارة مختارات النوازل ما يفيد ذلك اللهم الا أن تحمل الإباحة فى كلام المحشى على التمليك وهو بعيد، أما الإيراد بأن التمليك لمجهول لا يصح فسنذكر جوابه إن شاء الله تعالى ١٢

٣٣٢- قوله (٣٠) لا يخرج مطلقا (٢٢١/٣٦٠) أى سواء قال هى لمن أخذها أولا-

٣٣٣- قوله (٣١) لا يصح مطلقا (٢٢١/٣٦٠) فى الهندية سئل ابوالقاسم رحمه الله تعالى عمن سبب دابته لعله فأخذها إنسان وأصلحها ، لمن يكون ؟ قال لمن سببها وان قال من شاء فليأخذ فأخذها رجل فهي له ، قال الفقيه أبو الليث الجواب هكذا إذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها ، وإن لم يقل ذلك لقوم معينين أو لم يقل ذلك أصلا ؟ فالدابة على ملك صاحبها ، وله أن يأخذها أين وجدها ، وفى الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما إذا قال ذلك القول أو قال مطلقا كذا فى المحيط اهـ

أقول فقد بين المذاهب الثلاثة إطلاق المنع فى رواية الفتاوى ، وإطلاق الصحة فى فتوى الامام أبى القاسم والتفصيل بكون الخطاب لمعينين فيصح وإلا لا ، لأبى الليث الفقيه رحمه الله تعالى ولها رابع سياى - ورأيتنى كتبت على هامش الهندية مانصه: أقول إذا لم يقل أصلا فظاهر فان الهبة تمليك وبمجرد التسبيب ليس من

تفيدة عبارة مختارات النوازل- الثانى أنه لا يخرج مطلقا (٣٠) لأن التمليك لمجهول لا يصح مطلقا (٣١)

التمليك فى شئى ، أما إذا قاله لقوم غير معينين فكأنّ الفقيه رحمه الله تعالى ينظر الى أن التملك لا يصح من مجهول ، لكن كثيرا من الفروع المصرحة فى كتب المذهب تدل على جواز الهبة من مجهول على هذا الوجه ، ويظهر للعبد الضعيف أن الهبة عقد لا تتم الا بالقبض وحين القبض يكون الموهوب له معلوما فتأمل - ثم بحمد الله وله المنّة رأيت فى فتاوى الخانية نقل قول أبى القاسم ثم قال أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب كذلك إذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هبة استحسانا لأن الموهوب له وإن كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما اه - فهذا بعينه ما فهمته لكنه شرط ان يكون مجهولا بشخصه من جملة قوم معلومين ثم يتعين بالقبض أقول وأنت تعلم أن صحة الهبة إن كانت تعتمد تعين الموهوب له حين الايجاب ، وجب أن لا يصح فى قوم معلومين أيضا لانهم وان كانوا امعيين فليس الموهوب له معلوما ، وان كفى التعين حين القبض والقبول فهو حاصل فى الوجهين كما لا يخفى فلا فرق يظهر بين كونه لقوم معلومين أو غير معلومين ، والذي يركن إليه القلب هو الصحة مطلقا لما قدمت من أن الهبة لا تتم قبل القبض وهو حين القبض معلوم وهو الذى يفيد إطلاق عامة الكتب فى غير ما فرع ، فبمرأى منك ما فى الكتاب أعنى الهندية عن فتاوى قاضى خان أن لو سبب دابته وقال لا حاجة لى إليها ولم يقل هى لمن اخذها ، فأخذها إنسان لا تكون له وقالوا فى الطير لا ينبغي أن يرسلها إذا كان وحشى الاصل ، إذا لم يقل هى لمن أخذها اه وعن الخلاصة سبب دابته فاصلحها إنسان ثم جاء صاحبها وأراد أخذها وأقر وقال قلت حين خلّيت سبيلها من أخذ فهى له أو انكر فأقيمت عليه البيّنة أو استحلف فنكل فهى للآخر سواء كان حاضرا سمع هذه المقالة أو غاب فبلغه الخبر اه - وعن الحاوى سئل ابوبكر عمن رمى ثوبه لا يجوز أن ياخذاه احد

حتى يقول حين رماه من أراد أن يأخذه فليأخذه - وعن الواقعات رفع عينا فزعم أن الملقى قال من أخذها فهي له وأقام البينة عليه أو خلف المدعى فأبى فانه يكون للأخذ ، وإن كان غير حاضر لكن أخبر بما قال الملقى وسعه أن يأخذها بالخبر ، وتقدم في اللقطة عن محيط الامام السرخسى سبب دابته فأخذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان قال عند التسيب جعلتها لمن أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها الخ - وبمثل في الدر المختار عن مختارات النوازل وأيضا تقدم في اللقطة عن التاتار حانية ، مطبوعة القيت فيها البطاطيخ فانتبهها الناس قال الفقيه أبو بكر إذا تركها أهلها ليأخذ من شاء من ذلك فلا بأس اهـ ومن تتبع الكتب وجد أمثال ذلك كثيرا ، والله سبحانه وتعالى اعلم اهـ ما كتبت على الهامش ثم بحمد الله تعالى رأيت في لقطه هذا الكتاب أغنى رد المختار عن شرح السير الكبير مانصه : ألقى شيئا وقال من أخذه فهو له فليمن سمعه أو بلغه ذلك القول أن يأخذه وإن لا ، لم يملكه لأنه أخذه إعانة لمالكه ليرده عليه بخلاف الأول لأنه أخذه على وجه الهبة وقد تمت بالقبض ولا يقال إنه إيجاب لمجهول فلا يصح هبة ، لأننا نقول هذه جهالة لا تفضى إلى المنازعة ، والمالك يثبت عند الأخذ ، وعنده هو متعين ومعلوم ، أصله أنه عليه الصلاة والسلام قرب بدنان ثم قال من شاء اقتطع الخ فهذا عين ما قررتة ، والله الحمد حمد كثيرا دائما متواليا ، فاتضح الامر وله الحمد وله المنه ، والله سبحانه وتعالى أعلم ١٢

٣٣٤ - قوله (٣٢) يكون طرحه إباحة بدون تصريح (٢٢١/٣٦٠)

أو إلا لقوم معينين لما في لقطه البحر عن الهداية: إن كانت اللقطة شيئا يعلم أن صاحبها لا يطلبها كالتوبة وقشر الرمان يكون إلقاءه إباحة حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف،

اقول اما ان طرح مثل القشور والرمان من الاشياء التى يرمى بها عادة على وجه الإعراض يعلم أن صاحبها لا يطلبها ولور أى غيره ياخذها و يتصرف فيها لايزاحمه ولاينهاه اباحة فمجمع عليه بين علمائنا ، لانعلم فيه خلافا ، وأما حصول الملك للآخذ بمجرد الالتقاء فكلا، قال فى الهندية عن المحيط ثم مايجده الرجل نوعان: نوع يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة فى مواضع متفرقة وقشور الرمان فى مواضع متفرقة وفى هذا الوجه له أن ياخذها ويتنفع بها إلا أن صاحبها إذا وجدها فى يده بعدما جمعها فله أن ياخذها ولا تصير ملكا للآخذ هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الائمة السرخسى فى شرح كتاب اللقطة وهكذا ذكر القدورى فى شرحه - ونوع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه كالذهب والفضة وسائر العروض وأشباهها وفى هذا الوجه له أن ياخذ ويحفظها ويعرفها حتى يوصلها إلى صاحبها الخ نعم فى كلام التاترخانية فى قوله فالقياس أن تكون للآخذ كقشور الرمان المطروحة من الحمل على الملك كما قاله العلامة المحشى رحمه الله تعالى، والدليل عليه على ما اقول ان لولا ذلك با كان كلامه فى الاباحة لما كان

لقول محرر المذهب رحمه الله تعالى: إنا لوجوزنا ذلك فى الحيوان لجوزنا فى الجارية الخ وجه ، لأن الإباحة فى الحيوان لا تستلزم إباحة فى الجارية كيف

ولكن يبقى على ملك مالكة ، لأن التملك من المجهول لا يصح - قال وفى البرازية: السرخسى هذا التفصيل اهـ فينبغى أن يكون إعتاق الصيد كذلك وتكون فائدة الاباحة حل الانتفاع به مع بقاءه على ملك المالك ، لكن فى لقطة التاترخانية: ترك دابة لا قيمة لها من

والفرج لايجرى فيه البذل والإباحة عند أحد - والدليل الآخر قوله أو يعتقها وأين ثبوت قدرة الاعتاق من حصول إباحة المنا في فان الاعتاق ، يعتمد الملك ولا ملك للمباح له في المباح فوجب أن يكون كلام محمد هذا ردًا على من قال بالملك بمجرد الترك على هذا الوجه وحينئذ يتجه ما أفاد فان هذا اذا كان يفيد الملك فالأموال كلها في طرق الملك سواء ، فلو جوزنا ذلك في الحيوان لجوزنا في الجارية فيطؤها من غير سبب من أسباب الملك المعهودة في الشرع ويعتقها من غير أن يملكها أى من غير حصول شئ من تلك الأسباب ، وهذا أمر قبيح بلا ارتياب فيكون الذى يستفاد من التنظير الواقع فى الترخانية بقشور الرمان قولاً ضعيفاً لا تعويل عليه لمخالفته لعامة كتب المذهب كما علمت -

ثم أقول ليس مدار الفرق ما فهم المولى الفاضل المحشى رحمة الله تعالى عليه من صحة ذلك فى العروض دون الحيوان وإنما المدار ما قدمنا عن الهندية عن المحيط عن مشايخ المذهب من كون الشئ بحيث يطلبه صاحبه أولاً يطلبه وليس فى كلام التاتارخانية ما يفيد نوط الفرق بما فهم فان الحيوان ليس مما يترك ويرمى عادة بحيث يعلم ان صاحبه لا يطلبه وإنما خص الكلام به ليكون خصوص المسئلة فيه وبالجملة فكلام المولى الفاضل ههنا غير محرر كما ينبغى والله ولى التوفيق ١٢

٣٣٥ - قوله (٣٣) فلا يملكه إلا بالتصريح بالإباحة (٢٢١/٣٦١) قد

الهزال ولم ييحها وقت الترك، فأخذها رجل وأصلحها فالقياس أن تكون للآخذ، كقشور الرمان المطروحة، وفى الاستحسان تكون لصاحبها- قال محمد: لأنالو جوزنا ذلك فى الحيوان لجوزنا فى الجارية ترمى فى الأرض مريضة لا قيمة لها، فيأخذها رجل، وينفق عليها فيطؤها من غير شراء ولا هبة ولا ارث ولا صدقة، أو يعتقها من غير أن يملكها، وهذا أمر

آذَنَّاكَ أَنْ الْإِبَاحَةَ غَيْرَ التَّمْلِيكِ فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ حَيَوَانًا وَلَا أَعْرَضًا وَلَا شَيْئًا بِدَلَالَةِ إِبَاحَتِهِ وَلَا بِتَصْرِيحِهِ بَلِ الْكُلُّ بِتَصْرِيحِ تَمْلِيكِكَ أَوْ تَلْوِيحِهِ ، أَمَّا التَّصْرِيحُ فَمَا قَدَمْنَا مِنْ قَوْلِهِ هُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ بِشَرَطٍ أَنْ يَأْخُذَهُ الْآخِذُ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ سَمَاعًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَسْطَةِ لِيَكُونَ أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ مَا قَدَمْنَا عَنْ الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ هَذَا أَيْضًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ فِي جَوَازِهِ مُطْلَقًا أَوْ إِذَا كَانَ الْخُطَابُ لِقَوْمٍ مَعْلُومِينَ وَأَمَّا التَّلْوِيحُ فَكَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ السِّرِّ الْكَبِيرِ وَغَيْرِهِ فِي نَثْرِ السَّكْرُوالدَّرَاهِمِ فِي الْعَرَسِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ نَصَبُوا أَنَّ الْهَبَةَ تَتَعَقَّدُ بِالتَّعَاطَى وَلَمْ يَفْرُقُوا فِيهِ بَيْنَ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ سِيَّاتِي فِي هَبَةِ الْكِتَابِ عَنِ الْقَهْطَسْتَانِيِّ أَنْ لَوْ وَضَعَ فِي طَرِيقٍ لِيَكُونَ مُلْكًا لِلرَّافِعِ جَازَاهُ وَ سَنَحَقِّقُ ثُمَّ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا إِذَا عَلِمَ الرَّافِعُ بِفَعْلِ الْوَاضِعِ وَهَذَا أَيْضًا يَعْمُ الْحَيَوَانُ وَغَيْرُهُ ١٢

٣٣٦ - قَوْلُهُ (٣٤) وَهَذَا خِلَافٌ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْبَحْرِ (٢٢١/٣٦١) مِنْ

التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْقَشُورَ أَيْضًا لَا تَمْلِكُ بِهَذَا -

٣٣٧ - قَوْلُهُ (٣٥) وَعَلَى هَذَا يَتَخَرَّجُ مَا فِي مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ

(٢٢١/٣٦١) أَيْ مَا اسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِ التَّائَرِخَانِيَةِ يَتَخَرَّجُ مَا فِي مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ مِنْ مَسْئَلَةِ تَسْيِيبِ الدَّابَّةِ حَيْثُ شَرَطَ صَرِيحَ التَّمْلِيكِ وَلَمْ يَكْتَفِ بِمَجْرَدِ التَّسْيِيبِ ، وَلَا يَتَخَرَّجُ عَلَى مَا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّهُ مَنَعَ التَّمْلِيكَ لِلْجَهُولِ رَأْسًا وَقَوْلُهُ هِيَ لِمَنْ أَخَذَهَا لَا يَتَخَرَّجُ عَنْ كَوْنِهِ تَمْلِيكًا لِلْجَهُولِ هَذَا تَقْرِيرُ كَلَامِهِ عَلَى حَسَبِ مَرَامِهِ وَقَدْ عَلِمْتَ

قَبِيحُ أَهْ - وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ غَيْرَ الْحَيَوَانِ كَالْقَشُورِ يَكُونُ طَرَحُهُ إِبَاحَةً بِلَوْنِ تَصْرِيحِ

(٣٢) وَأَنَّهُ يَمْلِكُهُ الْآخِذُ بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ، فَلَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالتَّصْرِيحِ بِالْإِبَاحَةِ

(٣٣) كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَلَمْ يَبْجُهَا وَهَذَا خِلَافٌ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْبَحْرِ (٣٤) وَعَلَى هَذَا

مايتخرج عليه كلام المختارات وهوان التسييب كالابقاء ليس من التملك في شئ
فلا يحصل الملك للأخذ في حيوان ولا قشر ولا شئ ما لم يقل المالك هو لمن أخذه
بشرطه المعلوم والخلف المذكور ، فاعتتم تحرير هذا المقام ، والحمد لله الملك المنعم

١٢

٣٣٨ - قوله (٣٦) فليس له أخذه ممن أخذه (٢٢٢/٣٦٢) أقول هذه
العناية أيضا مبتنية على ما اعترى العلامة الفاضل قلنس سره من عدم التفرقة بين
التمليك والاباحة -

يتخرج ما في مختارات النوازل (٣٥) ويأتي قريباً قول ثالث وهو أن غير المحرم لو أرسله
يكون إباحة، لأنه أرسله باختياره، فيكون كقشور الرمان -
(٣٦) في ردالمحتار عن الفتح عن التمرناشي:- انه يدل على أنه لو أرسله من غير احرام
يكون إباحة اهـ أى فليس له أخذه ممن أخذه، وان لم يصرح بالاباحة وقت إرساله، لأنه غير
مضطّر إليه، فكان مجرد إرساله إباحة كالقاء قشور الرمان كما قدمناه-

باب الاحصار (ص ٣٨٠/ص ٢٣٢)

٣٣٩+ قال (١) وعلى المعتمر عمرة (٢٣٤/٣٨٣) يشمل المتمتع فانه أيضا إنما يهل لعمرة، ولذا إن بدا له أن لا يحج من عامه هذا جاز، كما فى باب التمتع من اللباب- فلا يجب عليه قضاء ما لم يشرع فيه أعنى الحج، ودلت المسئلة أن من حج حجة الاسلام ثم ذهب ثانيا فتمتع، ولم يمكن له دخول الحرم لمنع النصارى حتى رجع ورفض الاحرام وجب عليه قضاء العمرة، ثم ان القابل نوى الحج عن الغير فيقضى عمرته ويحج عن غيره، بخلاف ما إذا كان مفردا بالحج أو قارنا لوجب قضاء الحج عليه نفسه من قبل دخول مكة، فان حج عن غيره جاز عنه وأثم، بخلاف الفقير الصرورة، فانه لا ياثم على ما حقق النابلسى، لأن الحج لم يكن واجبا عليه قبل الدخول، وهو ٦ يقدر على الحج عن نفسه لقبوله الحج عن الغير وإنفاق ماله- فافهم- وقد كانت حادثة الفتوى سنة ١٣٠٠ هـ -

(١) فى بيان المحصر: (و) يجب (عليه ان حل من حجه) ولو نفلا (حجة) بالشروع (وعمرة) للتحلل إن لم يحج من عامه (وعلى المعتمر عمرة و) على (القارن حجة وعمرتان) إحداهما للتحلل - (المتن والشرح)

باب الحج عن الغير (ص ٣٨٥/ص ٢٣٥)

٣٤٠- قوله (١) وحدها (٢٣٧/٣٨٨) ذكر في الأشباه من القاعدة الأولى: أما العتق فعندنا ليس بعبادة وضعا، بدليل صحته من الكافر، ولا عبادة له، فإن نوى وجه الله تعالى كإثاء عبادة مثابا عليه، وإن أعتق بلانية صح ولا ثواب له، فإن أعتق للصنم أو الشيطان صح وأثم، وإن أعتق لأجل مخلوق صح وكان مباحا لا ثواب ولا إثم- والتدبير والكتابة كالعتق، وأما الجهاد فمن أعظم العبادات فلا بدله من خلوص النية- اه- باختصار-

وقال الحموى تحت قوله أما العتق- الحج- ما نصه:- يعنى وإن كان قربة، لأن العبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود، والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب إليه، وهى توجد بدون العبادة فى القرب التى لا تحتاج إلى نية كالعتق والوقف، وقد ذكر الامام الرافعى من الشافعية أن الإجماع منعقد على أن العتق من القربات- اه-

وقال بُعيده فى الأشباه: وعلى هذا سائر القرب لابد فيها من النية، بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى، من نشر العلم تعليما و إفتاء وتصنيفا- وأما القضاء فقالوا إنه من العبادات، فالثواب عليه متوقف عليها، وكذلك إقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه الحكام والولاة، وكذا تحمل الشهادة وأداءها- اه-

(١-٢) العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها (١) فعل لا يراد به إلا تعظيم الله تعالى

فقال الحموى القرب جمع قربة وهى ما كان معظم المقصود منه رجاء الثواب من الله تعالى وقيل القربة ما يصير به المتقرب مثوبا وقيل هى الطاعة وليس بصحيح فقد يكون الشئ طاعة ولا يكون قربة لان من شرط القربة العلم بالمتقرب اليه فمحال وجود القربة قبل العلم بالمعبود بالنظر والاستدلال الموديين الى معرفة الله تعالى فهى واجبة فى طاعة الله تعالى، وليست بقربة فكل قربة طاعة ولا تنعكس ولان الصلاة فى الارض المغصوبة واجبة وطاعة وليست بقربة لانه لا يثاب عليها، إنما يسقط الفرض عنه كذا فى قواعد الزركشى - وذكر شيخ الاسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يثاب عليه توقف على نية أولا، عرف ما يفعله لاجله أولا، والقربة فعل ما يثاب عليه بعد معرفة من يتقرب إليه به، وان لم يتوقف على نية والعبادة ما يثاب على فعله ويتوقف على نية، فنحو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قربة و طاعة وعبادة، وقراءة القران والوقف والعنق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة لا عبادة، والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة . انتهى .

وقواعد مذهبنالاتباه اه - وسيأتى شرحا أول النكاح ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم (عليه الصلاة والسلام) الى الآن ثم تستمر فى الجنة الالنكاح والايمان اه ومثله فى الاشباه قال الحموى الظاهر أن المراد بالنكاح هنا الرطى لا العقد وان كان حقيقة فى العقد عندنا، بقى أن يقال ان النكاح بمعنى الرطى انما كان عبادة فى الدنيا باعتبار قصد التناسل المطلوب شرعا وذلك مفقود فى الآخرة فليحذر اه مختصرا-

بأمره، والقربة ما يتقرب به إلى الله تعالى فقط ، أو مع الإحسان للناس كبناء الرباط

أقول وههنا أبحاث الأول- *

٣٤١- قوله (٢) والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى (٢٣٧/٣٨٨) قلت

فالعبادة أخص مطلقاً من القربة، فكل عبادة قربة وليس كل قربة عبادة، إذ منها ما لا يخلص للتعظيم، ولا يكون من باب الخضوع والتذلل كبناء الرباط والمدارس وكذا من الطاعة، فكل عبادة طاعة ولا عكس، كما مثال قوله تعالى "و أشهدوا ذوى عدل منكم، وأما القربة مع الطاعة فإن اختصت بطاعة الله تعالى كانت القربة أعم مطلقاً إذ كلما اطعت الله تعالى فقد تقربت إليه وليس كل قربة طاعة حيث لا امر ** كبناء الرباط وإن عممت فيبينهما عموم وخصوص من وجه فامثال أمر بعض الناس في أمور الدنيا حيث لا تعلق له بالشرع طاعة له وليست بقربة، والله تعالى أعلم ١٢

ثم ظهر لي أن القربة لا بد فيها من قصد التقرب والا لم تكن قربة فعلى هذا لا تكون إلا أعم من وجه فافهم

والمسجد والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى (٢) وهى موافقة الأمر قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم-

* لم يوجد فى الأصل بعد هذا بحث، فلعله أراد ولم يكتب، أو كتب على غير ورقة الكتاب ولم نظفر به ١٢ محمد أحمد

** هذا على ما ذكره هنا، أما على ما قدم ص ١٠٩ ج ١ فالطاعة أعم مطلقاً من القربة، والقربة من العبادة، وهو مفاد ما يأتى عن الحموى ١٢ منه رضى الله تعالى عنه-

٣٤٢- قوله (٣) يجزيه من غير المشية (٢٣٩/٣٩٠) أى فى صورة الوصية نقول يجزيه و يحزم به من غير حاجة إلى إظهار التعليق بالمشية لثبوته نصاً صريحاً وإن لم يكن شئ إلا بمشيئة الله تعالى -

٣٤٣- قوله (٤) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله (٢٣٩/٣٩١) أقول وبالله التوفيق بل بينهما فرق غير دقيق، فالأول أن الأمر إذا أمر احدا بالحج عنه، لم يجز له الانابة ولو لم يمنعه عنها إلا باذن الأمر، والثانى أن المورث إذا أوصى مثلاً أن يحج عنى فلانا لا غيره، فأحج الورثة غيره لم يجز ولو لم يمه جاز- فافهم

٣٤٤- قوله (٥) فراجع (٢٣٩/٣٩١) الذى استقر عليه ثم كلامه أن اللازم جعله حجته آفاقية، فى الصورة المذكورة لا يجوز لكون حجته مكية، أما إذا قصد مكاناً داخل الميقات فدخل مكة بلا إحرام لصيرورته ميقاتياً، وأقام

(٣) فى مناسك السروجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص به، فحج رجل عنه، أو حج من أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبوحنيفة يجزيه ان شاء الله، وبعد الوصية يجزيه من غير المشية اهـ-

(٤) فى الدرالمختار:- وبقي من الشرائط النفقة من مال الأمر كلها أو أكثرها، وحج المأمور بنفسه، وتعينه إن عينه، فلو قال يحج عنى فلان لا غيره لم يجز حج غيره، ولو لم يقل "لا غيره" جاز-

قال العلامة الشامى: (قوله وتعينه ان عينه) هذا يغنى عن الشرط الذى قبله تأمل، والمراد بتعيينه منع حج غيره منه-

(٥) من شرائط الحج عن الغير:- الثانى عشر أن يحرم من الميقات فلو اعتمر، وقد أمره بالحج، ثم حج من مكة لا يجوز، ويضمن، وبحث فيه شارحه بما حاصله أنه غير ظاهر، وبترغف على نقل صريح قلت قدمناه الكلام عليه مستوفى قبيل باب الاحرام فراجع-

واعتمر، أو لم يعتمر حتى إذا جاء الحج خرج إلى الميقات فأحرم منه جاز ليكون الحج آفاقيا، وإن لم يقع السفر الأول للحج خالصا-

٣٤٥- قوله (٦) ثم بأخرى عن نفسه لم يجز (٢٣٩/٣٩١) بأن أمره بالعمرة فحج عن نفسه ثم اعتمره أو بالحج فاعتمر عن نفسه ثم حج-

٣٤٦- قوله (٧) صح الاحجاج عنه (٢٣٩/٣٩١) أقول فعلى هذا يغنى عن هذا الثامن عشر الثامن، *** وهو وجوب الحج، فان العقل شرط الوجوب-

٣٤٧- قوله (٨) العشرون، عدم الفوات، وسياتي الكلام عليه (٢٤٠/٣٩١) أقول إذا الشرائط شرائط وقوع الحج الذى فعله المأمور عن الأمر، فلا حاجة إلى هذا، ولا إلى الثالث عشر، لأنه لم يحج فيهما حتى يقع عن الأمر، ويكون اشتراطهما كاشتراط أن يحج المأمور، فان قعد فى بيته ولم يحج لم يقع عن الأمر-

٣٤٨- قوله (٩) وكذا الاستيجار (٢٤٠/٣٩١) أى علم الاستيجار كما عبره فى اللباب-

(٦) الخامس عشر أن يحرم بحجة واحدة فلو أهل بحجة عن (لأمر ثم بأخرى عن نفسه لم يجز الا إن رفض التالية-

(٧) الثامن عشر إسلام الأمر و المأمور وعقلهما كما سيأتى، لكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرؤ جنونه صح الاحجاج عنه

(٨) العشرون عدم الفوات، وسياتي الكلام عليه

(٩) أما النفل فلا يشترط فيه شئ منها إلا الاسلام والعقل والتمييز وكذا الإستيجار

*** الثامن فاعل يغنى، أى الشرط الثامن مغنى عن ذكر الشرط الثامن عشر ١٢ محمد أحمد

٣٤٩- قوله (١٠) لا يجوز حجهم (٢٤١/٣٩٤) عنده-

٣٥٠- قوله (١١) ولا حلق (٢٤١/٣٩٤) ولا إحرام إلا في الوجه-

٣٥١- قوله (١٢) إنها تنزيهية على الأمر- (٢٤١/٣٩٤) أقول إذا علم الأمر أن قد فرض الحج على المأمور، وهذا يأمره أن يحج عني لا عنه فيكون آمرا بالاثم، فكيف تكون كراهة تنزيهية، وهذا يرجح قول البدائع، إذ أطلق كراهة الاحجاج، فليتأمل-

٣٥٢- قوله (١٣) والأفضل- الخ- (٢٤١/٣٩٤) أقول لم لا يحمل كلامهم على الصرورة الذي لم يجمع فيه شروط الحج، فكلام البدائع كما ستذكرونه على من اجتمعت فيه، فيحصل التوفيق وبالله التوفيق-

(١٠) يشترط لصحة النيابة أهلية المأمور لصحة الأفعال، فجاز حج الصرورة (أى الذى لم يحج عن نفسه حجة الاسلام) والمرأة والعبد وغيره، كالمراهق- وغيرهم أولى، لعدم الخلاف أى خلاف الشافعى، فانه لا يجوز حجهم- (الدرالمختار ورددالمختار)-

(١١) وعلل فى الفتح الكراهة فى المرأة بما فى المبسوط من أن حجها أنقص، اذ لا رمل عليها، ولا سعى فى بطن الوادى، ولا رفع صوت بالتلبية، ولا حلق،

(١٢-١٣) فى نيابة الصرورة نقل عن الفتح: والأفضل أن يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام- خروجاً عن الخلاف- وعن البدائع:- كراهة إحجاج الصرورة لانه تارك فرض الحج- وفى الفتح: الذى يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره إن كان بعد تحقق الوجوب عليه. بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحریم- قال فى البحر والحق أنها تنزيهية على الأمر لقولهم والأفضل الخ (١٣) تحريمية على الصرورة المأمور الذى جتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه، لانه أثم بالتأخير- اه-

وهذا هو كما علمت قضية الدليل، فيتحرر أن الصلوة الذي لم يفترض عليه الحج فحجه عن غيره وإحجاجه خلاف الأولى - والذي افترض عليه فحجه وإحجاجه كل مكروه تحرهما-

٣٥٣- قوله (١٤) من حج عن أبيه وأمه (٢٤٥/٤٠١) الذي في الجامع الصغير "أو عن أمه" وهو المناسب لأفراد الضمير في "قضى عنه حجته" -

٣٥٤- قال (١٥) إن أذن له الأمر بالقران والتمتع (٢٤٧/٤٠٤) الحمد لله هذا نص صريح في جواز التمتع في حج البدل وأنه إذا كان باذن الأمر لا يكون خلافاً، وأن النسكين يقعان عن الأمر، وإلا لزم الخلاف، وقد قال المحشى عن البحر في تعليل وجوب دم التمتع والقران على المأمور: ان حقيقة الفعل منه وإن كان الحج يقع عن الأمر لانه وقوع شرعى لا حقيقى اهـ- وقد قال فى الباب أواخر باب الحج عن الغير فى فصل الدماء المتعلقة بالحج ص ٢٥٣ لو أمره بالقران أو التمتع فالدم على المأمور-اهـ- وأنص منه قوله قبله أواخر فصل النفقة ص ٢٥٢ ينبغي للأمر أن يفوض الأمر الى المأمور فيقول: حُج عنى كيف شئت مفرداً أو قارناً أو متمتعاً اهـ- غير أن شارحه العلامة عليا القارى رحمه البارى نازعه

(١٤) عن جابر أنه عليه الصلوة والسلام قال: من حج عن أبيه وأمه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج (ردالمحتار عن الدار قطنى)

(١٥) و دم القران والتمتع والجناية على الحاج إن أذن له الأمر بالقران والتمتع، وإلا فيصير مخالفاً فيضمن (در مختار) - قوله على الحاج أى المأمور أما الاول فلاته وجب شكراً على الجمع بين النسكين وحقيقة الفعل منه، وإن كان الحج يقع عن الأمر، لانه وقوع شرعى لا حقيقى، وأما الثانى فباعتبار أنه تعلق بجنائته، أفاده فى البحر- (رد المحتار)

قائلا: ان هذا القيد سهو ظاهر إذ التفويض المذكور فى كلام المشايخ مقيد بالافراد والقران لا غير قال وقد سبق أيضا أن من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقاتيا آفاقيا وتقرر أن بالعمرة ينتهى سفره إليها ويكون حجه مكيا وأما ما فى قاضيهخان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذ الواو (أى فى قوله عمرة وحجة) لا تفيد الترتيب فيحمل على حج وعمرة بأن يحج أولا عنه ثم يأتى بعمرة له أيضا، فتدبر فانه موضع خطر اهـ - وقال تحت قول اللباب الاول لو أمره بالقران أو التمتع ما نصه: لعله أراد بالتمتع معناه اللغوى فلاينا فى ما تقدم اهـ

أقول حمله على المعنى اللغوى فى غاية البعد واما اقتصار المشايخ على الافراد والقران فرما يريدون بالقران ما هو أعم من التمتع لأن فى كليهما الجمع بين النسكين وقد نقل العلامة الشارح عن الامام قاضيهخان أول باب العمرة ص ٢٥٥ ان وقتها جميع السنة الاخمسة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن اهـ فقال العلامة نفسه: يعنى فى معناه التمتع اهـ - وعبارة الخانية ظاهرة فى وفاق اللباب وحملها على عكس الترتيب لا يفيد فان العمرة عن غيره الآفاقى كالحج عنه فى وجوب كون كل عن ميقاته الآفاقى إذا استنابه فى أحدهما - وقد قال فى اللباب وشرحه ص ٢٤٥ لو أمره بالعمرة فحج عنه أو عن نفسه ثم اعتمر له لم يجز اهـ - واشترائط كون الحج عن الغير ميقاتيا مسلّم بالمعنى الأعم الشامل لميقات المكى وغيره ، أما اشتراط كونه من الميقات الآفاقى فغير مسلّم مطلقا ، ولذا لما قال فى اللباب فى شرائط الحج عن الغير : " العاشر ان ... من الميقات " ، قال القارى أى من ميقات الأمر ليشمل المكى وغيره اهـ - ولا شك أن الأمر لو تمتع بنفسه لكان ميقاته للحج الحرم ، فكذا نائبه باذنه ، ولما فرع عليه فى اللباب

بقوله: فلو اعتمر وقد أمره بالحج ثم حج من مكة لايجوز ويضمن ، قال فى الكبير ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة ميقاتية اهـ - قال القارى ص ٢٤٤ : فيه أنه إن أراد بالميقاتية المواقيت الآفاقية ففى اطلاقه نظر ظاهر اذ تقدم بأن المكى إذا أوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق أن من أوصى أن يحج عنه من غير بلده يحج كما أوصى قرب من مكة أو بُعد اهـ - فكيف يجعل الآفاقية شرطاً هنا بل هو فى شك ههنا من نفس شرط الميقاتية فضلاً عن الآفاقية حيث قال بعده : وأيضاً فيه إشكال آخر حيث أن الميقات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج وأصالته بل انه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت نيابته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالأمر مسلّم والا فلا اهـ - ولا نسلم أن سفره هذا يتجرد للعمرة ولا يكون للحج كمن سعى إلى الجمعة وصلى قبلها السنة لا يكون سعيه مصدفاً عن الجمعة كما نص على التنظير به فى الهداية ثم ان اللباب نص فى باب التمتع فى فصل منه ص ١٤٨ : انه لا يشترط لصحة التمتع أن يكون النسكان عن شخص واحد حتى لو أمره شخص بالعمرة وآخر بالحج جاز- اهـ - وقد أقره عليه القارى ثمه قائلاً أى وأذننا له فى التمتع جاز لكن دم المتعة عليه فى ماله اهـ - فهذا إذعان منه لما فى اللباب فاذن الجواز هو الجواب والله تعالى اعلم بالصواب - ١٢ - ٥ / ذى الحجة ١٣٢٣ هـ فى مكة المكرمة زادها الله تعالى كرماً وتكريماً آمين -

باب الهدى (ص ٤٠٦/ص ٢٤٩)

٣٥٥- قوله (١) ان ظاهر كلامهم - الخ - (٢٥٢/٤١٢) أقول غاية ما يفهم من كلامهم هنا أنهم حكموا بصحة الحج، ولم يلتفتوا إلى الشهادة، حيث لا إمكان للتدارك دفعا للخرج الشديد، وصونا لحج العبيد، ولذا قبلوها فيما أمكن التدارك، وفيما شهدوا أن الوقوف يوم التزوية أو بعد يوم النحر كما فى الباب، فدل على أن اختلاف المطالع غير معتبر ههنا أيضا، إلا أنهم مالوا إلى اعتباره فى بعض الصور ضرورة، فافهم-

٣٥٦- قال (٢) ورجح فى البزازية أفضلية الحج (٢٥٣/٤١٢) أقول هذا الذى مركله بالنظر إلى نفس هذه الأعمال على الاطلاق والارسال، وإن كان قد يعرض لبعض أفراد المفضل ما يفضل على كثير من أفراد الأفضل، وبه يظهر

(١) إذا التبس هلال ذى الحجة فوقفوا بعد إكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح وحجهم تام، ولا تقبل الشهادة- عن الباب (ردالمحتار ص ٢٥١) ولو شهدوا قبل وقوفهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت إن أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم وإلا لا-

قال فى الباب : ولا عبرة باختلاف المطالع الخ- وقدمنا تمام الكلام على ذلك فى الصوم، وقدمنا هناك أن ظاهر كلامهم هنا (أى فى الحج) اعتبار اختلاف المطالع، لما علمته من هذه المسائل تأمل- (ردالمحتار ص ٢٥٢)

(٢) حج الفرض أولى من طاعة الوالدين، بخلاف النفل- بناء الرباط أفضل من حج النفل، واختلف فى الصدقة، ورجح فى البزازية أفضلية الحج لمشقة فى المال والبدن جميعا،

الجواب عما بحث العلامة مصطفى الرحمتى، وتبعه المحقق الشامى - والله تعالى أعلم -

٣٥٧- قوله (٣) ذكرناها فى كتاب الشعب (٢٥٤/٤١٦) هكذا وقع فى نسختى الفتح، والصواب كتاب البعث، فان هذه العبارة إنما هى عبارة الشعب كما يظهر بمراجعة اللآلى -

٣٥٨- قوله (٤) وتماه فى الفتح (٢٥٤/٤١٦) عند ذكر الوقوف بعرفة، والاجتهاد فيه فى الدعاء -

٣٥٩- قوله (٥) وساق فيه أحاديث آخر (٢٥٤ / ٤١٦) أى حديثين

(الدرالمختار) قال الرحمتى: والحق التفصيل فما كانت الحاجة فيه أكثر، والمنفعة فيه أشمل فهو الأفضل (ردالمحتار)

(٣) هل الحج يكفر الكبائر؟ قيل نعم كحربى أسلم - (الدرالمختار) - أى لحديث ابن ماجة فى سننه المروى عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس أن أباه أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمتة عشية عرفة فأجيب انى قد غفرت لهم ما خلا المظالم، فانى آخذ للمظلوم منه، فقال أى رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للظالم، فلم يجب عشية عرفة، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب الى ما سأل - الحديث - وقال ابن حبان: ان كنانة روى عنه ابنه منكر الحديث، وكلاهما ساقطا الاحتجاج - وقال البيهقى: هذا الحديث له شواهد كثيرة، ذكرنا فى كتاب الشعب، فان صح بشواهده ففيه الحجة، وإلا فقد قال تعالى: ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء - وظلم بعضهم بعضا دون الشرك اهـ -

(٤-١٠) وروى ابن المبارك أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله عزوجل قد غفر لأهل

عن آثار محمد، وموطأ مالك، لا تنصيص فيهما على المظالم-

٣٦٠- قوله (٦) والآية أيضا تؤيده (٢٥٤/٤١٦) قاله ابن حجر كما في اللآلى- أقول الآية إنما تصحح، ولا كلام فيه عند أهل السنة، إنما الكلام في الوقوع-

٣٦١- قوله (٧) رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه (٢٥٤/٤١٦) أقول مثله ورد لكثير من الافعال ولم يقل أحد فيها بتكفير المظالم بل قيده عامة المتكلمين على تلك الاحاديث بالصغائر من ذلك ما لأحمد والنسائي و أبناء ماجة وخزينة- وحبان والحاكم عن عبد الله بن عمرو رضى الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لما فرغ سليمان بن داؤد عليهما السلام من بناء بيت المقدس سأل الله عز وجل ثلاثا ان يوتييه حكما يصادف حكمه، وملكا لا ينبغي لاحد من بعده، وانه لا ياتى هذا المسجد احد لا يريد الا الصلاة فيه لإلخارج من ذنوبه كيوم ولدته أمه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما اثنتين فقد أعطيهما و أرجو أن يكون قد أعطى الثالثة - اهـ

وقد صرح العلماء، منهم القسطلانى فى شرح البخارى أن رجاءه صلى الله تعالى عليه وسلم واجب- وأخرج الترمذى عن ابن عباس رضى الله تعالى

عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات، فقام عمر فقال: يا رسول الله، هذا لنا خاصة؟ قال هذا لكم ولن أتى من بعدكم إلى يوم القيامة- فقال عمر رضى الله عنه: كثر خير ربنا وطاب- وثمame فى الفتح (٤) وساق فيه أحاديث أخر (٥) والحاصل أن حديث ابن ماجة وإن ضعف فله شواهد تصححه، والآية أيضا تؤيده (٦) ومما يشهد له أيضا حديث البخارى مرفوعا: من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه (٧-٨)

عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه - وأخرج الحاكم وقال صحيح الاسناد عن عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم فى صلاته فيعلم ما يقول الا انفتل وهو كيوم ولدته أمه - و - يث رواه مسلم وأبو داؤد والنسأى وابنا ماجة وخزيمة وفيه "فقد أوجب" بل أخرج مسلم من حديث عمرو بن علي مرفوعا، فيه: فان هو قام فصلى فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذى هو له أهل وفرغ قلبه لله تعالى الا انصرف من خطبته كيوم ولدته أمه والاحاديث فى ذلك كثيرة لا مطمع فى استقصاءها ١٢

٣٦٢- قوله (٨) ولدته أمه (٢٥٤/٤١٦) بل هو من أقوى شواهده، قاله ابن حجر كما فى القسطلانى-

٣٦٣- قوله (٩) وان الحج يهدم ما كان قبله (٢٥٤/٤١٦) أقول مثله مغفرة ما تقدم من الذنوب، وقد وردت فى كثير من الأعمال، كصيام رمضان، وقيام رمضان، واعتكاف العشر الأخير، وصلوة الجمعة، وكل صلوة مكتوبة،

وحديث مسلم مرفوعا: ان الاسلام يهدم ما كان قبله، وان الهجرة تهدم ما كان قبلها، وان الحج يهدم ما كان قبله (٩) لكن ذكر الاكمل فى شرح المشارق فى هذا الحديث أن الحربى تحبط ذنوبه كلها بالاسلام والهجرة والحج، حتى لو قتل وأخذ المال وأحرزه بدار الحرب ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك، وعلى هذا كان الاسلام كافيا فى تحصيل مراده، ولكن ذكر صلى الله تعالى عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدا فى بشارته، وترغيبا فى مبايعته، فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم، ولا يقطع فيهما عمحو الكبائر، وانما يكفران الصغائر، ويجوز

وقود الأعمى أربعين خطوة، وأذان خمس صلوات، وإمامة خمس صلوات، وغير ذلك- والقرآن فى الذكر مع الاسلام لا يوجب القرآن فى الحكم-

٣٦٤ - قوله (١٠) وهكذا ذكر النووى (٢٥٥/٤١٦) أقول لم أره له ، لا تحت حديث "من حج ولم يرفث" ولا تحت حديث "ان الاسلام يهدم ما كان قبله" - أما الأول فقال فى شرحه : معنى قوله كيوم ولدته أمه أى بغير ذنب - اهـ - ولم يزد على هذا حرفا -

واما الحديث الثانى فقد بوب عليه النووى بقوله باب كون الاسلام يهدم ما قبله وكذا الحج والهجرة اهـ - وقال فى شرحه أما أحكامه ففيه عظم موقع الاسلام والهجرة والحج ، وان كل واحد منها يهدم ما كان قبله من المعاصى - اهـ - ولم يزد على هذا بشئ ، وهو بظاهره يميل إلى القول بالتكفير بل رأيت فى وشى الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للذمتى قال تحت قوله رجع كيوم ولدته أمه أى بلا ذنب قال نو (يعنى النووى) فهذا يتضمن غفران صغائر وكبائر وتبعات اهـ- ولم أر هذا أيضا فى شرحه المنهاج، فالله تعالى اعلم- نعم فى كتاب الايمان باب الكبائر ص ٦٤ من المنهاج ما نصه: ونقسم باعتبار ذلك الى ما تكفره الصلوات الخمس أو صوم رمضان أو الحج أو العمرة أو غير ذلك مما جاءت به الأحاديث والى ما لا يكفره ذلك كما ثبت فى الصحيح ما لم تغش كبيرة

أن يقال: والكبائر التى ليست من حقوق أحد كاسلام الذمى اهـ ملخصا- وهكذا ذكره الامام الطيى فى شرحه، وقال إن الشارحين اتفقوا عليه، وهكذا ذكر النووى (١٠) والقرطبى فى شرح مسلم كما فى البحر

فسمى الشرح ما تكفره الصلاة ونحوها صفائر وما لا يكفره كبائر ولا شك فى حسن هذا اهـ ملخصا ١٢

٣٦٥- قوله (١١) وظاهر كلام الفتح-الح- (٢٥٥/٤١٦) وهو أيضا

ظاهر كلام فتح البارى، فقد اتفق الفتاح-

٣٦٦- قوله (١٢) وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب (٢٥٥/٤١٧)

أقول لكن يرد عليه ما فى غير ما حديث من استثناء الدين، منها حديث مسلم: يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين، نعم قد ورد لشهيد البحر التنصيص بغفران الذنوب كلها حتى الدين والمظالم والتبعات

٣٦٧- قوله (١٣) قال عياض هو محمول-الح- (٢٥٥/٤١٧) لله دره

ما أحسنه من حمل نفيس، بل عسى أن يكون توفيقا بين القولين-

٣٦٨- قوله (١٤) على من تاب وعجز عن وفائها (٢٥٥/٤١٧) أى

ندم وأتاب بدليل قوله: وعجز عن وفائها، إذ لا توبة عن مظلمة إلا بأداء أو استحلال، فافهم-

٣٦٩- قوله (١٥) لأنها فى الذمة ليست ذنبا (٢٥٥/٤١٧) هذا لا

(١١-١٤) قلت: وظاهر كلام الفتح (١١) الميل إلى تكفير المظالم أيضا، وعليه مشى الامام السرخسى فى شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتسب (١٢) وعزاه أيضا المناوى إلى القرطبى فى شرح حديث من حج فلم يرفث الح فقال: وهو يشمل الكبائر والتبعات وإليه ذهب القرطبى، وقال عياض هو محمول (١٣) بالنسبة إلى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها (١٤)

(١٥-٢٣) من كلام الترمذى : لا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه إثم

يتمشى فى الحقوق جميعا، كمن اغتاب رجلا أو شتمه أو لعنه أو آذاه، وكذا فى حقوق الله تعالى كالكذب والرياء واليمين الغموس وغير ذلك، فليس هذه بشئ فى الذمة يجب أدائه، وإنما يتأتى فى مثل الصلاة والصوم والغصب والاتلاف-

٣٧٠- قوله (١٦) دون الأصل ودون التأخير المستقبل (٢٥٥/٤١٧)

هذان النفيان مجمع عليهما-

٣٧١- قوله (١٧) إذا مات قبل القدرة (٢٥٥/٤١٧) قلت هذا ينحو

نحوما قال عياض من العجز عن الوفاء-

٣٧٢- قوله (١٨) لاحق العبد (٢٥٥/٤١٧) أقول بل وحق العبد

أيضا، فان التوبة عن كل ذنب بحسبه، فعن المظالم بالأداء، أو الاستحلال-

تأخيرها، لانفسها، فلو أخرها بعده تجدد إثم آخر اه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من ذنوبه لا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباده لأنها فى الذمة ليست ذنبا (١٥) وإنما الذنب المطلق فيها فالذى يسقط إثم مخالفة الله تعالى فقط اه البرهان اللقائى فى شرحه الكبير على جوهر التوحيد- والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلوة والزكاة من حقوقه تعالى فيسقط إثم التأخير فقط عما مضى دون الأصل، ودون التأخير المستقبل (١٦) قال فى البحر: فليس معنى التكفير كما يتوهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوة والصوم والزكاة، إذ لم يقل أحد بذلك اه

وبهذا ظهر أن قول الشارح كحربى أسلم فى غير محله لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل به كما علمته، بل هذا الحكم يخص الحربى كما مر عن الأكملة- قلت قد يقال بسقوط نفس الحق إذا مات قبل القدرة على أدائه (١٧) سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده، وليس فى تركه ما يفى به

لكن تقييد عياض بالتوبة والعجز غير ظاهر، لأن التوبة مكفرة بنفسها، وهى إنما

٣٧٣- قوله (١٩) بهذا الاعتبار (٢٥٥/٤١٧) فان الثابت فى الحربى السقوط مطلقا، حتى لم يبق معه خصومة لصاحب الحق لا دنيا ولا أخرى، بخلاف الحاج فالخصومة معه باقية فى الدنيا قطعا، حتى لو حدث له مال بعد موته كأن وضع منجلا فى الصحراء فتعلق به صيد بعد ما مات يصرف إلى دينه قطعا، وكذلك فى الآخرة، بدليل الارضاء فانه بنفسه منبئ عن بقاء الخصومة، وإلا فمن يُرضى؟ وفيم يُرضى؟ وهذا واضح لا يخفى-

٣٧٤- قوله (٢٠) فافهم (٢٥٥/٤١٧) فانه لمن أحسن ما قيل فى الباب-

٣٧٥- قوله (٢١) لنقل عياض الاجماع-الحج- (٢٥٥/٤١٧) أقول قد أجمع أهل السنة على جواز العفو عن كل ذنب، وعلى وقوع العفو عن كثير من الكبائر بدون توبة، فالاجماع الذى نقل عياض لا يمكن حمله على نفى الامكان، ولا نفى الوقوع، بل على نفى القطع- وحيث لا ورود له على من قال بالتكفير ظنا لا قطعا، ولا شك أن لا مساغ ههنا للقطع، كما يفيد نقلا عن البحر-

٣٧٦- قوله (٢٢) وكذا ينافيه عموم قوله تعالى (٢٥٥/٤١٧) أقول لا

تسقط حق الله تعالى، لا حق العبد (١٨) فتعين كون المسقط هو الحج، كما اقتضته الأحاديث المارة- وأما أنه لا فائل بسقوط الدين فنقول نعم، ذلك عند القدرة عليه بعد الحج، وعليه يحمل كلام الشارحين المار، وحيث صرح قول الشارح كحربى أسلم بهذا الاعتبار (١٩) فافهم (٢٠)

ثم اعلم أن تجويزهم تكفير الكبائر بالهجرة والحج مناف لنقل عياض الاجماع على أنه لا يكفرها إلا التوبة (٢١) ولا سيما على القول بتكفير المظالم أيضا، بل القول بتكفير

منافاة كما نبهنا، فالآية فى الجواز وكلام القاضى محمول على القطع -
 ٣٧٧- قوله (٢٣) وهو اعتقاد أهل الحق (٢٥٥/٤١٧) لا منافاة مع هذا
 أيضا عند الحمل على نفي القطع والله تعالى أعلم- لكن (يبقى) *حيث أن لا
 تخصيص على هذا للكبائر حيث لا قطع فى الصغائر أيضا إلا بالتوبة، لما نصوا
 عليه من جواز العقاب على الصغيرة- فافهم-

٣٧٨- قال (٢٤) أجمع أهل السنة أن الكبائر لا يكفرها (٢٥٥/٤١٧)
 أقول لا يرد هذا على القول بالتكفير فإن الحاج حجا مبرورا لا انفكاك له عن
 التوبة والانابة إلى الله تعالى أبدا لا سيما فى الموقفين كما لا يخفى ١٢ -
 ف أقوال المائلين إلى تكفير المظا :- الشيخ عبد الحق الدهلوى فى شرح
 صراط المستقيم ص ٨٥ أورد حديث عباس عازيا له الى ابى داؤد و ابن ماجة ثم
 ذكر كلام البيهقى ثم قال: وبالحملة حقوق الله مغفور است از حجاج ودر

إثم المثل وتأخير الصلاة ينافيه، لأنه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة، وكذا ينافيه عموم
 قوله تعالى "ويعفوا دون ذلك لمن يشاء" (٢٢) وهو اعتقاد أهل الحق (٢٣) أن من مات
 مصرا على الكبائر كلها سوى الكفر فانه قد يعفى عنه بشفاعته أو بمحض الفضل، والحاصل
 كما فى البحر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكبائر من حقوقه تعالى فضلا عن
 حقوق العباد

(٢٤) فى الدرالمختار:- قال عياض أجمع أهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة، ولا
 قائل بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلاة وزكاة، نعم إثم المثل وتأخير الصلوة
 ونحوها يسقط، وهذا معنى التكفير على القول به
 * لا يبدو واضحا فى الأصل ١٢

حقوق عباد خلاف است وفضل الله واسع وظاهر احاديث عام است اه -
 الشيخ على بن احمد العزيزى فى السراج المنير شرح الجامع الصغير تحت حديث
 من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته امه ، قال العلقمى أى بغير ذنب
 وظاهره غفران الكبائر والصغائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث عباس
 بن مرداس المصرح بذلك وله شواهد من حديث ابن عمر فى تفسير الطبرى اه

الشيخ محمد الحفنى فى شرح الجامع الصغير تحت حديث شهيد البر الخ: اى
 المقتول من جهاد الكفار فى البر تكفر ذنوبه ولو الكبائر الا التبعات اما فى البحر
 فتكفر جميع ذنوبه حتى التبعات التى منها الدين والأمانة فهو كالحج المبرور اه

القسطلانى فى الارشاد: اى رجع مشابها لنفسه فى أنه يخرج بلاذنب كما خرج
 بالولادة، وهو يشمل الصغائر والكبائر والتبعات قال، الحافظ ابن حجر وهو من
 أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن
 عمر فى تفسير الطبرى انتهى لكن قال الطبرى: انه محمول بالنسبة إلى المظالم على
 من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذى الخ

السيوطى فى زهر الربى: قال الحافظ ابن حجر أى بغير ذنب وظاهره غفران
 الصغائر والكبائر والتبعات، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس
 المصرح بذلك اه

الملا على القارى فى المسلك المتقسط ص ١١٨ الوارد فى هذا المقام أن الله تعالى
 يغفر لعبده حقوق العباد إذا كان حجه مقبولا اه- هكذا قال ههنا القهستانى فى
 جامع الرموز ص ١٧٨: ثم وقف بمزدلفة ودعا فانه صلى الله تعالى عليه وسلم قد
 بالغ فى ذلك حتى استجيب دعاءه فى مظالم الامة أى فى تجاوزها عنهم انشاء

الله تعالى كما فى العدة وبزيادة القيد ينحل الاشكال المشهور فى الحديث اهـ
ملخصا

الزرقانى ص ٢١٣ ج ٨ (رجع كيوم ولدته امه) اى صار بلا ذنب و ظاهره غفران
الصغائر والكبائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس
المصرح بذلك، وله شاهد من حديث ابن عمر فى تفسير الطبرى قاله فى فتح
البارى (وهو مخصوص بالمعاصى المتعلقة بحقوق الله تعالى خاصة دون العباد) قال
شيخنا المعتمد لا فرق بينهما فى سقوط الاثم دون الحق اهـ

٣٧٩- قوله (٢٥) ليس من مناسك الحج (٢٥٥/٤١٧) ولا هو واجب
فى نفسه فمن الجهل ارتكابه لإتيان مستحب بل اين الاستحباب مع لزوم الحرام
وما عن الامام رضى الله تعالى عنه من بذله نصف ماله للسدنة ليبيت ليلة فى
الكعبة المشرفة فيجب أنه كان بعد التصريح بنفى الاجرة والصريح يفوق الدلالة
١٢

٣٨٠- قوله (٢٦) عن ابن حجر (٢٥٧/٤٢٠) المكى-

(٢٥) يندب دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه أو غيره (الدرالمختار) ويحرم أخذ
الأجرة ممن يدخل البيت الخ شرح اللباب، وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا
لضرورة، ولا ضرورة هنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج
(٢٦) وزيارة قبره عليه الصلوة والسلام مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ، وذكره أيضا
الخير الرملى فى حاشية المنح عن ابن حجر-

كتاب النكاح (ص ٤٢٢/ص ٢٥٨)

٣٨١- قوله (١) وإلا بقى طلب الفرق (٢٦٤/٤٣١) أى إن كان

إيجابا

٣٨٢- قوله (٢) بعث بلا جواب (٢٦٤/٤٣١) فلو كان الأمر إيجابا

لكان قوله بعث قبولا، فيلزم التمام بخلاف ما إذا كان توكيلا، فان الواحد لا يتولى طرفى العقد فى البيع-

(١٧-١) فى المتن والشرح:- وينعقد بإيجاب وقبول وضعاً للمضى كزوّجت وتزوّجت (و) ينعقد أيضا (بما) أى بلفظين (وضع أحدهما له) للمضى (والآخر للاستقبال) أو للحال- فالأول الأمر (كزوّجتى) أو زوجينى نفسك، أو كونى امرأتى، فانه ليس بإيجاب بل هو توكيل ضمنى (فاذا قال) فى المجلس (زوّجت) أو قبلت، أو بالسمع والطاعة - بزازية- قام مقام الطرفين- وقيل هو ايجاب، ورجحه فى البحر- والثانى المضارع المبذوء بهمزة أو تاء كزوجينى نفسك- إذا لم ينو الاستقبال- وكذا أنا متزوّجك، أو جئتك خاطبا لعدم جريان المساومة فى النكاح، أو هل أعطيتنيها إن المجلس للنكاح، وإن للوعد فوعد، ولو قال لها: يا عرسى فقالت: لييك انعقد على المذهب - فى ردالمحتار: قوله وقيل هو ايجاب مقابل القول الأول بأنه توكيل، ومشى على الأول فى الهداية والمجمع، ونسبه فى الفتح إلى المحققين، وعلى الثانى ظاهر الكنز واعترضه فى الدرر بأنه مخالف لكلامهم وأجاب فى البحر والنهر بأنه صرح به فى الخلاصة والخانية، قال فى الخانية: ولفظة الأمر فى النكاح إيجاب، وكذا فى الخلع والطلاق والكفالة والهبة اهـ - قال فى الفتح وهو أحسن لأن الإيجاب ليس إلا اللفظ المفيد، قصد تحقق المعنى أولا، وهو صادق على لفظ الأمر- ثم قال: والظاهر أنه لا بد من اعتبار كونه توكيلا، وإلا بقى طلب الفرق (١) بين النكاح والبيع، حيث لا يتم بقوله بعث بكذا فيقول بعث بلا جواب (٢) لكن ذكر فى البحر عن بيوع الفتح الفرق بأن

٣٨٣- قوله (٣) فكان للتحقيق (٢٦٤/٤٣١) فكان إيجابا-

٣٨٤- قوله (٤) بخلاف البيع (٢٦٤/٤٣١) فكان مساومة

٣٨٥- قوله (٥) فى البحر على (٢٦٤/٤٣١) ما اختاره من- *

٣٨٦- قوله (٦) لأن الوكيل لا يملك-الخ- (٢٦٤/٤٣١) أقول غايته

أن يكون توكيلا صدر من فضولى، لأن الوكيل لعدم ملكه التوكيل فضولى فيه، فكان ماذا قال فى البحر من البيوع: الظاهر من فروعهم أن كل ما صحح التوكيل إذا باشره الفضولى يتوقف، إلا الشراء بشرطه-اه- فالظاهر أنه ينعقد موقوفا، فاما أن يراد بعدم الانعقاد عدم النفاذ، وإلا فالتعليل الصحيح ما يأتى آخر القولة عن العلامة الفهامة المقدسى رحمه الله تعالى- والله تعالى أعلم-

٣٨٧- قوله (٧) لا يملك التوكيل (٢٦٤/٤٣١) فهذا نص على أنه

توكيل، ولو كان إيجابا لم يحتج بعده إلى قبول الوكيل-

٣٨٨- قوله (٨) إلا أن يقال بأنه مفرع (٢٦٤/٤٣١) أى ما فى

الخلاصة والظهيرية-

النكاح لا يدخله المساومة، لانه لا يكون إلا بعد مقدمات ومراجعات، فكان للتحقيق (٣) بخلاف البيع (٤) - وأورد فى البحر على (٥) كونه إيجابا ما فى الخلاصة: لو قال الوكيل بالنكاح: هب ابتك لفلان، فقال الأب: وهبت، لا ينعقد النكاح ما لم يقل الوكيل بعده: قبلت، لأن الوكيل لا يملك التوكيل (٦-٧) وما فى الظهيرية: لو قال هب ابتك لابنى، فقال وهبت، لم يصح ما لم يقل أبو الصبى قبلت، ثم أجاب بقوله: إلا أن يقال بأنه مفرع (٨) على القول بأنه توكيل لا إيجاب، وحيث تظهر ثمرة الاختلاف

* أى أورد على ما اختاره من كونه إيجابا ما فى الخلاصة -الخ- ١٢ محمد أحمد-

٣٨٩- قوله (٩) و حينئذ تظهر ثمرة الاختلاف بين القولين (٢٦٤/٤٣١) فان على قول التوكيل يلزم قول الوكيل قبلت، وعلى الثانى لا، -

٣٩٠- قوله (١٠) لكنه متوقف على النقل (٢٦٤/٤٣١) أى نقل أن

على قول لا يحتاج إلى قبول الأمر،

٣٩١- قوله (١١) يكون تمام العقد بالجب (٢٦٤/٤٣٢) إلا فى مسألة

الوكيل فانه لا يملك التوكيل، فيكون قول المأمور بعده إيجابا مجردا محتاجا إلى القبول-

٣٩٢- قوله (١٢) بالجب (٢٦٤/٤٣٢) لأنه تولّى طرفه فلا يحتاج إلى

قبول الأمر-

٣٩٣- قوله (١٣) يكون تمام العقد قائما (٢٦٤/٤٣٢) أقول لكن لا

يحتاج إلى قبول الأمر على هذا القول أيضا، لأن الأمر لما كان إيجابا ولحقه القبول من المأمور تم العقد-

٣٩٤- قوله (١٤) بأنه توكيل قول الأمر (٢٦٤/٤٣٢) أقول إن أراد

أنه لا يلزم فى مسألة غير الوكيل على قول التوكيل فالفرق باطل، بل لا يلزم على قول الإيجاب أيضا، بل عدم اللزوم على قول الإيجاب شامل للوكيل وغيره جميعا، ولم يرد البحر التفرقة بهذا الوجه إلا فى مسألة الوكيل، كما أشرنا إليه، فعلى قول التوكيل يحتاج الوكيل إلى القبول، لأنه لم يكن يملك التوكيل، وعلى قول

بين القولين (٩) لكنه متوقف على النقل (١٠)- وصرح فى الفتح بأنه على القول بأن الأمر توكيل يكون تمام العقد بالجب (١١-١٢) وعلى القول بأنه إيجاب يكون تمام العقد قائما بهما (١٣) اه- أى فلا يلزم على القول بأنه توكيل قول الأمر (١٤) "قبلت"

الايجاب لا، لأنه ملكه فتم- وإن أراد أنه لا يلزم فى مسألة الوكيل فقد علمت بطلانه- فظهر أنه لا يخالف جواب البحر فى شئ- فافهم وتبصر، فانى فى هذا الوقت كليل الذهن والبصر، وحسبنا الله ونعم الوكيل-

٣٩٥- قوله (١٥) فهذا (٢٦٤/٤٣٢) الذى فى الفتح-

٣٩٦- قوله (١٦) المذكور (٢٦٤/٤٣٢) فى البحر-

٣٩٧- قوله (١٧) وكذا يخالفه (٢٦٤/٤٣٢) أى ما فى الفتح-

٣٩٨- قوله (١٨) ما وضع للحال المضارع وهو الأصح (٢٦٤/٤٣٢)

صيغة المضارع حقيقة فى الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط ١٢ خيريه ص ٣٣-

٣٩٩- قال (١٩) أو هل أعطيتها (٢٦٥/٤٣٣) هذا الفرع من شرح

الطحاوى، واعتمده فى الفتح، كما مر فى هذه الصفحة للمحشى رحمه الله تعالى

٤٠٠- قال (٢٠) إن المجلس للنكاح (٢٦٥/٤٣٣) سنذكر تحقيق مسألة

الاستفهام على هامش ص ٤٥٠ - فراجع-

٤٠١- قال (٢١) انعقد على المذهب (٢٦٥/٤٣٣) وعليه اقتصر فى

البزازية-

فهذا (١٥) مخالف للجواب المذكور (١٦) وكذا يخالفه (١٧) تعليل الخلاصة بأنه ليس للوكيل أن يؤكل

(١٨) فى ردالمحتار على عبارة الشرح "والثانى المضارع"- أى ما وضع للحال المضارع وهو الأصح عندنا-

(١٩-٢١) "أهل أعطيتها" سبقت هذه العبارات فى ما نقلنا أولاً عن الشرح-

٤٠٢- قوله (٢٢) لوجود القول ثمة (٢٦٥/٤٣٤) من الفضولى-

٤٠٣- قوله (٢٣) قال فى المصنفى (٢٦٥/٤٣٤) هكذا فى الفتح، ووقع فى الأشباه نقلا عن الفتح "المستصفى"-

٤٠٤- قوله (٢٤) إذا كان الكتاب بلفظ التزوج (٢٦٥/٤٣٤)- وقع فى الأشباه "التزويج" فاعترضه العلامة الحموى: ان لفظ الأمر والتزويج موجودان فى العبارتين، إذ لا فرق بين زوجينى نفسك وبين زوجى نفسك منى، فلترجع عبارة المستصفى-اه-

وأراد بالعبارتين العبارة المذكورة فى المصنفى زوجى نفسك منى، والأخرى ما ذكر قبله فى الفتح وعنه فى الأشباه أن معنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجينى نفسك فانى رغبت فيك ونحوه-اه-

أقول وقد انكشفت الشبهة بلفظ "التزوج" من باب التقبل كما فى هذا الكتاب ومثله فى الأصل أعنى الفتح، فالمعنى كتب إليها أنى تزوجتك على كذا،

(٢٢) لا ينعقد النكاح بقبول بالفعل ما لم يقل بلسانه قبلت بخلاف البيع، لأنه ينعقد بالتعاطى، والنكاح لخطره لا ينعقد حتى يتوقف على الشهود، وبخلاف إجازة نكاح الفضولى بالفعل لوجود القول ثمة اه-ح- ردالمختار-ملخصا -

(٢٣-٢٤) قال فى الفتح:- ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب، وصورته أن يكتب إليها يخطبها فإذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود، وقرأته عليهم وقالت زوجت نفسى منه، أو تقول: إن فلانا كتب إلى يخطبنى فاشهدوا أنى زوجت نفسى منه أما لو لم يقل بمحضرتهم سوى زوجت نفسى من فلان، لا ينعقد لأن سماع الشطرين شرط صحة النكاح، وبإسماعهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين، بخلاف ما اذا انتفيا- قال فى المصنفى (٢٣) هذا - أى الخلاف- إذا كان الكتاب بلفظ التزوج (٢٤) أما إذا كان

فقرأت الكتاب عليهم أو أدت مؤداه بلسانها بمحضر الشهود، ثم قالت فى المجلس زوجت نفسى منه- أما ما ذكر من معنى الكتاب بالخطبة فتمثيل، لا تحديد، بدليل قوله: ونحوه- اه-

ثم أقول لو كان بلفظ التزويج لاستقام أيضا بتكلف وكان المعنى أن كتب زوجتك من نفسى أو زوجت نفسى منك، فالمدار لفظ الأمر، لا التزويج- أما لفظ التزوج فواضح جلى-

٤٠٥- قوله (٢٥) لا ينافيه ما صرحوا به (٢٦٥/٤٣٤) أى لا ينافى قول من قالوا لا ينعقد بالاقرار قولهم أنفسهم كغيرهم أنه يثبت بالتصادق، فان مرادهم ههنا حكم الديانة عندهم ولهم حكم القضاء-

٤٠٦- قوله (٢٦) لا يكون من صيغ العقد (٢٦٥/٤٣٤) عند هذا القائل، وإلا فهو من صيغه، لتضمنه الانشاء عند البعض مطلقا، وعند البعض إذا لم يكن إقرارا بماض وظهرت إرادة الانشاء، وهو الحق-

٤٠٧- قوله (٢٧) يكون نكاحا (٢٦٦/٤٣٥) لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار، وقيل ينعقد، و الأول هو الصحيح، وعليه الفتوى اه جواهر

بلفظ الأمر كقوله زوجى نفسك منى، لا يشترط إعلامها الشهود بما فى الكتاب، لأنها تتولى طرفى العقد بحكم الوكالة-

(٢٥-٢٦) لا ينعقد النكاح بالاقرار - على المختار - كقوله هى امرأتى - (الشرح) لا ينافيه ما صرحوا به (٢٥) من أن النكاح يثبت بالتصادق، لأن المراد هنا أن الاقرار لا يكون من صيغ العقد (٢٦)

اخلاطى(١)- لا يكون نكاحا، خزانة المفتين(٢) عن فتاوى أهل سمرقند(٣) برمزس- ونقله فى الخانية عن البيهقى(٤)، وعن النوازل(٥)- وبه جزم فى متن الملتقى(٦)- وقال شارحه ** فى مجمع الأنهر(٧)، والقهستانى فى جامع الرموز(٨) على المختار- وبه جزم فى النقاية(٩)، والوقاية(١٠)، والإصلاح(١١)، وعليه اقتصر فى الهندية(١٢) ناقلا اختياره عن الخلاصة(١٣)، وتصحيحه عن الظهيرية(١٤)، ونقل فى الايضاح عن مختارات النوازل(١٥) هو المختار- وهكذا يستفاد اختياره عما فى الهندية عن مختار الفتاوى(١٦) عن شرح الجصاص(١٧)- والله تعالى أعلم-

٤٠٨- قوله (٢٨) لأنه كذب محض اهـ (٢٦٦/٤٣٥) ما فى الخانية-

٤٠٩- قوله (٢٩) يعنى إذا لم تقل الشهود جعلتما هذا نكاحا

(٢٦٦/٤٣٥) فقالا نعم، حيث ينعقد وإن أقرأ بماض-

٤١٠- قوله (٣٠) فالحق هذا التفصيل (٢٦٦/٤٣٥) أقول وبه يحصل

التوفيق- لكن يعكر عليه أن فى جواهر الأخلاطى، والخلاصة، وخزانة المفتين، وفتاوى أهل سمرقند، وكتاب البيهقى، والنوازل، وملتقى الأبحر، ومجمع الأنهر، والوقاية، والنقاية، والإصلاح، والايضاح، وجامع الرموز، والظهيرية، وشرح

(٢٧-٣١) إن أقرأ بعقد ماض، ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا، وإن أقر الرجل أنه زوجها، وهى أنها زوجته يكون نكاحا (٢٧) ويتضمن إقرارهما الإنشاء بخلاف إقرارهما بماض لانه كذب، وهو كما قال ابوحنيفة: إذا قال لامرأته لست لى امرأة، ونوى به الطلاق يقع- كأنه قال لأننى طلقتك، ولو قال: لم أكن تزوجتها، ونوى الطلاق لا يقع، لأنه كذب ** ثم نقل فى المجمع تصحيح الذخيرة الانعقاد-١٢ منه رضى الله تعالى عنه

الخصاص، ومختار الفتاوى، والهندية كلها فرض المسئلة فيما إذا أقرأ بقولهما "ما زن وشوايم" أو قولها "هذا زوجي" وقوله "هذه امرأتى" وأشباه ذلك، وحكموا فيها بعدم الانعقاد، وصححوه ورجحوه مع أنه ليس إقرارا بعقد ماض، فيبقى النزاع كما كان-

نعم لو وجد الخلاف بأن يذكر فى الذخيرة ان الاقرار يصلح عقدا هو الأصح، وفى غيرها لا يصلح هو الصحيح لكان هذا توفيقا نعم التوفيق- إلا أن يقال، ان المنقول عن القدماء هكذا، ثم هولاء فرضوا وصوروا على ما فهموا فيكون توفيقا بين القولين المنقولين، وإن لم تطبق عليه تصورات المتأخرين، فافهم والله تعالى أعلم-

ثم لا يخفى عليك ما فى هذا الجانب من كثرة التصحيحات، وان الوقاية، والنقاية، والاصلاح، والملتقى من المتون المعترية، فان كان ما ذكر الامام فقيه النفس توفيقا ومحاملا للقولين، وإلا فأمر الاحتياط ليس بخاف، فالأسلم التجديد- والله تعالى أعلم ١٢

ثم من آخر اليوم فتح المولى سبحانه وتعالى بالحق الحقيق بالقبول، فكتبت فيه فتوى نقية مذكورة فى العطايا النبوية فى الفتاوى والرضوية ***

محض اهـ-(٢٨) يعنى اذا لم تقل الشهود جعلتما هذا نكاحا (٢٩) فالحق هذا التفصيل (٣٠) اهـ (٣١)

*** قوله فتوى نقية مذكورة-الح- وجّه فى ٤/جمادى الأولى سنة ١٣٠٧هـ الشيخ فضل الرحمن من الجامع بالسوق الرئيسى بفيروز پور- بنجاب- مسندة إلى الامام أحمد رضا

٤١١- قوله (٣١) اهـ (٢٦٦/٤٣٥) ما فى الفتح-

القادرى، يستفتيه أن زيدا أقر بان هنداً زوجته، وأقرت هند أن زيدا زوجها، ودار اقرارهما بمحضر الشهود ولم يجر ذكر المهر، فهل ينقذ النكاح بتلك الكلمات؟ أفيدوا بالجواب مع التوفيق بين الروايات-

فصنف الامام أحمد رضا بجيباً عنها رسالة سماها باسم تاريخى "عُباب الأنوار، أن لا نكاح بمجرد الاقرار" (١٣٠٧هـ) أقدم نصها فيما يلى مترجماً من الأردية بالعربية- وما كان فى الأصل من العبارات العربية لحضرة الحبيب رحمه الله أو لغيره أميزها بين القوسين هكذا(....)

(عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرد الاقرار)

(الجواب- لك الحمد، رب الأرباب، صل على الحبيب الأواب، وسلم مع الآل والأصحاب، واهدنا للحق والصواب، آمين إلهنا الوهاب-)

إن هذه المسئلة جديرة بإمعان الأنظار و إعمال الأفكار- (فاقول وبالله التوفيق، وبه الوصول إلى أوج التحقيق)

(١) لا ريب أن النكاح يثبت قضاء بتصادق الرجل والمرأة، أى إذا أقرا بأننا زوجان، أو بأن الزواج وقع بيننا، أو بألفاظ تؤدى هذا المعنى فانهما يعتبران زوجين، وتثبت لهما قضاء أحكام الزوجية كلها

(٢) بل يكفى لثبوت النكاح عند الناس ما هو أقل من ذلك فان من رأى رجلاً وامرأة أنهما يسكنان فى بيت كالزوجين، وبينهما انبساط الازواج فلا يجوز له أن يسئ الظن بهما، ويجوز له أن يشهد أنهما زوجان وإن لم يشاهد عقد الزواج (نص عليه فى الهداية والهندية وغيرهما- وفى قرّة العيون عن الدرر: ويشهد من رأى رجلاً وامرأة بينهما انبساط الأزواج أنها عرسه)

وكذا يكفى التسامع لإثبات النكاح عند السامعين، اعنى اذا اشتهر بين الناس أنهما

.....

زوجان فيعتبران زوجين، ويسوغ لهم أن يشهدوا بزواجهما وإن لم يسمعوا اقرارهما بالزوجة- (كما في الدر المختار، وعامة الأسفار- وفي قرة العيون عن العمادية: كذا تجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على امرأة، وسمع من الناس أن فلانة زوجة فلان، وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم يعاين عقد النكاح-) فتصادقهما يثبت النكاح بالطريق الأولى- (في الشامية عن أبي السعود عن العلامة الحانوتي: صرحوا بأن النكاح يثبت بالتصادق، والمراد منه أن القاضي يثبت به، ويحكم به اهـ ملخصاً)

ففي مثل هذه الصورة يجب أن يعتبرا زوجين، ومن أصر بغير دليل على تكذيبهما وأساء الظن بهما يكون آثماً مرتكباً للبحرام القطعي-

(٣) لكن مع هذا كله حكم القضاء غير حكم الديانة- فان كانا صادقين فيما أظهرا و أخبرا أى قد وقع بينهما الزواج فهما زوجان عند الله أيضا- وإلا لا ينعقد النكاح بمجرد تلك الألفاظ إذا ظهرت بطريق الاخبار، ويقيان أجنبيين كما كانا، لا يثبت لهما ديانة شئ مما يثبت ويحلّه النكاح من الأحكام والأفعال- فان هذه الألفاظ لم تكن عقداً وإنشاء- على التقدير المذكور- بل كانت خيرا خاصا كاذبا، والخير الكاذب باطل لا تأثير له ديانة-

(٤) اقول- قد صرح العلماء بأن الزوج لو أقر بالطلاق "أنه قد طلقها" ولم يكن طلقها، فلن يثبت به الطلاق ديانة- ولو ثبت قضاء- فان قوله ذلك لم يكن تطليقا، بل كان إخبارا كاذبا بطلاق غير واقع- في حاشية العلامة الطحطاوى:

(الاقرار بالطلاق كاذبا يقع به الطلاق قضاء لا ديانة) وفي الفتاوى الخيرية : (رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية، فسئل كيف طلقت زوجتك فقال ثلاثا، كاذبا، لا يقع في الديانة إلا ما كان أوقعه من الواحدة الرجعية، فيملك مراجعتها في العدة، والحال هذه اهـ ملخصاً)

.....

فاذ لم يثبت الطلاق - عندا لله - باقرار يخالف الواقع، لا ينعقد به النكاح بالطريق الأولى - فان الطلاق سبب تحريم الفرج، والنكاح سبب تحليه، وعند الشرع احتياط عظيم فى أمر الفرج -

ولذا صرحت العلماء عامة فى المتون، والشروح، والفتاوى أن النكاح لا ينعقد بمجرد إقرار رجل وامرأة - جزم به فى الوقاية ١، والنقايه ٢، والاصلاح ٣، والمتقى ٤ وهى من أعظم المتون المعتمدة فى المذهب - واقتصر عليه فى كتاب البيهقى ٥، وفتاوى أهل سمرقند ٦ وغيرهما - وحكم بكونه مذهبا مختارا، فى شرح الجصاص ٧، ومختارات النوازل ٨، وفتاوى الخلاصة ٩، وخزانة المفتين ١٠، ومختار الفتاوى ١١، وايضاح الاصلاح ١٢، وجامع الرموز ١٣ - وقدمه واختاره فى تنوير الابصار ١٤، والدر المختار ١٥، وأشار بتقدمه واختياره إلى ضعف ما يخالفه - وقاله "صحيحا" فى الفتاوى الظهيرية ١٦، والفتاوى الهندية ١٧ -

و زاد فى جواهر الاخلاطى ١٨ بجمع ذينك اللفظين - أى المختار، والصحيح - تيسيرا، لفظة هى أكسو أقوى أى "عليه الفتوى" - سبقت عبارة العلامة الحانوتى ١٩، والسيد ابى السعود ٢٠ - والنصوص الباقية كما يلى - مع تلخيص -:

فى وقاية الرواية، ومختصر الوقاية: - (لا ينعقد بقولهما - مازن وشوئيم) - أى نحن زوجان - فى شرح النقاية للقهستانى: - (على المختار) فى المتن والشرح للعلامة ابن الكمال الوزير: - (لا بقولهما - مازن وشوئيم - لأن النكاح اثبات وهذا إظهار، والإظهار غير الإثبات - ذكره فى التخيير، وقال فى مختارات النوازل: هو المختار) فى متن العلامة ابراهيم الحلبي: - (لو قال عند الشهود - مازن وشوئيم - لا ينعقد) - فى الخانية: - (ذكر البيهقى رحمه الله تعالى فى كتابه: رجل وامرأة ليس بينهما نكاح، اتفقا أن يقرأ بالنكاح فأقرأ لم

يلزمهما، قال: لأن الاقرار إخبار عن أمر متقدم ولم يتقدم، وكذلك فى البيع، إذا أقرّا ببيع لم يكن ثم أجازا لم يجوز) وفيها:- (ذكر فى النوازل: رجل وامرأة أقرّا بين يدى الشهود بالفارسية- مازن وشوئيم- لا ينعقد النكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتى، وقالت هذا زوجى، لا يكون نكاحا)- فى فتاوى الامام العلامة حسين بن محمد السمعانى:- (أقرا بالنكاح بين يدى الشهود فقال مازن وشوئيم- لا ينعقد، هو المختار- لأن النكاح إثبات، والاطهار غير الاثبات، ولهذا لو أقر بالمال لانسان كاذبا لا يصير ملكا- خ- (يعنى الخلاصة) ولو قال الرجل لامرأة هذه امرأتى، وقالت المرأة هذا زوجى بمحضر من الشهود، لا يكون نكاحا، لأن الاقرار إخبار عن أمر متقدم، ولم يتقدم- س- (أى فتاوى أهل سمرقند) فى متن المولى الغزى، وشرح المحقق العلائى:- (لا ينعقد بالاقرار، على المختار- خلاصة- كقوله: هى امرأتى، لأن الاقرار إظهار لما هو ثابت، وليس بإنشاء- الخ- وسيأتى تمامه) فى الفتاوى الهندية بعد ما نقل عبارة الخلاصة إلى قوله "هو المختار":- (لو قال "اين زن من است" (أى هذه امرأتى). بمحضر من الشهود، وقالت المرأة "اين شوى من است" (أى هذا زوجى) ولم يكن بينهما نكاح سابق، اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنه لا يكون نكاحا، كذا فى الظهيرية- وفى شرح الجصاص: المختار أنه ينعقد إذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما: جعلتما هذا نكاحا، فقالا: نعم، ينعقد، هكذا فى مختار الفتاوى اه-)

(أقول(٥): وجه الانعقاد فى الأول أن القضاء يرفع الخلاف، أو أنه ينفذ ظاهرا وباطنا، وفى الثانى أن السؤال معاد فى الجواب، والجعل لإنشاء، كما فى الفتح، والدر وغيرهما) فى فتاوى العلامة برهان الدين إبراهيم بن أبى بكر بن محمد الأخطاى الحسينى: (أقرا بالنكاح بين يدى الشهود بقولهما- مازن وشوئيم- لا ينعقد هو المختار، قال بمحضر الشهود، هذه المرأة زوجتى، فقالت: هذا الرجل زوجى ولم يكن بينهما نكاح سابق، لا ينعقد، هو الصحيح وعليه الفتوى)

.....

وبالجملة الإخبار يبين الانشاء بداهة، فقصد الاخبار قصد للمنافى، وقصد المنافى نافي للعقد-

(أقول (٦) وبتقريرى هذا اندفع ما عسى أن يتوهم من أن النكاح مما يستوى فيه الهزل و الجدل، فلا يحتاج إلى نية و قصد، حتى لو تكلمنا بالإيجاب والقبول هازلين أو مكرهين ينعقد، فكان المناط مجرد التلفظ، وإن عدم القصد- وذلك لأن بونا بينا بين عدم القصد، وقصد العدم بارادة شئ آخر غيره مما يحتمله اللفظ، وما لا يحتاج إلى القصد يصح مع الأول دون الآخر- ألا ترى أنه لو قال انت طالق، ولم ينو شيئاً، طلقت- وإن نوى الطلاق عن الوثاق أو الاخبار عن طلاق سابق صادقاً أو كاذباً لم تطلق ديانة، كما نصوا عليه- أتقن هذا، فانه هو التحقيق الحقيقي بالقبول، وإن حفى بعضه على بعض الفحول، على أن هذا إنما هو فى اللفظ الصريح، أما الكنايات فلا شك فى توقفها على النية، كما فى الطلاق والعناق-)

ومن البين أن العوام ربما لا يعرفون أن الألفاظ المذكورة تصلح لإرادة الانشاء، بل لا يقصدون ولا يريدون بها إلا معنى الإخبار الذى يتبادر منها- ومن يسمعها لا يفهم منها إلا ذلك المعنى المتبادر، فلما لم ينعقد النكاح فى الواقع قبل ذلك فكيف يجعلهما عند الله زوجين هذا السؤال واجواب والأخبار الكاذبة المخالفة للواقع؟- (هذا مما لا يعقل، ولا يستاهل أن يقبل)

(أقول ٧: فقد بان- بحمد الله- ضعف ما نقل فى التنوير والدر عن الذخيرة، بعدما قدما عدم الانعقاد بالاقرار على المختار- كما سمعت، حيث قال عقيه:- وقيل إن كان محضر من الشهود صح، وجعل الاقرار إنشاء- وهو الاصح- ذخيره-اه-

فاعلم اولاً أن المولين المحققين رحمهما الله تعالى قد أشارا إلى تضعيف هذا بوجه:

.....

أما المصنف فبتقديمه الأول، وتعبيره هذا بـقيل- وأما المؤلف فبتقريره على الأمرين، وتعليقه للأول، فإن التعليل دليل التعويل، كما نص عليه في العقود الدرية وغيرها، فافهم
وثانها ٨: إن تأملت ما ألقينا عليك فوجوه ضعفه لا تخفى لديك، أما أولا:- فلما تقدم في كلامي وكلمات العلماء الكرام، على عدم الانعقاد بالاقرار من دلائل لا ترد ولا ترام،

ولا شك أن الأقوى دليلا أحق تعويلا- وأما ثانيا:- فلما له من كثرة الترجيحات، وقد تقرر أن العمل بما عليه الأكثر، كما في العقود وغيرها- وأما ثالثا:- فلأن ما له من علامة الافتاء أشد قوة، وأعظم وقعة مما لهذا فقد نصوا أن عليه الفتوى، وبه يفتى، أكدهما يكون من ألفاظ الفتوى- وأما رابعا:- فلأن عليه المتون، وهى العمدة، وإليها الركون - فهذه الأربعة قد ظهرت من قبل -وأما خامسا:- فلما تسمع آنفا قد أظهر لنا المولى الإمام برهان الدين محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد قدس سرهما في ذخيرته ماخذ خيرته إذ بنى ذلك على أنه ذكر محرر المذهب محمد رضى الله تعالى عنه فى صلح الأصل: ادعى رجل على امرأة نكاحا، فجددت، فصالحها بمائة على أن تقر بهذا، فأقرت، فهذا الاقرار جائز، والمال لازم اه- فظن المولى البرهان أن محمدا أجاز النكاح بالاقرار، وقد علم أن هذا العقد لا يصح إلا بمحضر من الشهود، ففرع عليه أن الأصح الصحة لو الشهود حضورا-

قال العبد الضعيف، لطف به المولى اللطيف، وأى شئ أكون أنا حتى أتكلم بين يدي هذا الإمام الجليل، قدس سره الجميل، ولكن كثرة تصحيحات الائمة وجزمهم فى الجانب الآخر ربما تجرؤنى ان :

أقول (٩) وبالله التوفيق، لا ميساس لما فى الأصل بهذا الفصل، فان محمدا إنما أجاز الاقرار، وألزم المال، فانما أفاد جواز الصلح وانقطاع الجدل ، بحيث لو عادت المرأة بعد ذلك إلى

.....

الجحود لم يسمعه القاضى، أما لو لم يجز الصلح لم يلزم المال، وأقرت المرأة على إنكارها، هذا هو حاصل جواز الصلح، وعدم جوازه كما لا يخفى، وأين هذا من انعقاد العقد فى الواقع فيما بينهم وبين ربهم العليم الخبير تبارك وتعالى -

أليس قد صرحوا أنه لا يطيب له البدل إن كان كاذباً؟ ولو ادعى رجل على آخر بيع داره مثلاً، فاقربه افتداء عن يمينه، أو فراراً عن ذل الجنو بين يدي القاضى ثبت البيع قضاء، وجرت الأحكام من وجوب التسليم ولزوم الشفعة وغير ذلك، لكن هذا المذعى الكاذب انما ياخذ جهرة نار

١٠- ثم السر أن المصالحين أرادا عقد الصلح، وهو انما يصور بارجاعه إلى عقد من العقود الشرعية، فلا بد من حمله على أشبه عقد به، ضرورة تصحيح الكلام وقطع الخصام- أما ههنا- أعنى فيما نحن فيه- فلم يريدوا عقداً، وانما أخيراً خيراً كاذباً، والكذب وإن يرج على الناس فلا يصحح عند الله أصلاً، فوضح الفرق وزال الاشتباه، والحمد لله-

قال فى الهداية: اذا ادعى رجل على امرأة نكاحاً، وهى تجحد فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى، جاز وكان فى معنى الخلع، لأنه أمكن تصحيحه خلعا فى جانبه بناء على زعمه، وفى جانبها بذلاً للمال لدفع الخصومة، قالوا ولا يحل له أن ياخذ فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مبطلاً فى دعواه اهـ -

قال فى الكفاية: هذا عام فى جميع أنواع الصلح اهـ- وفى الدر المختار عن القهستاني:- أما الصلح على بعض الدين فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي، أى قضاء لا ديانة، ولذا لو ظفر به أخذه اهـ- وفى الشامية عن المقدسى عن المحيط: قضاء الألف وأنكر الطالب، فصالحه بمائة صح، ولا يحل له أخذها ديانة اهـ- وسرد النقول فى ذاك يطول- وقال فى الهداية: الأصل أن الصلح يجب حمله على أقرب العقود إليه، وأشبهها به، احتيالا لتصحيح تصرف العاقد ما أمكن اهـ

.....

فما أسمعتهك يتحصل الجواب عن تمسك المولى البرهان بثلاثة أوجه:

١١-الأول: إرجاع الصلح إلى تلك العقود تقدير وتصوير ضرورى، فلا يتعدى-

١٢-الثانى: انما تثبت هذه العقود بتلك الألفاظ فى ضمن الصلح، وكم من شئ يثبت ضمنا، ولا يثبت قصدا، ألا ترى أن قوله أعتق عبدك هذا عنى بألف يتضمن الابتياح، مع انه لا ينعقد قصدا بلفظ الاعتاق

١٣-الثالث: ان هذه العقود انما تقدر قضاء، ولا تؤثر فى الديانة إذا كان مبطلا، ونحن لا ننكر أن باقرارهما يثبت النكاح قضاء، وإنما الكلام فى الديانة فان كان مراد الامام البرهان هو الصحة قضاء- وقد يستأنس له بقوله، عطر الله مرقده: "جعل الاقرار إنشاء" حيث لم يقل "كان إنشاء" ويعينه بناءه الأمر على عبارة الأصل، فانها كما علمت لا تفيد إلا الجواز قضاء، فهذا حق لامرية، ولا غرو فى المصير إليه تصحيحا لكلام هذا الامام، وتحصيلا للوافق بينه وبين غيره من الأئمة الأعلام، وإن كان فيه بعد بالنظر إلى ظاهر الكلام، وإلا فلا شك أن الحق مع هؤلاء الجهابذة الكرام، والله تعالى أعلم بحقيقة الامر فى كل مرام، والحمد لله مولانا الهادى ذى الجلال والاكرام -)

نعم لو أورد الرجل والمرأة الفاظا ليست بمتعينة للاخبار عن الماضى-مثل أن يقول الرجل: "هذه امرأتى" وتقول المرأة "هذا زوجى" أو يقول الرجل "أنا زوجها" وتقول المرأة "أنا امرأته"- وقصدا عقد النكاح بتلك الألفاظ، أى لم يكن قصد أحد منهما الاخبار بل نطق بها كلاهما بارادة الانشاء، فلا ريب أن هذه الالفاظ تعتبر عقد النكاح، فانها لخلوها عن قصد الاخبار ليست باقرار، ولعدم تعينها للاخبار عن الماضى صالحة لارادة الانشاء، فارادا الانشاء بألفاظ تصلح له، ويكفى هذا القدر لتحقيق الإيجاب والقبول، بخلاف ما لا يحتمل معنى آخر سوى الاخبار عن الماضى- مثل أن يقولوا: "قد تحقق بيننا النكاح" فان هذه الالفاظ متعينة للاخبار، ومبينة للانشاء-

.....

(أقول ١٤ :- هذا الذى قررته بتوفيق الله تعالى يجب أن يكون هو المراد من قول الامام الأجل فقيه النفس قاضى خان رحمه الله تعالى، حيث أفاد بعدما أثر عن البيهقى والنوازل ما أسلفنا، قال مولانا رضى الله تعالى عنه :- ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل، إن أقرأ بعقد ماض، ولم يكن بينهما عقد، لا يكون نكاحا- وإن أقرت المرأة أنه زوجها، وأقر الرجل أنه امرأته، يكون ذلك نكاحا- ويتضمن إقرارهما بذلك انشاء النكاح بينهما، بخلاف ما إذا أقرأ بعقد لم يكن، لأن ذلك كذب محض، وهو كما قال أبوحنيفة رضى الله تعالى عنه: إذا قال الرجل لامرأة لست لى بامرأة، ونوى به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال: لست لى بامرأة لأننى قد طلقتك- ولو قال لم أكن تزوجتها، ونوى به الطلاق لا يقع، لأن ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه اهـ

قال فى الفتح على ما نقل عنه فى ردالمحتار: ان الحق هذا التفصيل اهـ- فانما المعنى على ما بينا، وليس المراد أن اللفظ إذا لم يتعين للاخبار عن الماضى صح العقد وإن نوى به الاخبار- كيف وإنه لا يكون حيثئذ إلا محض كذب، ويشهد لك بذلك ما استشهد به من مسألة الطلاق، فانه إن قال: لست لى بامرأة، ولم ينو به إنشاء الطلاق، وانما قصد الاخبار الكاذب لم يقع قطعا، فانه لا يقع عند ذلك بالصريح، كما قدمنا، فكيف بالكنايات، ألا ترى أنه بنفسه قيد المسئلة بقوله "ونوى الطلاق" فكذا يقال ههنا "ونوى النكاح" هذا ما صرت إليه لما وعيت

ثم بتوفيق المولى سبحانه وتعالى رأيت العلامة عبد العلى اليرجندى نقل فى شرح النقاية كلام الامام فقيه النفس بالمعنى، وعبر عنه بعين ما فهمته، والله الحمد- وهذا نصه:
فى الظهيرية: لو قال محضر من الشهود "اين زن من است" فقالت اين شوى من است" اختلف المشايخ فيه، والصحيح انه لا ينعقد، وفى فتاوى قاضى خان: انما لا يكون

.....

هذا نكاحا إذا قالا ذلك على سبيل الاخبار عن عقد ماض، ولم يكن بينهما عقد، أما إذا أقرت أنه زوجها، وأقر أنها زوجته، وأرادا بذلك انشاء النكاح فهو نكاح اهـ- فالحمد لله على حسن التفهيم-

أقول ١٥: وبما قررت ظهر لك ان هذا الذى اختاره المولى فقيه النفس، وقال المحقق على الاطلاق إنه الحق، لا يخالف ما صححه عامة الائمة اصلا، بل هو عين ما اعتمدوه فانهم إنما صححوا أن النكاح لا يتعقد بالاقرار، والاقرار إنما يكون عند قصد الاخبار، وحيث قد نص الفقيه على عدم الانعقاد، اما إذا قالاه مريدين به الانشاء لم يكن ذلك من الاقرار فى شئ، فان الاقرار هو الاخبار دون الانشاء، فتوافق القولان وتطافرت التصحيحات على صحة ما أفتيت به، فان حمل كلام الذخيرة على ما أسلفنا حصل التوفيق فى الأقوال جميعا، وإلا فعليكم بما حررت، عضوا عليه بالنواجذ-

أقول ١٦: والآن تردنا مسألة خلافية أخرى:

وهى أنه كما يشترط ويلزم- بالاتفاق- أن يحضر فى نكاح المسلم وقت الايجاب والقبول رجلان- أو رجل وامرأتان- عاقلان بالغان حران، وفى نكاح المسلمة أن يحضر مسلمان يتصفان بما ذكر من الصفات، ومع ذلك يشترط عند الجمهور على المذهب المنصور أن يسمعا معا كلام العاقلين فكذلك أيشترط أن يفهما كلام العاقلين أم لا؟

مثلا إن تكلم الرجل والمرأة بالفاظ الايجاب والقبول فى العربية ولم يفهم الشاهدان فيكون هذا نكاحا فاسدا أم صحيحا؟-

قد نُقل فى هذه المسئلة القولان من العلماء الكرام (جزم بالأول العلامة الزيلعى فى التبيين، والمحقق حيث أطلق فى الفتح، والمولى الغزى فى متن التنوير، وصححه فى الجوهرة، وقال فى الذخيرة، والظهرية، وحزانه المفتين، والسراج الوهاج، وشرحى النقاية للقهستاني

.....

والبرجندى، وجمع الأنهر، والهندية: أنه الظاهر- وكذا اختاره فقيه النفس فى الخانية، وضعّف خلافه- قال الذخيرة، ثم البحرثم الدر، وجمع الأنهر: فكان هو المذهب-

وجزم بالثانى فى الفتاوى، وكذا ذكره البقالى، وقال فى الخلاصة، وجواهر الأخطاى: انه الاصح- وفى جمع الأنهر عن النصاب: عليه الفتوى، ولم يتعرض لقيد الفهم فى مختصر القدورى، والوقاية، والنقاية، والكنز، والاصلاح والايضاح، والملتقى، وكلاهما رواية عن مدار المذهب محمد رضى الله تعالى عنه كما فى الفتح -

(١٧) والتوفيق النفيس بينهما انه لا يشترط فهم معانى الألفاظ، لكن يشترط فهم أنه عقد نكاح-

(أقول ١٨: وقد كان سنع لى هذا، ثم رأيت للعلامة مصطفى الرحمتى محشى الدر وقال فى ردالمحتار: و وفق الرحمتى بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد نكاح، والقول بعدمه على عدم اشتراط فهم معانى الألفاظ بعد فهم ان المراد عقد النكاح اهـ- وهو كما ترى حسن جدا

أقول ١٩: ومن علم الفقه والحكمة فى اشتراط الشهادة فى عقد النكاح أيقن بهذا التوفيق، فان من علم أن هذا نكاح فقد شهد العقد، وإن لم يقف على خصوص ترجمة الالفاظ، ومن لم يفهم فكأن لم يسمع ومن لم يسمع فكأن لم يحضر وبتقريرى هذا يتضح لك أن الاجتزاء بذكر الحضور أو به وبالسماع، أو ذكرهما مع الفهم كل يؤدى مؤدى واحدا عند التدقيق، والله سبحانه ولى التوفيق-

ففى المسئلة الدائرة إذا قصد الرجل والمرأة الإنشاء بتلك الألفاظ يشترط مع ذلك أن يفهم كلامهما شاهدان أنه نكاح، إما بالقرائن أو بتقديم الاعلام من العاقدین-

وبغير ذلك إن علم جميع الحاضرين أنه اخبار محض لم يصدق "فاهمين انه نكاح"

ولم يصح النكاح-

٤١٢ - قوله (٣٢) لم يصح (٢٦٦/٤٣٦) أقول أى لم ينفذ ، أما عدم الانعقاد فلا ، لأنه يكون عقد فضولى ينعقد موقوفا على إجازة المرسل -

(هذا ما قلته تفقها ثم رأيت فى ردالمحتار قال: حاصل ما فى الفتى و ملخصه أنه لابد فى كنايات النكاح من النية مع قرينة أو تصديق القابل للموجب، وفهم الشهود المراد، أو اعلامهم به اهـ- فأتضح المرام، والحمد لله ولى الانعام
أقول ٢٠: وينبغى أن يكون الإعلام قبل العقد كما أشرت إليه، ليكونا جامعى شرائط الشهادة عند العقد، الا ترى أن "فاهمين" فى كلامهم حال، ولابد من مقارنة الحال والعامل- والله تعالى أعلم-

هذا كله مما فاض على قلب الفقير، بفيض القدير، والمولى تعالى اذا شاء ألحق الجاهل العاجز بالماهر الخبير- والحمد لله على حسن التوفيق، وإلهام التحقيق، والصلوة والسلام على سيد العالمين محمد وآله وصحبه أجمعين- آمين-

أما ما سألت من المهر فذكر المهر ليس مما يحتاج إليه فى الحكم بانعقاد النكاح؛ فان النكاح يصح وينعقد مع عدم ذكر المهر بل مع ذكر عدم المهر أيضا، (كما نصّوا عليه- والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه تعالى أتم وأحكم)-

من الفتاوى الرضوية- المجلد الخامس- ص ٥ إلى ١٢- بترجمة العبارات الأردية بالعربية ١٢ محمد أحمد الأعظمى المصباحى اول الربيع الآخر ١٤١٠هـ- ١٩٨٩/١١/٢م

تمت السالة

(٣٢) اذا توجه الايجاب مع ذكر المهر كان ذكر المهر من تمام الايجاب (در- بتوضيح) فلو قبل الآخر قبله لم يصح- قال فى الفتى: كما امرأة قالت لرجل: زوجت نفسى منك بمائة دينار، فقبل أن تقول "مائة دينار" قبل الزوج، لا ينعقد - لأن أول الكلام يتوقف على آخره إذا كان فى آخره ما يغير أوله، وهنا كذلك، فان مجرد زوجت ينعقد بمهر المثل وذكر المسمى معه يغير ذلك إلى تعين المذكور، فلا يعمل قول الزوج قبله -

٤١٣ - قوله (٣٣) صرح به فى البزازية (٢٦٧/٤٣٨) عن النصاب
 لكن أقول نقل فى البزازية بعده خلافه وقال : وعليه التعويل -
 ٤١٤ - قوله (٣٤) انه اختلف التصحيح فيه (٢٦٧/٤٣٨) قد علمته مما
 نقلنا عن البزازية - أقول إن حمل نفى الحاجة على القضاء ، وخلافه على الديانة
 كان ترفيقا ، فافهم -

٤١٥ - قال (٣٥) لأنهما صريح (٢٦٧/٤٣٨) أى وما يؤدى مؤداهما
 ، كما سيأتى فى الحاشية -

٤١٦ - قوله (٣٦) ما حققه فى الفتح ردا على ما قد مناه
 (٢٦٩/٤٤٠) أقول ويظهر لى أن لاختلاف حقيقة فى اشتراط نية من المتكلم
 وقرينة لفهم السامع فى الكنايات ، بيد أن الزيلعى جعل ذكر المهر من القرائن ،
 والامام السرخسى جعل دلالة الحال منها ، أى حيث لم يكن لبس كما أفاده
 بقوله : كلا منا فيما إذا لم يبق احتمال ، فافهم -

(٣٣-٣٤) فى الشرح:- لا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى فيه الجذ
 والهزل، اذ لم يحتج لنية، به يفتى- قال العلامة الشامى: صرح به فى البزازية (٣٣) وذكر
 الشارح فى شرحه على الملتقى أنه اختلف التصحيح فيه (٣٤)
 (٣٥) (يصح بلفظ تزويج ونكاح) لأنهما صريح-

(٣٦) يصح النكاح بما وضع لتمليك عين فى الحال كهبة وتمليك وصدقة، بشرط نية أو
 قرينة وفهم الشهود المقصود- هذا ما حققه فى الفتح، ردًا على ما قدمناه عن الزيلعى حيث
 لم يجعل النية شرطًا عند ذكر المهر، وعلى السرخسى حيث لم يجعلها شرطًا مطلقًا- قدم
 العلامة الشامى أنه:- ذكر السرخسى أنها (أى النية) ليست بشرط مطلقا، لعدم اللبس،
 ولأن كلامنا فيما إذا صرحا به ولم يبق احتمال اه-

- ٤١٧ - قال (٣٧) وكذا ثبت (٢٦٩/٤٤١) هكذا هو في البرازية -
- ٤١٨ - قوله (٣٨) زوجها أولياءها (٢٧٢/٤٤٤) لعله زاد هذا ليكون لهم الدعوى باستكمال المهر ، تأمل - والله تعالى أعلم - وذلك لأن "أكرهت" يدل على أنها بالغة ، فلا نظر في نفس النكاح إلى رضى الاولياء وعدمه -
- ٤١٩ - قوله (٣٩) فليست بشرط لصحته (٢٧٢/٤٤٤) أى للصحة بدليل ما يأتى ص ٥٧٤ من التنصيص عليه شرحا ، فما يوهمه العبارات الآتية حاشية فى الصفحتين القابلتين ** من أنه شرط الانعقاد فكأن المراد به الانعقاد صحيحا أو مبنى على عدم التفرقة بين باطل النكاح وفاسده ، والصواب التفرقة كما تشهد به فروع جمّة -

- ٤٢٠ - قوله (٤٠) قال قاضى خان (٢٧٢/٤٤٤) أقول نقله قاضى خان عن الامام شمس الأئمة السرخسى ، وأما هو بنفسه فقد قدم عدم الصحة ١٢ -

(٣٧) لا يصح (النكاح) بلفظ إجارة وإعارة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشبهة، فلا يُحدّ، وكذا تثبت بكل لفظ لا ينعقد به النكاح - قال الحلبي: انه مكرر مع قوله لكن تثبت به الشبهة -

(٣٨) فى إكراه الكافى للحاكم الشهيد:- ولو أكرهت على أن تزوجه بألف، ومهر مثلها عشرة آلاف، زوجها أولياءها مكرهين، فالنكاح جائز، ويقول القاضى للزوج إن شئت أتم لها مهر مثلها، وهى امرأتك إن كان كفوا لها، وإلا فرق بينهما ولا شئ لها الخ -

(٣٩) أما الشهادة على التوكيل بالنكاح فليست بشرط لصحته كما قدمناه عن البحر، (٤٠) ولا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين ، لتتنفى الجهالة، وان كانت غائبة ولم = ** هنا حاشية لا تبدو واضحة فى الأصل ١٢ - م - أ -

ومعلوم أنه إنما يقدم مايعتمده ١٢ فتاوى ص ٦ -

٤٢١ - قوله (٤١) بمجرد حضورهما (٢٧٣/٤٤٧) عزاه في الخاتمة إلى

الامام على السغدی رحمه الله تعالى -

٤٢٢ - قوله (٤٢) والأصح أنه ينعقد (٢٧٣/٤٤٧) ف أى فالقول

الآخر أنه لا ينعقد -

٤٢٣ - قوله (٤٣) ان المراد عقد النكاح (٢٧٣/٤٤٧) قلت وقد كان

سنح هذا للعبد الضعيف ، ولا شك أنه حسن جدا-

يسمعوا كلامها بان عقد لها وكيلها، فان كان الشهود يعرفونها كفى ذكر اسمها إذا علموا أنه أرادها، وإن لم يعرفوها لابد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها- وجوز الخصاص النكاح مطلقا، حتى لو وكلته فقال بمحضرتي زوجت نفسي من موكلتي، أو من امرأة جعلت أمرها بيدي، فانه يصح عنده- قال قاضي خان: والخصاص كان كبيرا في العلم يجوز الاقتداء به-

(٤١) وشرط حضور شاهدين حرين أو حرو حرتين مكلفين سامعين قولهما معا- على الاصح- (المتن والشرح) قوله "على الاصح" راجع لقوله "سامعين"، وقوله "معا"- ومقابل الأول القول بالاكفاء بمجرد حضورهما، ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف من انه إن اتحد المجلس جاز استحسانا-

(٤٢-٤٣) فاهمين أنه نكاح على المذهب- قال في الظهيرية: والظاهر أنه يشترط فهم أنه نكاح، واختاره في الخاتمة، فكان هو المذهب- لكن في الخلاصة:- لو يحسنان العربية فعقدتا بها، والشهود لا يعرفونها، اختلف المشايخ فيه، والأصح انه ينعقد اهـ (٤٢) و وفق الرحمتي بحمل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد نكاح، والقول بعده على عدم اشتراط فهم معاني الألفاظ بعد فهم أن المراد عقد النكاح (٤٣)

٤٢٤ - قوله (٤٤) والمختار ما عليه الأكثر (٢٧٣/٤٤٨) أقول قد

نص في الخاتمة نفسها من كتاب النكاح فصل شرائطه : ان الشاهد فيه كل من -
يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه ، فيصح بشهادة الفاسقين والأعميين - اهـ -

٤٢٥ - قوله (٤٥) إنزال الحاضر مباشرة جري (٢٧٤/٤٤٨) لا محيد

عنه ، فليس لنا مع حضور الأب أن نجعله شاهدا -

٤٢٦ - قوله (٤٦) لانتقال عبارة الوكيل إليها (٢٧٤/٤٤٨) ظاهر

التعليل مع ما مر آخر الصفحة الماضية من أن الوكيل في النكاح سفير ومعبّر نقل
عبارة المؤكل، فإذا كان المؤكل حاضرا كان مباشرة أن هذا إذا كان وكيلا عنها،
أما إذا كان فضوليا فهل تنتقل عبارته إليها من دون توكيل منها فتجعل مباشرة
والأب شاهدا؟ الظاهر لا ، لأن عبارة الفضولي لو انتقلت إلى الأصيل لم يكن عقد

(٤٤) يصح النكاح بحضور شاهدين أعميين- كذا في الهداية والكنز والوقاية والمختار
والاصلاح والجوهره وشرح النقاية والفتح والخلاصة- وهو مخالف لقوله في الخاتمة: ولا
تقبل شهادة الأعمى عندنا،..... ولا ينقذ النكاح بحضرته اهـ- والمختار ما عليه
الأكثر- نوح-

(٤٥) وكل الأب رجلا لتزويج صغيرته فزوجها عند رجل أو امرأتين مع حضور الاب صح
النكاح- لان الاب يجعل عاقد احكما- لأن الوكيل في النكاح سفير ومعبّر ينقل عبارة
الموكل، فإذا كان المؤكل حاضرا كان مباشرة، لأن العبارة تنتقل إليه وهو في المجلس، وليس
المباشر سوى هذا، بخلاف ما إذا كان غائبا، لأن المباشر ماخوذ في مفهومه الحضور، فظهر
أن إنزال الحاضر مباشرة جري- فاندفع ما أورده في النهاية من انه تكلف غير محتاج إليه،
فان الاب يصلح شاهدا فلا حاجة إلى اعتباره مباشرة الخ -

(٤٦) لو زوج الأب بنته البالغة بمحضر شاهد واحد جاز إن كانت ابنته حاضرة، لأنها

فضولى، ولا موقوفا على إجازة الأصيل، بل لم يكن له رده، كما لا يخفى،
فليتنبه-١٢

ثم رأيت فى البحر نقل عبارة النقاية: الوكيل شاهد إن حضر مؤكله
كالولى إن حضر موليته بالغة اه- ثم قال: لا حاجة إلى قوله "كالولى" لأنه فى
هذه الحالة وكيل، فدخل تحت الأول اه- فأفاد أن الولى من دون وكالة ليس من
هذا الباب، والله تعالى أعلم بالصواب-

٤٢٧- قوله (٤٧) ط عن أبى السعود (٢٧٤/٤٤٨) أقول هذا باطل
قطعا، وكيف يصح النكاح مع شاهد واحد، أو كيف يتوقف ما لم ينعقد، أم
كيف يجعل العاقد نفسه شاهدا؟ وقد نصوا قاطبة على خلافه، ولو صح أن يكون
العاقد أحد الشاهدين لما احتيج إلى حضور الاب فى المسئلة الأولى ولا حضور
المرأة فى المسئلة الأخرى، فهذا إبطال للأصل المبتنى عليه تلك المسائل كلها، وقد
اعترف به العلامتان ط وش و راجعت أبا السعود فوجدت قدم قلم السيد العلامة
ط هى التى زلت وتبعه السيد العلامة ش فان السيد العلامة أبا السعود وقبله السيد
العلامة الحموى لم يذكر هذا فى هذه المسئلة أعنى مسئلة تزويج الأب بنته البالغة
بمحضر شاهد واحد وهى غائبة بل الأمر أن الماتن الامام صاحب الكنز رحمه الله

تجعل عاقدة- لانتقال عبارة الوكيل إليها وهى فى المجلس، فكانت مباشرة ضرورة، ولأنه لا
يمكن جعلها شاهدة على نفسها-

(٤٧) وان لم تكن حاضرة (فى المسئلة المذكورة) لا يكون العقد نافذا، بل موقوفا على
اجازتها كما فى الحموى، لأنه لا يكون أدنى حالا من الفضولى، وعقد الفضولى ليس
بباطل- ط عن أبى السعود-

تعالى قيّد مسألة- "أمر الأب رجلا أن يزوج بنته فزوجها عند رجل و الأب، حاضر صح، وإلا لا"- بكون البنت صغيرة حيث قال ومن أمر رجلا أن يزوج صغيرته فزوجها عند رجل الخ-

فالشارح العلامة مسكين شرح المتن ثم أعقبه بذكر هذه المسألة التي نحن فيها حيث قال: وقالوا إذا زوج الأب ابنته البالغة بأمرها بحضرتها، ومع الأب شاهد آخر صح، وإن كانت غائبة لم يصح، اهـ ثم عاد إلى شرح المتن في المسئلة الأولى فقال: وإنما قيد بالصغيرة لأن في البالغة لا يتأتى هذا إلا بأمرها اهـ - وأنت تعلم أن إشارة هذا في قوله لا يتأتى هذا إنما هي إلى المسئلة الأولى أى أمر الأب رجلا أن يزوج صغيرته فقال عليه العلامة الحموى في شرح قوله لا يتأتى. "أى لا يكون العقد صحيحا هذا هو الظاهر قال وقد يقال معنى قوله لا يتأتى "أى لا يكون نافذا بل موقوفا على إجازتها اهـ أقول ومقصود الحموى الايراد على الشرح بأن ظاهر كلامه أن لو أمر الأب رجلا أن يزوج بنته البالغة بغير أمرها فزوج المأمور عند رجل آخر والأب حاضر أن لا يصح، لأن ظاهر عدم التأتى هو عدم الصحة، ولما لم يكن هذا صحيحا أوله بأن مراده بعدم التأتى عدم النفاذ لا عدم الصحة فيصح، هذا كان مراده رحمه الله تعالى، وفهم منه السيد العلامة أبو السعود أن الحموى ارتضى الحكم بعدم الصحة وأبدى احتمال عدم النفاذ فاعترضه بقوله: لكن في قوله أى لا يكون العقد صحيحا نظرا، و وجهه أنه لا يكون أدنى حالا من الفضولى وعقد الفضولى ليس يبطل قال و عن هذا قال شيخنا أراد بقوله لا يكون صحيحا أى لازما لأنه المراد بالصحيح عند الاطلاق انتهى اهـ- أقول ما أفاده شيخه فليس مراد الحموى قطعا وكيف يريد هذا ثم يقابله قوله وقد يقال معنى لا يتأتى لا يكون نافذا فان هذا يكون عين الاول كما نبه عليه السيد

أبو السعود نفسه، وإنما الشأن في إرادة الحموى الحكم بعدم الصحة وليس كذلك بل مراده الإيراد ثم التأويل كما قررنا فهذا ما جرى بينهم وإنما يتكلمون فيما إذا زوج رجل بنت آخر بحضرة الأب وشاهد آخر بأمر الأب دون البنت البالغة فهذا ينعقد قطعاً، ولا يكون أدنى حالاً من عقد الفضولي، ولا رائحة فيه لما فهم العلامة ط، وتبعه العلامة ش فسبحن من لا يزل ولا ينسى ١٢

٤٢٨- قوله (٤٨) فاما أن يكون في المسئلة روايتان (٢٧٥/٤٥٠) فان

قلت تظافرت النصوص على أن الاستفهام لا يصلح إجاباً بل لابد بعده من قبول المستفهم، حتى نصوا على ذلك فيما يحتمل الاستفهام فضلاً عن حقيقته، ففي واقعة المفتين للعلامة القدري آفندي لو قال "بزنى دادي" فبعض مشايخ بلخ جعلوه استفهاماً وبعضهم أمراً، قال عمر النسفى ومعنى الأمر راجح فى العرف، قلت فهذا يدل على أن بالاستفهام لا ينعقد، وفى شط (أى شرح الطحاوى) قال له هل أعطيتنيها فقال أعطيت فان كان المجلس للوعد فوعد وان كان للعقد للنكاح فنكاح، شرح القدورى للزاهدى فى أوائل النكاح اهـ- ومثله فى مجموعة الأنقروى عنه قال فى الخلاصة ثم خزانة المفتين: رجل قال لآخر "دختر خويشين فلا نه مرا ده بزنى" فقال "دادم" وهى صغيرة ينعقد النكاح وان لم يقل الزوج

(٤٨-٤٩) لو قال رجل لآخر زوّجتني ابتك؟ فقال الآخر زوّجت، أو قال نعم، بجيباً له لم يكن نكاحاً، ما لم يقل الموجب بعده قبلت لأن زوّجتني استخبار وليس بعقد، بخلاف زوّجتني لأنه توكيل-

وتقدم انه لو صرح بالاستفهام فقال: هل أعطيتنيها؟ فقال أعطيتها وكان المجلس للنكاح ينعقد، فهذا أولى بالانعقاد- فاما أن يكون فى المسئلة روايتان (٤٨) .

قبلت ولو قال "دادى" لا يجوز اذا قال "دادم" ما لم يقل الزوج "يذيرفتم" - وقال الامام السرخسى رحمه الله تعالى "دادى" و"بده" سواء، ولو قال "مى دهى" فهو ليس بشئ اهـ- وعبر عن هذا فى الخزانة بقوله وقيل "دادى" و"بده" سواء الخ- ثم نقل أعنى السمعاني فى خزانة المفتين تعليل الفرق بين "دادى" و"بده" برمز "نه" للنهاية: ان قوله "ده" أمر توكيل، والواحد يصلح وكيلا من الجانبين فى النكاح، وقوله "دادى" استخبار فلا يثبت التوكيل به اهـ- وقال فى الخانية: وعنه أيضا (يعنى الشيخ الامام أبابكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى): اذا قال لأبى البنت: زوجتنى ابتك فقال أبوالبنة: زوجت أو قال: نعم، لا يكون نكاحا الا أن يقول الرجل بعد ذلك: قبلت فرق بين هذا وبين ما إذا قال: زوجتنى ابتك، فقال ابو البنت زوجت أو فعلت، فانه يكون نكاحا لان قوله: زوجتنى استخبار، وليس بعقد، بخلاف قوله: زوجتنى، لأنه توكيل اهـ- وعنها نقل فى الهندية باختصار، وهى مسأله المتن وفيها أعنى فى الخانية أيضا: رجل قال لغيره بالفارسية "دختر خویش را مرا دادى" فقال "دادم" لا يكون نكاحا- اهـ- وبالجمله فالنقول فى ذلك كثيرة-

قلت: لا يقول أحد وليس لأحد ان يقول ان الاستفهام بما هو استفهام يكون من الايجاب فى شئ لكن ربما يذكر الاستفهام ويراد به التحقيق مثل قوله عزوجل فهل أنتم منتهون، فلم يرد الاستخبار وانما معناه ان انتهوا، فمن قال انه لا ينعقد بالاستفهام فقد أصاب، ومن قال ينعقد عند وجود قرينة التحقيق، كأن يكون المجلس مجلس عقد، فقد أصاب ولا تخالف بينهما، فان هذا لم يدع الانعقاد بالاستفهام بل بتحقيق مؤدى فى صورة الاستفهام، فاذا لا بُعد فى حمل العبارات المذكورة كلها على ما إذا أراد بالاستفهام التحقيق، ويؤيد ذلك ما فى خزانة

كتاب النكاح

المفتين برمز ظ للفتاوى الظهيرية: لو قال بالفارسية "دختر خویش مرا دادی" فقال "دادم" لا ينعقد النكاح لأن هذا استخبار واستبعاد فلا يصير وكيلا إلا إذا أراد التحقيق دون الاستيلاء اهـ - فسر الامام الكردي في وجيزه فرع الخزانة المذكور فقال: قال له "دختر خود فلانه را بمن ده" فقال "دادم" وهي صغيرة انعقد، وإن لم يقل قبلت، لانه توکیل ولو قال "بمن دادی" لا، إلا إذا قال "دادم" وقال الزوج "پذیرفتم" إلا إذا اراد "بدادی" التحقيق اهـ - فانظر كيف استثنى إرادة التحقيق، فهو التحقيق، وبالله التوفيق -

فان قلت العطاء والهبة وسائر ما ينعقد به النكاح ما خلا لفظي النكاح والتزويج كل ذلك كناية، ولا بد للكناية من قرينة عليها..... ناش من نفس الصيغة لا من الاستفهام تدل هناك احتمال للاستفهام أصلا لاحتياج أيضا الى

..... الى ما فى
الخاتية إذا قال لأبى البنت وهبت ابتك منى فقال وهبت فقال قبلت قالوا ان كان هذا القول من المخاطب على وجه الخطبة ومن الأب أيضا على وجه الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وإن كان كلاهما على وجه العقد لزم العقد اهـ ملخصا - و وفى مجموعة الأنقروى لفظ الأتراك "آدم ويردم" ليس بصريح موضوع للنكاح، والعقد لا بد من قرينة تدل عليه، وهى اما الخطبة واما تسمية المهر وأما بدون احدهما ان جرى بينهم ان يعقدوا عقد النكاح جاز كذا ذكره صاحب القدورى من نكاح جامع الفتاوى اهـ وفيها أيضا العقد الذى يجرى بين التزيمان باصطلاحهم وعرفهم قول الولي للمخاطب "ويردم" ويقول المخاطب "آدم" معنى هذا اللفظ أعطيت بنتى بالشرط الذى بينى وبينك ويقول المخاطب

قبلت ويستمرون على هذه الخطبة وشروطهم ثم ياخذون من الخاطب فى هذه الحالة فرسا لأبيها و دراهم لأمها وأختها كل بشرط جريان العقد بينهم فى المستقبل قال النسفى لا ينعقد النكاح باللفظين المذكورين، هذا ما قاله أصحاب أبى حنيفة وكذلك قال شمس الأئمة الحريرى وكذا يقول أصحاب الشافعى اهـ ملتقطا وفى البرازية- قال للمطربة ع من تن بتودادم كه توجانان منى- فقالت ذلك فقال الرجل "پذيرفتم" لا ينعقد إذا قالت ذلك على وجه الحكاية اهـ وإذا كان ذلك كذلك لم يكن.....التوقف على القرينة على كونه كما هو ظاهر كلامهم-

قلت نعم اياه ارادوا وقصدوا بالاستفهام لا ما اريد به التحقيق وان كان استفهاما فى ولا ينافى هذا ثبوت الانعقاد عند تغير المراد وذلك فى محاوراتهم مما لا يحصى كثيرة الا الخانية والخلاصة والخزانة وغيرها قد تظافرت على انه لو قال وهبتها منك لتخدمك فقال قبلت لا يكون نكاحا اهـ - ومع ذلك قال فى ردالمحتار عن الطحطاوى عن البحر الرائق انه لا يكون نكاحا إلا اذا أراد به النكاح اهـ فهذا عند من له مما رسة بالفقة ليس مخالفة للنصوص بل شرح المراد على ان احتمال الاستفهام وكون اللفظ من الكنايات كلاهما كافٍ فى التوقف على القرينة فحيث وجد الاستفهام وحده لزم التوقف كما فى الفرع المار عن الامام الفضلى زوجتنى بنتك وحيث وجدت الكناية وحدها توقف ايضا كما فى الفروع التى نقلت آنفا، و حينئذ ينفرد كل بايراث التوقف وحيث وجدا جميعا كما فى هل أعطيتنيها و دختر خویش را بمن دادى فلك أن تنسب الايراث إلى ايهما شئت فالتعليل بوجه لا ينافى وجود وجه آخر فتحزر ان الصورست:-
احتمال الاستفهام لوجود لفظا، او تقديرا مع صريح او كناية وكون اللفظ كناية

مع عدم الاستفهام صورة ومعنى أو صريحا كهل تزوجني أو هل اعطيتني أو "بزني من دادى" أو "مرادادى" أو ترادادم" أو "بنكاح تو دادم" والحكم فى الكل ان المجلس ان للوعد فوعد أو للعقد فعقد وبالجملة تتبع القرائن الا الاخير فنكاح مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم-

فان قلت فما معنى قول الظهيرية المنقول فى البحر: لو قال هب ابنتك لابنى فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أبو الصبى قبلت اه فانه ان قال قبلت انعقد من دون توقف على شئ زائد وهو القرينة-

قلت نعم اختلفوا فى ذلك فقال فى الخلاصة وخزانة المفتين والبرزازية و غيرها لو قال لها خويشتن بمن دادى فقالت دادم وقال الزوج يذيرفتم اختلف المشايخ زاد البرزازى وعن الامام صاحب المنظومة انه لا بد من زيادة "بزنى" حتى يكون صحيحا بالاتفاق لأنه بدون الزيادة مختلف اه وهكذا ذكر فى الهندية عن المحيط عن مجموع النوازل عن الامام نجم الدين النسفى هو صاحب المنظومة- ونحوه فى خزانة المفتين عن النهاية- قال البرزازى وقيل ينعقد بدون الزيادة للتعارف اه- فكلام الظهيرية ان حمل على إطلاقه فهو محمول على قول من جعله كالصريح لأجل التعارف وعند التحقيق لا يرجع الخلاف إلى المعنى، فانه إن تعين للنكاح لعرف أو قرينة كان نكاحا، وإلا لا، لا سيما إذا دل الدليل على عدم قصد العقد كما مر من تعارف التركمان- والله سبحانه وتعالى أعلم-

٤٢٩- قوله (٤٩) لأن هذا كلام الناس (٢٧٥/٤٥٠) أى فأى لفظ

تعارفوه نكاحا فهو نكاح-

أو يحمل هذا على ان المجلس ليس لعقد النكاح- وقال فى كافى الحاكم: واذا قال رجل لامرأة أتزوّجك بكذا أم كذا ؟ فقالت قد فعلت، فهو بمنزلة قوله قد تزوّجتك، وليس يحتاج فى هذا إلى أن يقول الزوج قد قبلت- وكذلك اذا قال قد خطبتك إلى نفسى بألف درهم، فقالت قد زوجتك نفسى- هذا كله جائز اذا كان عليه شهود، لأن هذا كلام الناس (٤٩) وليس بقياس- اهد رحمتى-

فصل فى المحرمات (ص ٤٥٢/ص ٢٧٦)

٤٣٠- قوله (١) أى بأن يزنى الزانى بيكر ويمسكها- (٢٧٧/٤٥٤)

أقول شرط بكارتها قطعاً لاحتمال وطئ سابق، وإمساكها فى بيته نفياً لاحتمال وطئ لاحق من غيره، ويجب ان لا تكون فى عصمة نكاح أحد، وإلا كان الأولاد له، ولو بكراً غير مدخول بها كما يفيد ما يأتى ص ١٠٣٧ وص ١٠٢٩ شرحاً- ويتراى لى أن مثلها ثيب ليست فى عصمة أحد، وأمسكها وجعل يزنى بها حتى أتت ولداً بعد سنتين من إمساكها، لانقطاع احتمال الوطئ السابق بمرور عامين- وبالجملة إذا علم وتحقق كون الولد من نطفته بحكم العادة الغير المكذب شرعاً ثبت كونه ولده من زنا- وانما قلنا غير المكذب شرعاً لخراج من فى عصمة غيره، فان العادة وإن كانت تحكم بأن الولد له لا لغيره، لكن الشرع حكم أن الولد للفراش، وللعاهر الحجر- هذا ما عندى، والله تعالى أعلم -

٤٣١- قوله (٢) أو من النكاح له بنت من الزنا- (٢٧٧/٤٥٤) "أو من

الزنا له بنت من الزنا"- الظاهر سقوط هذا القدر من قلم الناسخ-

(١-٣) فى المتن والشرح:- حرم على المتزوج ذكرًا كان أو أنثى، أصله وفرعه، وبنت أخيه وأخته وبنتها ولو من زنا- فى الشامية:- قوله ولو من زنا أى بان يزنى الزانى بيكر ويمسكها حتى تلد بنتاً- بحر-

قال الحلبي: قوله "ولو من زنا" تعميم بالنظر إلى كل ما قبله أى لا فرق فى أصله أو فرعه أو أخته ان يكون من الزنا أولاً، وكذا إذا كان له أخ من الزنا له بنت من النكاح، أو من النكاح له بنت من الزنا- الخ-

٤٣٢- قوله (٣) فيصير منقولاً شرعياً- (٢٧٧/٤٥٤) أقول تم كلام

الفتح بمعناه إلى هنا، أما قوله وكذا أخته- الخ- فمن كلام البحر-١٢-
هذا ما ذكره الفتح فى محرمات النسب ثم رأيت أبعادها تحت مسألة حرمة
المصاهرة بالزنا، وذكر هناك تلك العبارة بتمامها-

٤٣٣- قوله (٤) فان كانت العمة القربى- (٢٧٨/٤٥٥) وهى عمة

الرجل نفسه، والبعدى عمة عمته-

٤٣٤- قوله (٥) لأمه- (٢٧٨/٤٥٥) أى أخت أبيه لأمه-

٤٣٥- قوله (٦) وإن كانت الخالة القربى لأبيه- (٢٧٨/٤٥٥) أى

أخت أمه لأبيها

٤٣٦- قوله (٧) لأن أبا العمة- الخ- (٢٧٨/٤٥٥) صورته: *

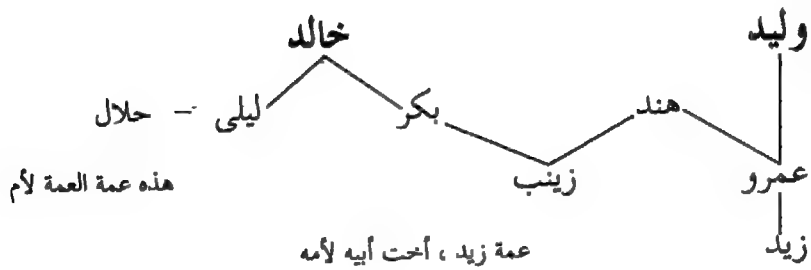
٤٣٧- قوله (٨) وأم الخالة القربى- الخ- (٢٧٨/٤٥٥) صورته: **

قال العلامة الشامى فى البحر عن الفتح:- ودخل فى البنت بنته من الزنا، فتحرم عليه
بصريح النص، لانها بنته لغة، والخطاب إنما هو باللغة العربية ما لم يثبت نقل، كلفظ الصلاة
ونحوه، فيصير منقولاً شرعياً، وكذا أخته من الزنا، وبنت أخيه، وبنت أخته أو ابنه منه اهـ-
(٤-١٢) قال فى النهر:- وأما عمة العمة وخالة الخالة فان كانت العمة القربى (٤) لأمه
(٥) لا تحرم، وإلا حرمت، وإن كانت الخالة القربى لأبيه (٦) لا تحرم وإلا حرمت، لان أبا
العمة (٧) حينئذ يكون زوج أم أبيه، فعمتها أخت زوج الجدة أم الأب، وأخت زوج الأم
لا تحرم، فأخت زوج الجدة بالأولى، وأم الخالة القربى (٨) تكون امرأة الجد أبى الام، فأختها
أخت امرأة أبى الام، وأخت امرأة الجد لا تحرم اهـ (٩) والمراد من قوله "لأمه" ان تكون

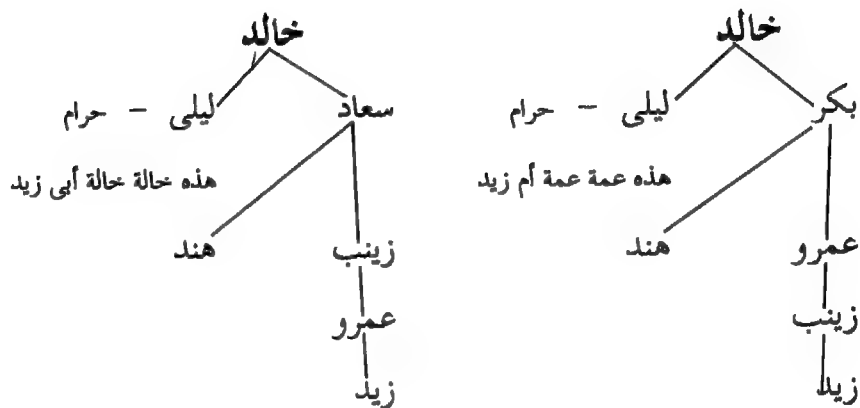
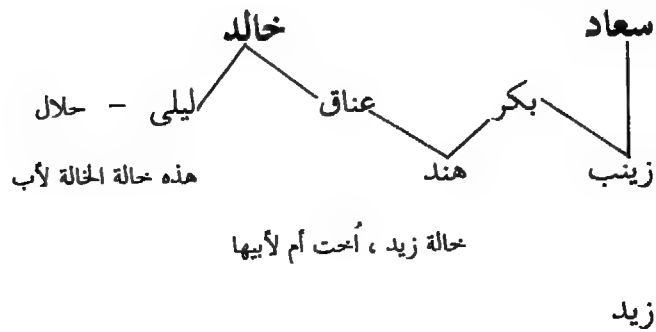
* انظر ص ٣١١

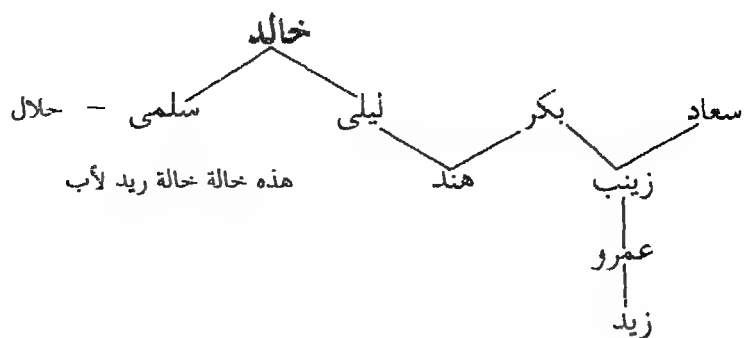
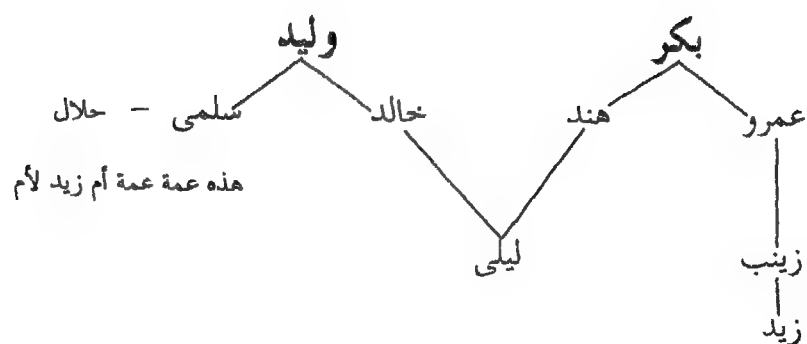
** انظر ص ٣١١ و ص ٣١٢

الصورة المتعلقة برقم ٤٣٦



الصورة المتعلقة برقم ٤٣٧





٤٣٨- قوله (٩) وأخت امرأة الجد لا تحرم- (٢٧٨/٤٥٥) لأن أخت

امرأة الأب لا تحرم، فأخت امرأة أبى الأم أولى -

٤٣٩- قوله (١٠) فان عمة هذه العمة لا تحل- (٢٧٨/٤٥٥) قال فى

جامع الرموز ص ٢٤٩ تحت قوله: وصلبيته أصليّه البعيد، وإطلاقه مشكل فانه ذكر فى المشارع وقاضى خان وغيرهما أن عمة العمة لأب غير محرمة اهـ-

وهذا خطأ جليّ يجب التنبيه له، فان عمة العمة لأب محرمة قطعاً كما قد نصّوا عليه فى غير ما كتاب، وإنما الحلال عمة العمة لأم، وعكس ذلك فى حالة الخالة ، فان القربى إن كانت لأب حلت، أو لأم حلت، وقال فى منحة الخالق ص ٩٩ تحت قوله: وأما عمة العمة لأب لا تحرم، هذا مشكل جداً، ويرده ما يذكره عن المحيط ومثله فى التارخانية عن الحجة، والظاهر أن قوله "لأب" من سبق القلم، والصواب "لأم"- والذى رأيت فى نسختى الخانية كما ذكره المؤلف- اهـ

أقول: الذى فى نسخ الخانية الثلاث التى عندى على الصواب، ونصها:

عمة العمة لأب وأم أو لأب كذلك، وأما عمة العمة لأم لا تحرم- اهـ-

٤٤٠- قوله (١١) بكونها أخت الجد- (٢٧٨/٤٥٥) الفاسد-

٤٤١- قوله (١٢) بكونها أخت الجدة- (٢٧٨/٤٥٥) الصحيحة-

العمة أخت أبيه لأم احترازاً عما إذا كانت أخت أبيه لأب أو لأب وأم، فان عمة هذه العمة لا تحل (١٠) لانها تكون أخت الجد أبى الأب- تقيد العمة القربى بكونها أخت الجد (١١) لأمه والخالة القربى بكونها أخت الجدة (١٢) لأبيها- كما أوضحها المحشى، وأما على إطلاقه فغير صحيح- (ردالمحتار)

٤٤٢- قال (١٣) وأم زوجته (٢٧٨/٤٥٥) وسئلت عن زوجة أبى الزوجة فأفتيت بالحل، لأن اسم الأم لا يتناولها-

٤٤٣- قوله (١٤) مخرج العادة- (٢٧٨/٤٥٥) أفاد فى الفتح أن العادة كون البنت مع الأم عند زوج الأم، وهو المراد بالحجر ههنا، ولو لا هذا لثبتت الإباحة عند انتفائه بدلالة اللفظ فى غير محل النطق عند من يعتبر مفهوم المخالفة، وبالرجوع إلى الأصل وهو الإباحة عند من لا يعتبر المفهوم-اه- أقول: بل لقوله تعالى: وَ أَجَلَ لَكُمْ ما وراء ذلكم- الآية -

٤٤٤- قوله (١٥) عند ذكر أحكام الخلوة- (٢٧٨ /٤٥٥) رجح هناك أن جعل الخلوة فى ذلك مثل الوطئ ضعيف-

٤٤٥- قوله (١٦) والنظر بشهوة (٢٧٨/٤٥٦) إلى الفرج الداخل-

٤٤٦- قوله (١٧) من الرضاع أصوله (٢٧٩/٤٥٦) المرضعان-

٤٤٧- قوله (١٨) وفروعه (٢٧٩/٤٥٦) الرضيعان

(١٣-١٤) فى المتن والشرح:- وحرّم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة، وأم زوجته (١٣) فى الشامية:- قوله بنت زوجته الموطوءة أى سواء كانت فى حجره أى كنفه ونفقته أولاً، وذكر الحجر فى الآية نخرج مخرج العادة (١٤) أو ذكر للتشنيع عليهم كما فى البحر- (١٥) ذكر الخلاف فى أن الخلوة بالزوجة تحرّم البنت ثم قال: وسيأتى تمام الكلام عليه فى باب المهر عند ذكر أحكام الخلوة- (ردالمحتار)

(١٦) تحرّم بنت الزوجة وامها بمجرد العقد الصحيح، أما النكاح الفاسد فلا يوجب التحريم بمجرده بل بالوطئ أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة، والنظر بشهوة الخ-

(١٧-٢١) يحرم من الرضاع أصوله (١٧) وفروعه (١٨)

٤٤٨- قوله (١٩) و فروع أبويه (٢٧٩ / ٤٥٦) الأخوة والأخوات الرضاعية-

٤٤٩- قوله (٢٠) و فروعهم (٢٧٩ / ٤٥٦) أولاد الإخوة والأخوات الرضاعية-

٤٥٠- قوله (٢١) وكذا فروع أجداده - الخ - (٢٧٩ / ٤٥٦) الأعمام والعمات، والأخوال والخالات من الرضاعة-

٤٥١- قوله (٢٢) وهذا مخالف- الخ - (٢٧٩ / ٤٥٧) ويأتى فى الرضاع ص ٦٧٥-

٤٥٢- قال (٢٣) أصل مزيته (٢٧٩ / ٤٥٧) أقول: لقائل أن يقول: إن الوارد فى المصاهرة أربع كلمات:- لا تنكحوا ما نكح آباءكم- وأمهات نسائكم- وربائبكم اللاتى فى حجوركم من نساءكم اللاتى دخلتم بهن- وحلائل أبناءكم- فوصف الزوجية ملحوظ فى الكل، والأمة الموطوءة داخلة بدلالة النص والإجماع فبقى البواقى داخلة فى قوله تعالى: وأحل لكم ما وراء ذلكم- فاذن مناط الحرمة كون الموطوءة زوجة أو أمة، وإن كان الوطئ على الوجه الحرام، ولا ترد جارية الابن، لأنه يتملكها بالوطئ، ويجعل عندنا مالكا لها

وفروع أبويه (١٩) وفروعهم (٢٠) وكذا فروع أجداده وأجداته (٢١)
 (٢٢) نقل من التحنيس عدم حرمة المرضعة بلبن الزنا على عم الزانى ثم قال: وهذا مخالف لما مر من التعميم فى قول الشارح ولو من زنا-
 (٢٣) فى المتن والشرح: وحرم أيضا بالصهرية أصل مزيته-

قبيل الايلاج- تأمل هذا، فإنه يحتاج إلى الجواب، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا-*

* قد أجاب عنه الشيخ الامام أحمد رضا بنفسه فى رسالة سماها:

هبة النساء فى تحقق المصاهرة بالزنا (١٣١٥هـ)

كتبها إجابة عن سوال وُجّه إليّ من بلدة بهار فى الثانى من شوال المكرم سنة خمس عشرة وثلاث مائة وألف من الهجرة- نترجم السؤال والجواب من الأردية بالعربية فيما يلى:-

زنى زيد أم امراته، فحرمت عليه امرأته أم لا؟ وهى قد علمت ما فعل زيد مع أمها، فإن حرمت عليه يحتاج إلى التطبيق أم لا؟

ود حبت المرأة زيدا مع علمها بما وقع منه، وولدت منه أولادا، فترث الاولاد من زيد بعد موته وكذا من امرأته أم لا؟- بينوا توجروا

الجواب بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق من الطين بشرا، وجعل له نسبا وصهرا، وأفضل الصلاة والسلام، على سيد الانام، وآله الكرام، وصحبه العظام، على الدوام

حرمت على زيد زوجته ولو لم تعلم ما وقع من الفعل الشنيع، أقول وبالله التوفيق:- دليله الجليل قول الله عزوجل وتبارك وتعالى:

وربائبكم اللّٰتى فى حجوركم من نسائكم اللّٰتى دخلتم بهن، فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم-

حرمت الآية بنت المرأة المدخولة- وكما أن وصف "اللّٰتى فى حجوركم" أى تحقق تربّيها فى حجره ليس بشرط الحرمة إجماعا- مثلا نكح زيد من امرأة بلغت من عمرها خمسا وعشرين سنة، ولها من زوجها الأول بنت بلغت أربع عشرة سنة، لم يرها زيد قبل اليوم فضلا أن تربّت فى حجرها، فهل يجوز لزيد ان ينكح هذه البنت أيضا ويتصرف فى الأم والبنت كليهما؟ كلا: لا اله إلا الله- ليس هذا بشريعة محمد رسول الله صلى الله

.....

تعالى عليه وسلم كذا وصف "نسائكم" أى كون المدخولات زوجات ومنكوحات ليس بشرط الحرمة بالاتفاق-

الأم لىلى وبنتها سلمى إن كانتا أمتين شرعيتين لرجل فهل يجوز له أن يطأهما، وتكون الام والبنت كلتاهما على سرير واحد؟- عياذا بالله- ما أبعد من شريعة محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم-

مع أن الاماء ليست بداخلة فى "نسائكم"- وكلمة "ربائبكم" ليست بصادقة على بناتهن- فثبت أن النكاح كما أنه - بحكم تنمة الآية "فان لم تكونوا دخلتم بهن"- ليس بكاف لتحريم البنت، كذا ليس يلزم وشرط أيضا للتحريم- أعنى ليس النكاح علة ولا جزء العلة- فلم يبق فى الآية الكريمة إلا قوله "التي دخلتم بهن"- أى بنات نساء دخلتم بهن- فتحقق أن علة التحريم هذا القدر فحسب، ولا ريب أن هذا الوصف ثابت فى المزنفة أيضا، فانها امرأة دخل بها الرجل، فحرمت عليه بنتها بحكم الآية،

ونظيره قوله عزشانه فى هذا الباب: وحلائل ابنائكم الذين من أصلابكم- وصف تحقق الابن من صلب المرء ورد لاخراج المتبنى لا لاخراج الحفيد و ابنه كذا وصف الحلائل أى تحقق زوجية الابن ايضا ليس بمعرى، فان أمة الابن المدخولة ايضا حرام، وليست بداخلة فى لفظ "الحليلة"- وإن أخذتم معناها الاشتقاقى أى التى تحل للابن، لا يصح عموم التحريم فان أمة الابن ليست بحرام مطلقا، بل اذا كانت مدخولة له، وكذا قوله "وامهات نسائكم"- فان وصف الزوجية ليس بقيد هنا أيضا، وأم الأمة المدخولة أيضا حرام بالدليل المذكور، بالاتفاق-

ونظرا إلى هذا الدليل إن أخذتم النكاح فى قوله "ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء". بمعنى العقد، فالعقد ليس بقيد للحرمة، وإن أخذتم بمعنى الوطئ فهذا عين مذهبنا-

.....

وبالجملة ليس النظر فى هذه المواضع كلها إلا إلى كون المرأة مدخولة ولو بلا
نكاح،

ثم انظروا فى قوله تعالى "من نسائكم التى دخلتم بهن" لم يذكر فيه المولى عزوجل
قيد الحلال أو الحرام، بل ذكر الدخول مطلقا، فدخل فيه، الحلال منه والحرام فيه كلاهما،
ومن ادعى التخصيص فليات بالدليل، وأين الدليل، بل الحجة قائمة على خلافه،
من لم يجامع زوجته إلا فى الحيض، أو النفاس، أو الصوم، أو الاعتكاف، أو
الاحرام اما حرمت عليه بنتها؟ بلى قد حرمت بالقطع و بالاجماع، مع أن هذا الدخول كان
حراما-

بل قد ذكر العلماء كثيرا من الصور التى لا يسوغ فيها أن يحكم بحل المرأة له فضلا
عن حل الدخول، لكن وطئها يوجب تحريم بنتها-

مثلا تشترك أمة بين موليين، من جامعها منهما تحرم عليه بنت الأمة، كذا من جامع
أمة ابنه، أو أمة نفسه الكافرة غير الكتابية، أو زوجته التى ظاهر منها ولم يؤدّ كفارة الظهار،
فكل ذلك مما يحرم عليه بنات تلك النساء بالإتفاق، مع أن هذه النساء لم تكن له حلالا
أصلا-

أقول:- ومسئلة المرأة التى ظاهر عنها لا تحتاج إلى الاستناد بالاتفاق، فان القرآن
العظيم نفسه دليل شاف عليها- نصّ القرآن حاكم أن الظهار لا يزيل النكاح، فزوجة
المظاهر داخله فى "نسائكم" قطعاً، وبعد الوطئ منها حصل قيد "دخلتم بهن" أيضا، فشمّل
حكم الحرمة بنتها حتما،

تزوج زيد هندا ولم يدخل بها حتى ظاهر منها ثم اشتغل بالجماع ولم يكفر عن
الظهار، أيجوز له فى هذه الصورة أن ينكح بنت هند أيضا؟- حاش لله ليس هذا بشرع
محمد رسول الله، صلى الله تعالى عليه وسلم-

.....

مع أن المرأة بعد الظهار حُرمت عليه بنص القرآن، ولم يجوز له أن يمسه حتى يكفر عن الظهار،

فتحقق أن تحريم بنت الموطوءة لا يشترط له النكاح، ولا يلزم له وقوع الوطئ على الوجه الجائز، بل مناط الحرمة هو الوطئ فحسب،

وتحصل من الآية أن أى امرأة دخلتم بها حرمت عليكم بنتها، ولو كان الدخول بلا نكاح، أو على وجه غير حلال، - وهذا هو مذهب أئمتنا الكرام، ومذهب أكابر الصحابة العظام، كأمر المؤمنين عمر الفاروق الأعظم، وعلامة الصحابة عبد الله بن مسعود، وعالم القرآن عبد الله بن عباس، وأقرء الصحابة أبي بن كعب، وعمران بن حصين، وجابر بن عبد الله، ومفتية عصور الخلفاء الأربعة الصديقة بنت الصديق، حبيبة حبيب رب العالمين صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين، وجهاهير الأئمة التابعين كالامام حسن البصرى، وأفضل التابعين سعيد بن المسيب، والامام الأجل إبراهيم النخعى، والامام عامر الشعبى، والامام طاؤس، والامام عطاء بن ابي رباح، والامام مجاهد، والامام اسحق بن راهويه، وفى رواية الامام مالك بن انس رضى الله تعالى عنهم أجمعين -

أقول:- مع ذلك النكاح إما حقيقة فى معنى الوطئ أو مجاز متعارف،

قال قائلهم: التاركين على طهر نساءهم والناكحون بشطى دجلة البقرا

وقال آخر: كبكر تحب لذيد النكاح وتهرب من صولة الناكح

فلا أقل من أن يكون معنى الوطئ محتملا فى قوله عزشانه "لا تنكحوا ما نكح آباءكم" - و

أمر الفرج يجب فيه الاحتياط شرعا، فيغلب جانب التحريم -

بل الحرمة أصل فى الفرج، فمالم يثبت الحل لا يكون الحكم إلا بالحرمة، ثم لا

فرق بين مصاهرة ومصاهرة، فينساق الحكم إلى بواقى صورها، ولا يكون علة التحريم إلا

الجماع ولو على وجه حرام ولو بدون نكاح،

.....

 : رُبْعُثْ إِنْ رَجَعْتَ إِلَى كَلِمَاتِهِمْ دَرَيْتَ أَنَّ تَقْرِيرَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَحْسَنُ مِمَّا قِيلَ. ذَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ مَا أَفَادَهُ فِي الْفَتْحِ، بَلْ هُوَ أَصَحُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، كَمَا يَرْشُدُكَ إِلَيْهِ مَا ذَكَرْتَهُ هَهُنَا عَلَى هَامِشَةٍ *، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ (

هذا دليلنا على حرمة بنت الزنية- أما المخالف فليس عنده دليل على الحللة إلا حديث "لا يحرم الحرام الحلال"- لكن هذا الحديث على وجه يكون دليلًا للمخالف، شديد الضعف و ساقط لا يصح الاحتجاج به-

ضعفه البيهقي - مع سدة عنايته بانتصار مذهب الامام الشافعى - بعد ما رواه عن

 * فى الفتح: وقد استدِلَّ بقوله تعالى "ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء"- بناء على أن المراد بالنكاح انوؤء، إما لانه الحقيقة اللغوية، أو مجاز يجب الحمل عليه، بقرينة قوله تعالى "إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلًا"- وإنما الفاحشة الوؤء، لا نفس العقد،

ويمكن منع هذا، بل نفس لفظه الذى وضعه الشارع لاستباحة الفروج، اذا ذكر لاستباحة ما حرم الله من منكوحات الآباء أى المعقود عليهن لهم، بعد ما جعله الله قبيحًا، قبيح اه- فنقل المحقق الاستدلال بقرينة قول الله تعالى، و أورد المنع عليه، واستدل الامام أحمد رضا بطريق آخر لا يرد عليه المنع ونصه على هامش الفتح كما يلى:-

أقول: إن قيل انه حقيقة أو مجاز شائع متعارف، وإن لم تهجر الحقيقة فلا أقل من ضافة (لعله: من احتمال، كما فى الفتاوى ١٢ محمد أحمد) وأمر الفرج يجب الاحتياط بـغلب جانب التحريم، بل نقول الأصل فى الفروج الحرمة، ما لم يظهر الحل حكم بها، تَمَّ (نـى تم الاستدلال، وهذا جواب إن قيل ١٢ محمد أحمد) ولم يرد عليه ما يأتى، ثم ينساق ذلك إلى بواقى صور المصاهرة، إذ لا فصل، فافهم- والله تعالى أعلم- اه-

محمد أحمد الأعظمى المصباحى

.....

أم المؤمنين الصديقة رضى الله تعالى عنها- كما فى التيسير شرح الجامع الصغير-
 أقول:- يكفى دليلا على الضعف أن أم المؤمنين مذهبيها القول بالحرمة، كما
 تقدم لو سمعت فى هذا الباب الخاص قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذهبت
 إلى خلافه- ولذا قال الامام أحمد انه ليس بحديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا
 أثر أم المؤمنين بل هو من كلام بعض قضاة أهل العراق- كما فى الفتح-
 وفى رواية عبد الله بن عباس رضى الله تعالى عنهما، عثمان بن عبد الرحمن
 الوقاصى، حفيد عمرو بن سعد قاتل سيدنا الامام حسين رضى الله تعالى عنه، قال فيه
 الامام البخارى:- "تركوه"- وقال الامام ابو داؤد "ليس بشئ"- والامام على بن المدينى
 عدّه شديد الضعف، وقال النسائى والدارقطنى: متروك، حتى قال الامام يحيى بن معين:
 يكذب-

أقول: عثمان هذا يروى حديث أم المؤمنين الصديقة أيضا- فى كتاب الضعفاء
 لابن حبان هكذا:

حدثنا الحسن بن سفيان، نا اسحق بن بهلول، نا عبدا لله بن نافع، نا المغيرة بن
 اسمعيل بن أيوب بن سلمة، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب الزهرى، عن عروة،
 عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن
 الرجل يتبع المرأة حراما، أينكح ابنتها؟ أو يتبع الابنة حراما، أينكح أمها؟ فقال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم: لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال-

قال ابن حبان بعد روايته: عثمان بن عبد الرحمن هو الوقاصى، يروى عن الثقات
 الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به-

ورواية عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما فى سنن ابن ماجة هكذا:- حدثنا
 يحيى بن معلى بن منصور، ثنا اسحق بن محمد الفروى، ثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن

.....

ابن عمر رضى الله تعالى عنهما، عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال: لا يحرم الحرام الحلال-

والكلام هنا بوجه:- أو لا اسحق بن ابى فروه متكلم فيه، قال الامام عبد الحق بعد ما ذكر هذا الحديث فى الأحكام: فى إسناده اسحق بن أبى فروة، وهو متروك، نقله عنه المحقق فى الفتح- وقال الامام أبو الفرج فى العلل المتناهية: قد رواه اسحق بن محمد الفروى عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا يحرم الحرام الحلال قال يحيى: الفروى كذاب، وقال البخارى: تركوه- انتهى - وانا أقول وبا لله التوفيق: سبعن من لا ينسى- قد اعترى الالتباس للحافظين الجليلين عبد الحق وأبى الفرج- اسحق بن أبى فروه أو اسحق الفروى رجلان:- أحدهما اسحق بن عبد الله بن أبى فروة من التابعين المعاصرين للامام الزهرى و تلامذته ومن رجال أبى داؤد والترمذى وابن ماجة، وهذا الذى هو متروك، وفيه قال الامام البخارى: تركوه- كما فى تذهيب التهذيب، وميزان الاعتدال، وغيرهما - فى تذهيب التهذيب: قال أبو زرعة وجماعة: متروك: وفى الميزان- لم أر أحدا مشاه، وقال ابن معين وغيره: لا يكتب حديثه- وفى الكنايين:- نهى أحمد بن حنبل عن حديثه، وقال ابراهيم الجوزجاني سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا تحل الراوية عندي عن اسحق بن أبى فروة-

روى الامام الترمذى فى باب ما جاء فى إبطال ميراث القاتل من أبواب الفرائض حديث "القاتل لا يرث" بطريق اسحق بن عبد الله عن الزهرى، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبى هريرة، رضى الله تعالى عنه- ثم قال:- هذا حديث لا يصح، اسحق بن عبد الله بن أبى فروة قد تركه بعض أهل العلم، منهم أحمد بن حنبل-

.....

وروى ابو الفرج فى الموضوعات حديث "الصبيحة تمنع الرزق" بطريق اسمعيل بن أبى عياش، عن ابن أبى فروة، عن محمد بن يوسف، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه رضى الله تعالى عنه- ثم قال: لا يصح، ابن أبى فروة متروك- وأقره عليه الامام خاتم الحفاظ فى اللآلى، ولم يتعقب عليه فى التعقبات فالحاصل أنه متروك بالإتفاق-

لكنه قديم، مات سنة ست وثلاثين ومائة، قاله ابن أبى فديك، أو سنة أربع وأربعين ومائة كما قاله ابن سعد وغير واحد، وهو الصحيح- كما فى تذهيب التهذيب متى وجدته يحمى بن معلى الذى هو من الطبقة الحادية عشرة؟-

ثانيهما: اسحق بن محمد بن اسمعيل بن عبد الله بن أبى فروة، هذا حفيد اسحق الفروى المذكور، وليس من أتباع التابعين أيضا، بل من تلامذتهم، ومن رجال البخارى والترمذى وابن ماجة، واستاذ الامام البخارى- مات سنة ست وعشرين ومائتين، من المقطوع أنه ليس بمتروك قد روى عنه الامام البخارى فى جامعه الصحيح، فكيف يقول فيه: تركوه،- ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال ابو حاتم وغيره: صدوق-

ومع ذلك ليس هذا أيضا برياً من الكلام، فان الامام النسائى قال فيه: ليس بثقة، وقال الدار قطنى: ضعيف، وانتقد الأئمة المحدثون على رواية الامام البخارى عنه، قال الامام ابو حاتم ما حاصله أنه مضطرب الحديث، ذهب بصره، فرمما يلقنه أحد وجعل يروى كما يلقن، وقال الامام العيلى: جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها، وهما أبو داؤد جدا، قال امام الشان (ابن حجر) كف فساء حفظه-

قال الامام الحافظ عبد العظيم المنذرى فى الترغيب:- اسحق بن محمد بن اسمعيل بن أبى فروة الفروى صدوق، روى عنه البخارى فى صحيحه، وقال ابو حاتم وغيره صدوق، و ذكره ابن حبان فى الثقات و وهما أبو داؤد، وقال النسائى ليس بثقة

.....

فى ميزان الاعتدال:- هو صدوق فى الجملة صاحب حديث، قال ابوحاتم: صدوق، ذهب بصره فرمما لقن، وكتبه صحيحة، وقال مرة: مضطرب، وقال العقيلي: جاء عن مالك باحاديث كثيرة لا يتابع عليها، ذكره ابن حبان فى الثقات، وقال النسأى ليس بثقة، وقال الدار قطنى: لا يترك، وقال أيضا: ضعيف، قد روى عنه البخارى، ويؤخونه على هذا، وكذا ذكره أبو داؤد، و وهاه جدا-

فى تقريب التهذيب: صدوق، كف فساء حفظه- وفى تذهيب التهذيب:- قال البخارى: مات سنة ست وعشرين-

ومن الجلى أن الذى روى حديث (لا يحرم الحرام الحلال) هو اسحق بن محمد الفروى هذا المتكلم فيه، لا اسحق بن عبد الله الفروى المتروك-

وبالجملة هذا موضع من مواضع الكلام فى سند الحديث المذكور-

ثانيا: الموضع الثانى من الكلام فيه، عبد الله، شيخ اسحق المذكور، المعروف كلام الائمة المحدثين فيه-

روى الامام الترمذى فى جامعه عنه حديثا فى "باب فى من يستيقظ ويرى بلالا، و لا يذكر احتلاما" ثم قال عبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه فى الحديث" وفيه، فى أبواب الصلوة باب جاء فى الوقت الأول من الفضل:- عبد الله بن عمر العمرى ليس بالقوى عند أهل الحديث،

وقال الامام النسأى ليس بقوى، وقال الامام على بن المدينى: ضعيف وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار، وجودة الحفظ للآثار، فلما فحش خطأه استحق الترك-

وجاءت عن الامام أحمد ويحيى أقوال فى توثيقه أيضا، لكن القول الفصل ما أقره حافظ الشأن فى تقريب التهذيب وقال: ضعيف عابد-

.....

ثالثا- أقول:- يكفى معارضا لهذا الحديث ما سبق من الآية الكريمة، ومسئلة المرأة المظاهرة- كان وطبها حراما فى الظهار، كيف حرم هذا الوطى الحرام بنتها الحلال؟

رابعا: ان كان شئ يليق بالذكر فى هذا الباب فهو الحديث الذى رواه ابن ماجة، لكنه مع ضعف سنده لا يشتمل مثل حديث ذالك المتروك الساقط على قصة سوال،- ولا يبين إلا أن "الحرام لا يحرم الحلال"- وهذا على ظاهر معناه ليس بصحيح قطعاً، أن ألقيت الخمر أو البول فى الماء القليل أو ماء الورد لا يحرم نهماً؟

أقول:- إن أجنب أحد بالزنا لا يحرم عليه ما كان له حلالاً من الصلوة وقراءة القرآن ودخول المسجد وطواف الكعبة-؟- قتل ظالم شاة مظلوم بالخنق، ففعله هذا لو كان فى ماله لكان حراماً، لاضاعة المال، وهو فى مال غيره لأجل الظلم حرام فوق حرام- أفلا يحرم هذا الحرام ذلك الحيوان الحلال؟- طلق أحد امرءته ثلاث تطليقات فى أسبوع واحد، و فى أيام حيضها أفلا تحرم عليه تلك المرأة الحلال بفعله الحرام مع الحرام؟

توجد مآت من الصور يحرم فيها الحرام الحلال، فكيف يمكن أن يراد ذلك المعنى على إطلاقه؟ بل يلزم أن يؤول بأن الحرام لا يحرم الحلال باعتبار كونه حراماً،

أقول: أى البول والخمر لم يحرم الماء القليل و ماء الورد من جهة حرمتها، بل من جهة أنهما كانا نجسين، واختلطاً بطاهرين، فنجسهما أيضاً، والآن صارت نجاستهما سبباً لحرمتها- لو اختلط طاهر حرام بحلال اختلاطاً لا يمكن فصلهما وتمييزهما فلا نسلم أن ذلك الحلال صار حراماً،

بل الحلال باق على حلتة، وحرم تناول الحلال المختلط بالحرام لأن تناوله لا ينفك عن تناول الحرام، حتى لو أمكن فصله، وفصل، كان الحلال على حلتة التى كانت قبل الاختلاط،- كما لا يخفى

.....

وكذلك لم يحرم الزنا ما ذكر من الصلوة وغيرها من جهة أنه زنا، ولا دخل فيه لخصوص كونه زنا، بل حرم من جهة أنه إيلاج ذى شهوة فى فرج ذى شهوة وقس على ذلك البواقى-

ونحن نسلم هذا، والحديث لا يرد علينا، فان زنا الرجل بالمرءة لم يحرم عليه بنتها من جهة أنه زنا لما لا دخل فيه ايضا لخصوص كونه زنا، بل حرم من جهة أنه وطئ ودخول بها، فصدق "دخلتم بهن" وجاء بجرمة بنت الموطوءة فاتضح أن المخالف لا حجة له فى هذا الحديث الضعيف أيضا، والله الحمد-

ذكر المحقق على الاطلاق هنا فى فتح القدير أحاديث تؤيد مذهبه، منها أنه: قال رجل يا رسول الله انى زنت بامرأة فى الجاهلية، أفأنكح ابنتها، قال لا أرى ذلك، ولا يصح أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه منها-

أقول: ويؤيده الحديث الذى روى فى الغاية السمعانية عن ام هانئ بنت أبى طالب رضى الله تعالى عنها- قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وبنتها،

وفى حديث آخر: ملعون من نظر إلى فرج امرأة وبنتها- وروى عبد الرزاق فى مصنفه عن إبراهيم النخعى رضى الله تعالى عنه: من نظر إلى فرج امرأة وبنتها لم ينظر الله إليه يوم القيامة- وفيه عن عمران بن حصين رضى الله تعالى عنهما فى الذى يزنى بأم امرأته، قال: حرمتا عليه- والله تعالى أعلم

تجب بحدوث هذه الحرمة على الرجل والمرأة المفارقة وفسخ ذلك النكاح، لكن النكاح لا يزول بنفسه حتى أن الزوج ما لم يتارك، وما لم تنقض العدة بعد المتاركة لا يجوز للمرأة أن تنكح رجلا آخر،

.....

وإن لم يتارك الزوج ووطئ المرأة كان الوطئ حراما لكنه ليس بزنا، لأن النكاح باق، ولذا صح نسب الأولاد المتولدة من ذلك الوطئ، وإزالة مثل هذا النكاح لا تسمى طلاقا، بل تسمى متاركة، ولو كانت الإزالة بلفظ الطلاق، حتى لا ينتقص بها عدد الطلاق-

فى رد المختار: بجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحمل لها الزوج بآخر إلا بعد المتاركة وانقضاء العدة، والوطء بها لا يكون زنا
فى الرد مختار:- قال فى الذخيرة: ذكر محمد فى نكاح الأصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد، اشتبه عليه أو لم يشتبه عليه-

وفيه: قال فى الحاوى: الوطئ فيها لا يكون زنا، لأنه مختلف فيه، وعليه مهر المثل بوطئها بعد الحرمة، ولا حد عليه، ويثبت النسب،

وفيه:- فى البرازية: المتاركة فى الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول، كخليت سبيلك أو تركتك، وبمجرد إنكار النكاح لا يكون متاركة، أما لو أنكروا وقال أيضا إذ بهى وتزوجى كان متاركة، والطلاق فيه متاركة، لكن لا ينقص به عدد الطلاق- اه- ومن هنا ظهر أن الزوج إن لم يتارك واستمر فى وطئ هند حراما، وولدت أولادا، فالأولاد ترث من أبويهما، أما وراثتها الأم فظاهرة لأن أولاد الزنا أيضا ترث من الأم- كما نصوا عليه، والمسألة فى الدر وغيره- أما وراثته الأب فلما نقلنا أنفا أن المتولد فى هذه الحال ليس بولد الزنا بل هو ثابت النسب، نعم لا يتوارث الزوجان بينهما- والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه جل مجده أتم وأحكم -

تمت الرسالة

نقلا من المجد الخامس من الفتاوى الرضوية ص ١٢٨- إلى ١٣٤، وترجمة من الأردية بالعربية
١٢ محمد أحمد المصباحى-

٤٥٣- قوله (٢٤) وتقدم آنفا الكلام عليه- (٢٨٠/٤٥٨) أول الصفحة

السابقة وآخر ص ٤٥٤-

٤٥٤- قوله (٢٥) والأوزاعى- (٢٨٠/٤٥٨) أقول: عدّه قدس سره

الأوزاعى، والثورى، وإسحاق من التابعين على سبيل التغليب، لوضوح الأمر-

٤٥٥- قوله (٢٦) مشروط بأن يصدقها (٢٨٠/٤٥٨) أن ذلك كان

بشهوة منها، كما يفيد ما فى الفتح عن الأمالى -

٤٥٦- قوله (٢٧) عن ابى يوسف- (٢٨٠/٤٥٨) فى أماليه-

(٢٤) نقل كلام البحر، وفيه أراد بخرمة المصاهرة الحرمات الأربع، حرمة المرأة على أصول

الزانى وفروعه نسباً ورضاعاً، وحرمة أصولها وفروعها على الزانى نسباً ورضاعاً، كما فى

الوطئ الحلال، ويحل لأصول الزانى وفروعه أصول الزنى بها وفروعها، اهـ- ثم قال العلامة

الشامى: وتقييده بالحرمات الأربع مخرج لما عدها، وتقدم آنفا الكلام عليه-

(٢٥) نقل هنا من الفتح قول الذين يوافقون الحنفية فى القول بخرمة أصل الزنية وفروعها،

وعدّ فيه بين جمهور التابعين أسماء الأئمة الأوزاعى، والثورى، وإسحاق بن راهويه-

(٢٦-٢٧) كما تحرم أصل ممسوسته تحرم أصل ماسته بشهوة، لكن كيف يعلم أن مسها

كان بالشهوة فهذا يحتاج إلى بيانها، ويمكن أن تكذب، لذا قال فى الفتح:- وثبوت الحرمة

بلمسها مشروط بأن يصدقها (٢٦) ويقع فى أكبر رايه صدقه لله ويعطى لله- ثم ينبغى أن يقال

فى مسه اياها لا تحرم على أبيه وابنه إلا أن يصدقاه، أو يغلب على ظنهما صدقه، ثم رأيت

عن أبى يوسف (٢٧) ما يفيد ذلك اهـ-

٤٥٧- قوله (٢٨) المدوّر الداخل (٢٨٠/٤٥٨) هو مدخل الذكر، ولا يرى إلا إذا انكشف منه الحجاب، بخلاف الفرج الخارج، وهو موضع الشق الطويل، فانه مرئى بكل حال، حتى عند قيام المرأة- والروايات ههنا أربع، الفرج الداخل، والفرج الخارج، وموضع الحمرة، ومنابت الشعر وهى العانة، وقد عرفت الأولين، أما الثالث فموضع بين الفرجين، فان الفرج الداخل وإن كان أيضا أحمر اللون لكن المراد ههنا هو السطح الباطنى للشفتين مع السطح الظاهر لموضع الخفاض، وبالجملّة هو داخل الفرج الخارج وخارج الفرج الداخل، وهو لا يرى إلا إذا تنحّى الشفران وتباعدة ولو قليلا، أما إذا كانا منضمين ملتصقين كما فى قيامها غير مفرج بين فخذيها فلا يرى الثالث، بل الثانى-

٤٥٨- قوله (٢٩) والخارج فرج من وجه- (٢٨٠/٤٥٨) أفاد فى الفتح أنه قد تقدم للمصنف فى فصل الغسل من أول الكتاب ما إذا نقل نظيره إلى ههنا كان هذا التعليل موجبا للحرمة بالنظر إلى الخارج، وهو قوله: ولنا أنه متى وجب من وجه فالاحتياط فى الإيجاب، والموضع الذى نحن فيه موضع الاحتياط، وقد يجاب بأن نفس هذا الحكم- وهو التحريم بالمس- ثبوته بالاحتياط، فلا يجب الاحتياط فى الاحتياط- قلت: هو نظير قولهم لا عبرة بشبهة الشبهة -

٤٥٩ - قوله (٣٠) والاحتراز عن الخارج متعذر- (٢٨٠/٤٥٨) قال

(٢٨) وتحرم به المنظور إلى فرجها المدوّر الداخل (المتن والشرح)
 (٢٩-٣٣) فى إثبات أن الحرمة بالنظر إلى الفرج الداخل:- لأن هذا حكم تعلق بالفرج، والدأخل فرج من كل وجه، والخارج فرج من وجه (٢٩) والاحتراز عن الخارج متعذر (٣٠)

وقد تبدوان فى أشغال آخر وفى المنام، وهم معها ليلا ونهارا، ففى إيجاب التعاهد حرج ظاهر، ولا كذلك الفرج، فالوجه الأول هو الوجه-

٤٦٠- قوله (٣١) ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متكئة-بحر- (٢٨٠/٤٥٩) أقول: بلى يتحقق بذلك بشرط أن تكون مفرجة بين فخذيها، وباستلقاءها على ظهرها قابضة ركبتيها إلى راسها، مبعدة فخذيها عن جانبي فرجها، وبعمل اليد ولو قائمة بأن تأخذ الشفتين من الجانبين، وتغمز اليمنى إلى الجانب الأيمن، واليسرى إلى الأيسر، فالحصر تبعا للهداية من باب ذكر شئ والدلالة به على نظرائه، ومثله فاش لا عتب فيه-

٤٦١- قوله (٣٢) وقيل ثبت بالنظر إلى منابت الشعر- (٢٨٠/٤٥٩) وهى العانة، هذا هو القول الرابع، وهو رواية عن أبى يوسف، وهو أوسع الأقوال وجودا، وأضيقتها حكما، كما أن الأول بالعكس، والكل ضعيف، وإنما الفتوى على الأول، قال فى الفتح: عن عمر رضى الله تعالى عنه أنه جرد جارية، ونظر إليها ثم استوهبها منه بعض بنيه، فقال: أما انها لا تحل لك-اه- أقول: رواه ابن أبى شيبه عن ابن عمر كما فى الجامع الكبير، فالله تعالى أعلم- قال المحقق: وهذا إن تم كان دليل أبى يوسف فى كون النظر إلى منابت الشعر كافيا-

أقول: أولا- بل إن كان دليلا فللقول الثانى المصحح فى الخلاصة، لأن فى النظر بعد التجريد لا يقتصر على منبت العانة فقط بل يرى موضع الشق

فسقط اعتباره، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت متكئة - بحر- (٣١) وقيل ثبت بالنظر قطعاً- وثانيا، واقعة عين لا عموم لها، فعَلَّه جردها وهى متكئة، فوقع النظر على الفرج الداخِل، فلا يدل لشيء منهما- ولعل مطمح نظر المحقق اقتصار الراوى على

قطعا- وثانيا، واقعة عين لا عموم لها، فعَلَّه جردها وهى متكئة، فوقع النظر على الفرج الداخل، فلا يدل لشيء منهما- ولعل مطمح نظر المحقق اقتصار الراوى على ذكر التجريد- أقول ليس المراد بعد التجريد إلى بعض أعضائها مطلقا، وإنما ذكره لاعلام أن النظر كان إلى الفرج، فاحتمل الخارج والداخل جميعا، والاحتمال ينفى الاستدلال، بل إن كان المقرر أن النظر لا يحرم إلا إذا كان إلى الفرج الداخل دل على تعيين الداخل عينا، لأن المقصود الاشارة بالكناية فى وقوع ما يحرم، فنفيه يتوقف على عدم الاحتياج فى التحريم إلى خصوص الفرج الداخل، فيكون مصادرة على المطلوب، فافهم-

٤٦٢- قوله (٣٣) وقيل إلى الشق- (٢٨٠/٤٥٩) وهو الفرج الخارج، وقيل إلى موضع الحمرة** وهو أخص من موضع الشق الطويل ١٢- قوله "إلى الشق" إلى الفرج الخارج وهو القول الثانى، وهو قول محمد كما فى الفتح-

٤٦٣- قال (٣٤) أو ماء هى فيه- (٢٨٠/٤٥٩) قال فى الهندية ص ٩٩ أقول وهذا لعله مشكل لأن المحرم إنما هو النظر إلى الفرج الداخل دون الفرج الخارج، والمرأة إذا كانت فى الماء فالماء وإن كان شفيفا لكن لا يصف إلا السطوح الظاهرة من الجسم، فلا ينظر إلا الفرج الخارج، وأما الفرج الداخل فلا يرى إلا إذا تفرجت الاسكتان من على الفرج الداخل، والاسكتان "هر دو لب كس"- فاذا تنحتا وثقت فرجة يدخل فيها الماء فيسدها، ولعل الماء لا يبلغ من

إلى منابت الشعر (٣٢) وقيل إلى الشق (٣٣) وصححه فى الخلاصة-بحر-

(٣٤) والمنظور إلى فرجها الداخل ولو من زجاج أو ماء هى فيه (المتن)

** وهو داخل الفرج الخارج، وخارج الفرج الداخل، أعنى موضع خفاض المرأة-١٢- منه

الشفافة هذا الحد، فافهم وتأمل-

٤٦٤- قال (٣٥) وفى الجوهرة لا يشترط فى النظر للفرج الخ-
(٢٨٠/٤٥٩) أنت تعلم أن الجوهرة من الكتب الضعيفة، فلا عبرة بما فيها على
خلاف المذهب-

٤٦٥- قوله (٣٦) والمذهب الاول (٢٨٠/٤٥٩) فعليه المعول،
لاختلاف الترجيح، مع أن لفظ فتواه أكد-

٤٦٦- قوله (٣٧) وفرّع عليه (٢٨٠/٤٥٩) أى على المذهب-

٤٦٧- قوله (٣٨) بين فخذى ابنتها (٢٨٠/٤٥٩) أى ولو عمدا ولو
بعد اجتلائها ونزع السراويل من رجليها- ويطلق الايلاج بين الفخذين على
الادخال فى الفرج، لأن الفرج واقع بينهما، لكن ليس مرادا ههنا- لأن إيلاج
الذكر فى الفرج الداخل محرم مطلقا، وإن لم يكن هناك شهوة-

٤٦٨- قوله (٣٩) ما لم يزد الانتشار (٢٨٠/٤٥٩) وكذا الحكم على
القليل، إن لم يزد اشتها-

٤٦٩- قال (٤٠) فلو أنزل مع مس أو نظر (٢٨٠/٤٥٩) أى ولو بعد

(٣٥-٤٠) ذكر فى الشرح حد الشهوة فى النظر والمس فقال: وحدها: فيهما تحرك آلتة أو
زيادته، به يفتى، ثم قال: فى الجوهرة لا يشترط فى النظر للفرج تحريك آلتة، به يفتى (٣٥)
ونقل الشامى عن البحر: والمذهب الأول (٣٦) ونقل عن الفتح: وفرّع عليه (٣٧) ما لو
انتشر وطلب امرأته فأولج بين فخذى بنتها (٣٨) خطأ، لا تحرم أمها ما لم يزد الانتشار
(٣٩) ثم فى الشرح بعد ما ذكر القولين: هذا اذا لم ينزل، فلو أنزل مع مس أو نظر فلا
حرمة (٤٠) به يفتى- ابن كمال وغيره-

طول المعالجة- ولا تغتربما وقع فى عباراتهم من لفظ مع، وفاء التعقيب ، إذ ليس المراد المعية حقيقة *** من دون مكث ولا تراخ بل لو مسها أو أوج الذكر فيما بين فحذيتها ولم يبلغ الفرج ولم يزل يعالج حتى أنزل لا تثبت الحرمة لما قالوا ان الحرمة عند ابتداء المساس كان حكمها موقوفا إلى أن يتبين بالانزال، والدليل على ذلك ما صرحوا من أن الوطئ فى الدبر غير محرم يعنى إذا أنزل إذ تبين بالامناء انه لم يكن داعيا إلى الادخال فى الفرج ومعلوم أن الانزال لا يتحقق غالبا إلا بعد تكرار الايلاج بل نفس المس قد تحقق بفور ما لاقى الذكر سطح الدبر وهذا لا يسمى وطيا ما لم تغب الحشفة فعلم أن الفور غير مشترط، والله تعالى اعلم- هكذا كنت أفهم ظانا أن الوطئ فى الدبر لا يخلو عن مس بل أقوى فيحرم ما لم يمن لكن سيحى عن الحلبي التصريح بعدم التحريم ولو لم ينزل فتبصر، والله تعالى أعلم- والوجه فيه أن المحرم بالأصالة هو الوطئ لانه الموجب للجزئية لكن المقام مقام الاحتياط فأقيمت الدواعى أيضا مقام الوطئ لكن(عه) من دواعيه بل لا (عه) بنفسه عند من له طبيعة خبيثة فلا يحرم..... (عه) فافهم والله تعالى أعلم

*** وكانص فيه ما قال القهستاني: إنما ذكر مجرد المس والنظر إشارة إلى أنه لو أمنى بعدهما لم يثبت الحرمة لزوال سببها، وهو المس أو النظر الذى هو سبب الوطئ الذى هو سبب الجزئية، كما فى المحيط، وقيل يثبت كما فى الخزانة، والأول هو الصحيح، كما فى الكافى اهـ- منه-

عه ، عه ، عه - سقطت الحروف وانمحت فى الأصل لا يمكن تعيينها رغم تعمق النظر، فتركنا الفراغ ١٢ محمد أحمد المصباحى

ثم أقول معلوم أن الوطئ ولو فى الدبر لا (عه) يرفع التحريم
 (عه) على (عه) إلى الوطئ فى الفرج وعلى هذا ينبغى أن لا تحريم
 إذا وطئ فى الدبر و مس على الفرج فليحرر والله تعالى اعلم -

ف: أقول دقيقة يجب تحريرها ، إشتها وتماسا فأمنى هو لا هى أو مست هى
 وحدها بشهوة فتحرك لمسها وأمنى وحده هل تزول الحرمة؟ ظاهر ما يأتى شرحا
 ص ٤٦٣ من أن الشهوة من أحدهما تكفى ان لا تزول، فان إمناءه وإن جعل ما
 منه غير داع إلى الوطئ فقد بقى ما منها بشهوة ولم تمن، ألا ترى ان لو مسته
 بشهوة ولم يشته هو أصلا يثبت التحريم، فاذا لم يكن عدم شهوته الأصلى مانعا
 للحرمة لا يكون عدمها الطارى رافعا لها ويبقى فعل المرأة وحدها كافيا فى
 الاثبات فى الصورتين وظاهر ما هنا الزوال فانهم أطلقوا القول بعدم الحرمة إذا
 أمنى بالمس، ومعلوم انهما جميعا مشتركان فى لذة المس كالجماع كما يأتى
 حاشية ص ٤٦٣ عن العلامة الخير الرملى، فلو كفت شهوتها مع إمناءه لوجب
 التقييد بأن يكون المس من دون أن يحدث لها شهوة، وربما يؤيده مسألة الايلاج
 فى دبرها، فانه لا يحرم وان لم ينزل كما يأتى حاشية ص ٤٦١، وما هو إلا لأن
 الايلاج فى الدبر قاض لشهوة الطبائع الخبيثة بنفسه، فلا يكون داعيا إلى الوطئ
 فى الفرج الذى هو سبب الولد الذى هو سبب الجزئية التى هى سبب الحرمة،
 ولا يشترط الانزال لانه كمال قضاء الشهوة، أما نفس قضاءها فحاصل بايلاج
 الحشفة كما أفاده فى الهداية ومعلوم قطعا أن الايلاج فى دبرها يحدث لها شهوة،
 والايلاج فيه ليس من قضاء حاجة المرأة فى شئ، وإن كان قاضيا لحاجة الرجل،

عه تركنا الفراغ لانحاء الحروف من الأصل ١٢ محمد أحمد المصباحى-

لأن الشهوة تحدث لهما فى أعضاء تناسلهما لافى غيره، فالمرء بحصول الايلاج لعضوه ولو فى الدبر تنقضى حاجته والمرأة لا تنقضى شهوتها إلا بالايلاج فى محل شهوتها وهو الفرج دون الدبر، فقد حكموا بعدم الحرمة مع حصول المس، والشهوة لها غير مقضية بمجرد كونها مقضية للرجل، و فرق بين العلم الاصلى والطارى بالانقضاء، فان فى الاول ربما يقام كونه مشتتها مقام الشهوة، بخلاف ما إذا قضيت حيث لم تبق صالحة للدعوة الى الوطئ- اللهم- إلا أن يخص الكلام ههنا وفى مسألة إتيان الأدبار على ما إذا كانت نائمة لم تنبه أو مكرهة لم تشتت، فليتأمل و ليحرر، وإلى الله المشتكى من غربة العلم فى زماننا فليس لنا من العلم ما يكفى، و لا عندنا من يرجع إليه فى الشبهات فيشفى، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وحسبنا الله ونعم الوكيل ١٢ -

٤٧٠- قوله (٤١) من الزجاج (٢٨١/٤٦٠) محرمة-

٤٧١- قوله (٤٢) والمرأة (٢٨١/٤٦٠) غير محرمة-

٤٧٢- قوله (٤٣) فى الماء (٢٨١/٤٦٠) محرمة-

٤٧٣- قوله (٤٤) ومن الماء (٢٨١/٤٦٠) غير محرمة

(٤١-٤٥) فى الشرح والمتن:- (لا) تحرم (المنظور إلى فرجها الداخل) إذا رآه (من مرآة أو

ماء) لأن المرئى مثاله (بالانعكاس) لا هو-

فى ردالمحتار: قوله (لأن المرئى مثاله الخ) يشير إلى ما فى الفتح من الفرق بين الروية

من الزجاج (٤١) والمرأة (٤٢) وبين الروية فى الماء (٤٣) و من الماء (٤٤-٤٥) حيث قال

كأن العلة والله سبحانه أعلم أن المرئى فى المرأة مثاله لا هو، وبهذا عللوا الخنث

فيما

٤٧٤- قوله (٤٥) ومن الماء (٢٨١/٤٦٠) معنى الروية من الماء أن تكون المرأة خارج الماء، وتنطبع صورة فرجها فى الماء، فيراها الرجل، فهذا حكمه حكم المرأة، إذا رأى فيها مثال فرج فلا حرمة، لأن المنظور المثل دون الفرج- ومعنى الروية فى الماء أن يكون الماء شفيفا لا يمنع نفاذ البصر، فهذا حكمه حكم الزجاج، أعم من ان تكون المرأة فى الماء والرجل خارجه، أو بالعكس، أو يكونا كلاهما فى الماء، لأن المرئى فى هذه الصور الثلاث هو الفرج عينه لا مثاله، إذا علمت هذا فلا يذهبن عليك أن ما ذكر الماتن رحمه الله من قوله: من زجاج أو ماء هى فيه، فانما أراد به إخراج ما إذا كانت خارج الماء فتتطبع صورة فرجها فى الماء، فيرى الرجل تلك الصورة لا عين الفرج، وليس لإخراج ما إذا كان الرجل فى الماء والمرأة حالة على شاطئه، فينفذ بصره من الماء حتى رأى الفرج، فان هذا محرم لا شك- والله تعالى اعلم-

٤٧٥- قوله (٤٦) فى الاناث- (٢٨١/٤٦١) أى لو وطئ فى دبرها لا يثبت الحرمة، يعنى إذا أنزل، إذ به تبين أن لم يكن داعيا وإلا فان أولج الذكر فى الدبر وأكسل يعنى لم ينزل فهذا ليس بأخف حالا من مس خد أو ثدى أو قبلة فم، بل أدعى وأهيج للشهوة، فلا بد ان يحرم، ثم بهذا التحقيق ظهرلى جواب أمر آخر، قديما كان يختلج فى صدرى، وهو انه مس أو قبل أو سحق ذكره على فخذها أو بطنها أو فعل غير ذلك ولم يبلغ جماع الفرج ولم يزَل يعالج حتى أنزل،

إذا حلف لا ينظر إلى وجه فلان، فنظره فى المرأة أو الماء،
 (٤٦) فى الولوالجية:- اتى رجل رجلا، له أن يتزوج ابنته، لأن هذا الفعل لو كان فى الإناث لا يوجب حرمة المصاهرة، ففى الذكر أولى-

هل تثبت الحرمة فكنت كبتت فى بعض الهوامش ان الظاهر لا، ولكن الفقهاء يقولون فى تصوير المسئلة "نظر فانزل" بقاء التعقيب او "أنزل مع مس" بكلمة مع، وامثال ذلك، وهذا بظاهره يفيد الثبوت فليحذر- والآن أقول ولا يخفى عليك أن مسئلة الكتاب صريحة فيما ذكرت من أن الظاهر عدم ثبوت الحرمة، لانه صحح بوطى الدبر عدم الحرمة، مع انه مس مع شئ زائد ولم يتحقق الانزال بمجرد المس، إذ الغالب فى الوطى الانزال بعد تكرار الايلاج بل نقول إن المس تحقق بفور ما لاقى لذكر سطح الدبر ولا شك أن هذا القدر لا يسمى وطياً، بل لابد من دخول الذكر ولو مرة فافهم واستقم ١٢ -

٤٧٦- قال (٤٧) أفضاها (٢٨١/٤٦١) اى دريد پرده حائل را میان

فرج و دبر ١٢ هندیه ص ٩٩-

٤٧٧- قال (٤٨) فى الفرج (٢٨١/٤٦١) لعلك... ان الافضاء انما

يكون بأن تولج الذكر فى فرجها فلا تتحمل فيتخرق الحجاب الفاصل بين الفرج والدبر، فيختلطان فحينئذ لابد من إيلاج الذكر أولاً فى الفرج حتى يتحقق الخرق فقد ثبت أن الافضاء لا يكون إلا بوطى فى الفرج فما توجيه ما قال لعدم تيقن كونه فى الفرج فاقول وطى الفرج لا يتحقق إلا بعد دخول الحشفة، به نيظت الأحكام جميعاً، والافضاء لا يجب أن لا يكون إلا بعد دخول هذا القدر، إذ يمكن انخراق الفرج بدخول نصف هذا القدر، بل يمكن إذا بلغ الفرج غاية الضيق والذكر نهاية السمن أن يتحقق الإنخراق لمجرد الاصطدام بانه وضع ذكره على

(٤٧-٤٩) فى بيان عدم ثبوت الحرمة: كما لو أفضاها (٤٧) لعدم تيقن كونه فى الفرج

(٤٨)

مهبل فرجها ولم تكن هناك سعة فدفع دفعة عنيفة لم يتحملها السطح الظاهر من
الفرج فانخرق واختلط مع الدبر والله تعالى اعلم ١٢

٤٧٨- قال (٤٩) ما لم تحبل منه (٢٨١/٤٦١) فان قلت الرحم جذّاب
للمنى ولربما يقع المنى خارج الفرج فيجذب الرحم وتحبل المرأة، فما يدريك لعل
المنى انصبّ فى الدبر وجذبه الرحم لانخراق الحاجب بين الفرج والدبر، قلت
نادر، لا يبنى الأحكام عليه-

٤٧٩- قوله (٥٠) بان أكلة هى الوطئ السبب (٢٨١/٤٦١) والحاصل
أن المس وكذا الفرج لا تقبل الشهوة فلو..... (عه) رجعه على
(عه) لأنه لا يخلو مس بشهوة، قلت سيأتى التنبيه عن الفاضل المحشى ان
المطلوب منه (عه) الرجعة، مجرد المس بشهوة، ولو لم يكن داعيا إلى الوطئ
فى الفرج بخلاف ما فى المصاهرة -

٤٨٠- قوله (٥١) سواء وجدت من الآخر أم لا (٢٨٣/٤٦٣) ومفاده

ما لم تحبل منه (٤٩)

(٥٠) ذكر فى البحر إيرادا وجوابا على عدم ثبوت الحرمة فى وطئ الدبر وفى الافضاء: ان
الوطئ فيها وان لم يكن سببا للحرمة فالمس بشهوة سبب لها، بل الموجود فيهما أقوى،
وأجيب بأن أكلة هى الوطئ السبب للولد، وثبوت الحرمة بالمس ليس إلا لكونه سببا لهذا
الوطئ، ولم يتحقق فى الصورتين اهـ-

(٥١-٥٢) قال بعد بيان الحرمة بالتقبيل والمعانقة والمس: وتكفى الشهوة من أحدهما، فى
ردالمحتار عن الطحطاوى:- هذا انما يظهر فى المس أما فى النظر فتعتبر الشهوة من الناظر
عه، عه، عه: اندرست الحروف من الاصل فتركنا الفراغ، محمد أحمد المصباحى

أن من كشف سوءته لأُم امرأته أو بنتها فازداد بذلك - شهوة، ولم يدر حال الناظرة لا تحرم عليه امرأته لعدم تبين المحرم -

٤٨١- قوله (٥٢) بخلاف النظر (٢٨٣/٤٦٣) أقول: النظر إذا كان بعلم من المنظور إليه وربما يعطيه أيضا التذاذا، وجوابه أن المحرم النظر بشهوة، والنظر ليس إلا من الناظر، فالوجه إسقاط لفظ لذة، ويقال الفرق اشتراكهما فى المس بخلاف النظر-

٤٨٢- قوله (٥٣) فإن نكاح الثانية والحالة هذه باطل قطعاً (٢٨٤/٤٦٣) أقول: أراد فاسد، فتجب العدة والمهر، والمهر الأقل من مهر المثل والمسمى إن وطئ، وإلا فلا عدة ولا مهر، كما حكم الفاسد، كما يأتى ص ٤٦٨ وص ٤٦٩-

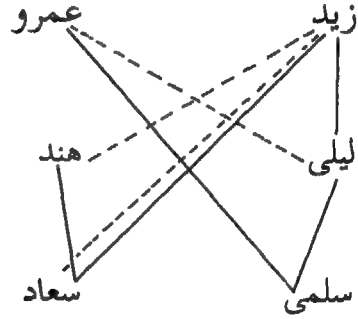
٤٨٣- قوله (٥٤) أى أية واحدة منهما فرضت ذكراً لم يحل للأخرى، كالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها (٢٨٣/٤٦٥)-



سواء وجدت من الآخر أم لا، (٥١) قال العلامة الشامى: وهكذا بحث الخير الرملى آخذاً من ذكرهم ذلك فى بحث المس فقط، قال والفرق اشتراكهما فى لذة المس، كالمشتركين فى لذة الجماع بخلاف النظر (٥٢)

(٥٣) فى بيان الحرمة بالجمع بين المحارم نكاحاً: - إذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحاً، فإن نكاح الثانية - والحالة هذه - باطل قطعاً - الخ -
(٥٤) وحرم الجمع وطناً بملك يمين بين امرأتين أيتهمما فرضت ذكراً لم يحل للأخرى (المتن)

فسلمى أخت عمرو لأمه، فهي عمه سعاد، وسعاد أخت زيد كذلك فهي عمه سلمى-



تزوج زيد هنداً بنت عمرو فأولدها سعاد، وتزوج عمرو ليلي بنت زيد فأولدها سلمى، فاذن سعاد أخت ليلي لأبيها، ويليلى أم سلمى، فسعاد خالة سلمى، وكذلك سلمى أخت هند لأبيها، وهند أم سعاد فسلمى خالة سعاد -

٤٨٤- قوله (٥٥) والثانى باطل (٢٨٦/٤٦٨) أى فاسد، وقد مر

ص ٤٦٥-

٤٨٥- قوله (٥٦) لابد لها من نهى (٢٨٩/٤٧٣) أقول وكذلك التنزيه

والشرح) أى أية واحدة منهما فرضت ذكراً لم يحل للأخرين كالجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها،

(٥٥) ان تزوجهما بعقدتين ونسى النكاح الأول فربى القاضى بينه وبينهما- (در) فلو علم فهو الصحيح والثانى باطل،

(٥٦) بصدد بيان كراهة نكاح الكتابية الحربية نقل التعليل عن البحر بأن التحريم لا بد لها من نهى أو ما فى معناه، لأنها فى رتبة الواجب-

أيضاً لابد له من نهى خاص وإلا لا يكون إلا خلاف الأولى، كما حققه المحقق فى الفتح، والله تعالى اعلم - طحطاوى ص ٢١-

أيضا لا بد له من نهى خاص وإلا لا يكون إلا خلاف الأولى، كما حققه المحقق فى الفتح، والله تعالى اعلم - طحطاوى ص ٢١-

٤٨٦- قوله (٥٧) حل مناكحتهم (٢٨٩/٤٧٤) ظت (ظهير تمرتاشى) يجوز المناكحة بين أهل العزل وبين أهل السنة الذين يقولون بالروية عند فقهاءنا، قنية، للزاهدى المعتزلى اهـ مجمع الأنهر ص ١٣١٢-

٤٨٧- قوله (٥٨) قد يناقش فيه (٢٩١/٤٧٥) هذه المناقشة فى الكلية الأولى، اما الثانية فسائلة-

٤٨٨- قوله (٥٩) فهى فى العدة (٢٩١/٤٧٧) أقول لا يشمل ما إذا كان الحمل من حربى، فانه لا عدة عليها، وإن لم يصح النكاح-

٤٨٩- قوله (٦٠) أنه ظاهر المذهب (٢٩١/٤٧٧) لكن لا للعدة بل لشغل الرحم، كما ياتى ص ٦٤٣ من قوله بل لشغل الرحم بحق الغير-

(٥٧) أما المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناكحتهم، لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة، وإن وقع إلزاما فى المباحث، بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين -

(٥٨) فى الدر:- الأصل عندنا أن كل وطئ يحل بملك يمين يحل بنكاح، وما لا فلا- فى ردالمحتار:- قد يناقش فيه بالأمة المملوكة بعد الحرية، فإنه يجوز وطؤها ملكا، ولا يجوز أن ينكح الأمة على الحرية- ط-

(٥٩-٦٠) (وصح نكاح حبلى من زنا، لا حبلى من غيره، أى الزنا ، لثبوت نسبه) فهى فى العدة (ونكاح المعتدة لا يصح- ط (ولو من حربى) كالمهاجرة والمسيبة، وعن أبى حنيفة أنه يصح، وصحح الزيلعى المنع، وهو المعتمد، وفى الفتح أنه ظاهر المذهب (٦٠) بحر-

٤٩٠- قال (٦١) قبل إقراره به جاز (٢٩٢/٤٧٨) أقول الجواز بمعنى

الصحة، أما الحل للمولى، فـ، حرمة النفي بعد العلم-

٤٩١- قال (٦٢) وبطل نكاح متعة وموقت (٢٩٣/٤٨٠) أقول

التحقيق أن النكاح بلفظ المتعة باطل لا ينعقد أصلاً، كما سيأتى للمحشى عن
الفتح، والنكاح الموقت فاسد واجب الفسخ لخلاف الامام زفر، فانه يقول يصح
النكاح ويبطل الشرط كما فى الهداية، ورجحه فى الفتح-

(٦١) ولو زوّج أمته أو أم ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز- (الشرح)

(٦٢) وبطل نكاح متعة و مؤقت- (المتن)

باب الولي (ص ٤٨٤/ص ٢٩٦)

٤٩٢- قال (١) وخرج نحو صبي ووصى مطلقا على المذهب (٢٩٦/٤٨٤) أى وصى من وارث وليس بوارث، إذ لو كان وارثا كان له التزويج بولايته لا بوصايته- وانظر لو أوصى الأب إلى أحد وارثين متساويين كأخوين أو عمين هل يرجح على الآخر؟- قضية ما هنا وما يأتى ص ٥١٤ أن لا ترجيح، والله تعالى أعلم - كيف وإذا لم يكن ١٢ لم أن يثبت الولاية لغير الولي بإيصائه كيف يكون له أن يحجر به على من جعله الشرع من الأولياء-

٤٩٣- قوله (٢) ممن ليس بوارث (٢٩٦/٤٨٤) من بيانية-

٤٩٤- قوله (٣) ولو بكرا عندنا خلافا له (٢٩٦/٤٨٤) وهو المراد، فلا

إيراد-

٤٩٥- قال (٤) (وهو) أى الولي (شرط) صحة (نكاح صغير)-

(١) هو البالغ العاقل الوارث..... وخرج نحو صبي ووصى مطلقا على المذهب-

(٢) قوله ووصى، أى ونحو وصى ممن ليس بوارث-

(٣) وهى هنا نوعان: ولاية ندب على المكلفة ولو بكرا، ولاية إجبار على الصغيرة الخ-

قوله "ولو بكرا" الأولى أن يقول ولو ثيبا ليفيد أن تفويض البكر إلى وليها يندب بالأولى، لما

علمته من علة الندب، إلا أن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعى بقريضة ما بعده، أى

انها تندب لا تحب ولو بكرا عندنا خلافا له-

(٤) فى المتن: وهو شرط نكاح صغير ومجنون ورقيق وزاد فى الشرح لفظة "صحة" قبل

(٢٩٦/٤٨٥) أقول الوجه تقدير النفاذ، فان الموقوف من الصحيح، غير أنه أراد بالصحة النفاذ كما هو متبادر-

٤٩٦- قوله (٥) لأن الولي عسى أن يفرق (٢٩٦/٤٨٦) أى يطلب التفريق فيفرق القاضي لما مر آنفا-

٤٩٧- قوله (٦) والفرق إمكان الاستدراك (٢٩٧/٤٨٧) أقول قد كان يجرى هذا الفرق فيما إذا زوج غير الأب والجد الصغير والصغيرة من غير كفو أو بغين فاحش في المهر مع أنهم حكموا في الفصلين بأنه لا يصح النكاح أصلا في الأصح، كما ياتى متناص ٥٠٠، إلا أن يفرق بأن البالغة لها النقص من حقها، وإنما كان للولي الاعتراض لدفع ما سيلحقهم فيه من منقصة، ولذا لو تزوج البالغ بزيادة فاحشة في المهر جاز، ولا اعتراض بخلاف القاصر والقاصرة، فليس للولي القاصر النظر أو الشفقة أن ينقص من حقهما فحكم بالبطلان نظرا لهما، والله تعالى أعلم-

٤٩٨- قال (٧) ويفتى في غير الكفو بعدم جوازه أصلا (٢٩٧/٤٨٧)

"نكاح" كما نقل في جد الممتار.

(٥) ذكر ثبوت نكاح حرة مكلفة بدون رضا ولي، وأن للولي العصبية حق الاعتراض في غير الكفو فيفسخه القاضي، وللمرأة أن لا تمكنه من الوطئ حتى يرضى الولي، لأن الولي عسى أن يفرق فيصير وطئ شبهة-

(٦-٧) ذكر هنا لاعتراض الولي موضعان: اذا تزوجت غير الكفو، و إذا تزوجت بدون مهر المثل، ويفتى في غير الكفو بعدم جوازه أصلا (در) والفرق إمكان الاستدراك بإتمام مهر المثل، فلذا قالوا: له الاعتراض حتى يتم مهر المثل، أو يفرق القاضي، فاذا أتم المهر زال سبب

- أى بطلانه وعدم انعقاده أصلاً، كما مر في الصفحة الماضية عن البحر-
- ٤٩٩- قوله (٨) وهذا إذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد (٢٩٧/٤٨٧) أى لم ينص على رضاه صريحاً مع علمه بأن الرجل ليس بكفو-
- ٥٠٠- قوله (٩) يشمل ما إذا لم يعلم (٢٩٧/٤٨٧) النكاح-
- ٥٠١- قوله (١٠) فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريحاً (٢٩٧/٤٨٧) مع العلم بعدم الكفاءة كما سيأتي -
- ٥٠٢- قوله (١١) ثم رضى بعده (٢٩٧/٤٨٧) جزم به فى الخيرية تبعاً للبحر أقول والوجه فيه ما سنذكره على هامش ص ٤٩٨ - والله تعالى أعلم-
- ٥٠٣- قوله (١٢) كذا فى تصحيح العلامة قاسم (٢٩٧/٤٨٧) والخانية-

الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة، (ردالمحتار)

(٨-١١) وهذا (أى عدم جواز النكاح بغير الكفو) إذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد (٨) فلا يفيد الرضا بعده- بحر-

وأما إذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقاً اتفاقاً- وقول البحر "لم يرض به" يشمل ما إذا لم يعلم (٩) أصلاً، فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكوت منه لا يكون رضا، كما ذكرنا فلا بد حينئذ لصحة العقد من رضاه صريحاً (١٠) وعليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يفيد (١١)

(١٢-١٣) وهو (عدم جواز النكاح بغير الكفو) المختار للفتوى، وقال شمس الائمة: وهذا أقرب إلى الاحتياط كذا فى تصحيح العلامة قاسم (١٢) لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة

٥٠٤- قوله (١٣) فيتقرر الضرر (٢٩٧/٤٨٧) فكان الأحوط سد باب التزويج عليها من غير كفؤ اهـ- خانية - قلت وأفاد أن الكلام فى تزويجها نفسها فقط قلت ولكن تزويج وليها * باذنها كتزوجها بنفسها كما أجاب به فى الخيرية فى جواب غير ما سوال ص٢٣- قلت وكذا إذا زوجها فضولى فأجازت، فان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة كما نصوا عليه - والله تعالى أعلم

٥٠٥- قوله (١٤) فيصدق بنفى الرضى بعد المعرفة (٢٩٧/٤٨٧) بأن قال لا أرى-

٥٠٦- قوله (١٥) وبعدمها (٢٩٧/٤٨٧) أى بعد المعرفة بأن لم يقل رضيت، ولم يصدر عنه ما يدل عليه، كمباشرة العقد كما سيأتى-

والخصومة، ولا كل قاض يعدل، ولو أحسن الولي وعدل القاضى فقد يترك أنفة للتردد على أبواب الحكام واستثقالا لنفس الخصومات، فيتقرر الضرر (١٣) فكان منعه دفعا له-فتح-

* ولكن هذا حيث الولي الأقرب غيره، أما إذا كان هو الأقرب فإقدامه على التزويج ينبغى أن يكون رضا ما لم يكن مغرورا-١٢ منه

(١٤-١٥) فى الشرح:- فلا تحل مطلقة ثلاثا نكحت غير كفؤ بلا رضا ولى بعد معرفته إياه فليحفظ- (وحاصله أن حلة المطلقة ثلاثا للزوج الأول لا تحصل إن نكحت غير كفؤ لم يرضه الولي بعدما عرفه ١٢ محمد أحمد

فى ردالمحتار عن الحلبيّة: وقوله "بلا رضى" نفى منصب على المقيّد الذى هو "رضا الولي" والمقيّد الذى هو "بعد معرفته إياه"- فيصدق بنفى الرضا بعد المعرفة (١٤) وبعدمها (١٥) وبوجود الرضا مع عدم المعرفة، ففى هذه الصور الثلاث لا تحل، وإنما تحل فى الصورة الرابعة وهى رضا الولي بغير الكفؤ مع علمه بأنه كذلك اهـ- قلت والأنسب أن

٥٠٧- قوله (١٦) انها لو فوضت الأمر إليه يصح (٢٩٧/٤٨٧) أى فى

المسئلة المستشهد بها-

٥٠٨- قوله (١٧) كقولها زوجنى ممن تختاره (٢٩٧/٤٨٧) وكذلك أنا

راضية بما تفعل كما تفيد مسئلة فى الخانية ص ٣٨٥

٥٠٩- قوله (١٨) لو قال لها أنا راض بما تفعلين (٢٩٧/٤٨٧) أقول

قول الولي رضيت بتزوجها من غير كفو أصرح فى الاسقاط من قوله أنا راض بما تفعلين، فان غير الكفو يدخل فى هذا من باب العموم، وهو منطوق به فى الأول، فكلام الخير رحمه الله تعالى مناقض تام لكلام البحر رحمه الله تعالى لا مخصص له- فقول المحشى رحمه الله تعالى "انه ليس على عمومه" ليس فى محله- فافهم-

٥١٠- قوله (١٩) ولأنه من باب الاسقاط (٢٩٨/٤٨٧) والاسقاط

يصح مع الجهالة كما فى الابرء- أقول بهذا فارق مسئلة إذن البالغة، فان العقد

يقول: مع علمه به عينا، لما فى البحر: لو قال الولي: رضيت بتزوجها من غير كفو، ولم يعلم بالزوج عينا، هل يكفى؟ صارت حادثة الفتوى، وينبغى لا يكفى، لأن الرضاء بالجهول لا يصح، كما ذكره فى الخانية فيما إذا استاذنها الولي ولم يسم الزوج، فقال: لأن الرضاء بالجهول لا يتحقق، ولم أره منقولا اه- وأقره فى النهر، لكن ليس على عمومه، لما سياتى فى كلام الشارح أنها لو فوضت الأمر إليه يصح (١٦) كقولها زوجنى ممن تختاره (١٧) ونحوه قال الخير الرملى: ومقتضاه أن الولي لو قال لها أنا راض بما تفعلين (١٨) أو زوجى نفسك ممن تختارين، ونحوه انه يكفى، وهو ظاهر، لانه فوض الامر إليها، ولأنه من باب الاسقاط اه (١٩)

إليها لا إلى الولي، فلا بد من رضاها بمعين أو إطلاق التفويض، أما الولي فليس له إلا حق يلتحقه من غار، فاذا قال رضيت بتزوجها من غير كفو فقد صرح باسقاط حقه، والاسقاط يصح مع الجهالة كالإبراء، فظهر أن قياس البحر مع الفارق، وأن الصواب مع العلامة الخير رحمه الله تعالى - والله تعالى أعلم -

٥١١- قوله (٢٠) فانها تحل للأول (٢٩٨/٤٨٨) أقول أى إذا عينت

لهم غير الكفو أو فوضت مطلقة وإلا فقد صرح فى الخانية ص ٣٩٥ أن الوكيل بالنكاح إذا زوجها ممن ليس بكفو لا يصح على قول الائمة الثلاثة وهو الصحيح ١٢- أقول أى إن باشر برضاها مع علمه بعدم الكفاءة لاشتراط المعرفة فى صحة الرضا كما سبق، تأمل، وليحرر- ١٢- ثم ظهر لى أن تركه التفتيش أيضا من باب الرضا الصريح، لأن التقصير من قبله، كما يفيد ما ياتى ص ٥٢١ عن الرحمتى وعن البحر عن الولوالجية- ١٢-

٥١٢- قوله (٢١) هذا كله ما ظهر لى تفقها من كلامهم (٢٩٨/٤٨٨)

وكله ظاهر، وقد كان تختلج فى صدرى تلك الأحكام هكذا ولم أرها فى كلامهم حتى رأيتها ههنا كما كنت أظن- والحمد لله-

(٢٠) فى رد المختار تحت قوله "فليحفظ"- وقال الكمال: لأن المحلل فى الغالب يكون غير كفو، وأما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل للأول اهـ-

(٢١) نكاح البالغة غير الكفو صحيح على ظاهر الرواية، وللولى حق الاعتراض، وليس بجائز أصلا على ما استتاروه للفتوى، وإن لم يكن لها ولى فنكاحها غير الكفو صحيح اتفاقا، هنا استظهر العلامة الشامى أن المكلفة لو كان لها عصبة صغير فهم بمنزلة من لا ولى لها، وكذا لو كان عبدا، أو كافرا، تم قال: والظاهر أن هذا فى البالغة، ما الصغيرة فلا يصح

٥١٣- قوله (٢٢) والأم بذلك أولى (٢٩٩/٤٨٩) أقول وفي بلادنا أترابها وصدائقها من البنات أولى، لأنها تظهر هن ما في نفسها مالا تظهر للأم، للاستحياء منها لا منهن- والله تعالى أعلم-

٥١٤- قوله (٢٣) فقالا لا يكون رضا (٢٩٩/٤٨٩) ليس هكذا في الخانية، إنما قال: قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا، وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا -الح- ثم ذكر تعليله بقوله لأن على قول أبي حنيفة الأب ولي في الانكاح من غير كفؤ، ولو كانت صغيرة يلزم العقد، فإذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفؤ، والجد عند عدم الأب في ذلك بمنزلة الأب- نعم قد يستفاد منه أن الأول مفرع على قولهما في الصغيرة-

٥١٥- قوله (٢٤) وجزم في الدراية بالأول بلفظ قالوا (٢٩٩/٤٨٩) وهو الذي قدمه في الخانية ثم ذكر تعليله ص ٣٨٧ و ص ١٥٨- وتقديمه دليل

(نكاحها غير الكفؤ إن لم يكن لها ولي) لأنها لم ترض باسقاط حقها، ألا ترى أنها لو كان لها عصة فزوجها من غير كفؤ لم يصح، فكذا إذا لم يكن لها عصة، هذا كله ما ظهر لي تفقها من كلامهم، ولم أره صريحا-

(٢٢) تُستأذن البكر البالغة في النكاح ويستأذنها الولي وهو السنة كما في الشرح، ذكر العلامة الشامي أنه استحسّن الرحمتي ما ذكره الشافعية من أن السنة أن يرسل إليها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها، والأم بذلك أولى، لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها (٢٣-٢٤) واختلف في ما إذا زوجها (الولي) غير كفؤ، فبلغها فسكت، فقالا لا يكون رضا (٢٣) وقيل في قول أبي حنيفة يكون رضا إن كان المزوج أباً أو جدّاً، وإن كان

التقديم لكن قد علل للقول الآخر بتعليل قوى ولم يتعقبه، وهو متفرع على قول الامام فى الصغيرة، والأول على قولهما فيها، وقوله هو المذهب المعتمد أقول ومثله يجرى فى المهر أيضا أخذا من الاختلاف فى الغبن الفاحش فيه فى تزويج الصغيرة، فقال يصح من الأب والجد لا غير، وقالوا: لا يصح مطلقا، فاذا كانا وليين فى التزويج بالغبن عنده لا عندهما، فإن زوجا به صغيرة لزم عنده، ولم يصح عندهما، أو كبيرة انعقد موقوفا على رضاها عنده لا عندهما، وبه يندفع ما أورد الكمال على الامام النسفى من أن الفرق بين الأب والجد وغيرهما ليس بشئ، كما ياتى ص ٤٩٣- هذا، والزىلعى حكم بأن سكوتها لا يكون رضا إذا لم يكن المهر وافرا، وأطلقه فشمّل ما إذا كان المستامر أو المزوج الأب والجد، ونص الكمال أن الأوجه الاطلاق، وأقره البحر والشلبى والشرنبلالية، لكن فى تعليقه ما علمت، فليتأمل- والله تعالى أعلم -

٥١٦- قال (٢٥) حتى لو رضيت بعده انعقد (٢٩٩/٤٩٠) أقول
تفريع بالنظر إلى الصورة الثانية، أى زوجها ثم أخبرت فبكت بصوت ثم رضيت، أما بالنظر إلى صورة الاستيذان فلا، لأنه إن كان ردا كما هو التحقيق فزوج فبلغها فرضيت نفذ أيضا قطعا، لأن غاية الرد السابق عند الاستيذان إبطال التوكيل فيبقى نكاح فضولى فينفذ بالتنفيذ، نعم وقع الخلاف فى أن فى هذه

غيرهما فلا، كما فى الخانية، أخذا من مسألة الصغيرة المزوجة من غير كفؤ، قال فى النهر:
وجزم فى الدراية بالأول بلفظ قالوا (٢٤)
(٢٥) زوج الولي البكر البالغة فبلغها الخبر فبكت بصوت لم يكن إذنا ولا ردا، حتى لو رضيت بعده انعقد (الشرح)

الصورة هل يكفى السكوت بعد البلوغ أم لابد من الرضا الصريح، والأصح يكفى، كما يأتى فى الصفحة القابلة شرحا-

٥١٧- قوله (٢٦) كذا فى الظهيرية (٣٠٠/٤٩١) والخانية-

٥١٨- قوله (٢٧) وكونه ردا ترجّح بوقوعه احتمال التقرير

(٣٠٠/٤٩١) أقول التقرير لم يكن، فلا يثبت بالشك

٥١٩- قال (٢٨) فسكوتها رد بعد العقد لا قبله (٣٠٠/٤٩١) وانظر

هل يكون إجازة؟ ظاهر تعليل الظهيرية والخانية بكونه شيئا محتملا، لا، وظاهر قول المقدسى "ترجح بوقوعه احتمال التقرير" نعم، والأول أظهر، فليحرر- والله تعالى أعلم -

٥٢٠- قوله (٢٩) فسكتت جاز إجماعا (٣٠٠/٤٩١) أفادا.....

يثبت إجماعا-

(٢٦-٢٧) قول البالغة فى أمر زوجها "غيره أولى منه" رد قبل العقد لا بعده، وسبب الفرق أن كلامها يحتمل الإذن وعدمه، فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يثبت بالشك، وبعده كان فلا يبطل بالشك كذا فى الظهيرية (٢٦) وهو مشكل، لأنه لا يكون نكاحا إلا بعد الصحة، وهى بعد الإذن، فالظاهر أنه ليس باذن فيهما- بحر- وأصل الاشكال لصاحب الفتحة، وأجاب عنه المقدسى بأن العقد إذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا له وكونه ردا ترجّح بوقوعه احتمال التقرير (٢٧)-الح-

(٢٨-٣٥) لو زوجها (الولى كابن العم) لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله (٢٨) هذا عند الطرفين، ولو استأمرها فى التزويج من نفسه فسكتت جاز إجماعا (٢٩) بحر عن الخانية- ولو استأذنها فى معين فردّت ثم زوجها منه فسكتت صح، فى الأصح (٣٠)

٥٢١- قال (٣٠) فسكتت صح في الأصح (٣٠٠/٤٩١) أقول هذا تعليل بالمخالف، فان مقتضى قول الدراية أن بسكوتها- ومقتضى التعليل عدم الانعقاد أصلاً، حتى لو أمضت صريحاً لم يفد- ١٢ والصواب أن الأخذ إنما هو على الشارح رحمه الله تعالى، فان كلام الخانية صريح في أن السكوت رضا، لكن الرضا ههنا غير مفيد ١٢-

٥٢٢- قال (٣١) ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف (٣٠٠/٤٩١) أقول صورة الأولى فأظهرت النفرة ثم بلغها فسكتت ولم تظهر نفرة صحيح غير محتاج إلى التجديد، وهي المسئلة المارة الثانية استاذنها فلم تظهر نفرة فزوج فبلغها نفرة فهذا وصريح ردها سواء في عدم العمل لصحة الوكالة بالسكوت السابق، فلا تملك رد نكاح صح، والثالثة أن تظهر النفرة في الوقتين فهذا هو المحتاج إلى التجديد، لأنه كان نكاح فضولى لعدم الوكالة بالنفرة الأولى وقد احتمل بطلانه بعد بلوغها الخير باظهارها عنده النفرة الأخرى، والواقع في بلادنا أنهم لا يظهرن نفرة بعد النكاح، ما هو إلا السكوت المحض، وهو إجازة كما سمعت، فافهم-

٥٢٣- قال (٣٢) لأن الغالب إظهار النفرة عند فجأة السماع (٣٠٠/٤٩١) أى فيحتمل أنها نفرت من النكاح عند إعلامها به فيبطل العقد، ولا يلحقه الرضا، فاذا جدد العقد بعد ذلك ارتفع هذا الاحتمال- اه- ط-

بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجز، لبطلانه بالرد ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف (٣١) لأن الغالب إظهار النفرة عند فجأة السماع (٣٢) ولو استاذنها فسكتت .

أقول فأفاد رحمه الله تعالى أن لو علم أن النفرة من النكاح حقيقة- وذلك يعلم بالقرائن- فحينئذ يكون ردا، وبه علم أن الرد أيضا قد يكون فعليا كالأجازة، أما الرد السكوتي فلا أعلم له صورة، فإن غاية السكوت أن لا يكون رضا، وعدم الرضا ليس برد، فتبقى على خيارها في الرد والأجازة ما لم يقع أحدهما- أما ما قدم الشارح أن لو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعد العقد فقد قدمنا أن هذا سهو، وإنما صوابه فسكوتها لا يفيد بعد العقد لعدم صحته،

فتحرر أن الرد على قسمين قولي وفعلي، والأجازة على ثلاثة، هذان وسكوتي، وما وراء ذلك ليس برد ولا إجازة فتبقى على خيارها- والله تعالى أعلم - ١٢

ومن الرد الفعلي أن تحرك يدها مشيرة أن لا، فانه لا يشك أحد في كونه ردا، ونظير ذلك ما ثبت في الحديث أن البكر إذا استاذنها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وراء الستر، فحركت الستر لم يزوجهما، فكما أنه دليل النهي قبل النكاح فكذلك تحريك اليد دليل النفي بعد النكاح، وهذا ظاهر جدا لا يخفى -

٥٢٤- قوله (٣٣) في الأصل أن مباشرة وكيل الوكيل في النكاح لا

فوكّل من يزوجهما من سماه جاز إن عرفت الزوج والمهر، كما في القنية، واستشكله في البحر بأنه ليس للوكيل أن يوكل بلا إذن، فمقتضاه عدم الجواز، أو انها مستثناة- (الشرح) ذكر العلامة الشامي ما يؤيد عدم الجواز وأن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح، وأنه ليس من المسائل التي استثنوها من هذه القاعدة- ثم نقل عن الرحمتي: وفي حاشية الحموي على الاشباه عن كلام محمد في الأصل، ان مباشرة وكيل الوكيل بمحضرة الوكيل في النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل (٣٣) بخلافه في البيع، وفي مختصر عصام انه جعله

تكون كمباشرة الوكيل بنفسه (٣٠٠/٤٩٢) ف: فانظر إلى أنكحة الهند- ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم -

٥٢٥- قوله (٣٤) فمباشرة بمحضرة كمباشرة بنفسه (٣٠٠/٤٩٢) أقول في فتاوى قاضى خان من كتاب الوكالة: الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره، فان فعل فزوج الثانى بمحضرة الأول جاز- اه- فكان ما فى الخانية أيضا مفرع على هذه الرواية-

٥٢٦- قوله (٣٥) لكن الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية (٣٠٠/٤٩٢) أقول وقد ذكر المسئلة فى وكالة غمز العيون ص ٢٤٩ بأبسط من هذا، ونقل تصحيح ما فى الأصل عن الولوجية، فانقطع الخلاف

٥٢٧- قوله (٣٦) لأن صاحب الهداية صحح الأول (٣٠٠/٤٩٢) وكذا فى الخلاصة، واليزازية، والوقاية، والاصلاح، والملقى- أقول ويؤيده حديث الطبرانى فى الكبير بسند حسن عن أمير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه، كان صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أراد أن يزوج امرأة من نسائه ياتىها من وراء الحجاب، فيقول لها: يا بنية، إن فلانا قد خطبك فان كرهتيه فقولى لا، فانه

كالبيع، فمباشرة بمحضرة كمباشرة بنفسه اه- (٣٤) فيمكن أن يكون ما فى القنية مفرعا على رواية عصام، لكن الأصل- وهو المبسوط- من كتب ظاهر الرواية (٣٥) فالظاهر عدم الجواز، فافهم

(٣٦-٤١) زوج الولي البكر البالغة وبلغها الخير فثبوت إذنهما بالدلالات المذكورة مشروط بان تعلم الزوج ولا يشترط علمها بالمهر، وقيل يشترط - (قوله "وقيل يشترط") أشار إلى

لا يستحيي أحد أن يقول لا، وإن أحببت فإن سكوتك إقرار- فان حركت الخدر لم يزوجها، وإلا انكحها- اه- فذكر الزوج ولم يذكر المهر-

٥٢٨- قوله (٣٧) كما في البحر عن الزيلعي (٣٠٠/٤٩٢) أقول

سبحان الله نص في البحر ص ١٢١ ج ٣، أنه فرع في التبيين على عدم الاشتراط أنه إن سماه يشترط أن يكون وافرا، وهو مهر المثل حتى لا يكون السكوت رضا بدونه- اه- نعم ذكر قبله تفريع المسئلة على القول بالاشتراط، وهو الذي نقله المحشى عن البحر، لكن لم يعزه البحر إلى الزيلعي، ولا إلى أحد، إنما الذي عزاه للزيلعي ما جعله حادثة الفتوى، ثم ان البحر لم يقر تفريعه على القول بالاشتراط بل استشكله بما لا مرد له - ونقل المحشى ثم في منحة الخالق جوابه عن رمز الحقائق، وقد رددنا عليه هناك، وأيضا نقل المحشى ثم عن النهر عن الفتح جواب إشكال البحر أن المسئلة مفرعة على القول الثاني، أي عدم الاشتراط، دون الأول- فسبحان من لا ينسى-

٥٢٩- قوله (٣٨) لم يصح العقد إلا برضاها (٣٠٠/٤٩٢) أي لم ينفذ

٥٣٠- قوله (٣٩) صح عنده خلافا لهما (٣٠١/٤٩٢) أي نفذ ولزم،

ضعفه وإن قال في الفتح: انه الأوجه، لان صاحب الهداية صحح الأول (٣٦) وقال في البحر: انه المذهب لقول الذخيرة: ان اشارات كتب محمد تدل عليه اه قلت: وعلى القول باشتراط تسميته يشترط كونه مهر المثل، فلا يكون السكوت رضا بدونه، كما في البحر عن الزيلعي، وبقي على القول بعدم الاشتراط (٣٧) فهل يشترط أن يزوجها بمهر المثل حتى لو نقص عنه لم يصح العقد إلا برضاها (٣٨) صارت حادثة الفتوى، ورأيت في الحادى عشر من البزازية: وإن لم يذكر المهر فزوج الوكيل بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن

لأن ترك البحث عن المهر رضا بكل مهر-

٥٣١- قوله (٤٠) أى إذا رضيت بذلك (٣٠١/٤٩٢) أقول لا وجه له، وقد جعله الامام رضا بكل مهر، وإنما مبنى ذلك انه رحمه الله تعالى حمل قوله "صح" على معنى العقد، وليس كذلك، لأن فضوليا لو زوج بغبن فاحش كان منعقدا قطعاً، وإنما معناه نفذ ولزم- قال فى الفتح قبل المهر: معنى لا يجوز ههنا لا ينفذ النكاح إلا أن يجيزه- اه- فمعنى صح نفذ، وإن لم يجز، لوقوعه عن وكالة تامة-

٥٣٢- قوله (٤١) ورضيت به صح وإلا فلا- تأمل (٣٠١/٤٩٣) أقول مذهب الامام أن السكوت عن ذكر المهر رضا بكل مهر، فما اشتراط رضاها بعده وقد رضيت، نعم مقتضاه أن الولي إذا كان هو الوكيل ونقص لم يكن له حق الاعتراض، لأنه قد رضى به، فسعيه فى نقض ما تم من جهته مردود عليه- تأمل-

٥٣٣- قوله (٤٢) أى ناقلا تصحيحه عن الكافى (٣٠١/٤٩٣) وكذا صححه فى الكفاية كما فى جامع الرموز، وفى الدراية كما فى البحر -

حق الاعتراض فى جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه أى إذا رضيت بذلك (٤٠) ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما فى حادثتنا ورضيت به صح وإلا فلا، تأمل (٤١) (٤٣-٤٢) بعد قول الشارح "وقيل يشترط" أى علمها به مهر : وهو قول المتأخرين - بحر عن الذخيرة، وقره المصنف و ما صححه فى الدرر عن الكافى رده الكمال- فى ردالمحتار: قوله عن الكافى أى ناقلا تصحيحه عن الكافى (٤٢) قوله "رده الكمال" بقوله وما ذكر

٥٣٤- قوله (٤٣) ردّه الكمال بقوله وما ذكر من التفصيل ليس بشيء (٣٠١/٤٩٣) قد أجبنا عنه على هامشه فراجعه-

٥٣٥- قوله (٤٤) زاد في النهر (٣٠١/٤٩٣) أقول ليس زيادة من النهر، لأنه موجود في البحر-

٥٣٦- قوله (٤٥) لأن مراده إدخال الجميع (٣٠١/٤٩٣) أقول هذا عجيب، فان مراده إدخال كل دلالة فعلية في القول، بقوله: والحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكين"- ولا شك أن قبول التهنية مطلقاً من باب الرضا ولو بالسكوت، وليس هو فوق القول كالتمكين، وقد كان نبّه عليه في البحر- فهذا

من التفصيل ليس بشيء (٤٣) لأن ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة التي وجب مشاورته لها، والأب في ذلك كالأجنبي-

(٤٤-٤٨) في المتن والشرح:- (فان استاذنها غير الأقرب) كأجنبي أو ولي بعيد (فلا) عبرة بسكوتها (بل لا بد من القول كالثيب) البالغة لا فرق بينهما إلا في السكوت لأن رضا هما يكون بالدلالة، كما ذكره بقوله (أوما هو في معناه) من فعل يدل على الرضا (كطلب مهرها) ونفقتها (وتمكينها من الوطئ) ودخوله بها برضاها- ظهيرية (وقبول التهنية) والضحك سرورا ونحو ذلك- بخلاف خدمته أو قبول هديته- اهـ

ذكر هنا في الفتح دلالات من الأفعال التي يثبت بها الرضا ثم قال الحق أن الكل من قبيل القول إلا التمكين فيثبت بدلالة نص إلزام القول لانه فوق القول (ج٣/١٦٨) قال العلامة الشامي:- واعترضه في البحر بأن قبول التهنية ليس بقول بل سكوت، زاد في النهر (٤٤) ولهذا عدّوه في مسائل السكوت- قلت: وفيه نظر، لأن مقتضى كلام الفتح أن المراد بقبول التهنية ما يكون قولاً باللسان، لا مجرد السكوت، لأن مراده إدخال الجميع تحت القول (٤٥) ولذا لم يستثن إلا التمكين الخ

تعليل للشئ بما يفيد نقيضه، ثم ماذا يقال في الضحك سرورا؟- أما قول البحر انه حروف فأقول غير مسلّم بل مجرد صوت خفى يسمعه هو لا سائر الناس، وليس كل صوت حرفا، كالعطاس، والجشاء، والتحنج، التي لا يصل بها حرف، وفساد الصلاة لا يقتصر على الحروف، بل بكل عمل كثير، والضحك كثير، والتبسم قليل- ولئن سلمنا فماذا يقال في التبسم مع أنه رضا في الصحيح وليس حروفا، وإلا لفسدت به الصلوة، ولا هو فوق القول لكنه مثله، وانظر فتاوانا- وبقي أيضا قبول النفقة وقبول المهر فانهما يحصلان قطعاً بلا تكلم بحرف، لكن قد يقال انهما فوق القول، إذ لا احتمالان إلا القبول، بخلاف القول فقد يكون استهزاء كما أفاده في الخانية وغيرها-

٥٣٧- قوله (٤٦) ومعناه سكت عن نفى الولد لا عن جواب التهنة (٣٠١/٤٩٤) ليس هكذا بل لو سكت أصلا، بل لو لم تكن تهنة راسا، ومضت مدتها وسكت لزمه الولد- انظر فتاوانا-

٥٣٨- قوله (٤٧) وأما الجواب عن اعتراض البحر (٣٠١/٤٩٤) المجيب السيد ط-

٥٣٩- قوله (٤٨) أى إن كانت تخدمه من قبل (٣٠٢/٤٩٤) مثله في

وأما قوله في النهر: ولهذا عدوه في مسائل السكوت، ففيه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم إذا سكت الأب ولم ينف الولد مدة التهنة لزمه، ومعناه سكت عن نفى الولد لا عن جواب التهنة (٤٦) وأما الجواب عن اعتراض البحر (٤٧) بأن قول الفتح "انه من قبيل القول" أى لا من القول حقيقة بل هو منزل منزله فلا يرد السكوت عند التهنة- ففيه أنه لو كان مراده ذلك لم يحتج إلى استثناء التمكين الخ-

ط إلى آخر القول-

٥٤٠- قال (٤٩) فالقول قولها- (٣٠٢/٤٩٥) لانكارها الملك عليها بخلاف ما إذا ادّعت ردها بخيار البلوغ، وقال الزوج بلغت أو بلغك بعد بلوغك فسكت فإن القول قوله، لأنها تدعى رفع الملك الثابت لأن النكاح كان منعقدا صحيحا نافذا وإن لم يلزم- وسيأتي شرحا مع تقييد حسن-

٥٤١- قوله (٥٠) وعلى عكسه (٣٠٢/٤٩٦) كما لو ادعى الطلاق وأنكرت-

٥٤٢- قوله (٥١) فرق بينهما (٣٠٢/٤٩٦) لأنه إنما يدعى فساد ملك نفسه، وهو مستبد بالملك فيواخذ بإقراره-

٥٤٣- قوله (٥٢) وعليها العدة ولها نصف المهر (٣٠٢/٤٩٦) كما في النكاح الصحيح لأن إقراره لا يكون حجة في حقها، وهو المهر-

(قوله في الشرح بخلاف خدمته) أى إن كانت تخدمه من قبل (٤٨) ففي البحر عن المحيط والظهيرية ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضا دلالة- (٤٩-٥٩) في المتن والشرح:- (قال) الزوج للبكر البالغة (بلغك النكاح، فسكت وقالت رددت) النكاح (ولا بينة لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طوعا) فى الاصح (فالقول قولها) (٤٩) يمينها على المفتى به، وتقبل بيته على سكوتها لأنه وجودى بضم الشفتين- ولو برهنا فبينتها أولى، الخ-

ذكر فى البحر فى باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما نصه: وإذا ادعت فساد، وهو صحته، فالقول له، وعلى عكسه (٥٠) فرق بينهما (٥١) وعليها العدة ولها نصف المهر (٥٢) إن لم يدخل، والكل إن دخل، كذا فى الخاتية، وينبغى أن يستثنى منه ما

- ٥٤٤- قوله (٥٣) فالقول قوله (٣٠٣/٤٩٦) لأنه منكر-
- ٥٤٥- قوله (٥٤) ولا نكاح بينهما (٣٠٣/٤٩٦) أى إن لم يثبت بالبينة لأن الاختلاف كان فى الوجود والعدم، وقد قبل قول منكر الوجود -
- ٥٤٦- قوله (٥٥) ولا مهر لها (٣٠٣/٤٩٦) لعدم ثبوت النكاح
- ٥٤٧- قوله (٥٦) إن لم يكن دخل بها (٣٠٣/٤٩٦) أما الدخول فيوجب العقر، وهو مهر المثل-
- ٥٤٨- قوله (٥٧) ما فى الخانية من الأول (٣٠٣/٤٩٤) وهو الاختلاف فى الصحة والفساد
- ٥٤٩- قوله (٥٨) وما فى الكافى من الثانى (٣٠٣/٤٩٤) وهو الاختلاف فى الوجود والعدم.
- ٥٥٠- قوله (٥٩) وكذا المسئلة الآتية (٣٠٣/٤٩٤) مسئلة البلوغ -

ذكره الحاكم الشهيد فى الكافى من أنه لو ادعى أحدهما أن النكاح كان فى صغره فالقول قوله (٥٣) ولا نكاح بينهما (٥٤) ولا مهر لها (٥٥) إن لم يكن دخل بها (٥٦) قبل الإدراك اهـ

قلت وقد علل الأخيرة فى البزازية بن المحيط بقوله لاختلافهما فى وجود العقد، وعللها فى الذخيرة بقوله: لأن النكاح فى حالة الصغر قبل إجازة الولي ليس بنكاح معنى الخ- وذكر قبله: أن الاختلاف لو فى الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة بشهادة الظاهر، ولو فى أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود، قلت: وعلى هذا فلا استثناء، لأن ما فى الخانية من الأول (٥٧) وما فى الكافى من الثانى (٥٨) ثم ان الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل الاختلاف فى أصل وجود العقد لأن الرد صير الإيجاب بلا قبول، وكذا المسئلة الآتية (٥٩)

٥٥١- قال (٦٠) لأنه وجودى بضم الشفتين (٣٠٣/٤٩٦) أى سواء كان حقيقيا- وهو عدم التكلم- أو حكما- وهو التكلم بكلام أجنبى- وكونه وجوديا فى الحكمى ظاهر، وأما فى الحقيقى فلما ذكر-

أقول لكن يرد عليه أنها إن فتحت فاما لتقول شيئا ثم لم تقل، لم يكن هناك ضم، وإن شهد الشاهدان بما وقع لم يفتح الفم شيئا، وبقي أنها لم تقل بعد، وهو عدم، فلعل الأولى التعليل بأنها وإن نفت صورة فقد أثبتت النكاح، والعبرة بالمعنى-

٥٥٢- قوله (٦١) كان نفيا صورة (٣٠٣/٤٩٦) أقول وعلى هذا يندفع ما كان يترأى لى من الجواب أنها وإن قامت على المنفى صورة، فهنى على الإثبات معنى، لأن المقصود إثبات النكاح، فليتأمل، فان فى جامع الفصولين ما يؤيد مقالى- والله تعالى أعلم -

(٦٠) سبقت العبارة فى ما نقلنا من الشرح: وتقبل بينته على سكوتها لأنه وجودى الخ-
(٦١) هنا بحث أن السكوت وجودى أو عدمى، والشهادة لا تقبل على النفى، فان كان السكوت عبارة عن عدم الكلام فهو عدمى لا تقبل البينة عليه، وان كان وجوديا عبارة عن ضم الشفتين تقبل البينة عليه-

وقال فى البحر تعليلا لقبول الشهادة: أو هو نفى يحيط به علم الشاهد فيقبل، وبحث فى السعدية فى وجودية السكوت بأن السكوت ترك الكلام ويمكن عنه الجواب بأن هذا تفسير باللازم، وبحث فيها فى قبول الشهادة على تقدير عدميته بأنه مخالف لما فى إيمان الهداية من باب اليمين فى الحج والصلوة من أن الشهادة على النفى غير مقبولة مطلقا، أحاط به علم الشاهد أولا- اه- وكذا قال فى البحر هناك، الحاصل أن الشهادة على النفى المقصود لا تقبل سواء كان نفيا صورة أو معنى، و سواء أحاط به علم الشاهد أولا اه-

٥٥٣- قوله (٦٢) أو الاحبال (٣٠٣/٤٩٧) أقول أما الشهادة بالحبيل فظاهر، والاحبال كيف يشهد به، فان فرض أن . جلا رأى مراهقا يجامع امرأة ثم رأى لها حبلا كيف يعلم أن الحبيل منه- اللهم إلا أن يكون المراهق زوج المرأة، نعم المرأة التي جومعت يتأتى لها الشهادة ببلوغ الذي جامعها باحباله إياها لاحظتها بحال نفسها علما، وهذا يعم الزوجة والماتية شبهة أو كرها أو غير ذلك-

٥٥٤- قوله (٦٣) أو روية الدم أو المنى (٣٠٣/٤٩٧) أقول في روية الدم نظر فانه يكون حيضا واستحاضة وقد دلت مسائل كثيرة في كتاب الحيض ان الدم يشبه كثيرا على التي رأته، لا تعرف الحيض من الاستحاضة فكيف غيرها- اللهم - الا أن تشهد المرأة أنها رأته تلقي الدم ثلثة أيام إلى عشرة كل يوم ترى الشاهدة بروز الدم من فرجها وهكذا شهورا حتى علمت أنه حيض- وقد قال في الخاتمة من باب التعليق: رجل له امرأة بنت أربع عشرة و غلام ابن اربعة عشر فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق وقال للغلام: اذا احتلمت فانت حر، فقالت الجارية: قد حضت وقال الغلام: قد احتلمت، قال تصدق الجارية و

(٦٢-٦٣) في المتن والشرح:- متصلا بعبارة المتن المذكورة: (كما لو زوجها أبوها) مثلا زاعما عدم بلوغها (فقال أنا بالغة، والنكاح لم يصح، وهي مراهقة وقال الأب) أو الزوج (بل هي صغيرة) فان القول لها إن ثبت أن سنّها تسع، وكذا لو ادّعى المراهق بلوغه، ولو برهنا فبينة البلوغ أولى (على الأصح) -

في ردالمحتار:- واستشكل بعض المحشين تصوّر البرهان على البلوغ قلت: وهو ممكن بالحبيل ، أو الاحبال ، (٦٢) أو سنّ البلوغ ، أو روية الدم أو المنى (٦٣) كما في

لا يصدق الغلام، قال: لان فى الغلام يمكن ان ينظر كيف يخرج منه المنى، أما خروج الدم من الفرج^{٢٢} يعلم أنه حيض ولا يقف عليها غيرها، فقبل قولها اه- لكن سنذكر فى الشهادات قبول شهادة النساء على الحيض عن معين الحكام ١٢

٥٥٥- قوله (٦٤) والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر

(٣٠٤/٤٩٨) قلت وهو الاوفق بمسئلة التيمم وجواز التوضى اذا لم يجد الماء الا بضعف قيمة المثل، ثم رأيت فى منحة الخالق ص ١٤٤ ذكر عبارة الجوهرة ثم نقل: والأقرب القول الثانى كما لا يخفى اه- ثم قال: تأمل اه أقول ولعل الفرق ان الماء يباع بشئ قليل فلا يؤثر فيه غبن قليل لأنه قليل من قليل ما لم يبلغ النصف بخلاف المهور، فالعشر من الكثير غير يسير، ثم رأيت فى الهندية عن السراج الوهاج ما نصه: والذي يتغابن فيه الناس ما دون نصف المهر وقيل ما دون العشر اه- فأفاد أن الأول هو المعتمد وأن الثانى ضعيف وهذا عين ما كان ظهري، والله تعالى أعلم ١٢

٥٥٦- قال (٦٥) إن كان الولي المزوج بنفسه بغبن (٣٠٤/٤٩٨) أى

أو بغير كفؤ-

الشهادة على الزنا-

(٦٩-٦٤) (وللولى إنكاح الصغير والصغيرة) جبرا (ولو ثيبا) كمعتوه ومجنون شهرا (ولزم النكاح ولو بغبن فاحش) بنقص مهرها وزيادة مهره (أو زوجها) بغير كفؤ إن كان الولي المزوج بنفسه بغبن (٦٥) (أبا أو جدا) وكذا المولى وابن المجنونة (لم يعرف منهما سوء الاختيار) بجمانة وفسقا (وإن عرف لا) يصح النكاح اتفاقا- (٦٨-٦٩)

(قوله ولو بغبن فاحش) هو ما لا يتغابن فيه، قال فى الجوهرة : والذي يتغابن

٥٥٧- قوله (٦٦) وقالوا: لا يجوز أن يزوجه غير كفؤ (٣٠٤/٤٩٨)

أى لا يصح النكاح كما فى الهداية-

٥٥٨- قوله (٦٧) لكن فى هذا كلام نذكره قريبا (٣٠٤/٤٩٨)

ص ٥٠٠ و ص ٥٢٠- وحقق أن الكفاءة معتبرة من جانب المرأة أيضا إذا كان الزوج صغيرا -

٥٥٩- قال (٦٨) وإن عرف لا (٣٠٤/٤٩٩) أقول عدم الصحة فى

إنكاح جد عرف بسوء الاختيار اذا كان هو الولي لعدم الاب أو غيبته غيبة منقطعة، أو يكون الاب أيضا معروفا به، أما لو زوج الجد المعروف به حال قيام الأب والأب غير معروف به يجب أن ينعقد موقوفا على اجازة الاب، لأنه عقد وقع وله مجيز، هذا ما ظهرلى- وهذا ظاهر جدا- فان قلت: اليس قد صرح فى البحر وتبعه فى الخيرية فى بالغة زوجت نفسها غير كفؤ بلا رضا ولى انه باطل ما لم يرض به الولي صريحا قبل النكاح عالما بانه غير كفؤ فلا يفيد الرضا بعده فكذلك ينبغى ههنا أن يبطل تزويج غير الاب والجد ولو مع قيامهما اذا لم يكن

فيه الناس ما دون نصف المهر (٦٤) قال العلامة الشامي: وهذا (أى صحة ما أنكح الأب والجد بغين فاحش، أو غير كفؤ) عند الامام، وقالوا: لا يجوز أن يزوجه غير كفؤ (٦٦) ولا يجوز الخط ولا الزيادة إلا بما يتغابن الناس-ح- عن المنع- ولا ينبغى ذكر المثال الأول، لأن الكفاءة غير معتبرة فى جانب المرأة للرجل، أفاده فى الشرنبلالية، ونحوه فى -ط- قلت: وعن هذا قال الشارح "أو زوجها" مضافا إلى ضمير المؤنثة مع تعميمه فى الغبن الفاحش بقوله "بنقص مهرها وزيادة مهره" فَلِلَّهِ دره، ما أمهره فافهم، لكن فى هذا كلام نذكره قريبا- (٦٧) .

وكيلا عنهما، وكذا تزويج الجدد المذكور عند قيام الاب ولا ينفذ بالاجازة بعد، لأن الاجازة انما تلحق الموقوف وهذا وقع باطلا فلا يجاز؟

قلت: نصوا أن الاب أو الجدد عند عدمه ولي في التزويج بغير كفو أو بغين فاحش عند الامام، وهو المعتمد، فاذا صدر هذا العقد من غيرهما حال قيامهما او من الجدد حال قيام الاب كان عقدا صدر من فضولي وله مجيز، أما البالغة فلا ولاية عليها لأحد فلا تكون فضولية في تزويج نفسها فذهب التوقف و لم يبق الا النفاذ أو البطلان، والأول منتف إذا تزوجت من غير كفو بلا رضا ولي فتعين الثاني، والباطل لا يجاز ولا كانت إجازة ما فعلت في نفسها بيد الولي لانقطاع الولاية بالبلوغ فلا معنى للتوقف فلا يفيد الرضا بعده ١٢- وكذلك النكاح به من جدد غير معروف به انما هو اذا كان هو الولي وإلا توقف على إجازة الاب إن كان أيضا غير معروف به وإلا بطل لأنه عقد صدر من فضولي إذ لا ولاية للجد مع قيام الاب، فلا يملك الإنكاح من كفو، فضلا عن غيره وقد وقع ولا مجيز له لكون الأب معروفا بسوء الاختيار، فوجب البطلان-

٥٦٠- قوله (٦٩) لا يصح النكاح اتفاقا (٣٠٤/٤٩٩) أى لا يتعقد أصلا، كما بيناه على هامش غمز العيون ص٣٣٤- وذكرنا شيئا منه على هامش الخيرية ص٢٢، وسيصرح به المحشى ص٥٢١، وقد نص عليه في التبيين ص١٣١ ج٢-

٥٦١- قوله (٧٠) إن لم يكن يعرفه (٣٠٤/٤٩٩) لفظ الخانية: إن لم

(٧٠-٧٣) في ردالمحتار: "قوله وإن عرف لا يصح النكاح" إستشكل ذلك في فتح القدير

يكن ابو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح -الح- ومثله ياتى
فى الكتاب عن البزازية ص ٥٢٦-

٥٦٢- قوله (٧١) لأن المسألة مفروضة-الح- (٣٠٥/٤٩٩) فلو كان
وقع باطلا لم يتوقف على عدم رضاها-

٥٦٣- قوله (٧٢) وغيرهما (٣٠٥/٤٩٩) كالبزازية-

٥٦٤- قوله (٧٣) لعدم الضرر المحض (٣٠٥/٥٠٠) أقول الاولى
اسقاط المحض فانه اذا كان الزوج كفوا والمهر وافرا فلا ضرر اصلا ١٢

٥٦٥- قوله (٧٤) وكذا لو عين له (٣٠٥/٥٠٠) أقول وهذا واضح
جلى فان الذى سوغ إنكاح الاب من غير كفؤ وهو كمال نظره و وفور شففته،
قام ههنا أيضا كما فى تزويجه بنفسه نعم إذا وكل أن يزوجهها ولم يعين غير
الكفوء فزوجها الوكيل من لا يكافئها فلا شك ان المسوغ معلوم فلا يجوز ١٢

بما فى النوازل لو زوج بنته الصغيرة ممن ينكر أنه يشرب المسكر فاذا هو مدمن له، وقالت لا
أرضى بالنكاح، أى بعد ما كبرت، إن لم يكن يعرفه الأب بشربه (٧٠) وكان غلبة أهل
بيته صالحين فالنكاح باطل، لأنه انما زوج على ظن أنه كفؤ اهـ

قال العلامة الشامى:- النكاح باطل معناه أنه سيطل، كما فى الذخيرة- لأن المسئلة
مفروضة فيما إذا لم ترض البنت بعد ما كبرت (٧١) كما صرح به فى الخانية والذخيرة،
وغيرهما (٧٢) فى الشامية بعد تعليل بطلان النكاح: ومقتضى التعليل أن السكران أو
المعروف بسوء الاختيار لو زوجها من كفؤ بمهر المثل صح، لعدم الضرر المحض (٧٣)

(٧٤-٧٩) فى المتن والشرح: (وإن كان المزوج غيرهما) أى غير الاب وأبيه، ولو الأم، أو
القاضى، أو وكيل الأب- لكن فى النهر بحثا: لو عين لوكيله القدر صح- (هنا فى
ردالمحتار: أى- القدر- الذى هو غبن فاحش- نهر- وكذا لو عين له رجلا غير كفؤ (٧٤) ٢

٥٦٦- قال (٧٥) لا يصح النكاح من غمير كفو (٣٠٥/٥٠٠) أقول

ظهر لك مما قدمنا في الجلد أن الحكم بعدم الصحة انما هو اذا كان غير الأب والجد هو الولي أو أحدهما وقد عرف سوء الاختيار، أما لو زوج غيرهما بقيام ولاية أحدهما غير معروف به فلا يبطل بل يتوقف على اجازة الولي لكونه عقدا صدر من الفضولي وله حين وقع مجيز ١٢

٥٦٧- قوله (٧٦) فلم أر شيئا صريحا في ذلك (٣٠٥/٥٠٠) أقول

الشيء الصريح في هذا ما في الخيرية عن البحر من قوله: فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفا بسوء الاختيار لم يصح عقده باقل من مهر المثل، ولا باكثر في الصغير بغبن فاحش، ولا من غير الكفو فيهما سواء كان علم الكفاءة بسبب الفسق أو لا - الخ - و كأصرح شيء كلام الخانية حيث يقول: اذا زوج الرجل ابنه امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير الكفو أو زوج ابنه الصغير أمة أو امرأة ليست بكفو له جاز في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى، وقال صاحبه رحمهما الله تعالى لا يجوز، وأجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والجد ولا من القاضى - وأبين شيء فيه كلام الهندية، إذ قال: لو زوج ولده الصغير من غير كفو بأن زوج ابنه أمة أو ابنته عبدا، أو زوج بغبن فاحش بأن زوج البنت ونقص من مهرها، أو زوج ابنه و زاد على

كما بحثه العلامة المقدسى (لا يصح) النكاح (من غير كفو) (٧٥) أو بغبن فاحش أصلا (في ردالمحتار:- مثله قول الكنز "ولو زوج طفله غير كفو أو بغبن فاحش صح، ولم يجز ذلك لغير الأب والجد" - ومقتضاه أن الأخ لو زوج اخاه الصغير امرأة أدنى منه لا يصح - وفيه مامر عن الشرنبلالية من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سيأتى في بابها أيضا - وقدمنا أن

مهر امرأته، جاز عند أبي حنيفة- تبين- وعندهما لا تجوز الزيادة والخط الا بما يتغابن الناس فيه، قال بعضهم فأما أصل النكاح فصحيح، والأصح أن النكاح باطل عندهما- كافي- والخلاف فيما إذا لم يعرف سوء اختيار الاب، أما إذا عرف فالنكاح باطل اجماعا وكذا إذا كان سكران- السراج الوهاج اهـ ملخصا،

١٢

٥٦٨- قال (٧٧) وبمهر المثل صح (٣٠٦/٥٠١) وفرق بينه وبين نكاح الفضولي، فنكاح الفضولي موقوف غير نافذ، ونكاح الولي نافذ غير لازم، كما في الهداية وشتان ما بين اللزوم والنفاد، ١٢

ف- اعلم ان ههنا ثلاثة اشياء صحة، ونفاذ ولزوم - فالصحة أعم من وجه من النفاذ، فقد يصح الشيء ولا ينفذ كعقد فضولي، وقد ينفذ ولا يصح، كبيع بشرط، وقد يجتمعان، و ذلك ظاهر- و اللزوم أخص من كل منهما مطلقا فكلما لزم شيء صح ونفذ، فان غير النافذ غير اللازم بداهة، وكذا غير الصحيح، لانه إن كان باطلا فمعلوم، والمعلوم كيف يوصف باللزوم، وان كان فاسدا فهو واجب الفسخ، وجوازه ينافي اللزوم، فكيف الوجوب واللزوم، وليس أن كلما صح شيء او نفذ لزم وقد ظهر ذلك عما مثلنا- اذا علمت هذا فالأقسام أربعة بل خمسة (١) صحيح نافذ لازم أو تقول لازم وحده لاستلزامه الأولين، (٢) صحيح نافذ غير لازم، (٣) صحيح غير نافذ، (٤) نافذ غير صحيح، و(٥) ما لا ولا ولا، الأول كانكاح الاب ولده الصغير وكتزويج البالغة نفسها من كفؤ أو من غيره حيث لاولى لها أو برضاهم- الثاني كتزويج ولى غير الأب والجد من كفؤ بمهر

الشارح أشار إلى ذلك أيضا، وقد راجعت كثيرا فلم أر شيئا صريحا في ذلك (٧٦) (وإن

المثل- والثالث تزويج الصغير نفسه أو الصغيرة نفسها بلا اذن ولي، ولها حين العقد ولي مجيز، وكتزويج الفضولي، ومنه تزويج الأبعد حال قيام الأقرب، وكتزويج البالغة نفسها من غير كفوف بلا رضا الاولياء، على ظاهر الرواية المعدول عنها لفساد الزمان- والرابع كالنكاح بلا شهود، واما الذى ليس بصحيح ولا نافذ- ويلزمه بل جميع الاقسام سوى الاول عدم اللزوم- فكتزويج البالغة نفسها من غير كفوف ولها ولي لم يرض على رواية الحسن المفتى بها، وتزويج الصغير والصغيرة أنفسهما حيث لا مجيز، ونكاح الخامسة والأخت فى عدة الأخت وغير ذلك، فالأول لا يحتمل الفسخ، والثاني يحتاج الى القضاء، والثالث يرتد برد من له الاجازة من دون حاجة الى القضاء- والرابع يجب فسخه ولا يحتاج الى القضاء، والخامس كلاشى، فافهم والله تعالى أعلم ١٢

٥٦٩- قال (٧٨) ولكن لهما (٣٠٦/٥٠١) اى سواء زوج غير الاب أو الجدة عند عدمهما أو عند غيبتهما غيبة منقطعة كما صرح به فى الخيرية ص٢٣، وانظر هل اذا عاد الاب أو الجدة حتى عادت ولايته كما نصوا عليه هل يكون له أيضا الاعتراض قبل بلوغ الصغيرين أم هو لهما خاصة حتى يبلغا؟ فالظاهر هو الأول، لانه لدفع ضرر خفى كما فى الهداية، أو ضرر غير متحقق كما فى الفتح آخر صفحة ٥٢، فيكون لمن له النظر، وانما النظر لدفع الضرر فلما ذا يؤخر، مع إمكان الحصول قبل أن يتقرر- ثم ان قلنا بحصول ذلك للاب والجدة ولم يعارضا فهل يكون الاعراض عن الاعتراض مُبطلا لخيار الصغيرين بعد البلوغ كما لو زوج

كان من كفوف ومهر المثل صح (٧٧) و لكن (لهما) (٧٨) أى لصغير وصغيرة وملحق بهما

الأبوان بأنفسهما؟ أقول والظاهر لا، لأن النكاح اذا وقع بغيتهما فقد نفذ غير موقوف على إجازتهما فلا ينسب إليهما ايقاعا ولا إنفاذا و اعراضهما عن الاعتراض لا يوجب إبطال حق الصغيرين كما اذا لم يزاحما ظالما يتصرف في مالهما، فليتأمل وليحرر ١٢

٥٧٠- قال (٧٩) خيار الفسخ (٣٠٦/٥٠١) أى خيار الاعتراض

ليفسخ القاضى لما سيجئ ١٢

٥٧١- قوله (٨٠) وما ذكره الشارح (٣٠٧/٥٠٣) من أنه لا يلحق

الطلاق الفسخ-

٥٧٢- قوله (٨١) على خلاف ما بحثه فى الفتح (٣٠٧/٥٠٣) قد رجع

عنه المحقق ص ٢١ ج ٢ وصرح بعدم وقوع الطلاق فى عدة هذا الخيار، راجع

البحر أول الطلاق ص ٢٥٥ ج ٣

٥٧٣- قوله (٨٢) كذا فى الفتح (٣٠٧/٥٠٣) تمامه كما يأتى

(خيار الفسخ (٧٩) بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده)

(٨٠-٨٩) ثم الفرقة إن من قبلها ففسخ، لا ينقص عدد طلاق، ولا يلحقها طلاق إلا فى

الردة- وإن من قبله فطلاق، إلا بملك أو ردة الخ- (من الشرح) قوله ولا يلحقها طلاق، أى

لا يلحق المعتدة بعدة الفسخ فى عدة طلاق ولو صريحاً- ح- وإنما تلزمها العدة إذا كان

الفسخ بعد الدخول، وما ذكره الشارح (٨٠) نقله فى البحر عن النهاية على خلاف ما بحثه

فى الفتح (٨١) (ردالمحتار) قوله إلا فى الردة- يعنى أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة فى

عدتها وإن كانت فرقتها فسخاً، لأن الحرمة بالردة غير متأبدة لارتفاعها بالاسلام، فيقع

طلاقه عليها فى العدة مستتبعا فائدة من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيّة بوطنى زوج

لص٦٤٣ بخلاف حرمة المحرمة، فانها متأبدة لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة-

٥٧٤- قوله (٨٣) كانت الفرقة بما يوجب حرمة مؤبدة (٣٠٧/٥٠٣) رجع المحقق عن هذا أيضا ص ٢١ ج ٢ وصرح بعدم اللحق، ولو الحرمة غير مؤبدة- راجع البحر ص ٢٥٥ ج ٣

٥٧٥- قوله (٨٤) لتصریحهم بعدم اللحاق (٣٠٧/٥٠٣) أى عدم لحوق الطلاق

٥٧٦- قوله (٨٥) ويمكن الجواب عن الفتح بأن مراده بالتأييد (٣٠٧/٥٠٣) لم يبلغ فهمى القاصر إلى محصل لهذا الجواب، بل لا محصل له، فان المراد ان كان أن الفسخ من حيث هو فسخ يقتضى الحرمة اقتضاء مؤبدا غير مؤقت فكل فسخ كذلك، فليس لنا فسخ مؤقت، الا ترى أنه لو أسلم بعد الردة لم يرتفع الفسخ الحاصل بها، وإن كان أن الفسخ يقتضى الحرمة المؤبدة فلا محيد عن النقوض المذكورة، فان كلا منها فسخ ولا يقتضى تأييد الحرمة أصلا، ثم قبل أن أتمم هذا البحث فتح المولى سبحانه وتعالى وله الحمد بالجواب و ذلك أن ليس المراد عدم تأييد الفسخ ولا تأييد الحرمة، بل تأيد ما هو فسخ بحيث لا يقبل الزوال، أى يكون ما هو سبب الفسخ إذا وقع لم يرتفع، وهذا حاصل فى النقوض، فان سبب الفسخ فى الاربعة الأول قضاء القاضى وهو إذا وقع لم يرتفع، واما السبب والمهجرة فخارجان عن البحث راسا، إذ لا عدة فيهما كما بينه فى

آخر، كذا فى الفتح (٨٢) واعترضه فى النهر بانه يقتضى قصر عدم الوقوع فى العدة على ما إذا كانت الفرقة بما يوجب حرمة مؤبدة (٨٣) كالتقيل والارضاع، (٨٤) وفيه مخالفة

الفتح ص ٢١ ج ٢ على أن الوجه فيهما تباين الدارين، والكائن فى دار الحرب فى حكم الميت حتى يعتق مدبروه وأمهات اولاده، ويقسم ميراثه، بذلك علل فى الفتح مسألة التباين فى آخر كلامه النفيس عليه، والموت لا يرتفع فى الدنيا وذكر الالباء خلاف ما سيعبرح بعد أسطر عن البحر أن الطلاق يلحق فى عدته وقد اعتمده آخر ص ٧٧٨ ولئن سلم ففى الإباء أيضا انما تقع الفرقة بتفريق القاضى، والقضاء اذا وقع لا يرد بخلاف الردة، فان الفسخ فيها بنفس الردة، لا (بقضاء القاضى *) وهى تحتل الزوال، فليس ما به الفسخ شيئا مؤبدا، وبه ظهر أن (عد الردة فى النقوض كالإباء *) سبق قلم، فانها أول المسئلة- وقد صرح فى الذخيرة بلحوق الطلاق فى عدتها قبل اللحاق، كما ياتى قبيل تفويض الطلاق ص ٧٧٨- أما بعد اللحاق فقد التحق بالموتى، فتأبد السبب، فلا يلحق الطلاق، وكأنه أراد فى النقوض بالردة الردة مع اللحاق، كما حمل عليه كلام الشارح هنا، و كلام البحر أول الطلاق، فحينئذ يستقيم النقض، ويشمل الجواب الجواب عنه أيضا كما قررنا- هذا غاية تقريره

..... * لكن يرد على تعليل الفتح أن استتباع الطلاق الفائدة فرع عدم تأبد الحرمة فى نفسها، سواء كان السبب مما يزول أو

ظاهرة لظاهر كلامهم، عرف ذلك من تصفحه اهـ اى لتصريحهم بعدم اللحاق فى عدة خيار العتق والبلوغ وعدم الكفاءة و نقصان المهر والسبى والمهاجرة والالباء والارتداد، ويمكن الجواب عن الفتح بأن مراده بالتأييد ما كان من جهة الفسخ-
* لا يدون فى الأصل ويترا أى لى كما أثبتت ١٢ محمد أحمد

يدوم- وإنما تبطل ** حصلت الحرمة ولا بد.....* كما
أفصح به المحقق في آخر كلامه الذي نقلنا- ولعل قضية النظر عدم لحوق الطلاق
شيئا من الفسوخ لان الفسخ يجعل النكاح كأن لم يكن كما قدم المحشى الآن عن
النهر والطلاق يقتضى سبقة النكاح ويوافقه كلية ما ياتى متنا قبيل تفويض الطلاق
ص-٧٧٧ "كل فرقة هى فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق فى عدتها، والحصر
الآتى شرحا ص-٧٧٨ انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق و الضابطة التى ذكرها فى
البحر نقلا عن النهاية عن المحيط "الاصل ان المعتدة بعدة الطلاق يلحقها طلاق
آخر فى العدة، والمعتدة بعدة الفسخ لا يلحقها طلاق آخر فى العدة اه- لكن
استثنى فى البحر ص ٢٥٥ ج ٣ أثرا عن الفتح الردة والاباء قال: فلا يقع الطلاق
فى عدة من فسخ إلا فى هاتين وتبعه هو والمقدسى والشارح والمحشى ورأيت فى
العناية من باب نكاح اهل الشرك ص ٥١٣ ج ٢: طلاق المرتد على امرأته بعد
الردة يقع بالاتفاق اه- و ذكر فى تعليقه أن وقوع الطلاق تابع لا مكان ظهور
أثره، وحيث كانت المحلية متصورة العود بالتوبة أمكن ظهور أثره وكان معتبرا
بخلاف المحرمية، فان المحلية غير متصورة ابدا فلا يمكن ظهور أثره و عن هذا قالوا،
اذا ارتد الرجل و لحق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاق لان تباين الدارين
منافى النكاح، فكان منافيا للطلاق الذى هو من أحكام النكاح، فان عاد إلى دار
الاسلام وهى فى العدة وقع عليها الطلاق لان المنافى وهو تباين الدارين قد ارتفع،
ومحلية الطلاق بالعدة وهى قائمة فيقع، و اذا ارتدت ولحقت لم يقع طلاق الزوج
عليها عند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه، لأن العدة قد سقطت عنها عنده لفوات

** اندرست الحروف من الأصل فتركنا الفراغ ١٢ محمد أحمد-

المحلية لأن من كان في دار الحرب فهو كالميت في حقنا، وبقاء الشيء في غير محله مستحيل، والعدة متى سقطت لا تعود الابعود سببها بخلاف الفصل الاول، لان العدة هناك باقية ببقاء محلها لانها في دار الاسلام إلا ان تباين الدارين كان مانعا من وقوع الطلاق فاذا ارتفع المانع والعدة باقية وقع- وقال ابو يوسف يقع الطلاق لأن العدة باقية عنده اه- وانت تعلم أن في هذا الدليل مثل ما في دليل الفتح فانه إذا وقع الطلاق لا يمكن عود المحلية فلأن يقع و المحلية متوفرة كما في النقوض المذكورة أولى- وبالجمله فوقوع الطلاق في عدة الردة قبل اللحاق منصوص عليه وإن لم يتحقق لنا الدليل، والله تعالى أعلم ١٢-

٥٧٧- قوله (٨٦) فيقيد كلام البحر هنا بعدم اللحاق (٣٠٧/٥٠٣) الذي في ط عن ح فيقيد كلام البحر كالذي هنا، أى كقول الشارح ههنا، وهو الأولى ٥٧٨- قوله (٨٧) و إليه اشار في البحر (٣٠٧/٥٠٣) والهداية والكباقي وغيرهما

٥٧٩- قوله (٨٨) فانه طلاق (٣٠٧/٥٠٤) أقول فيه نظير فان نفس إباطه ليس بطلاق كما ياتي من المحشى في نكاح الكافر ص ٦٣٩ بل الطلاق

وذكر في أول طلاق البحر أن الطلاق لا يقع في عدة الفسخ إلا في ارتداد أحدهما وتفريق القاضى بآباء أحدهما عن الاسلام- لكن الشارح قبيل باب تفويض الطلاق قال تبعاً للمنح: لا يلحق الطلاق عدة الردة مع اللحاق، فيقيد كلام البحر هنا بعدم اللحاق (٨٦) كما لا يخفى - قوله وإن من قبله فطلاق- فيه نظير ذكره هنا ثم قال: فالصواب أن يقال وإن كانت الفرقة من قبله، ولا يمكن ان تكون من قبلها فطلاق، كما أفاده شيخنا وإليه أشار في البحر الخ-(٨٧)

تفريق القاضى بسبب الالباء و وجهه كما فى الهداية أن الواجب عليه كان أحد أمرين، امساك بمعروف أو تسريح بإحسان، وإذا فات الأول وجب الثانى، فنبأ عنه القاضى فى التسريح، وهذا كما ترى لا يتأتى من قبل المرأة ١٢

٥٨٠- قوله (٨٩) لما كان ابتداءه منه -الخ- (٣٠٧/٥٠٤) أقول هذا قد يقضى بعكس المقصود لأن الحكم للجزء الاخير ولذا جرم ما لحمته حرير لا ما سداه، لأنه لم يتم الثوب إذ ذاك، كذلك لما كان الابتداء من الزوج لم يتم الأمر به بل بها، فكانت أحق بالنسبة منه، فالأقرب أن يقال سبب اللعان هو قذف الزوج فلولا له لما كان- والقذف المقتضى لللعان السبب للتفريق لا يتأتى إلا من الزوج فكان طلاقا والله تعالى أعلم ١٢-

٥٨١- قوله (٩٠) ويرد على صاحب الذخيرة (٣٠٨/٥٠٤) انظر ما ياتى عن البدائع ص ٥٠٦-

ومثله فى الفتاوى الهندية وعبارته: ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لأنها فرقة يشترك فى سببها المرأة والرجل، وحيثئذ يقال فى الأول: ثم إن كانت من قبلها لا بسبب منه، أو من قبله ويمكن أن تكون منها ففسخ الخ- قلت لكن يرد عليه إباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق (٨٨) مع انه يمكن أن يكون منها، وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق- وقد يجاب عن الاول بأنه على قول أبى يوسف ان الالباء فسخ، ولو كان من الزوج، وعن الثانى بأن اللعان لما كان ابتداءه منه صار كأنه من قبله وحده، فليتأمل (٨٩)

(٩٠-٩١) أورد صاحب الذخيرة ضابطا ذكر فيه أن كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول وهى فسخ من كل وجه توجب سقوط كل المهر، فاعترض عليه صاحب البحر

٥٨٢- قوله (٩١) يجب عليه نصفه (٣٠٨/٥٠٤) انظر ما ياتي في المهر
ص ٥٤٣ و ص ٥٤٤-

٥٨٣- قال (٩٢) مع نقصان مهر (٣٠٨/٥٠٥) قد ذكر المحشى أن لا
مهر إن فسخ قبل الدخول-

٥٨٤- قال (٩٣) كذا فساد عقد (٣٠٨/٥٠٥) وفي العقد الفاسد إن
طلق أو تارك أو فسخ- والحاصل واحد- قبل الدخول لا يجب شيء كما ياتي عن
ح ص ٥٧٨-

٥٨٥- قال (٩٤) وفقد (٣٠٨/٥٠٥) ههنا لا مهر بلا وطئ حقيقي
أصلاً، لأنه نكاح باطل على المفتي به -

٥٨٦- قال (٩٥) الكفو يعنيها (٣٠٨/٥٠٥) أقول هذا كما ترى مبني
على خلاف المفتي به، وقد بقيت صورة، وهو ما إذا زوج فضولى كولى أبعد حال
قيام الأقرب، فردّ من له الرد، حيث يكون فسخاً ولا مهر إن لم يدخل، وإن دخل
فالعقر، فغيّرت هذا اللفظ إلى قولي: وردّ الوقف يقفوها-

بقوله: ويرد على صاحب الذخيرة (٩٠) إذا ارتد الزوج قبل الدخول، فانها فرقة هي فسخ
من كل وجه، مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب عليه نصفه (٩١) فالحق أن لا يجعل لهذه
المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اهـ-
(٩٢-١٠٠) نقل الشارح رحمه الله عن صاحب النهر نظماً يجمع الفرقات التي تلحق
النكاح وفيه:-

فرق النكاح أتتكم جمعا نافعاً: فسخ طلاق وهذا الدر يحكيها

تباين الدار، مع نقصان مهر (٩٢) كذا: فساد عقد (٩٣) وفقد (٩٤) الكفو يعنيها (٩٥)

٥٨٧- قال (٩٦) تقبيل (٣٠٨/٥٠٥) أقول هذا أيضا يرد على ضابطة صاحب الذخير، المارة في الصفحة المتقدمة، فان تقبيله فسخ، كما نص عليه ههنا، ويجب فيه نصف المهر كما ياتي حاشية، آخر ص ٥٤٣ -

٥٨٨- قال (٩٧) سبي (٣٠٨/٥٠٥) هذا سهو أو حشو-

٥٨٩- قال (٩٨) إرضاع ضررتها (٣٠٨/٥٠٥) لا مهر للكبيرة إن لم توطأ-الخ- متن ص ٦٧٤

٥٩٠- قال (٩٩) خيار عتق بلوغ (٣٠٨/٥٠٥) لا مهر فيه أصلا، ولو الخيار منه إذا وقع الفسخ قبل الدخول، كما مر حاشية، آخر ص ٥٠٢-

٥٩١- قال (١٠٠) ردة (٣٠٨/٥٠٥) للموطوءة كل مهرها، ولغيرها نصفه لو ارتدت، ولا شيء لو ارتدت-اه- تنوير ص ٦٤٣

٥٩٢- قوله (١٠١) على قول الثاني (٣٠٩/٥٠٦) أقول وقد أخرجته مشيا على قول الامام

٥٩٣- قوله (١٠٢) أى لو أسلمت زوجة النمي (٣٠٩/٥٠٦) الذي

تقبيل (٩٦) سبي (٩٧) وإسلام المحارب أو	إرضاع ضررتها (٩٨) قد عدّ ذا فيها
خيار عتق بلوغ (٩٩) ردة (١٠٠) وكذا	ملك لبعض، وتلك الفسخ يحصيها
أما الطلاق فحجب ، عنة ، وكذا	إيلاءه ، ولعان ذاك يتلوهها
قضاء قاض أتى شرط الجميع خلا	ملك وعتق وإسلام أتى فيها
تقبيل سبي مع الإيلاء يا أملي	تباين مع فساد العقد يدينها

(١٠١-١٠٣) كون اسلام الحربى فسخا مفرع على قول الثاني (١٠١) (ردالمحتار) - قوله

ياتي آخر ص ٦٣٨ مع آخر ص ٦٣٧ يقتضى أنه ان لم يدخل بها وأسلم فعرض الاسلام عليها فأبت ففرق القاضى لا مهر لها، وإن أسلمت فعرض عليه فأبى ففرق فلها نصف المهر، وليحرر مع ما ههنا وفي آخر الكنايات

٥٩٤- قوله (١٠٣) بخلاف عكسه (٣٠٩/٥٠٦) أقول انظر ما ياتي

ص٦٣٩-

٥٩٥- قوله (١٠٤) إلا اللعان (٣٠٩/٥٠٦) و انظر ما ياتي ص

٧٧٨-

٥٩٦- قوله (١٠٥) فسياتي أن ارتداد أحدهما- الخ- (٣٠٩/٥٠٦)

اى فى باب نكاح الكافر ص٦٤٣-

٥٩٧- قوله (١٠٦) إيلاء، ردة، أيضا مصاهرة (٣٠٩/٥٠٦) أقول

وإذ قد زدت ردالنكاح الموقوف، وفيه أيضا لا يشترط القضاء غيرت الشطر الأول إلى قولى: تبين، ردة، رد، مصاهرة، والله تعالى أعلم-

أما الطلاق أى أما الفرقة التى هى طلاق فهى الفرقة بالحبّ والعنة والايلاء واللعان، وبقي خامس ذكره فى الفتح، وهو إباء الزوج عن الاسلام، أى لو اسلمت زوجة الزوج الذمى (١٠٢) وأبى عن الاسلام فانه طلاق، بخلاف عكسه (١٠٣) فانها لو أبت ييقى النكاح- الخ- (تتمة) قدمنا عن الفتح ان كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عدتها، إلا اللعان (١٠٤) لأنه حرمة مؤبدة-

(١٠٥-١٠٧) ذكر صاحب النهر فى نظمه أن كل فرقة يشترط لها قضاء قاض سوى ثمانية وهى التى ذكرها فى البيتين الأخيرين- قال العلامة الشامى: ويرد عليه الفرقة بالردة، فسياتي أن ارتداد أحدهما فسخ فى الحال (١٠٥) وقد غيرت البيت الأخير إلى قولى:

فكان الذى ينبغى أن يحفظ بعد تغييرات الحلبي والشامي والعبد هكذا:

ان النكاح له فى قولهم فرق فسخ طلاق وهذا الدر يحكيها
فساده ١ نقصها للمهر باللغة ٢ تباين الدار ٣ رد الوقف ٤ يقفوها
ارضاعها ٥ شرك نصرانية ٦ صهره ٧ اتاه من عرسه أو منه ياتيها
خيار ٨ عتق بلوغ ٩ ردة ١٠ وكذا ملك لبعض ١١ وتلك الفسخ يحكيها
أما الطلاق فجب ١، عنة ٢ وكذا ايلاءه ٣ ولعان ٤ ذاك يتلوها
اسلام حربية أو زوجها وكذا اسلام ذمية ٦ والمرء أبيها
كلّ بحكم سوى سلم المحارب أو ملك وعتق، فساد قول موليا
تباين، ردة، رد، مصاهرة شرك الكتابية استظهار حاكيا
أشار فى الأخير أنه استظهار عن حكي هذه الأشعار يعنى العلامة الشامي رحمه
الله تعالى -

٥٩٨- قوله (١٠٧) ردة أيضا (٣٠٩/٥٠٦) أقول سيستظهر ص ٦٣٨

أن فى تمجس النصرانية لا يحتاج إلى تفريق القاضى -

٥٩٩- قوله (١٠٨) ونقضت النكاح (٣٠٩/٥٠٦) أى رددته و أردت

فسخه بحكم القاضى-

إيلاءه، ردة، أيضا مصاهرة (١٠٦-١٠٧) تباين مع فساد العقد يدينها
(١٠٨) وبطل خيار البكر بالسكوت، لو مختارة عالمة بأصل النكاح (المتن والشرح) فلا
يشترط علمها بثبوت الخيار لها، أو أنه لا يمتد إلى آخر المجلس، وينبغى أن تقول فى فور
البلوغ إخترت نفسى ونقضت النكاح، فبعده لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد التمكن-

٦٠٠- قوله (١٠٩) بلغت الآن، أنى الآن بالغة (٣١٠/٥٠٨) أقول

ووجه آخر، وهو إرادة القرب بقولها الآن وهذا شائع فى الكلام -

٦٠١- قوله (١١٠) فافهم (٣١٠/٥٠٨) تعريض بالعلامة ط

٦٠٢- قال (١١١) ولو ادعت التمكين كرها (٣١١/٥٠٩) وكذا لو

أنكرت الوطئ أصلا (أى بعد بلوغها لأن قبل بلوغها لا يسقط خيارها، كما مر شرحا ص ٥٠١) كان القول قولها كما يأتى حاشية ص ٥٦٣ عن الطرطوسى -

٦٠٣- قال (١١٢) يبان لما قبله (٣١١/٥١٠) أقول لا يكفى، فان

الأخت مع إلبنت ليست عصابة بنفسها مع اتصالها بالميت بلا توسط أنثى-

٦٠٤- قوله (١١٣) فما قيل من أن الفتوى على الثانى (٣١٢/٥١٢)

(١٠٩) لا يمتد خيار البلوغ إلى آخر المجلس، لأنه كالشفعة، ولو اجتمعت الشفعة مع خيار

البلوغ تقول: أطلب الحقين، ثم تبدأ بخيار البلوغ لأنه دينى، وتشهد قائلة بلغت الآن -

فى الحاشية بعد نقل عبارة عن البزازية: وحاصله أنها تعنى بقولها بلغت الآن، أنى

الآن بالغة (١٠٨) لئلا يكون كذبا صريحا، لأنه حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض وهو أن

يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب الصريح، فافهم (١١٠)

(١١١) ولو ادعت التمكين كرها صُدِّقت (١١١) ومفاده أن القول لمُدَّعى الاكراه لو فى

حبس الوالى، (الشرح)

(١١٢) (الولى فى النكاح) لا المال- (العصابة بنفسه) وهو مومن يتصل بالميت حتى المعتقد،

(بلا توسط أنثى) يبان لما قبله (على ترتيب الارث والحجب) (المتن والشرح)

(١١٣) فان لم يكن عصابة فالولاية للأُم (المتن) أى عند الامام، ومعه أبو يوسف فى الأصح،

وقال محمد: ليس لغير العصابات ولاية، وانما هى للحاكم، والاول الاستحسان، والعمل عليه

قاله فى المضممرات كما فى شرح النقاىة -

٦٠٥- قوله (١١٤) قال فى النهر وحكى عن خواهر زاده
(٣١٢/٥١٢) أقول عبارة النهر على ما نقل فى الخيرىة ص ٢٢ هذا الترتيب (يعنى
ترتيب الكنز) هو المفتى به كما فى الخلاصة وحكى عن خواهر زاده الخ، قال
الخبر الرملى بعد نقله فقد علمت به ضعف ما فى القنىة لانه مقابل لما عليه الفتوى
اه- فكان على المحتسب رحمه الله تعالى أن يأتى بعبارة النهر بتمامها ليفيد سقوط
ما فى القنىة إفادة الرملى ١٢

٦٠٦- قوله (١١٥) لم يذكره فى الكنز (٣١٣/٥١٢) أى ما ذكر من
الأولاد-

٦٠٧- قوله (١١٦) لأنه خاص (٣١٣/٥١٢) أى المذكور-

٦٠٨- قوله (١١٧) فيما إذا كان فى دار الحرب (٣١٤/٥١٥) أقول

إلا فى مسائل ليست هذه منها - فما قيل من ان الفتوى على الثانى ، غريب (١١٣) قاله
لمخالفته المتون الموضوعة لبيان الفتوى - من البحر والنهر -

(١١٤) إن لم يكن عصبه فالولاية للام ثم لأم الأب، وفى القنىة عكسه حيث قال فيها: أم
الأب أولى فى الترجيح من الأم، قال فى النهر وحكى خواهر زاده وعمر النسفى تقديم
الأخت على الأم، لأنها من قوم الأب، وينبغى أن يخرج ما فى القنىة على هذا القول اه-
(١١٥-١١٦) الولاية بعد الأم للبن، وقول الكنز: وان لم تكن عصبه فالولاية للأم ثم
للأخت الخ، يخالفه، لكن اعتذر عنه فى البحر بأنه لم يذكره فى الكنز (١١٥) بعد الأم،
لأنه خاص (١١٦) بالمجنون والمجنونة-

(١١٧) صغيرة تزوجت نفسها، ولا ولى ولا حاكم ثمة، توقف ونفذ باجارتها بعد بلوغها،
لأن له مجيزا وهو السلطان (الشرح) قالوا كل عقد لا مجيز له حال صدوره فهو باطل لا

والمراد ههنا بدار الحرب ما ليس عليها ولاية لمسلم لا ما اجتمعت فيه الشرائط الثلاثة فحيثما يدخل فيها بلاد في أيدي الكفرة أجروا فيها أحكامهم وشعائر أديانهم الباطلة مع جريان شعائر الاسلام أيضا على الاعلان، فانها وإن كانت دار الاسلام حقيقة كما حققناه في فتاوانا لكن لا ولاية عليها لمسلم فالتكاح الواقع فيها لا يحيز له حين الوقوع فيبطل و ذلك أن المدار على انقطاع ولاية المسلم ولذا بطل في البحر والمفازة، كذا هذا-

٦٠٩- قوله (١١٨) والظاهر أن سكوته هنا كذلك (٣١٥/٥١٦) أقول في نكاح الفتح قبيل المهر: الصبي اذا باع او اشترى، او تزوج يتوقف على إجازة الولي في حالة الصغر فلو بلغ قبل أن يجيزه الولي فاجاز نفسه نفذ، لانها كانت متوقفة ولا تنفذ بمجرد بلوغه اهـ ملخصا - فبقوله رحمه الله تعالى: "انها

يتوقف، ثم قال: التوقف فيه باعتبار أن يجيزه السلطان كما لا يخفى (بحر) وهذا مبني على كفاية كون ذلك المكان تحت ولاية السلطان، وإن لم يكن تحت ولاية قاض، وعليه فبطلان العقد يتصور فيما إذا كان في دار الحرب (١١٧) أو البحر، أو المفازة، ونحو ذلك، بخلاف القرى والأمصار الخ (ردالمحتار)

(١١٨) (وللولى الأبعد التزويج بغية الأقرب) فلو زوج الأبعد حال قيام الأقرب توقف على إجازته، ولو تحولت الولاية إليه لم يجز إلا بإجازته بعد التحول، (المتن والشرح) تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفر فللولى الاعتراض ما لم يرض صريحا، أو دلالة كقبض المهر ونحوه، فلم يجعلوا سكوته إجازة، والظاهر أن سكوته هنا كذلك، فلا يكون سكوته إجازة لنكاح الأبعد، وإن كان حاضرا في مجلس العقد ما لم يرض صريحا أو دلالة، تأمل-

كانت متوقفة"، نص في أن سكوت الولي لا يكون إجازة، والا لكانت نافذة وكذا تقييده بإجازة الصبي إذ لا حاجة للنافذ إلى الإجازة، وهل تريد أنص من قوله "ولا تنفذ بمجرد بلوغه" فانه صريح قاطع أنها لم تكن نافذة بعد و ياتي مثل ما في الفتح للمحشى رحمه الله تعالى في بيع الفضولي عن جامع الفصولين، تأمل*

٦١٠- قوله (١١٩) وقال في الذخيرة الأصح (٣١٥/٥١٦) وكذا في التبيين عن شمس الائمة السرخسي، ومحمد بن الفضل، قال وهذا أحسن، كما في الهندية -

٦١١- قوله (١٢٠) والمبسوط (٣١٥/٥١٦) للامام السرخسي-

٦١٢- قوله (١٢١) وصححه ابن الفضل (٣١٥/٥١٦) بقوله إنه

الأصح، كما مر عن الهندية-

* إشارة إلى أن لقائل أن يقول: إن فرض كلام الفتح فيما إذا لم يجز الولي، ويمكن أن يكون السكوت إجازة فيكون المعنى قبل أن يميزه قولاً أو فعلاً أو سكوتاً بعد البلوغ، فيتحقق بأن فعل الصبي ولم يعلم الولي ولم يبلغه الخبر، ثم بلغ الصبي، فافهم- والله تعالى أعلم- ١٢ منه رضى الله تعالى عنه-

(١١٩-١٢٤) اختلف في حد الغيبة فاختر المصنف تبعاً للكنز، أنها مسافة القصر، ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين، والزيلعي لأكثرهم، قال وعليه الفتوى اهـ وقال في الذخيرة الأصح (١١٩) انه إذا كان في موضع لو انتظر حضوره، أو استطلاع رايه فات الكفو الذى حضر، فالغيبة منقطعة، وإليه أشار في الكتاب اهـ- وفي البحر عن المجتبى والمبسوط (١٢٠) أنه الأصح، وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل (١٢١) وفي الهداية أنه

٦١٣- قوله (١٢٢) وفي شرح الملتقى عن الحقائق (٣١٥/٥١٦) كذا

في جواهر الاخلاطى- هندية

٦١٤- قوله (١٢٣) والأحسن الافتاء بما عليه أكثر المشايخ

(٣١٥/٥١٦) قلت لا سيما فى هذا الزمان، فان العجلة الدخانية قد ردت مسافة

القصر إلى أكثر من مسافة..... فكيف يبنى الأمر عليها، بل وجب التعويل

على ما أفتى به أكثر المشايخ- رحمهم الله تعالى -

٦١٥- قال (١٢٤) ما لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه (٣١٥/٥١٦) هل

المراد الكفو مطلقا أو الكفو المعين؟ تردّد فيه فى منحة الخالق آخر صفحة ١٣٥ و

استظهر أن المراد المعين، أقول ولعل التحقيق أن المراد بين بين، فلا يجب فوت

الكفو أصلا، ولا يكفى فوت هذا الكفو بعينه إذا كان هناك كفو آخر يرضى

بالانتظار، يرشدك إلى ذلك ما حقق فى منحة الخالق آخر ص ١٣٦ فيما إذا امتنع

الولى الاقرب من تزويجه من هذا الكفو لارادته التزويج من كفو آخر- هذا- وقد

قال فى الفتح آخر صفحة ٥٠: ان إثبات ولاية الأب بالنص لعله احراز الكفو إذا

ظفر به للحاجة إليه، إذ قد لا يظهر بمثله إذ فات بعد حصوله اهـ -فهذا هو الفقه،

فليلاحظ فى الصور جميعا ١٢

أقرب إلى الفقه، وفى الفتح أنه الأشبه بالفقه، وانه لا تعارض بين أكثر المتأخرين وأكثر

المشايخ، أى لأن المراد من المشايخ المتقدمون- وفى شرح الملتقى عن الحقائق أنه أصح

الأقاريل وعليه الفتوى- (١٢٢) وعليه مشى فى الاختيار والنقاية، ويشير كلام النهر إلى

اختياره وفى البحر والأحسن الافتاء بما عليه أكثر المشايخ (١٢٣)

ذكر فى المتن حد الغيبة مسافة القصر، وقال فى الشرح: واختار فى الملتقى ما لم

٦١٦- قال (١٢٥) وثمرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة (٣١٥/٥١٦) أقول و حيث المدار عند اهل القول الثاني على فوات الكفو فكما لم يعتبر مسافة القصر شرطا للإنتقال كذلك لا تعتبر علة تامة له، بل ان وجدت المسافة ولم يفت الكفو بانتظاره او استطلاع رايه لم يجز تزويج الأبعد على الثاني خلافا للاول، فالثمرة غير محصورة فيما قال- هذا ما يظهرلى فليحرر، والله تعالى اعلم ١٢

٦١٧- قال (١٢٦) وفي المحيط (٣١٥/٥١٦) للسرخسى كما فى

الهندية -

٦١٨- قوله (١٢٧) وقد علمت ما فيه (٣١٥/٥١٧) لكن فى الخانية: إن زوجها الاقرب حيث هو اختلفو فيه والظاهر هو الجواز اه- ومثله فى الظهيرية- وعليه فرع الاسيجابى فى شرح مختصر الطحاوى فقال: ان وقع عقد الاقرب والأبعد معا فلا يجوز كلاهما و كذلك ان كان لا يدري السابق من

ينتظر الكفو الخاطب جوابه (١٢٤) واعتمده الباقانى، ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى، وثمرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة (١٢٥) هل تكون غيبة منقطعة (١٢٦-١٢٧) (ولو زوجها الأقرب حيث هو جاز على الظاهر) بناء على أن ولاية الأقرب باقية مع الغيبة، وذكر فى البدائع اختلاف المشايخ فيه، وذكر أن الأصح القول بزوالها وانتقالها للأبعد- قال فى المعراج: وفى المحيط (١٢٦) لا رواية فيه، وينبغى أن لا يجوز لانقطاع ولايته، وفى المبسوط لا يجوز، ولئن سلم فلانها انتفعت برايه، ولكن هذه منفعة حصلت لها اتفاقا، فلا يبنى الحكم عليها اه- وكذا ذكر فى الهداية المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم، قال فى الفتح وهذا تنزل، وأيد الزيلعى المنع من حيث الرواية و المعقول، وكذا

اللاحق اه- وكذا مشى عليه في البحر كما تقدم آخر ص٥١٥ والشارح كما يأتي أول الصفحة والقابلة والظاهر أيضا من ألفاظ التصحيح كالأصح، وقاضيهان من أجل من يعتمد على ترجيحه فاذن هما قولان مصححان، لا أنه استظهار من المصنف والشارح من عند أنفسهما فيضمحل بازاء قول البدائع لخلافه هو الأصح- ثم على هذا القول يصير كأن لها وليين مستويين في الدرجة كالاخوين و العمين كما في الهندية عن البدائع، فايهما زوج جاز، وان زوجا فالعبرة للسابق وان وقعا معا أو لم يدر بطلا، كما علمت، والله تعالى أعلم ١٢

٦١٩- قوله (١٢٨) لم يصدق على ذلك إلا بشهود (٣١٦/٥١٨) أى إذا أنكرا بعد بلوغهما كما في الخانية وسنذكر أنه على إطلاقه -

٦٢٠- قوله (١٢٩) إن الخلاف فيما إذا أقر الولي في صغرها (٣١٦/٥١٨) فبلغا وأنكرا لم يصح إقراره- اه - خانية- أى عند الإمام خلافا

في البدائع- وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية، لما علمت من أنه لا رواية فيه، وإنما هو استظهار لأحد القولين، وقد علمت ما فيه من تصحيح خلافه ومنعه في أكثر الكتب (١٢٧)

(١٢٨-١٣٥) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية: وإذا أقر الأب أو غيره من الأولياء على الصغير أو الصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك إلا بشهود (١٢٨) أو تصديق منهما بعد الادراك، في قول أبي حنيفة- وكذلك إقرار المولى على عبده، وأما إقراره على أمته يمثل ذلك فجائز مقبول- وقال ابويوسف ومحمد: الاقرار من هولاء في جميع ذلك جائز، وكذلك إقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف اه-

ونقل في الفتح عن المصنف عن أستاذه الشيخ حميد الدين: أن الخلاف فيما إذا أقر

الولي في صغرها (١٢٩)

لهما، وسنذكر أنه مطلق-

٦٢١- قوله (١٣٠) قال وهو الصحيح (٣١٦/٥١٨) وكذلك صححه في الخانية قبيل فصل نكاح المماليك-

٦٢٢- قوله (١٣١) فأقر الولي (٣١٦/٥١٨) بعد بلوغهما-

٦٢٣- قوله (١٣٢) يصح اتفاقا (٣١٦/٥١٨) وإن أنكرا بعد بلوغهما-

٦٢٤- قوله (١٣٣) واستظهره (٣١٦/٥١٨) أى هذا القيل-

٦٢٥- قوله (١٣٤) وقد علمت أن الأول-الح- (٣١٦/٥١٨) والحاصل أن في ظاهر الرواية يشترط عند الامام ملكه الإنشاء حين إنكارهما، فإن أنكرا في صغرها وأقر الولي بإقراره نافذ، وإن أنكرا في كبرهما لا ينفذ إقرار الولي، سواء يقر الآن، أو كان أقر في صغرها، لأنه لا يملك الآن إنشاء، وإن كان يملكه حين أقر- وعندهما يشترط أن يملك الإنشاء في وقت يخبر عن كون الإيقاع فيه، فإذا أقر بعد كبرهما أنه زوجها في صغرها نفذ، لأنه أخير عما كان يملكه، وإن لم يملكه الآن- هذا ما ظهر لي بالنظر في كلام الخاتمة، والله تعالى أعلم

ولكن ما نقل عن الفتح من نصب القاضى خصما يدل على أن إقراره في

، وإليه أشار في المبسوط وغيره، قال وهو الصحيح (١٣٠) وقيل فيما إذا بلغ أن أنكرا فأقر الولي (١٣١) أما لو أقر في صغرها يصح اتفاقا (١٣٢) واستظهره (١٣٣) في الفتح، وقد علمت أن الأول (١٣٤)

صغرها أيضا لا ينفذ مطلقا إلا بشهود، وإن كان إنكارهما في صغرها، فتأمل- ١٢

ثم رأيت في إقرار غمز العيون عن البحر عن المحيط: لو أقر بالنكاح على الصغيرة لم يجز إلا بشهود، أو تصديقها بعد البلوغ عند الإمام- وقالوا: يصدق- الخ- وعن شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد أن هذه المسألة على قول الإمام مخرجة من قولهم: ان من ملك الإنشاء ملك الإقرار- الخ-

فتبين أن الخلاف في الصور جميعا، أعنى إذا أقر في صغرها فأنكرا فيه، وحينئذ ينصب القاضي خصما عنهما، وفيما إذا أقر في صغرها فأنكرا بعد بلوغهما، وفيما إذا أنكرا بالغين فأقر لم يصدق في الكل، عند الامام - خلافا لهما- فلا أدري ما قول الإمام فقيه النفس إذ يقول: الصحيح أن الخلاف فيما إذا أقر في صغرها فبلغا وأنكرا لم يصح إقراره -ه- والله تعالى أعلم

٦٢٦ - قوله (١٣٥) و أنه الصحيح (٣١٦/٥١٨) إن إقرار الولي لا يصح مطلقا إلا بشهود، إذ لا نكاح إلا بهم-

ظاهر الرواية ، وأنه الصحيح (١٣٥)

باب الكفاءة (ص ٥١٩/٣١٧)

٦٢٧- قوله (١) وكذا في البحر عن الظهيرية الخ (٣١٧/٥٢٠) ذكر المسئلة في الخانية ص ٤٠٣ بأبسط من هذا-

٦٢٨- قوله (٢) فحق الفسخ ثابت (٣١٧/٥٢٠) يعنى حق الاعتراض ليفسخ القاضى كما مرفى باب الأولياء ص ٤٨٦-١٢

٦٢٩- قوله (٣) للكل (٣١٧/٥٢٠) فان رضيت كان للأولياء حق الفسخ ١٢ خانية

٦٣٠- قوله (٤) فحق الفسخ لها دون الأولياء (٣١٧/٥٢٠) عند أصحابنا الثلاثة خلافا لفر ١٢ قاضى خان

٦٣١- قوله (٥) فلا فسخ لأحد (٣١٧/٥٢٠) ان كان كفوا وإلا كان

(١-٧) ذكر فى المتن أن الكفاءة حق الولى لا حق المرأة، واعترض عليه العلامة الشامى بقوله: وفيه نظر، بل هى حق لها أيضا بدليل أن الولى لو زوج الصغيرة غير كفؤ لا يصح ما لم يكن أبا أو جدا غير ظاهر الفسق، ولما فى الذخيرة قبيل الفصل السادس من أن الحق فى إتمام مهر المثل عند أبى حنيفة للمرأة وللأولياء، كحق الكفاءة، وعندهما للمرأة لا غير اهـ- وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما، وكذا ما فى البحر عن الظهيرية (١) لو انتسب الزوج لها نسبا غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفؤ فحق الفسخ ثابت (٢) للكل (٣) وإن كان كفؤا فحق الفسخ لها دون الأولياء (٤) وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لأحد (٥) وعن الثانى أن لها الفسخ لأنها عسى تعجز عن المقام معه اهـ

النكاح لازما فى حقها وللأولياء الاعتراض كما إذا تزوج قرشية على أنه عجمى
فاذا هو عربى كما فى الخانية ١٢

٦٣٢- قوله (٦) ويأتى تمام الكلام على ذلك هناك (٣١٨/٥٢٠)

ويأتى هنالك ان الخيار فى تلك المسائل ليس لعدم الكفاءة بل للتعزير ١٢

٦٣٣- قوله (٧) لم يبق لها حق الكفاءة لرضاها باسقاطها (٣١٨/٥٢١)

أقول فرض مسئلة الولوالجية فى عدم العلم من قبل ولا رضا إلا بعد العلم
والجواب ما يأتى عن الرحمتى ١٢

٦٣٤- قال (٨) فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله الخ (٣١٨/٥٢١)

قلت ذكر المسئلة بأبسط من هذا فى الخانية والهندية عن المحيط عن الاصل معزيا
للأصل فكان العزو اليه اولى. من العزو للولو الجية ١٢

٦٣٥ - قال (٩) بل للألياء (٣١٨/٥٢١) أقول إثبات الخيار فى هذه

ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قبيل باب العدة لو تزوجته على أنه حر أو سنى أو قادر
على المهر و النفقة فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فاذا هو لقيط أو ابن زنا لها الخيار
اه- ويأتى تمام الكلام على ذلك هناك (٦) زاد فى البدائع على ما مر عن الظهيرية: وإن
فعلت المرأة ذلك فتزوجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة
أو أمة، لأن الكفاءة فى جانب النساء غير معتبرة اه- وقد يجاب بأن الكلام كما مر فيما إذا
زوّجت نفسها بلا إذن الولي، وحيث لم يبق لها حق فى الكفاءة لرضاها باسقاطها (٧)
فبقى الحق للولي فقط، فله الفسخ-

(٨-١٥) فى الشرح:- فلو نكحت رجلا ولم تعلم حاله (٨) فاذا هو عبد، لا خيار لها بل
للأولياء (٩) ولو زوّجوها برضاها، ولم يعلموا بعدم الكفاءة ثم علموا، لا خيار لأحد، إلا

المسئلة وفى التلى تلىها انما هو على ظاهر الرواية ولا غرو فان المسئلة من مسائلها كيف وان الخانية روتها عن الاصل، أما على المختار للفتوى فلا يصح النكاح فيهما اصلا أما مسئلة لا خيار لاحد فالظاهر عندى أنها ماشية على الروايات جميعاً- أما على الظاهر فظاهر، و أما على المختارة فلأن إقدامهم على التزويج، مع ترك الفحص عن الكفاءة والزواج يحتمل الحالين يقوم مقام الرضا بعدم الكفاءة وقد قال فى الفتح كما تقدم ص٤٨٨ ان الولى لو باشر عقد الحلل حلت للاول وارسلها ارسالا فشملى مالو علم بعدم الكفاءة ومالو ترك التفحص ولم يعلم شيئاً، فافهم والله تعالى أعلم

٦٣٦- قوله (١٠) فلا يخالف ما قدمناه (٣١٨/٥٢١) أقول مسئلة

اللولوالجية فيما إذا لم يكونوا مغرورين من قبل الزوج بأن يخبرهم أنه كفؤ ثم يظهر خلافه، بدليل أنه أثبت الخيار فيما اذا غرهم، ومسئلة النوازل مفروضة فيمن أنكر بشرب المسكر فيكون مسئلة الغرور، فلا تخالف من هذه الجهة أيضاً، ويظهرلى أن ذكر الانكار صدر وفاقا لا قيذا * فان المدار على الاغترار ولا شك أن من يخبئ حاله وغلبة أهل بيته صالحون لا يذهب الذهن إلى فسقه فيتحقق الغرور ولذا بنى

إذا شرطوا الكفاءة، أو أخبرهم بها وقت العقد، فزوّجوها على ذلك، ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم الخيار- ولوالجية-

* ثم وجدت بحمد الله تعالى تصديقه فى الهندية عن الذخيرة فانه قال فى تصوير المسئلة ص١٠٥ رجل زوّج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر فوجده الأب شرباً- الخ- فلم يذكر الانكار وبني على الظن ويأتى مثله فى الكتاب عن البزازية ص٥٢٦- ١٢- منه-

الكلام آخرًا على عدم عرفان الأب بشربه وكون غلبة أهل بيته صالحين فقط و
على هذا أيضًا لا تخالف إذ لو وقع مثله للأولياء لكانوا أيضًا مغرورين- أما إذا
زوج الأب من دون مرجح للصالح ولا فحص عنه فالظاهر ** هو جواز النكاح
إن شاء الله تعالى لأن التزويج من غير كفؤ كما لا يكون إلا لمصلحة تزيد على
الكفاءة، فكذلك ترك الفحص عن ذلك مع احتمال الأمرين يشير إلى أنه نظر إلى
مصلحة سوغت عنده بين الكفاءة وعدمها، فلم يحتج إلى الفحص، ولا يتأتى عذر
الغرور لعدم ما يرجح الصالح على الظن، فكان من قبله التقصير، والمظنون به
لشفقته أنه لا يقصر إلا لمصلحة بخلاف غيره وبالجمله فمحطّ النظر أن حمل فعله
على رعاية مصلحة أهم هل يكون عند علم العدم أو عند عدم العلم من دون
اغترار ولا مبالاة أيضًا؟ والظاهر الثانى فليحرروا لله تعالى أعلم ١٢

** وانظر جامع الصفار ص ٤٦ عبارة جامع الصفار: زوّج ابنته الصغيرة من رجل على ظن
أنه مصلح لا يشرب الخمر فوجده الأب مدمنا، وكبرت الابنة وقالت لا أرضى بالنكاح إن
لم يعرف أبوها بشرب الخمر وكان غالب أهل بيته صالحين فالتكاح باطل أى يبطل، وهذه
المسئلة بالاتفاق، والمسئلة المختلفة بين أبى حنيفة وصاحبيه رضى الله تعالى عنهم ما إذا علم
الأب أن الزوج ليس بكفؤ ومع هذا زوجها منه علم أنه تأمل غاية التأمل وعرف هذا العقد
مصلحة فى حقها، أما هنا ظنه كفؤا فالظاهر أنه لا يتأمل، نظيره السكران إذا قصر فى مهر
ابنته لا يجوز، والصاحي لو فعل ذلك يجوز، لأن الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل ومن
حال الصاحي أنه يتأمل- لكن تقدم أن رضا الولي لا يثبت إلا إذا رضى صريحا قبل النكاح
علما بأنه غير كفؤ لكنه فيما إذا تزوجت بنفسها أما ههنا فهم زوجها، فجاز أن يقوم ترك
الفحص مقام الرضا فليحرر ١٢ منه-

٦٣٧- قوله (١١) ان لم يكن يعرفه الاب (٣١٨/٥٢١) و قدمنامه

لفظ الخانية-١٢

٦٣٨- قوله (١٢) أهل بيته (٣١٨/٥٢١) وفي البزازية كما ياتي: أهل

بيتها- ١٢

٦٣٩- قوله (١٣) صالحين (٣١٨/٥٢١) وانظر ما كتبت على جامع

الصفار ص ٤٦-١٢

٦٤٠- قوله (١٤) فالنكاح باطل (٣١٨/٥٢١) أى يبطل ١٢ جامع

الصفار ص ٤٦

٦٤١- قوله (١٥) لانه إذا لم يشترط الكفاءة-الخ- (٣١٨/٥٢١) هذا

دليل مامر أنه لاخيار لأحد، فكان الأنسب أن ينقل هذا القول لا ذاك ١٢

(قوله لاخيار لأحد) هذا فى الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت

رجلا وقوله برضاها، فلا يخالف ما قدمناه (١٠) فى الباب المارّ عن النوازل: لو زوّج بنته

الصغيرة ممن ينكر أنه يشرب المسكر، فاذا هو مدمن له، وقالت بعد ما كبرت لا أرضى

بالنكاح، إن لم يكن يعرفه الأب (١١) بشربه، وكان غلبة أهل بيته (١٢) صالحين (١٣)

فالنكاح باطل (١٤) لأنه انما زوّج على ظن أنه كفؤ اهـ

(قوله كان لهم الخيار) لأنه اذا لم يشترط الكفاءة كان عدم الرضاء بعدم الكفاءة من

الولىّ ومنها ثابتا من وجه دون وجه لما ذكرنا أن حال الزوج محتمل بين أن يكون كفؤا وأن

لا يكون، والنص إنما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضاء بعدم الكفاءة

من كل وجه، فلا يثبت حال وجود الرضاء بعدم الكفاءة من وجه - بجر عن الولوالجية-

(١٥)

٦٤٢- قوله (١٦) فليس فاسق كفوا لصالحة (٣٢٠/٥٢٥) أقول
ويدخل فيه فاسق العقيدة من باب أولى، فإن التعير برافضي أو بنجدي أشد وأعظم
من التعير بمن أتى بعض المفسقات من دون إعلان كما لا يخفى، وقد صرح في
إمامة الغنية أن فسق العقيدة أشد وأخبت وهذا مما لا يمتزى فيه ١٢

٦٤٣- قوله (١٧) فالنكاح باطل بالاتفاق (٣٢١/٢٦) بمعنى أنه

سيبطل ١٢

٦٤٤- قال (١٨) معلنا كان أولا (٣٢١/٥٢٦) أقول ولا يذهب عنك
أن المدار على حقوق العار فانهم ١٢-

٦٤٥- قوله (١٩) هذا استظهار من صاحب النهر (٣٢١/٥٢٦) أقول
لا حاجة إلى الاستظهار، فقد قال في الخانية: قال بعض مشايخ بلخ رحمه الله
تعالى، الفاسق لا يكون كفوا لبنت الصالح معلنا كان الفاسق أو لم يكن، وهو
اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اه - وقال قبله قال

(١٦) قال في البرازية- زوج بنته من رجل ظنه مصلحا لا يشرب مسكرا، فاذا هو مدمن
فقات بعد الكبر لا أرضى بالنكاح إن لم يكن أبوها يشرب المسكر، ولا عرف به، وغلبة
أهل بيتها مصلحون، فالنكاح باطل بالاتفاق اه (١٦)

(١٧-١٩) في الشرح في بيان أن الكفاءة تعتبر ديانة في العرب والعجم: فليس فاسق كفوا
لصالحة (١٧) أو فاسقة بنت صالح، معلنا كان أولا (١٨) على الظاهر-نهر

في الشامية: قوله "على الظاهر" هذا استظهار من صاحب النهر (١٩) لا كما
يتوهم من أنه ظاهر الرواية، فإنه قد صرح في الخانية عن السرخسي بأنه لم ينقل عن

أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معلنا يخرج سكرانا لا يكون كفوا للصالحة من بنات الصالحين وإن كان يُسرّ ذلك ولا يعلن يكون كفوا لبنات الصالحين، وإن كان مستخفا عند الناس لا يكون كفوا اهـ- أقول وهذا بحمد الله تعالى عين ما بحثته من أن المدار على حقوق العار فأطلق القول في المعلن أنه لا يكون كفوا، وقال في السرّ يكون، ثم قال إن كان مستخفا عند الناس لا يكون، وهذا هو صريح الحق الذي لا يعدل عنه- كيف وقد صرحوا أن المسئلة إذا لم تكن فيها رواية عن الامام فالمرجع ما قال الامام الثاني وقد قدمه كما ترى في الخانية وتقديمه دليل ترجيحه فالخاصل أن من عرف الناس فسقه لا يكون كفوا لصالحة بنت صالح وإن كان يخفى والا فهو كفو لعدم التعير والله تعالى اعلم ١٢

٦٤٦- قال (٢٠) لو تطيق الجماع (٣٢١/٥٢٦) أقول أى منه أو من غيره وكذا إن كانت تشتهى للجماع فيما دون الفرج أخذا مما يأتى فى النفقات ص ١٠٦١-١٢

٦٤٧- قوله (٢١) ما فى الفتح، (٣٢٢/٥٢٧) والخانية-

أبى حنيفة فى ظاهر الرواية فى هذا شئ، والصحيح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاءة-اهـ- (٢٠) فى الشرح فى بيان أن الكفاءة تعتبر مالا:- بأن يقدر على المعجل ونفقة شهر لو غير محترف، وإلا فإن كان يكتسب كل يوم كفايتها، لو تطيق الجماع (٢٠) فى الشامية: فلو صغيرة لا تطيقه فهو كفو وإن لم يقدر على النفقة، لأنه لا نفقة لها فتح - ومثله فى الذخيرة-

(٢١) فى بيان اعتبار الحرفة فى الكفاءة: والذى يظهرلى أن شرف النسب أو العلم يحير ص الحرفة بل يفوق سائر الحرف، ويؤيده ما فى الفتح (٢١) أنه روى عن أبى يوسف أن -ى أسلم بنفسه أو عتق إذا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كفوا له اهـ-

٦٤٨- قوله (٢٢) يسمون بالسراياتية (٣٢٢/٥٢٨) هم الزبّالون كما

سيأتي بعد أسطر ١٢

٦٤٩- قوله (٢٣) وفاطمة مع علي رضي الله تعالى عنهما (٢٢٣/٥٣٠)

أقول لكن الزهراء وبعلمها وابناها كلهم في الجنة مع أبيها أيضا كالصديقة وسائر أمهات المؤمنين صلى الله تعالى على الحبيب وعليهم أجمعين وبارك وسلم آمين لأن الله تعالى يقول "والحقنابهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء" ١٢

٦٥٠- قال (٢٤) يتحملون عن الأبناء المهر (ص ٣٢٤/٥٣١) هذا

عرفهم وأما في عرفنا فيتحملون النفقة لا المهر فينعكس الحكم ١٢

٦٥١- قال (٢٥) فزوجه أمة جاز (٣٢٥/٥٣٢) أى نفذ عند الامام

وهو القياس وبه نأخذ كما في جواهر الاخلاطى أقول فقد اختلف الافتاء فوجب الرجوع إلى قول الامام وعليه اقتصر فى الخانية وكثير من المتون، ١٢

٦٥٢- قوله (٢٦) ما قدمناه فى باب الولي (٣٢٥/٥٣٤) آخر

(٢٢) فى النهر عن البناء:- فى مصر جنس هو أحسن من كل جنس، وهم الطائفة الذين

يسمون بالسراياتية اهـ

(٢٣) فما نقل عن أكثر العلماء من تفضيل عائشة محمول على بعض الجهات كالعلم و

كونها فى الجنة مع النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله تعالى عنهما

(٢٤) فى المتن والشرح:- الصبى كفؤ بغنى أبيه بالنسبة إلى المهر لا بالنسبة إلى النفقة، لأن

العادة أن الآباء يتحملون عن الأبناء المهر لا النفقة، ذخيرة -

(٢٥-٢٦) أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز (٢٥) وقالوا: لا يصح وهو استحسان-

ملتقى تبعاً للهداية، وفى شرح الطحاوى: قولهما أحسن للفتوى-الخ-

٦٥٣- قوله (٢٧) وقيل الخ (٣٢٦/٥٣٤) قائله شيخ الاسلام خواهر زاده كما فى الفتح -

وفى الشرح: أجمعوا أنه لو زوجه بنته الصغيرة أو موليته لم يجوز كما لو أمره بمعيّنة، أو بحرة أو أمة فخالف،

قوله "كما لو أمره بمعيّنة" محترز قول المتن "امراة" بالتنكير - ومثله ما لو عين المهر كآلف، فزوجه بأكثر، فإن دخل بها غير عالم فهو على خياره، فإن فارقها فلها الأقل من المسمى و مهر المثل، ولو هى الموكلة وسمت له ألفا فزوّجها، ثم قال الزوج ولو بعد الدخول تزوّجتك بدينار، وصدّقه الوكيل ان أقر الزوج أنها لم توكل بدينار فهى بالخيار، فإن ردّت فلها مهر المثل بالغاما بلغ، ولا نفقة عدة لها لان بالرد تبين أن الدخول حصل فى نكاح موقوف، فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة، وان كذبها الزوج فالقول لها مع يمينها، فإن ردّت فباقى الجواب بحاله، الخ-

قال فى البزاية وهذا إن ذكر المهر وان لم يذكر فزوّجه بأكثر من مهر المثل بما لا يتغابن فيه الناس، أو زوّجها بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما، لكن للأولياء حق الاعتراض فى جانب المرأة دفعا للعار عنهم اه - وانظر ما قدّمناه فى باب الولي (٢٦) (٢٧-٢٨) هذا فى بيان أن الواحد الذى ليس بفضولى يتولّى طرفى النكاح بإيجاب يقوم مقام القبول فى خمس صور كأن كان وليا، أو وكيلًا من الجانبين، أو أصيلا من جانب و" وكيلًا، أو وليا من آخر، أو وليا من جانب وكيلًا من آخر،

وصورة إيجاب يقوم مقام القبول: كقوله مثلا زوّجت فلانة من نفسى، فانه يتضمن الشطرين فلا يحتاج إلى القبول بعده، وقيل (٢٧) يشترط ذكر لفظ هو أصيل فيه كتزوّجت فلانة، بخلاف ما هو نائب فيه كزوّجتها من نفسى (ردالمحتار عن البحر عن الفتح) وفى فتح القدير ص ١٩٧ ج ٣ قال شيخ الاسلام خواهر زاده: هذا إذا ذكر لفظا هو أصيل فيه، أما إذا

٦٥٤- قوله (٢٨) اتفاقا (٣٢٧/٥٣٤) أى بين الأئمة الثلاثة خلافا لزفر

كما فى الهداية ١٢

٦٥٥- قوله (٢٩) قدمنا الكلام (٣٢٩/٥٣٨) أول ص ٥٣٣،

ذكر لفظا هو نائب فيه فلا يكفى، فان قال تزوجت فلانة كفى، وإن قال زوجها من
نفسى لا يكفى، لأنه نائب فيه- وعبارة الهداية صريحة فى نفي هذا الاشتراط- الخ-
قال فى صور تولّى الواحد طرفى النكاح: والخمسة السابقة نافذة اتفاقا (٢٨) ردالمحتار-
(٢٩) فى الشرح: يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته فى المهر المسمى- قال العلامة
الشامى: قدمنا الكلام عليه عند قوله "معينة"-وقد نقلت كلامه تماما ١٢ محمد أحمد
المصباحى

باب المهر (ص ٥٣٩/ص ٣٢٩)

٦٥٦- قوله (١) ولو قال بكل فرقة من قبله (٣٣٢/٥٤٣) أقول انظر

ما قدم فى باب الولى ص ٥٠٤-

٦٥٧- قوله (٢) ثم طلقها قبل الدخول (٣٣٢/٥٤٤) انظر ما تقدم

ص ٥٠٤

٦٥٨- قوله (٣) أو تزوجها على حكمها (٣٣٥/٥٤٨) أقول فى هذه

الصور تفصيل، فانه إذا تزوّجها على حكمها فحكمت بمهر المثل أو أقل فلها ذلك، وإن حكمت بأكثر فلها مهر المثل، إلا أن يرضى الزوج، وإذا تزوجها على حكمه فحكم بمهر المثل أو أكثر فلها ذلك، وإن حكم بأقل فلها مهر المثل إلا أن

(١) قال فى بيان صور يجب فيها نصف المهر: (ونصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فى ردالمحتار: ولو قال بكل فرقة من قبله لشمّل مثل ردّته، وزناه، وتقبيله، ومعانقته لأم امرأته وبنتها قبل الخلوة-

(٢) فى البحر عن القنية لو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول، أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر فى الأول، والكل فى الثانى إلى ملك الزوج، الخ-

(٣-٥) وكذا يجب مهر المثل فيما إذا لم يسم مهرا، أى لم يسمه تسمية صحيحة أو سكّت عنه-نهر- فدخل فيه ما لو سمى غير مال، كخمر ونحوه، أو مجهول الجنس كدابة و ثوب- قال فى البحر: ومن صور ذلك ما إذا تزوّجها على ألف على أن ترد إليه ألفا أو تزوجها على عبدها، أو قالت زوّجتك نفسى بخمسين دينارا، وأبرأتك منها فقبل، أو تزوّجها على حكمها (٣) أو حكمه، أو حكم رجل آخر، أو على ما فى بطن جاريتها، أو

ترضى الزوجة، وإذا تزوجها على حكم أجنبى فحكم بمهر المثل فلها ذلك، وكذا إن حكم بأكثر إلا أن يرضى الزوج، وكذا إن حكم بأقل إلا أن ترضى الزوجة-

٦٥٩- قوله (٤) أو على أن يهب لأبيها ألف درهم (٣٣٥/٥٤٨)

بخلاف ما إذا قيل يهب لأبيها عنها ألفا كان الألف مهرا كما فى الخانية، ١٢

٦٦٠- قوله (٥) أو تزوجته بمثل مهر أمها (٣٣٥/٥٤٨) فى الهندية

فصل جهالة المهر عن العناية تزوجها على قدر مهر فلانة يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج فى مقدار المسمى عند فوت ما ذكر، اهـ،

ملخصا، ١٢

٦٦١- قوله (٦) ولهذا كان لها أن تطالبه به قبل الدخول (٣٣٥/٥٤٩)

أى تسأل لا أن تدعى وتجرى الا فى المعجل مطلقا، وفى المؤجل بعد حلول الأجل، وفى المؤخر بعد الموت أو الطلاق كما يأتى للمحشى فى الجلد الرابع-١٢

أغنامه، أو على أن يهب لأبيها ألف درهم (٤) أو على تأخير الدين عنها سنة، والتأخير باطل، أو على إبراء فلان من الدين، أو على عتق أخيها، أو طلاق ضررتها، وليس منه ما لو تزوجها على عبد الغير لوجوب قيمته إذا لم يجز مالكه، أو على حجة لوجوب قيمة حجة وسط لا مهر المثل والوسط بركوب الراحلة، أو على عتق أخيها عنها لثبوت الملك لها فى الأخ اقتضاء، أو تزوجته بمثل مهر أمها (٥) وهو لا يعلمه لأنه جائز بمقداره وله الخيار إذا علم اهـ-

(٦) استفتى الشيخ صالح بن المصنف من الخير الرملى عما لو طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطئ أو الموت هل لها ذلك أم لا؟ فأجابه بما فى الزيلعى من أن مهر المثل يجب بالعقد، ولهذا كان لها أن تطالبه به قبل الدخول، فيتأكد ويتقرر بموت أحدهما، أو بالدخول على مامر فى المهر المسمى فى العقد اهـ-

٦٦٢- قوله (٧) فى القاموس المكعب الموشى الخ (٣٣٦/٥٥٠) أقول

بل المكعب النعل فافهم، ١٢

٦٦٣- قال (٨) أو قبول ولى الصغيرة (٣٣٧/٥٥٢) أقول هذا للنفاذ

وإلا لو زاد وقبل عنها فى المجلس أجنبى يجب أن تصح الزيادة، والتوقف على

إجازتها لأنها قبلت بفضولى، ١٢

٦٦٤- قوله (٩) قلت إن كان التكسر والفتور منه-الخ- (٣٣٨/٥٥٤)

أقول ربما يكون المرض كوجع فى الرأس مثلاً بحيث إن جامع لا يضر وهو قادر

عليه أن حمل نفسه على فعله لكنه يكون مشغول الخاطر بالمرض فلا يرغب فى

الجماع مع القدرة وعدم التضرر، ١٢

(٧) المتعة لمن زوجت بلا مهر درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصف مهر المثل قال فخر

الاسلام هذا فى ديارهم أما فى ديارنا فيزاد على هذا إزار ومكعب

قال العلامة الشامى: وفى القاموس: المكعب الموشى من البرود والأثواب اهـ

(٨) يجب بطلاق قبل وطئ أو خلوة نصف المهر المفروض، لكن: ما فرض بعد العقد، أو

زيد على ما سمى فإنها تلزمه بشرط قبولها فى المجلس، أو قبول ولى الصغيرة، ومعرفة قدرها و

بقاء الزوجية على الظاهر

(٩) قال فى بيان المانع الحسى من ثبوت الخلوة: كمرض لأحدهما يمنع الوطئ- أو يلحقه

به ضرر، قال الزيلعى وقيل هذا التفصيل فى مرضها، وأما مرضه فمانع مطلقاً، لأنه لا يعرى

عن تكسر وفتور عادة وهو الصحيح اهـ- قلت إن كان التكسر والفتور منه مانعاً من

الوطئ أو مضراً له كان مثل المرأة فى اشتراط المنع أو الضرر، وإلا فهو كالصحيح، فما وجه

كون مرضه مانعاً من صحة الخلوة -الخ-

٦٦٥- قوله (١٠) القرن بفتح راءه ارجح من إسكانها (٣٣٨/٥٥٥)

وهو الماشى على الجادة، ان المرض فعل محركا او فعال بالضم، ١٢

٦٦٦- قوله (١١) ومقتضاه ترادف القرن والرتق (٣٣٨/٥٥٥) بل

الأظهر أنه يعم الرتق وهو التلاحم، والعفل وهو الغدة والذي يكون المانع فيه

العظم، ١٢

٦٦٧- قوله (١٢) لأن الأحكام (٣٤١/٥٦٠) أى أحكام الخلوة لما

اختلفت فتكون فى بعض الأحكام كالوطء وفى بعضها لا تكون كمثله يجب-

الخ-١٢

٦٦٨- قوله (١٣) إذا لم تكن معتبة بخلاف هذه (٣٤١/٥٦٠) أقول

هذا التعليل يقتضى لحوق الطلاق الآخر وان كانت الخلوة فاسدة لما ياتى فى العدة

أن الحق وجوبها بمطلق الخلوة ولو فاسدة، ١٢

(١٠-١١) ذكر من المانع الحسى الرتق، بفتحتين، التلاحم، والقرن- بالسكون، عظم-

لكن نقل الخير الرملى عن شرح الروض للقاضى زكريا: أن القرن بفتح راءه أرجح من

إسكانها (١٠) وفى البحر عن المغرب القرن فى فرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه إما غدة

غليظة، أو لحم، أو عظم، و امرأة رتقاء، بهاذلك اه- ومقتضاه ترادف القرن والرتق (١١)

(١٢) الخلوة كالوطئ.... فى وقوع طلاق بائن آخر (فى عدة الخلوة) على المختار- وفى

الذخيرة: وأما وقوع طلاق آخر فى هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع، وهو أقرب إلى

الصواب، لأن الأحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطا الخ-

(١٣) والحاصل أنه إذا خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها طلقة واحدة فلا شبهة فى

وقوعها، فاذا طلقها فى العدة طلقة أخرى فمقتضى كونها مطلقة قبل الدخول أن لا تقع

عليها الثانية، لكن لما اختلفت الأحكام فى الخلوة فى أنها تارة تكون كالوطئ، وتارة لا

٦٦٩- قال (١٤) فقالت بعد الدخول (٣٤٣/٥٦٢) أى الخلوة، ١٢

٦٧٠- قال (١٥) قبل الدخول (٣٤٣/٥٦٢) أى الخلوة، ١٢

٦٧١- قوله (١٦) لم تظهر ثمرة للاختلاف (٣٤٣/٥٦٢) أقول نعم تظهر فى بعض أحكام ليست الخلوة فيها كالوطء، كالتزويج مثل الشبات، وحصول الاحصان، وملكه الرجعة بعد الطلاق إلى مرتين، وهذا أقرب النكل، فلو طلقها بعد الخلوة فأقرت بها وأنكر الوطء كان للاختلاف ثمرة واضحة، نعم لا يتمشى تعليل الشارح فيما اذا اتفقا على الخلوة، ١٢-

٦٧٢- قال (١٧) وإن أنكر الوطء (٣٤٣/٥٦٣) أى وإن كان هو أيضا منكرا لإنكاره الوطء أى الحكمى وهو الخلوة لكن المعتبر انكارها لا انكاره لكونه مدعيا معنى ١٢

٦٧٣- قوله (١٨) انه لم يطأها (٣٤٣/٥٦٣) تفسير لأنكرت لا مفعوله

تكون، جعلناها كالوطئ فى هذا، فقلنا بوقوع الثانية احتياطا لوجودها فى العدة، والمطلقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر إذا لم تكن معتدة بخلاف هذه (١٤-١٦) ولو افترقا فقالت: بعد الدخول (١٤) وقال الزوج: قبل الدخول (١٥) فالقول لها لانكارها سقوط نصف المهر- (الشرح) قال العلامة الشامى: يطلق الدخول على الوطئ، وعلى الخلوة المجردة، فلو كان الاختلاف بينهما فى الوطئ مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر ثمرة للاختلاف (١٦) ردالمحتار

(١٧-١٨) فى الشرح متصلا بالعبارة السابقة - "لانكارها سقوط نصف المهر، وإن أنكر الوطئ (١٧) ولو لم تمكنه فى الخلوة، فإن بكرا صحت، وإلا لا" وفى بعض النسخ: و"إن أنكرت" بالتاء، والمعنى أن القول لها وإن أنكرت أنه لم يطأها (١٨) فى هذا الدخول الذى

وإن أنكرت وقالت إنه لم يطأها، ١٢

٦٧٤- قال (١٩) وطلقت قبل وطئ رجع (٣٤٤/٥٦٥) أى بالقضاء أو

الرضا كما مر ص ٥٤٤-

٦٧٥- قوله (٢٠) لمقابلتها بغير متقوم (٣٤٥/٥٦٦) دليل للرجعية، ١٢

٦٧٦- قال (٢١) لفوت رضاها بفوات النفع (٣٤٥/٥٦٦) تعليل

للصورة الأولى دون الثانية كما سيشير اليه المحشى السيد العلامة رحمه الله

تعالى، ١٢

٦٧٧- قوله (٢٢) حيث أفسد الشرط الثانى (٣٤٦/٥٦٧) أقول المراد

بالشرط الثانى شرط الزيادة سواء ذكر أولا أو ثانيا، وإنما سماه الثانى لذكره هنا

ادّعته، لكن الأولى أن يقول وإن اعترفت بعدم الوطئ، لأنه لم يدّع الوطئ حتى يقابل بانكارها له- (ردالمحتار)

(١٩) قبضت ألف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطئ رجع عليها بنصفه- (المتن والشرح)

(٢٠) لو تزوّجها على ألف وعتق أخيها أو طلاق ضرّتها- بلفظ المصدر لا المضارع- عتق

الأخ، وطلقت الضرة بنفس العقد طلقة رجعية لمقابلتها بغير متقوم وهو البضع وللزوجة

المسمى فقط

(٢١-٢٢) فى المتن والشرح:- نكحها بألف على أن لا يخرجها من البلد، أو لا يتزوّج

عليها، أو نكحها على ألف إن أقام بها وعلى ألفين إن أخرجها فان وفى، وأقام، فلها

الألف، وإلا فمهر المثل لفوت رضاها بفوات النفع (٢١) ولا يزداد على ألفين ولا ينقص عن

ألف بخلاف ما لو تزوّجها على ألف إن كانت قبيحة، وعلى ألفين إن كانت جميلة فانه يصح

الشرطان- اتفاقا، فى الأصح لقلة الجهالة- فى ردالمحتار :- جواب عما يرد على قول الامام

ثانيا يفيدكه الحاصل الآتى ١٢- لكن انظر ما كتبنا على البحر الرائق والمسئلة محتاجة إلى زيادة تحرير وفقنا الله تعالى له ١٢،

٦٧٨- قال (٢٣) كشهود (٣٥٠/٥٧٤) أقول قد مرت فروع كثيرة ناصّة بأن النكاح بدون شهود لا ينعقد وقدمنا الكلام على ذلك على هامش ص ٤٤٥ فليراجع، ١٢،

٦٧٩- قوله (٢٤) كالدخول فى الفاسد (٣٥٠/٥٧٤) أى فيحرم قبل النفاذ كما صرح به العلماء، ١٢،

٦٨٠- قوله (٢٥) كما يعلم مما سيأتى الخ (٣٥٠/٥٧٤) سيذكر فيها خلافه ص ٢٣٧/ج ٣،

٦٨١- قوله (٢٦) أو بغير شهود (٣٥٠/٥٧٤) تقدم عن النهر ص ٥٠٥ مثل ما ذكر الشارح هنا وهو الفساد فى التزوّج بلا شهود دون البطلان، ١٢

حيث أفسد الشرط الثانى (٢٢) فى المسألة المتقدمة-

(٢٣-٢٤) ويجب مهر المثل فى نكاح فاسد، وهو الذى فقد شرطا من شرائط الصحة كشهود (٢٣) وحكم الدخول فى النكاح الموقوف كالدخول فى الفاسد (٢٤) فيسقط الحدة، ويثبت النسب، ويجب الأقل من المسمى ومهر المثل

(٢٥-٣٤) مقتضاه الفرق بين الفاسد والباطل فى النكاح، لكن فى الفتح قبيل التكلم على نكاح المتعة انه لا فرق بينهما فى النكاح بخلاف البيع- نعم فى البزاية حكاية قولين فى أن نكاح المحارم باطل أو فاسد، والظاهر أن المراد بالباطل ما وجوده كعدمه ولذا لا يثبت النسب، ولا العدة فى نكاح المحارم أيضا، كما يعلم مما سيأتى (٢٥) فى الحدود- وفسر القهستاني هنا الفاسد بالباطل، ومثله بنكاح المحارم، وبإكراه من جهتها، أو بغير شهود (٢٦) وتقييده الإكراه بكونه من جهتها قدمنا الكلام عليه أوّل النكاح قبيل قوله: وشرط

٦٨٢- قوله (٢٧) فالدخول فيه لا يوجب (٣٥٠/٥٧٥) انظر ما سيأتى ص ٩٨٦ و ص ٩٩٩ و ص ١٠١١) ويفيدك فرقا نفيسا فى الفاسد والباطل ما فى ص ١٠٠١، وانظر ما سيأتى شرحا ص ٦٣٣ و ص ٦٣٤ وهو المستفاد مما مر ص ٤٨٠، ان المحرمة لمعنى فيها لا تدخل تحت العقد لعدم المحلية ولأمر عارض تدخل ومن الأول المحارم وذات الزوج والمشاركة ومن الثانى جمع الاختين معا أو بالتعاقب، ١٢

٦٨٣- قوله (٢٨) إن علم أنها للغير (٣٥٠/٥٧٥) لو تزوج امرأة الغير عالما بذلك ودخل بها لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها، وبه يفتى لأنه زنا والمزنى بها لا تحرم على زوجها، بحر، ج/٤ ص ١٥١ ومثله فى البزازية من العدة ص ٢٥٧ ومثله فى الفتح عن الذخيرة مع لفظ به يفتى ص ٢٧٩/ج ٣) ١٢

٦٨٤- قوله (٢٩) فلم ينعقد أصلا (٣٥٠/٥٧٥) اقول قوله لم ينعقد أصلا وقول البحر انه زنا يقتضى أن لا يثبت فيه النسب، لكن نصّ فى البحر عن البدائع على خلاف ذلك كما يأتى آخر صفحة ١٠٤١) ومعلوم أن القنية والمحتبى لا يقاومان البدائع فليراجع، وليحرر، ١٢

حضور شاهدين، وسيأتى فى باب العدة أنه لا عدّة فى نكاح باطل، و ذكر فى البحر هناك عن المحتبى أن كل نكاح اختلف العلماء فى جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخول فيه موجب للعدّة، أما نكاح منكوحة الغير ومعتدته فالدخول فيه لا يوجب العدة (٢٧) إن علم أنها للغير (٢٨) لأنه لم يقل أحد بجوازه، فلم ينعقد أصلا (٢٩) قال فعلى هذا يفرق بين فاسده

٦٨٥- قوله (٣٠) ولهذا (٣٥٠/٥٧٥) أى للاجماع على حرمة ١٢

٦٨٦- قوله (٣١) يجب الحد مع العلم بالحرمة (٣٥٠/٥٧٥) أقول وجوبه إنما هو إذا وطئ من دون تزوج ولم يدع ظن الحل، أما إذا تزوج فلا حد بشبهة العقد، وخلاف الصاحبين إنما هو فى تزوج المحارم و وطئهن بعده مع علم الحرمة لا فى غيرهن كمعتدة الغير وغيرها كما حققه فى الفتح وسيأتى فى الحدود والكلام ههنا فى النكاح فإن قلت لا يكدر هذا ما قصده بالاستشهاد فإن المراد إبانة أن حرمة هذه مجمع عليها، ولا شك أن شرط الحد كونه حراما إجماعيا فثبوت الحد (ولو فى بعض الصور أعنى إذا) * كان الوطء من دون تزوج دليل على أن الحرمة إجماعية؟ قلت كلا وإنما يدل على الاجماع على حرمة الوطء من دون نكاح ولا ملك يمين وهو ظاهر لا يحتاج إلى استشهاد (و) بعد التزوج لاحد فلا استشهاد فافهم-

٦٨٧- قوله (٣٢) لا فرق بينهما فى غير العدة (٣٥٠/٥٧٥) أقول بل

فى عدة أشياء،** الثانى ثبوت النسب فى الفاسد دون الباطل كما يأتى شرحا فى آخر بابيه فى نكاح كافر مسلمة، ولا شك أن وجوب العدة وثبوت النسب

وباطله فى العدة، ولهذا (٣٠) يجب الحد مع العلم بالحرمة (٣١) لأنه زنا، كما فى القنية

* لا يبدو واضحا فى الأصل، وأثبت كما ترا أى لى ١٢ محمد أحمد

** ثم رأيت فى الهداية من نكاح الرقيق ص ٤٩٠ ما نصه: بعض المقاصد فى

النكاح الفاسد حاصل كالنسب ووجوب المهر والعدة، زاد الفتح: والنفقة اهـ منه

رضى الله تعالى عنه

متلازمان *** الثالث يجب مهر المثل ولا يزداد فى الفاسد على المسمى وفى الباطل يجب بالغاً ما بلغ مطلقاً لبطلان التسمية فكأن لم يسم كما تقدم قبل باب الولى ص ٤٨٠) الرابع فى الفاسد فساد الملك وفى الباطل عدمه وان اعتبرت صورته دائرة للحد، وذلك لأن الباطل معدوم شرعاً، الخامس الوطء فى الفاسد حرام وليس بزنا وفى الباطل زنا محض وان لم يجد، فليس كل زنا موجبا للحد فيعذب هذا فى الآخرة عذاب الزناة والأول عذاب من ارتكب حراماً دون الزنا، ولعله ينبغي أن يجد قاذف الأول لا قاذف هذا عند من يفرق وإطلاقهم النفى مبنى على ما اشتهر من عدم الفرق بين فاسده وباطله، السادس يختلج بالبال أن الباطل لا يحتاج إلى المتاركة بخلاف الفاسد لأن المعدوم لا حكم له وكيف يحجر زوج امرأة تزوجها غيره مع علمه بأنها لغيره عن وطئها ما لم يقل هذا الثانى تركتك أو طلقتك، فانها إذن تصير محبوسة عن زوجها المحق لحق زوجها الباطل وهو بعيد جداً بخلاف حرمة صهر أو رضاع طارٍ كما إذا قبل أم امرأته لأن النكاح كان صحيحاً قطعاً فيجوز أن لا يبطل بالطارى بل يفسد لأن البقاء أسهل من الابتداء، على أن فى المصاهرة المذكورة خلافاً ولعل الباطل نكاح امرأة ليست محلاً لنكاحه إجماعاً و بالجملة فالمقام محتاج إلى تحرير كثير والله تعالى أعلم ١٢-

وغيرها هـ- والحاصل أنه لا فرق بينهما فى غير العدة (٣٢) أما فيها فالفرق ثابت، وعلى هذا فيقيد قول البحر هنا، و نكاح المعتدة بما إذا لم يعلم بأنها معتدة- لكن يرد على ما فى *** انظر العالم الكبيرة ص ٤٤ / ج ٤) ولو ادعى صبياً فى يد امرأة وأقام شاهدين على النكاح غير أنهما لم يزكيا أو كانا محدودين فى قذف أو أعميين فانى لا أثبت النسب و أوجب المهر والعدة هكذا فى المحيط ١٢ منه رضى الله تعالى عنه

٦٨٨- قوله (٣٣) لم يقل أحد بجوازه (٣٥٠/٥٧٥) أقول نعم ولكن المانع من خارج وليس فى نفسها صفة تنافى المحلّة، ١٢

٦٨٩- قوله (٣٤) فالتأخر باطل قطعاً (٣٥٠/٥٧٥) أقول وعلى ما حققناه فاسد لا باطل، ١٢

٦٩٠- قوله (٣٥) وفى الخانية لو تزوج محرمة الخ (٣٥١/٥٧٥) لفظها: إذا تزوج بذات رحم محرم منه نحو الام والبنت والاخت والعمة والخالة، أو تزوج بامرأة ابية أو ابنه ودخل بها لا حد عليه فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ الخ * فأطلق القول وذكر فى المثال محرمات الصهر أيضاً فأفاد شمول محرمات الرضاع كذلك بل بالأولى ١٢

٦٩١- قوله (٣٦) عليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ (٣٥١/٥٧٥) أى لا عبرة

بماسمى؛ ١٢

المجتبى مثل نكاح الاختين معاً، فإن الظاهر أنه لم يقل أحد بجوازه (٣٣) ولكن لينظر وجه التقييد بالمعية والظاهر أن المعية فى العقد، لا فى ملك المتعة إذ لو تأخر أحدهما عن الآخر فالتأخر باطل قطعاً (٣٤)

(٣٥-٣٩) وفى الخانية لو تزوج محرمة (٣٥) لا حدّ عليه عند الامام، وعليه مهر مثلها بالغاً * تمامه فيها-: وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى رحمهم الله تعالى: ان علم أنها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وإن لم يعلم كان عليه المهر ولاحد عليه ١٢- وفى البزازية (ص ١٤٤/ ج ٤ هندية) نكاح المحارم فاسد أم باطل قيل باطل، وسقوط الحد بشبهة الاشتباه، وقيل فاسد وسقوط الحد بشبهة العقد، ١٢ منه

٦٩٢- قوله (٣٧) فهي مستثناة (٣٥١/٥٧٥) أقول لا يختص الاستثناء بها، بل كل محرمة لا لعارض بل لمعنى فيها كذات زوج أو شركة كذلك فيجب مهر المثل بالغاً ما بلغ، ولا عبرة بالتسمية أصلاً، لأنها ليست محلاً للعقد فلم تدخل تحته، فبطل التسمية، بخلاف ما إذا جمع بين أختين بعقد، حيث المنع للجمع لا

لمعنى فى شئ منهما كما تقدم قبل باب الولي ص ٤٨٠) فليحفظ، ١٢

٦٩٣- قوله (٣٨) ان نكاح المحارم (٣٥١/٥٧٥) أقول سيأتي ص ٢٣٧/٣) عن النهر تصحيح ثبوت النسب فى نكاح المحارم وعن الرملى عن العينية وغيره يثبت النسب عنده فالظاهر أنه فاسد عنده لا باطل فاذن لا بد من الاستثناء ١٢

٦٩٤- قوله (٣٩) باطل لا فاسد (٣٥١/٥٧٥) وبمثل هذا يجاب عن كل ما ذكرنا من المحرمات لعدم المحلية ١٢

٦٩٥- قال (٤٠) وان لم تعلم المرأة بالمتاركة (٣٥١/٥٧٦) تاتى مسائل المتاركة مفصلة شرحاً ص ١٠٠٦ وص ١٠٠٧) ١٢

٦٩٦- قال (٤١) فى الاصح (٣٥٢/٥٧٧) هكذا صححه فى الفتح-

مابلغ اهـ (٣٦) فهي مستثناة (٣٧) إلا أن يقال ان نكاح المحارم (٣٨) باطل لا فاسد (٣٩) على ما مر من الخلاف، ويكون ذلك ثمرة الاختلاف و بياناً لوجه الفرق بينهما- الخ- (٤٠-٤٢) اذا وقع النكاح فاسداً يفسخ وان وقع الوطئ ايضاً: تجب العدة من وقت التفريق أو متاركة الزوج، وإن لم تعلم المرأة بالمتاركة (٤٠) فى الأصح (٤١) ويثبت النسب وتعتبر

٦٩٧- قال (٤٢) وتعتبر مدته (٣٥٢/٥٧٧) أى مدة النسب- اه- بحر

٦٩٨- قوله (٤٣) وعدم مجئ أحدهما إلى الآخر (٣٥٢/٥٧٧) أقول

فيه إيماء إلى صحة المتاركة منها والالقال وعدم مجيئه إليها فافهم ١٢

٦٩٩- قوله (٤٤) ان فسخ هذا النكاح يصح الخ (٣٥٢/٥٧٧) أقول

يتزأى لى والله تعالى أعلم أن مامر من أن لكل منهما فسخه فيما إذا وقع فاسدا كما إذا نكحها بلا شهود وأما هذا فيما إذا طرأ الفساد بمصاهرة مثلا فلا تنفرد بالفسخ بل لابد من متاركة الزوج، تأمل وراجع- ومن الحكمة فيه أن لو جوزنا فيه تفردا بالفسخ شاعت الفتن فكل امرأة تريد أن تفارق زوجها تقبل ابنه مثلا بشهوة فيفسد النكاح فتفسخه مستبدة به وتنكح من شئت وهذا باب يجب سدّه، والله تعالى أعلم، ١٢

٧٠٠- قوله (٤٥) فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسى

مدته (٤٢) وهى ستة أشهر

(٤٣-٤٦) قوله أو متاركة الزوج، فى البزاية: المتاركة فى الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول..... وعدم مجئ أحدهما إلى الآخر بعد الدخول ليس متاركة لأنها لا تحصل إلا بالقول، وقال صاحب المحيط: وقبل الدخول أيضا لا يتحقق إلا بالقول اه- وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فعل الزيلعى، لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة أصلا، مع أن فسخ النكاح يصح من كل منهما (٤٤). محضر الآخر اتفاقا، والفرق بين المتاركة و الفسخ بعيد، كذا فى البحر- وفرق فى النهر بأن المتاركة فى معنى الطلاق، فيختص به الزوج، أما الفسخ فرفع العقد فلا يختص به، وإن كان فى معنى المتاركة- وردّه الخير الرملى بأن الطلاق لا يتحقق فى الفاسد، فكيف يقال ان المتاركة فى معنى الطلاق، فالحق عدم الفرق، ولذا جزم به المقدسى (٤٥) فى شرح نظم الكنز- الخ- وتماه فيما علقناه على البحر (٤٦)

(٣٥٢/٥٧٧) فيتأتى المتاركة أيضا من قبلها كالفسخ ١٢

٧٠١- قوله (٤٦) وتماه فيما علقناه على البحر (٣٥٢/٥٧٧) ذكر فيه

استناد الرمل بفرع فى جامع الفصولين ويين أنه عليه لا له ١٢

٧٠٢- قوله (٤٧) أما الارث فلا يثبت فيه (٥٧٧) (٣٥٢) أى توارث

الزوجين أما الأولاد فإنهم عن أمهم بديهي فان أولاد الزنا ترث عن أمها فكيف

بهؤلاء وكذا عن أبيهم للحكم بثبوت النسب كما لا يخفى ١٢

٧٠٣- قال (٤٨) احدى وعشرين (٣٥٢/٥٧٨) هكذا فى نسخة

أخرى للدر وفى ثالثة أحدا بالتذكير، وهو المناسب كما لا يخفى ١٢-

٧٠٤- قال (٤٩) لعبد اقترض (٣٥٣/٥٧٨) ويأتى آخر الحوالة عن

الفتح عن الصغرى ص ٤٥٨ أن القرض بشرط النفع فاسد-

٧٠٥- قوله (٥٠) لم أرحكم ما إذا ساوت المرأة (٣٥٤/٥٨١) أقول

ولعل هذا فرض لا يوجد، فالمساواة فى جميع الأمور المعتبرة من السن والجمال

والمال والعقل والدين والعلم والأدب والخلق كالحال العادى فى شخصين، فضلا

فى شرح نظم الكنز- الخ- وتماه فيما علقناه على البحر (٤٦)

(٤٧) قوله ويثبت النسب، أما الارث فلا يثبت فيه، وكذا النكاح الموقوف-ط عن أبى

السعود

(٤٨-٤٩) وذكر (النهر) من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين (٤٨) ونظم منها العشرة

التى فى الخلاصة وفى النظم:- ثم الهبة مضمونة يوم قبض- وصح بيعه لعبد اقترض (٤٩)

(الشرح)

(٥٠) فى بيان أن مهر مثل المرأة مهر امرأة تماثلها من قوم أبيها، ويستفاد اعتبار الترتيب من

عن ثلاثة، وإنما يعتبر الأقرب فالأقرب، ولا شك أن إحداهما تكون أقرب وأشبه على ما هو المعتاد ١٢

٧٠٦- قوله (٥١) إذ لا يمكن ذلك إلا عند وجود المماثل (٣٥٦/٥٨٣) أقول إذا لم يوجد المماثل ينظر القاضى إلى مهر امرأتين احداهما أدون من هذه، والأخرى أعلى منها ثم ينظر التفاوت بينهما فيجعل مهر مثل هذه بين مهريهما على نسبة ذلك التفاوت وعلى هذا أيضا لا يتأتى الزيادة والنقصان مما أدى إليه اجتهاده، ١٢

قول الخلاصة:- ويعتبر بأخواتها وعماتها، فإن لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم- وقال فى البحر: ولم ار حكم ما إذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب أبيها مع اختلاف مهرهما، هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر؟ وينبغى أن كل مهر اعتبره القاضى وحكم به فانه يصح لقلة التفاوت اهـ

(٥١) ذكر فى البحر مخالفة بين ما فى الخلاصة والمتقى وبين ما فى المحيط، وسعى العلامة الشامى فى رفع الخلاف بتبيين محامل العبارات، وحاصل البحث أن القاضى يحكم بمهر المثل إذا قدمت الزوجة بينة أن مهر مثلها كذا، أو إذا أقربه الزوج وهذا فى الخلاصة والمتقى، وفى المحيط أن للقاضى تقدير مهر المثل زاد أو نقص، فحمله العلامة الشامى أن تقدير القاضى يكون عند عدم وجود من يساويها من قوم أبيها ومن الأجانب، وحمل كلام الخلاصة والمتقى عند وجود المماثل، وقال اذا وجد المماثل يمكن تحقق الزيادة والنقصان، لكن القاضى يحكم بما يثبت من الشهادة أو إقرار الزوج، وعند عدم وجود المماثل يفرض مهر المثل بنفسه، وما يقدره القاضى يكون جاريا مجرى مهر المثل، وعلى هذا لا يتأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان، إذ لا يمكن ذلك إلا عند وجود المماثل -

٧٠٧- قوله (٥٢) كلها أو بعضها (٣٥٦/٥٨٣) أى أكثرها الذى عليه تدور رضى الرغبات أكثر مما سواه وهو الجمال والبكارة والحدائث نظرا إلى غالب الناس فمن فضلت فى هذه ترجح غالبا على المفضولة وإن كانت أرجح فى العقل والأدب مع اشتراكهما معا فى وجود العقل والأدب، وعند ذلك يسقط النظر الآتى وقد يشير إليه قول الصيرفية الآتى فى الصفحة القابلة حيث حُكِّم الجمال، والبكارة والحدائث تؤيدانه، ١٢

٧٠٨- قوله (٥٣) وإلا فلا يعطى لهما شىء (٣٥٦/٥٨٤) أقول هذا مشكل ولا أعلم له نظيرا فى الشرع فان الفرج محترم حقا للشرع ولا يترك هملا ولا يمكن استباحته مجانا فليتأمل، ١٢

٧٠٩- قوله (٥٤) لم يصح (٣٥٨/٥٨٧) لأنها هبة لم تقبض ١٢

٧١٠- قوله (٥٥) لا حاجة الى القبض (٣٥٨/٥٨٧) لأنه بيع ١٢

٧١١- قوله (٥٦) بعد أخذ المهر (٣٥٨/٥٨٧) فقبله بالأولى ١٢

(٥٢) فان لم يوجد من يمثلهما فى الأوصاف المذكورة كلها أو بعضها فالقول للزوج بيمينه (٥٣) فى البحر عن الصيرفية: مات فى غربة، وخلف زوجتين غريبتين تدعيان المهر، ولا بينة لهما، وليس لهما أخوات فى الغربة، قال يحكم بجماهما بكم ينكح مثلهما، قيل له يختلف بالبلدان، قال ان وجد فى بلدهما يسأل وإلا فلا يعطى لهما شىء اهـ- (٥٤-٥٥) فى الفيض:- ولو أعطى ضيعة بمهر امرأة ابنه ولم تقبضها حتى مات الأب، فباعها المرأة لم يصح (٥٤) إلا إذا ضمن الأب المهر ثم أعطى الضيعة به فحينئذ لا حاجة إلى القبض (٥٥)

٥٦- له رضى المرأة بوطئ أو خلوة تم امتنعت عن الزوج لأخذ القدر المعجل من المهر

٧١٢- قوله (٥٧) لا لوأحاطا به الزوج (٣٥٨/٥٨٧) لو كان الزوج أحاطا بالمعجل على غريم له على ان أبرأته عن المهر ففي الاستحسان ليس له أن يدخل بها حتى تاخذ المهر ، هكذا في الذخيرة ١٢ هندية

٧١٣ - قوله (٥٨) والتسليم معا متعذر هنا (٣٥٨/٥٨٧) أى فى بعض الصور كما اذا كان المهر عبدا معينا كما صورّه بذلك فى الفتح ١٢

٧١٤- قال (٥٩) فيجب حالا (٣٥٩/٥٨٨) لبطلان التاجيل، وكان كالمعجل فيجرى فيه حكمه من جواز المنع ١٢

٧١٥- قال (٦٠) الا التاجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف (٣٥٩/٥٨٨) أقول فى الخانية: رجل تزوج امرأة بألف على أن كل الالف مؤجل، إن كان الاجل معلوما صح التاجيل، وان لم يكن لا يصح، وإذا لم يصح التاجيل يؤمر الزوج بتعجيل قدر ما يتعارفه أهل البلدة، فيؤخذ منه الباقي بعد

كانت ناشزة لا نفقة لها، عندهما إلا أن تمنعه من الوطئ وهى فى بيته، فان ذلك ليس بنشوز بعد أخذ المهر - (ملخصا)

(٥٧-٥٨) فى البحر عن المحيط: لو أحالت به-بالمهر المعجل- رجلا على زوجها، لها الامتناع إلى أن يقبض المحتال، لا لو أحاطا به الزوج اهـ (٥٧) وأشار إلى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عينا أو دينا بخلاف البيع والتمن عين، فانهما يسلمان معا لأن القبض والتسليم معا متعذر هنا (٥٨) بخلاف البيع-

(٥٩-٦٣) لها الامتناع لأخذ القدر المعجل إن لم يؤجل كله، إلا إذا جهل الأجل - هالة فاحشة فيجب حالا (٥٩) إلا التاجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف (٦٠) وعن الثانى لها منعه إن أجله كله، وبه يفتى استحسانا-

الطلاق أو بعد الموت، ولا يجبره القاضي على تسليم البناقى ولا يجبره اه- فقد أفاد أنه عند عدم صحة التاجيل يتأجل ** للموت أو الطلاق، أو انما تعجل منه ذلك البعض لمكان العرف فحيث لا عرف بتعجيل شئ كبلادنا يبقى الكل موجلا الى الفراق، هذا مفاد الخانية فليحرر ١٢ ونياتى للمحشى ص ٥٣٢/ج ٤) لو مات زوج المرأة أو طلقها بعد عشرين سنة مثلا من وقت النكاح فلها طلب موخر المهر لأن حق طلبه انما ثبت لها بعد الموت أو الطلاق لا من وقت النكاح الخ، وفى الهندية قال نصفه معجل ونصفه مؤجل ولم يذكر الوقت للمؤجل، قال بعضهم يجب حالا وبعضهم يقع على الفرقة بالموت أو بالطلاق، وروى عن ابى يوسف ما يؤيد هذا القول- بدائع - تاجيل المهر لا الى غاية معلومة قال بعضهم يصح وهو الصحيح لان الغاية معلومة فى نفسها وهو الطلاق أو الموت - محيط ١٢-

فتحور- والحمد لله- أن التاجيل على ثلاثة اقسام، الاول ان يوقت لغاية معلومة كسنة أو عشر سنين، ومنه وقت الحصاد والدياس فيصح، والثانى أن يوقت لغاية مجهولة جهالة فاحشة كهبوب الرياح ونزول الأمطار فلا يصح ويجب حالا وهو الذى فى الغاية والبحر، والثالث ان يذكر كونه موجلا ولا يتعرض ببيان لأجل أصلا فيصح، ويتأجل للموت أو الطلاق، وهو الذى فى الخانية والهندية والمحيط،

اختلف الافتاء فى جواز الامتناع وعدم جوازه، قال العلامة الشامى: والاستحسان

** وهو الصحيح عالمكبرية عن المحيط ١٢ منه رضى الله تعالى عنه

وهو معنى قول الشارح إلا التاجيل لطلاق أو موت فيصح للعرف، أى إلا أن يذكر تاجيله لأحدهما أو يقتصر على ذكر التاجيل ويسكت عن بيان الاجل أصلاً فيصح ويتأجل لطلاق أو موت لمكان العرف، وهذا معنى قول المحيط، لأن الغاية معلومة فى نفسها، ١٢

٧١٦- قوله (٦١) والاستحسان مقدم (٣٥٩/٥٨٨) قلت لكنهم قالوا الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية، ١٢، لكن رأيت فى الخانية ما يفيد أن هذا هو ظاهر الرواية عن أبى يوسف فى قوله الثالث الذى ثبت عليه فانظر ص (٤٣٤) لكن نص فى الفتح أن هذه رواية المعلى عن أبى يوسف، ١٢

٧١٧- قوله (٦٢) اذا لم يشترط الدخول الخ (٣٥٩/٥٨٨) أقول وعرف بلادنا الدخول قبل أداء شيء منه والمعروف كالمشروط، فلا يكون لها الامتناع بالاتفاق، ١٢

٧١٨- قال (٦٣) على حكم الحلول (٣٥٩/٥٨٩) أى الاداء عند الطلب ١٢

٧١٩ - قوله (٦٤) وفى الفتح أنه الحق (٣٥٩/٥٨٩) وسيأتى ثم

مقدم (٦١) فلذا جزم به الشارح، وفى البحر عن الفتح: وهذا كله إذا لم يشترط الدخول (٦٢) قبل حلول الأجل، فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع اتفاقاً اهـ-

نقل الشارح عن النهر: لو تزوجها على مائة على حكم الحلول (٦٣) علي أن يعجل أربعين، لها منعه حتى تقبضه-

(٦٤) للمرأة ما لم تقبض المعجل زيارة أبويها كل جمعة مرة بلا إذنه- لكن قيده فى الاختيار بما إذا لم يقدر أبواها على إتيانها وفى الفتح: أنه الحق -

ص ١٠٩٣ أن ما اختاره رواية النوادر عن ابى يوسف وأنه خلاف الصحيح المفتى به،

٧٢٠- قال (٦٥) أو غاسلة لا فيما عدا ذلك (٣٦٠/٥٩٠) لفظ الخلاصة عن مجموع النوازل للفقهاء أبى الليث يجوز للزوج ان يأذن لها بالخروج الى سبعة مواضع: زيارة الأبوين وعيادتهما وتعزيتهما أو أحدهما، وزيارة المحارم، فان كانت قابلة أو غاسلة، أو كان لها على آخر حق، أو كان لآخر عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن، والحج على هذا، وفيما عدا ذلك من زيارة الأجانب وعيادتهم والوليمة لا يأذن لها ولو أذن وخرجت كانا عاصيين وان وقعت لها نازلة، إن سألها الزوج من العالم وأخبرها لا يسعها الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضا الزوج اه مختصرا- ومثله فى غيرها - وفى الهندية عن الخانية لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخالدة والعمة والأخت فهو على هذه الاقاويل اه- أقول فعدم الأم من مواضع جواز الخروج وتمثيلهم المحارم بالنساء وعدم القابلة والغاسلة فى صور الجواز، وانما تخرجان الى النساء دون الرجال دليل على ان الكلام ههنا يعم الخروج الى الرجال والنساء جميعا، فكما لا يباح الخروج الى الرجال الاجانب كذلك الى النساء الأجنبية إذ لو جاز خروج المرأة لزيارة الأجنبية وعيادتهن و لائمهن لما كان لتخصيص ذكر

(٦٥) فى بيان مواضع يجوز للمرأة الخروج فيها: فلا تخرج إلا لحق لها أو عليها أو لزيارة أبويها كل جمعة مرة، أو المحارم كل سنة، ولكونها قابلة أو غاسلة لا فيما عدا ذلك وإن أذن كانا عاصيين-

القابلة والغاسلة معنى ولا لتخصيص ذكر الام والخالة والعمة والاخت، بل قد ياتى فى النفقات ص ١٠٩٤ المنع عن الوليمة مطلقا قال الشامى ظاهره ولو كانت عند المحارم لانها تشمل على جمع فلا تخلو من الفساد عادة-رحمتى اه- وقال ط أطلق فيها فشمل ما إذا كانت للوالدين فى غير وقت الزيارة اه فكيف يقال بجواز الخروج إلى الأجنبية فى الولاتم، وكذلك الماتم، للاشتراك فى العلة ومن لم يعرف أهل زمانه فهو جاهل ١٢

٧٢١- قوله (٦٦) يتحالفان فى الصور الثلاث (٣٦١/٥٩٢) إذا لم تكن لهما بينة ١٢، هندية،

٧٢٢- قوله (٦٧) قال فى البحر ولم أر من رجح الأول (٣٦١/٥٩٢) أقول نقل تصحيحه فى الهندية عن شرح الجامع الصغير لقاضى خان ونصه: ذكر أبوبكر الرازى رحمه الله تعالى أن التحالف فى فصل واحد- إلى قوله- وهو الصحيح ١٢

(٦٦-٦٧) إذا اتفق الزوجان أن مهرا كان سمي فى العقد، واختلفا فى قدر المهر المسمى حال قيام النكاح وليست البينة عند أحدهما فمهر المثل هو المعيار، لكن يتحقق هنا ثلاث صور ١- أن يكون مهر المثل كما قالت الزوجة أو أكثر ٢- أن يكون كما قال أو أقل ٣- أن يكون بينهما، أى أكثر مما قال وأقل مما قالت-

و حاصل الحكم على تخريج الرازى هو التحالف إذا خالف مهر المثل قولهما أما إذا وافق قول أحدهما فالقول له، وهو المذكور فى الجامع الصغير-

وعلى تخريج الكرخى يتحالفان فى الصور الثلاث (٦٦) ثم يحكم مهر المثل وصححه فى المبسوط والمحيط، وبه جزم فى الكنز فى باب التحالف- قال فى البحر: و لم أر من رجح الأول (٦٧) وتعقبه فى النهر الخ -

٧٢٣- قال (٦٨) يمينه (٣٦١/٥٩٢) على دعوى الآخر وتمام تفصيله

فى الهندية عن الخانية ص ١١٥-

٧٢٤- قوله (٦٩) والظاهر أنه يكون القول للزوج (٣٦١/٥٩٣) فعلى

هذا إن برهنا ولم يعلم مهر المثل يقضى لها، وإن تحالفا ولم يعلم يقضى له فليتأمل وليحرر ١٢ أقول ولقائل أن يقول يستل الزوج عن مهر مثلها فما ذكره يمينه قضى به فى الصورتين، ولعل هذا هو مراد المحشى فافهم -١٢- ثم رأيت فى الخانية والهندية إذا ادعت مهرها على وارث زوجها أكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا بالنكاح يقول له القاضى أكان مهرها كذا أكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا، يقول القاضى أكان كذا إلى أن ياتى على مقدار مهر المثل فبعد ذلك إذا قال الوارث لا، ألزمه القاضى مقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة، هذا إذا كان القاضى يعرف مقدار مهر مثلها، فان لا يعرف يامر أمناءه بالسؤال ممن يعلم أو يكلفها إقامة البينة على ما تدعى اهـ -

٧٢٥- قوله (٧٠) لكن كان عليه حذف قوله تحالفا الخ (٣٦٢/٥٩٤)

(٦٨-٦٩) فى المتن والشرح:- وإن اختلفا فى قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل، يمينه (٦٨) وأى أقام بينة قبلت-

قال العلامة الشامى: بقى ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل؟ والظاهر أنه يكون القول للزوج (٦٩) لأنه منكر للزيادة -

(٧٠-٧١) حاصل البحث كما ذكره وفهمه العلامة الشامى بتوضيح: أن المرأة ادعت أن

اقول فكان عليه أيضا إسقاط "فان حلفا أو برهنا" ولكن الأمر أنه جعل من قوله "وان كان بينهما" مسألة مستانفة وجمع فيها ما إذا برهنا وما إذا لم يبرهن أحدهما وإذا لم يبرهن أحد، وحيث لا غبار عليه ١٢

٧٢٦- قوله (٧١) إذا نكل يقضى بألفين على ما عرف (٣٦٢/٥٩٣)

مهرها المسمى ألفان، وادعى الزوج أنه ألف، فهنا ثلاثة أقسام: أن يكون مهر المثل موافقا لدعوى الزوجة، أو لدعوى الزوج، أولا يوافق قول أحدهما بل يكون بينهما- (١) وإذا لم تكن بينة تحالفا ويقبل حلف من أيد قوله مهر المثل (٢) وإن كانت البينة عند أحدهما تقبل بيته شهد مهر المثل له أو لغيره أو لم يشهد لأحد منهما (٣) وإن أقام كل واحد منهما البينة تقبل بينة من خالف قوله مهر المثل، لأن البينات لا تثبت خلاف الظاهر -

وإذا كان مهر المثل بينهما، مثلا ادعت ألفين وادعى ألفا، ومهر المثل الف وخمس مائة قضى بمهر المثل-

ولفظ المتن والشرح: وإن كان مهر المثل بينهما تحالفا، فان حلفا أو برهنا قضى به، وإن برهن أحدهما قبل برهانه- قال العلامة الشامي: هذا بيان القسم الثالث، وهو إذا لم يوافق مهر المثل قول الزوج ولا قول الزوجة، وقوله "فان حلفا" راجع إلى المسألة الأولى (أى إذا لم تكن بينة وحلفا يقبل قول من أيده مهر المثل) وقوله "أو برهنا" راجع إلى الثانية (أى إذا أقاما البينة تقبل بينة من خالف قوله مهر المثل) ثم اعترض العلامة الشامي على عبارة المتن قائلا: لكن كان عليه حذف قوله "تحالفا" (٧٠) لأنه إذا برهنا لا تحالف-

وتعقب على هذا الاعتراض العلامة أحمد رضا قائلا: فكان عليه إسقاط "فان حلفا أو برهنا" أيضا، (فان ذكر حلف كل واحد منهما وبرهنتهما قد تقدم فى المسألة الأولى والثانية، ولا حاجة إلى الاعداد، بل يكفى أن يقال ان مهر المثل إذا كان بينهما قضى به، سواء حلفا أو

نص عليه فى الخانية ثم الهندية ١٢

٧٢٧- قوله (٧٢) والجامع الصغير (٣٦٢/٥٩٣) الذى فى الهندية عن
البدائع عن الجامع الصغير خلاف هذا ص ١١٦ -

برهنا، فان الحلفين والبرهانين ساقطان للتعارض وعدم موافقة أو مخالفة مهر المثل أحد
الحلفين أو البرهانين

ثم أوضح العلامة أحمد رضا أن قوله "وإن كان بينهما تحالف، فان حلفا أو برهنا
قضى به، وإن برهن أحدهما قبل برهانه" مسألة مستانفة، وليس قوله "حلفا" راجعا إلى
المسألة الأولى، ولا قوله "برهنا" راجعا إلى المسئلة الثانية، بل المسألتان كانتا فى صورة
موافقة مهر المثل قول أحدهما، وانقضى بيانهما- وهذه مسألة مبتدأة لصورة كان فيها مهر
المثل بينهما-

وتحصل فيها ثلاث صور (١) عجزهما عن البينة، وفيها التحالف، وإن حلفا
فالقضاء بمهر المثل (٢) إقامة كل واحد منهما البينة، وفيها القضاء بمهر المثل (٣) إقامة
أحدهما البينة، وفيها القضاء لمن له البينة ١٢ محمد أحمد الأعظمى المصباحى

وفى التحالف تتحقق صورة أخرى: أن تحلف الزوجة وينكل الزوج، وبالعكس،
فان نكل الزوج (فيما إذا ادعت الفين، وادعى ألفا، وكان مهر المثل ألفا وخمس مائة) يقضى
بألف وخمس مائة، كما لو أقرّ بذلك صريحا، وإن نكلت المرأة وجب المسمى ألف، لأنها
أقرت بالخط - كذا فى العناية واعترضه فى السعدية بأنه: إذا نكل يقضى بألفين على ما
عرف (٧١) أن أيهما نكل لزمه دعوى الآخر- اهـ

(٧٢) وفى الطلاق قبل الوطى حكم متعة المثل (الشرح) ذكر فى البحر أن فى رواية الأصل
والجامع الصغير أن القول للزوج فى نصف المهر من غير تحكيم للمتعة-

٧٢٨- قوله (٧٣) ولا يحكم بمهر المثل (٣٦٢/٥٩٤) الاولى إسقاط الباء

١٢

٧٢٩- قوله (٧٤) انه لم يذكر المهر ولا غيره (٣٦٣/٥٩٦) اذ لو ذكر

المهر فهو من المهر قطعاً أو غيره فمن غيره جزماً ١٢

٧٣٠- قال (٧٥) لوقوعه (٣٦٣/٥٩٦) فى هذه الصورة ١٢

٧٣١- قوله (٧٦) فانه أعم من المهيأ للأكل وغيره (٣٦٤/٥٩٧) أقول

لكن فسرته فى..... يكون..... للأكل الخ *

٧٣٢- قال (٧٧) لأنه معاوضة (٣٦٤/٥٩٨) لا هبة حتى لا يرجع فى

الهلاك ١٢

(٧٣) اذا وقع الاختلاف فى قدر المهر المسمى بعد موت الزوجين فالقول لورثة الزوج، ولا يحكم بمهر المثل، لأن اعتباره يسقط عند أبى حنيفة بعد موتهما-

(٧٤-٧٥) ولو بعث إلى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع غير جهة المهر -در- (المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره) (٧٤)- ثم قال انه من المهر لم يقبل - لوقوعه (٧٥) هدية فلا ينقلب مهراً - در-

(٧٦) بعث الزوج إلى امرأته شيئاً ولم يذكر أنه من المهر أو الهدية، ووقع الخلاف فقالت هو هدية، وقال هو من المهر فالقول له يمينه فى غير المهيأ للأكل، ولها يمينها فى المهيأله- ذكر العلامة الشامى هنا بحثاً للعلامة ابن الهمام ثم نقل عن البحر: وهذا البحث موافق لما فى الجامع الصغير، فانه قال: إلا فى الطعام الذى يوكل، فانه أعم من المهيأ للأكل وغيره اهـ * اندرست الحروف فى الاصل ولعل العبارة هكذا: - لكن فسرته فى الهداية بما يكون مهياً للأكل ١٢ محمد أحمد المصباحى

(٧٧-٧٩) خطب بنت رجل وبعث إليها أشياء ولم يزوجه أبوها فما بعث للمهر يسترد

٧٣٣- قال (٧٨) يسترد (٣٦٤/٥٩٨) مع الكراهة ١٢

٧٣٤- قال (٧٩) ولو ادعت (٣٦٥/٥٩٨) الزوجة المنكوحة ١٢

٧٣٥- قوله (٨٠) يرجع مطلقا (٣٦٥/٥٩٨) في الهندية عن القنية عن

قاضي خان أنه الاصح ١٢

٧٣٦- قوله (٨١) ان لم يشرط لا يرجع (٣٦٥/٥٩٨) وان شرط يرجع

إن أبت في الهندية عن القنية عن الصدر الشهيد أنه الاصح ١٢

٧٣٧- قوله (٨٢) القول الثاني (٣٦٥/٥٩٨) الذي في البحر ١٢

عنه قائما أو قيمته هالكا، لأنه معاوضة (٧٧) ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد (٧٨) ما بعث هدية، وهو قائم، دون الهالك والمستهلك، لأنه في معنى الهبة ولو ادعت (٧٩) أنه من المهر، وقال هو وديعة، فان كان من جنس المهر فالقول لها، وإن كان من خلافه فالقول له-

(٨٠-٩٢) أنفق رجل على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها بعد عدتها إن تزوجته لا رجوع مطلقا وإن أبت فله الرجوع، إن كان دفع لها، وإن أكلت معه فلا مطلقا، (المتن والشرح) حكى في البازية في هذه المسألة ثلاثة أقوال مصححة، حاصل الاول أنه يرجع مطلقا (٨٠) شرط الزوج أولا، تزوجته أولا، لانه رشوة- وحاصل الثاني انه ان لم يشرط لا يرجع (٨١) وحاصل الثالث وقد نقله عن فصول العمادى أنه ان تزوجته لا يرجع، وإن أبت رجع، شرط الرجوع أولا، إن دفع إليها الدراهم لتنفق على نفسها، وإن أكل معها لا يرجع بشئ أصلا اه-

وحاصل ما في فتح القدير حكاية الأول والأخير، وحكى في البحر الأول أيضا، ثم قال: وقيل لا يرجع إذا زوّجت نفسها الخ - يفهم منه عدم الرجوع بالأولى اذا تزوجته

٧٣٨- قوله (٨٣) فهذه أربعة أقوال (٣٦٥/٥٩٨) على ما قرر المحشى-
 حاصل الأول الرجوع مطلقا شرط أولا، أبت أولا، الثانى الذى فى البزازية يرجع
 إن شرط تزوجت أو أبت، وإن لم يشرط فلا، كذلك - والثالث الذى فى البحرز
 الرجوع بشرط الشرط والاباء جميعا، حتى إن فقد أحدهما لا يرجع، وحاصل
 ثالث البزازية وهو الرابع الرجوع بالاباء لا غير- وبالجمله فمنهم من أوجب
 الرجوع بالاباء لا غير، ومنهم من أوجب بالشرط لا غير، ومنهم من أوجب
 باجتماعهما جميعا، ومنهم من أوجب مطلقا، فقد استكملت الاحتمالات- كأن
 تقول اما ان تشرط للرجوع الشرط، او الاباء، أو كلاهما، أولا شىء، والله تعالى
 اعلم ١٢

٧٣٩- قوله (٨٤) ذكر أنه إن شرط التزوج (٣٦٥/٥٩٩) ذكره فى
 فصل حبس المرأة نفسها للمهر ١٢

٧٤٠ - قوله (٨٥) مشروط بالتزوج (٣٦٥/٥٩٩) فاجتمع الشرط

و لم يشترط، وقوله وإن أبت الخ- يفهم منه انه إن أبت وقد شرط يرجع، فصار حاصل هذا
 القول الثانى (٨٢) أنه يرجع فى صورة واحدة، وهى ما إذا أبت وكان شرط التزوج، ولا
 يرجع فى ثلاث، وهى ما إذا أبت ولم يشترطه، أو تزوجته وشرطه، أو لم يشترط- فهذه
 أربعة أقوال (٨٣) كلها مصححة والذى اعتمده فقيه النفس الامام قاضى خان هو القول
 الأول، فانه ذكر أنه إن شرط التزوج (٨٤) رجع لانه شرط فاسد، وإلا فان كان معروفا
 فقيل يرجع، وقيل لا، ثم قال: وينبغى أن يرجع لأنه إذا علم أنه لو لم يتزوج لا ينفق عليها
 كان بمنزلة الشرط كالمستقرض، إذا أهدى إلى المقرض شيئا لم يكن أهدى إليه قبل الاقتراض
 كان حراما، وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن
 قاضيا لا يهدى إليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وإن لم يكن مشروطا اهـ-

والاباء، فاجتمعت الاقوال على الرجوع ١٢

٧٤١- قوله (٨٦) لا كلام فى أن له الرجوع (٣٦٥/٥٩٩) وكذا

الثانى لتحقق الشرط ١٢

٧٤٢- قوله (٨٧) أما على الثالث (٣٦٥/٥٩٩) أى والرابع ١٢

٧٤٣- قوله (٨٨) وينبغى الرجوع (٣٦٥/٥٩٩) قبل التزوج والاباء

١٢

٧٤٤- قوله (٨٩) فقال لها الرجوع (٣٦٥/٥٩٩) أى بالرضاء أو

القضاء ١٢

٧٤٥- قوله (٩٠) شرط التزوج (٣٦٦/٥٩٩) أى صرح به أولاً وإلا

فالشرط حاصل دلالة ١٢

فما يقع فى قرى دمشق من أن الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدى إليها فى الأعياد، ويعطيها دراهم للنفقة والمهر إلى أن يكمل لها المهر، فيعقد عليها ليلة الزفاف، فاذا أبت أن تتزوجه ينبغى أن يرجع عليها بغير الهدية الهالكة على الأقوال الأربعة المارة، لأن ذلك مشروط بالتزوّج (٨٥) كما حققه قاضى خان فيمامر، وبقي ما إذا ماتت فعلى القول الأول لا كلام فى أن له الرجوع (٨٦) أما على الثالث (٨٧) فهل يلحق بالإباء لم أره، وينبغى الرجوع (٨٨) لأن الظاهر أن علة القول الثالث أنه كاهبة المشروطة بالعوض، وهو التزوّج كما يفيد ما فى حاوى الزاهدى، يرمز البرهان صاحب المحيط: بعثت الصهرة إلى بيت الحتن ثيابا لا رجوع لها بعده ولو قائمة، ثم سئل فقال لها الرجوع (٨٩) لو قائما- قال الزاهدى: والتوفيق أن البعث الأول قبل الزفاف ثم حصل للزفاف فهو كاهبة بشرط العوض، وقد حصل، فلا ترجع- والثانى بعد الزفاف فترجع اهـ

قوله- فى المتن - "مطلقا"- تفسير الاطلاق فى الموضعين كما دل عليه كلام

٧٤٦- قوله (٩١) ولذا قلنا الاولى (٣٦٦/٥٩٩) وإنما قال الأولى لأن

الطمع ههنا يقوم مقام الشرط كما حققه قاضى خان ١٢

٧٤٧- قوله (٩٢) لا يعلم قدره، تأمل (٣٦٦/٥٩٩) الوجه الأول هو

الصواب فى التعليل كما لا يخفى ١٢

٧٤٨- قوله (٩٣) سوى ما يكون على الزوجة الخ (٣٦٦/٦٠١) وفى

بلادنا الكل تمليك مطلقا عرفا مطردا فاشيا فى الأشراف والأوساط وكثير من

الأداني ١٢

٧٤٩- قوله (٩٤) كان القول قوله فيه (٦٧/٦٠٢) استظهرش أواخر

المصنف فى شرحه: شرط التزوّج (٩٠) أو لم يشترطه- ولذا قلنا الأولى (٩١) أن يقول: يطمع أن يتزوّجها، ليتأتى الاطلاق المذكور، وهذا القول هو الثالث، قد اعتمده المصنف فى منته وشرحه، وقال فى الفيض: وبه يفتى-

قوله: "وإن أكلت معه فلا" أى لأنه إباحة لا تمليك، أو لأنه مجهول لا يعلم قدره

تأمل (٩٢)

(٩٣) والعادة الفاشية الغالبة فى أشراف الناس وأوساطهم دفع ما زاد على المهر من

الجهاز تمليكا، سوى ما يكون على الزوجة (٩٣) ليلة الزفاف من الحلّى والثياب، فإن الكثير منه أو الأكثر عارية-

(٩٤-٩٩) جهز ابنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية، وقالت هو تمليك، أو قال الزوج ذلك

بعد موتها ليرث منه، وقال الأب أو ورثته بعد موته عارية، فالمتعمد أن القول للزوج ولها،

إذا كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله جهازا لا عارية- وأما إن مشترك- كمصر

والشام - فالقول للأب، كما لو كان أكثر مما يجهز به مثلها (المتن والشرح)

والظاهر أنه إن امكن التمييز فيما زاد على ما يجهز به مثلها كان القول قوله فيه

العارية أن القول له في الجميع مطلقا ١٢

٧٥٠- قوله (٩٥) فالقول قوله في الجميع، رحمتي (٣٦٧/٦٠٢) جزم

ط مطلقا أن القول له في الرائد

٧٥١- قوله (٩٦) في شرح منظومته (٣٦٧/٦٠٢) في فصل العارية

والهبة ٣

٧٥٢- قوله (٩٧) تردّد في البحر (٣٦٧/٦٠٢) أقول لا تردّد في

بلادنا حتى في الأجنبية فانا نعلم قطعا أن من زوج يتيمة أجنبية لا قرابة بينهما أصلا فجهزها من ماله فانما يجهز تمليكاً لا عارية ولا يخطر بباله أصلا أنه يرجع فيه يوما من الأيام، ولو أراد ذلك ليمّ وعُد عائدا في الهبة- وبالجملة فانما المدار على العرف والعرف فينا ظاهر فاش، والله تعالى أعلم ١٢

٧٥٣- قوله (٩٨) في الأم والجد (٣٦٧/٦٠٢) تمام عبارته: وفيما

يدعيه الاجنبي بعد الموت لا يقبل الا بينة اهـ ، وبیت الوهبانية هكذا :-

ومن في جهاز البنت قال أعرته- يصدق والإشهاد يُشَرَطُ، أظهر

تأمل فان ظاهر كلام شرحه نظرا إلى عبارة متنه يفيد أن دعوى الأجنبية العارية لا تقبل إلا بينة، فيكون الحاصل أن في الأب والأم والولي خلافا، قيل يصدقون في دعوى العارية مطلقا، وقيل لا، إلا بالاشهاد وهو الأظهر لتعارف التمليك منهم، أما الأجنبية فلا يصدق إلا بينة كما إذا قضى الوارث دين موثقه يرجع في التركة، والأجنبي لا، إلا بينة ، وكما اذا كفن الوارث يرجع ، والأجنبي لا، إلا

(٩٤) وإلا فالقول قوله في الجميع- رحمتي- (٩٥) والأم كالأب في تجهيزها وكذا ولي الصغيرة- ذكره ابن وهبان في شرح منظومته (٩٦) بحثا - وتردّد في البحر (٩٧) في الأم

بينة أنه بأمر الوارث، وكما إذا قضى دين غيره بغير أمره يكون متطوعا بخلاف المعير إذا افلك ملكه من الرهن فأدى ما على المستعير الى المرتهن، فليتأمل وليتدبر وليحرر والله تعالى أعلم ١٢

٧٥٤- قوله (٩٩) ان الأم والجد كالأب الخ (٣٦٧/٦٠٢) أما الام فلمسئلة فى القنية وأما الجد فلما ذكروا أنه كالأب إلا فى مسائل ليست هذه منها اه أقول كل هذا مستغنى عنه بعد النوط بالعرف، ولو كان العرف مختصا بالأب لم يلحق الجد بالأب لقولهم إنه مثله إلا فى مسائل، ولو كان يشمل الجد وجب كونه مثله وان كان التصريح بأنه ليس كمثلته إلا فى مسائل- وبالجمله فالمدار على العرف، فالكل سواء كما ذكرنا ١٢

٧٥٥- قال (١٠٠) ولو دفعت فى تجهيزها (٣٦٧/٦٠٢) ف، أقول دلت المسئلة أن هبة الفضولى صحيحة وأن السكوت مع العلم إجازة إذا ثبت الرضا ولو دلالة كما ههنا فان التجهيز مما يفعله الرجل و لو تفعله المرأة فلم تكن إلا معينة له فى كفاية مؤنته، وكان كمسئلة ذبح غنم أضجعها القصاب وأشباه ذلك الآتية فى الغصب، أما حيث لم يثبت الرضا فالظاهر أنه لا يجعل إجازة، ولذا لم يكن سكوته رضى فيما إذا زادت الأم على القدر المعتاد، فان وهب رجل من مال آخر لثالث وسلمه وهو ساكت فان كان هناك ما يدل على الرضا نفذت

والجد (٩٨) وقال إن مسألة الجد صارت واقعة الفتوى، ولم يجد فيها نقلا، وكسب الرملى أن الذى يظهر ببادى رأى أن الأم والجد كالأب (٩٩) (١٠٠) (ولو دفعت فى تجهيزها لايتها أشياء من أمتعة الأب بحضرته وعلمه وكان ساكتا و زفت إلى الزوج، فليس للأب أن يسترد ذلك من ابنته) لجريان العرف به- (المتن والشرح)

وإلا لا، وكان له الدعوى، هذا ما ظهرلى والله تعالى أعلم، ١٢،

٧٥٦- قوله (١٠١) إذا كان بغير ملك اليمين (٣٦٩/٦٠٥) كما قيد

به فى الأشباه من الأحكام ١٢

٧٥٧- قال (١٠٢) إلا فى مسألتين (٣٦٩/٦٠٥) فى الظهيرية من

القسم السابع فصل المهر- صبى أو مجنون جامع ثيبا نائمة فلا مهر، ولو بكرا فافتضها فعليه مهر مثلها اهـ، ومعلوم أن لا حد لعدم التكليف فتزاد هذه على

المستثنيات- حموى، ١٢

٧٥٨- قال (١٠٣) نكح بلا إذن (٣٦٩/٦٠٥) أقول وكذلك إن زنى

بهاو طاعت كما ياتى فى الحدود، نعم إن كانت مكرهة أو صبية وجب العقر على الصبى كما يذكر المحشى ثمه، ١٢-

٧٥٩- قال (١٠٤) وبائع أمته (٣٦٩/٦٠٥) بائع نكح أمته، ١٢

٧٦٠- قوله (١٠٥) كذا فى الأشباه (٣٦٩/٦٠٥) قال الحموى ذكر

المصنف فى غيبة الحشفة ثمان مسائل فالمستثنى عشرة- اهـ أقول، هذا عجيب فان المسألتين من الثمان فكيف يصير عشرا، ١٢

٧٦١ - قوله (١٠٦) فالأصح أن لا مهر (٣٦٩/٦٠٥) هو الصحيح-

(١٠١-١١٢) الوطئ فى دار الاسلام (أى إذا كان بغير ملك اليمين- (١٠١)-ردالمحتار

لا يخلو عن حد أو مهر، إلا فى مسألتين (١٠٢): صبى نكح بلا إذن وطاعته (١٠٣)

وبائع أمته (١٠٤) قبل تسليم، ويسقط من الثمن ما قابل البكارة، وإلا فلا- (الدرالمختار

قوله "إلا فى مسألتين" كذا فى الأشباه (١٠٥) من النكاح، وفيها من أحكام غيبة الحشفة

أن المستثنى ثمان مسائل، فزاد على ما هنا الزمى إذا نكحت بغير مهر ثم اسلما، وكانوا

صيرفية- وقيل يجب ثم يسقط- وثمره الخلاف يمكن أن تظهر فيما لو زوج الأب أمة ابنه الصغير من عبده، فمن قال يجب ثم يسقط قال بالصحة، ومن قال بعدم الوجوب أصلا قال بعدمها وهو قولهما وبه جزم الولوالجي من المأذون- حموى-

١٢

٧٦٢- قوله (١٠٧) وكذا لو وطئ حريية، (٣٦٩/٦٠٥) أى فى دار

الاسلام لأن فيها الكلام و يفهم ما لو وطئها فى دارها بالأولى، ١٢-

٧٦٣- قوله (١٠٨) أو وطئ الجارية (٣٦٩/٦٠٥) أقول بحث فى النهر

أن الموقوفة عليه كالمرهونة كما يأتى فى الحدود، أى فهى من شبهة الفعل فيجب التقييد بظن الحل ولا يتعلق به قوله الآتى "ظانا الحل" لأن المسائل فى الاشباه على

غير هذا الترتيب ويتخلل بينهما المسئلة الثانية المذكورة فى الشرح ١٢

٧٦٤- قوله (١٠٩) ظانا الحل (٣٦٩/٦٠٥) قال السيدا الحموى: أفاد

بمفهومه أنه اذا لم يظن الحل لا يكون الحكم كذلك فليحرر ذلك اهـ، أقول، هذه

من شبهة الاشتباه وشرط سقوط الحد فيها ظنه الحل قال فى التنوير: لا حد بشبهة

الفعل إن ظن حله كوطئ المرتهن المرهونة اهـ فلا حاجة إلى تحرير وهى محررة ١٢

—

يدينون أن لا مهر فلا مهر، والسيد إذا زوج أمته من عبده فالأصح أن لا مهر (١٠٦)

والعبد إذا وطئ سيده بشبهة فلا مهر، أخذا من قولهم فيما قبلها أن المولى لا يستوجب على

عبده ديناً، وكذا لو وطئ حريية (١٠٧) أو وطئ الجارية (١٠٨) الموقوفة عليه، أو وطئ

المرهونة باذن الراهن ظانا الحل (١٠٩) قال أن لا مهر فى الثلاثة الأخيرة، ولم أره الآن اهـ-

٧٦٥- قوله (١١٠) فينبغى لزوم المهر بوقوع الوطئ (٣٦٩/٦٠٥)

أقول ان قلت لم لا يجعل وطؤه أعنى إقدامه عليه أعنى أخذه فى الايلاج قبل أن تغيب الحشفة ففسخا؟ فيقع الوطئ أعنى غيبوبة الحشفة فى ملك نفسه فلا حد ولا مهر، كيف وسيأتى فى البيوع أن كل تصرف لا يحل بلا ملك كنظر إلى فرج داخل بشهوة إذا فعله البائع والخيار له كان فسخا، فاتجه بحث ح - قلت جوابه أن الفسخ فى البيع الفاسد، قبل القبض أو بعده إنما يكون بعلم صاحبه فقبل العلم لا فسخ وقد ثبت ملك المشتري بالقبض بخلاف الفسخ فى الخيار حيث يصح بلا علم صاحبه إذا كان بفعل كوطئ أو نحوه نعم إن كان بالقول اشترط علم صاحبه كما يأتى فى بابه ١٢

٧٦٦- قوله (١١١) إن أمضى البيع فافهم (٣٦٩/٦٠٥) أقول قول ح

لأنها لم تخرج عن ملكه بالكلية شاهد أن الكلام على ما قبل إمضاء المشتري العقد، وقد

ونقل ح عن حدود البحر فى نوع "ما لا حدّ فيه بشبهة المحل" أن من هذا النوع وطئ المبيعة فاسدا قبل القبض، لا حدّ فيه لبقاء الملك، أو بعده، لأن له حق الفسخ فله حق الملك فيها، وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع، لبقاء ملكه، أو للمشتري، لأنها لم تخرج عن ملكه بالكلية اهـ -

قال ح و هل لا مهر فى هذه الأربع؟ إطلاق الشارح يشعر بذلك، فليراجع، قلت:

أما الاولى فداخلة فى مسألة بيع الأمة قبل التسليم فلا مهر، ومثلها المبيعة بخيار للبائع، لأن وطأها يكون فسخا للبيع، أما المبيعة فاسدا بعد القبض فينبغى لزوم المهر لوقوع الوطئ فى ملك غيره (١١٠) وكذا المبيعة بخيار للمشتري إن أمضى البيع، فافهم (١١١)

نصوا أن الخيار إذا كان للمشتري يخرج المبيع من ملك البائع ولا يدخل فى ملك المشتري، ويبقى للبائع أيضا علقه ملك إذ ربما يرد فيعود اليه، وهذا معنى قول ح لم تخرج عن ملكه بالكلية ١٢

٧٦٧- قوله (١١٢) ولوالجية (٣٦٩/٦٠٥) الولوالجية انما تعرض لسقوط المهر ولا يلزم من سقوطه سقوط الحد، وكأنه تركه لظهوره لأن المبيع قبل التسليم فى ضمان البائع ويعود إلى ملكه بالهلاك فكان شبهة المحل - حموى أقول سقوط المهر مع وجوب الحد يحتاج إلى بيان فليتأمل، ١٢

٧٦٨- قوله (١١٣) المسئلة على وجهين الأول الخ (٣٧٠/٦٠٦) الهندية أحسن بيانا لهذا فى ثامن فصول المهر ١٢-

قوله "ويسقط من الثمن"- أى من المشتري ويثبت له الخيار كما لو أتلّف جزء منها- ولو الجية (١١٢)

(١١٣) تصالح الزوجان سرا على مهر وتعاقدا علانية على مهر آخر فالمهر مهر السر، وقيل العلانية- فى رد المختار تلخيصا من الذخيرة: المسألة على وجهين الخ-

باب نكاح الرقيق (٣٧٠/٦٠٧)

- ٧٦٩- قوله (١) بعد بلوغهما (٣٧٧/٦١٩) أقول هذا إن كان ثمة من يجيز وإلا بطل كما نصّوا عليه أن كل عقد صدر من فضولى ولا يجيز له بطل ١٢
- ٧٧٠- قوله (٢) قال الكمال (٣٧٨/٦١٩) فى باب نكاح الرقيق ١٢
- ٧٧١- قوله (٣) لا يتأتى هنا فافهم (٣٨٠/٦٢٣) أقول البول إنما ينقى الداخل وكذلك النوم والمشي وهما لا ينقيان ما على الا حليل وكذلك البول ولذا زيد بعد غسل الذكر ففيم الفرق، فلو مشى أو نام حتى حصل نقاء الباطن وغسل الذكر ثم عاد كان كمن بال وغسل وعاد ١٢
-

- (١) ليس للمولى إجبار مكاتبه و مكاتبته بل يتوقف على إجازتهما، ولو صغيرين، يحتمل أن يكون المراد أنه لا ينفذ نكاح المولى عليهما ولو كانا صغيرين، بل يتوقف على إجازتهما بعد بلوغهما
- (٢) قال الكمال الذى يقتضيه النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق، بل بمجرد عتقها ينفذ النكاح الخ-
- (٣) عزل عن أمته، فان ظهر بها جبل حل نفيه إن لم يعد قبل بول، ينبغي أن يزداد بعد غسل الذكر، أى لنفى احتمال أن يكون على راس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل، وبه ظهر أن ما ذكره فى باب الغسل: أن النوم والمشي مثل البول فى حصول الانقاء لا يتأتى هنا فافهم-

باب نكاح الكافر (٣٨٥/٦٣٢)

٧٧٢- قوله (١) أما الماتريدية (٣٨٦/٦٣٣) حاصل ما هنا أن الموحد منهم ناج بالإجماع والمشارك معاقب باتفاق اصحابنا، والغافل ناج عند البخاريين مطلقا وعند غيرهم إن لم يجد مدة يتمكن فيها من التأمل فى دلائل وحدانية الله تعالى ١٢

٧٧٣- قوله (٢) نعم البخاريون من الماتريدية (٣٨٦/٦٣٣) أقول قال فى شرح الفقه الاكبر ص ١١٧ ما نصّه قال أئمة بخارا منا لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعثة كقول الأشاعرة، وحملوا المروى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى على ما بعد البعثة الخ ١٢

٧٧٤- قوله (٣) لكن هذا الخ (٣٨٦/٦٣٣) البالغ فى شاق الجبل عند هولاء المشايخ (أى جماهير الماتريدية) مواخذ يأتیان الكفر مطلقا وبترك الإيمان عند مضى مدة التأمل وعند الأشعرية والشيخ ابن الهمام لا يؤخذون ولو أتوا بالشرك والعياذ بالله تعالى اه فواتح الرحموت ١٢

(١-٩) وأما الاستدلال على نجاتهما (نجة أبوى الرسول الكريمين) بأنهما ماتا فى زمن الفترة فهو مبنى على أصول الأشاعرة أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيا، أما الماتريدية (١) فإن مات قبل مضى مدة يمكنه فيها التأمل، ولم يعتقد إيمانا ولا كفرا فلا عقاب عليه، بخلاف ما إذا اعتقد كفرا، أو مات بعد المدة غير معتقد شيئا- نعم البخاريون من الماتريدية (٢) وافقوا الأشاعرة وحملوا قول الامام "لا عذر لأحد فى الجهل بخالقه" على ما بعد البعثة ، واختاره المحقق ابن الهمام فى التحرير- لكن هذا (٣) فى غير من مات معتقدا

٧٧٥- قوله (٤) في غير من مات معتقدا للكفر (٣٨٦/٦٣٣) اى فهو مختص بمن أهمل مدة التأمل ومع ذلك لم يعتقد إيماناً ولا كفراً.

٧٧٦- قوله (٥) مشركا فهو فى النار (٣٨٦/٦٣٣) أقول ردّه الإمام السيوطى بصريح الحديث على خلافه ١٢

٧٧٧- قوله (٦) بعض المالكية (٣٨٦/٦٣٣) هو العلامة الأئبى شارح

صحيح مسلم ١٢

٧٧٨- قوله (٧) من أحد هذين القسمين (٣٨٦/٦٣٣) بل الظن فى كرم المولى سبحانه وتعالى أن الأبوين الشريفين من القسم الثانى عينا، لا سيما سيدتنا آمنة رضى الله تعالى عنها فقد روى عنها ما هو نص فى توحيد الله تعالى ودم الأصنام كما نقله الزرقانى ١٢

٧٧٩- قوله (٨) بل قيل إن آباءه صلى الله تعالى عليه وسلم كلهم موحدون (٣٨٦/٦٣٣) هو الذى اختاره الامام الرازى تحت الآية وبينه الامام السيوطى بأبين بيان وهو الذى نقول به وعليك بالزرقانى ١٢

للكفر (٤) فقد صرّح النووى والفخر الرازى بأن من مات قبل البعثة مشركا فهو فى النار (٥) وعليه حمل بعض المالكية (٦) ما صح من الأحاديث فى تعذيب أهل الفترة، بخلاف من لم يشرك منهم ولم يؤخّد، بل بقى عمره فى غفلة من هذا كله، ففيهم الخلاف، وبخلاف من اهتدى منهم بعقله كقس بن ساعدة، وزيد بن عمرو بن نفيل، فلا خلاف فى نجاتهم، - وعلى هذا فالظنّ فى كرم الله تعالى أن يكون أبواه صلى الله تعالى عليه وسلم من أحد هذين القسمين (٧) بل قيل إن آباءه صلى الله تعالى عليه وسلم كلهم موحدون (٨) لقوله تعالى:

٧٨٠- قوله (٩) لكن ردّه أبو حيان (٣٨٦/٦٣٣) هذا الذى زعمه هذا النحوى ردّه الامام ابن حجر أبلغ ردّ و أقام الطامة الكبرى عليه فيه كما نقله الفاضل الزرقانى فعليك به فانه نفيس مهم ١٢

٧٨١- قوله (١٠) لا عدة من الكافر (٣٨٦/٦٣٣) لا عدة من كافر أقول أى على كافرة لما سيأتى ص ٦٣٨ أن امرأة كافر إن اسلمت فعرض عليه الإسلام فأبى ففرق القاضى يجب عليها العدة ١٢

٧٨٢- قوله (١١) وكذا العدة لا تنافىها (٣٨٧/٦٣٥) أى حالة بقاء النكاح فقد يجب العدة على المنكوحه من غير زوجها مع بقاء نكاحها مع زوجها نعم تنافى ابتداء النكاح فلا يجوز تزوج المعتدة ١٢

"وتقبلك فى الساجدين"، لكن ردّه أبو حيان (٩) فى تفسيره الخ-

(١٠) كل نكاح حرم بين المسلمين لفقد شرطه- كعدم شهود- يجوز فى حقهم اذا اعتقدوه- عند الإمام- ويقرون عليه بعد الإسلام (المتن والشرح) هو الصحيح كما فى المضمرات- وعند زفر لا يجوز، وهما مع الامام فى النكاح بغير شهود، ومع زفر فى النكاح فى عدة الكافر-ح- قال فى الهداية، ولأبى حنيفة أن الحرمة لا يمكن إثباتها حقا للشرع، لأنهم لا يخاطبون بحقوقه، ولا وجه إلى ايجاب العدة حقا للزوج، لانه لا يعتقد، بخلاف ما إذا كانت تحت مسلم لأنه يعتقد اه- وظهره أنه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا الخ (١١) (أسلم المتزوجان بلا) سماع (شهود أو فى عدة كافر معتقدين ذلك أقرأ عليه) لأننا أمرنا بتركهم وما يعتقدون- (المتن والشرح) هذا التعليل انما يظهر فيما إذا ترافعا وهما كافران، أما بعد الإسلام فالعلة ما فى البحر من أن حالة الإسلام والمرافعة حالة البقاء، والشهادة ليست شرطا فيها، وكذا العدة لا تنافىها،

٧٨٣- قوله (١٢) لا طلاق عندهم (٣٨٧/٦٣٥) هذا هو المعروف من النصارى، بل الملاعنة يطعنون في الإسلام بتشريع الطلاق وكذا كفره الهند لا يعرفون الطلاق أصلاً فضلاً عن قطع الثلاث نعم كان الطلاق معروفاً في العرب في الجاهلية أيضاً لكن في قطع الثلاث نظر بل ورد أن في صدر الإسلام كان بعضهم يضار المرأة بأن طلقها فإذا كادت أن تخرج من عدتها طلقها أخرى وهكذا إلى ما يشاء، فنزل القرآن العزيز بتحديد الثلاث، وهذا يقطع حديث القطع قطعاً ١٢

٧٨٤- قال (١٣) أو تزوج كتابية (٣٨٧/٦٣٦) قيد بها لأن المسلم لا يتزوج كافرة غيرها ١٢

٧٨٥- قوله (١٤) وتعزر المرأة (٣٨٧/٦٣٦) أقول سيأتي ع ١٠٤٢ لو تزوج كافر مسلمة فولدت لا يثبت النسب لأنه زنا لكن لعل سقوط الحد لشبهة العقد، تأمل ١٢

٧٨٦- قوله (١٥) لا عدة من الكافر (٣٨٨/٦٣٦) أى على كافرة كما

(١٢) إذا طلقها ثلاثاً وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما- إجماعاً- لأن هذا التفريق لا يتضمن إبطال حق على الزوج، لأن الطلقات الثلاث قاطعة للملك النكاح في الأديان كلها- بحر- قلت لكن المشهور الآن من اعتقاد أهل الذمة أنه لا طلاق عندهم- ولعله مما غيروه من شرائعهم-

(١٣-١٤) أو تزوج كتابية في عدة مسلم (١٣) وكذا لو تزوج الذمي مسلمة حرة أو أمة ففي الكافي للحاكم الشهيد أنه يفرق بينهما، ويعاقب إن دخل بها، ولا يبلغ أربعين سوطاً، وتعزر المرأة (١٤) ومن زوجها له، وإن أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه-

قدمنا أقول الحاصل لما تقرر مما مر آخر صفحة ٦٣٣ ويأتي آخر ص ٦٣٨ وأول ص ٦٤١ مع ما علقنا ثم "انه لا عدة لكافر ولو ذميا على كافرة، ولا عدة لحربي على امرأة ولو أسلمت، إنما العدة لذمي على امرأته إذا أسلمت" ١٢
 ٧٨٧- قال (١٦) إذا أسلم أحد الزوجين (٣٨٨/٦٣٧) الكائنين في دارنا ١٢

٧٨٨- قال (١٧) عرض الإسلام على الآخر (٣٨٩/٦٣٧) أى عرض القاضى لا أن يذكر له أحد من الناس ألا ترى أنهم قالوا بامتناع العرض فى دار الحرب لعدم الولاية كما يأتى آخر ص ٦٤٠
 ف بإسلام أحدهما لا يبطل النكاح بل هى زوجته ما لم يفرق القاضى بالإباء وحيث لا قاضى تزبص كمدة العدة فان أسلم فيها فهى زوجته، وإلا بانث بلا عرض ولا إباء حقيقى بل حكمى ١٢

٧٨٩- قال (١٨) لعدم نهايته (٣٨٩/٦٣٨) أقول انظر لو كان مفقودا ومقتضى هذا التعليق أن لا ينتظر ولا بد من دفع الضرر عن المسلمة ولا معنى ههنا للعرض على أب أو أم لأن العاقل البالغ لا يتبع أحدا فيتعين نصب خصمهم عنه ليقضى عليه بالفرقة، وانظر ما لو لم يكن العرض عليه لشوكتة كحكام النصارى

(١٥) بعد بحث وتقرير فى مسألة العدة:- وكذا ما قدّمناه من ترجيح القول بانه لا عدة من الكافر عند الامام أصلا- تأمل-

(١٦-١٨) إذا أسلم أحد الزوجين (١٦) المجوسيين، أو امرأة الكتابى عرض الاسلام على الآخر (١٧) فان أسلم فيها- وإلا فرق بينهما، ولو كان الزوج صبيا مميزا، اتفاقا، على الأصح- والصبية كالصبى- ويتنظر عقل أى تمييز غير المميز ، ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم

فى بلادنا، ومعلوم ان الضرر ينال، وانظر لو شردت امرأة كافرة فى الهند إلى مكة المكرمة وأسلمت ثم، ومعلوم أن الهند دار الاسلام فلا بينونة بتباين الدار، وإيجاب يريد من مكة لعرض الاسلام عليه بعيد، فهل يكتفى بإرسال كتاب وإذا لم يظفر بجواب فيجعل سكوتا فيكون إباء أم لا؟ لاحتمال ان الكتاب لم يصله وحينئذ يومر بإرسال عدة كتب حتى يغلب على الظن أن بعضها وصل، وسكت البعيد أم كيف يفعل؟ ليحرر كل ذلك والله تعالى أعلم ١٢

ثم أقول سياى ص ٦٤٠ فى مسألة الاسلام فى دار الحرب أنه إذا تعذر العرض لعدم الولاية تربص كمدة العدة و تخرج عن النكاح وهذا جواب الصورة الثالثة صريحاً، وكذا الثانية لما تبين أن ليس المراد بالعرض أن يذكر له ذاكر، بل عرض من له الولاية كى يفرق إذا أبى، وليس هذا لنا ههنا، فلا عرض اصلاً، و انما تعتد وتزوج، ومسئلة المفقود ثابتة بدلالة التعليل المذكور ١٢

٧٩٠- قوله (١٩) ومن حكمه وجوب العدة (٣٨٩/٦٣٨) فى دارنا، أما لو أسلمت فى دارهم فتربص بنفسها ثلاثة قروء ولو غير مدخول بها كما سياى فهو تربص أقيم مقام الاباء وليس بعدة ثم لا عدة إذ لا خطر للملك حربى ١٢

نهائيه (١٨) بل يعرض الاسلام على أبويه فأيهما اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له أب نصب القاننى عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة-

(١٩-٢٣) (روالتفرين) بينهما (طلاق) ينقص العدد (لو أبى لا لو أبت) لان الطلاق لا يكون من النساء- هذا عند الطرفين، وقال ابو يوسف إنه فسخ

قال فى البحر: وأشار بالطلاق إلى وجوب العدة عليها إن كان دخل بها، لان المرأة

٧٩١- قوله (٢٠) وظاهره (٣٨٩/٦٣٩) انظر مامر ص ٥٠٦ - ١٢

٧٩٢- قوله (٢١) عليها (٣٨٩/٦٣٩) فى العدة ١٢ -

٧٩٣- قوله (٢٢) صريح فى الأول (٣٨٩/٦٣٩) وهو التعميم ١٢

٧٩٤- قوله (٢٣) مع ان الفرقة فسخ (٣٨٩/٦٣٩) فى إباءها، والفسخ

لا يلحقه الطلاق ١٢

٧٩٥- قوله (٢٤) وهذا وهم عندى (٣٩٠/٦٣٩) انظر ما كتب الفقير

فى فتاواه ١٢

إن كانت مسلمة فقد التزمت أحكام الاسلام، ومن حكمه وجوب العدة (١٩) وإن كانت كافرة لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم، والعدة حقه، وحقوقنا لا تبطل بديانتهم -

ثم قال فى البحر: وأشار أيضا إلى وقوع طلاقه عليها ما دامت فى العدة، كما لو وقعت الفرقة بالخلع أو بالجب أو العنة، كذا فى المحيط، وظاهره (٢٠) أنه لا فرق فى وقوع الطلاق عليها (٢١) بين أن يكون هو الآبى أو هى، وظاهر ما فى الفتح أنه خاص بما إذا أسلمت وآبى هو، والظاهر الأول اهـ -

أقول: ما فى الفتح صريح فى الأول (٢٢) حيث قال إذا أسلم أحد الزوجين الذميين وفرق بينهما بإباء الآخر، فإنه يقع عليها طلاقه، وإن كانت هى الآبىة مع أن الفرقة فسخ (٢٣) وبه ينتقض ما قيل: إذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ -

(٢٤) (وإباء المميز وأبوى المجنون طلاق) فى الأصح، وهو من أغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون (المتن والشرح) قال شمس الأئمة السرخسى: زعم بعض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا فى حق الصبى حتى أن امرأته لا تكون محالا للطلاق وهذا وهم عندى الخ -

٧٩٦- قال (٢٥) إن دخلتُ الدار (٣٩٠/٦٤٠) وكذا لو قال لها إن

دخلتُ الدار فدخلت وهو مجنون ١٢

٧٩٧- قوله (٢٦) لأنه لا قهر لأحد عليه (٣٩٠/٦٤٠) أقول الآن قد

تقاسم الملوك البحار ولا تجرى السفن في بحر أحد منهم بدون إذنه فثبت القهر إذ

ليس على الأرض أيضاً إلا بهذا المعنى فليحرر ١٢

٧٩٨- قوله (٢٧) صار حربياً (٣٩٠/٦٤٠) أقول إن سلم حكم

التقاسم ظهرت الأحكام جميعاً كما لا يخفى ١٢

٧٩٩- قوله (٢٨) وقد علم العرض (٣٩٠/٦٤٠) أفاد أن المعتبر عرض

القاضي لكل أحد ١٢

(٢٥) لو قال إن جئتُ فانت طالق، فجئن لم يقع، بخلاف إن دخلتُ الدار فدخلها مجنوناً

وقع (الشرح)

(٢٦-٣٨) (لو أسلم أحدهما) أى أحد المجوسيين أو امرأة الكتابي (ثمة) أى فى دار الحرب

وملحق بها، كالبحر الملح (لم تبن حتى تحيض ثلاثاً) أو تمضى ثلاثة أشهر (قبل إسلام

الآخر) إقامة لشرط الفرقة مقام السبب، وليست بعبدة لدخول غير المدخول بها- (المتن

والشرح)

علل فى النهر إلحاق البحر الملح بدار الحرب بقوله: لأنه لا قهر لأحد عليه (٢٦)

الخ- وهل حكم البحر الملح فى غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إليه الذمى صار

حربياً (٢٧) وانتقض عهده، وإذا خرج إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره ينقض أمانه

ويعشر ما معه. ٢٢- يحرر-ط-

قوله- "إقامة لشرط الفرقة"- وهو مضى هذه المدة مقام السبب ، وهو الإباء، لأن

٨٠٠- قوله (٢٩) على قياس قول أبى يوسف بغير طلاق (٣٩٠/٦٤٠) دليل للقولين أى انه بعدم إسلامه إلى أن تحيض ثلاث حيض يجعل آييا حكما وإن لم يكن حقيقة لأن الإباء بعد العرض ولا عرض فاذا صار آييا حكما كان طلاقا عندهما و فسخا عند الثاني ١٢

٨٠١- قوله (٣٠) وليست بعدة (٣٩١/٦٤١) وذلك لأن هذا التبرص لا انتظار أنه يسلم فى هذه المدة فلا تبين، وإن لم يسلم يجعل آييا حكما فبعد مرور هذه المدة تجعل مطلقة عند الطرفين والعدة لا تتقدم الطلاق ١٢

٨٠٢- قوله (٣١) وهل تجب العدة بعد مضى هذه المدة (٣٩١/٦٤١) لأنها صارت مطلقة بعد مضيها ١٢

٨٠٣- قوله (٣٢) فإن كانت المرأة حرة (٣٩١/٦٤١) بأن أسلم زوجها ١٢

٨٠٤- قوله (٣٣) لا عدة على الحرة (٣٩١/٦٤١) لعدم ثبوت حكم الشرع فى حقها ١٢ عناية

الإباء لا يعرف إلا بالعرض، وقد عدم العرض (٢٨) لانعدام الولاية، ومست الحاجة إلى التفريق، لأن المشرك لا يصلح للمسلم، وإقامة الشرط عند تعذر العلة جائز، فاذا مضت هذه المدة صار مضيها بمنزلة تفريق القاضى، وتكون فرقة بطلاق، على قياس قولهما- وعلى قياس قول أبى يوسف بغير طلاق (٢٩) لأنها بسبب القضاء حكما وتقديرا -بدائع -

قوله وليست بعدة (٣٠) أى لست هذه المدة عدة، لأن غير المدخول بها داخلة تحت هذا الحكم، ولو كانت عدة لاختص ذلك بالمدخول بها- وهل تجب العدة بعد مضى هذه المدة؟ (٣١) فان كانت المرأة حرة فلا (٣٢) لأنه لا عدة على الحرة (٣٣) وإن

٨٠٥- قوله (٣٤) وان كانت هى المسلمة (٣٩١/٦٤١) أنظر إذا أسلمت كافرة فى الهند فلا يجرى فيها التعليل بالهجرة فهل يجب عليها العدة بعد ذلك التربص لأن الطلاق إنما وقع بعدها وهى بإسلامها قد التزمت احكام الإسلام، ومنها العدة كما مر عن البحر آخر ص ٦٣٨ والجواب لا، لأن الدار وإن كانت دار الإسلام فكفارها حرييون وقد قال فى الهداية فى تعليل مسئلة المهاجرة ولأبى حنيفة أنها أى العدة أثر النكاح المتقدم وجبت إظهارا لخطره ولا خطر للملك الحربى ولهذا لا تجب على المسيية اهـ- فهذا حكم عام منشأه الحرية لا الهجرة فيشمل كفار بلادنا فلا عدة لهم اصلاً على من اسلمت من ازواجهم وإنما يتربصن التربص المذكور لانتظار اسلامه فإذا مضت ولم يسلموا بن لا إلى عدة والله تعالى أعلم ١٢

٨٠٦- قوله (٣٥) فخرجت إلينا (٣٩١/٦٤١) قيد به لإفادة الحكم فيما إذا لم تخرج وأقامت ثم بالاولى اذا وقع عليها الطلاق حينئذ فى دار لم تدخل تحت حكم الشرع، والأجمع والاشمل أن يقول تربص ثلاث حيض لحصول الإباء فتطلق وتبين لا إلى عدة مطلقاً سواء أقامت أو خرجت لما فى الهداية فى دليل الإمام أن العدة للخطر، ولا خطر للملك حربى، والسلام ١٢

٨٠٧- قوله (٣٦) فتمت الحيض (٣٩١/٦٤١) التى كانت لإثبات

الإباء ١٢

٨٠٨- قوله (٣٧) هنا (٣٩١/٦٤١) حتى كان وقوع الطلاق فى دارنا

١٢

كانت هى المسلمة (٣٤) فخرجت إلينا (٣٥) فتمت الحيض (٣٦) هنا (٣٧) فكذلك عند

٨٠٩- قوله (٣٨) عداىى حنيفة (٣٩١/٦٤١) إذ لا خطر للملك حربى

١٢ هداية

٨١٠- قال (٣٩) إذ أهل الحرب كالموتى (٣٩١/٦٤١) لا تظن أن

كافرة فى الهند إن اسلمت بانث بلون تربص يقام مقام الإباء، بناء على أن الهند وإن كانت دار الإسلام فكفارها حرييون إذ لا ذمة ولا إستيمان، وأهل الحرب موتى فتبين بمجرد إسلامها، وذلك لأن الينونة انما هى بتباين الدار ألا ترى إلى مامر فى المتن آنفا، لو اسلمت حرية ثم لم تبث حتى تربص ١٢

٨١١- قوله (٤٠) فيقع طلاقه عليها فى العدة (٣٩٢/٦٤٣) ويأتى

ص ٧٧٨ معزيا للذخيرة وآخرها للفتح وأول ص ٧٧٩ للمقدسى ومر شرحا ص ٥٠٣ وحاشية معزوا للبحر وقد يفيد مفهوم ما ههنا بعد أسطر عن الخانية لكن يخالفه مامر حاشية أيضا ص ٥٠٣ من تصريحهم بعدم اللحاق فى عدة الردة، وهو الموافق لضابطة فى المتن ص ٧٧٧ وضابطة أخرى فى الشرح ص ٧٧٨ وقدمنا تمام الكلام ص ٥٠٣ فراجع ١٢

أبى حنيفة (٣٨) خلافا لهما، لأن المهاجرة لا عدة عليها عنده، خلافا لهما، كما سياتى- بدائع وهداية، وحزم الطحاوى بوجوبها، قال فى البحر: وينبغى حمله على اختيار قولهما- (٣٩) لو خرج أحدهما (أحد الزوجين) إلينا مسلما، أو أخرج مسييا بانث بتباين الدار، إذ أهل الحرب كالموتى، ولا نكاح بين حى وميت-

(٤٠) قال فى الفتح: ويقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت فى العدة، لأن الحرمة بالردة غير متأبدة، فانها ترتفع بالاسلام، فيقع طلاقه عليها فى العدة الخ-

٨١٢- قوله (٤١) ثم عادت مسلمة قبل الحيض (٣٩٢/٦٤٣) قيد به

نظرا إلى قولهما إذا عادت بعد ما حاضت لا يقع اتفاقا ١٢

٨١٣- قال (٤٢) وعليه نفقة العدة (٣٩٢/٦٤٣) أقول كان عليه رحمه

الله تعالى أن يقدم هذه المسئلة على قوله ولغيرها لأنها في الموطوءة ومن قوله "ولغيرها" إلى قوله "قبل تأكده" الكلام في غير الموطوءة ١٢

٨١٤- قوله (٤٣) لكن المدخول بها الخ (٣٩٢/٦٤٣) أقول هذه

حزازة أخرى فكان حق العبارة أن يقول: وارتداد أحدهما فسخ عاجل
فللموطوءة ولو حكما كل مهرها مطلقا لتأكده به، و عليه نفقة العدة لو ارتدّ لا
لو ارتدت إلا المسمى وبه يفتى ولغيرها نصفه لو مسمى أو المتعة لو ارتدّ ولا شيء
لو ارتدت أصلا ليجئ الفرقة منها قبل تأكده والله تعالى أعلم ١٢

(٤١) والمرتدة إذا لحقت فطلقها زوجها، ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع،
وعندهما يقع -

(٤٢-٤٣) (وارتداد أحدهما) أى الزوجين (فسخ) فلا ينقص عددا (عاجل) بلا قضاء
(فللموطوءة) ولو حكما (كل مهرها) لتأكده به (ولغيرها نصفه) لو مسمى أو المتعة (لو
ارتد) وعليه نفقة العدة (٤٢) (ولا شيء) من المهر والنفقة سوى السكنى، به يفتى (لو
ارتدت) ليجئ الفرقة منها قبل تأكده، ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم استحسانا
(المتن والشرح)

قال العلامة الشامي: قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها، وهذه لا نفقة لها
لعدم العدة، لا لكون الردة منها، لكن المدخول بها (٤٣) كذلك لا نفقة لها لو ارتدت-
الخ-

٨١٥- قوله (٤٤) أو يصرفها عليه إن كان مصرفاً (٣٩٣/٦٤٤) أى الإمام إلى الزوج بدليل ما يأتى شرحاً فى ج ٣ ص ٤٧٠ عن الفتوح بلفظ يشترئها من الإمام أو يهبها له لو مصرفاً اهـ- أقول ويجوز أن يكون الضميران للزوج أى يصرفها الى نفسه لو مصرفاً بناء على مسئلة الظفر وقد كنت فهمت هذا، ثم رأيت المصرح، بينه هكذا فى منحة الخالق ج ٣ ص ٢٣٠ والله تعالى أعلم ١٢

٨١٦- قوله (٤٥) وفى زماننا بعد فتنة التتر الخ (٣٩٣/٦٤٥) أقول ما ذكره فيه وقتان الاولى جعله الدار دار حرب بمجرد إجراء أحكام الكفر مع أن

(٤٤-٤٥) فى الشرح بعد ما سبق من قوله فى المرتدة- وصرحوا بتعزيرها خمسة وسبعين، وتخير على الإسلام وعلى تجديد النكاح زجراً لها بمهر يسير كدينار- وعليه الفتوى- ولوالجية -

وأفتى مشايخ بلخ بعدم الفرقة بردها زجراً و تيسيراً، لا سيما التى تقع فى المكفر ثم تنكر- قال فى النهر: والافتاء بهذا أولى من الافتاء بما فى النوادر، لكن قال المصنف: ومن تصفح أحوال نساء زماننا، وما يقع منهن من موجبات الردة مكرراً فى كل يوم لم يتوقف فى الإفتاء برؤية النوادر-

قلت: وقد بسطت (رواية النوادر) فى القنية والمجتبى والفتح والبحر، وحاصلها أنها بالردة تسترق، وتكون فيما للمسلمين عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى، ويشترئها الزوج من الإمام، أو يصرفها إليه لو مصرفاً، ولو استولى عليها الزوج بعد الردة ملكها، وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كأم الولد (الدرالمختار)

قال فى القنية بعد ما مر عن الفتوح: ولو كان الزوج عالماً استولى عليها بعد الردة تكون فيما للمسلمين عند أبى حنيفة، ثم يشترئها من الإمام، أو يصرفها إليه إن كان مصرفاً (٤٤)

الدار عند الإمام تبقى دار الإسلام ما بقى فيها حكم من أحكام الإسلام - والثانية حكم التملك بمجرد استيلاء الزوج عليها وهما فى دار حرب عنده فكيف يملك ما لم يحرز بدار الإسلام؟ كتب المذهب طافحة بذلك وانظر ما فى الهداية فى باب الغنائم وما فيها وفى فتح القدير والدر المختار قبيل باب استيلاء الكفار ١٢

٨١٧- قوله (٤٦) فعليه البيان (٣٩٤/٦٤٧) الدلائل إلى هنا تفيد أن

الحكم كذلك إن زنى مسلم بوثنية ١٢

٨١٨- قوله (٤٧) فأفاد أن التبعية (٣٩٤/٦٤٧) أنظر ما يأتى عن شرح

تلخيص الجامع الكبير ص ٦٥٠

قول الشارح ولو استولى عليها الزوج، فيه اختصار مخل، وعبرة القنية بعد ما تقدم: قلت وفى زماننا بعد فتنة التتر (٤٥) العامة صارت هذه الولايات التى غلبوا عليها وأجروا أحكامهم فيها كخوارزم، وما وراء النهر، وخراسان، ونحوها صارت دار الحرب فى الظاهر، فلو استولى عليها الزوج بعد الردة يملكها، ولا يحتاج إلى شرائها من الإمام فيفتى بحكم الرق حسمالكيد الجهلة ومكر المكره على ما أشار إليه فى السير الكبير-

(٤٦) فى المتن: والولد يتبع خير الأبوين ديناً- نقل العلامة الشامى عن فتاوى الشهاب الشلبى واقعة فتوى: مسلم زنى بنصرانية فأنت بولد فهل يكون مسلماً؟ ثم ذكر أن عندنا اعتبروا الجزئية الحقيقية فى عدم حل بنت الزنا للزانى احتياطاً، فالاحتياط هنا أيضاً يقتضى أن يثبت الإسلام للولد نظراً إلى ما هو أنفع له ديناً، ثم قال: فمن ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فعليه البيان، (رد المحتار) والدلائل فيها بسط وتفصيل فليراجع ١٢ محمد أحمد الأعظمى

(٤٧-٤٨) فى عبارة الاستروشنى بعد ما حقق أن الولد لا يصير مسلماً بإسلام جده:

٨١٩- قوله (٤٨) أو بالإسلام (٣٩٤/٦٤٧) أقول أو الإرتداد بنفسه

والعياذ بالله تعالى فإن ردّة الصبي العاقل صحيحة عندنا ١٢

٨٢٠- قال (٤٩) لتناهى التبعية (٣٩٦/٦٤٩) أى إنتهاءها على الميت

فلا تنتقل منه إلى الباقي منهما ١٢

انه قبل البلوغ تبع لأبويه فى الدين ما لم يصف الإسلام اه- قال العلامة الشامى:- فأفاد ان

التبعية (٤٧) لا تنقطع إلا بالبلوغ، أو بالإسلام بنفسه (٤٨)

وفى المتن: بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام بانتهى اه- فى ردالمحتار: أى

من زوجها، لأنها لم يبق لها دين الأبوين لزوال التبعية بالبلوغ، وليس لها دين نفسها فكانت

كافرة لا ملّة لها، كذا فى شرح التلخيص- اه -

(٤٩) (ولو تمحس أبو صغيرة نصرانية تحت مسلم قد ماتت الأم نصرانية لم تبين) لتناهى

التبعية بموت أحدهما ذمياً أو مسلماً أو مرتداً فلم تبطل بكفر الآخر اه -

باب القسم (٣٩٧/٦٥٢)

٨٢١- قوله (١) والحق انه على قول من اعتبر الخ (٣٩٨/٦٥٢) يقول العبد الضعيف غفرله بقى له حملان آخران: الأول أن تستوى المرأتان يسارا وإعسارا، وحينئذ لا محل للتفاضل بينهما بل تجب التسوية فى الماكول والملبوس والمشروب والسكنى ايضا كالبيتوتة مطلقا، والثانى أن يراد ما يزداد على النفقة من الهدايا والعطايا فلا مانع من إيجاب التسوية بينهما فيها، وأخرج الحاكم فى المستدرک عن أم المؤمنين ام سلمة رضى الله تعالى عنها أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها: إنى لا أنقصك شيئا مما أعطيت فلانة رحيين وجرتين ومرفقة حشوها ليف، إن سبعت لك سبعت لنسائى اه- غير أن هذه الأشياء مما يجب على الزوج لأنها من أدوات الطعام والشراب والنام ١٢

٨٢٢- قوله (٢) يوجهه القاضى (٣٩٨/٦٥٣) أى إذا كان ذلك لعجز على ما فصل فى باب العنين أما لو لم ياتها قصدا فإنما يجبره القاضى على أن ياتيها أو يطلقها كما يفيد ما فى الظهار ١٢

٨٢٣- قوله (٣) ثم يفسخ العقد (٣٩٨/٦٥٣) أى إن طلبت ١٢

(١) قال فى البدائع:- يجب عليه التسوية بين الحرتين والأمتين فى الماكول والمشروب والملبوس والسكنى والبيتوتة-- وهكذا ذكر الولوالجى- والحق انه على قول من اعتبر حال الرجل وحده فى النفقة، واما على القول المفتى به من اعتبار حالهما فلا، فإن إحداهما قد تكون غنية والأخرى فقيرة، فلا يلزم التسوية بينهما مطلقا فى النفقة اه- -

(٢-٣) لو لم يصبها (الزوج) مرة يوجهه القاضى سنة (٢) ثم يفسخ العقد (٣)

٨٢٤- قوله (٤) فوالله لو لا الله تخشى عواقبه (٣٩٨/٦٥٤) اصله

هكذا:

ألا طال هذا الليل وازورّ جانبه وليس إلى جنبى خليل ألاعبه

فوالله لو لا الله تخشى عواقبه وأكرم بعلى أن تنال مراكبه

لزعزع من هذا السرير جوانبه

زعزع أى حرك وهو الوارد لا زحزح أى أبعد ١٢

٨٢٥- قوله (٥) أقول ما نقله عن ابن مجد (٣٩٩/٦٥٤) أقول سيأتى

ص ٨٨٥ عن حاشية الفتال عن تأسيس النظائر للفقير أبى الليث، فالنقل عن أبى

الليث ثابت؛ وأبو الليث إمام متبوع، وعجيب قوله لم أرمن ذكره غيره مع أنه هو

الذى ينقله فيما بعد عن حاشية الفتال والله تعالى أعلم ١٢

٨٢٦- قوله (٦) ان بعض اصحابنا الخ (٣٩٩/٦٥٤) لفظه فيما سيأتى

مال أصحابنا إلى بعض أقواله فتنبه ١٢

(٤) إن عمر رضى الله تعالى عنه سمع فى الليل امرأة تقول:

فوالله لو لا الله تخشى عواقبه: لزحزح من هذا السرير جوانبه

(٥-٧) قال الحموى: وقد صرح ابن مجد أن فى تأسيس النظائر وغيره انه اذا لم يوجد نص

فى حكم من كتب أصحابنا يرجع إلى مذهب مالك، وأقول: لم أر حكم ما تضررت من

عظم آله بغلط أو طول وهى واقعة الفتوى اه- قال العلامة الشامى: أقول ما نقله عن ابن

مجد (٥) غير مشهور، ولم أرمن ذكره غيره، نعم ذكر فى الدر المنتقى فى باب الرجعة عن

القهستانى عن ديباجة المصنفى: أن بعض أصحابنا (٦) مال إلى "أقواله" ضرورة

٨٢٧- قوله (٧) وربما يفهم من سمنه عظم آله (٣٩٩/٦٥٤) أى كبير ذكره وأقول ليس هذا محل ربما، بل هو مفهوم بالاولى لان طول الذكر إذا كان أكثر من قدر عنق الرحم كان تضرر المرأة به أكثر من تضررها بما إذا كان سمن الذكر أكثر من سعة الفرج فان هذا يتحمل وذلك مما لا يكاد يطاق كما لا يخفى ١٢

فى الأشباه فى بيان ما يحرم على الزوج من وطئ زوجته مع بقاء النكاح: وفيما إذا كانت لا تحتمله لصغر أو مرض أو سمنه اهـ- وربما يفهم من سمنه عظم آله (٧)

باب الرضاع (٤٠٢/٦٦٠)

٨٢٨- قوله (١) فلا جمع فى لفظ واحد (٤٠٣/٦٦٢) أقول على أنا لا نقول بالتأويل أعنى ارادة أربعة وعشرين من ثلثين بل بالتخصيص، وذلك أن الآية ظنية فجاز تخصيصها بخبر الواحد وحينئذ يرتفع إيرادان من راس- ١٢

٨٢٩- قوله (٢) ان الشهر ليس من اسماء العدد (٤٠٣/٦٦٢) أقول رحمك الله وإيانا، لم يرد الرحمتى بهذا الإستشهاد على جواز ارادة أربعة وعشرين من ثلاثين، بل حاصل الجواب أن ليس ههنا التجوز فى ثلثين بل فى التمييز، فكما جاز اطلاق الشهر على ثلثه جاز على أربعة احماسه فتكون ثلثون شهرا أربعة

(١-٢) مدة الرضاع حولان ونصف عند الامام وحولان عندهما- واستدلوا لقول الامام بقوله تعالى: وحمله وفصاله ثلثون شهرا، أى مدة كل منهما ثلاثون، غير أن النقص فى الأول قام بقول عائشة: لا يبقى الولد أكثر من ستين، ومثله لا يعرف إلا سمعا، والآية مؤولة، لتوزيعهم الأجل على الأقل والأكثر فلم تكن دلالتها قطعية، على أن الواجب على المقلد العمل بقول المجتهد وإن لم يظهر دليله

أورد فى الفتح على الاستدلال المذكور لمذهب الامام إيرادين أحدهما أنه يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملا فى إطلاق واحد، فى مدلول ثلاثين، وفى أربعة وعشرين، وهو الجمع بين الحقيقة والمجاز بلفظ واحد، ثانيهما أن أسماء العدد لا يتحوز بشئ منها فى الآخر، نص عليه كثير من المحققين، لأنها بمنزلة الأعلام فى مسمياتها اهـ

وأجاب الرحمتى بأن حمله و فصاله مبتدآن، وثلاثون خبر عن أحدهما، أى الثانى، وحذف خبر الآخر، فأحد الخبرين مستعمل فى حقيقته والآخر فى مجازه، فلا جمع فى لفظ واحد (١) و (أجاب) عن الثانى بأنه أطلق الشهر فى قوله تعالى: الحج أشهر معلومات، على شهرين وبعض الثالث اهـ- قلت: وفيه أن الشهر ليس من أسماء العدد (٢) الخ

وعشرين شهرا وهذا لا يرد عليه شئ مما ذكر، وحينئذ نقول ان المعنى بالشهر مدة معينة تجمع أياما ولها أمثال فى العام فيشمل الشهر الحقيقى والمجازى، وهذا عموم المجاز لا الجمع أو نقول الخبر مع التمييز محذوف فى أحدهما والمراد بالتمييز فى أحدهما المجاز فلا جمع ١٢

٨٣٠- قوله (٣) ولا يخفى قوة دليلهما (٤٠٤/٦٦٢) أقول لا يخفى ان هذا فى المحتسب نص عليه المحشى حيث يأتى أما نحن فعلىنا اتباع ما رجحوه وصححوه كما قدّم الشارح، وعند اختلاف الفتيا يرجح قول الإمام، بل قال فى البحر وغيره يعمل بقوله وإن أفتى بخلافه إلا لضرورة فكيف وقد أفتى به أيضا، وحينئذ فالأحوط أن يعمل بقولهما فى الفطام وبقوله فى التحريم عملا بالإحتياط فى الموضعين ١٢

٨٣١- قوله (٤) لا رضاع بعد التمام (٤٠٤/٦٦٢) قلنا نعم يتم الرضاع الواجب بالحولين إجماعاً فإذا كان محمل الآية لم يبق دليلا لكم، وقد قدمه آنفا صاحب البحر ١٢

٨٣٢- قوله (٥) عن تراض منهما وتشاور (٤٠٤/٦٦٢) فلا جناح عليهما ١٢

٨٣٣- قوله (٦) لا يحتاج إليهما (٤٠٤/٦٦٢) أقول ذهبنا

(٦-٣) والاصح أن العبرة بقوة الدليل، قال فى البحر: ولا يخفى قوة دليلهما (٣) فإن قوله تعالى: والوالدات يرضعن الآية، يدل على أنه لا رضاع بعد التمام (٤) وأما قوله تعالى: فان أرادا فصلا عن تراض منهما (٥) فانما هو قبل الحولين، بدليل تقييده بالتراضى والتشاور، وبعدهما لا يحتاج إليهما (٦)

الأصولى أن لا حجة فى المفهوم وماذا تقولون فى قوله تعالى: وربائبكم اللاتى فى حجوركم، وقوله تعالى: "فكاتبوهم إن علمتم فىهم خيرا" الى غير ذلك، وللقيدىن فائدة جليلة على ما يظهر للعبد الضعيف، وهو أن الوجوب قدتم بالحولين ولكن ربما يكون الأنفع للولد إبقاء الإرضاع إلى زمان قليل كشهر أو شهرين أو ستة أشهر، والمرءة مظنة أن تستعجل الفصال لما عليها فى الإرضاع من المشاق، وكذلك الرجل لأن الإرضاع يضر بجمال المرأة، ومع ذلك أودع الله فى قلوبهما الشفقة التامة على الولد والنظر فيما هو أحسن له، والأم أتم شفقة والأب أحسن نظرا، فأحب الله تعالى أن يكون الفصال بعدهما عن تراض منهما وتشاور، كى يتوفر النظر للولد، فأشار بالتشاور إلى مراعاة قضية العقل وتدبر عواقب الامور، وبالتراضى إلى مراعاة جهة الشفقة، فإنها تمنع الرضا بالتقصير فيما هو أحسن له، هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم ١٢

٨٣٤- قوله (٧) حرمتها بسبب الصهرية (٤٠٥/٦٦٥) أقول بينا

بتوفيقه تعالى فى رسالتنا نقد البيان أن حرمة النسب ما للنسب مدخل فيه، لا ما تمحض فيها النسب سببا، فهذه حرمة نسبية إذ لولا أبوة الناكح وبنوته لم تحرم حليلتهما، وقيد الأصلا ب فى الكريمة لاختراج المتبنى، والرضيع عندنا عن الصلب،

(٧) يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، معناه ان الحرمة بسبب الرضاع معتبرة بحرمة النسب، فشمل زوجة الابن والأب من الرضاع، لأنها حرام بسبب النسب فكذا بسبب الرضاع، وهو قول أكثر أهل العلم، كذا فى الميسوط- بحر- وقد استشكل فى الفتح الاستدلال على تحريمها بالحديث، لأن حرمتها بسبب الصهرية لا النسب،

دلت عليه مسئلة لبن الفحل فإنه نزل بنطفته، ونطفته من صلبه فمن صار ابنه لأجل لبنه كان ابنه من صلبه وبالله التوفيق ١٢

٨٣٥- قال (٨) إلا أم أخيه وأخته (٤٠٦/٦٦٦) أعلم أن ههنا نكتة نفيسة ألهمنى المولى عزوجل، وهى أن معنى قولنا إن فلانة حرام أن الوصف العنوانى مناط الحرمة، فحيث وجد وجدت، وإن كان بعض المواد مما يوجد فيه الوصف المذكور، وتفارقه الحرمة فلا يصح القول المزبور، ثم نوط الحرمة بالوصف انما يكون على وجهين: أحدهما أن يكون الوصف هو المؤثر فى التحريم كقولنا الأم حرام، فان حرمة الأم إنما هى لأنها أم، والآخر أن لا يكون له مدخل فى التحريم ولكن يلزمه ماله المدخل فيه كقولك أم الأخت نسبا حرام، فإن أمومية الأخت وإن لم يكن هو المؤثر فى التحريم وإلا لحرمت أم الأخت رضاعا ايضا لكن ذلك فى النسب لا يخلو عن مؤثر فى التحريم، وهو كونها أمك أو موطوءة أيك-

إذا علمت هذا فمعنى سلب الحرمة إنما هو أن هذا الوصف ليس مناطا للحرمة بشئ من الوجهين، فيكفى فى صدقه وجود الوصف المذكور فى شئ من المواد مع عدم الحرمة، وليس معناه أن الوصف المذكور مناط الحل- حتى يلزم وجود الحل حيث وجد وبما قررنا تبين أنه يكفى لنا فى صدق السالبة إبداء مادة تفرق فيها الحرمة عن الوصف، وإن كانت مصاحبة له فى كثير من المواد، فصدق قولنا لا تحرم أم الأخت رضاعا لانفكاك الحرمة عن ذلك الوصف فيما إذا كانت

(٨) (فيحرم منه ما يحرم من النسب إلا أم أخيه وأخته) استثناء منقطع، لأن حرمة من ذكر بالمصاهرة، لا بالنسب، فلم يكن الحديث متناولا لما استثناء الفقهاء، فلا تخصيص بالعقل

أما نسبة للأخت الرضاعية غير مرضعة لهذا الرجل، ولا حليمة أييه الرضاعى، وإن كانت أم الأخت الرضاعية حراما، إذا كانت هى المرضعة له أو حليمة أييه الرضاعى، وقس على هذا سائر المستثنيات والله تعالى اعلم ١٢

٨٣٦- قال (٩) أخت لأم (٤٠٨/٦٦٩) قلت وكذا العكس أى لأخيه

لأمه أخت لأبيه ١٢

٨٣٧- قوله (١٠) ولو بسنين (٤٠٨/٦٧٠) متعلق بالقبل والبعد جميعاً

١٢

٨٣٨- قوله (١١) ان اللبن لا يتصور الخ (٤٠٨/٦٧٠) أقول هذا

التعليل يوجب أن لا يحرم لبن بنت تسع فانها ايضا لا تتصور منها الولادة لان ذلك أدنى مدة بلوغها ولا غلوق بلا بلوغ، فأقل ما يمكن الولادة منها فى سن تسع ونصف لا قبله، والجواب ان المراد بالولادة الحبل، واللبن ينزل قبل الولادة، وجاز أن ينزل مع الغلوق فافهم ١٢

كما قيل، فان حرمة أم أخته وأخيه نسباً لكونها أمه أو موطوءة أييه، وهذا المعنى مفقود فى الرضاع -

(٩) وتحل أخت أخيه رضاعاً وكذا نسباً- بأن يكون لأخيه لأبيه أخت لام -

(١٠) ولا حل بين رضيعى امرأة، ولا بين الرضیعة وولد مرضعتها- أطلقه فأفاد التحريم وإن لم ترضع ولدها النسبى ... و شمل أيضاً ماله ولدته قبل إرضاعها للرضیعة أو بعده ولو بسنين-

(١١) ولبن بكر بنت تسع سنين فأكثر محرم، وإلا لا- أى وإن لم تبلغ تسع سنين فنزل لها لبن لا يحرم- لأنهم نصوا على أن اللبن لا يتصور إلا لمن تتصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبناً-

٨٣٩- قوله (١٢) بأن يغيره عن كونه لبناً (٤٠٩/٦٧١) أقول نص الخانية: ثم فسر محمد رحمه الله تعالى فقال إن لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة، وإن غير لا تثبت، وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى إن غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً وإن غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً اهـ- وفى مجمع الأنهر الغلبة فى الجنس بالأجزاء وفى غيره إن لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة عند محمد وإن غير لا، وقال ابو يوسف ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعاً، وإن غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعاً كما فى الكفاية اهـ - فهذه العبارة أى عن محمد لا تبعدهما قال الإمام الثانى كل البعد، فإن التغير يحتمل تغيير الأوصاف مع بقاء اللبن على لبنيته كما إذا خلط بشئ غير طعمه ولونه وريحه ولم يخرج منه عن سيلانه وقوته فى تغذيته لكن ينبغى أن يكون المراد * هو هذا ** كما عبر به فى النهر لان مناط التحريم هو التغذى باللبن شرباً، قال فى الدرر: إنبات اللحم وإنشاز العظم هو المعتبر فى الباب اهـ-

وقال فى الفتح: التغذى مناط التحريم اهـ- وفيه ايضا أنه إذا كان مغلوباً بالماء فيكون غير منبت لذهاب قوته ولا عبرة بالمظنة عند تحقق الخلو عن المثبت

(١٢-١٣) وكذا يحرم لبن ميتة، ومخلوط بماء أو دواء أولين أخرى، أو لبن شاة إذا غلب لبن المرأة أى على أحد المذكورات (المتن) وفسر الغلبة فى أيمان الخانية من حيث الأجزاء، وقال هنا فسرهما محمد فى الدواء بأن يغيره عن كونه لبناً (١٢) وقال الثانى: إن غير الطعم

* وهو لمحمد، وهو نص رواية الوليد عن محمد، كما فى الزيلعى ص ١٨٥ عن

المنتقى ١٢ منه

** أى غير الذات ١٢ منه

اهـ- واما الشرب فلأن التحريم متعلق بالرضاع ولا يطلق الرضاع إلا على ما يشرب لا ما يוכל وبه ظهر ان الراجح قول محمد ولذا قدمه في الخاتمة وهو انما يقدم الاظهر الاشهر، فلا يعارضه ما في الهندية عن السراج الوهاج مما يفيد ترجيح القول الثالث أن المعتبر بمجرد تغير أحد الاوصاف، حيث قال: تفسير الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه وريحه أو أحد هذه الأشياء وقيل الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم، وعند محمد رحمه الله تعالى إخراجه من اللبنية اهـ-

كيف ولو حلب قدر رطل من لبن امرأة ومزج بسكر كما هو معتاد في ألبن البهائم وشيب بشئ من زعفران فلا شك أن الاوصاف جميعا تغيرت ولا يسوغ لأحد ان يقول بعدم التحريم به إن سقى صبييا كيف ولم يشرب إلا اللبن، والسكر والزعفران تابعان ولم يخرجاه عن سيلانه ولا عن التغذى به وإنباته اللحم وإنشازه العظم فتحرم بحمد الله تعالى أن الراجح قول محمد وأن معناه خروج اللبن عن لبنيته وأن خروجه عنها بزوال السيلان أو انكسار قوة التغذى والله تعالى أعلم -

٨٤٠- قوله (١٣) ووفق في الدر المنتقى (٤٠٩/٦٧١) أقول أى مساغ

للتوفيق مع ان الرواية عن الامامين في شئ واحد، وهو الدواء-

٨٤١- قوله (١٤) وهو أظهر وأحوط (٤٠٩/٦٧١) وهكذا في التبيين

واللون لا إن غير أحدهما، ووفق في الدر المنتقى (١٣) فقال تعتبر الغلبة بالأجزاء في الجنس، وفي غيره بتغير طعم أو لون أو ريح كما روى عن أبي يوسف اهـ-
(١٤) في المتن والشرح بعد ما سبق :- وكذا اذا استويا- إجماعا لعدم الاولوية- وعلق

٨٤٢- قال (١٥) وأرضعت فحكمه من الأول (٤١١/٦٧٥) أى ولم يتخلل الجفاف كما يفيد مامراً حاشية عن البحر عن الخانية آنفاً، بل التعليل المذكور شرحاً أنه منه يبين كما لا يخفى ١٢

٨٤٣- قوله (١٦) ثم جف لبنها (٤١١/٦٧٥) أى جفافاً مطلقاً بحيث يصدق الإنقطاع الحقيقي لا بمعنى أن يقل ولو بلغ أقصى درجات القلة ثم درّ فإنه من الزوج قطعاً ١٢

٨٤٤- قوله (١٧) لابن زوج المرضعة (٤١١/٦٧٥) لا منها ١٢

٨٤٥- قوله (١٨) التزوج بهذه الصبية (٤١١/٦٧٥) لأنها ليست بنت

أبيه رضاعاً ١٢

٨٤٦- قوله (١٩) ولو كان صبياً (٤١١/٦٧٥) الرضيع ١٢

محمد الحرمة بالمرأتين مطلقاً، قيل وهو الأصح- فى ردالمحتار: قال فى البحر وهو رواية عن أبى حنيفة، قال فى الغاية: وهو أظهر وأحوط، وفى شرح المجمع: قيل إنه الأصح- اهـ
(١٥-١٩) طلق ذات لبن فاعتدت وتزوجت بآخر، فحبلت وأرضعت فحكمه من الأول (١٥) حتى تلد (المتن) قوله طلق ذات لبن، أى منه بأن ولدت منه، لأنه لو تزوج امرأة ولم تلد منه قط، ونزل لها لبن، وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً للولد، لأن نسبته إليه بسبب الولادة منه، وإذا انتفت النسبة، فكان كلبن البكر، ولهذا لو ولدت للزوج فنزل لها لبن، فأرضعت به، ثم جف لبنها (١٦) ثم درّ، فأرضعته صبية، فإنّ لابن زوج المرضعة (١٧) التزوج بهذه الصبية (١٨) ولو كان صبياً (١٩) كان له التزوج بأولاد هذا الرجل من غير المرضعة،

٨٤٧- قوله (٢٠) ثم أرضعت صبيًا (٤١١/٦٧٥) قبل أن تلد للزوج

كما تفيدده مسئلة المتن ١٢

٨٤٨- قوله (٢١) ونكن الثابت الخ (٤١٢/٦٧٦) مقوله ١٢

٨٤٩- قوله (٢٢) انه إذا أقر الخ (٤١٣/٦٧٦) مفعول يوحذ ١٢

٨٥٠- قوله (٢٣) ويوفق الخ (٤١٣/٦٧٨) أقول لا مساع لهذا التوفيق

كما أوضحناه فى كتاب النكاح من العطايا النبوية ١٢

٨٥١- قوله (٢٤) بحمل الاول الخ (٤١٣/٦٧٨) اى ما فى رضاع

الخانية ١٢

من غير المرضعة،

(٢٠) والوضى بشبهة كحلال، (نشرح) صورته وطئت امرأة بشبهة فجلت و ولدت ثم

تزوجت. ثم أرضعت صبيًا، كد ابنًا للواطئ بشبهة، لا للزوج الخ-

(٢١- ٢٢) قال (لزوجته) هذه رضيعتى، ثم رجعت، صدق، ولو ثبت عليه بأن قال بعده هو

حق كما قلت ونحوه، فرق بينهما-

قوله هو حق- أو ما فى معناه حتى يمتنع الرجوع بعده، نعم يوحذ من قول

صاحب المبسوط: "ولكن الثابت (٢١) على الاقرار كالمجدد له بعد العقد" أنه إذا أقر (٢٢)

بذلك قبل العقد ثم أقره بعده يقوم مقام ذلك-

(٢٣-٢٤) والرضاع حجته حجة المال، وهى شهادة عدلين، أو عدل وعدلتين- (المتن

والشرح)

فى ردالمحتار: أفاد أنه لا يثبت بخير الواحد امرأة كان أو رجلاً، قبل العقد أو بعده- وبه

صرح فى الكافى والنهاية، تبعاً لما فى رضاع الخانية لكن فى محرمات الخانية: إن كان قبله

والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح، وإن بعده وهما كبيران فالأحوط التنزه، وبه جزم البزازى

٨٥٢- قوله (٢٥) أو المتاركة بالقول (٤١٤/٦٧٩) ومرحاشية ص ٥٧٧ تحقيق ان المتاركة تكون من قبل المرأة أيضا وص ٥٧٥ متنا أن لكل منهما فسخه بغير محضر من الآخر ١٢

معللا بأن الشك في الأول وقع في الجواز، وفي الثاني في البطلان، والدفع أسهل من الرفع-

ويوفق بحمل الاول (٢٤) على ما إذا لم تعلم عدالة المخير، أو على ما في المحيط من أن فيه روايتين، ومقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر اتفاقا- الخ-

(٢٥) النكاح لا يرتفع بجرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد، حتى لو وطئها قبل التفريق لا يجب عليه الحد، اشتبه الأمر أو لم يشتبه، نص عليه في الأصل، وفي الفاسد لا بد من تفريق القاضى، أو المتاركة بالقول (٢٥) في المدخول بها، وفي غيرها يكتفى بالمفارقة بالابدان اه-

كتاب الطلاق (ص ٦٨٠/ص ٤١٤)

٨٥٣- قوله (١) حقيقة وحكما (٤١٥/٦٨١) أى معا فإن النكاح لا

ينفسخ بأحدهما ١٢

٨٥٤- قوله (٢) بل هى اعم (٤١٦/٦٨٣) أقول ومنها أن يامرك أحد

والديك بطلاق عرسك كما دل عليه حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما وغيره وكانت واقعة سيدنا إسماعيل الذبيح عليه الصلوة والسلام ١٢

٨٥٥- قوله (٣) يبقى على أصله من الحظر (٤١٦/٦٨٣) أقول ويؤيده

حديث "ما حلف بالطلاق مومن ولا استحلف به إلا منافق" فلو كان مباحا بلا حاجة لما كان باس فى تعليقه أو طلب تعليقه، لا سيما هذا البأس الشديد والحديث رواه ابن عساكر عن أنس رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم فيه ايذاء المسلم بلا وجه شرعى وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من آذى مسلماً فقد آذانى ومن آذانى فقد آذى الله، رواه الطبرانى فى الأوسط بسند حسن عن أنس رضى الله تعالى عنه - أما فعل رجانة رسول الله

(١) (هو رفع قيد النكاح فى الحال أو المآل بلفظ مخصوص) هو ما اشتمل على الطلاق

(المتن والشرح)

قال فى الفتح: فخرج تفريق القاضى فى إبائها، وردة احد الزوجين، وتباين الدارين حقيقة وحكما، وخيار البلوغ، والعنق، وعدم الكفاءة، ونقصان المهر فانها ليست طلاقا اهـ

(٢-٣) أما الطلاق فان الأصل فيه الحظر، والاباحة للحاجة إلى الخلاص (ذكر أمثلة الحاجة

إلى الخلاص ثم قال:) فليست الحاجة مختصة بالكبر، والرية، كما قيل، بل هى اعم (٢)

كما اختاره فى الفتح، فحيث تجرد عن الحاجة المبيحة شرعا يبقى على أصله من الحظر (٣)

صلى الله تعالى عليه وسلم سيدنا الإمام الحسن المجتبي رضى الله تعالى عنه فنعلم قطعاً أنه كان حاجة شرعية ومصلحة دينية وإن لم نعلمها، وحاشاه أن يكون مقصوده تكثير الذوق وقد جاء عن جده صلى الله تعالى عليه وسلم: أن الله لا يحب الذواقين ولا الذواقات رواه الطبراني فى الكبير عن عبادة رضى الله تعالى عنه ١٢

٨٥٦- قوله (٤) عدم احتياجه إلى النية (٤١٧/٦٨٥) إن كان الواقع به

بأثنا ١٢

٨٥٧- قوله (٥) لأن الزائد عليها بكلمة واحدة (٤١٨/٦٨٥) أى فى

طهر واحد ١٢

٨٥٨- قوله (٦) ومتفرقا (٤١٨/٦٨٥) فى الأطهار ١٢

٨٥٩- قوله (٧) أو كانت ممن لا تحيض (٤١٨/٦٨٦) لإياسها أو

صغرها ١٢

(٤) ألفاظه صريح وملحق به وكناية- قوله "ملحق به" أى من حيث عدم احتياجه إلى النية كلفظ التحريم الخ-

(٥-٦) طلبة فقط فى طهر لا وطء فيه أحسن بالنسبة إلى البعض الآخر- قوله "طلقة"- التاء للوحدة وقيد بها لأن الزائد عليها بكلمة واحدة (٥) بدعى، ومتفرقا (٦) ليس بأحسن- بحر-

(٧) لو طلقها بعد ظهور حملها، أو كانت ممن لا تحيض، فى طهر وطئها فيه لا يكون بدعى، لعدم العلة، أعنى تطويل العدة عليها -

٨٦٠- قوله (٨) وإذا فهو بدعى (٤١٨/٦٨٧) أى إن كان فى طهر

وطئ فيه أو فى حيض قبله ١٢

٨٦١- قوله (٩) لا تكون فاصلة (٤١٩/٦٨٨) أى فيكره الزائد من

طلقة فى طهر واحد مطلقا ١٢

٨٦٢- قوله (١٠) وسيأتى تمام الكلام على ذلك فى كتاب الإكراه

(٤٢١/٦٩١) تركه هنالك غير محرر وسنحقق ثمه ان كل وكالة تصح مع

الاكراه مطلقا، ان شاء الله تعالى -

فائدة- الأصل أن كل مالا يحتمل الفسخ يصح مع الهزل، وكل ما يصح مع الهزل

يصح مع الاكراه، كما يأتى ص ١٣٣/ج ٥-

فائدة- انظر لو أجاز الولي مكرها، أقول: إن كانت الاجازة قبل العقد فهو

(٨) لكنه فى المدخولة خاص بما إذا كان فى طهر لا وطئ فيه، ولا فى حيض قبله كما مر،

وإذا فهو بدعى-

(٩) من البدعى طلقتان فى طهر لا رجعة فيه، فلو تخلل بين الطلقتين رجعة لا يكره الخ-

وظاهر الرواية أن الرجعة لا تكون فاصلة وكذا لو تخلل النكاح-

(١٠) فان طلاقه صحيح- أى طلاق المكره- وشمل ما إذا أكره على التوكيل بالطلاق،

فوكل فطلق الوكيل فإنه يقع- بحر- قال محشيه الخير الرملى: ومثله العتاق، كما صرحوا

به، وأما التوكيل بالنكاح فلم أر من صرح به، والظاهر انه لا يخالفهما فى ذلك لتصريحيهم

بأن الثلاث تصح مع الاكراه استحسانا، وقد ذكر الزيلعى فى مسئلة الطلاق أن الوقوع

استحسان، والقياس أن لا تصح الوكالة، لأن الوكالة تبطل بالهزل، فكذا مع الإكراه كالبيع

وأمثاله- وجه الاستحسان أن الإكراه لا يمنع انعقاد البيع، ولكن يوجب فساد، فكذا

التوكيل وان كان بعد عقد الفضولى فقد صرحوا أن الإجازة اللاحقة مثل الوكالة السابقة و ينبغي التحرير والمراجعة، والظاهر ان الإجازة لا تصح مع الهزل لكن الوكالة أيضا لا تصح معه، ومع ذلك لو وكل مكرها ففعل الوكيل نفذ لما علمت أن الشرط الفاسد لا يعمل فى (النكاح) وقد قدم بش عن ح ص ٢٤٧ ج ٢ أن إجازة النكاح مثله لا تبطل بالشرط الفاسد وإن لم يصح تعليقها ١٢ اهـ- وقد ذكر فى بيوع الدر ان كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا فلا كالقرض اهـ- ولا شك أن إجازة النكاح سابقة أو لاحقة ليست من المعاوضات المالية فتصح مع الشرط الفاسد فكذا مع الإكراه كما ذكر الإمام الزيلعى فى التوكيل بالطلاق- وأنت تعلم ان هذا الدليل يفيد جواز كل توكيل مع الإكراه فليحرر والله تعالى أعلم أقول ولكن يدفع كل ذلك أن تعليل الإستحسان غير مطرد وإلا وجب أن يكون كل ما يصح مع الشروط الفاسدة يصح مع الإكراه وهو باطل قطعاً فليس لأحد أن يقول تصح الهبة مع الإكراه، والحق ان الفقه لا يوخذ من التعليقات التى يبيدها المتأخرون، وإذ قد رأيناهم قاطبة يذكرون فيما يصح بالإكراه التوكيل مقيدا بالطلاق والعناق ولا يذكر أحد منهم النكاح مع انه أخوهما وقرينهما وقد نصوا ان المفهوم معتبر فى الكتب حتى

التوكيل ينعقد مع الإكراه، والشروط الفاسدة لا تؤثر فى الوكالة لكونها من الاسقاطات، فاذا لم تبطل فقد نفذ تصرف الوكيل اهـ فانظر إلى علة الاستحسان فى الطلاق تجدها فى النكاح، فيكون حكمهما واحداً، تأمل اهـ كلام الرملى- قلت وسيأتى تمام الكلام على ذلك فى كتاب الإكراه إنشاء الله تعالى

مفهوم اللقب لا سيما مع مفهوم العدد لا سيما فى هذه الصورة فينقدح فى الذهن أنهم لم يطبقوا على تركه نسيانا ولا اجتزاء بل لأنه ليس من المستثنيات كما مال اليه العلامة الخير الرملى نفسه فى حاشيته على المنح كما ياتى فى الإكراه وإن لم يجز التوكيل بالإكراه لم تجز الإجازة ايضا وبالجملة فالمحل محل اشتباه ولا بد من تحرير فوق ذلك والله تعالى أعلم ١٢

٨٦٣- قوله (١١) مراده بعدم الوقوع فى المشبه به عدمه ديانة (٤٢٣/٦٩٤) أى وفرق بين الطلاق هازلاً وبين الإقرار به هازلاً، لهذا إذا تعلق هازلاً "بأقر" ويحتمل تعلقه "بالطلاق" أى أقر بأنه كان طلق بالهزل وعطف كاذبا من عطف العام على الخاص، والفقهاء ربما يفعلونه بأو وذلك لأن الإقرار بالطلاق هازلاً إنما يفيد لو لم يكن طلق فى الواقع، وإنما أقر به كاذبا، أما لو أقر به صادقا فلا شك من الوقوع ديانة سواء كان هازلاً فى الإقرار أو فى المقر به فافهم والله تعالى اعلم ١٢

٨٦٤- قوله (١٢) وفيه قصور (٤٢٣/٦٩٥) أقول حقيقة الشئ ما يحق به ويثبت فالمعنى لا يقصد بكلامه ثبوتا بل يريد أن يلغو فلا قصور ١٢

(١١-١٢) فى المتن والشرح: يقع طلاق كل زوج..... ولو..... هازلاً، لا يقصد حقيقة كلامه وفى ردالمحتار:- وأما ما فى إكراه الخانية: لو أكره على ان يقر بالطلاق فأقر لا يقع، كما لو بالطلاق هازلاً أو كاذبا، فقال فى البحر: ان مراده بعدم الوقوع فى المشبه به عدمه ديانة (١١) ثم نقل عن البزاية والقنية لو أراد به الخير عن الماضى كذبا لا يقع ديانة، وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اهـ -

قوله لا يقصد حقيقة كلامه، بيان لمعنى الهازل، وفيه قصور (١٢) فى التحرير

٨٦٥- قوله (١٣) فقد فرق بينهما اذا كان الخ (٤٢٤/٦٩٦) أقول إذ

قد علمنا المناط وهو تسببه في زواله بمحذور أى تعاطيه مختاراً ما يعلم انه يزيل العقل فيمكن التوفيق بان النبيذ إن كان من شأنه أن يصدع قدر منه بهذه الغاية فشرب ذلك القدر فقد تسبب وإن لم يكن شديداً أما إذا لم يكن ذلك من شأنه وشرب قدر ما لا يسكر فلم يسكر ولكن اتفق أنه يصدع إلى تلك الغاية فلم يتسبب وإن كان شديداً، تأمل والله تعالى اعلم ١٢

٨٦٦- قوله (١٤) في الحاوى الزاهدى (٤٢٥/٦٩٨) لو أقر بطلاق

زوجته طائناً الوقوع بافتاء المفتى فتبين عدمه لم يقع كما في القنية اهـ أشباه من قاعدة لا عبرة بالظن البين خطؤه ١٢- قوله لم يقع أى ديانة أما قضاء فيقع كما في القنية لإقراره به اهـ- غمز

٨٦٧- قوله (١٥) في الحاوى الزاهدى (٤٢٥/٦٩٨) قلت مثله في

وشرحه الهزل لغة اللعب، واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي، ولا المجازى، بل أريد به غيرهما وهو ما لا تصح إرادته منه، وضده الجد، وهو أن يراد باللفظ أحدهما- (١٣) في الشرح: لو زال عقله بالصداع أو بمباح لم يقع- وفي فتح القدير (٣/٣٤٧) إذا شرب الخمر فصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع، والحكم لا يضاف إلى علة العلة، كالشرب إلا عند عدم صلاحية العلة- ونفس المسئلة في البحر أيضاً (ج٣/ص٢٦٦) نقلاً عن الفتح- قال العلامة الشامي ويخالفه ما في المتن: لو كان النبيذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه، وإن كان النبيذ شديداً حراماً فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اهـ- فقد فرق بين ما إذا كان بطريق محرم وغير محرم، كما ترى فتأمل-

(١٤-١٥) في الحاوى الزاهدى: ظن أنه وقع الثلاث على امرأته بإفتاء من لم يكن أهلاً

للفتوى، وكلف الحاكم كتابتها في الصك فكتبت، ثم استفتى ممن هو أهل للفتوى فأفتى

البزازية فالأولى العزو إليها ١٢

٨٦٨- قوله (١٦) لأن الجنون لا يعدم الشهوة (٤٢٦/٦٩٩) جواب

عما يترأى وروده من أن التاجيل لا يفيد مع الجنون ١٢

٨٦٩- قوله (١٧) وفي التاترخانية (٤٢٨/٧٠٢) والبزازية-

٨٧٠- قوله (١٨) بأن كتب: إذا جاءك كتابي هذا فانت طالق

(٤٢٨/٧٠٢) فما لم يجرى إليها الكتاب لا يقع، كذا في فتاوى قاضي خان، وإن

كتب: إذا جاءك كتابي هذا فانت طالق، فكتب بعد ذلك حوائج فجاءها

الكتاب- الخ- هكذا هو في الهندية، وراجعت ط فنقل مثل ما نقل عنه الفاضل

المحشى، فلعل ط اختصر الكلام، أو في نسخته الهندية سقطا -

٨٧١- قوله (١٩) في بلدها (٤٢٨/٧٠٣) أى في البلد الذى هى الآن

فيه وإن لم يكن وطنها ١٢

بأنه لا تقع، والتطبيقات الثلاث مكتوبة في الصك بالظن، فله أن يعود إليها ديانة، ولكن لا

يصدق في الحكم - اهـ -

(١٦) لا يقع طلاق الجنون إلا في أربع مسائل ذكرها الشارح، منها إذا كان عنيها (قال

العلامة الشامي) أى وفرق القاضى بينه وبين زوجته بطلبها بعد تأجيله سنة، لأن الجنون لا

يعدم الشهوة، كما سيأتى في بابه إن شاء الله تعالى

(١٧) وفي التاترخانية: ولو قال أوقعت ما تلفظت به حالة النوم لا يقع شيء اهـ وهو ظاهر

(١٨) وإن علق طلاقها بمجيئ الكتاب بأن كتب: إذا جاءك كتابي هذا فانت طالق، فجاءها

الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق، كذا في الخلاصة-ط-

(١٩-٢٠) كتب مستبيناً: يا فلانة إذا أتاك كتابي هذا فانت طالق، طلقت بوصول

الكتاب- جوهرة - ولو وصل إلى أبيها فمزقه ولم يدفعه إليها فإن كان متصرفاً في جميع

٨٧٢- قوله (٢٠) ط عن الهندية (٤٢٨/٧٠٣) عن الخانية ١٢

٨٧٣- قوله (٢١) لو قال للكاتب اكتب طلاق امرأتى الخ
(٤٢٩/٧٠٣) اختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتابة الصك بطلاقها فقبل يقع وهو
اقرار به، وقيل هو توكيل فلا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح فى زماننا
كذا فى الفنية وفيها بعده وقيل لا يقع وإن كتب إلا إذا نوى الطلاق ١٢ أشباه

٨٧٤- قوله (٢٢) كان اقرارا بالطلاق (٤٢٩/٧٠٣) المسئلة مختلف فيها

كما نذكر عن الفصولين فى الصفحة الآتية ١٢

٨٧٥- قوله (٢٣) ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها الخ
(٤٢٩/٧٠٤) كتب كتاب الطلاق ثم نسخه الى كتاب آخر أو أمر غيره بكتابته
ثانيا ولم يعمل عليه فأتاها الكتاب طلقت ثنتين قضاء و واحدة فى الديانة اهـ بزازية
قلت وصوابه فأتاها الكتابان كما فى الخلاصة ١٢ كتب غير الزوج
كتاب الطلاق وقرأه على الزوج فأخذه وختم عليه وقال الرجل ابعت هذا الكتاب
إليها فهذا بمنزلة كتابته بنفسه اهـ- بزازية قبيل مسائل المجازاة ١٢ فى المنتقى اذا
كتب كتاب الطلاق ثم نسخه فى كتاب آخر أو أمر غيره حتى كتب ولم يعمل هو
فأتاها الكتابان طلقت تطليقتين قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى تقع

أمورها فوصل إليه فى بلدها (١٩) وقع، وإن لم يكن كذلك فلا، ما لم يصل إليها، الخ-ط
عن الهندية (٢٠)

(٢١-٢٤) لو قال للكاتب اكتب طلاق امرأتى (٢١) كان إقرارا بالطلاق (٢٢). وإن لم
يكتب، ولو استكتب من آخر كتابا بطلاقها (٢٣) وقرأه على الزوج فأخذه الزوج وختمه و

واحدة وكذا لو استكتب * من رجل آخر كتاب الطلاق لامرأته وقرأه على الزوج فأخذه الزوج وختم عليه أو قال لذلك الرجل إبعث بهذا الكتاب إلى امرأتى فهو بمنزلة كتابته ١٢ - خلاصة، قال ** للصكاك اكتب طلاق امرأتى تطلق كتب أو لم يكتب (فظ) "مرے بازن خلع کرد وبدکان صک نویس آمدند زن گفت که هرسه طلاق بنویس صکاک شوی را گفت که همچنین است شوی گفت که هرسه بنویس" يقع الثلاث بحكم الإقرار فى الرابع عشر من الفصولين اهـ مجموعة الأنقروى- وكتب بخطه فى هامشها على قوله "تطلق كتب أو لم يكتب" ما نصه: وصح فى القنية أنه لا يقع ما لم يكتب فى باب فيما يقع بكتابة الصك فى الطلاق اهـ - أقول رمز أولا فى الفصولين (مش) لمنهاج الشريعة ونقل عنه ما نصه: لو قال لآخر اكتب شهادتى فى هذا الصك فكتب المأمور شهد بذلك لم يكن إقرارا من الأمر بانه للبائع كما لو قال له أكتب طلاق امرأتى فكتب فهو ليس بإقرار بطلاق ثم رمز (عده). للعدة ونقل عنه لو قال له اكتب

طلاق امرأتى فهو إقرار بطلاقها فلو قال له ثانيا للتقاضى فهو إقرار بتطبيق واحدة فقط قال للصكاك اكتب إلى آخر ما مر عنها وعن (فظ) لفوائد ظهير الدين و قال فى الخاتمة فى فصل الصريح لو قال أكتب لها طلاقها ينبغى ان يقع الطلاق للحال

* الواقع فى نسختى الخلاصة كتب من رجل آخر وصوابه اما استكتب أو حذف من كما فى عبارة البزاية، والبزاي إنما لخص هذا المقام من الخلاصة كما يظهر بالمراجعة إليهما ١٢ منه

** المسئلة تلتى فى الإقرار ص ٧٠٠ - ١٢ منه

*** كما لو قال: احمل اليها طلاقها وكما لو قال: أكتب إلى امرأتى انها طالق اهـ
من فصل الصريح هامش الهندية ص ٤٥٧ ج ١ طابع مصر ١٢

٨٧٦- قوله (٢٤) إن أقر الزوج أنه كتابه أو قال للرجل إبعث به إليها (٤٢٩/٧٠٤) أقول عبارة الهندية عن المحيط عن المنتقى هكذا : وبعث به إلى امرأته فأتاها الكتاب وأقر الزوج أنه كتابه فإن الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث بهذا الكتاب إليها أو قال له أكتب نسخة و ابعث بها إليها الخ- وظاهره أن كذلك إشارة إلى بعث الرجل بنفسه فيكون المعنى أن الرجل إذا كتب بأمره وقرأ عليه فبعثه الزوج بنفسه أو الرجل الكتاب أو نسخة أخرى منه بأمر الزوج، فإن الطلاق يقع عليها إذا أتاها الكتاب إن أقر الزوج أن الكتاب كتابه، وذلك لأن بقية تصوير المسئلة معادة في الصورتين المشبهتين وإنما التغير في المشبه والمشبه به فلو كان قوله كذلك إشارة إلى إقرار الزوج كان المعنى أن الرجل إذا كتب بأمره وقرأ عليه وبعثه الزوج بنفسه فإن الطلاق يقع عندها سواء أقر الزوج أنه كتابه أو بعث الرجل الكتاب أو النسخة الأخرى بغيره فيكون البعث بنفسه مشروطا في الصور الثلاث وهو فاسد كما ترى وعلى ما ذكرنا يكون إقرار

*** أى بمجرد هذا القول من دون حاجة إلى ان يكتب المأمور بدليل التشبيه بإحتمال إليها طلاقها وقد قال فيه طلقت للحال ولا يتوقف على قول المأمور ذلك اهـ فافهم فقد اضطربت الأقوال اضطرابا شديدا ١٢ منه

عنونه وبعث به إليها فأتاها وقع إن أقر الزوج أنه كتابه، أو قال للرجل ابعث به إليها (٢٤)

الزوج مشروطا فى الثالث: وهى بعته بنفسه أو بعث الرجل الكتاب أو النسخة الأخرى بأمره وهذا صحيح لا غبار عليه، ويدل عليه قوله فى آخره: كذا كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه اهـ- حيث جعل الإقرار شرطا مطلقا فيما لم يخط ولم يمل وهو المراد بالاستكتاب فى صدر المسئلة كما لا يخفى على المتأمل فاصدق التأمل وراجع وحرر ١٢

ومن الدليل على ما فهمت- والله الحمد- عبارة البزازية، والخلاصة اللتين نقلتهما على هامش ص ٧٠٤ فإنه لا ذكر فيهما للإقرار وإنما عطفوا امر غيره بالبعث على بعث الرجل بنفسه، فعلم أن المراد أن البعث بنفسه وبعث غيره بأمره سواء، لا أن بعث غيره بأمره وإقراره بالكتاب سواء، وإيضا على ما أوهم يكون الحاصل انه يلزم الإقرار إذا كان الباعث هو بنفسه ولا يلزم إذا لم يبعث بنفسه بل غيره بأمره وهو كما ترى ١٢-

نعم لو كانت العبارة هكذا لكان له وجه، وبعث به إليها فأتاها وقع وكذا لو قال للرجل إبعث الخ وإن لم يبعث ولم يامر بالبعث فلا، إلا أن يقر أنه كتابه فيكون المعنى حينئذ أن كتابة المأمور لا يكون بمنزلة كتابه، إلا ان يبعث أو يامر ببعثه أو يقر أنه كتابه، فيوافق ما فى البزازية والخلاصة وزيادة صورة الإقرار لا ينافى ما فيهما فإن الإقرار أقوى من دلالة البعث أو الأمر به كما لا يخفى- وبالجمل لا يخلو ما نقل عن التتارخانية عن تخطيط- أما كلام الهندية والبزازية

أو قال له اكتب نسخة وبعث بها إليها، وإن لم يقر أنه كتابه ولم تقم بينة، لكنه وصف الأمر على وجهه لا تطلق قضاء ولا ديانة، وكذا كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يقر أنه كتابه اهـ ملخصا

وغيرهما فحاصل ما فى البزازية أن كتابة الغير بلا أمر الزوج تصير بمنزلة كتابة الزوج إذا قرأت عليه ودل دليل على التنفيذ كبعثه أو الأمر ببعثه، وحاصل ما فى الهندية أن كتابة الغير ولو بأمر الزوج لا تصير بمنزلة كتابته وإن بعث هو أو أمر ببعثه ما لم يقر أنه كتابه، وحاصل كلام الخانية وغيرها أن مجرد أمر الغير بكتابة الطلاق طلاق فى الحال وإن لم يكتب، وحاصل كلام القنية أنه طلاق إذا كتب من دون شرط أن يقرأ عليه ويبعث أو يامر بالبعث أو يقر بأنه كتابه فهذه أربعة أقوال فليتأمل تأملا غائرا، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ١٢

والحاصل أن فرع الهندية يخالف فروع البزازية والقنية والخانية جميعا، فإنه جعل الكتابة بالأمر غير مؤثرة شيئا أو أمره ببعثه ما لم يقر أنه كتابه، والبزازية جعل القراءة عليه وبعثه دليل التنفيذ فى كتابة الغير مطلقا من دون اشراط أن يكون بأمر الزوج فكيف إذا كان بأمره، والقنية جعلت مجرد الكتابة بأمره ككتابته من دون توقيف على بعثه أو إقراره، والخانية بحثت أن مجرد الأمر بالكتابة طلاق فى الحال فضلا عن الحاجة الى الكتابة والبعث والإقرار، واما فرع البزازية فلا يخالف الخانية ولا القنية، لان كلامهما فى الأمر وكلامها غير مقيد به فيجوز حمله على ما إذا كتب غيره بغير أمره، ولا تنافى بين أن تكون الكتابة بأمر أو مجرد الامر طلاقا، وأن لا تكون الكتابة بغير أمر طلاقا إلا بالقراءة ودليل التنفيذ، واما الخانية والقنية فمتخالفتان صريحا، والخانية هى ما هى لكن مع القنية صريح التصحيح- وبالجمله فالحل لم يتضح بعد، والله المسئول، لاظهار الصواب الناصع المصقول ١٢

ثم ظهر بحمد الله تعالى أن لا تخالف لفرع الهندية مع فرع الخانية ومن معها من الجاعلين الأمر طلاقا فى الحال، فإنهم إنما يجعلونه من حيث هو إقرار

بالطلاق كما صرحوا به، وإلا فليس اكتسب من صيغ انشاء الطلاق، وكذلك أخيرها، أو بشرها، أو احمل إليها فكل ذلك إنما جعل طلاقاً إقتضاء منه لإقرار الطلاق، وفرع الهندية لا تتعين للإقرار، لان كلامه فى كتابة طلاق لم يوجد بعد، وإنما يوجد بعد وصول الكتاب، بدليل تعليقه الحكم باتيان الكتاب فليس اقراراً بطلاق كائن قطعاً -

فإن قلت يحتمل ان يكون إقراراً بطلاق معلق بوصول الكتاب

قلت ويحتمل ان يكون أمراً بكتابة طلاق معلق لم ينشأ بعد، وإنما يكون لإنشاء بالكتابة وبالإحتمال لا يثبت الإقرار بل بهذا البحث يترجح قول القنية ومنهاج الشريعة: ان الامر بالكتابة ليس بإقرار أصلاً، إذ الإحتمال قائم فى الكل إلا فى أمر الصكاك بكتابة الصك، فلعل ثمة لقائل أن يقول الأظهر انه إقرار بخلاف الامر بكتابة كتاب إلى المرأة فانه ليس بظاهر فى الإقرار أصلاً، وحينئذ يضعف بحث الخانية و يظهر الفرق بين فرعها وفرعى العدة والفوائد الظهيرية ويترجح أن أمر الصكاك إقرار ظاهراً، والامر بالكتابة الى المرأة يحتمل الإقرار ويحتمل التوكيل بإنشاء الطلاق بالكتابة، والتوكيل أولى فهو المتعين- فلا يثبت الطلاق ما لم يكتب كما صححه فى القنية- أما أن بعد كتابته أيضاً يحتاج إلى أن يقر الزوج انه كتابه حتى لا يقع بدونه ديانة ايضاً، فمما لا يظهر وجهه والله تعالى أعلم- وأما فرع البزازية ففى الكتابة بغير الأمر قال الأمر إلى الإعتماد على فروع منهاج الشريعة والعدة والفوائد الظهيرية والقنية والبزازية و الخلاصة خلافاً لبحث الخانية وفرع الهندية- أما الفرع المحروم به فى الخانية ففى صورة الإملاء فإنه ألقى الألفاظ على الكاتب لا فى مجرد الأمر فهو بمعزل عن هذا المحل فتحصل والله الحمد أن كتابة الزوج بنفسه وإملاءه بأن يلقى الألفاظ كما فى الخانية أو

يكتب ويأمر غيره بانتساخه كما في البزازية والخلاصة قائم مقام تلفظه حتى لو أرسل إرسالاً وقع في الحال بمجرد الكتابة أو الإملاء وأما أمره فإن أمر الصكاك بإقرار على ما يظهر وإن أمر غيره بالكتابة فتوكيل، فإن كتب كان ككتابة نفسه وإلا لا، وأما إن لم يكتب ولم يعمل ولم يأمر بل كتب غيره بغير أمره فيحتاج إلى أن يقرأ عليه ثم يوجد منه دليل تنفيذ بأن يبعث أو يأمر ببعثه أو يقر أنه كتابه، هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ١٢

بل يظهر لي بحمد الله تعالى أن بحث الخانية أيضاً بمعزل من هذا النزاع كفرعها فإن معنى قوله أكتب لها طلاقها، أكتب الطلاق سنداً لها وتذكراً لها، كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم "اكتبوا لأبي شاه" فكان كقوله للصكاك ولا شك أنه ظاهر في الإقرار فيؤخذ به قضاء وهو المراد ١٢

لكن العبارة التي نقلنا عن الأشباه آخر ص ٧٠٣ فيما بين السطور نص في أن تصحيح القنية في صورة الصك يؤكد ألفاظ الفتوى "به يفتى" فيقدم على ما في العدة و(فظ) ويتلخص أن الأمر بتوكيل مطلقاً والباقي على ما قدمنا - وبالجمل في المسئلة اضطراب شديد والله الهادي إلى الصحيح السديد ١٢

ثم قد شاع في بلادنا أن أحدهم إذا أراد أن يطلق امرأته دعا الصكاك وأمره أن يكتب طلاق امرأته ثلاثاً مثلاً فيعظه الناس ويستنزله عن الثلاث فيقول سمعاً، أكتب طلاقين وهكذا، وكل ذلك دليل قاطع على أنهم لا يرون بالأمر إلا التوكيل ولا يفهمون منه الإقرار أصلاً، فوجب التعويل على ما في القنية والأشباه وهو المصحح المفتى به والله الحمد - فقد وضح الصواب وانكشف الحجاب والحمد لله العزيز الوهاب ١٢

٨٧٧- قوله (٢٥) وينبغي الخ (٤٢٩/٧٠٤) هذا كالجواب عن سوال

ط ١٢

(٢٥) كتب لامرأته: "كل امرأة لي غيرك وغير فلانة طالق" ثم محأ اسم الأخيرة وبعثه لم تطلق- صورته: له امرأة تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة، فبلغ زينب فحاف منها فكتب إليها "كل امرأة لي غيرك وغير عائشة طالق" ثم محأ قوله "وغير عائشة" اهـ-

قلت: وينبغي أن يشهد على كتابة ما محأ لثلا يظهر الحال، فيحكم عليه القاضي بطلاق عائشة تأمل-

باب الصريح (ص ٤٢٩/٧٠٤)

٨٧٨ - قوله (١) بأنه رجعي (٤٢٩/٧٠٥) قلت: فكذا "جهورنا" بلساننا، و"فارغ خطي دينا" بلسان كثير من أهل الحرف كالحائكين وغيرهم، فانه صريح عندهم في الطلاق، بل كثير منهم لا يعرف للطلاق لفظا غير هذا، ومعلوم أن كلام كل حالف يحمل علي عرفه خاصة، ولا يجب شيوع ذلك العرف في الناس عامة، كما صرح به المحقق حيث أطلق - والله تعالى أعلم

٨٧٩ - قوله (٢) فيلحق بالكناية (٤٢٩/٧٠٥) لكن لا تقع إلا رجعي كما سيأتي

٨٨٠ - قوله (٣) وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة (٤٢٩/٧٠٥) لكونه كاذبا في الإخبار -

٨٨١ - قوله (٤) مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق إليها (٤٣٠/٧٠٥)

(١) في الشرنبلالية:- وقع السؤال عن التطبيق بلغة الترك، هل هو رجعي باعتبار القصد، او بائن باعتبار مدلول "سن بوش" أو "بوش اول" لأن معناه خالية أو خلية فلينظر اهـ قلت: وأفتى الرحيمي تلميذ الخير الرملي بأنه رجعي الخ-

(٢) (ذكر من ألفاظ الصريح مطلقة بتشديد اللام) أما بالتخفيف فيلحق بالكناية

(٣) رجل دعتة جماعة إلى شرب الخمر فقال: إني حلفت بالطلاق أني لا أشرب، وكان كاذبا فيه، ثم شرب، طلقت، (قنية عن المحيط) وقال صاحب التحفة لا تطلق ديانة اهـ-

(٤-٥) سيذكر قريبا أن من الألفاظ المستعملة بالطلاق يلزمني، والحرام يلزمني، وعلى الطلاق، وعلى الحرام فيقع بلاتنية للعرف - الخ - فأوقعوا به الطلاق، مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق إليها صريحا (٤) فهذا مؤيد لما في القنية، وظاهره انه لا يصدق في أنه لم يرد امراته

سيأتي آخر ص ٧١١ أن الاضافة معتبرة فيه عرفاً-

٨٨٢ - قوله (٥) وظاهره أنه لا يصدق في أنه لم يرد امرأته للعرف،
والله أعلم (٤٣٠/٧٠٥)

مسألة الاضافة

أقول ، وبالله التوفيق: بقي بعد أشياء، فإنك إن تتبعت فروع ترك الإضافة وجدتهم ربما يقولون " لا يقع ما لم يقل أردتها " - فهذا يدل علي أن الوقوع مشروط بالقول- وربما قالوا " يقع ما لم يقل أردت غيرها، أو لم أردطلاقها " - فهذا يدل علي أن عدم الوقوع هو الموقوف ، حتي لو لم يقل ذلك وقع ، وإن لم يقل أردت طلاقها- وربما تراهم يحكمون بالوقوع من دون حاجة إلى النية مع تركه الاضافة ، حيث وجدت في كلام من خاطبه كالمرأة أو غيرها - وأخري تراهم ينوون مع وجود الإضافة في كلام المخاطب - وربما تسمعهم يحكمون بالوقوع مطلقاً من دون نية مع عدم الاضافة لا في قوله ولا في قول غيره - وربما ينوون في هذه الصورة----- فهذه اختلافات يتحيرلديها من لم يتأمل ولم ينزل كل فرع علي ما ينبغي أن ينزل -

والذي تحصل للعبد الضعيف- بتوفيق المولى اللطيف، جلّ وعلا" أن الإضافة لا بد منها إما في اللفظ ، وإما في النية" إذ لا طلاق إلا بالإيقاع، ولا إيقاع إلا بإحداث تعلق الطلاق بالمرأة ، وليس ذلك إلا بالاضافة ، وهذا ضروري لا شك فيه، إذ لولاه لزم الطلاق علي كل من تلفظ بلفظ طلاق ، أو طالق ، ونحوهما وإن لم يزد علي هذا ، ولم يردطلاق امرأته ، وهو باطل قطعاً ، فاشتراط

للعرف، والله أعلم (٥)

الاضافة حق لا مرية فيه - نعم قد توجد الاضافة في اللفظ فلا يحتاج في الحكم إلي النية, وقد لا , فيحتاج إلي ظهور النية -

أما وجود الاضافة في اللفظ فأقول علي ثلاثة أنحاء:- الأول تحققها صريحا في كلام الزوج , وهذا الذي ذكر الحلبي , والطحطاوي أمثلته, كقوله : أنت طالق , أو طلقتك, أو هذه , أوزينب, أو بنت زيد, أو عمرو , أو أخت بكر . أو امرأتي طالق -

الثاني تحققها فيه لأجل كونه جوابا لكلام تحققت فيه , فتحقق في الجواب أيضا , لأن السؤال معادي الجواب , وهذا ما في الهندية عن الخلاصة , قالت " طلاق به دست تست , مرا طلاق كن " فقال " طلاق مي كنیم " وكرر ثلاثا , طلقت ثلاثا - اه-

وفيها عن الذخيرة: سئل شمس الأئمة الأوزجندی عن امرأة قالت لزوجها , لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسي ألف تطليقة فقال الزوج " من نیز هزار دادم " ولم يقل " دادم ترا " قال يقع الطلاق اهـ وفيها عن العمادية " زن را گفتم ترا طلاق دادم " مردمان ملامت کردند گفت دیگر دادم نگفتم " وى را " ونگفتم " طلاق " , قال يقع اذا كان في العدة اهـ- وفيها عن الخانية دخلت عليه ام امرأته فقالت طلقته ولم تحفظ حق ايها وعاتبته في ذلك, فقال : هذه ثانية او ثالثة تقع أخرى , ولو عاتبته , و لم تذكر الطلاق فقال هذه المقالة , لا نفع الزيادة إلا بالنية اهـ - و في جامع الفصولين برمز (فشين) لفوائد شيخ الاسلام برهان الدين , قال " ترا يك طلاق " فلاموه " گفت دیگر دادم " يقع آخر لأنه جواب لذلك انباء عليه اهـ- قلت يعني اذا ذكروا في الملامة طلاق المرأة كي يكون معادا في

الجواب و إلا لم يقع بدون نية كما سمعت من الخانية وإنما لم يذكره (فشين) لأن العادة ذكر ما ليم عليه في الملامة كما لا يخفي

فإن قلت أليس في الهندية عن الذخيرة سئل نجم الدين عمن قالت له امرأته "مرا برک باتو باشیدن نیست مرا طلاق ده" فقال الزوج "چون توروی طلاق داده شد" وقال لم أنو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الأئمة اه --- وفيها عن المحيط: سئل شيخ الاسلام الفقيه ابو نصر عن سكران قال لامرأته اتریدین أن اطلقك قالت نعم فقال "اگر توزن منی يك طلاق، دو طلاق، سه طلاق، قومی، اخرجی من عندی، وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله اه - ومثله في الخانية معللاً بأنه لم يضيف الطلاق إليها اه - فلم يحكموا بالوقوع مع وجود الاضافة في كلامها - أما في فرع الامام نجم الدين فظاهر، وأما في فرع الفقيه أبي نصر والخانية فلأن قولها نعم كان جواباً لقوله أتریدین أن اطلقك فكأن قالت أريد أن تطلقني - قلت وبالله التوفيق: المخاطب إذا أتى في كلامه بكلام أجنبي عن الجواب يخرج عن كونه جواباً ويصير كلاماً مبتدأ ففى المسألتين إنما كان جواب قولها أن يقول طلاق داده شد او يك طلاق و دو طلاق و سه طلاق - ولو اقتصر على هذا لحكم بالوقوع من دون الحاجة إلى نية كما كان في الفروع المتقدمة التي تلونا، لكنه لما زاد قوله "چون تو روی" او قوله "اگر توزن منی" لم يبق جواباً وصار كلاماً مبتدأ فلم تسر اضافة السؤال اليه وقد نص على هذا الأصل العلماء كما لا يخفى على من خدم كلماتهم، من ذلك ما في إيمان الكتاب عن الذخيرة قال له تغد معی قال والله لا اتغدى فذهب الى بيته وتغدى مع اهله لا يحنت لان قوله خرج جواباً لسؤال المخاطب وقد أمكن جعله جواباً لأنه لم يزد على حرف الجواب بخلاف ما لو قال والله لا اتغدى معك

لأنه زاد على حرف الجواب ومع الزيادة عليه لا يمكن أن يجعل جوابا اهـ -
ملخصا-

فان قلت: فما الجواب عن فرع الهندية عن الخلاصة: لو قالت طلقنى،
فضربها وقال لها "إنيك طلاق" لا يقع- ولو قال "إنيكت طلاق" يقع- اهـ- فقد
كانت الاضافة موجودة فى السؤال، وهو لم يزد فى الجواب شيئا حتى يجعل
كلاما مبتدأ-

قلت:- لما أخذ يضربها بعد قولها "طلقنى" أورث ذلك احتمالا فى كونه
جوابا وقال "إنيك طلاق ميخواهى" بل الظاهر من الضرب هو الرد دون الجواب
فإن الجواب بمعنى اجابة المسؤل وقبول المامول وهذا معنى قولهم يحتمل جوابا وسببا
أو جوابا وردا أو جوابا محضا، فإذا وقع الاحتمال لم يتيقن بكونه جوابا حتى
يحكم بسراية اضافة السؤال اليه فمعنى قوله لا يقع أى ما لم ينو، وقوله يقع أى
وان لم ينو لوجود الاضافة حينئذ فى نفس الكلام-

الثالث أن لا يشمل كلامه على الاضافة ولا يكون خرج مخرج الجواب
لكن يكون اللفظ خصه العرف بتطليق المرأة فحيث يطلق يفهم منه إيقاع الطلاق
على المرأة كقولهم الطلاق يلزمنى والحرام يلزمنى، وعلى الطلاق وعلى الحرام فإنه
كما قال فى ردالمحتار صار فاشيا فى العرف فى استعماله فى الطلاق لا يعرفون
من صيغ الطلاق غيره، ولا يحلف به الا الرجال فهنا وإن لم تذكر الاضافة لفظا
لكنها ثابتة عرفا والمعهود عرفا كالموجود لفظا فمن هنا وجدت الاضافة فى
اللفظ وحكم بالوقوع من دون نية- فهذه صور تحقق الاضافة فى اللفظ- أما إذا
خلا عنها بوجوهها الثلاثة فحينئذ لا بد من وجودها فى النية فإن نوى وقع وإلا

لا، وهذا ما قال فى الهندية عن المحيط لا يقع فى جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم
الاضافة اليها اهـ - هذا فيما بينه وبين ربه تعالى،

أما قضاء فتتقسم هذه الصورة الى قسمين الأول أن توجد هنا قرينة ليستأنس بها
على تحقق النية ويكون هو الأظهر فى المقام فحينئذ يحكم بالوقوع ما لم يقل إنى
لم أردّها فإن قاله فلا يصدق إلا باليمين فإن حلف صدق لكونه أميناً فى الاخبار
عما فى نفسه وقد اتى بما يحتمله كلامه وهذا ما قال فى الهندية عن الخلاصة عن
الفتاوى رجل قال لامرأته "اكر توزن منى سه طلاق" مع حذف الياء لا يقع اذا
قال لم أنو الطلاق لانه لما حذف فلم يكن مضيفاً إليها اهـ - فإن الاضافة وإن
عدمت بوجوهها الثلاثة لكن التعليق على قوله "اكر توزن منى" يفيد تبادر إرادة
طلاق المرأة- فيتوقف انتفاء الوقوع على نفيه النية، ولا يتوقف الوقوع على إقراره
بها، والفرعان الماران عن الامام نجم الدين وعن شيخ الاسلام أبى النصر فإنهما
وإن خرجا عن تحقق الإضافة لخروج الكلام عن الاجابة لكن الذى جرى بينهما
مع قوله فى الشرط "يكون تو روى" و "اكر توزن منى" يفيد ما ذكرنا فلذا توقف
عدم الوقوع على ادعاءه عدم النية، ومنه فرع البزاية والخانية قال لها لا تخرجى
إلا بإذنى فإنى حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم ذكر حلفه بطلاقها، ويحتمل
الحلف بطلاق غيرها فالقول له اهـ- وذلك كما أفاد الشامى ان العادة أن من له
امرأة انما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فقوله انى حلفت بالطلاق ينصرف إليها
ما لم يرد غيرها، لأنه يحتمله كلامه اهـ- ومنه فرع القنية عن الامام برهان الدين
محمود صاحب المحيط رجل دعتة جماعة الى شرب الخمر فقال إنى حلفت بالطلاق
انى لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب التحفة لا تطلق
ديانة اهـ- فقول البزاي لا يقع أى ديانة ان لم ينو أو قضاء ايضا إن قال لم أنو

بدليل قوله "فالقول له" وقول البرهان طلقت أى قضاء ما لم يقل إني لم أردّها كما قال الشامى:- انه يمكن حمله على ما اذا لم يقل إني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما فى البزازية اهـ- وقول صاحب التحفة: لا تطلق ديانة ظاهرلأن الاخبار إنما كان كاذبا- أما قولى إنما يصدق باليمين فلما صرّحوا به من انه حيث يكون القول له فإنما يصدق باليمين، كما صرح به فى التبيين وغيره -

الثانى ان لا تكون هنا قرينة ذلك و حينئذ يتوقف الوقوع على اخباره بالنية فإن أقر وقع وإلا لا، إذ لا سبيل إلى الحكم بالوقوع بالشك وهذا ما قال فى الهندية عن الخلاصة: سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية "سه طلاق" إن قال عنيت امرأتى يقع وإن لم يقل شيئا لا يقع اهـ- وفى مجموعة الأنقروى عن البزازية فرت ولم يظفر بها فقال "سه طلاق" إن قال اردت امرأتى يقع وإلا لا، اهـ- وقال فى البحر لو قال طالق فقل له من عنيت فقال امرأتى طلقت امرأته اهـ- فقد علق الوقوع على اقراره أنه عنى امرأته -

فإن قلت ما الفرق بين هذه الفروع وبين قوله حلفت بالطلاق فان الرجل كما لا يخلف عادة إلا بطلاق امرأته كذلك لا يقول "سه طلاق" او "طالق" إلا لها فكان ينبغى الوقوع- ما لم يقل لم أعنها- قلت الفرق بين فإن ارادة الحلف بالطلاق متحققة بصريح قوله حلفت فيحمل على الظاهر المعتاد، ما لم يصرف، اما ههنا فارادة الايقاع غير متحققة ولعل فى نفسه "سه طلاق" دادنش "بايد أو "سه طلاق" را سزا وار است" واما من هو جالس فى بيته فابتدأ يتلفظ بلفظ طالق فكيف يجوز الحكم بأنه أراد به ايقاع الطلاق على امرأته - وليس فى حال ولا قال دليل عليه فوجب التوقيف على اخباره عما فى نفسه - هذا كله مما فاض

على قلب العبد الذليل من بحار فيوض الرب الجليل فقد التتمت الفروع جميعا و
ارتفع الاضطراب وتنزل كل فرع منزله من الصواب والحمد لله رب العالمين
نعم بقي ههنا فرع فى الهندية عن الخلاصة: لو قالت "كران بخريدى بعيب
بازده" فقال "بعيب باز دامت" ونوى يقع به الطلاق ولو قال "بعيب باز دادم" بغير
التاء لا يقع وإن نوى - اهـ - فإن الفصل الأخير منه من القسم الأخير الذى ذكرنا
فكان ينبغى على ما أصلنا أن لا يقع ديانة ما لم ينو ولا قضاء ما لم يخبر عن نية
الطلاق، لا أن لا يقع وإن نوى، فإنه يفيد أنه بدون التاء ليس من ألفاظ الطلاق
أصلا كقوله "لا حاجة لى فيك أولا رغبة أو لا أشتيهك وأمثال ذلك" وهو كما
ترى مشكل فلعل المعنى أن اللفظ من الكنايات وهو مع التاء أيضا محتاج إلى النية
كما لا يخفى فإذا عدم التاء احتاج إلى نيتين، نية الطلاق، و نية الاضافة، ولا شك
أن احدهما لا تكفى فقوله قال "بعيب باز دامت" ونوى ليس معناه إلا نية
الطلاق المحتاج إليها لاجل كون اللفظ من الكنايات فهى المرادة أيضا من قرينه
أعنى قوله فى الفصل الاخير وإن نوى أى لو قال بغير التاء لا يقع، وإن نوى
باللفظ الطلاق لخلوه عن الاضافة فيحتاج بعد الى شئ آخر وهى نية الاضافة
فافهم وتأمل - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا - هذا وبما تقرر تحرران لا اعتراض
على الفاضل الشارح ولا على العلامة البحر رحمهما الله تعالى فإنهما أتيا بعين ما
فى الوجيز والخاتية فإنهما ايضا نصّا على عدم الوقوع وعللا بترك الاضافة فكما
وجب حمل كلامهما على ما تقدم كذلك يحمل عليه كلام هذين الفاضلين، بيد
أن الإمامين اتيا بعده بما أوضح المراد من قولهما: ان القول قوله، والفاضلين اقتصرا
على ذلك فبقى كلامهما على الإيهام، وليس فى كلامهما أن الاضافة الصريحة
اللفظية شرط للوقوع حتى يتوجه عليه بقية كلام الفاضل المحشى رحمه الله تعالى -

نعم علل الفاضلان الشارحان الحلبي والطحطاوى بان الاضافة شرط ولم توجد فقولهما الاضافة شرط حق فى نفسه كما قررنا ولكن لا يصح حينئذ الجزم بعدم الوجدان فإن الشرط مطلق الاضافة نصا أو عرفا أو جوابا والمفقود جزما هى الاضافة اللفظية المنصوصة، وليست بشرط فالأخذ إن كان فعلى المحشين دون الفاضلين العلامتين - اللهم إلا فى ترك الايضاح كما علمت، هكذا ينبغي تحقيق المقام والله ولى الفضل والانعام ١٢ عبده احمد رضا البريلوى غفرله ١٧ / جمادى الاولى سنة ١٣١١ هـ يوم الاثنين

٨٨٣ - قوله (٦) وكذا المضارع (٤٣٠/٧٠٥) طلاق ميكنم، طلاق ميكنم، طلاق ميكنم، ثلاث لأن ميكنم يتمحض للحال وهو تحقيق بخلاف قوله كنم لانه يتمحض للاستقبال، وبالعرية قوله أطلق لا يكون طلاقا لانه دائر بين الحال والاستقبال، فلم يكن تحقيقا مع الشك حتى ان فى موضع غلب استعماله للحال كان تحقيقا كقول الكافر اشهد أن لا اله إلا الله وقول الشاهد أشهد لهذا وكقول الخالف احلف بالله ١٢

٨٨٤ - قوله (٧) اذا غلب فى الحال (٤٣٠/٧٠٥) وانت على علم بانه يدين على كل حال، اى ولو غلب فى الحال ١٢ خيره ص ٣٦

فائدة المضارع اذا غلب فى الحال صريح - قلت وصيغة الحال بلساننا على حدة، فينبغى أن يقع بها اذا كان صريحا من دون نية ومنها قوله "مين تجهي . جهورتا هون" بخلاف قوله "مين تجهي . جهورى ديتا هون" فإن غالب استعماله فى العزم

(٦-١٠) قال بعد ذكر ما هو صريح فى الطلاق :- وكذا المضارع (٦) إذا غلب فى الحال (٧) مثل اطلقك كما فى البحر واما ما فى البحر من أن منه شئت طلاقك ، ورضيت

على الفعل دون تحقيقه فافهم وتأمل ١٢-

٨٨٥- قوله (٨) وجزم الزيلعي (ص ٧٠٦/٤٣٠) وبه جزم فى الفتح فى

شئت كما ياتى ص ٦٦٧ وبه جزم فى الخلاصة ثم فى خزانة المفتين فى لفظة
شئت أقول لكن جزم فى خزانة المفتين عازيا للخانية بالوقوع من دون نية بخلاف
قوله اردت طلاقك حيث لا يقع ما لم ينو والوجه فيه ظاهر ١٢

٨٨٦- قوله (٩) سيذكر الشارح تصحيح عدم الوقوع به (٧٠٦/٤٣٠)

أى لم ينو لأن المقصود به الرد على البحر فى جعله صريحا، أما إن نوى فيقع لكن
رجعيا لا بائنا، كما سيأتى ص ٧٦٧-

٨٨٧- قوله (١٠) فى النهر عن اللولاجية أنه كناية (٧٠٦/٤٣٠)

والمواقع به رجعى كما سيأتى ص ٧٦٦

٨٨٨- قوله (١١) وهذا بمنزلة الكناية (٧٠٦/٤٣٠) لكن الواقع رجعى

كما سيأتى ص ٧٦٦- ١٢

٨٨٩- قوله (١٢) وذكره أيضا فى باب الكنايات (٧٠٦/٤٣٠) أقول

طلاقك ففيه خلاف، وجزم الزيلعي (٨) بأنه لابد فيهما من النية، كما ذكره الخيز الرملى-
أى فيكون كناية، لأن الصريح لا يحتاج إلى النية، وأما ما فى البحر أيضا من أن منه وهبت
لك طلاقك، وأودعتك طلاقك، زهرتك طلاقك فسيذكر الشارح تصحيح عدم الوقوع به
(٩) وأما أنت أطلق من فلاتة ففى النهر عن اللولاجية انه كناية (١٠)

(١٢-١١) قال لامرأته: الف نون تاء طاء ألف لام قاف انه ان نوى الطلاق..... تطلق
المرأة..... وهذا بمنزلة الكناية (١١) لأن هذه الحروف يفهم منها ما هو المفهوم من صريح
الكلام، إلا أنها لا تستعمل كذلك، فصارت كالكناية فى الافتقار إلى النية اه- وانت خبير

سيأتى من الشارح ص ٧٦٦ التصريح بوقوع الرجعى به اذا نوى ويقره المحشى
هناك فلا أخذ ١٢ -

٨٩٠- قوله (١٣) أو تدل عليها من غير حرف العطف (٤٣١/٧٠٧)
أقول الاولى أن يقال ولم تبلغ التطليقات ثلاثا ليشمل ما اذا كان طلقها من قبل
ثنتين ثم طلقها أخرى فإنها تبين مع عدم الافتراق بالعدد نصا ولا اشارة فافهم
١٢ -

٨٩١- قوله (١٤) من غير حرف العطف (٤٣١/٧٠٦) كقوله أنت
طالق بائن فيكون أنت طالق وبائن رجعية، لان الصفة وان دلت على البينونة لكن
بحرف العطف ١٢

٨٩٢- قوله (١٥) ولا مشبه بعدد (٤٣١/٧٠٧) كأنك طالق كألف
١٢

٨٩٣- قوله (١٦) او صفة تدل عليها (٤٣١/٧٠٧) كأنك طالق
كالجبل ١٢

بانه إذا افتقر إلى النية لا يناسب ذكره هنا لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم ينو،
وسيصرح الشارح أيضا بعد صفحة بافتقاره إلى النية، و ذكره أيضا فى باب الكنايات
(١٢)

(١٣-١٦) فى البدائع أن الصريح نوعان، صريح رجعى وصريح بائن، فالأول أن يكون
بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرون بعوض، ولا بعدد الثلاث، لا نصا ولا
إشارة، ولا موصوف بصفة تنبئ عن البينونة، أو تدل عليها من غير حرف العطف
(١٣-١٤) ولا مشبه بعدد (١٥) أو صفة تدل عليها (١٦)

٨٩٤- قوله (١٧) فتلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع أصلاً (٤٣١/٧٠٨)

أى ولا قضاء ١٢

٨٩٥- قوله (١٨) وهى ليست (٤٣٢/٧٠٩) أى المرأة -

٨٩٦- قوله (١٩) والمرأة كالقاضى (٤٣٢/٧٠٩) ويأتى ص ٧٦٩-

٨٩٧- قوله (٢٠) والفتوى على أنه ليس لها قتله (٤٣٢/٧٠٩) هذه

المسائل كلها تاتى متنا و شروحا ص ٨٩٥-١٢

٨٩٨- قوله (٢١) سنذكره فى باب الكنايات (٤٣٢/٧١٠) ص ٧٦٢

وسيرجع عنه ثمة ١٢

(١٧) لو لقتته فتلفظ به غير عالم بمعناه فلا يقع أصلاً

(١٨) لو نوى بنحو قوله "أنت طالق" طلاقها عن العمل لم يصدق أصلاً، ولو صرح به دّين فقط، قال فى الفتح:- لأن الطلاق لرفع القيد، وهى ليست مقيدة بالعمل، فلا يكون محتمل اللفظ -

(١٩-٢٠) والحاصل كما فى البحر: أن كلا من الوثاق، والقيد، والعمل إما أن يذكر أو ينوى، فإن ذكر فاما أن يقرن بالعدد، أو لا،- فإن قرن به وقع بلا نية، وإلا ففى ذكر العمل وقع قضاء فقط، وفى لفظى الوثاق والقيد لا يقع أصلاً، وإن لم يذكر بل نوى لا يدّين فى لفظ العمل، ودّين فى الوثاق والقيد، ويقع قضاء، إلا أن يكون مكرهاً، والمرأة كالقاضى (١٩) إذا سمعته أو أخبرها عدل لا يحل لها تمكينه، والفتوى على أنه ليس لها قتله (٢٠) ولا تقتل نفسها، بل تغدى نفسها بحال، أو تهرب، كما أنه ليس له قتلها إذا حرمت عليه، وكلما هرب ردّته بالسحر-

(٢١) ومن الألفاظ المستعملة: الطلاق يلزمنى، والحرام يلزمنى، وعلى الطلاق، وعلى الحرام

٨٩٩- قوله (٢٢) فتأمل (ص ٤٣٤/٧١٢) فانه بعيد جدا ١٢

٩٠٠- قوله (٢٣) بخلاف العتق لأنه مما يجب (٤٣٤/٧١٢) كما في

الكفارة والنذر بخلاف الطلاق ١٢

٩٠١- قوله (٢٤) لأن حذف آخر الكلام معتاد عرفا - تاتارخانية

(٤٣٤/٧١٣) وخانية و خزانة المفتين ١٢ -

٩٠٢- قوله (٢٥) فاذا كان حذف الآخر معتادا عرفا (٤٣٥/٧١٣)

كيف وقد وضع في الخانية ص ١٢ المسئلة في غير المنادى وبغير كسر اللام، ثم
علل بأن حذف آخر الكلام معتاد في العرب، فائدة- قال في الخانية وقال الفقيه

فيقع بلا نية للعرف- (الشرح) أى فيكون صريحا، لا كناية، بدليل عدم اشتراط النية، وإن
كان الواقع في لفظ الحرام البائن، لان الصريح قد يقع به البائن، كما مر- لكن في وقوع
البائن به بحث، سنذكره في باب الكنايات

(٢٢) قال الخير الرملى: الخالف بقوله "على الطلاق من ذراعى" لا يريد به الزوجة قطعاً-
ثم قال الخير الرملى اللهم إلا أن يقول: على الطلاق ثلاثا من ذراعى، فللقول بوقوعه وجه،
لان ذكر الثلاث يعينه، فتأمل

(٢٣) نقل سيدى عبد الغنى عن أدب القاضى للسرخسى:- رجل قال لامرأته "طلاقك
على فرض أو لازم، أو قال: "طلاقك على" فالصحيح أنه يقع في الكل، بخلاف العتق لانه
مما يجب، فجعل إخبارا، الخ-

(٢٤) قال : أنت طال بالكسر، فانه يقع بلانية، بخلاف أنت طاق، بحذف اللام، فلا يقع
وإن نوى، لأن حذف آخر الكلام معتاد عرفا، تاتارخانية-

(٢٥) اذا قال الزوج انت طال بلا كسر توقف على النية، وقال في الفتح ان الوجه اطلاق
التوقف على النية مطلقا ، ثم ذكر العلامة الشامى بحث الفتح، وأفاد أن عبارة التاتارخانية

أبو القاسم رحمه الله تعالى لو أن عجميا قال ذلك بالفارسية وحذف حرف الآخر لا يقع وإن نوى لانه غير معتاد فى العجم ولهذا لو قال لعبده "تو آزا" ولم يذكر الدال لا يعتق وإن نوى قال الصدر الشهيد رحمه الله لا فرق بين العربية والفارسية إذا نوى صحت نيته اهـ- قلت وتقديمه الأول يفيد أنه الاظهر الاشهر كما قد تقرر والله تعالى أعلم ١٢ -

قلت ولا شك فى ظهوره فان المدار اذا كان الاعتياذ فلا يتعدى من اعتياذ
-١٢-

٩٠٣- قوله (٢٦) فإنه يتوقف على النية (٤٣٥/٧١٤) مع وقوع الرجعى كما ياتى ص ٧٦٦- ١٢

٩٠٤- قوله (٢٧) الصحيح فيه عدم الوقوع (٤٣٥/٧١٤) اى بلا نيا
١٢

٩٠٥- قوله (٢٨) قالوا لا يقع (٤٣٥/٧١٤) ما لم ينو ١٢

السابقة يمكن استخراج الجواب منها، فان لفظ طالق صريح قطعاً، فاذا كان حذف الآخر معتاداً عرفاً لم يخرج من صراحته الخ-

(٢٦) انت طال بلا كسر، يتوقف على النية، كما لو تهجى به، (الشرح) فانه يتوقف على النية،

(٢٧-٢٨) قال فى النهر: فى تصحيح القدورى عن قاضى خان: وهبتك طلاقك، الصحيح فيه عدم الوقوع اهـ (٢٧) ففى أودعتك ورهنتك بالأولى، وسيأتى أن رهنتك كناية، وفى المحيط: لو قال: رهنتك طلاقك، قالوا: لا يقع (٢٨) لأن الرهن لا يفيد زوال الملك اهـ-

٩٠٦- قال (٢٩) وكذا الاست (٤٣٥/٧١٤) أقول لحديث كذبت

استا بنى الزرقاء ١٢

٩٠٧- قوله (٣٠) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد (٤٣٥/٧١٥) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يد على من سواهم

١٢

٩٠٨- قوله (٣١) قلت قد يجاب بأن المعتر الأول الخ (٤٣٥/٧١٥)

أقول العبد الضعيف لا يحصل هذا الجواب، ولا يظهر له مساس بالايراد، فإن المحقق رحمه الله تعالى لا ينكر أن المدار العرف- وان لو تعورف التعبير عن الكل عند قوم باليد بل بالا صبع او الا نملة يقع بها لا شك إذا كان الحالف من أولئك القوم وانما الشأن في وقوع ما يقتضى الوقوع بلفظ الفرج دون اليد فإن النظر الى الواقع لا يفيد الفرق بينهما إذ لم يشتهر التعبير بالفرج أيضا عن الكل كاليده وقد

(٢٩) في بيان وقوع الطلاق باضافته إلى ما يعبر به عن المرأة: وكذا الاست (الشرح) (٣٠-٣١) الحاصل أن الاست والفرج يعبرهما عن الكل فيقع إذا أضيف إليهما، بخلاف مرادف الأول- وهو الدبر- ومرادف الثاني- وهو البضع- فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل، ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم، لكن أورد في الفتح: أنه إن كان المعتر اشتها التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة إلى الفرج، أى لعدم اشتها التعبير به عن الكل، وإن كان المعتر وقوع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في اليد، بلا خلاف، لثبوت استعمالها في الكل في قوله تعالى: ذلك بما قدمت يداك، أى قدمت، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: على اليد ما أخذت حتى ترد اهـ (٣٠)

قلت:- قد يجاب بأن المعتر الأول (٣١) لكن لا يلزم اشتها التعبير به عن الكل عند جميع الناس، بل في عرف المتكلم في بلده مثلا، فيقع بالاضافة إلى اليد، إذا اشتها عنده

وقع التعبير فى الجملة باليد أيضا كالفرج فقول العلماء بالوقوع فى الفرج وعدمه فى اليد محتاج إلى الفرق، هذا معنى الايراد، والجواب لا يمسه اصلا كما لا يخفى، ولعل الأمر والله تعالى أعلم أن التعبير عن الكل بالفرج كان متعارفا فى زمن الائمة ثم انقطع ذلك العرف، والتعبير باليد لم يتعارف كما هو الآن فجاء الحكم منقولا بالفرج كما كان مقتضى العرف إذ ذاك، وإن كان النظر عدم الوقوع فيهما نظرا إلى العرف الحادث فليتأمل والله تعالى أعلم ١٢-

٩٠٩- قال (٣٢) (ويقع بثلاثة أنصاف طلقتين ثلثة) (٤٣٨/٧١٩) لان

نصف طلقتين طلقة ١٢-

٩١٠- قوله (٣٣) فانه لا يقع (٤٣٩/٧٢٠) أقول إن فرض تعارف قوم

استعمال هذا اللفظ فى الطلاق بحيث يصير حقيقة عرفية عندهم فيه فلا نسلم انه لا يقع به حيثئذ ١٢

التعبير بها عن الكل، ولا يقع بالإضافة إلى الفرج إذا لم يشتهر- ثم رأيت فى كلام الفتح ما يفيد ذلك الخ-

(٣٢) ظهرت المسئلة بالعبارة المذكورة ١٢ محمد أحمد-

(٣٣) يمثل قول الزوج أنت طالق واحدة فى اثنتين تقع واحدة إن لم ينو أو نوى الضرب، لأن الضرب عند الإمام لتكثير الأجزاء، لا الأفراد- وقال زفر والحسن بن زياد تقع ثثان، لأن عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد العددين بعدد الآخر، ورجحه فى الفتح بأن العرف لا يمنع، والفرض انه تكلم بعرفهم، وأراد، وأجاب فى البحر: ان قوله "فى ثنتين" ظرف حقيقة، وهو لا يصلح له، وإذا لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النية، كما لو نوى بقوله: "اسقنى الماء" الطلاق فانه لا يقع، لكن ردالمقدسى كلام البحر بأن اللفظ

٩١١- قال (٣٤) أو برى (ليس بشئ ولو نوى) (٤٤٦/٧٣٢) أقول

لكن فى الهندية ص ١٣٥ عن المحيط امرأة قالت لزوجها أنا برى منك، فقال الزوج أنا برى منك أيضا فقالت: انظر ماذا تقول فقال ما نويت الطلاق لا يقع الطلاق لعدم النية اهـ- فأفاد أن لو نوى وقع وفيها ص ١٣٨ عن الخلاصة لو قال لها: از تو بيزار شدم، لا يقع بدون النية ولو قالت "بيزارشو از من و دست باز دار از من" فقال "بيزار شدم" يشترط النية ويقولها هذا لا يصير حال مذاكرة الطلاق اهـ وفيها آخر الباب عن التاتارخانية لو قال "بيزارم از زن وخواسته آن" ان نوى طلاقا يكون طلاقا وإلا فلا اهـ - ومثله فى خزنة المفتين بل هو فى الخانية ص ١٧ ولا شك أن البراءة تصح من الجانبين بخلاف الطلاق فالظاهر ما فى هذه المعترات الستة وغيرها ١٢-

٩١٢- قال (٣٥) لأن الكاف للتشبيه فى الذات ومثل للتشبيه فى

الصفات (ص ٤٤٧/٧٣٤)

أقول ليس المعنى ان الكاف للتشبيه فى نفس الذات والمثل للتشبيه فى الصفات الزائدات وإلا ورد زيد كالاسد بل المعنى ان الكاف يقتضى تشبيه الذات بالذات ولو فى صفة بخلاف مثل ففى الصفات كلها قال القارى فى منح الروض

صريح، أى حقيقة عرفية لأهل الحساب، صريح فى معناه العرفى، وكذا رده فى النهر والمنح- (ملخصا من ردالمحتار)

(٣٤) أنا منك طالق، أو برى ليس بشئ، ولو نوى به الطلاق، (الشرح) لأن محلية الطلاق

قائمة بها، لا به، فالإضافة إليه إضافة إلى غير محله فيلغو-

(٣٥-٣٦) أنت طالق "هكذا" مشيرا بالأصابع المنشورة وقع بعده بخلاف "مثل هذا" فإنه

ص ١٦٤ روى عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه قال إيمانى كإيمان جبرئيل عليه الصلوة والسلام ولا أقول مثل إيمان جبرئيل لأن المثلية تقتضى المساواة فى كل الصفات والتشبيه يكفى له المساواة فى بعضه اهـ- وأما المسئلة فتوجيهه ان "هكذا" مع اشارة الاصابع لا يفهم منه عرفا إلا التشبيه فى العدد بخلاف "مثل هذا" فيحتمل التشبيه فى العدد وفى الصفة كالطول والشدة والقوة وهذا أدنى فهو الثابت، ثم الحق ان "مثل" ايضا لا يقتضى المساواة فى جميع الصفات بل فيما به التماثل كما حققه فى شرح المقاصد من أبحاث الكثرة وفى شرح العقائد تحت قوله "لا يشبهه شئ" وإنما الفرق بين الكاف ومثل ان الكاف يقتضى المشاركة فى وجه الشبه ولو مع التفاوت ومثل يقتضى الشركة فيما به التماثل على وجه التساوى فى ذلك الشئ من كل وجه أى بحيث يسد أحدهما مسد الآخر ١٢

٩١٣- قوله (٣٦) هذا خلاصة ما فيها (٤٤٧/٧٣٥) وهو توفيق حسن

إن نوى ثلاثا وقعن، وإلا فواحدة، لأن الكاف للتشبيه فى الذات، ومثل للتشبيه فى الصفات (٣٥) ولذا قال أبو حنيفة: إيمانى كإيمان جبريل، لا مثل إيمان جبريل - بحر - (الشرح) لكن ما نقل عن الإمام هنا يخالفه ما فى الخلاصة من قوله: قال أبو حنيفة: أكره أن يقول الرجل إيمانى كإيمان جبريل، ولكن يقول آمنت بما آمن به جبريل اهـ-

وكذا ما قاله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم: إن إيماننا مثل إيمان الملائكة لأننا آمننا بوحداية الله تعالى وربوبيته، وقدرته، وما جاء من عند الله عز وجل بمثل ما أقرت به الملائكة، وصدقت به الأنبياء والرسل، فمن ههنا إيماننا مثل إيمانهم، لأننا آمننا بكل شئ آمنت به الملائكة مما عاينته من عجائب الله تعالى ولم نعاينه نحن، ولهم بعد ذلك علينا فضائل فى الثواب على الإيمان وجميع العبادات الخ

تشهد به أساليب كلام الامام رضى الله تعالى عنه ١٢

٩١٤- قوله (٣٧) فإنها تطلق واحدة - خانية (٤٤٨/٧٣٦) الذى رأيت فيها آخر فصل الكنايات هكذا: لو قال أنت طالق هكذا وأشار باصبع واحدة فهى واحدة وإن أشار باصبعين فهى ثنتان وإن أشار بثلاث فهى ثلاث والمعتبر فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة فان قال عنيت الكف أو المضموم لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلثا فثلث وإن نوى واحدة فواحدة اهـ - فليراجع من محل آخر ١٢

٩١٥- قوله (٣٨) هكذا مثل قوله بثلاث (٤٤٨/٧٣٦) أقول من أين تاتى الباء، وانما هو مثل أن يقول أنت ثلاث فليراجع حكم هذا فان وقعت به وقعت بهذا وإلا لا، وهو الظاهر والله تعالى اعلم ١٢

ولا يخفى أن بين هذه العبارات الثلاث تخالفا بحسب الظاهر، ويمكن التوفيق بحمل الأولى على العالم، لأنه قال: أقول لإيماني كإيمان جبريل ولا أقول مثل إيمان جبريل - والثانية على غيره لقوله: أكره ان يقول الرجل... والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالمومن به، وإن كان بلفظ المثلية، لعدم الإيهام بعد التصريح، فيجوز للعالم والجاهل، وللعلامة ابن كمال باشا رسالة فى هذه المسألة، هذا خلاصة ما فيها (٣٦) (ردالمحتار)

(٣٧) قال أنت طالق، وأشار بثلاث أصابع، ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه (فى الشرح: لم يقل هكذا) فانها تطلق واحدة - خانية -

(٣٨) لو قال أنت هكذا، مشيراً، ولم يقل طالق - لم أره (الشرح)

قال العلامة الشامي: و رأيت بخط السايحاني: مقتضى ما فى الخانية من قوله " ولو قال لامرأته أنت بثلاث، قال ابن الفضل إذا نوى يقع " أنه يقع هنا إذا نوى - قال الرحمتى: والظاهر ان قوله هكذا، مثل قوله بثلاث اهـ

٩١٦- قوله (٣٩) وبعده إذا انقضت العدة-بحر (٤٤٩/٧٣٨) وفتح-

٩١٧- قوله (٤٠) وانظر لم لم يتعين الخ (٤٥٠/٧٣٩) المّ به فى الفتح فى مسألة طالق بائن بدون العطف أيضا ولم يرتضه حيث قال ولو أمكن ان يقال الايقاع ببائن وصفا لها وطالق قرينته، فاستغنى به عن النية فلم يحتج اليها كما يحتاج إلى النية لو أفرد لم يبعد لكن فيه ما فيه اه- ولم يذكر وجهه ثم فتح الله سبحانه بوجهه أن قوله بائن يحتمل أن يكون وصفا للمرأة فتقع أخرى، وأن يكون صفة للطلاق فتقع واحدة بائنة فلا تثبت الأخرى بالشك نعم إن نوى ببائن أخرى فقد عين الاحتمال الأول فتقع ثنتان ١٢

٩١٨- قوله (٤١) لم يتعين تكرير الايقاع (٤٥٠/٧٣٩) أقول وبالله التوفيق لو حمل على هذا لزم لحق البائن البائن لان الثانية بائنة فالأولى أيضا

(٣٩) ذكر فى المتن ألفاظا فى وصف الطلاق بما ينبئ عن الشدة والزيادة، وأن الطلاق بها واحدة بائنة- ونقل العلامة الشامى انه: ثبت به البيونة قبل الدخول للحال، وبعده إذا انقضت العدة- بحر-

(٤٠-٤٢) يقع بقوله "أنت طالق بائن" واحدة بائنة، ولو عطف وقال: وبائن، او ثم بائن، ولم ينو شيئا فرجعية- ولو بالفاء، فبائنة- (الشرح)

ولعل وجه الفرق أن الفاء للتعقيب بلا مهلة، والطلاق الذى يعقبه البيونة لا يكون إلا بائنا، أما الواو فلا تقتضى التعقيب بل تصلح له، وللتراخى الذى هو معنى ثم، والطلاق الذى تراخى عنه البيونة لا يلزم كونه بائنا، فيكون قوله "وبائن" لغوا

ولا تحمل الواو على التعقيب، لأنه عند الاحتمال يراد الأدنى، وهو الرجعى هنا، كما لا يراد تكرير الايقاع لعدم النية - وانظر لم لم يتعين (٤٠) تكرير الايقاع (٤١) مع

بالضرورة كما مر آنفا عن الفتح*، والبائن لا يلحق البائن فوجب ان لا يحمل قوله

وجود مذاكرة الطلاق، فإن الأصل في العطف المغايرة، فكان ينبغي وقوع بائنتين مع الواو * تأمله مع ما يأتى شرحا ص ٧٧٠ ان المراد بالصريح ما لا يحتاج إلى نية وإن كان الواقع به بائنا فلعل هذه العناية إنما هي في الطلاق البائن اللاحق دون الطلاق الذى يلحق به وليحسر والحق أن هذا ليس بشئ وإلا لامتنع لحق البائن الرجعى الصريح وهو خلاف الاجماع لأن، الرجعى كلما لحقه بائن يصير بائنا فيكون لحق البائن بالبائن والوجه فى بطلانه ظاهر فانه انما لحق الرجعى فجعله بائنا ضرورة لا أنه لحق البائن بل قرر العلامة سعدى آفندى أن الرجعى لا يرجع بائنا بلحق البائن وانما لا يظهر حكمه راجعه، ص ٧٩/ج ٣ فتأمل- فإن الأمر أشكل لأن المحقق أبهمه وأهمل والله المستعان ١٢-

ثم فتح المولى سبحانه وتعالى ان الكلام فيما لم ينو و دلالة الحال إنما تعمل حيث تعينت الاضافة إلى المرأة و دار اللفظ بين إرادة معنى الطلاق وعدمها وقامت الدلالة على الارادة فارتفع المانع من الحكم أما ههنا فقوله و بائن أو ثم بائن يحتمل أن يكون وصفا للمرأة وأن يكون بيانا لثمره تحصل بالطلاق، والأول يحتمل أن يكون بمعنى الطلاق او غيره لأن اللفظ كناية، والثانى يحتمل أن يكون الثمرة متصلة أو منفصلة على ان ثم للتراخى فى الذكر فبدلالة الحال وتقدم الصريح انما تعين إرادة معنى الطلاق على احتمال ان يكون بائن صفة المرأة ولم يرتفع احتمال كونه بيان ثمره محتملة للاتصال والانفصال فلم تثبت الأخرى ولا البيئونة بالشك بخلاف فبائن لأنه إن كان وصفا للمرأة فقد زال احتمال معنى غير الطلاق بدلالة الحال، وإن كان بيان ثمرته فقد زال احتمال الانفصال بالفاء وعلى كل فالبيئونة ثابتة لكن على الأول ثنتان وعلى الثانى واحدة فثبتت البيئونة باليقين ولم تثبت الأخرى بالشك والله الحمد ١٢ منه

بائن على الإيقاع، بل يكون ياناً، لان هذا طلاق يكون مجامعاً للبينونة ولو بعد حين، هذا فى الواو، وأما ثم فمتعينة فى التأخير ولا شك أن كل طلاق رجعى بحيث يجامع البينونة ولو بعد حين، فلم يفد هذا شيئاً زائداً، فلغاً- ثم ما أفادوا ههنا من أنه لو نوى بطلاق واحدة وببائن أخرى فبائنتان، يؤيد ما سنحققه من أنه إذا أراد بقوله أنت بائن بائن بائنتين فهو كما نوى وفقاً للعلامة البحر، وخلافاً للفاضل المحشى لكن فى التأييد ما تقدم أن ليس هذا من لحوق البائن بالبائن أصلاً

٩١٩- قوله (٤٢) مع الواو وثم (٤٥٠/٧٣٩) أقول لا يختص بهما بل

يجرى فى الفاء ايضاً ١٢

٩٢٠- قال (٤٣) ورجع فى البحر الثانى (٤٥٠/٧٣٩) به جزم فى

الصيرفية كما مر ص ٧٠٧- ١٢

٩٢١- قوله (٤٤) مثل قوله ولا رجعة لى عليك (٤٥١/٧٤٠) أقول بل

يظهر لى أنه أدون منه فان إنعدام ملك الرجعة لا يكون الا فى البائن، بخلاف عدم ردّ قاض ولا وال فإنه حاصل فى الرجعى أيضاً، فإنها إن ردت ردت برجعته لا برد قاض أو غيره ١٢

و ثم (٤٢) ومفهوم التقيد بعدم النية أنه لو نوى تكرير الإيقاع مع الحروف الثلاثة أو نوى بالبائن الثلاث أنه يقع ما نوى-

(٤٣) لو قال أنت طالق على ان لا رجعة لى عليك، له الرجعة، وقيل لا- جوهرة- ورجع فى البحر الثانى-

(٤٤-٤٦) أفتى (فى الخيرية) بالرجعى فى قولهم انت طالق لا يردك قاض ولا عالم، لأنه لا يملك إخراجه عن موضوعه الشرعى وأيده فى حواشيه على المنح بما فى الصيرفية: لو قال

٩٢٢- قوله (٤٥) نعم لو قصد بقوله الخ (٤٥١/٧٤١) أقول ولا يرد أن تحريمها أو تحريم نفسه عليها طلاق بلا نية كما تقدم لأن هذا مضارع ظاهره الاستقبال كقوله "طلاق كنم" أو "تكونين مطلقة" - فافهم ١٢

٩٢٣- قوله (٤٦) وقع به أخرى بائة ما لم ينو الثلاث (٤٥١/٧٤١) أقول الأولى أن يقال بائة أخرى، لانه إذا نوى بهذا الطلاق والواقع به بائن كانت الاولى الواقعة بأت طالق بائة ضرورة كما لا يخفى ١٢

٩٢٤- قوله (٤٧) لأن القليل واحدة (٤٥٢/٧٤٢) أقول هذا التعليل يخالف المدعى فإن القليل إن كان هو الواحدة والكثير هو الثلاث فنفي القليل لا ينتظم الثنتين واذن الثتان هو المستفاد من لا قليل ولا كثير بل الأشبه أن يقال أن كل ما وراء الثلاث قليل لان القلة والكثرة أمر اضافي فإذا نفى القليل انتفى ما وراء الثلاث فوقع الثلاث فلا ترتفع ١٢

أنت طالق ولا رجعة لي عليك فرجعية، ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه- وقال إن قولهم لا يردك قاض الخ مثل قوله ولا رجعة لي عليك (٤٤) أنت طالق تحلى للخنازير و تحرمى على، أفتى في الخيرية بأنه رجعى الخ- نعم لو قصد بقوله (٤٥) وتحرمى على إيقاع الطلاق وقع به أخرى بائة ما لم ينو الثلاث (٤٦) فثلاث

(٤٧) عبارة الجوهرة: وإن قال أنت طالق لا قليل ولا كثير، تقع ثلاثا، هو المختار لان القليل واحدة، والكثير ثلاث، فاذا قال أولا لا قليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعد ذلك اهـ

٩٢٥- قوله (٤٨) إنه يقع به واحدة (٤٥٢/٧٤٢) أقول وهو الأوفق بالوجه الذى ذكرنا للقول الاول فى لا قليل ولا كثير وذلك لان الكثرة امر اضافى فينتظم ما وراء الواحدة فإذا قال لا كثير نفى ما وراء الواحدة فثبتت الواحدة فلا ترتفع بقوله لا قليل

٩٢٦- قوله (٤٩) أثبت القليل (٤٥٢/٧٤٣) أقول فيه نظر ظاهر فإن نفى الكثير لا يستلزم ثبوت القليل بل بينهما وسط والا لكان قول القائل فى شئ لا كثير ولا قليل مناقضة لنفسه وهو باطل فافهم ١٢

٩٢٧- قوله (٥٠) فمناط الفرق من التعبير بالفعل الماضى الخ (٤٥٢/٧٤٣) أقول لم يكن هو مناط الفرق بل كون الآخر وصف المرأة فيلغو أو الطلاق فيقع الثلاث، وأنت تعلم أن فى هذا مستوى التعبير، فلو قال طلقك آخر ثلاث و جعل آخر حالا عن المفعول لغا ، ولو قال أنت طالق آخر ثلاث

(٤٨-٤٩) ذكر فى الشرح عن المضمرات وقوع اثنتين بقوله أنت طالق لا كثير ولا قليل وقال العلامة الشامى: الذى فى البحر عن المحيط أنه يقع به واحدة (٤٨) وكذا فى الذخيرة، والبزازية، والخلاصة، والجوهرة وغيرها، فليراجع كتاب المضمرات- نعم لكل وجه، فوجه الواحدة انه لما نفى الكثير أثبت القليل (٤٩) فلا يفيد نفيه بعد- ووجه الثنتين أن الكثير ثلاث، والقليل واحدة، فاذا نفاهما ثبت ما بينهما-

(٥٠) فى القنية: طلقك آخر الثلاث تطليقات، فثلاث، وطالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة،(الشرح)

وقد ذكر الفرق فى البزازية بان الآخر هو الثالث، ولا يتحقق إلا بتقدم مثليه عليه، لكنه فى الأولى أخير عن إيقاع الثلاث، وفى الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الإيقاع، وهى لا توصف بذلك فبقى أنت طالق، وبه تقع الواحدة اهـ-

بنصب آخر صفة للمصدر المحذوف أى طلاقاً آخر ثلاث وقعن ١٢

٩٢٨- قوله (٥١) أمكن وجود العدد (٤٥٣/٧٤٤) أى والعلم به ١٢ .

٩٢٩- قال (٥٢) لست لك بزواج (٤٥٣/٧٤٤) نذكر المسئلة ص.

١٢-٧٦٧

٩٣٠- قال (٥٣) إن نواه خلافاً لهما (٤٥٣/٧٤٤) هو قوله وقدمه فى

الخانية لكن قال فى جواهر الاخلاطى لا يقع وان نوى هو المختار وسنذكره على

ص ٧٦٧ فليتأمل ١٢

٩٣١- قوله (٥٤) لكن فى المحيط ذكر الوقوع الخ (٤٥٣/٧٤٤) أقول

ومثله نقل فى الهندية عن البدائع خلافاً لما نقل عنها فى البحر ومثلها. أيضاً فى

مجمع الأنهر عن الجوهرة، وفى فتح الله المعين عن الشرنبلالية عن الجوهرة ١٢

فمناط الفرق من التعبير بالفعل الماضى فى الأول، واسم الفاعل فى الثانى-

(٥١) قال أنت طالق عدد ما فى هذا الخوض من السمك وقع بعدده إن وجد وإلا لا-

(الشرح) فى مسألة السمك لما أمكن وجود العدد فاذا وجد وقع بقدره-

(٥٥-٥٢) لست لك بزواج (٥٢) أو لست لى بامرأة، أو قالت له لست لى بزواج، فقال

صدق، طلاق إن نواه خلافاً لهما (٥٣) ولو أكدته بالقسم، أو سئل: ألك امرأة، فقال لا،

لا تطلق اتفاقاً وإن نوى، لأن اليمين والسؤال قرينتا إرادة النفى فيهما- (الشرح) ومثله

قوله لم أتزوجك، أو لم يكن بيننا نكاح، أولاً حاجة لى فيك- بدائع- لكن فى المحيط ذكر

الوقوع فى قوله، (٥٤) لا عند سؤاله- الخ- بحر-

٩٣٢- قوله (٥٥) والطلاق لا يكون الا انشاء (٤٥٣/٧٤٤) نحوه فى

ط ١٢

٩٣٣- قوله (٥٦) وثنتين تنزها أى ديانة (٤٥٤/٧٤٥) أقول هذه زلة من قلم الفاضل المحشى وكم من فرق بين حكم الديانة والتنزه كما سنوضحه فى مسألة التعليق ص ٨٣٢- فالوجه أن يقال يحمل الأول على الحكم والفتوى والثانى على التنزه والتقوى ١٢

٩٣٤- قوله (٥٧) وصدقهم أخذ بقولهم (٤٥٤/٧٤٥) هكذا هو فى الاشباه ص ٥٨ لكن الذى فى الهندية المصرية ص ٣٦٣/ج ١ أصدقهم وأخذ بقولهم اه- وهذا قول محمد حين سأل عنه ابن سماعة

قوله "قرينتا إرادة النفي فيهما"- وذلك لان اليمين لتأكيد مضمون الجملة الخيرية، فلا يكون جوابه إلا خيرا، وكذا جواب السؤال، والطلاق لا يكون إلا إنشاء (٥٥) فوجب صرفه إلى الإخبار عن نفي النكاح كاذبا-

(٥٦-٥٧) لو شك أطلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل- (الشرح) أى كما ذكره الاسييجابى، إلا أن يستيقن بالأكثر أو يكون أكبر ظنه- وعن الإمام الثانى: إذا كان لا يدرى أثلاث أم أقل، يتحرى، وإن استويا عمل بأشد ذلك عليه- أشباه عن البزازية- قال ط: وعلى قول الثانى اقتصر قاضى خان، ولعله لانه يعمل بالاحتياط خصوصا فى باب الفروج، اه- قلت ويمكن حمل الأول على القضاء، والثانى على الديانة- ويؤيده مسألة المتون فى باب التعليق: لو قال إن ولدت ذكرا فأنت طالق واحدة، وإن ولدت أنثى فأنت طالق ثنتين، فولدتهما، ولم يدر الأول، تطلق واحدة قضاء، وثنتين تنزها أى ديانة (٥٦) هذا، وفى الأشباه أيضا: وإن قال عزمت على انه ثلاث، يتركها، وإن أخبره عدول حضروا ذلك المجلس بأنها واحدة، وصدقهم أخذ بقولهم (٥٧)

فان قلت لعل هذا هو الظاهر فان بعد ما كانوا عدولا أى حاجة إلى تصديقه اياهم بل كيف يكون له أن يكذبهم وهم عدول ؟ قلت نعم لكن ههنا دقيقة وهو ان الفرض أن العدول اخبروا بالأقل فههنا إن كذبهم وقال بل كنت طلقت ثلاثا أخذ بقوله أما ما ذكرت فذلك إذا كان العدول أخبروا بالأكثر فههنا لابد وأن يأخذ بقولهم إذا كان يشك نعم لو علم خطأهم فهو فيما بينه وبين ربه على ما يعلم من نفسه والله تعالى أعلم ١٢-

باب طلاق غير المدخول بها (ص ٧٤٦/ص ٤٠٤)

٩٣٥- قوله (١) غير المدخول بها (٤٥٤/٧٤٦) هل المختلى بها كالمدخول بها مر بيانه، ص ٥٦٠

٩٣٦- قوله (٢) فإنها كالموطوعة في لزوم العدة (ص ٤٥٥/٧٤٨) لا في اختيار الرجعة فانها تبين كغير المختلى بها كما تقدم في المهر ص ٥٦٠ و ٥٦١

٩٣٧- قال (٣) ولو قال واحدة ونصف الخ (٤٥٥/٧٤٨) أقول ولو قال ثنتين ونصفا فثلث أو نصفاً وثلثين فواحدة وكذلك بالفارسية يك ونيم، ثنتان و "دو ونيم" ثلث بخلاف ما لو قدم "نيم" واحدة- اما في الهندية فواحدة مطلقاً في "ايك اور آدهى" و دو اور آدهى" قدم أو آخر لانه لا يعبر عنهما هكذا بل "دُيُوه و دُهائى" وفي العربية لو قال احد عشر فثلث او واحدة وعشرا فواحدة كما سيأتى حاشية عن البحر عن المحيط أقول بخلاف الفارسية والهندية فلو قال "ده ويك" دس اور ايك" فثلاث وان عكس فواحدة لان التعبير عنه "يازده"

(١) هذه الحاشية على عنوان الباب ١٢ محمد احمد

(٢) قال لزوجته غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقعن، وإن فرق بانت بالأولى، ولم تقع الثانية، بخلاف الموطوعة حيث يقع الكل (المتن والشرح) قوله بخلاف الموطوعة، أى ولو حكما، كالمختلى بها، فانها كالموطوعة في لزوم العدة الخ

(٣-٤) وكذا أنت طالق ثلاثا متفرقات واحدة، كما لو قال نصفاً و واحدة، على الصحيح، ولو قال واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقاً (٣) لانه جملة واحدة- (المتن والشرح) لأنه إذا أراد الايقاع بهما ليس لهما عبارة يمكن النطق بها أخصر منهما، لا يقال أنت طالق ثنتين أخصر منهما، لأن الكلام عند إرادة الايقاع بالصحيح والكسر ولفظ "أخرى" فقد

وگیاره "لا" يك وده" أو "ايك اور دس" وكذا لو قال "تين اور آدهى" فثلث وان عكس فواحدة، لأن التعبير "ساڑھے تين" "لا" آدهى اور تين" ولو قال الهندى "ايك گیاره" فواحدة وإن قالها البنجالى فثلث" فإن اهل بنجاله إنما يعبرون عن احد عشر هكذا وقس عليه ١٢

٩٣٨- قوله (٤) فقد يكون له فيه غرض (٤٥٥/٧٤٨) أقول لا يظهر

الغرض الا التفريق فليتأمل ١٢

٩٣٩- قوله (٥) فتقع واحدة إن قدم الشرط اتفاقا (٤٥٧/٧٥١) لأن

الفاء للتعقيب فتكون نصًا فى التفريق ١٢

٩٤٠- قوله (٦) وثنتان إن أخره (ص ٤٥٧/٧٥١) لما تقدم من وجود

المغير ١٢

٩٤١- قوله (٧) وغيرها واحدة وتماه فى البحر (٤٥٧/٧٥١) هذا كله

يكون له فيه غرض (٤) على انه إن لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفظ، ولفظ ثنتين لا يؤدى معنى النصف و معنى أخرى لغة الخ-

(٥-٧) (ويقع "بأنت طالق واحدة و واحدة إن دخلت الدار" ثنتان لو دخلت) لتعلقهما بالشرط دفعة، لأن الشرط مغير للايقاع، فاذا اتصل المغير توقف صدر الكلام عليه، فيتعلق به كل من الطلقتين معا، فيقعان عند وجود الشرط كذلك، بخلاف ما لو قدم الشرط، فلا يتوقف لعدم المغير (وتقع واحدة إن قدم الشرط)-

قال العلامة الشامى: العطف بالفاء كالواو، فتقع واحدة إن قدم الشرط اتفاقا (٥) على الأصح وتلغو الثانية- وثنتان إن أخره (٦) وفى العطف بثم إن أخره تنجزت واحدة، ولغا ما بعدها، ولو موطوءة تعلق الأخير وتنجز ما قبله، وإن قدم الشرط لغا الثالث، وتنجز الثانى، وتعلق الاول، فيقع عند الشرط بعد التزوّج الثانى، ولو موطوءة تعلق الاول وتنجز

إذا ذكره بحرف العطف فإن ذكره بغير حرف العطف إن كان الشرط مقدما فقال إن دخلت الدار فأنت طالق طالق طالق "وهي غير مدخولة" فالأول معلق بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو، ثم إذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وإن دخلت بعد البيئونة قبل التزوج حنث ولا يقع شيء وإن كانت مدخولة فالأول معلق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال، وإن أخر الشرط فقال انت طالق طالق طالق إن دخلت الدار وهي غير مدخولة فالأول ينزل للحال ولغا الباق وإن كانت مدخولة ينزل الأول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط، كذا في السراج الروهاج-ا-ه- هندية-

٩٤٢- قال (٨) قبل ما بعد قبله رمضان (٤٥٧/٧٥١) على التقرير الآتي شرحا "ما" ملغاة وضمير قبله لشهر أى علق طلاقها بالشهر الذى يكون رمضان قبل بعد قبل ذلك الشهر فالحاصل شعبان، والضابطة على هذا أعنى على إلغاء ما، أن قبلا إن تمحض فجمادى الآخرة وإن توحد فشوال وبعداً إن تمحض فذوالحجة وإن توحد فشعبان ١٢

ما بعده، وعندهما تعلق الكل بالشرط، قدمه أو أخره، إلا أن عند وجود الشرط تطلق الموطوءة ثلاثا، وغيرها واحدة، وتماه في البحر (٧)

(٨-١١) نقل هنا في الشرح مسئلة هامة هى مطرح الانظار الدقيقة وقد كتبت حولها بعض رسالات ذكرها العلامة الشامي في حاشيته، ونص المسئلة فى صورة بيتين: -

مايقول الفقيه أيده الله ولا زال عنده الاحسان
فى فتى علق الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان (٨)

٩٤٣- قوله (٩) قد يكون قبلين (٤٥٧/٧٥١) أى ما قبل قبله رمضان

١٢

٩٤٤- قوله (١٠) لأن كل شهر حاصل (٤٥٧/٥٧١) كأن تقول

بعدها بعد قبله رمضان مثلاً ١٢

٩٤٥- قوله (١١) والرباط الضمير (٤٥٨/٧٥٢) وهو راجع إلى شهر

١٢

٩٤٦- قوله (١٢) بقى شئ وهو ما لو كان الطلاق ثلاثاً الخ

(٤٥٩/٧٥٤) أقول يترأى لى والله تعالى اعلم ان لو قال امرأتى طالق امرأتى طالق امرأتى طالق أو طلقت طلقت وله امرأتان أو ثلث فله أن يجمع الكل على

نقل العلامة الشامى عن شرح المجموع للشمونى شارح الألفية عن أبى عمرو بن الحاجب، انه ينشد على ثمانية أوجه، لان ما بعد ما قد يكون قبلين (٩) أو بعدين أو مختلفين، فهذه أربعة أوجه، كل منها قد يكون قبله قبل أو بعد، صارت ثمانية- والقاعدة فى الجميع انه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فألغهما، لان كل شهر حاصل (١٠) بعد ما هو قبله، وحاصل قبل ما هو بعده، ولا يبقى حينئذ إلا بعده رمضان، فيكون شعبان، أو قبله رمضان فيكون شوالا الخ-

ثم ذكر العلامة الشامى أنه كتب فى المسئلة وبيان اعراب البيت رسالة، وفى ما ذكر من وجوه اعرابه: أن تكون ما زائدة، ورمضان مبتدأ والظرف الأول خيراً عنه، وهو مضاف إلى الظرف الثانى، لان ما الزائدة لا تكف عن العمل نحو "فبما رحمة" والثانى مضاف إلى الثالث، والجملة من المبتدأ والخير صفة شهر، والرباط الضمير (١١) المضاف إليه الظرف الأخير، والمعنى بشهر رمضان كائن قبل قبل قبله، وهو ذوالحجة-

(١٢) فى المتن:- (لو قال امرأتى طالق، وله امرأتان أو ثلاث، تطلق واحدة منهن، وله خيار

إحداهن وأن يفرق كلا على امرأة أو يوقع واحدا على واحدة وتنتين على أخرى لان كل كلمة تحتل كل امرأة ولا ترجيح فإليه البيان، فاذا عين إحداها لاحداهن طلقت واحدة رجعية وكذا فى الباقيين، ولا أصل ههنا موصوفا بالبينونة فافهم وحرر، وقد كانت واقعة الفتوى والله تعالى أعلم ١٢

وربما يؤيده مامر عن البزازية انه يملك الصرف إلى واحدة إن أراد، دل أنه يملك التفريق إن أراد، والثالث والأربع والاثنان فى ذلك سواء وليس قوله هذا كقوله طلقت امرأتى ثلاثا كما لا يخفى

٩٤٧- قوله (١٣) لا ما هو فلان (٤٦٠/٧٥٥) أى إنما يحلف على هذا

ولا يحلف على أن هذا المدعى ما هو فلان الذى سميت ١٢

(التعيين) ونقل العلامة الشامى عن البزازية: حلف بطلاق امراته إن فعل كذا، وفعله، وله امرأتان، فأراد أن يصرف هذين الطلاقين فى واحدة منهما، أشار فى الزيادات أنه يملك ذلك اهـ-

ثم قال:- بقى شئ وهو ما لو كان الطلاق ثلاثا، فهل له أن يوقع على كل واحدة طلقة، أم لا بد أن يجمع الثلاث على واحدة، وعلى الأول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة لثلا يلغو وصف البينونة، وهى صفة الأصل أو تكون رجعية نظرا للواقع؟ - ورأيت بخط شيخ مشايخنا السايحاني عن المنية: لو كان لرجل ثلاث نساء، فقال: امرأتى ثلاث تطليقات، يقع ثلاث لكل واحدة، وعند أبى حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن، وهو الاصح اهـ وفيه مخالفة لما قدّمناه من أنه لا خلاف فى أن له صرفه إلى من شاء، فليتأمل-

(١٣) فى البزازية:- ولو قال: فلانة بنت فلان طالق، ثم قال: أردت امرأة أخرى، أجنبية بذلك الاسم والنسب، لا يصدّق، ويقع على امرأته، بخلاف ما إذا أقر بمال لمسمى، فادّعى رجل أنه هو، وانكر، يصدّق بالحلف: ماله على هذا المال، لا ما هو فلان،

٩٤٨- قوله (١٤) فى الاشباه (٤٦١/٧٥٧) فى القاعدة الثانية من الفن

الأول ١٢

٩٤٩- قوله (١٥) وهى متعذرة (٤٦١/٧٥٧) أقول فى هذا التعليل

نظر ظاهر فان التعذر فى الاجازة دون التوقف والموقوف منعقد فينبغى أن ينفذ فى حقه ولا ينفذ فى أهل الدنيا إلا من يجيز منهم مع ان المسئلة متفق عليها، فلا بد لها من تعليل آخر والله تعالى أعلم ١٢ وبناء الحموى فى الغمز ص ٤٧ على أن العبرة عند أبى يوسف بخصوص الغرض، لا بعموم اللفظ قال ولا شك أن غرضه من هذا الكلام عدم دخول عبده تحته حتى لو نواه قلنا بدخوله فيعتق اهـ

أقول فرض المسئلة فى عدم النية لا فى نية العدم على انه لو كان الأمر هكذا لضاع الفرق بالدار والدنيا- ووجب عدم الوقوع فى الدار أيضا إذا لم ينو،

(١٤-١٥) فى الأشباه (١٤) عن عتق الخاتية :- رجل قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينو عبده وهو من أهلها، أو قال كل عبيد أهل بغداد، أو كل عبد فى الأرض، أو فى الدنيا- قال أبو يوسف لا يعتق عبده، وقال محمد: يعتق- وعلى هذا الخلاف الطلاق، والفتوى على قول أبى يوسف- ولو قال كل عبد فى هذه السكة أو فى المسجد الجامع حرفه على هذا الخلاف، ولو قال: كل عبد فى هذه الدار- وعبيده فيها- عتقوا فى قولهم، لا لو قال: ولد آدم كلهم أحرار، فى قولهم اهـ-

وهو صريح فى جريان الخلاف فى المحلة كالبلدة، لانها بمعنى السكة، لكن ذكر فى الذخيرة أولا الخلاف فى "نساء أهل بغداد طالق" فعند أبى يوسف، و رواية عن محمد، لا تطلق، إلا أن ينويها، لان هذا أمر عام وعن محمد أيضا تطلق بلانية، ثم نقل عن فتاوى سمرقند أن فى القرية اختلاف المشايخ، منهم من ألحقها بالبيت والسكة، ومنهم من ألحقها بالمصر اهـ

وهو خلاف الاجماع، وكما أن هذا الاجماع يرد على تعليل الحموى كذلك
الاجماع على الوقوع مطلقا إذا نوى عبده وارد على التعليل الأول لجريانه فى
صورة النية ايضا فليتأمل- والله تعالى اعلم ١٢ وخطر ببالي توجيه الاول ان هذا
تصرف صدر من فضولى ولا يجوز لتعذر إجازتهم ولان فيهم صبية ومجانين ويعكر
عليه ما إذا قال امرأتى وامرأة زيد الصبى وامرأة عمرو المجنون طوالق، وقد يجاب
بانها جمل جمعت فبطلان البعض لا يقتضى بطلان الكل، ويرد عليه ما إذا خاطب
النسوة الثلث فقال أنتن طوالق أو هن أو هذه النسوة أو هؤلاء ويترا أى لى والله
تعالى اعلم ان يقال فى التعليل ان الحكم فى الكلية وإن كان على الافراد ولكن
الملتفت اليه أولا، هو الوصف الكلى فاذا لم يصلح للحكم كان باطلا وههنا
كذلك لان نساء الدنيا تشتمل على ألوف مؤلفة من بنات لم يتزوجن ومن أرامل
ماتت أزواجهن فالحكم العام لا وجه لصحته فاذا لم ينو زوجته فانما ينزل عليها
الحكم لدخولها فى العام وهو غير مستقيم فيه ولا يرد نساء الدار وفيهن أيامى إذ
ليس فى هذا العنوان ما يقضى بوجودهن، إنما يظهر هذا بالنظر إلى خصوص المحل
بخلاف نساء الدنيا والعالم وبنات آدم فالعقل جازم بعدم صحة العموم فيهن من
دون حاجة الى نظر فى خصوص محل، وبالجمله فهذا حكم لا وجه لصحته فيلغو
بخلاف نساء الدار وبه تبين ترجح عدم الوقوع فى نساء المصر والقريه فان العقل

ومقتضاه عدم الخلاف فى السكة، ثم علل عدم الوقوع فى المصر وأهل الدنيا بانه لو وقع به
لكان إنشاء فى حقه فيكون إنشاء أيضا فى حقهم، وهو متوقف على إجازتهم وهى متعذرة

جازم باشتماهن على من لا تصلح للطلاق في الحال- هذا ما ظهر لي وفيه ما يعرف وينكر والله تعالى أعلم -

فائدة ليس فيه ما لو قال إحدى نساء الدنيا طالق فإن عمومها بدلى لا شمولي فينبغي فيه أن تطلق امرأته إلا إذا قال لم أعن امرأتى فانه يصدق كما مر في أول باب الصريح ص ٧٠٥ عن البحر في امرأة طالق و رأيته في الخلاصة ص ٢٦٤ تعليقه عن الامام نجم الدين فيمن قال "دادم هندوستان را هفت طلاق" وامرأته هندية بانه إذا جمع بين الأهل وغير الأهل لا تطلق والله تعالى أعلم

٩٥٠- قال (١٦) فهو إقرار منه بجرمتها (٤٦١/٧٥٨) أقول لعل محله إذا كان الفاعل هو القائل أو القابل أى من قبل منهم قوله ذلك أما مجرد السكوت منهم فلا ينسب إلى ساكت قول فكيف يلزم قول أخذ منهم سائرهم وليحرر ١٢

٩٥١- قوله (١٧) ثم صفع القائل (٤٦٢/٧٥٨) هلا- ١٢-

٩٥٢- قوله (١٨) لان هلا ليس يمين اهـ (٤٦٢/٧٥٨) لان هذا كلام فاسد ليس يمين- هندية عن الخاتية في فصل تحليف الظلمة ١٢

(١٦) في البزازية:- قال بين أصحابه من كانت امرأته عليه حراما، فليفعل هذا الأمر ففعله واحد منهم فهو إقرار منه بجرمتها، وقيل لا- انتهى- (الشرح)

(١٧-١٨) في أيمان البزازية: جماعة كان يصفع بعضهم بعضا، فقال واحد منهم: من صفع صاحبه بعده فامرأته طالق، فقال واحد: هلا، ثم صفع القائل (١٧) صاحبه، لا يقع- لأن هلا ليس يمين اهـ- وهلا كلمة فارسية-

باب الكنايات (ص ٧٥٨/ص ٤٦٢)

٩٥٣- قوله (١) ترتقى الى اكثر من خمسة وخمسين لفظا (٤٦٢/٧٥٩)
عد منها فى الدر المنتهى كما نقله عنه ط "عفوت عنك لأهلك أو اهلك، أو امك،
رددتك اليهم ولا يشترط قبولهم، اظفرى بمرادك، وفى الاول والاخير عندى شبهة
ذكرناها على هامش ط ص ١٣٨ فراجعها فانه مهم- ومنها "أنت خارجة عن
عصمتى" كما استظهره فى العقود ص ٣٩ مع تجويز أن يكون ملحقا بالصريح-
قلت بل لا مساغ له فليس الاكناية، ومنها نزلت عنها نزولا شرعيا كما أفتى به
فى الخيريه ص ٤٦ ومنها بعث نفسك منك والواقع به بائن- وان لم يذكر بدلا
كما يأتى فى الخلع ص ٩٢١ بخلاف طلاقك حيث يكون رجعيا إذا لم يذكر
البذل المال كما يمجى ص ٧٦٧ أما به فبائن لأنه طلاق على مال ١٢

٩٥٤- قوله (٢) أنت يمين لأنى طلقتك لا يصح (٤٦٢/٧٥٩) أى يعد

(١) ألفاظ الكناية كثيرة، ترتقى إلى أكثر من خمسة وخمسين لفظا (شرح الملتقى)
(٢-٣) قالوا فى تعريف الكناية: ما احتمل الطلاق وغيره، واعتبارا به أفتى بعض المتأخرين
بأن من الكناية "على يمين، لا أفعل كذا" ناويا الطلاق، فتقع به واحدة بائنة، ورد عليه
أبوالسعود بأنه لا يلزمه إلا كفارة يمين، لأن ما ذكره فى تعريف الكناية ليس على إطلاقه،
بل هو مقيد بلفظ يصح خطابها به، ويصلح لإنشاء الطلاق الذى أضمره، أو للاخبار بأنه
أوقعه كأنت حرام، إذ يَحتمل لأنى طلقتك، أو حرام الصحبة، وكذا بقية الألفاظ، وليس
لفظ اليمين كذلك، إذ لا يصح بأن يخاطبها بأنت يمين، فضلا عن إرادة إنشاء الطلاق به، أو
الاخبار بأنه أوقعه، حتى لو قال "أنت يمين" لأنى طلقتك لا يصح (٢) فليس كل ما احتمل
الطلاق من كنايته، بل بهذين القيدين، ولا بد من ثالث، هو كون اللفظ مسببا عن الطلاق،

هذا الكلام غلطاً باطلاً إذ لا معنى لقوله أنت عمن، وفساد التعليق علاوة لأنها لا تطلق به لكفاية قوله لأنى طلقته فافهم ١٢

٩٥٥- قوله (٣) لأن الجواب يكون بما يدل على إنشاء الطلاق (٤٦٢/٧٥٩) أقول لا يقتصر على الانشاء وإلا ناقض قوله سابقاً يصلح للإنشاء أو الاخبار، والجواب كما يكون بالانشاء كذلك يكون بالإخبار كأنه يقول: سؤالك طلب حاصل فاني قد طلقته- حاصل هذا التقرير أن الكناية ما لم يوضع له واحتمله وغيره وصح خطابها به وصلح جواباً لسؤالها الطلاق بإنشاء أو اخبار، سواء احتل مع ذلك رداً أو سباً أولاً، وكان مع ذلك مسيئاً عن الطلاق صالحاً لأن يترتب عليه لا منافي له ١٢

٩٥٦- قال (٤) إلا بنية أو دلالة الحال (٤٦٣/٧٦٠) قلت أو دلالة القال أعني قرينة لفظية تدل على أن المراد الطلاق فان دلالة القال أقوى من دلالة الحال وسياتي حاشية في آخر الصفحة الآتية ما يفيد- ومنه ما ذكره في مسألة

ونا شاع عنه كالحمة في أنت حرام- (ثم قال) ولأنهم قسموا الكناية ثلاثة أقسام كما ياتي، ما يصلح جواباً لسؤال الطلاق لا غير، كاعتدى- وما يصلح جواباً ورداً لسؤالها، كأخرجى، وما يصلح جواباً وسباً، كخلى، ولا شك أن هذا اللفظ غير صالح لشيء من الثلاثة، لأنها إذا سأله الطلاق لا يصلح جوابها بقوله "على عمن لأفعلن كذا" لان الجواب يكون بما يدل على إنشاء الطلاق (٣) إجابة لسؤالها كاعتدى أو على عدمه رداً لطلبها، كأخرجى، أو سباً لها، كخلى، وعلى عمن لا يدل على إنشاء الطلاق اهـ-

(٤-٥) فالكنايات لا تطلق بها قضاء، إلا بنية أو دلالة الحال (٤) (المتن والشرح)

اعتدى، اعتدى، اعتدى، وغيرها أن تقدم الطلاق فى الكلام يجعل الحالة حالة المذاكرة كما سيأتى ص ٧٦٨ بل ذكره فى هذه الصفحة بعد أسطر عن البحر عن المحيط وفى آخرها عن النهر والله تعالى أعلم ١٢

٩٥٧- قوله (٥) لا يقع ديانة بدون النية (ص ٧٦٠/ص ٤٦٣) قلت والهازل وان وقع طلاقه على الصحيح ديانة أيضا لكنه زجر وتغليظ لتلاعبه بالشرع ١٢

٩٥٨- قوله (٦) لكون قوله الخ (٤٦٣/٧٦١) دليل قوله والظاهر الثانى ١٢

٩٥٩- قوله (٧) من قرينة لفظية (٤٦٣/٧٦١) فزال احتمال أن المراد لئلا ينظر إليك أجنبى ١٢

٩٦٠- قوله (٨) بمنزلة المذاكرة تأمل (٤٦٣/٧٦١) أقول وذلك بخلاف أن يقول لا ترى وجهك فانه عبارة عن البغض والتنفر فلا يزول الاحتمال — ١٢

٩٦١- قوله (٩) وسيأتى وقوع البائن به (٤٦٤/٧٦١) ومرص ٧١٠

قوله قضاء- قيد به لأنه لا يقع ديانة بدون النية الخ(٥)

(٦-٨) وفى البحر عن شرح قاضى خان: لو قال استترى منى، خرج عن كونه كناية اهـ- وهل المراد عدم الوقوع به أصلا أو انه يقع بلا نية، والظاهر الثانى، وعليه فهل الواقع بائن أو رجعى، والظاهر البائن، لكون قوله (٦) "منى" قرينة لفظية (٧) على إرادة الطلاق، بمنزلة المذاكرة، تأمل (٨)

(٩-٢٢) ونحو خلية- برية- حرام ، بائن الخ (المتن) قوله "حرام" من حرم الشيء بالضم

ويأتى آخر ص ٧٧٠ أنه المفتى به ١٢

٩٦٢- قوله (١٠) لابد أن يقول عليك (٤٦٤/٧٦٢) حتى لا يقع

بدونه وإن نوى كما فى الهندية ١٢

٩٦٣- قوله (١١) كذا لا يميز بين البائن والرجعى (ص٧٦٢/ص٤٦٤)

أقول عدم معرفة البائن والرجعى لا ينافى قصده شيئا يكون أحدهما عند الشرع، ومعلوم أن المتكلم بهذا يريد قطع وصلة النكاح وتحريم الزوجة عليه به، وهذا هو معنى البائن فقد تعارفوا البائن وإن لم يعرفوه ١٢

٩٦٤- قوله (١٢) قد مرّ (ص٧٦٢/ص٤٦٤) مر ص ٧١٠

٩٦٥- قوله (١٣) بلانية (ص٧٦٢/ص٤٦٤) ديانة

حراما، امتنع، أريد بها هنا الوصف، ومعناه الممنوع، فيحمل على ما سبق، وسيأتى وقوع البائن به (٩) بلانية فى زماننا للتعارف، لا فرق فى ذلك بين محرمة، وحرمتك- سواء قال "على" أولا، أو حلال المسلمين على حرام، وكل حل على حرام، وأنت معنى فى الحرام- وفى قوله " حرمت نفسى" لابد أن يقول "عليك"- (١٠) وأورد أنه إذا وقع الطلاق بهذه الألفاظ بلانية ينبغى أن يكون كالصريح فى إيقاع الرجعة، وأجيب بأن المتعارف إنما هو إيقاع البائن لا الرجعى، ومقتضى الجواب وقوع الرجعى به، فى زماننا، لأنه لم يتعارف إيقاع البائن به فإنّ العامى الجاهل الذى يحلف بقوله "على الحرام، لا أفعل كذا" لا يميز بين البائن والرجعى (١١) فضلا عن أن يكون عرفه إيقاع البائن به، وإنما المعروف عنده أن من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق، مثل قوله: على الطلاق لا أفعل كذا، وقد مر (١٢) أن الوقوع بقوله على الطلاق، إنما هو للعرف، لانه فى حكم التعليق، وكذا على الحرام، وإلا فالأصل عدم الوقوع أصلا- فحيث كان الوقوع بهذين اللفظين للعرف ينبغى أن يقع بهما المتعارف، بلا فرق بينهما، وإن كان الحرام فى الأصل كناية يقع بها البائن، لانه لما غلب

٩٦٦- قوله (١٤) دلالة الحال (ص٧٦٢/ص٤٦٤) قضاء ١٢

٩٦٧- قوله (١٥) لأنه صار صريحا في العرف (ص٧٦٢/ص٤٦٤) اى
وليس فيه ما يدل على الابانة بخلاف حرام فكان صريحا مفيدا بمجرد الطلاق
فأعقب الرجعة ١٢ ف- "تو ميرے کام کی نہین" اقول وبا لله أستعين يحتمل
نفى تعلق الشان بها كأنه قال "لا شان لى معك" أو "مرابا نو کار نیست" أو "تو
مجھے درکار نہین" وهذا كقوله "لا رغبة لى فيك" أو "لا حاجة لى فيك" أو "تو
مرا بکار نیستی" فان هذه لا يقع الطلاق بها وإن نوى، كما نص على الأول فى
البحر، والثانى فى السراج، والثالث فى الظهيرية، والكل فى الهندية ويحتمل نفى
صلوحها لغرضه وهو الأظهر الاكثر تعارفا، فكأنه قال "إنك لا تصلحين لشانى"
أو تو شایانِ کارِ من نه اى" أو "تو کارِ مرا نشائی" وهذا يحتمل وجهين: اما أن
يقوله على جهة السب والحاق الشين من دون إرادة حقيقة المفهوم كما يقال،
"أنت بطالة" أو "ناكاره اى" أو "هیچ کاره اى" أو نكمتى نا لائق" وإما ان يريد
نفى الصلوح حقيقة، فالشان على هذا اما أمر مختص بـأزواج أولا، على الثانى
يكون نسبة الخرق إليها فى بعض الصناعات والخطوب كالخياطة، والخبز، وتدبير
المنزل مثلا فكأنه قال أنت خرقاء، أو لا دراية لك فى اصلاح شانى، وعلى الاول

استعماله فى الطلاق لم يبق كناية، ولذا لم يتوقف على النية أو دلالة الحال، ولا شئ من
الكناية يقع به الطلاق، بلا نية (١٣) أو دلالة الحال (١٤) كما صرح به فى البدائع- ويدل
على ذلك ما ذكره البزازی عقب قوله فى الجواب المارّ ان المتعارف به إيقاع البائن لا
الرجعى، حيث قال ما نصه: بخلاف فارسية قوله سرّحتك وهو "رها كردم" لأنه صار
صريحا فى العرف (١٥) على ما صرح به نجم الزاهدنى الخوارزمى فى شرح القدورى اهـ -

يحمل أيضا أمرين: النفي لمعنى عارض مع بقاء النكاح كالحيض والنفاس والمرض وغير ذلك، أو لزوال النكاح فكأنه قال لا تصلحين لى، لأنى طلقته فعلى هذا الوجه الأخير من الوجوه الخمسة يكون طلاقاً، ولا شك أنه محتمل، وقد يستعمل أيضا فى هذا المعنى فاذا نواه فقد نوى محتمل كلامه، فتبين أنه من الكنايات وانه مما يحتمل السب والجواب فينوى فى حالة الغضب وأنه ليس كقوله "لا حاجة لى فيك" أو مرا بكار نه اى" المصرح فيهما أنهما ليسا من الطلاق فى شىء، فان عدم الحاجة وعدم الصلوح للشأن بينهما عموم من وجه، فقد يكون للمرء حاجة إليها مع عدم صلوحها بحيض مثلاً، وقد يكون بالعكس لعدم الرغبة مع طهرها فالحكم المصرح فى ذاك لا يصح إجراءه فى هذا ويبين لك الفرق ما أفاده العلامة السيد ابو السعود من أن كناية الطلاق لا بد أن يكون شيئاً ناشئاً عن التطليق ومسبباً عنه كالحرمة فى أنت حرام، فلذلك قوله لا أحبك ولا أشتريك، ولا رغبة لى فيك من كناياته لأن المترتب على الطلاق فى الغالب الندم فينشأ منه الحب والرغبة والاشتهاء لا عدمها بخلاف الحرمة اهـ بمعناه فكذلك إليها خلاف ما ينشأ عن فكل بخلاف عد صراح للتصرف آثار الحرمة كما يأتى فافهم، والله سبحانه وتعالى أعلم ١٢ - *

٩٦٨- قوله (١٦) ولو لا ذلك لوقع به الرجعى (٤٦٤/٧٦٣) فيه نظر

* فى الأصل اندرست الحروف فى الأمكنة الفارغة ١٢ محمد أحمد

لما غلب استعمال حلال الله (على حرام) فى البائن عند العرب والفرس وقع به البائن، ولو لا ذلك لوقع به الرجعى (١٦) والحاصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع

يظهر مما قدمنا نعم لو قطعه اهل العرف عن معناه أصلاً واصطلاحاً على أن يريدوا به مجرد الطلاق معزولاً عن نظر تحريم الزوجة به لوقع به الرجعى واذا ليس فليس
١٢

٩٦٩- قوله (١٧) على وجود العرف (٤٦٤/٧٦٣) العرف موجود

كما علمت ١٢

٩٧٠- قوله (١٨) وأما إذا تعورف (٤٦٤/٧٦٣) هذا عرف مفروض

لا وجود له كما علمت ١٢

٩٧١- قوله (١٩) ان معناه العربى أنت خلية (٤٦٤/٧٦٣) هذا صحيح

يمثل ما تقدم فى "رها كردم" وليس مثله مسألة الحرام ١٢

٩٧٢- قوله (٢٠) فتعين البائن (٤٦٤/٧٦٣) رحمك الله تعالى هذا هو

معنى قول البزازية والنهر أن المتعارف به إيقاع البائن ١٢

البائن به على وجود العرف (١٧) كما فى زمانهم، واما إذا تعورف (١٨) استعماله فى مجرد الطلاق لا بقيد كونه بائناً يتعين وقوع الرجعى به، كما فى فارسىة سرحتك، ومثله ما قدمناه فى أول باب الصريح من وقوع الرجعى بقوله: سن بوش - أو - بوش أول، فى لغة الترك، مع أن معناه العربى أنت خلية (١٩) وهو كناية، لكنه غلب فى لغة الترك استعماله فى الطلاق-

هذا ما ظهر لفهمى القاصر، ولم أر أحدا ذكره، وهى مسألة مهمة كثيرة الوقوع، فتأمل - ثم ظهر لى بعد مدة ما عسى يصلح جواباً، وهو أن لفظ حرام معناه عدم حل

٩٧٣- قوله (٢١) هذا غاية ما ظهر لى فى هذا المقام (٤٦٤/٧٦٣) وهو واضح متجه نفيس وقد كان تخالج صدرى حين مطالعة كلام المحشى الاول فى الاعتراض وبالله التوفيق ١٢

٩٧٤- قوله (٢٢) لما علمت مما يرد عليه (٤٦٤/٧٦٣) علمت انه لا شئ يرد عليه وان الذى أبدىتم ليس إلا شرح ما أجمل والله تعالى اعلم ١٢ والحاصل أن اللفظ إذا كان متعيناً فى إفادة معنى البينونة بنفس مؤداه عند إرادة الطلاق فهو إذا تعورف فى الطلاق لم يحتج إلى النية وكان المراد به البائن إذ هو المعنى المؤدى به فتعارف الطلاق به تعارف البائن وبخلاف ما لا يدل على البينونة بنفس مؤدى لفظه، وإن وقع به البائن عند النية أو الدلالة، لأجل كونه كناية، فهو إذا تعورف به الطلاق لا يقع به إلا الرجعى، لأن البينونة لم تكن مؤدى نفسه، بل لأجل كونه كناية، وقد زال بتعارف الطلاق به، فهذا هو القول الفصل، والله الحمد-

الوطئ و دواعيه، وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد، وهو غير متعارف، ويكون بالطلاق الرافع للعقد، وهو قسمان، بائن ورجعى، لكن الرجعى لا يحزم الوطئ، فتعين البائن (٢٠) وكونه التحق بالصريح للعرف لا ينافى وقوع البائن به، فان الصريح قد يقع به البائن كتطبيق شديدة ونحوه، كما ان بعض الكنايات قد يقع به الرجعى مثل اعتدى، واستبرئى رحمك، وانت واحدة، والحاصل انه لما تعورف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة، وتحريمها لا يكون إلا بالبائن، هذا غاية ما ظهر لى فى هذا المقام (٢١) وعليه فلا حاجة إلى ما أحاب به فى البزازية من أن المتعارف به إيقاع البائن، لما علمت مما يرد عليه (٢٢) والله سبحانه اعلم-

٩٧٥- قوله (٢٣) فكأنه قاله ولا اعتبار باعراب الواحدة (٤٦٥/٧٦٣)

أى كأنه قال انت طالق تطليقة واحدة وبه يقع الرجعى فكذا بهذا ١٢

٩٧٦- قال (٢٤) لا يحتمل السبّ والردّ (٤٦٥/٧٦٤) أقول ذكر فى

الهندية مما يصلح شتما خلية، برية، بته، بتلة، بائن، حرام ثم قال: وألحق ابو يوسف بها أربعة أخرى، ذكرها السرخسى فى المبسوط، وقاضى خان فى شرح الجامع الصغير، وآخرون، وهى لا سبيل لى عليك، لا ملك لى عليك، خلعت سبيلك، فارقتك، ولا رواية فى خرجت من ملكى، قالوا هو بمنزلة خلّيت سبيلك وفى الينابيع ألحق ابو يوسف بالخمس ستة أخرى وهى الاربعة المتقدمة وزاد خالعتك والحقى باهلك هكذا فى غاية السروجى اهـ - ولا شك أن سرحتك مثل فارقتك، فكان ما يصلح سباً، أربعة عشر، ولا شك ان ما تقوله الهند "بجه سى كوى تعلق نه رها" أو بجه سى بجه سى كجه علاقه نهين" ينبئ عما ينبئ قوله برية، بته، بتلة، بائن، فيكونان مما يحتمل السبّ فان المعنى بلوغها من قبح السيرة وخبث السريرة حدا أوجب الانقطاع والمهاجرة والتفريق وترك التعلق، هذا

(٢٣) قوله أنت واحدة، أى طالق تطليقة واحدة، ويحتمل أنت واحدة عندى، أوفى قومك مدحا أو ذما، فاذا نوى الأول، فكأنه قاله، ولا اعتبار باعراب الواحدة، عند عامة المشايخ وهو الأصح-

(٢٤-٢٩) ذكر الشارح أن الحالات ثلاث:- رضى، وغضب، ومذاكرة- والكنايات ثلاث: ما يحتمل الرد، أو ما يصلح السب، أولا ولا، (أى ما لا يصلح الرد ولا السب) فى المتن أمثلة الأقسام الثلاثة، وفى الشرح زيادة بعض الأمثلة- قال فى المتن: فنحو أخرجى، واذهبى، وقومى، يحتمل ردا- ونحو خلية، برية، جرام، بائن، ومرادفها كبتة، بتلة، يصلح

هو مفاد هذه الأحرف الستة عشر لمن تأمل وتدبر والله تعالى أعلم ١٢
ثم من الله تعالى بالمبسوط الشريف فرأيت وجهه بمثل ما وجه به العبد
الضعيف إذ قال ص ٨١ ج ٦ وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه ألحق بهذه
الألفاظ أربعة الفاظ آخر: خلعت سبيلك، فارقتك، لا سبيل لى عليك، لا ملك لى
عليك، لأنها تحتل معنى السب، أى لا ملك لى عليك لأنك أدون من أن تملكى،
لا سبيل لى عليك لشرك وسوء خلقك وفارقتك اتقاء لشرك، وخلعت سبيلك
لهوانك على اهـ- ثم رأيت فى الهداية ذكر الرواية عن أبى يوسف هكذا ووجهه
فى الفتح والعناية والزيلعى بنحو ذلك، ونسب المحقق الرواية إلى الولوالجى
والعتابى، والايضاح، وشرح الجامع الصغير لشمس الائمة، ثم قال: وفى رواية
جامع فخر الاسلام والفوائد الظهيرية أن أبا يوسف ألحقها بالثلاث التى لا يدين
فيها فى الغضب، كما لا يدين فى المذاكرة وهى اعتدى، اختارى، أمرك بيدك
اهـ-

فهذه هى الرواية التى مشى عليها الشارح ولكن الأكثر على الأولى
كشمس الائمة الحلوانى وشمس الائمة السرخسى، وفقه النفس قاضىخان، والإمام
صاحب الهداية، والولوالجى، والعتابى والايضاح، والبدايع والينايع وغيرهم- ثم
قال فى الفتح: وفى شرح مختصر الكرخى قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا
سبيل لى عليك تقنعى، استترى، اخرجى، اذهبى، قومى، تزوجى لا نكاح لى
عليك يدين فى الغضب، لان هذه الألفاظ تذكر للابعد وحالة الغضب يبعد

سباً- ونحو اعتدى، واستترى رحمك، أنت واحدة، أنت حرة، اختارى، أمرك بيدك،
سرحتك، فارقتك، لا يحتمل السب والرد (٢٤)

الانسان عن الزوجة وكذا فى حال ذكر الطلاق وهذا لان لا سبيل لى عليك
يحتمل على طلاقك وهو يذكر للامتناع عن الطلاق اه- أقول فكانت فى لا
سبيل لى عليك ثلاث روايات، الاولى روايه فخر الاسلام عن ابى يوسف انه لا
يحتمل سبا ولا ردًا فلا يدين الا فى الرضا- والثانية رواية العامة عن أبى يوسف
انه يحتمل سبا فيدين فى الغضب ايضاً، لا فى المذاكرة - والثالثة قول الامام الا
عظم انه يحتمل ردا فيدين مطلقا حتى فى المذاكرة وعلى هذا يجب التعويل فى هذا
اللفظ لانه قول الامام ولانه قول وكلاهما رواية، وقد مشى عليه فى الخانية ثم
البحر ص ٣٢٧ ج ٣ والله تعالى أعلم

٩٧٧- قوله (٢٥) أى بل معناه الجواب فقط (٤٦٥/٧٦٤) الحصر
المستفاد من لفظ فقط إضافى بالنسبة إلى الرد والسب لأن الجواب هو المتعين فى
معناه و إلا لكان صريحا والكلام فى الكنايات ١٢

٩٧٨- قال (٢٦) والقول له يمينه (٤٦٥/٧٦٤) قضاء ١٢

٩٧٩- قوله (٢٧) لأن النكول عند غيره لا يعتبر- ط (٤٦٥/٧٦٤)

أقول هو مستفاد من قوله فان أبى رفعته، يجعل إباءه عندها شيئاً ١٢

٩٨٠- قال (٢٨) إن نوى وقع وإلا لا (٤٦٥/٧٦٤) أى إن لم يعترف

(أى بل معناه الجواب فقط (٢٥)-ح- أى جواب طلب الطلاق، أى التطبيق- فتح- ١٢

- من ردالمختار)

فى حالة الرضا- أى غير الغضب والمذاكرة- تتوقف الأقسام الثلاثة على نية-
للاحتمال، والقول له يمينه (٢٦) فى عدم النية، ويكفى تحليفها له فى منزله فإن أبى رفعته
للحاكم، فان نكل (أى عند القاضى لأن النكول عند غيره لا يعتبر- ط- (٢٧)) فرّق

بالنية وأنكرها لا يحكم بالوقوع، والباطن موكول الى علم الله تعالى، وانما حملت على هذا مع أن الحكم مردّد في الديانة أيضاً ان نوى وقع، وإلا لا، لأن الكلام ههنا في حكم القضاء كما يدل عليه قوله فقط، إذ في الديانة يتوقف الكل والله تعالى أعلم ١٢

٩٨١- قوله (٢٩) فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر (٤٦٥/٧٦٥) قلت فان اجتماعاً..... كأن غضب عند سواها الطلاق فهو لا يتوقف إلا الاول نظرا إلى المذاكرة أم تتوقف جميعا الا الأخير نظرا إلى حالة الغضب ام ماذا الحكم؟ والذي يظهر والله تعالى أعلم هو الأخير لأن المذاكرة لا ما يفهمه الغضب من ارادة السب كما وهذا جلي واضح والله تعالى أعلم ١٢ ثم رأيت والحمد لله في فتح القدير حيث قال: بعد ذكر الحالات الثلاث و في حالة الغضب المستول فيها الطلاق، يجتمع في عدم تصديقه في المتمحض جوابا سببان: المذاكره والغضب وكذا في قبول قوله فيما يصلح ردّا، لأن كلا من المذاكرة والغضب يستقل باثبات قبول قوله في دعوى عدم إرادة الطلاق وفيما يصلح للسب ينفر: الخ ١٢

بينهما- وفي الغضب توقف الأولان، إن نوى وقع، وإلا لا (٢٨) وفي مذاكرة الطلاق يتوقف الأول فقط- أى ما يصلح للردّ والجواب، لان حالة المذاكرة تصلح للرد والتبديد، كما تصلح للطلاق دون الشتم، وألفاظ الأول كذلك، فاذا نوى بها الرد لا الطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر (٢٩) فتوقف الوقوع على النية -الح-

٩٨٢- قال (٣٠) ولا يتعرض لاشتراط- الخ- (٤٦٦/٧٦٥) لأن سؤاله

عن الكمية

٩٨٣- قوله (٣١) قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة (٤٦٦/٧٦٦)

أقول بل هو صريح منطوقه كما لا يخفى ١٢

٩٨٤- قوله (٣٢) علله فى الفتح بأن أفعال التفضيل ليس صريحا فافهم

(٤٦٦/٧٦٦) أقول والوجه فيه أن أصل الطلاق للخلاص من القيد فطالق خالص

(٣٠) فى الشرح:- ثم فى كل موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع، يقول: نعم إن

نويت- ولو بكم يقع، يقول: واحدة، ولا يتعرض لاشتراط النية- وفى ردالمحتار نقلا عن

الحلى: يعنى لو قال السائل قلت كذا، كم يقع على؟ يقول له المفتى: يقع واحدة، ولا

يتعرض لاشتراط النية، يعنى لا يقول له المفتى تقع واحدة إن نويت

وفى جد الممتار اندرست الحروف بعد قوله "لأن سؤاله عن الكمية"- ويمكن أن

يكون هكذا "لأن سؤاله عن الكمية أبان انه نوى الطلاق وتردد فى عدده فسأل"- أو نحو

ذلك مما يؤدى هذا المعنى- ١٢ محمد أحمد الأعظمى المصباحى

(٣١) ذكر فى البزاية اختلاف التصحيح فى "برئت من طلاقك"- وجزم فى الخانية

بتصحيح عدم الوقوع به- لكن قال فى الفتح، وفى الخلاصة: اختلف فى "برئت من

طلاقك"- والأوجه عندى أن يقع بائنا، لأن حقيقة تبرئته منه تستلزم عجزه عن الإيقاع،

وهو بالبينونة بانقضاء العدة، أو الثلاث، أو عدم الإيقاع أصلا، وبذلك صار كناية، فإذا

أراد الأول وقع، وصرف إلى إحدى البيوتتين، وهى التى دون الثلاث اه- قلت مقتضى

وقوع واحدة بائنة، لأن الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت- تأمل-

(٣٢) فى أمثلة وقوع الرجعى ببعض الكنايات قوله "وأنت أطلق من امرأة فلان"- فان كان

جوابا لقولها: إن فلانا طلق امرأته، وقع ولا يدين، لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو

وأطلق أخلص يَد أن العرف حصَّ طالقا إذا أضيف إلى المرأة برفع قيد النكاح، ولا يفهم منه قط إلا هذا فصار صريحا مثل مُطلّقة بشدّ اللام ولا كذلك أطلق فبقى على أصل الرضع والاحتمال مثل مُطلّقة بسكون الطاء وبه ظهر أن لو قال - بالفارسية "تو از فلانه مطلقه ترى يا طلاقه ترى" يكون صريحا لعدم جريان النكتة التي ذكرنا فيه، فافهم وثبت والله تعالى أعلم ١٢

٩٨٥- قوله (٣٣) مثل الطلاق عليك (٤٦٧/٧٦٧) قلت وفي عرفنا قد

صار صريحا لا يحتاج إلى نية والله تعالى اعلم ١٢

٩٨٦- قوله (٣٤) بعتك طلاقك (٤٦٧ / ٧٦٧) ولا كذلك قوله بعته

نفسك فانه بائن مطلقا كما سيحى ص ٩٢١ -

٩٨٧- قوله (٣٥) أو شئت (٤٦٧/٧٦٧) قد مر الخلاف فيه

ص ٧٠٦-

٩٨٨- قوله (٣٦) فى البحر الطلاق لك الخ (٤٦٧/٧٦٦) أقول لكن

فى الخانية: لو قال لها لك الطلاق قال أبوحنيفة رضى الله تعالى عنه إن عني به التفويض يدين وإذا قامت عن مجلسها بطل وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن

لم تكن قائمة لم يقع إلا بالنية- نهر- فى باب الصريح عن الخلاصة، فليس من الصريح وإلا

لم يتوقف على النية، وعلمه فى الفتح بأن أفعال التفضيل ليس صريحا- فافهم- (٣٢)

(٤٠-٣٣) ومن أمثلة الرجعى بالفاظ الكناية قوله وأنت ط ل ق- وغير ذلك- مثل

الطلاق عايك (٣٣) وهبتك طلاقك، بعتك طلاقك (٣٤) إذا قالت اشتريت من غير بدل،

خذى طلاقك، أقرضتك طلاقك، قد شاء الله طلاقك، أو قضاه، أو شئت (٣٥) ففى الكل

يقع بالنية رجعى كما فى الفتح- زاد فى البحر: الطلاق لك (٣٦) أو عليك (٣٧) أنت

أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه وينبغى أن يقع الطلاق وهكذا روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اهـ - فقد جعله طلاقا بلا اشتراط نية نعم صدق فى نية التفويض فليتأمل ١٢

٩٨٩- قوله (٣٧) أو عليك (٤٦٧/٧٦٧) قلت عليك مذكور أولا فلا

زيادة ١٢

٩٩٠- قوله (٣٨) لست لى بامرأة (٤٦٧/٧٦٧) أقول هذه مسألة *

اختلف فيها علماءنا، فقال الإمام: يقع إذا نوى وقال: لا وان نوى، وقدم فى الخانية قوله، وعليه اقتصر فى البدائع، ومتن الكنز، والملتقى، لكن فى جواهر الأخلاطى لو قال "توزن من نه اى" لا يقع وان نوى، هو المختار اهـ - وهكذا فى خزانة المفتين معزيا للخلاصة وقد ذكرنا وجهه على هامش الهندية أقول وكأن وجه كونه رجعيا على قول الامام، وبه يظهر الجواب عن الوجه الذى ذكرنا لقولهما أن نفى الزوجية يقتضى الطلاق على سبيل الاقتضاء، فيكون المعنى لست لى بامرأة، او ما أنا بزوجه، لأنى طلقتك فيكون الوقوع بالصريح المقتضى، كما فى قوله أنت واحدة، إذا نوى الطلاق كان الوقوع بالصريح المحذوف فافهم، والله تعالى اعلم ١٢- وقد تقدم فى هذه الصفحة عن البحر أن علة وقوع الرجعى وجود الطلاق مقتضى أو مضمرا ١٢- ولكن ذكر فى الفتاوى الهندية أن الفاضل عبد الحليم حقق أن الواقع به بائن، والقول بالرجعى خبط عشواء، تأمل ١٢- وسيأتى حاشية ص ٧٧٩ عن الذخيرة: ان فى اذهبى وتزوّجى يقع بائنة إن

* مرت شرحا ص ٧٤٤ - ١٢ منه

طال، يحذف الآخر، لست لى بامرأة (٣٨) وما أنا لك بزوجه، أعرتك طلاقك (٣٩) ويصير

نوى، وبه جزم فى الدرر ١٢

٩٩١- قوله (٣٩) أعرتك طلاقك (٤٦٧/٧٦٧) إذا قال لامرأته أعرتك طلاقك عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنها تطلق لو قال أقرضتك طلاقك، وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقع، وعن أبى حنيفة رحمه الله تعالى فيها روايتان اهـ خانية- فقد قدم الوقوع وهو يقدم الأظهر الأشهر، ولم يجعله تفويضاً فليتأمل ١٢

٩٩٢- قوله (٤٠) خلافا لمن قال لا تشترط له النية (٤٦٧/٧٦٧) وهو صاحب الخلاصة وصاحب الواقعات، وبه صدر فى الخانية ١٢

٩٩٣- قال (٤١) الصريح يلحق الصريح (٤٦٩/٧٧٠) ويلحق البائن بشرط العدة والباين يلحق الصريح - حاصل الضابطة على ما قرر الفاضل المحشى رحمه الله تعالى من هنا الى آخر البحث أن الصريح اى ما لا يفتقر بحسب أصل وضعه إلى النية سواء كان الواقع به رجعياً أو بائناً وكذلك الكناية الرجعية كل من هذه الثلاثة يلحق كلا من الصريح الرجعى والباين، والكناية الواقع بها الرجعى والباين، وبالجملة تلحق الثلاثة المذكورة جميع أقسام الطلاق بشرط العدة اى خلا الثلاث فانها لا محلية الطلاق بعدها، والباين بشرط كونه كناية وهو القسم الرابع، انما يلحق الصريح اى الرجعى سواء كان صريحاً أو كناية ولا يلحق البائن اى الذى يحصل به البيونة سواء كان كناية أو صريحاً فالأظهر أن يقال: ان الطلاق ان

الأمر بيدها، على ما فى المحيط اهـ- ومثله طلقك الله، وهو الحق خلافا لمن قال لا تشترط له النية (٤٠) كما قدّمه الشايع فى باب الصريح، لكن قدّمنا هناك تصحيح عدم اشتراط النية فى "خذى طلاقك" فهو من الصريح- (ردالمحتار)

(٤١) (الصريح يلحق الصريح)- المتن- كما لو قال لها أنت طالق، ثم قال أنت طالق، أو

كان صريحا (ولو بائنا) او رجعيا (ولو كناية) لحق كل طلاق والا (أى إن لم يكن صريحا ولا رجعيا بل كان من الكنايات البوائن) لم يلحق الارجعيا (ولو كناية) ١٢ والأخصر الطلاق يلحق الطلاق إلا كناية بائنا و نظمته:

كل طلاق لا حق للكائن

الا كناية بائن لبائن

لطيفة- أقول يستثنى من عدم لحوق البائن البائن ما فى الخانية أول كتاب الطلاق: لو قال لامرأته أنت بائن، وفرق القاضى بينهما ثم قال كنت تحملت لها أمس أنت بائن، فانه تقع الأولى والثانية، ولا يصدق فى إبطال ما أوقعه القاضى - اهـ

تنبيه أقول: البائن الذى لا تلحقه كناية البائن أعم من رجعى صار بائنا بلحوقه بائنا، لأنه إذا صار بائنا صح الاخبار عنه بل لحوقه بالثانى لحوقه بالأول وقد كان بائنا فيمتنع فاذا قال لها أبنتك بتطليقة ثم قال فى العدة أنت طالق أنت بائن لم تطلق إلا شتين ١٢

٩٩٤- قوله (٤٢) وإن كان الطلاق رجعيا (٤٦٩/٧٧١) أعم من أن

يكون صريحا أو كناية ١٢

طلقها على مال، وقع الثانى - بحر- (وليراجع إلى أبحاث العلامة الشامى فى ردالمحتار) (٤٢) الكنايات والبوائن لا تلحقها - أى المختلة - وإن كان الطلاق رجعيا يلحقها الكنايات، لان ملك النكاح باق ١٢ عن المنصورى شرح المسعودى

٩٩٥- قوله (٤٣) ان منه الطلاق الثلاث (٤٦٩/٧٧١) أقول أى

الثلاث باللفظ الصريح دون الكناية، فان الكناية البائنة لا تلحق البائن قطعاً

ونصه ما سننقله على هامش ص ٧٧٤ عن الهندية عن المحيط ١٢

٩٩٦- قوله (٤٤) وهو يريد به الطلاق (٤٧٠/٧٧٣) قيد به لأن البائن

لا يقع الا بالنية ولم يقل وهو يريد به طلاقاً آخر فلا ينافى ما يأتى للبحر من انه

إذا نوى طلاقاً أخرى فينبغى وقوع أخرى كما نبينه ١٢

٩٩٧- قوله (٤٥) ثم خلعها فى العدة لا يصح (٤٧٠/٧٧٣) أقول هذا

إذا كان الخلع بغير لفظه كالمباراة والبيع والشراء، وكذا به على ظاهر الرواية- أما

على ما أفتى به من المشايخ من أن الخلع صريح حتى لا يحتاج إلى النية كما يأتى

شرحاً ص ٩٢٢، فينبغى لحوقه الصريح والبائن جميعاً لما مر فى صدر هذه القولة

عن الفتح أن المراد ببائن لا يلحق ما كان كناية، ولما تقدم فى صدر المسئلة أن

الصريح يلحق وان كان الواقع به بائناً كالطلاق على مال، وبالجمله فالخلع بلفظ

(٤٣) إذا عرفت أن قوله "الصريح يلحق الصريح والبائن، المراد بالصريح فيه ما ذكر، ظهر

أن منه الطلاق الثلاث فيلحقهما- أى يلحق الصريح والبائن، فاذا أبان امرأته ثم طلقها ثلاثاً

فى العدة وقع-

(٤٤) إذا طلقها تطليقة بائنة، ثم قال لها فى عدتها: أنت على حرام، أو خلية، أو هرية، أو

بائن، أو بنة، أو شبه ذلك وهو يريد به الطلاق، لم يقع عليها شئ، لأنه صادق فى قوله هى

على حرام، أو هى منى بائن اه- من الكافى للحاكم الشهيد-

(٤٥) لو طلقها على مال، أو خلعها بعد الطلاق الرجعى يصح، ولو طلقها بمال ثم خلعها

فى العدة لا يصح اه- تاترخانية-

الخلع لا فرق بينه وبين الطلاق على مال فى هذا الحكم على ما اختاره لقضية
العرف والله تعالى اعلم ١٢

٩٩٨- قوله (٤٦) بالبائن الأول (٧٧٣/٤٧٠) أى المراد بالبائن الأول

الذى لا يلحقه البائن ١٢

٩٩٩- قال (٤٧) إذا أمكن جعله إخباراً عن الأول (٧٧٤/٤٧١) ف:

أقول ليس المراد خصوص إمكان خبرته بل المراد إمكان أن لا يجعل طلاقاً براسه
بأن يجعل خيراً أو تأكيداً أو تفريراً أو غير ذلك، دليله ما فى الهندية عن المحيط لو
قال حرمت نفسى عليك فاستترى ونوى بهما طلاقاً فهى واحدة بائنة، لانه لا
يقع على بائن بائن وإذا قال نويت بقولى حرمت نفسى واحدة وبقولى
استترى ثلثاً فهى واحدة الخ فليحفظ ١٢

١٠٠٠- قوله (٤٨) لا شك أن المراد به البائن المنوى (٧٧٤/٤٧١)

أقول لا يرتاب أحد ان الكنايات لابد لها من نية أكن ههنا ثلاثة أشياء، نية الطلاق
على الإطلاق وهذا هو الذى لابد منه فى الكنايات، ونية التأكيد، ونية الاستيناف

(٤٦) إن المراد بالصريح هنا الرجعى فقط، وبالبائن الأول ما يشمل البائن الصريح

(٤٧-٥٦) لا يلحق البائن البائن إذا أمكن جعله إخباراً عن الأول (٤٧) كأنت بائن، أو

أبتك بتطليقة، فلا يقع لأنه إخبار فلا ضرورة فى جعله إنشاء، بخلاف أبتك بأخرى، أو

أنت طالق بائن أو قال نويت البيونة الكبرى لتعذر حمله على الإخبار فيجعل إنشاء

(الشرح) قوله إذا أمكن الخ- قيد فى عدم لحاق البائن البائن، وعجزه ما أفاده بقوله: بخلاف

"أبتك بأخرى الخ"-ط- قال فى البحر: وينبغى أنه إذا أبانها ثم قال لهأنت بائن ناوياً طلاقة

ثانية أن تقع الثانية بنية، لأنه بنيته لا يصلح خبراً، فهو كما لو قال: أبتك

بأن يريد ويقصد إيقاع طلاق جديد غير الأول- والعلامة البحر لا يقول باشرط نية التاكيد حتى يرد عليه انهم لم يشترطوا ذلك بل انما يقول باشرط عدم نية الاستيناف لأنه بعد نية الاستيناف كقوله أبتك بأخرى فان الوقوع انما هو بأبتك لا بأخرى، وانما هو معين لنية الاستيناف عند الناس، فلم لا تكفيه نيته فيما بينه - وبين ربه، وكلامهم غير صريح في أنه لا يقبل منه الاستيناف أصلا، وإن نوى ويحمل على التاكيد جبرا عليه وكرها، وهل هو الا حجر له عن تصرف قصده قصدا خاصا مع كونه أهلا، والمرءة محلا، واللفظ صالحا، وهو المشدد على نفسه، فله لا يقبل فليتأمل والله تعالى اعلم ١٢

١٠٠١- قوله (٤٩) لأن وقوعه بأنت طالق (٤٧١/٧٧٥) أى وقوع

الطلاق الآخر-

١٠٠٢- قوله (٥٠) لعدم الحاجة إليه (٤٧١/٧٧٥) لأنها مبانة من

بأخرى، إلا أن يقال: ان الوقوع انما هو بلفظ صالح له، وهو "أخرى" بخلاف مجرد النية اء- وفيه ان اللفظ الثانى صالح، ولو أبدل صالح بمعين له لكان أظهر-ط- أقول: ويدفع البحث من أصله تعبيرهم بالامكان وبأنه لا حاجة إلى جعله إنشاء متى أمكن جعله خيرا عن الأول، لأنه صادق بقوله أنت بائن، على أن البائن لا يقع إلا بالنية، فقولهم البائن لا يلحق البائن لا شك أن المراد به البائن المنوى (٤٨) إذ غير المنوى لا يقع به شئ أصلا- ولم يشترطوا أن ينوى به الطلاق الأول، فعلم أن قولهم إذا امكن الخ- احتراز عما إذا لم يمكن جعله خيرا كما فى أبتك بأخرى لا عما إذا نوى به طلاقا آخر- فتدبر -

قول الشارح " أو أنت طالق بائن"- لأن وقوعه بأنت طالق (٤٩) وهو صريح ويلغو قوله "بائن" لعدم الحاجة إليه (٥٠) لان الصريح بعد البائن بائن- كذا فى شرح المنار

قبل-

١٠٠٣- قوله (٥١) بين هذا (٤٧١/٧٧٥) أى قوله للمبانة أنت طالق

بائن حيث يلحق ويقع أخرى -

١٠٠٤- قوله (٥٢) وبين قوله للمبانة أبنتك بتطبيقه (٤٧١/٧٧٥)

حيث لا يلحق ولا تقع أخرى-

١٠٠٥- قوله (٥٣) ومثله ما قدمنا آنفا (٤٧٢/٧٧٥) لم لا يستدل بما

قدم أول الورقة الماضية عن الكافي: أنه إذا أبانها ثم قال أنت بائن وهو يريد به الطلاق لم يقع فإن كلام الكافي كلام محمد لكن الشأن فى تمام التقريب كما

سنذكر ١٢

١٠٠٦- قوله (٥٤) عن الحاوى (٤٧٢/٧٧٥) أقول إنما قد متموه عن

ط عن البحر عن الحاوى فلم يكن البحر غافلا عنه ١٢ -

١٠٠٧- قوله (٥٥) فلا تصح نية بينونة أخرى (٤٧٢/٧٧٥) أقول نية

البيونة شئ ونية بينونة أخرى شئ آخر، وإنما الذى ثبت بعبارة الكافي والمحيط

لصاحب البحر، وهو إشارة إلى ما ذكره فى البحر عن الذخيرة من الفرق بين هذا (٥١) وبين قوله للمبانة أبنتك بتطبيقه (٥٢) قوله "أو قال نويت البيونة الكبرى" - أى بالبائن الثانى البيونة الكبرى، أى الحرمة الغليظة، وهى التى لا حلّ بعدها إلا بنكاح زوج آخر، وهذا هو المعتمد كما فى البحر - وقيل لا يقع لأن التغليظ صفة البيونة فإذا لغت النية فى أصل البيونة لكونها حاصلة لغت فى إثبات وصف التغليظ - محيط - وهذا صريح فى إلغاء نية البيونة، ومثله ما قدمناه آنفا (٥٣) عن الحاوى (٥٤) فلا تصح نية بينونة أخرى (٥٥)

وتمامر آنفا عن الحاوى هو إلغاء الاول دون الثانى فلا يرد على ما فى البحر، والله تعالى أعلم ١٢-

١٠٠٨- قوله (٥٦) لأن الحرمة الغليظة (٤٧٢/٧٧٥) أقول هذا مما يويد بحث البحر فان مجرد إمكان جعله إخبارا بالنظر إلى صلوح اللفظ إن كافيا لما هناك ولم يعتبر بعد ذلك نيته أصلا وجب عدم ثبوت الحرمة الغليظة أيضا إذا نواها، لأن نيتها لا تزيد فى اللفظ شيئا يخرجها عن صلوح الخبرية فاذا أثبتوها بمجرد النية مع صلوح اللفظ للاخبار كما كان، فلم لا تثبت بينونة أخرى بقصدها خاصا، وإن كان اللفظ صالحا للاخبار، والحاصل أن الحمل على الاخبار إما أن يوافق نية القائل أولا، فان وافق بأن كان القائل أيضا أراد به الاخبار فلا خفاء فى كونه اخبارا والا فاما أن يكون الواقع عدم نية الوفاق بأن نوى به الطلاق غيرناو، للاخبار او نية عدم الوفاق بان نوى به شيئا مضادا لجعله اخبارا ففي الأول يجعل اخبارا لإمكانه فان اللفظ صالح واللافظ لم يقصد ما يضاده، هذا معنى قولهم لا يقع وان نوى، وفى الثانى لما نوى المضاد، وقصد انتفاء الاخبار قصدا مستقلا، فحينئذ ان نظرتم الى مجرد صلوح اللفظ ولم تقبلوا نيته أصلا وإن نوى خلاف ما أنتم تحملون كلامه عليه وجب إلغاء نية التغليظ أيضا، وان كان حملكم هذا مقتصرًا على ما إذا لم يشدد على نفسه بنية مضادة للحمل، ونافية له نفيا صريحا وجب قبول نية بائنة أخرى، فاتجه بحث البحر والله تعالى أعلم ١٢

خلافًا لما بحثه فى البحر كما مر- قال فى الدرر: أقول وهذا يدل قطعًا على أنه إذا أبانها ثم قال فى العدة أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث، لأن الحرمة الغليظة (٥٦) إذا ثبتت بمجرد النية بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها فى المحل فلأن تثبت إذا صرح بالثلاث أولى- وتمامه فيه-

١٠٠٩- قوله (٥٧) ويؤيده ما فى الذخيرة الخ (٤٧٤/٧٧٩) وفى الهندية عن العتاية: لو قال تزوجى ونوى الطلاق أو الثالث صح، وإن لم ينو شيئا لم يقع ١٢

١٠١٠- قال (٥٨) ما لم يقل خذى أى طريق شئت (٤٧٤/٧٧٩) لأن الاول إخبار عن كون الطرق مفتوحة لا أمر بالذهاب، فلا يقع إلا بخذى أى طريق شئت ليكون كقوله اذهبى اهـ بزازية- أقول لم لا يصح أن يكون الأول كناية عن ارتقاع القيد وكونها فى اختيار نفسها تسرح حيث شاءت، فيصح كناية عن الطلاق كيف لا وهو فى معنى قوله أنت سائبة، وقوله حبلك على غاربك وليس فيهما أيضا إلا الإخبار دون الأمر بالذهاب وقد جمعهما فى الخانية من الكنايات، تأمل والله تعالى أعلم ١٢

(٥٧) فى الشرح نقلا، وفى الحاشية عن البزازية أن قوله "اذهبى وتزوجى" تقع به واحدة بلا نية- ولكن فى البحر عن شرح الجامع الصغير ما يدل أنه يحتاج إلى النية ولا يقع شئ إن قال لم أنو الطلاق- قال العلامة الشامى ويؤيده ما فى الذخيرة "اذهبى وتزوجى" لا يقع إلا بالنية- وإن نوى فهى واحدة بائنة، وإن نوى الثلاث فثلاث-

(٥٨) لا يقع الطلاق بقوله "أربعة طرق عليك مفتوحة" وإن نوى، ما لم يقل خذى أى طريق شئت" (من انشرح)

باب تفويض الطلاق (٤٧٥/٧٧٩)

١٠١١- قوله (١) قالوا ان الرسول معبر وسفير هذا ما ظهر لي
(٤٧٥/٧٨٠) أقول قد صرحوا أن الوكيل أيضا في أمثال النكاح والطلاق محض
معبر وسفير، والأوضح في الفرق أن الرسول يحكى والوكيل ينشئ وان انتقلت
عبارته إلى موكله هنا لعدم رجوع الحقوق إليه فافهم والله تعالى أعلم ١٢
١٠١٢- قوله (٢) يقال قام عن مجلسه اذا تحول عنه لا مجرد القيام عن
قعود (٤٧٧/٧٨١) ونظيره بلساننا "أثنها و أثم جانا" فالاول للنهوض والثاني
للانتقال ١٢

١٠١٣- قوله (٣) بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (٤٧٦/٧٨١) أقول

(١) طلاق يوقعه غير الزوج باذنه، أنواعه ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة- قوله ورسالة:-
كأن يقول لرجل اذهب إلى فلانة، وقل لها إن زوجك يقول لك اختارى، فهو ناقل لكلام
المرسل لا منشئ لكلامه، بخلاف المالك والوكيل، لأنهم قالوا إن الرسول معبر وسفير، هذا
ما ظهر لي

(٢-٣) قال لها اختارى أو أمرك بيدك، ينوى الطلاق أو طلقى نفسك فلها أن تطلق فى
مجلس علمها به، وإن طال، ما لم تقم لتبدل مجلسها حقيقة- (الشرح)

أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة، وهو خلاف ما فى إيضاح الاصلاح، فانه
قال إن المجلس وإن لم يتبدل بمجرد القيام، إلا أن الخيار يبطل به لأنه يدل على الإعراض،
وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية، وفى التبيين:- المجلس يتبدل تارة حقيقة بالتحول إلى
مكان آخر، وتارة حكما بالأخذ فى عمل آخر اه-ط- قلت وكان الشارح حمل القيام
على التحول فانه يقال قام عن مجلسه إذا تحول عنه لا مجرد القيام عن قعود، لما علمت

مامر يدل أيضا على أن كل تحول أيضا غير مبطل، وسيأتي التصريح به شرحا
ص ٧٨٤ - ١٢

١٠١٤- قوله (٤) مع أنه لم يرجع (٤٧٧/٧٨٣) فلا يكون ذكره بعده
مستدركا-

١٠١٥- قوله (٥) في ضمنه تعليق (٤٧٧/٧٨٣) جعله هكذا في
البدائع والهداية وغيرهما تملिका فيه معنى التعليق، وحقق المحقق في الفتح أنه لا
حاجة إلى اعتبار جهة التعليق وأن الأحكام كلها تنفرع على التملك وأن لو صح
كونه تعليقا بتاويل أنك إن طلقت نفسك فأنت طالق كانت كل وكالة وولاية
تعليقا لأن المعنى إن تصرفت فقد أجزته فيلزم أن لا يصح الرجوع ولا العزل وهو
باطل، هذا حاصل ما أفاده وجمعه بقوله والاعتبارات التي لا أثرها كثيرة في دائرة
الامكان اهـ - فراجع ص ١١٢ ج ٣ و ص ١١٥ ج ٣ لكن لم يذكر من الأحكام

من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الأصح (٣)

(٤-٨) الفرق بين التملك والتوكيل في خمسة أحكام، ففي التملك لا يرجع، ولا يعزل،
ولا يبطل مجنون الزوج، ويتقيد بمجلس، لا بعقل، فيصح تفويضه لمجنون وصبي لا بعقل،
بخلاف التوكيل

قوله "لا يرجع ولا يعزل" - لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل، لأنه
لو قال لأجنبي: أمر امرأتى بيدك، ثم قال: عزلتك وجعلته بيدها، لا يصح عزله، مع أنه لم
يرجع (٤) عن التفويض بالكلية-

في البحر عن المحيط: لو جعل أمرها بيد صبي لا بعقل أو مجنون، فذلك إليه ما دام

صحة أن يجعل الأمر بيد مجنون أو صبي لا يعقل وأنه كيف يصح تفريعه على اعتبار محض التملك فأذكره بتوفيق الله تعالى ١٢

١٠١٦- قوله (٦) فان لم يصح باعتبار التملك الخ (٤٧٧/٧٨٣) أقول بلى يصح لما حققه المحقق وصرح به في الذخيرة أن هذا تملك يتم بالملك وحده، ولا يحتاج إلى قبول الملك أصلاً، وإنما كانت الحاجة إلى العقل لأجل القبول فإذا ثبت الملك له شاء أو لم يشأ، فالمجنون والصبي أهل لمثل هذا الملك كما في الارث ١٢

١٠١٧- قوله (٧) وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس (٤٧٧/٧٨٣) أقول لو تمحض تعليقاً لم يقتصر فلا محيد من اعتبار التملك وهما غير أهل له عندكم فيجب البطلان ولا محيص إلا ما ذكرت أنهما أهل لمثل التملك وبعد ذلك لا حاجة إلى اعتبار التعليق، والله تعالى اعلم ١٢

١٠١٨- قوله (٨) عملاً بالشبهين اهـ (٤٧٧/٧٨٣) أقول العمل بالشبهين حيث تكون للشئ صحة على كلا الوجهين، أما إذا لم يصح باعتبار أحدهما أصلاً كوجه التملك ههنا عندكم فكيف يعتبر ١٢ أقول ٠ فان قلت يعكر عليه أنه إنما ملكهما الطلاق، والطلاق لا بد له من كلام وليس لمجنون أو صبي لا يعقلان كلام، أما ما يأتى في هذه الصفحة أنه لو وكل مجنوناً بالبيع فباع صح، فالمراد به من يعقل البيع والشراء، وإلا لم يحز بخلاف ما هنا ، فانه لو فوض

في المجلس، لان هذا تملك في ضمنه تعليق (٥)) فان لم يصح باعتبار التملك (٦) يصح باعتبار معنى التعليق، فصحتنا باعتبار التعليق، فكأنه قال: إن قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق، وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس (٧) عملاً بالشبهين (٨) اهـ - ط

الى عار عن العقل لا يعقل طلاقا ولا نكاحا، فجرى على لسانه هي طالق، طلقت كما هو ظاهر كلام البحر- أقول هو مشترك الالتزام فان معنى التعليق ليس إلا أن المجنون إن قال لك أنت طالق فأنت طالق كما قد ذكروه، وليس القول إلا الكلام لا سيما القول لها، فالحق أنه يختص لمن يفهم التفويض ويقصد التكلم بأنت طالق، وخطاب المرأة به، لا من يجرى ذلك على لسانه من دون فهم بل لا وقوع لهذه الصورة إلا هكذا أن يقول لصبي أو مجنون جعلت أمرها بيدك فيقول هي طالق فانه لا يقوله لصبي أو مجنون جعلت أمرها بيدك فيقول هي طالق فانه لا يقوله إلا إذا فهم الخطاب وفهم أن فيه تفويض الطلاق، أما من لا يفهم أصلا فكيف يجرى على لسانه هي طالق مع أنه لا يعرف الطلاق ولا يفهم الخطاب، فانظر في قول البحر الآتى وان لم يعقل أصلا تأمل ولا تعجل والله تعالى الموفق ١٢

١٠١٩- قوله (٩) ليس هذا في الجوهرة- الخ- (٤٧٨/٧٨٥) أقول

طالق وأطلق يتنازعان في المفعول، وهو نفسى، فالمعنى قالت: أنا طالق نفسى أو قالت: أنا أطلق نفسى لم يقع، لأن كلا منهما وعد، وليس المراد أنها قالت أنا طالق من دون زيادة شيء، ولا تطلق ١٢- لكن فيه أن "طالق" لازم، لا يقتضى المفعول أصلا، فالوجه إبدال طالق بمطلق- ١٢

(٩) قال لها: طلقى نفسك، فقالت: أنا طالق أو أنا أطلق نفسى لم يقع، لانه وعد-

جوهرة- ما لم يتعارف أو تنو الانشاء- فتح- (من الشرح)

قال العلامة الشامي: "قوله أنا طالق" ليس هذا في الجوهرة ولا في البحر والنهر والمنح والفتح، بل صرح في البحر في الفصل الآتى نقلا عن الاختيار وغيره، وسيذكره الشارح أيضا هناك انه يقع بقولها أنا طالق، لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اه -

١٠٢٠- قوله (١٠) فلا يعارضه اعتماد الحاوى القدسى (٧٨٩/٤٨٠)

وقد رأيناه كثير الميل إلى أقوال الإمام أبى يوسف يعتمد عليها ويقول دائما به
ناخذ، وإن خالف سائر أئمة الترجيح والفتيا، منها فى جواز النفل يوم الجمعة
وقت الاستواء، وغير ذلك، والله تعالى اعلم-

(١٠) (لو كررها) أى لفظة "اختارى" (ثلاثا) يعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو (اخترت
اختيارا أو اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع، بلا نية) من الزوج لدلالة التكرار
(ثلاثا) - و قالوا يقع فى اخترت الأولى إلى آخره واحدة بائة، واختاره الطحاوى- بحر- و
أقره الشيخ على المقدسى، وفى الحاوى القدسى: وبه ناخذ- انتهى- فقد أفاد أن قولهما هو
المفتى به، لان قولهم "وبه ناخذ" من الألفاظ المعلم بها على الافتاء، كذا بخط الشرف
الغزى محشى الأشباه-

قال العلامة الشامى: فيه أن قول الامام مشى عليه أصحاب المتون، وأخر دليله فى
الهداية، فكان هو المرجح عنده على عادته، وأطال فى الفتح وغيره فى توجيهه، ودفع ما يرد
عليه، وتبعه فى البحر والنهر، فكان هو المعتمد لأصحاب المتون والشرح، فلا يعارضه
اعتماد الحاوى القدسى

بَابُ الْأَمْرِ بِالْيَدِ (ص ٧٩٠/ص ٤٨١)

١٠٢١- قوله (١) صح مقيد بما إذا ابتدأت الخ (ص ٧٩٦/٤٨٥) ويأتى

مثله ص ٨٩٠ - ١٢

١٠٢٢- قوله (٢) كما فى البحر عن الخلاصة والبرزازية

(ص ٧٩٦/٤٨٥) ومثله فى الخانية فصل النكاح على الشرط و يأتى ص ٨٩٠

١٠٢٣- قال (٣) فالقول لها (ص ٧٩٦/٤٨٥) بخلاف ما إذا قال لم

تطلقى وقالت طلقت فالقول له لأنه فى الأولى أقر بالايقاع وادعى بطلانه، فكان

الظاهر معها وههنا أنكر نفس الايقاع، وليس من قضية التفويض أن تختار المرأة

نفسها لا لزوما ولا ظاهراً فلا يثبت الايقاع إلا بالينة، يفيدك هذا ما فى البحر

ص ٣٥٢/ج ٣ حيث قال نقلا عن جامع الفصولين: قال انما طلقت نفسك بعد

الاشتغال بعمل وقالت بل فى المجلس فالقول لها، قال خيرتك امس فلم تختارى

وقالت قد اخترت فالقول له اهـ- ملخصاً- وبه ظهر أن قوله لانه وجد سببه

باقراره وهو التخيير فالظاهر عدم الاشتغال بشئ آخر انما معناه مع إقرار الايقاع ،

إذ به ينتهض سببا للوقوع، وإلا فمجرد الاقرار بالتخيير قد حصل فى المسئلة

الأخيرة أيضا، ولم يكن القول لها بل له ١٢

(١-٢) فى الشرح:- نكحها على ان أمرها بيدها صح- قوله "صح" مقيد بما إذا ابتدأت

(١) المرأة، فقالت زوجت نفسى منك على ان أمرى بيدي، أضلق نفسى كنما يريد أو على

أنى طالق فقال الزوج قبلت، أما لو بدأ الزوج لا تطلق، ولا يصير الأمر بيدها، كما فى

البحر عن الخلاصة والبرزازية (٢)

(٣) قالت طلقت نفسى فى المجلس بلا تبدل وانكر فالقول لها (الشرح)

فصل فى المشية (ص ۷۹۷/ص ۴۸۵)

۱۰۲۴- قوله (۱) إلا أن يقال إن هذا (ص ۸۰۰/۴۸۷) انظر ما كتبنا

على منحة الخالق ص ۳۵۸/ج ۳- ۱۲

۱۰۲۵- قوله (۲) فى الفتح أفاد الجواب (ص ۸۰۶/۴۹۰)

ص ۲۲۷/ج ۲- ۱۲

۱۰۲۶- قوله (۳) وفى كيف شئت يقع فى الحال رجعية

(ص ۸۰۶/۴۹۱) شاءت أو لم تشأ، فإن شاءت الرجعى أيضا فذاك وإلا فإن

وافقت مشيتها نيته فكما شاءت وإلا فواحدة رجعية ۱۲

۱۰۲۷- قال (۴) لأنه يجوز أن لا تحبه ولا تبغضه (ص ۸۰۹/۴۹۳) أقول

إن قال بالهندية "اگر تجھے طلاق پسند ہی تو نبھ پر طلاق" اور "اگر تجھے

طلاق نا پسند ہی تو تجھ پر طلاق" ينبغي ان لا يقع ما لم تخبر عن رضاها أو

كراهتها ، وذلك لأن "پسند و نا پسند" وان كانا نقيضين لا واسطة بينهما لكن

(۱) هذه الحاشية تتعلق ببيان الفرق بين التوكيل والتعليك ۱۲ محمد أحمد

(۲) قال الزوج كلما دخلت الدار فأنت طالق، فدخلتها مرتين، ووقع عليها الطلاق

وانقضت عدتها، ثم عادت إليه بعد زوج آخر، فعندهما تطلق كلما دخلت الدار إلى أن

تبين بثلاث طلاقات، خلافاً لمحمد كما ذكره الزيلعى- يرد إشكال على المسئلة وأجاب عنه

فى الفتح فى باب التعليق

(۳) وفى كيف شئت يقع فى الحال رجعية، فإن شاءت بائنة أو ثلاثا وقع ما شاءته مع نيته

(الشرح)

العرف خص "ناپسند" بالمكروه، ألا ترى إلى صحة ان تقول فى الجواب "نه مجهى
پسند هي نه ناپسند" - والله تعالى اعلم ١٢

(٤) ولو قال: إن كنت تحبين الطلاق فأنت طالق، وإن كنت تبغضينه فأنت طالق لم تطلق،
لانه يجوز ان لا تحبه ولا تبغضه

باب التعليق (ص ٨٠٩/ص ٤٩٣)

١٠٢٨- قوله (١) لان الحلف بالطلاق محذور (ص ٨١٠/ص ٤٩٣) قيل يكره الحلف بالطلاق والعناق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله - الحديث-والأكثر على أنه لا يكره، لأنه لمنع نفسه أو غيره ومحلّ الحديث غير التعليق مما هو بحرف القسم اهـ فتح من الأيمان ١٢ قلت وفي ذكرى أن الحلف بالطلاق عدّ في الحديث من خصائص النفاق فاذاً يترجح قول من كره والله تعالى أعلم ١٢- وسيأتى فى ص ٦٩/ج ٣ عن شرح تلخيص الجامع ان الحلف بالطلاق محذور، أخرج ابن عساكر فى التاريخ عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم "ما حلف بالطلاق مومن ولا استحلف به الامنا فق" ١٢

١٠٢٩- قوله (٢) قال فى البحر فلو سبّته بنحو قرطبان الخ (ص ٨١٢/ص ٤٩٤) نقله المحقق عن الجامع الأصغر عن الفقيه أبى جعفر ١٢
١٠٣٠- قوله (٣) فقال إن كنت كما قلت فأنت طالق

(١) و إنما لم نخته بما لم يتمحض للتعليق فى هذه الصور، لأن الحلف بالطلاق محذور، وحمل كلام العاقل على وجه فيه إعدام المحذور أولى-
(٢-٨) شرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود، وكونه متصلا إلا لعذر، وأن لا يقصد به المجازاة، فلو قالت يا سفلة فقال إن كنت كما قلت فأنت كذا تنجيز كان كذلك أولا، (الشرح)

قال فى البحر فلو سبّته بنحو قرطبان (٢) وسفلة، فقال إن كنت كما قلت فأنت طالق (٣) تنجز، سواء كان الزوج كما قالت أولم يكن، لأن الزوج فى الغالب لا يريد إلا

(ص ٨١٢/ص ٤٩٤) ينوَّى الزوج إن أراد المكافاة بما قالت ونوى بالفارسية "خشم راندن" وقع وإن أراد التعليق لم يقع ما لم يكن كذلك وإن لم يكن له نية فمنهم من حمّله على المكافاة، ومنهم من حمّله على التعليق، والمختار إن كان فى الغضب يحمل على المكافاة، لانه هو الظاهر وإلا على التعليق لأنه هو الظاهر من فتاوى الكبرى اهـ هندية- وبعض هذا موافق لما فى الذخيرة والمحيط، وفيه خلاف كلى لما فى الفتح وذلك أن قضية الحمل على المكافاة مطلقا قضاء قضية ما فى الكبرى أن ينوى مطلقا فان لم تكن له نية يحكم الحال ففى الغضب تحقيق وفى الرضا تعليق، وقضية الذخيرة التفصيل بالحمل عليها قضاء مطلقا فى الغضب، أما فى الرضاء فينوى أى قضاء أيضا، لأن الظاهر حينئذ هو التعليق، وأنت تعلم أن هذا أوجه وأحكم، والله تعالى اعلم- ولك أن تقول ليس ما فى الفتح مخالفا لما فى الذخيرة لأن الغالب عند سماع السبّ هو الغضب فلذا قال لأن الزوج فى الغالب لا يريد إلا أن يوذيتها بالطلاق كما آذته اهـ- فاتفقت الفتاوى على هذا التفصيل أقول ومن شرط المجازاة أن تكون هى المتكلمة فيجيبها، قال فى الخيرية ملرده مخدومه من بابيه قائلا له: ان زوجتاء، فعلت كذا فقال: إن صح عنها ذلك فهى طالق ثلثا، لا تطلق حتى يصح ويس هذا من مسائل المجازاة، لأن المتكلم غيرها، فافهم اهـ -قلت وانظر ما إذا كان المتكلم أباه أو أمها فانه ربما يريد به إيذاءهما كما يريد إيذاءها، ويتحقق ههنا أيضا معنى "خشم راندن" أقول ويظهرلى أن من شرطها أن لا يزيد فى الكلام زيادة تخرجه عن الجواب لأن المجازاة جواب فاذا زاد صار كلاما مبتدأ كما إذا قالت يا قلتبان فقال: إن كنت قلتبان ولم اكن مصليا فأنت كذا، كان تعليقا لا مجازاة فليحرر، والله تعالى أعلم-

أقول ومما يشبه مسألة المجازاة ما إذا فرع الطلاق على شيء ذكره بصورة التعليق فلا يكون تعليقا بل تحقيقا، ولا يشترط ههنا كونها هي المتكلمة فلو قالت له في خصومة "باتو نمی باشم" فقال "اگر نه باشی پس انت طالق ثلثا" تقع الثلاث وإن قالت بعده "می باشم" وعلى هذا رجل لأمه أبوه في أمرته فقال الابن "اگر ترا خوش نیست پس داد مش سه طلاق" وقعن وإن قال الأب "مرا خوش است" خلاصة عن فتاوى النسفی، قال: وهو نظير مسألة الشتم والمجازاة حتى لو لم يقل "پس" يكون تعليقا، قال: والمسئلتان لا تشبهان قوله لها "اگر مرا نخواهی ترا طلاق" فقالت میخوام "لا تطلق هذا تعليق بالإرادة وإنها امر باطن لا يوقف عليه فيتعلق بالاخبار، أما قوله پس داد مش تحقيق اهـ- أقول والظاهر أن مناطه جعل حرف التعليق حرف التعليل فقوله إن لم ترضها كأنه قال إذ لم ترضها أو حيث أنك لا ترضها وتختلف الدلالة على ذلك باختلاف اللسان، فجعل الفارق في الفارسية لفظة "پس" وبلساننا قوله "جبکه تو میرے پاس نہیں رہتی" صريح في التعليل وقوله "اگر تو میرے پاس نہیں رہتی" ظاهر فيه وقوله "اگر تو میرے پاس نہ رہی" صريح في التعليق، ويوتى بعد كل بحرف "تو" بمعنى "پس" فالفرق بصيغة الاستقبال فإنها متعينة للتعليل دون غيرها وإذا كان مع غيرها "جب" تعين للتعليل والله تعالى أعلم- ثم هذا كله إذا لم يسبق دليل كونه تعليقا والا فهم المحمل، وإن كان تعليلا ففي الهندية عن الحاوی إن تزوجت عليك فأنت طالق واحدة وقالت لا أرضى بواحدة قال فأنت طالق ثلثا إن لم ترضى بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء، اهـ- ١٢

١٠٣١- قوله (٤) لأن الزوج فى الغالب لا يريد إلا إيذائها بالطلاق (ص٨١٢/ص٤٩٤) قال الاسكاف ١٢ فتح

١٠٣٢- قوله (٥) فان أراد التعليق (ص٨١٢/ص٤٩٤) فيما بينه، وبين الله تعالى ١٢ فتح

١٠٣٣- قوله (٦) وفتوى أهل بخارا عليه (ص٨١٢/ص٤٩٤) ونصّ بعضهم على أن فتوى الخ ١٢ فتح

١٠٣٤- قوله (٧) والمختار والفتوى الخ (ص٨١٢/ص٤٩٤) هكذا بالواو فى منحة الخالق ١٢

١٠٣٥- قوله (٨) وفيها والمختار والفتوى أنه إن كان الخ (ص٨١٢/ص٤٩٤) يكفى لفهمه أن تصديقه ديانة إذا أراد التعليق بجمع عليه فلا يحتاج إلى ذكر الفتوى ١٢

١٠٣٦- قوله (٩) لا تقتضى التكرار (ص٨١٣/ص٤٩٥) فى فرد واحد وانما تقتضى العموم فى الافراد ١٢

إيذائها بالطلاق (٤) فان أراد التعليق يدين (٥) وفتوى أهل بخارى عليه (٦) كما فى الفتح اهـ- يعنى أنه للمجازاة دون الشرط كما رأيت فى الفتح، وكذا فى الذخيرة، وفيها والمختار والفتوى أنه إن كان (٧-٨) فى حالة الغضب فهو على المجازاة، وإلا فعلى الشرط اهـ- (٩) شرط التعليق الملك، كقوله لنكوحته إن ذهبت فأنت طالق أو الاضافة إليه كأن نكحت امرأة أو إن نكحتك فأنت طالق، وكذا كل امرأة- (الشرح)

أى إذا قال كل امرأة أتزوجها طالق، والحيلة فيه ما فى البحر من أنه يزوجه فضولى، ويجوز بالفعل، كسوق الواجب إليها، أو يتزوجها بعدما وقع الطلاق عليها، لأن

١٠٣٧- قوله (١٠) الذى فى البحر وغيره الخ (٨١٣/ص ٤٩٥) أقول المقصود حصول التعيين وقد يحصل باحدهما وربما لا يحصل إلا بهما وعبرة البحر لا فرق بين أن يعلق باداة الشرط أو بمعناه إن كانت المرأة منكراً فإن كانت معينة يشترط أن يكون بصريح الشرط ١٢

١٠٣٨- قوله (١١) فتعريفه بالإشارة أو الإضافة (٨١٣/ص ٤٩٥) يساء المتكلم أو كاف الخطاب ١٢

١٠٣٩- قوله (١٢) ولم يوجد فبقى منكراً فدخل تحت اسم النكرة (٨١٣/ص ٤٩٥) أى بقى المتكلم نفسه نكرة، لانعدام التعريف بوجهه والنكرة يصلح للدخول تحت نكرة فيدخل نفسه تحت قوله أحد فيحتمل بكلام نفسه، بخلاف ما لو قال إن كلم غلامى هذا أحد أو إن كلم غلام هذا أحد أشار بهذا

كلمة كل لا تقتضى التكرار اهـ

(١٠-١٢) فى الشرح متصلاً بما سبق:- ويكفى معنى الشرط إلا فى المعينة باسم أو نسب أو إشارة، (الشرح- وسيأتى ما بعده) قوله "باسم أو نسب"- الذى فى البحر وغيره: (١٠) "ونسب" بالواو، قال فلو قال فلانة بنت فلان التى أتزوجها طالق، فتزوجها لم تطلق اهـ

قوله "أو إشارة"- التعريف بالإشارة فى الحاضرة، وبالاسم والنسب فى الغائبة، حتى لو كانت المرأة حاضرة عند الحلف لا يحصل التعريف بذكر اسمها ونسبها، ولا تلغو الصفة، ويتعلق الطلاق بالتزوج، وعليه ما فى الجامع رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام، فقال إن كلم غلام محمد بن عبد الله هذا أحد فامرأته طالق، أشار الحالف إلى الغلام لا إلى نفسه، ثم كلم الغلام بنفسه تطلق، لأن الحالف حاضر، فتعريفه بالإشارة أو الإضافة (١١) ولم يوجد فبقى منكراً فدخل تحت اسم النكرة (١٢)

إلى نفسه حيث لا يحنث لكونه معرفة بالاضافة أو الاشارة فلا يدخل تحت "أحد"
١٠٤٠- قال (١٣) ولو قال هذه المرأة الخ (ص٨١٣/ص٤٩٥) أى التى

أتزوجها أو زينب التى أنكحها أو بنت زيد التى الخ ١٢

١٠٤١- قال (١٤) لتعريفها بالاشارة (ص٨١٣/ص٤٩٥) أو الاسم

والنصب ١٢

١٠٤٢- قوله (١٥) ان التزوج يعقب التزويج (ص٨١٤/ص٤٩٦)

أقول إن أريد بالتزويج الايجاب وبالتزوج القبول فلايجاب وحده لا يفيد الملك
وإن أريد بالتزويج تمام العقد الموجب للملك فلا نسلم أن التزوج يعقبه بل عينه،
إن أريد به مثل ما أريد به أو جزؤه إن أريد به مجرد القبول ١٢

(١٣-١٤) فى الشرح:- فلو قال المرأة التى أتزوجها طالق، تطلق بتزوجها، ولو قال هذه
المرأة- الخ- (١٣) لا، لتعريفها بالاشارة (١٤) فلغا الوصف- (أى قوله أتزوجها، كانه قال
هذه طالق)

(١٥) لغا إيقاعه الطلاق مقارنا لثبوت ملك- كأنت طالق مع نكاحك، ويصح مع تزوجى
إياك، لتمام الكلام بفاعله ومفعوله- (الشرح) الأظهر الفرق بأنه عند عدم التصريح بالفاعل
يحمل تزوجه لها، أو تزوج غيره لها، لكن مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج فى
أنه إن صرح بذكر الفاعل (نحو أن يقول نكاحى إياك، أو تزوجى إياك) يقع فيهما، وإلا فلا
فيهما- (نحو أن يقول: مع نكاحك، أو مع تزوجك) فتأمل، وأقرب من هذا كله ما
استنبطه بعض فضلاء الدرس، أن التزويج يعقب التزويج، فاذا قارن الطلاق التزويج وجد
الملك قبله بالتزويج، فيصح و تطلق، بخلاف مع نكاحك، لانه مقارن للملك-

١٠٤٨- قال (٢١) فلا يقع إن نكحها (ص ٨٢٢/ص ٥٠٠) أى بعدما

انحلّ بوقوع الثلاث ١٢

١٠٤٩- قوله (٢٢) وهى متناهية كما مر (ص ٨٢٢/ص ٥٠٠) وقد

انتهت بالوقوع أما إذا بقى شئ منها وبانت بمضى العدة، وتزوجت بآخر ثم

عادت إلى الاول عادت بالثلاث كما مر حاشية آخر ص ٨٠٥- ١٢

١٠٥٠- قوله (٢٣) فانه يقع ما بقى (ص ٨٢٢/ص ٥٠٠) أقول هذا إذا

لم يهدم ما وقع كما إذا علق طلاقها على دخول الدار بكلمة ثم أبانها ثم بعد

مضى العدة دخلت مرتين ثم تزوجت بآخر ثم بالأول فانه لم يبق إلا واحدة

بخلاف ما إذا دخلت الدار فى ملك الاول مرتين وبانت من دون زوال الحل ثم

تزوجت بآخر حيث تعود إلى الاول بالثلاث لانهبام الثنتين كما مر ص ٨٠٥

فتأمل ١٢

وقضية هذا أن إذا قال لها كلما دخلت فكذا فدخلت مرة ثم أبانها ثم

دخلت مرتين بعد العدة ثم تزوجت بآخر ثم بالأول أن لا تطلق الآن بالدخول إلا

مرة لأن الدخولات وإن تمت ثلثا قبل الزواج بالأول لكن لم تنحل اليمين لان التى

كانت أولا هدمها الزوج الثانى فلم يبق إلا دخلتان ثم بتخلل زوج آخر وإن ملك

(٢٣-٢١) قال بعد تعديد أدوات الشرط:- وفيها كلها تنحل أى تبطل اليمين إذا وجد

الشرط مرة، إلا فى كلما، فانه ينحل بعد الثلاث، فلا يقع إن نكحها (٢١) بعد زوج

آخر- الخ- (المتن والشرح) قوله فلا يقع- تفريع على قوله: فانه ينحل بعد الثلاث، وإنما لم

يقع لأن المحلوف عليه طلاقات هذا الملك، وهى متناهية كما مر (٢٢) اما لو كان الزوج

الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بقى (٢٣)

١٠٤٣- قوله (١٦) لو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ
(ص ٨١٥/ص ٤٩٦) أى فسخ اليمين أى الحكم ببطالانها راسا ١٢
١٠٤٤- قوله (١٧) قول المحشى (ص ٨١٦/ص ٤٩٦) أقول ليس هو
قوله بل منقوله فلا أخذ عليه ١٢

١٠٤٥- قوله (١٨) شرط انعقاد اليمين (ص ٨١٨/ص ٤٩٨) فى المطلقة

١٢ فتح

١٠٤٦- قوله (١٩) وشرط بقائها (ص ٨١٨/ص ٤٩٨) فى الموقنة ١٢

فتح

١٠٤٧- قال (٢٠) فيدين (ص ٨١٩/ص ٤٩٨) أى فيما بينه، وبين الله

تعالى لا قضاء على ما فى الهندية عن المحيط ١٢

(١٦) قال فى البحر: وللحنفى ان يرفع الأمر إلى شافعى يفسخ اليمين المضافة، فلو قال إن تزوّجت فلانة فهى طالق ثلاثا، فتزوّجها، فخاصمته إلى قاض شافعى، وأدعت الطلاق، فحكم بانها امرأته، وأن الطلاق ليس بشئ، حلّ له ذلك- ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ، ثم فسخ يكون الوطئ حلالا إذا فسخ، وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد-
(١٧) جاء لفظ "الفتوتين" فى عبارة نقلها المحشى الشامى، وانتقد عليه من كتب على الهامش وقال: قول المحشى: "الفتوتين" وقع فيما سيتعرض به على الشارح من أن الصواب "الفتوين" قاله نصر-

(١٨-١٩) إمكان تصور البر فى المستقبل شرط انعقاد اليمين (١٨) وشرط بقائها (١٩)

خلافا لأبى يوسف

(٢٠) وألفاظ الشرط أى علامات وجود الجزاء إن المكسورة فلو فتحها وقع للحال، ما لم

ينو التعليق فيدين- (الشرح) .

ثلاث تطبيقات لكن لم يبق من المعلق إلا واحد، إذ قد نزلت ثنتان ولغتا، لا يقال يهدم هاتين أيضا الزوج الثاني لأن النازل في غير الملك يلغو فلا ثبوت له حتى يهدم، هذا ما عندي فليحرر ١٢

١٠٥١- قوله (٢٤) فيثبت كلا الأمرين (ص ٨٢٥/ص ٥٠٢) إذلا تنافي

بين القولين فلا تعارض بين البينتين فيثبت أنه قال بالقولين ١٢

١٠٥٢- قوله (٢٥) يدعى إيفاء حق وهي تنكر (ص ٨٢٥/ص ٥٠٢)

لفظ الغمز ص ١٥٦ إيفاء حق مالى ١٢

١٠٥٣- قوله (٢٦) لكن يطلع عليه بالقول (ص ٨٢٨/ص ٥٠٤) أى

والقول لا بد منه فى الاذن، فانه لا يكون إلا به ولذا صرحوا أن لو ناوله بيده فشرب حنث لأن المناولة دليل الرضاء وليس باذن كما فى البزازية، بخلاف الحيض والحجة فلا يلزمهما الاخبار بل ولا يتيقن بهما به لاحتمال الكذب بخلاف

(٢٤) لو ادّعت عليه أنه حلف لا يضربها، وادّعى هو انه لا يضربها من غير ذنب،

وأقاما البينة فيثبت كلا الأمرين:، وتطلق بأيهما كان-

(٢٥) الأصح أن القول قولها فى هذا، وفى كل موضع يدعى إيفاء حة،، وهي تنكر-اه- من البحر

(٢٦) ما لا يعلم وجوده إلا منها صدقت فى حق نفسها خاصة، كقوله إن حضت فأنت طالق وفلانة أو إن كنت تحبين عذاب الله فأنت كذا- (المتن)

ولا يشمل مالمو قال: إن شربت مسكرا بغير إذنك فامرك بيدك، وشرب، ثم اختلفا، فالقول له، لأنه ينكر وقوع الطلاق، مع أن الإذن لا يستفاد إلا منها، لكن يطلع عليه بالقول، بخلاف الحيض والحجة-

الإذن فافهم ١٢

١٠٥٤- قوله (٢٧) لما قلنا (ص٨٢٨/ص٥٠٤) ان الطلاق تعلق بنفس

الاخبار ديانة وقضاء ١٢

١٠٥٥- قوله (٢٨) دون لسانك (٥٠٤/٨٢٩) زاده ليفيد ان الحكم

مع مثل هذا التنصيص الجلى لا يزور إلا على إخبار اللسان ١٢

١٠٥٦- قوله (٢٩) فتأمل (ص٨٣٢/ص٥٠٦) أقول تأملنا فوجدنا ما

فى الهداية هو الحق، فالفرق إنما هو فرق التقوى والفتوى دون فرق الديانة والقضاء، كما فى شهادة مرضعة وحدها بالارضاع، وفيه قال صلى الله تعالى عليه وسلم "كيف وقد قيل" كما فى الجامع الصحيح، وقد نقل العلماء فى المناقب سوال من سأل زفر وشريكا وسفيان وأباحيفة رحمهم الله تعالى عمن شك فى

(٢٧-٢٨) اعلم ان التعليق بالحبية كالتعليق بالحيز، إلا فى شيئين، أحدهما ان التعليق بالحبية يقتصر على المجلس لكونه تخيرا، حتى لو قامت وقالت أحبك لا تطلق، والتعليق بالحيز لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات- الثانى أنها إن كانت كاذبة فى الاخبار تطلق فى التعليق بالحبية لما قلنا (٢٧) وفى التعليق بالحيز لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى-

لوقال: إن كنت تحبين الطلاق بقلبك، او تريدينه، أو تهوينه، أو تستهينيه بقلبك دون لسانك (٢٨) فأنت طالق ثلاثا، فقالت لا أشاء، ولا أحب، ولا أهوى، ولا أريد، ولا أشتهى، فهى امرأته الخ-

(٢٩) قال لها إن ولدت غلاما فأنت طالق واحدة، وإن ولدت جارية فأنت طالق ثنتين، فولدتها ولم يدر الأول، تلزمه طلقة واحدة قضاء، وثنتان تنزهها، أى احتياطا، لاحتمال تقدم الجارية (المتن والشرح)

الطلاق فأفتى زفر وصدقه الامام أنها امرأته كما فى الخيرات الحسان وغيرها فظهر الأمر وزال الاشكال، والحمد لله ١٢

١٠٥٧- قوله (٣٠) فتقدم المؤخر (ص ٨٣٣/ص ٥٠٧) وذلك لأن الأول يكون مشروطا بالثانى وحق الشرط التقدم فكانه قال إن أكلت أكلا مشروطا بلبسك ١٢

١٠٥٨- قوله (٣١) مرتبا على الأول (ص ٨٣٤/ص ٥٠٧) أما إذا ترتب على الأول فالمرتب على شئ لا يتقدمه فيبقى الثانى متأخرا كما فى الذكر ١٠٥٩ - قوله (٣٢) كأن أكلت إن شربت (ص ٨٣٤/ص ٥٠٧) لأن

وفى القهستانى: أى ديانة، يعنى فيما بينه وبين الله تعالى، كما ذكره المصنف وغيره اهـ قلت: ومقتضاه انه إذا وقعت عليه طلبة أخرى يجب عليه ديانة ان يفارقها للاحتياط والتباعد عن الحرمة، وإن كان القاضى لا يحكم عليه بذلك، بل يفتيه المفتى بذلك، ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم، لكن فى الهداية: والأولى ان ياخذ بالثنتين تنزهها واحتياطاً- فتأمل-

(٣٠-٣٢) علق الثلاث بشيئين، حقيقة بتكرار الشرط اولا، كأن جاء زيد وبكر فانت كذا، يقع المعلق إن وجد الشرط الثانى فى الملك، وإلا لا- (المتن والشرح)

قوله "بتكرار الشرط"- وذلك بان عطف شرطا على آخر، وآخر الجزاء... أو بأن كرر أداة الشرط بغير عطف كأن أكلت إن لبست فأنت طالق، لا تطلق ما لم تلبس ثم تاكل، فتقدم المؤخر (٣٠) والتقدير إن لبست فان أكلت فأنت طالق.... وهذا إذا لم يكن الشرط الثانى مرتبا على الاول (٣١) عادة، وكان الجزاء متأخرا عن الشرطين، أو متقدما عليهما، وإلا كان كل شرط فى موضعه، كأن أكلت إن شربت (٣٢) فأنت حر، حتى إذا

الاكل يستدعى الشرب فيكون الشرب مترتبا عليه فيكون المعنى إن أكلت فشربت وكذا إن دعوت فاجبت وإن ركبت فأتيت ١٢

١٠٦٠- قوله (٣٣) فيتعين جعله تعميما لمجموع قوله الخ

(ص٨٥٣/ص٥٠٨) أقول بل لعله تعميم لمجرد قوله أولج فان الاخراج حقيقة هو فصل الذكر من الفرج بعد ما كان فيه وحكما جذب الذكر إلى خارج الفرج مع بقاء راسه في الفرج فاذا كان الاخراج على وجهين كان مقابله الايلاج أيضا كذلك، فالايلاج الحقيقي إدخال الذكر في الفرج من خارج و الحكمى زيادة تغييب الذكر في الفرج بعد ما كان شئ منه غائبا فيه ١٢

١٠٦١- قوله (٣٤) وإن كان إنشاء إيجاب (ص٨٣٦/ص٥٠٩) كقوله

بعث انشاء الله تعالى لم يكن ايجابا ١٢

شرب ثم أكل لم يعتق، وكذا إن دعوتني إن اجبتك، أو إن ركبت الدابة إن أتيتني يقر كل شرط في موضعه لانهما إذا كانا مرتبين عرفا أضمرت كلمة ثم -

(٣٣) علق الطلاق الرجعى بالوطئ حنث بالتقاء الختانين ولا يصير مراجعا باللبث بعد الايلاج، (إلا إذا أخرج ثم أولج ثانيا) حقيقة أو حكما بان حرك نفسه، فيصير مراجعا بالحركة الثانية-

قوله "حقيقة أو حكما"- لا يصح جعله تعميما لقوله "ثم أولج ثانيا" بعد قوله "إذا أخرج"- لانه بعد الاخراج لا يمكنه تحريك نفسه إلا بعد إيلاج ثان حقيقة، فيصير مراجعا بالايلاج الثانى، لا بالتحريك، فيتعين جعله تعميما لمجموع قوله "أخرج ثم أولج"-
(٣٤) الإستثناء- أى قول إنشاء الله- انما يثبت حكمه فى صيغ الاخبار وإن كان إنشاء إيجاب لا فى الأمر والنهى

- ١٠٦٢- قوله (٣٥) ولو قال إلا اثنتين إلا واحدة وقع ثنتان- نهر
(٥١٤/٨٤٥) وكذا لو قال إلا ثلثا إلا اثنتين تقع ثنتان ولو قال أنت طالق ثلثا إلا
ثنتين إلا واحدة تقع واحدة كما لا يخفى ١٢
- ١٠٦٣- قال (٣٦) فكأنه استثنى من ثلاث مقدر (ص٨٤٧/ص٥١٥)
ولم يقدر اثنتين لأنه عدد محض لا دليل عليه ١٢
- ١٠٦٤- قال (٣٧) لم يقع حتى يتزوجها مرتين (ص٨٤٨/ص٥١٦)
بخلاف ما إذا لم يأت بالعاطف ١٢
- ١٠٦٥- قوله (٣٨) لأن الحنث شرطه أن يطلب منها غدا
(ص٨٤٨/ص٥١٦) أقول شرطه أن لا تفعل ولعل الجواب أن هذا الفعل ليس
منها انما منها التمكين والتمكين يستدعى طلبا أو عزمًا من قبله فافهم والله تعالى
اعلم ١٢

- (٣٥) لو قال: أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا واحدة، يقع واحدة، ولو قال إلا اثنتين إلا واحدة
وقع ثنتان- نهر-
- (٣٦) في السراجية: أنت طالق إلا واحدة يقع ثنتان- انتهى- فكأنه استثنى من ثلاث
مقدر-
- (٣٧) إن تزوجتك وإن تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين *
- (٣٨) دعاها للوقاع فأبت فقال متى يكون؟ فقالت غدا، فقال إن لم تفعلني هذا المراد غدا
فأنت كذا، ثم نسيها حتى مضى الغد لا يقع- (الشرح) لان الحنث شرطه أن يطلب منها
غدا وتمتنع ولم يطلب- بحر-

١٠٦٦- قوله (٣٩) فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث
(ص٨٥٤/ص٥١٩) أى فى الموقته أما المطلقة فان كان فائتا وقت اليمين لم تنعقد

١٢

(٣٩) إذا كان شرط الحنث عديميا فان عجز عن شرط البر بفوات محله لا يحنث-

باب طلاق المريض (ص ٨٥٤/ص ٥٢٠)

١٠٦٧- قال (١) فيرد عليه قصده الى تمام عدتها (ص ٨٥٥/ص ٥٢٠)

إما لو مات بعد ما انقضت عدتها فلا ترث مطلقا وإن كان الطلاق رجعيا في المرض، واعلم ان الصور ثمان، لأن الطلاق في المرض أو الصحة رجعى أو بائن، وموته في العدة أو بعدها، فلو بعدها لم ترث مطلقا ولو فيها ترث في الرجعى مطلقا وفي البائن لو في المرض وإلا لا ١٢

١٠٦٨- قوله (٢) لو الغالب من هذا (ص ٨٥٥/ص ٥٢٠) انظر ما

نكتبه على هامش ص ٦٤٩/ج ٥ ١٢

١٠٦٩- قوله (٣) فهو مريض (ص ٨٥٧/ص ٥٢١) أقول إن مات في

الازدياد الأول فظاهر وإن مات في الثاني فمريض منذ الازدياد الثاني، لا منذ الاول، لان التطاول المتخلل أخرج الأول من أن يكون مرض الموت ألا ترى الى ما يأتى ص ٦٤٨ ج ٥ عن الامام الزيلعى إن صار صاحب فراش بعد التطاول فهو كمرض حادث حتى تعتبر تصرفاته من الثلاث ١٢

(١) عنون به (بلفظ المريض) لأصالته، ويقال له الفارّ لفراره من إرثها، فيردّ عليه قصده إلى تمام عدتها (الشرح)

(٢) قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت، بل العبرة للغلبة، لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت، وإن كان يخرج من البيت-

(٣) حاصله انه إن صار قديما بأن تطاول سنة، ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح، أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول، أو بعده فهو مريض-

١٠٧٠- قوله (٤) قيده الاسيحياني بأن يموت من ذلك الموج
(ص ٨٥٧/ص ٥٢١) أقول الأولى بل الأصوب في ذلك الموج فانه إذا كان في
حال التلاطم وغلبة خوف الغرق فطلق ثم لدغته حية مثلاً فمات قبل هدوء البحر
كان فاراً قطعاً ١٢

١٠٧١- قوله (٥) في العدة للمدخولة (ص ٨٥٩/ص ٥٢٢) متعلق بمات

المذكور متناً ١٢

(٤) قال بصدد بيان من هو فارّ بالطلاق:- أو بقى على لوح من السفينة، (الشرح) يومهم
أن انكسار السفينة شرط لكونه فاراً، وليس كذلك، فقد قال في المبسوط: فان تلاطمت
الأمواج وخيف الغرق، فهو كالمريض، وكذا في البدائع، وقيده الاسيحياني بأن يموت من
ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لا ترث اهـ-
(٥) (فلو أبانها) وهى من أهل الميراث (وهو كذلك، ومات بذلك السبب) أو بغيره كأن
يقتل المريض، أو يموت بجهة أخرى، في العدة للمدخولة (ورثت هى) منه، لا هو منها
لرضاء باسقاطه حقه-

باب الرجعة (ص ٨٧٠/ص ٥٢٩)

١٠٧٢- قوله (١) ولنوالى حلقة الدبر (ص ٨٧٢/ص ٥٣٠) ولو إلى

الفرج الخارج أو الشق أو موضع الحمرة ١٢

١٠٧٣- قوله (٢) بأنه لا عجب (ص ٨٧٥/ص ٥٣٢) كما قاله ح

واقره ط ١٢

١٠٧٤- قوله (٣) واعترضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل الخ

(ص ٨٧٩/ص ٥٣٤) أقول لا شك أن معنى قولهم راجع أنه يملك الرجعة فإن أريد بعد الوضع فظاهر البطلان وإن أريد قبله فكيف يملكها، ويحكم بصحتها مع أنه قد أقر أن لا عدة له عليها حيث زعم طلاقها قبل الدخول فقد بانت بزعمه بمجرد الطلاق فادعائه ملك الرجعة تناقض فلا يصح إلا إذا صار مكذبا شرعيا ولا يصير

(١) وخرج ما إذا كانت هذه الأفعال (التقبيل والمس والنظر إلى داخل الفرج) بغير شهوة، أو نظرا إلى غير داخل الفرج بشهوة، ولو إلى حلقة الدبر، فإنه لا يكون مراجعا، لكنه مكروه الخ-

(٢-١١) لو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها "قد راجعتها" كان رجعة، وهذا من

أعجب المسائل حيث لا يثبت إقراره بإقراره بل بالبينة (الشرح ملخصا)

قال العلامة الشامي: نقلوا ذلك عن مبسوط الامام السرخسي، ثم أبدى وجه العجب، وعلل حكم المسئلة وقال: وإذا ظهر السبب بطل العجب، فاطلاق الاعتراض

عليهم بأنه "لا عجب" (٢) ناشئ عن سوء الأدب، فافهم-

اعلم انه قال في الوقاية، طلق ذات حمل أو ولد، وقال لم أطأ، راجع أم- ومثله

في الكنز والهداية وغيرهما - واعترضهم المحقق صدر الشريعة بأن ذات الحمل (٣) فيها

إلا بعد الولادة لأقلّ من أقل مدة الحمل، هذا ماأرادَه الإمام صدر الشريعة وهو ظاهر ورود، والجواب بأن أراد إن فعل أغنى المراجعة وحصلت الولادة للأقل ظهر صحتها فهو عين ما أفاده الصدر بقوله والصواب أن يقال ١٢

١٠٧٥ - قوله (٤) بأن الحمل يثبت قبل الوضع (ص ٨٧٩/ص ٥٣٤)

أقول في الهندية من العدة لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها حمل بعد موته اعتدت بالاشهر ولو مات وهي حامل تعتد بوضعه استحسانا كذا في محيط السرخسى ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية، إنما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لأقل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وإنما يعرف حدوثه بعد الموت بأن تلد لستة أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير اهـ - فهذا نص محمد فلا يعدل عنه ١٢

إشكال وذلك أن وجود الحمل وقت الطلاق إنما يعرف إذا ولدته لأقل من ستة أشهر من وقته، وإذا ولدت انقضت العدة، فكيف يملك الرجعة، ولا يراد أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل، أي بأن يحكم بصحتها قبله، لأنه لما أنكر الوطئ لم يكن مكذبا شرعا إلا بعد الولادة لأقل من ستة أشهر لا قبلها، فالصواب أن يقال: ومن طلق حاسلا منكرا وطأها فراجعها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر صحت الرجعة اهـ ملخصا -

وقد تبعه المصنف في متنه كما رأيت - وقد أشار الشارح إلى الجواب عن الوقاية بأن قوله "راجع" معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته متوقفة على الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق، وتوقف ظهور صحتها على الولادة لا ينافي صحتها، لكن لا يخفى ما في ذلك من البعد، لكن انتصر في البحر للمشايخ، وردّ قول صدر الشريعة أن وجود الحمل الخ - بأن الحمل يثبت قبل الوضع (٤) ويثبت به النسب، لما صرحوا به في

١٠٧٦- قوله (٥) ويثبت بظهوره قبل الوضع (ص ٨٧٩/ص ٥٣٤) أى
فان كان بها حبل ظاهر فراجع يحكم بصحتها قبل الوضع وإن وضعت بعد سنة
أقول . هو ظاهر البعد فان الذى يرى حملا قد لا يكون إلا انتفاخا لرطوبات غريبة
كما فى الفتح وذكر له حكاية فكيف يحكم بصحة رجعته مع التناقض ولم يثبت
تكذيبه شرعا ١٢

١٠٧٧- قوله (٦) فعلم أن الحمل يعرف بالولادة (ص ٨٨٠/ص ٥٣٤)
أقول لم أدر أىّ مساس له بما فيه الكلام فان الحمل إنما ثبت بعد الولادة بثبوت
النسب شرعا، وههنا لا نسلم ثبوته إن ولدت لأكثر من ستة أشهر ١٢
١٠٧٨- قوله (٧) إن أتت بولد بعد قوله المذكور لأكثر من سنتين يقع

باب خيار العيب أن حمل الجارية المبيعة يثبت بظهوره قبل الوضع (٥) وفى باب ثبوت
النسب أنه يثبت بالحبل الظاهر اهـ- أى وإذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم
بصحة الرجعة قبلها- وردّه أيضا يعقوب باشا فى حواشيه عليه من وجهين: أحدهما مامر
عن البحر- والثانى انه سيحجى فى المسئلة الآتية أنه لو راجعها ثم ولدته لأقل من عامين ثبت
نسبه قال: فعلم ان الحمل يعرف بالولادة لأكثر من ستة أشهر اهـ (٦) وأقره فى النهر

أقول وقد أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسى حيث قال: إن كلام صدر
الشريعة تحقيق، بالقبول حقيق، وقول من ردّه بان الحمل يثبت قبل الوضع، ويثبت النسب
به قبله مردود، أما ما استدل به فى باب خيار العيب فرواية ضعيفة عن محمد انه يردّ بشهادة
المرأة بالعيب، وعن أبى يوسف روايتان أظهرهما أنه انما يقبل قولها للخصومة، لا للردّ، وأما
ما فى ثبوت النسب من قولهم: الحبل الظاهر فأنما يثبت النسب بالفراش، والولادة بقول
المرأة، والخلاف هناك معروف ان أباحنيفة يقول إذا جحد الزوج ولادة المعتدة لا تثبت إلا
بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين، إلا أن يكون الحبل ظاهرا، فيثبت معه بشهادة المرأة، وهى

الطلاق (٥٣٥/٨٨٠) وان لأقل منهما لا لاحتمال العلوق قبل التعليق، والتعليق إنما يتناول المستقبل ١٢

- ١٠٧٩- قوله (٨) فلم يثبت إلا بالولادة (ص ٨٨٠/ص ٥٣٥) أقول فيه أن الحاجة ههنا إلى ثبوت أن الحمل بعد التعليق، وهو لا يثبت إلا بالوجه المخصوص المذكور ولا يلزم منه أن لا يثبت نفس الحمل بظهوره ظهوراً بيناً ١٢
- ١٠٨٠- قوله (٩) ان الولادة تثبت بظهور الحمل (ص ٨٨٠/ص ٥٣٥) أقول الولادة تثبت بقولها المتأيد بظهور الحمل ولا يلزم منه أن الحمل يثبت قبل الوضع بمجرد ظهوره لا سيما فيما نحن فيه (والله تعالى أعلم ١٢)
- ١٠٨١- قوله (١٠) نعم يعتبر ظهوره (ص ٨٨٠/ص ٥٣٥) رجع من هنا

القابلة، فليس في هذا ان الحمل يثبت، وإنما ظهوره يؤيد شهادة المرأة، وأما ثبوته فمتوقف على الولادة كما نص عليه في المبسوط فيما لو قال إن حبلت فطالقي، فقال لو وطئها مرة فالأفضل أن لا يقربها، ثم قال: إن أتت بولد بعد قوله المذكور لأكثر من ستين يقع الطلاق (٧) وتنقضي العدة بالولد، فلم يثبت إلا بالولادة (٨) على الوجه المخصوص، وظهوره لا يسمى ثبوتاً، ولا يترتب عليه ما يتوقف على الثبوت اهـ-

قلت وفيه نظر فإن الذي حرره الزيلعي هناك ان الولادة تثبت بقول المرأة ولدت إذا كان هناك حبل ظاهر أو فراش قائم أو اعتراف من الزوج بظهور الحمل، حتى لو علق طلاقها بولادتها يقع بقولها ولدت عند أبي حنيفة، وشهادة القابلة شرط عنده لتعيين الولد، وعندهما لا تثبت الولادة إلا بشهادة القابلة، فقد ظهر ان الولادة تثبت بظهور الحمل (٩) عنده وقد قال العلامة قاسم هناك ان المراد بظهوره ان تظهر أماراته بحيث يغلب ظن كل من شاهدها بكونها حاملاً، نعم يعتبر ظهوره (١٠) حيث لم يعارضه غيره كما في مسعلتنا

إلى تأييد صدر الشريعة وهو كلام حسن كله إنما كان النظر في هذا النظر فى --
كلام العلامة المقدسى ١٢

١٠٨٢- قوله (١١) كما فى مسئلتنا (ص ٨٨٠/ص ٥٣٥) مثال للمنفى

١٠٨٣- قال (١٢) (لا) ينكح (مطلقة) (٥٣٦/٨٨٤) نفسه-

١٠٨٤- قوله (١٣) ثلث طلقات متفرقات (ص ٨٨٥/ص ٥٣٧) فانها

بالطلاق الأول تبين لا إلى عدة فالباقيان لا يقعان لعدم المحلّة، فلم تكن إلا مبانة
بواحدة لا بثلاث ١٢

١٠٨٥- قوله (١٤) حتى حل لواطتها تزوج بنتها (ص ٨٨٧/ص ٥٣٩)

أى إذا بلغت وولدت أما أمها فلا تحل لأن نكاح البنات يحرم الامهات ١٢

(١١) فإن إقراره بأنه لم يوطأ ينافى صحة رجعته ما لم يظهر كذبه بأن تلد لدون ستة أشهر-
(١٢) (وينكح مبانتها بما دون الثلاث فى العدة ويعدها بالإجماع) (لا) ينكح (مطلقة بها)
أى بالثلاث

(١٣) وما فى المشكلات باطل، أو مؤول- (الشرح) حيث قال من طلق امراته قبل الدخول
بها ثلاثا فله ان يتزوجها بلا تحليل، وأما قوله تعالى: فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجا غيره، ففى المدخول بها- قوله او مؤول- أى بما قاله العلامة البخارى فى
شرحه غرر الأذكار على درر البحار، ولا يشكل ما فى المشكلات لأن المراد من قوله ثلاثا،
ثلاث طلقات متفرقات، ليوافق ما فى عامة الكتب الحنفية- اهـ -

(١٤) المطلقة ثلاثا تنكح زوجا غيره ولا تحل للأول حتى يوطأها الثانى- قال فى الشرح:-
فلو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للأول- فى رد المحتار:- لأن قبلها لا تغيب فيه
الحشفة، ولذا لم يجب الغسل بمجرد وطئها، ولم تثبت به حرمة المصاهرة، حتى حل لواطتها
تزوج بنتها

١٠٨٦- قوله (١٥) وبعد اعتراف المصنف باشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا (ص٨٨٨/ص٥٤٠) أقول بعد تغيير المصنف "إلى" بـ "فى" لا اشكال لكن فيه أن محل البكارة فم الفرج الداخل وقليل الايلاج فيه ربما يكون من دون التقاء الختانين، كأن يولج أقل من قدر الحشفة، نعم لو حمل الإيلاج على المعهود المعروف فى الشرع المنوط به الأحكام اعنى الإيلاج قدر الحشفة لكان صحيحا، وحينئذ يصح عبارة القنية أيضا فيكون المعنى إذا أوجع تمام الحشفة منتهية إلى مكان البكارة فافهم والله تعالى اعلم ١٢

١٠٨٧- قوله (١٦) ولكن الفرق خفى (ص٨٩٠/ص٥٤٠) أقول بل

(١٥) فى المتن والشرح:- (والإيلاج فى محل البكارة يحلها، والموت عنها لا) كما فى القنية، واستشكا المصنف- فى ردالمحتار:- الضمير يرجع إلى الإحلال المفهوم من قول المصنف "يحلها"- وأصل الإشكال لصاحب البحر، فانه قال بعد ذكر هذا الفرع مع أنه نقل فى المحيط من كتاب الطهارة، أنه لو أتى امرأة وهى عذراء، لا غسل عليه ما لم ينزل، لأن العذرة مانعة من مواراة الحشفة -اهـ

أى ولا يحلها إلا الوطء الموجب للغسل-ط- وأجاب الرحمتى والسائحانى بحمل ما فى القنية على ما إذا أزال البكارة بقرينة الإيلاج فانه لا يكون بدونه، وفيه ان عبارة القنية هكذا:- إذا أوجع إلى مكان البكارة، وحمل "إلى" على معنى "فى" بعيد- ثم لا يخفى أن ما ينفرد به صاحب القنية لا يعتمد عليه، كيف وهو مخالف لما فى المشاهير، كقول الهداية: والشرط الإيلاج- وقول الفتح: ينفرد كونه عن قوة نفسه، وإن كان ملفوفا بخرقه إذا كان يجد حرارة المحل- الخ- ما يأتى عن التبيين، وكذا مامر عن البزازية، ومسئلة المفضاة، وبعد اعتراف المصنف باشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا -

(١٦) ولو خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسى على ان أمرى بيدي- ولو قال لها

هو ظاهر والحمد لله فان الزوج إذا ابتداء فقال تزوجتك على انك طالق فقالت قبلت كان التعليق قبل حصول الملك إذ لا ملك إلا بعد تمام الركنين، ولا تعليق على سبب الملك، فان المعينة يجب فيها حقيقة الشرط لا معناه كما تقدم فكان باطلا كما نقله عن النهر، اما اذا كانت هي المبتدأة انى زوجتك نفسى على انى طالق، فقال قبلت كان السؤال معادا فى الجواب، فكانه قال بعد إيجابها قبلت على انك طالق، فوقع بعد تمام الركنين، أفاده فى الخانية حيث قال لان البداءة اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما فى السؤال صار كانه قال قبلت على انك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد النكاح اهـ- قلت وبه تبين حكم ما إذا ابتدأت المرأة من دون شرط وقبل الزوج بالشرط حيث يصح الطلاق والتفويض لأن كلام المرأة لا عبرة بها فى هذا الباب إنما كانت الصحة فيما مر لوقوعه فى قبول الزوج تقديرا لتضمن الجواب ما فى السؤال، فاذا وقع فيه تحقيقا كان أولى بالصحة ١٢

١٠٨٨- قال (١٧) ولو قال الزوج الأول ذلك (٥٤٢/٨٩١) أى كان

تزوجتك على ان امرك بيدك فقبلت جاز النكاح ولغا الشرط، لان الأمر إنما يصح فى الملك أو مضافا إليه، ولم يوجد واحد منهما بخلاف مامر، فإن الأمر صار بيدها مقارنا لصيرورتها منكوحة- والحاصل أن الشرط صحيح إذا ابتدأت المرأة، لا إذا ابتداء الرجل، ولكن الفرق خفى-

(١٧-٢٠) قال الزوج الثانى: كان النكاح فاسدا، او لم أدخل بها، وكذبه فالقول لها، ولو

١٠٨٩- قوله (١٨) وأنكر الجماع حلت للأول (ص ٨٩١/ص ٥٤٢)
أقول هذا إذا لم يكذبها الظاهر كما إذا تزوجت شيخا هرما قد بلغ من الكبر
عتيا، لا يرجى منه الانتعاش أصلا فإنها لا تصدق حينئذ كما حققناه فى فتاوانا،
وبالله التوفيق ١٢

١٠٩٠- قوله (١٩) وكذا فى العكس (ص ٨٩٢/ص ٥٤٢) وكذا فى
التبيين حيث قال لو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وإن أنكره- وكذلك
على العكس اه- أقول وانت تعلم أن الشروح مقدمة على الفتاوى فيقدم ما فى
التبيين، والفتح، والبحر على ما فى الخلاصة، والبزازية، والهندية، مع أن الحديث
أيضا يساعد ما فى الشروح، فامرأة رفاعه لما أرادت الرجوع إلى زوجها الأول،
وقالت فى زوجها الثانى عبد الرحمن بن الزبير بالفتح: إنما معه مثل هدبة الثوب
فقال: كذبت والله يا رسول الله، أنى لأنفضها نفق الأديم، ولكنها ناشز تريد
أن ترجع إلى رفاعه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فإن كان كذلك
لم تحلى له حتى يذوق من عسيلتك، كما فى الجامع الصحيح فانما بنى الحكم على
قولها ١٢

قال الزوج الأول ذلك (١٧) فالقول له أى فى حق نفسه (الشرح)
وعبارة البزازية:- إدعت أن الثانى جامعها، وأنكر الجماع حلت للأول (١٨) و
على القلب لا اه- ومثله فى الفتاوى الهندية عن الخلاصة ويخالف قوله "وعلى القلب لا" ما
فى الفتح والبحر: ولو قالت: دخل بى الثانى، والثانى منكراً، فالمعتبر قولها، وكذا فى
العكس (١٩) اه- فتأمل

١٠٩١- قوله (٢٠) نصف المسمى أو كماله (٥٤٢/٨٩٢) اى يعتبر

المسمى كما فى الصحيح لا مهر المثل كالفاسد-

(قوله فالقول له) اى فى حق الفرقة، كأنه طلقها، لا فى حقها حتى يجب لها نصف

المسمى او كما له (٢٠) إن دخل بها- بحر-

باب الايلاء (ص ٨٩٦/ص ٥٤٤)

- ١٠٩٢- قوله (١) ويصدق ديانة (ص ٩٠٠/ص ٥٤٧) أقول يعنى إن احتمال وهو كل لفظ سوى الصريح المطلق، أما ما هو كالنيك و"كادن" أو "كائيدن" بالفارسية فلا يحتمل غيره فكيف يصدق ديانة ١٢
- ١٠٩٣- قوله (٢) فقد اختلفوا فيه (ص ٩١٣/ص ٥٥٥) سيأتى عن الخانية الجزم بأنه لا يكون يمينا ص ٩٤٦ ج ١ - ١٢
- ١٠٩٤- قوله (٣) ومقتضاه أنه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقا (ص ٩١٣/ص ٥٥٥) أقول بل هو مصرح به فى الخانية كما يأتى ص ٩٤٦ - ١٢
-

(١) من ألفاظ الايلاء الصريحة: الجماع والنيك، ومن الكناية الجارية بحرى الصريح: القربان، والمباضعة، والوطئ- لكن قال فى الفتح والأولى جعل الكل من الصريح، لأن الصراحة منوطة بتبادر المعنى لقلبة الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا، لا بالحقيقة، والالوجب كون الصريح لفظ النيك فقط- وفى البحر لو ادعى فى الصريح أنه لم يعن الجماع لا يصدق قضاء و يصدق ديانة-

(٢-٣) قال فى البزاية: وإن قال أنت على كالحمار والخنزير، أو ما كان محرم العين، فهو كقوله أنت على حرام، وإن لم ينو هل يكون يمينا فقد اختلفوا فيه (٢) ومقتضاه أنه لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقا (٣) لعدم العرف، بخلاف أنت على حرام، فإن العرف فيه قام مقام النية، كما مر- فافهم -

باب الخلع (ص ٩١٦/ص ٥٥٦)

١٠٥٥ - قوله (١) قلت قدمنا الفرق هناك (ص ٩١٧/ص ٥٥٧) قلت
قدمنا هناك أن الخلع بلفظ الخلع ايضاً يلحق مطلقاً على ما اختاره المشايخ من أنه

صريح ١٢

١٠٩٦ - قوله (٢) ويقع كثيراً أنه يطلقها (ص ٩٣٥/ص ٥٦٨) أى الصغيرة

١٢

١٠٩٧ - قوله (٣) لعدم سقوط المهر (ص ٩٣٥/ص ٥٦٨) لأنها لا تملك

التبرع ١٢

(١) فى البحر: لو خالعه بمال، ثم خالعه فى العدة لم يصح، كما فى القنية- و لكن يحتاج
إلى الفرق بين ما إذا خالعه بعد الخلع حيث لم يصح، وبين ما إذا طلقها بمال بعد الخلع
حيث يقع، ولا يجب المال، وقد ذكرناه آخر الكنايات اهـ- قلت قدمنا الفرق هناك الخ-
(٢-٣) ويقع كثيراً أنه يطلقها (٢) بمقابلة إبرائها، اياه من مهرها والظاهر أنه يقع الرجعى،
لعدم سقوط المهر -

باب الظهار (ص ٩٤٤/ص ٥٧٣)

١٠٩٨- قوله (١) احتراز عن أم المزنى بها وبنتها (ص ٩٤٦/ص ٥٧٤)
قيد بالمزنى بها لأن المحرمة بمحرمة المصاهرة للدواعى من دون نكاح لا يكون
التشبيه بها شيئا كما فى الخانية ج ١ ص ٩١- ١٢

١٠٩٩- قوله (٢) وهو الصحيح (ص ٩٤٦/ص ٥٧٤) قلت وفى الخانية
هو الصحيح ١٢

١١٠٠- قوله (٣) إن لم ينو شيئا لا يكون إيلاء (ص ٩٤٦/ص ٥٧٤)
إى إن نوى الإيلاء فأيلاء كما مر ص ٩١٣ ج ١- ١٢

١١٠١- قال (٤) لو قدم من سفر له تقييلها (ص ٩٤٨/ص ٥٧٥) أقول
فالمعانقة أولى بالجواز إذا كان من فوق الثياب ١٢

(١) تشبيه المسلم زوجته أو جزء شائع منها بمحرمة عليه تاييدا- أى بعضو يحرم النظر إليه
من أعضاء محرمة عليه نسبا أو صهرية أو رضاعا- أو بمحلتها- وقيد فى النهاية التحريم
بكونه متفقا عليه، احتراز عن أم المزنى بها وبنتها (١) فلو شبهها بهما لم يكن مظاهرا،
وعزاه إلى شرح الطحاوى، لكن هذا قول محمد، وقال أبو يوسف يكون مظاهرا، قيل وهو
قول الامام- قال القاضى ظهير الدين: وهو الصحيح (٢) لكن رجح العمادى قول محمد-
(٣) لو قال لامرأته أنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير، اختلفت الروايات فيه، والصحيح
أنه إن لم ينو شيئا لا يكون إيلاء، وإن نوى الطلاق يكون طلاقا، وإن نوى الظهار لا يكون
ظهارا خانية -

(٤-٥) فى الشرح بعد قول المصنف: (يصير به مظاهرا، فيحرم وطؤها عليه ودواعيه) وعن
محمد لو قدم من سفر له تقييلها (٤) للشفقة- فى رد المختار- أفاد أن التقييل لا يجرم إلا إذا

١١٠٢- قوله (٥) وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم
(ص ٩٤٨/ص ٥٧٦) أقول وكذا الخدان على إلحاق الفتح، وهو إلحاق جنلى ظاهر
١٢

١١٠٣- قوله (٦) ينبغي أن يكون ظهارة (ص ٩٤٩/ص ٥٧٦) قلت
ظاهره أنه تفقه غير منقول، وفي الهندية عن الخانية، إن نوى التحريم اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهارة عند الكل، والله تعالى أعلم ١٢
١١٠٤- قال (٧) لغا وتعين الأدنى (ص ٩٥٠/ص ٥٧٧) أقول ظاهره *
أنه لا يكون شيئا وإن نوى ما نوى حتى لا يكون طلاقا وإن نوى الطلاق ورعا
يعطيه قول المحقق أن الحديث لم يبين فيه حكما سوى الكراهة والنهي، وأفتى فى

كان عن شهوة، وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم، (٥) لأنه على الفم يوجب حرمة
المصاهرة مطلقا

(٦) (وإن نوى بأنت على مثل أمى برا، أو ظهارة، أو طلاقا صححت نيته) و وقع ما نواه
لأنه كناية (الشرح) قال فى البحر وإذا نوى به الطلاق كان بائنا كلفظ الحرام، وإن نوى
الايلاء فهو إيلاء عند أبى يوسف، وظهر عند محمد، والصحيح أنه ظهارة عند الكل لأنه
تحريم مؤكد بالتشبيه اهـ- ونظر فيه فى الفتح: بأنه انما يتجه فى أنت على حرام كأمى
والكلام فى مجرد أنت كأمى اهـ- أى بدون لفظ حرام، قلت وقد يجاب بأن الحرمة مرادة،
وإن لم تذكر صريحا- هذا وقال الخير الرملى: وكذا لو نوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون
ظهارة، وينبغي أن لا يصدق قضاء فى إرادة البر، إذا كان فى حال المشاجرة و ذكر الطلاق
(٧-٨) فى المتن والشرح بعد ما نقلت من عبارتهما:- (وإلا) ينو شيئا أو حذف الكاف
(لغا) وتعين الأدنى (٧)- أى البر- يعنى الكرامة-

* وقد مر التنصيص حاشية ص ٩٤٥ - ١٢ منه

ظهار الخيرية في قوله تكوني مثل أمي هل يقع عليه بذلك طلاق أحاب لا يقع عليه طلاق، ويصير به مظاهراً، ولكن لقائل ان يقول ان قوله أنت أمي أو أختي أو بنتي يمكن جعلها كنايات عن الطلاق، لأن معناها أنت حرام وهو من كناياته، وقد صرح في الأشباه وغيرها أن الطلاق يقع بألفاظ العتق دون عكسه ومعلوم أن هذه من ألفاظ العتق الصريحة فيه الغير المحتاجة إلى النية وربما ينظر إلى هذا تعبير الفتح بدل قوله لغا لا يكون مظاهراً وكذا قال إن الحديث أفاد كونه ليس ظهاراً أو قال فعلم أنه لا بد في كونه ظهاراً من التصريح فأنما خص الكلام من أوله إلى آخره بالظهار وقد مر في الصفحة الماضية أن قوله أنت، كأمي من كنايات الطلاق أيضاً، ولينظر إلى قول المحقق في غير محذوف الكاف أنه مجمل في حق التشبيه فمال يتبين مراد مخصوص لا يحكم بشئ فليتأمل وليحرر ١٢

١١٠٥- قوله (٨) لأنه مجمل في حق التشبيه (ص ٩٥٠/ص ٥٧٧) قاله

في أنت مثل أمي ١٢

في ردالمحتار- قوله لغا- لأنه مجمل في حق التشبيه (٨) فمال يتبين مراد مخصوص لا يحكم بشئ-فتح-

باب الكفارة

١١٠٦- قوله (١) هما للتمليك حقيقة أفاده فى البحر
(ص ٩٦١/ص ٥٨٤) مغترفا من الهداية

من أواخر باب الكفارة :-

(١) والضابط ان ما شرع بلفظ إطعام وطعام، جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ إيتاء وأداء شرط فيه التمليك- (الشرح) بيانه أن الواـد فى الكفارات والغدية الاطعام، وهو حقيقة فى التمكين من الطعم، وانما جاز التمليك ؛ اعتبار انه تمكين، وفى الزكاة الايتاء، وفى صدقة الفطر الاداء، وهما للتمليك حقيقة- اذاده فى البحر-

باب اللّعان (٥٨٥/٩٦٣)

١١٠٧- قال (١) الاستشهاد بالله مهلك (٥٨٥/٩٦٣) أقول ويدخل

فيه قول الجهلة خدای می داند- و خدا کواه است واستغفر الله ١٢

١١٠٨- قوله (٢) أو نفسك زان (٥٨٦/٩٦٤) أو فرجك لا فخذك أو

رجلك كما فى الهندية ١٢

١١٠٩- قوله (٣) فالطلب حقه (٥٨٦/٩٦٦) أى حق الزوج النافى ١٢

١١١٠- قوله (٤) لاحتياجه (٥٨٦/٩٦٦) أى الزوج ١٢

١١١١- قوله (٥) مع العفو (٥٨٧/٩٦٦) وعدم الطلب

(١) إذا تلاعنا سقط عنه حد القذف، وعنهما حد الزنا، لأن الاستشهاد بالله مهلك كالحد بل أشد -

(٢) من صريح ألفاظ القذف بالزنا: - جسدك أو نفسك زان-

(٣-٤) تشترط للعان مطالبة الزوجة ولو لم تطالبه فلا لعان، لأنه حقها لدفع العار منها وهذا إذا كان القذف بصريح الزنا، أما بنفى الولد فالطلب حقه (٣) أيضا، لاحتياجه (٤) إلى نفى من ليس ولده عنه -

(٥) وطالبته به- أى بموجب القذف، وهو الحد عند القاضى، ولو بعد العفو، - أى لا يسقط بالعفو، لكن مع العفو لاحد، لا لصحة العفو، بل لترك الطلب،

١١١٢- قال (٦) فان التعنا ولو اكثره (٥٨٩/٩٦٩) أى ثلاث مرات
من كل منهما وان كان التفريق بعدها قبل إتمام الأربع خلاف السنة كما
سيأتى ١٢

(٦) (فان التعنا) ولو أكثره (بانت بتفريق الحاكم) -

باب العنين (٥٩٢/٩٧٥)

١١١٣- قال (١) وغير راضية به بعده (٥٩٣/٩٧٧) والرضا إنما يعتبر بصريح اللفظ لا بترك المعاصمة أو الاشتغال بعلاجه وأمثال ذلك كما سيأتى ما يفيد ١٢

١١١٤- قوله (٢) والريعي حارّ رطب (٥٩٤/٩٧٩) وهو أجود
الفصول ١٢

١١١٥- قوله (٣) ولو محكما تأمل (٥٩٥/٩٧٩) قلت لكن صرح فى الخيرية، بأنه يصح من المحكم لأنه ليس بمحد ولا قود ١٢

١١١٦- قوله (٤) فلم يكن فى المسئلة اختلاف الفتوى (٥٩٥/٩٨٠) أراد باختلاف الفتوى ان يكون فى كل جانب أكد ألفاظ التصحيح كعليه الفتوى، وبه يفتى، واختلاف التصحيح أعم فيشمل هذا وما إذا كان فى الجانبين

(١) إذا وجدت المرأة زوجها محبوبا فرق الحاكم بطلبها لو حرة بالغة غير رتقاء وقرناء وغير عالة بحاله قبل النكاح، وغير راضية به بعده-

(٢) فى بيان حكمة التاجيل سنة وذكر الفصول الأربعة من السنة:- والريعي حار رطب-

(٣) ولا يعتبر تاجيل غير الحاكم، كائنا من كان- فتح- وظاهره ولو محكما، تأمل-

(٤) أحل سنة قمرية، ورمضان وأيام حيضها منها، لا مدة مرضه ومرضها- مطلقا، أى مرضا لا يستطيع معه الوطنى، وعليه الفتوى- قهستانى عن الخزائن- قوله مطلقا، أى سواء كان شهرا أو دونه أو أكثر كما يعلم بمراجعة كلام الولوالجية، قال فى البحر، وصح فى الخانية، أن الشهر لا يحتسب، بل ما دونه، وفى المحيط أصبح الروايات عن أبى يوسف أن ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب اهـ والظاهر أن قول القهستانى المار "وعليه الفتوى"

ما هو دون ذلك من الألفاظ، أو يكون في أحد الجانبين لفظ الفتوى وفي الآخر ما هو دونه فيترجح الأول لأنه أكد ١٢

١١١٧- قوله (٥) هو الأصح كذا في غاية البيان (٥٩٥/٩٨١) يشترط للفرقة حضور الزوجين والقضاء- وعن محمد انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمرات وغيره أن الفرقة لم تقع إلا بتفريق القاضي في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى- وعندهما يقع بأختياريهما وهو ظاهر الرواية -قهستاني- أقول لكن باشتراط التفريق جزم في مختصر القدوري، والهداية، والوقاية، والنقاية، والاصلاح، والكنز، والخانية، والخلاصة، وخزانة المفتين، والهندية وغيرها كلهم من دون إشعار بخلاف أصلا- وهذا من الملتقى الملتزم ذكر خلاف أئمة المذهب جزم به ولم يحك خلافا وقال في التبيين والفتح: ثم إن اختارت الفرقة أمر القاضي الزوج أن يطلقها طلاقا بائنا فان أبي فرق بينهما هكذا ذكره محمد في الأصل- وقيل تقع الفرقة باختيارها نفسها ولا تحتاج إلى القضاء كخيار العتق اهـ أفاد رحمهما الله تعالى أن اشتراط القاضي في ظاهر الرواية وإن خلا * وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن المسيب والحسن البصري كلاهما عن عمر

مقابل للتفصيل المذكور عن الخانية والمحيط، فلم يكن في المسألة اختلاف الفتوى بل اختلاف تصحيح فقط، فافهم-

(٥) قال بعد ذكر التاجيل سنة:- فان وطئ مرة قبها، وإلا بانت بالتفريق من القاضي، إن أبي طلاقها (المتن والشرح) وقيل يكفي اختيارها نفسها، ولا يحتاج إلى القضاء، كخيار = * اندرست الحروف في الأصل ولعله: وأن خلافها قول للمشايخ أو رواية النوادر ١٢ عمدا أحمد

الفاروق رضى الله تعالى عنه انه أجّل العنين سنة وقال إن أتاها وإلا فرقوا بينهما ولها الصداق كاملا اهـ وروى سيدنا الامام محمد فى الآثار قال أخبرنا أبوحنيفة ثنا اسمعيل بن مسلم المكى عن الحسن عن عمر بن الخطاب أن امرأة أتته فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها فأجّله حولا فلما انقضى حول ولم يصل إليها خيّرهما فاخترت نفسها ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائنة، وروى أبو بكر عن سيدنا على كرم الله تعالى وجهه قال يأجل العنين سنة فان وصل إليها وإلا فرق بينهما، وروى أيضا وعبد الرزاق والدارقطنى عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه، قال يأجل العنين سنة فان جامع وإلا فرق بينهما، فاطباق هذه الكتب الجليلة متونا وشروحا وفتاوى على الجزم التام باشتراط القضاء قاض بأنه هو المذهب، وهل يعقل إطباق المتن على رواية نادرة مخالفة للمذهب؟ ثم تظافر أقاويل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بتأييده يقضى بترجيحه فعليه فليكن التعويل والله تعالى أعلم

١١١٨- قوله (٦) انها لو ثيبا فالقول له (٥٩٦/٩٨١) أى إنها لو الآن

ثيبا أعم من أن تكون حين التزوج ثيبا أو بكرا ١٢

العتق، قيل وهو الأصح كذا فى غاية البيان وجعل فى الجمع الأول قول الامام، والثانى قولهما- نهر- وفى البدائع عن شرح مختصر الطحاوى، أن الثانى ظاهر الرواية، ثم قال وذكر فى بعض المواضع أن ما ذكر فى ظاهر الرواية قولهما -

(٦) اذا اختلفا فى الوطى قبل التاجيل فان كانت حين تزوجها ثيبا أو بكرا وقال النساء هى الآن ثيب، فالقول له مع يمينه، وإن قلن بكر أجل، وكذا إن نكل وإن اختلفا بعد التاجيل وهى ثيب أو بكر، وقلن ثيب فالقول له، وإن قلن بكر أو نكل خبرت اهـ- وحاصله كما

١١١٩- قال (٧) ولا يتخير أحد الزوجين بعيب الآخر (٥٩٧/٩٨٣)
 قول أبي حنيفة أنه لا فسخ بشئ من العيوب وإنما للمرأة الخيار في الحب والعنة
 فقط مع قول مالك والشافعي يثبت في كله الخيار إلا في الفتق، وقول أحمد ثبوته
 في الكل، والعيوب المثبتة للخيار تسعة- ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء الجنون و
 الجذام والبرص، واثنان مختصان بالرجال الحب والعنة وأربعة بالنساء- القرن،
 والرتق، والفتق، والعفل- والفتق انخراق ما بين محل الوطئ ومخرج البول، والعفل
 لحم في الفرج وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع، وقول مالك والشافعي وأحمد أنه
 إذا حدث عيب في الزوج بعد العقد قبل الدخول، تخيرت المرأة وكذلك بعد
 الدخول إلا لعنة عند الشافعي، وإذا حدث بالزوجة فله الفسخ على الراجح من
 مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا خيار له
 اهـ باقتصار من ميزان الامام الشعراني رحمه الله تعالى ١٢

١١٢٠- قوله (٨) وقد تكفل في الفتح الخ (٥٩٧/٩٨٤) تبعاً للتبيين
 فان كل ما ذكره ههنا فهو مأخوذ منه وكالشرح له والله تعالى أعلم -
 ١١٢١- قال (٩) لو تزوجته على أنه حر (٥٩٧/٩٨٤) يعني على أنها

في البحر أنها لو ثيباً فالقول له يمينه ابتداء وانتهاء، فان نكل في الابتداء أجل، وفي
 الانتهاء تخير للفرقة، ولو بكراً أجل في الابتداء ويفرق في الانتهاء-

(٧-٨) ولا يتخير أحد الزوجين بعيب الآخر (٧) ولو فاحشاً- كجنون وجذام وبرص
 ورتق وقرن، وخالف الاثمة الثلاثة في الخمسة- (الشرح) مطلقاً، وعمد في الثلاثة الأول
 لو بالزوج وقد تكفل في الفتح (٨) برد ما استدل به الاثمة الثلاثة وعمد بما لا مزيد عليه-
 (٩-١١) وأفاد البهني أنها لو تزوجته على أنه حر (٩) أو سنى أو قادر على المهر والنفقة

شرطت تلك الامور فى العقد أو أنه أخيرها بها وقت العقد، فتزوجته على ذلك كما يفيد مامر عن الولوالجية أول باب الكفاءة ص ٥٢١ شرحاً ١٢

١١٢٢- قال (١٠) و ابن زنا كان لها الخيار (٥٩٧/٥٨٤) أى خيار الرفع إلى القاضى ليفسخ المامر فى باب الولى ص ٥٠٤ أن قضاء القاضى ** شرط لكل ما هو فسخ للنكاح ما خلا ثمانية ليس هذا منها ١٢-

١١٢٣- قال (١١) الخيار (٥٩٧/٩٨٤) أقول أى مطلقاً على ظاهر الرواية أو حيث لا ولى لها غير راض بعدم كفاءة الزوج عالماً به قبل العقد على رواية الحسن المختارة للفتوى وإلا بطل النكاح أصلاً- فلا معنى للخيار كما لا يخفى- وذلك لأن الكفاءة شرط الصحة على رواية الحسن كما تقدم حاشية ص ٥٢١-

فبان بخلافه، أو على أنه فلان بن فلان فاذا هو لقيط، أو ابن زنا كان لها الخيار (١٠-١١) ** وقد صرح فى الخاتمة: لا يكون الفسخ لعدم الكفاءة، إلا عند القاضى، لأنه يجتهد فيه- الخ- ص ٤٠١- ١٢ منه رضى الله تعالى عنه

باب العدة (٩٨٤/٥٩٨)

١١٢٤- قوله (١) سيأتى آخر الباب (٥٩٩/٩٨٦) ومر ص ٤٨٠ أن به

يفتى ١٢

١١٢٥- قوله (٢) عطف على زوال لا على النكاح (٥٩٩/٩٨٦)

أقول لا معنى للعطف على زوال فإن العدة لا تجب عند النكاح الفاسد ولا عند الأخذ فى الوطئ بالشبهة وهذا ظاهر فيجب العطف على النكاح ١٢

١١٢٦- قوله (٣) أى صحيحة فيه نظر (٥٩٩/٩٨٦) أقول هكذا

قيدها بالصحيحة فى الخاتية وعنهما فى الهندية ثم صرح أعنى قاضيهان أن الصوم

لا يمنع وجوب العدة ١٢

١١٢٧- قوله (٤) صحيحة أو فاسدة (٥٩٩/٩٨٧) أطلقها فشمل ما

إذا كان فسادها لمانع حسى أو شرعى وهذا هو الحق ١٢ ش ص ٩٩٢ أقول نص

(١) وسيأتى آخر الباب لا عدة لو تزوج امرأة الغير ودخل بها عالماً بذلك، لا يحرم على الزوج وطؤها، لأنه زنا-

(٢) هى تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شبهته، (المسن) عطف على زوال، لا على النكاح (الشامى نقلاً عن البحر وتائيدا)

(٣-٥) ذكر بعد تعريف العدة: سبب وجوبها النكاح المتأكد بالتسليم (أى بالوطئ) وما جرى مجراه من موت، أو خلوة أى صحيحة-

قوله أى صحيحة، فيه نظر (٣) فإن الذى تقدم فى باب المهر أن المذهب وجوب العدة للخلوة، صحيحة أو فاسدة (٤) وقال القدورى: إن كان الفساد لمانع شرعى كالصوم وجبت، وإن كان لمانع حسى كالرتق لا تجب، فكلام الشارح لم يوافق واحدا من القولين،

فى التبيين أنهم استحسنوه فى عدة لتوهم الشغل اهـ وأى توهم للشغل فى بنت سنة أو من ابن سنتين فالذى يظهر أن كل خلوة يمكن فيها الإيلاج ولو كان ثم مانع شرعى كالصوم أو حصى كمرض يزيد بالجماع فهى توجب العدة و كل مانع لا يمكن هو (معه؟) الشغل كصغره أو صغرها أو رتقها أو مرض فيه لا يستطيع معه الجماع أصلاً، لا يجب فيها العدة فليكن حمل القولين فالمراد بالصحيحة ما يصح فيها الجماع إمكاناً عادياً، والله تعالى اعلم ١٢

١١٢٨- قوله (٥) فهى صحيحة منه (٩٨٧/ ٥٩٩) أقول هذا قد نص عليه القهستاني حيث قال تحت قوله العدة للطلاق أى بعد الدخول والخلوة الصحيحة فانه لو طلقها قبل الدخول أو بعد الخلوة الفاسدة، والفساد لعجزه عن الوطئ حقيقة لم تجب العدة الخ ١٢

١١٢٩- قوله (٦) والمهاجرة إلينامسلمة أو ذمية الخ (٩٨٧/ ٦٠٠) ف: ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة لا عدة عليها فتزوج من ساعتها كما يأتى عن كافى الحاكم الشهيد فى باب المرتد آخر ص ٤٦٩ ج ٣

١١٣٠- قوله (٧) ذكره أهل الدار أن القسم ثنائية (٩٨٨/ ٦٠٠)

اهـ- ح- قلت يمكن حمله على الثانى يجعل المانع الشرعى كالعدم غير مفسد لها، فهى صحيحة معه (٥) وإنما المفسد المانع الحسى، ويدلّ عليه قوله:- فلا عدة بخلوة الرتقاء (٦) يعلم مما ذكر الشارح أن المرأة تعتد إذا فسخ نكاحها بأى سبب من أسباب الفسخ، فقال العلامة الشامى: ويرد على الإطلاق فسخ نكاح المسيبة بتباين الدارين والمهاجرة إلينا مسلمة أو ذمية فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملاً، (٧) فى الشرح: "ومنه (أى من الفسخ) الفرقة بتقيل ابن الزوج" وعد ابن كمال هنا ثلاثة

تعريض بالعلامة الوزير أنه ليس من أهل الدار ١٢

١١٣١- قوله (٨) فأملى المبسوط من حفظه (٦٠٠/٩٨٨) فى خمسة عشر مجلدا وهو رحمه الله تعالى محبوس فى سبر ياتيه الطلبة، وعندهم القراطيس وأدوات الكتابة فيلقى عليهم العلم وهم يكتبون حتى كمل المبسوط وهو شرح كافى الامام الحاكم أبى عبد الله الشهيد رحمه الله تعالى ١٢

١١٣٢- قال (٩) أو محرمة عليه (٦٠٠/٩٨٩) أى على مولاه ١٢

١١٣٣- قوله (١٠) لكن ينبغى الافتاء به احتياطاً قبل العقد (٦٠١/٩٩٠) لعلّه يريد أن لو عقد عليها بعد ثلاثة اشهر لا يحكم بفساده ولا

أقسام ١ الطلاق، ٢ والفسخ كما ذكر غيره من العلماء، وزاد قسماً ثالثاً، الرفع فقال فى النهر:- وهذا التقسيم لم نرمز عرج عليه، والذي ذكره أهل الدار أن القسمة ثنائية، وأن الفرقة بالتقيل من الفسخ-

(٨) حكى أن شمس الائمة لما أخرج من السجن زوج السلطان أمهات أولاده من خدامه الأحرار، فاستحسنه العلماء، وخطأه شمس الائمة بأن تحت كل خادم حرة، وهذا تزوج الأمة على الحرية، فقال السلطان أعتقهن وأجدد العقد، فاستحسنه العلماء، وخطأه شمس الائمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق، وقيل ان هذا كان سبب حبسه، وأن القاضى أغراه عليه، وأن الطلبة لما لم تمتنع عنه منعوا عنه كتبه، فأملى المبسوط من حفظه-

(٩) كذا عدة ام ولد مات مولاه أو أعتقها، لأن لها فراشا كالحرة، ما لم تكن حاملاً أو آيسة أو محرمة عليه (المتن و الشرح)

(١٠-١١) عدة الموطوءة الصغيرة التى لم تبلغ تسعا ثلاثة أشهر، واختلفوا فى المراهقة التى لم تبلغ بالسن، وزاد سنها على التسع، ففى الفتح أن عدتها أيضا ثلاثة أشهر، وعن الامام

يومر الزوج بفراقها عملا بالرواية الظاهرة إلا ان تلد في أقل من ستة أشهر من
النكاح الثاني، والله تعالى اعلم ١٢

١١٣٤- قوله (١١) بعد مضي ثلاثة أشهر (٦٠١/٩٩٠) كما هو

صريح كلام الفتح عن الخلاصة عن المحيط كما لا يخفى ١٢

الفضلى: انها إذا كانت مراعاة لا تنقضى عدتها بالأشهر، بل يوقف حالها حتى يظهر هل
حبلت من ذلك الوطن ام لا، فان ظهر حبلها اعتدت بالوضع وإلا فبالأشهر قال فى الفتح:
ويعتد بزمان التوقف من عدتها لأنه كان ليظهر حالها، فاذا لم يظهر كان من عدتها-اه-
لكن ينبغى الافناء به احتياطاً قبل العقد (١٠) بأن لا يعقد عليها إلا بعد التوقف، لكن لم
يذكروا مدة التوقف التى يظهر بها الحمل، و ذكر فى الحامدية عن بيوع البزازية أنه يصدق
فى دعوى الحبل فى رواية، إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشر لا أقل، وفى رواية
بعد شهرين وخمسة أيام، وعليه عمل الناس اهـ ومشى فى الحامدية على الأخيرة، وفيه نظر،
لأن المراد فى مسألتنا التوقف بعد مضي ثلاثة أشهر، فالأولى الأخذ بالرواية الأولى، فاذا
مضت أربعة أشهر وعشر، ولم يظهر الحبل علم أن العدة انقضت من حين مضي ثلاثة
أشهر-

(١٢) فان حاضت ثم امتد طهرها فتعتد بالحيض إلى أن تبلغ سنّ الإيلاس، وعند المالكية
تعتد بسنة كاملة، تسعة أشهر لمدة الإيلاس، وثلاثة أشهر لانقضاء العدة، قال الزاهدى: وقد
كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك فى هذه المسألة للضرورة، وسيأتى نظير هذه المسألة
فى زوجة المفقود حيث قيل: انه يفتى بقول مالك، أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي أربع
سنين

١١٣٥- قوله (١٢) تعدد عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين (٦٠٢/٩٩٢) من يوم المرافعة عند قاضى الشرع وتقديره لا من عند نفسها فانه خلاف نص الامام مالك رضى الله تعالى عنه ١٢

١١٣٦- قوله (١٣) الأولى ولو كبيرة (٦٠٣/٩٩٣) أقول أراد الترقى بالنظر الى نفى الوطئ أى و لو لم تصلح له، والله تعالى أعلم ١٢

١١٣٧- قال (١٤) فلم يخرج عنها إلا الحامل (٦٠٣/٩٩٣) أى بشرط صحة النكاح كما تقدم آنفا وسيأتى أن لا عدة فى النكاح الفاسد لموت ولا طلاق إلا بالحيض ١٢

١١٣٨- قال (١٥) أو من زنا (٦٠٤/٩٩٤) قبل موت الزوج أما الحامل من الزنا فى عدة الموت فلا تتغير عدتها، كما مر فى الصفحة الماضية حاشية، وسيأتى آنفا -

١١٣٩- قوله (١٦) فلا تتغير بالحمل (٦٠٤/٩٩٤) أقول ولعل وجهه

(١٣-١٤) والعدة للموت أربعة أشهر وعشر مطلقا، وطئت أولا، ولو صغيرة (الأولى ولو كبيرة (١٣) لأن المراد أن عدت الموت أربعة أشهر وعشر، وإن كانت من ذوات الحيض، فمن كانت من ذوات الأشهر بالأولى- تأمل- ردالمحتار) أو كتابية تحت مسلم ولو عبدا، فلم يخرج عنها إلا الحامل (١٤)

(١٥-١٧) والحامل مطلقا، ولو أمة أو كتابية، أو من زنا (١٥) بأن تزوج حبلى من زنا ودخل بها ثم مات أو طلقها تعتد بالوضع- فى النهر: واعلم أن المعتدة لو حملت فى عدتها ذكر الكرخى أن عدتها وضع الحمل، ولم يفصل، والذي ذكره محمد أن هذا فى عدة الطلاق، أما فى عدة الوفاة فلا تتغير بالحمل (١٦) وهو الصحيح، كذا فى البدائع اه- قال

عدة الوفاة بالاشهر والطلاق بالحيض والحيض يرتفع بالحبل فافهم ١٢

١١٤٠- قوله (١٧) ويعلم كون الحمل من زنا بولادتها قبل ستة أشهر
(٦٠٤/٩٩٤) أقول فيه نظر ظاهر فان الذى علم بهذا انما هو عدم كونه من هذا
النكاح أما كونه من زنا فلا، لاحتمال كونه من زوج آخر بنكاح صحيح أو
شبهة كما أفاده الامام الزيلعى وانظر ما سيذكره المحشى ص ١٠٤١-

١١٤١- قوله (١٨) ونكاح المعتدة (٦٠٧/٩٩٩) مرفى المهر ص ٥٧٥

ان هذا محمول على ما اذا نكح ولم يعلم أنها معتدة الغير ١٢

١١٤٢- قوله (١٩) أنت خبير بأن هذا يقتضى الاستغناء عن المنكوحة
فاسداً (٦٠٨/١٠٠٠) أقول لا استغناء فان المراد بشبهة العقد شبهة العقد
الصحيح فان زفت إليه غير عرسه أو تزوج منكوحة غيره أو معتدة غيره غير
عالم بحالها انما يعلم انها منكوحته بالنكاح الصحيح، اما الذى تزوج بنكاح فاسد
فقد عمد إلى مخالفة الشرع وقصد الفاسد وإن لم يظنه بجهله فاسداً، وبالجمله ما
قصده فى النكاح الفاسد فهو آثم فيه بحكم الشرع الظاهر ايضاً، أما الواطئ

الرحمتى ويعلم كون الحمل من زنا بولادتها قبل ستة أشهر من حين العقد (١٧)

(١٨) تقدم فى باب المهر أن الدخول فى النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب،
ومثل له فى البحر هناك بالتزوّج بلا شهود، وتزوّج الاختين معاً، أو الاخت فى عدة
الأخت، ونكاح المعتدة، والخامسة فى عدة الرابعة، والأمة على الحرية اهـ-

(١٩) (وعدة المنكوحة نكاحاً فاسداً، والموطوءة بشبهة) ومنه تزوّج امرأة الغير غير عالم
بحالها (الحيض للموت وغيره)- فى النهر: وانت خبير بأن هذا يقتضى الاستغناء عن

بشبهة فالاثم موضوع عنه وإن كان فعله حراما فى علم الله تعالى فاتضح الفرق-
ولله الحمد ١٢

١١٤٣- قوله (٢٠) وذلك كالموطوءة للزوج فى العدة بعد الثلاث

بنكاح (٦٠٨/١٠٠٢) لكون شبهة العقد ١٢

١١٤٤- قوله (٢١) او بعد ما أبانها (٦٠٨/١٠٠٢) بما دون الثلث ١٢

١١٤٥- قوله (٢٢) فى العدة بلا نكاح (٦٠٩/١٠٠٢) إذ بعدها لا

محل للشبهة ١٢

١١٤٦- قوله (٢٣) لا تنقضى العدة (٦٠٩/١٠٠٢) إلا أن يشتهر

طلاقها فيما بين الناس فان العدة الاولى تنقضى كما ياتى شرحا ص ١٠٠٥
وحاشية (ص ١٠١٣) لكن بهذا الوطاء اذا كان بشبهة تجب عدة أخرى كما ياتى
ص ١٠١٣ وقوله لا تنقضى العدة ليشمل الوجهين كما لا يخفى، والحاصل من
جمع الكل انه إن أبانها ولو بثلاث وأقام معها بلا وطئ فان كان مقرا بالطلاق، أو

المنكوحة فاسدا، إذ لا شك أنها موطوءة بشبهة العقد أيضا، بل هى أولى بذلك من منكرحة
الغير، إذ اشتراط الشهادة فى النكاح يختلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير
اهـ -

(٢٠-٢٤) وإذا وطئت المعتدة بشبهة وجبت عدة أخرى) قوله "بشبهة" متعلق بقوله

"وطئت" - وذلك كالموطوءة للزوج فى العدة بعد الثلاث بنكاح (٢٠) وكذا بدونه إذا قال

ظننت أنها تحمل لى، أو بعدما أبانها (٢١) بالفاظ الكناية وتمامه فى الفتح- ومفاده أنه لو

وطئها بعد الثلاث فى العدة بلا نكاح (٢٢) علما بمجرمتها لا تجب عدة أخرى لأنه زنا-

وفى البرازية:- طلقها ثلاثا، ووطئها فى العدة مع العلم بالحرمة، لا تستأنف العدة بثلاث

حيض ويرجمان إذا علما بالحرمة، ووجد شرائط الاحصان، ولو كان منكرا طلاقها لا

الطلاق قد اشتهر بين الناس باقراره تنقضى العدة والا لا، وان وطئها فى العدة وجبت عدة أخرى فى الإبانة بما دون الثلاث بالكنائيات مطلقا، فلا تنقضى الابانقضاء هذه متداخلة، وكذا فى الثلاث او الابانة بالصريح ان نكحها أو ادعى ظن حلها وإن لم يدع شبهة لا تجب أخرى غير أنه إن كان منكرا والطلاق لم يشتهر لا تنقضى العدة والا انقضت، وحاصله أن الوطئ فى الثلاث أو الابانة بالصريح كالإقامة بلا وطئ اذا لم يدع شبهة لانه حينئذ زنا فلا يعتبر - وملخصه انها لا تنقضى مطلقا لو منكرا ولم يشتهر، وإلا فتتقضى مطلقا إلا اذا وطئها فى العدة فى الإبانة بالكنائيات مطلقا وفى الثلاث والإبانة بالصريح مع ادعاء الشبهة فانه تجب عدة جديدة، والله تعالى أعلم ١٢-

١١٤٧- قوله (٢٤) وجعل فى النوازل البائن كالثلاث (٦٠٩/١٠٠٢)

فلا تستقبل لو وطئ بلا نكاح عالما بالحرمة ١٢

١١٤٨- قوله (٢٥) لا قبلها كما قدمناه (٦٠٩/١٠٠٣) ص ٩٩٤ فان

العدة لا تتقدم الفرقة ١٢

١١٤٩- قوله (٢٦) تنقضى عدتها (٦١٠/١٠٠٥) أقول إلا أن يطأها

تنقضى العدة (٢٣) ولو ادعى الشبهة تستقبل، وجعل فى النوازل البائن كالثلاث (٢٤)

والصدر لم يجعل الطلاق على مال، والخلع كالثلاث

(٢٥) فاذا حبلت فى العدة تنقضى بوضعه، سواء كان من المطلق، أو من زنا، أو من نكاح

فاسد، إذا ولدته بعد المتاركة، لا قبلها كما قدمناه عن الحاوى الزاهدى-

(٢٦-٢٧) أبانها ثم أقام معها زمنا، إن مقرا بطلاقها تنقضى عدتها (٢٦) لا إن منكرا-

فى العدة ولو تسلسل ذلك سنين بأن وطئها فى العدة فوجبت أخرى متداخلة،
فقبل أن تمضى وطئ ثانياً وهكذا إذا كانت الابانة بالكنايات لأنها رواجه عند
الشافعى رضى الله تعالى عنه، انظر مامر عن الفتح آتفا ص ١٠٠٢
١١٥٠- قوله (٢٧) المراد اقراره به من حين التطليق (١٠٠٥/٦١١) لا

بعد الكتمان زمانا ١٢

١١٥١- قال (٢٨) فى النكاح الفاسد بعد التفريق (١٠٠٦/٦١١)
أقول يعنى ما وقع فاسداً كالنكاح بغير شهود أو فسد بعارض ولم يفسخ كطرد
حرمة الصهر حيث لا يرتفع بها النكاح الا بتفريق أو متاركة كما تقدم فى
المحرمات، أما ما كان فسحا بنفس صدره كارتداده والعياذ بالله تعالى اجماعاً
وارتدادها على ظاهر الرواية فانه فسخ فى الحال كما تقدم حاشية فى باب الزل
ص ٥٠٦ متنا وشروحاً فى نكاح الكافر ص ٦٤٣ فمبدأ العدة فيه مذ وقع ذلك
الشئ الذى انفسخ به النكاح من دون انتظار تفريق وغيره لأن العدة من حين
تحقق المزيل وهو ههنا نفس ذلك الشئ بخلاف ما وقع فاسداً حيث يحتاج إلى
الفسخ من أحدهما أو من القاضى وما لا يفسخ به إذ لا مزيل فلو أن الموطوءة
حاضت ثلثا بعد رده حلت للأزواج أو بعد ردها حلت له اختها وأربع سواها
والله تعالى اعلم ١٢

والظاهر أن المراد إقراره به بين الناس، لا مجرد إقراره به عندها مع تصديقها له، وأن المراد
إقراره به من حين التطليق (٢٧)

(٢٨-٣٠) (و) مبدأها (فى النكاح الفاسد بعد التفريق) (٢٨) من القاضى بينهما- (أو)

١١٥٢- قال (٢٩) أو المتاركة (٦١٢/١٠٠٦) تقدمت مسائل المتاركة

حاشية ص ٥٧٧ -

١١٥٣- قوله (٣٠) ولذا ذكر مسكين من صورها الخ (٦١٢/١٠٠٧)

أقول انما الذى رأيت فى عدة مسكين هكذا (و) مبدأ العدة (فى النكاح الفاسد بعد التفريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريحاً عزمت (على ترك وطئها) أو ترك وطئك اهـ فانما الذى زاد على المتن خطاب للمرأة عن الزوج لقوله قال، صريحاً الخ- زاده إفادة لصحته بحضرتها و غيبتها فالظاهر أنه سهر منه رحمه الله تعالى، والله تعالى أعلم ١٢

١١٥٤- قال (٣١) لو بحضرتها وإلا لا (٦١٢/١٠٠٧) انظر هل مبناه

ما قيل من ان المتاركة بعد الدخول لا تكون إلا بحضرة الآخر أم هذا حكم إنكار النكاح مطلقاً ١٢

١١٥٥- قوله (٣٢) وطئ ثلاثاً حل لها (٦١٢/١٠٠٧) ذكره فى مهر

المتاركة (٢٩) أى (إظهار العزم) من الزوج (على ترك وطئها) بأن يقول بلسانه تركتك بلا وطئ، ونحوه (در مختار)

قوله من الزوج- قيد به لأن ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة، قال فى البحر: ورجحنا فى باب المهر أنها تكون من المرأة أيضاً، ولذا ذكر مسكين من صورها أن تقول فارقتك اهـ

(٣١) فى الشرح متصلاً بما نقلنا:- ومنه (أى من النحو أو من الاظهار) الطلاق، وإنكار النكاح، لو بحضرتها، وإلا لا،

(٣٢-٣٣) ذكر فى البحر أنه قدم فى النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة، فلا عدة عليها بموته إلا الحيض بعد الدخول، وأنه لاحداد ولا نفقة فيها، وأنه

الفتح بحثاً ولفظه ينبغي أن يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قدمناه من نقل العتايى اهـ- والذي قدمه فى مباحث الخلوة قوله قال العتايى تكلم مشايخنا فى العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة أنها واجبة ظاهراً أو حقيقة فقيلاً لو تزوجت وهى متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء اهـ- وهو كما ترى بحث مبنى على قياس على أحد قيلين للمشايخ ولكن العجب من البحر جزم به هنا ص ١٥٩ ج ٤ وأحاله على ما تقدم مع أنه جعله فيما تقدم خلاف الظاهر من كلامهم انظر ص ١٨٤ ج ٣ وكذلك جعل المقيس عليه خلاف ظاهر كلامهم انظر ص ١٦٦ ج ٣ فتأمل والله تعالى اعلم ١٢

١١٥٦- قوله (٣٣) ونحوه (٦١٢/١٠٠٨) يريد المتاركة ١٢

١١٥٧- قال (٣٤) ستون يوماً (٦١٢/١٠٠٨)

تحرم عليه امرأته لو تزوج اختها فاسداً إلى انقضاء العدة، وأن وجوبها فى القضاء، أما فى الديانة لو علمت انها حاضت بعد آخر وطئ ثلاثاً، حل لها التزوج (٣٢) بلا تفريق ونحوه (٣٣) وان الأرجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة-
(٣٤) لو قدّرت العدة) بالحيض فأقلها لحره ستون يوماً، ولأمة أربعون-

تفريغ محمد	تفريغ حسن
ط ۱۵	ح ۱۰
ح ۵	ط ۱۵
ط ۱۵	ح ۱۰
ح ۵	ط ۱۵
ط ۱۵	ح ۱۰
ح ۵	
<hr/> ۶۰	<hr/> ۶۰

١١٥٩- قال (٣٦) فتحل للأزواج (٦١٣/١٠٠٩) لأنها منكوحة طلقت قبل الخلوة فبانت لا إلى عدة وسقط نصف المهر ولا يملك تفريق الطلاق

١٢

١١٦٠ - قوله (٣٧) لقد صحبت العلماء العاملين الخ (١٠١٠/٦١٤)

(٣٥-٣٧) (نكح معتدته، وطلقها قبل الوطئ وجب عليه مهر تام و) عليها (عدة مبتدأة) لأنها مقبوضة في يده بالوطئ الأول، لبقاء أثره- وهو العدة- وهذه إحدى المسائل العشر المبينة على ان الدخول في النكاح الأول دخول في الثاني (٣٥) وقول زفر لا عدة عليها فتحل للزواج (٣٦) أبطله المصنف بما يطول، (در مختار) ولقد صحبت العلماء العاملين (٣٧) الأكابر قريبا من سبعين سنة فلم أر أحدا منهم أفتى بها (بالمسئلة المروية عن زفر) ولا

هذا قول الشيخ الكرخي شيخ العلامة الغزوي صاحب التنوير رحمهم الله

تعالى ١٢

١١٦١- قوله (٣٨) بخلاف ما إذا هاجر الزوج (١٠١١/٦١٤) إلى دار

الاسلام ١٢

١١٦٢- قوله (٣٩) وتركها (١٠١١/٦١٤) في دار الحرب ١٢ -

١١٦٣- قال (٤٠) (لو تزوج امرأة الغير) (١٠١١/٦١٤) أو معتدته

كما مر عن البحر (ص ٥٧٥) ١٢

١١٦٤- قوله (٤١) كما في الولوالجية (١٠١٣/٦١٦) ومحيط الامام

السرخسي والهندية وعامة الكتب ١٢-

حكم بها، ولا سمعته عنهم، فجزاهم الله تعالى خيرا، وقتل أصحابهم حيث اجتنبوا ما

يريب، واستمسكوا بما لا يريب- اه- (ردالمحتار عن الحلبي عن المصنف عن شيخ شيخه)

(٣٨-٣٩) لا تعتد (حربية خرجت إلينا مسلمة، أو ذمية، أو مستامنة ثم أسلمت أو صارت

ذمية) بخلاف ما إذا هاجر الزوج مسلما (٣٨) أو ذميا، أو مستامنا، ثم صار مسلما أو ذميا

وتركها (٣٩) فانه لا عدة عليها هناك إجماعا

(٤٠) وكذا لا عدة لو تزوج امرأة الغير ووطئها عالما بذلك-

(٤١) أنها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق، إن أكبر رايها أنه حق فلا بأس أن تعتد

وتتزوج- قوله "على يد ثقة"- هذا غير قيد كما في الولوالجية، وفي جامع الفصولين

أخيرها واحد بموت زوجها أو برده، أو بتطليقها حل لها التزوج الخ-

فصل الحداد (٦١٦/١٠١٥)

١١٦٥ - قوله (١) بالثوب (٦١٧/١٠١٦) اللام للعهد ١٢

١١٦٦ - قال (٢) كأريد التزوج (٦١٩/١٠١٩) أطلق إطلاقاً ولم يضيفه إليها فكان من التعريض بخلاف أريد أن أترجك فانه خطبة صريحة قطعاً فيحرم كما في البناية وغيرها،

١١٦٧ - قال (٣) في غير مسكنها عادت إليه فوراً (٦٢٠/١٠٢١) أقول ظاهره زيارتها في محلة أخرى من مصرها أما في غير مصرها فسيأتي أن لو بينها وبين مصرها مدة سفر وهي في مصر أو قرية محل إقامة يجب عليها عند الامام أن تعتد ثمه وإن لم يكن بينها وبينه سفر فقد أطلق الماتن الأمر بالرجوع وسنذكر أن الإطلاق هو الأظهر عندى، والله تعالى أعلم - لكن نقل المحشى عن إحدى الروايتين أنها إذا كانت في أثناء سفر وبينها وبين مصرها وكذا لك بينها وبين مقصدها أقل من سفر فإنها تخير في المضى والرجوع أقول فأولى أن تخير على هذه في الإقامة ثم لما فيه من عدم الانتقال أصلاً ، والله تعالى أعلم ١٢

١١٦٨ - قال (٤) استترت من الاستتار فليحرق (٦٢١/١٠٢٢) هو الذى فى الهندية عن البدائع حيث قال التستر عن سائر الورثة ممن ليس بمحرم

(١) تحذف الزينة ولبس الثوب المصبوغ بالعصفر والزعفران، والمراد بالثوب ما كان جديداً تقع به الزينة - الخ -

(٢) (تحرم خطبتها وصح التعريض) كأريد التزوج (لو معتدة الوفاة) - (الشرح)

(٣) (طلقت) أومات ، وهى زائرة (فى غير مسكنها عادت إليه فوراً) (الشرح)

(٤) ولو لم يكفها نصيبها من الدار اشترت من الأجانب - مجتبى - لكن الذى رأته

لها - اه - ١٢

١١٦٩ - قوله (٥) سواء كانت في مصر (١٠٢٣/٦٢٢) هذا قدأ فاده

الشارح بقوله ولو في مصر ١٢

١١٧٠ - قوله (٦) فانها تخير الخ (١٠٢٤/٦٢٢) والعود أحمد ١٢

١١٧١ - قوله (٧) على إحدى الروايتين (١٠٢٤/٦٢٢) بها جزم في

الهندية عن الكافي حيث قال بينها وبين مصرها ومقصدتها أقل من السفر إن شاءت مضت وإن شاءت رجعت سواء كانت في المصر أو غيره ، معها محرم أو لم يكن ، وبما أن الرجوع أولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج الخ أقول لكن فيه تأمل فانهم صرحوا قاطبة بوجوب رجوعها فوراً إلى بيتها إن مات وهي زائرة في غير بيتها فانه نص على أنها لو كانت في أثناء الطريق فسمعت بموته ترجع فوراً ولا تتر إلى بيت الزيارة لأنها إذا وجب عليها الرجوع منه كيف يجوز لها المقصد نحوها فإذا كان هذا في مصرها فأولى أن لا يؤذن لها في المضى إلى غير مصرها وإن لم يكن إليه مدة سفر إذا لم تكن المدة إلى مصرها أيضاً فحرر وراجع فلعل الأظهر ما جزم به المتن باطلاقه ، ١٢

بنسختي المجتبي استقرت من الاستار ، فليحرر- (الشرح)

(٧-٥) (أبأنها أو مات عنها في سفر) ولو في مصر (وليس بينها وبين مصرها مدة سفر رجعت) المتن والشرح - سواء كانت في مصر أو غيره (٥) وهذا إذا كان المقصد مدة سفر - بحر- أى فيجب الرجوع لتلا تصوير مسافرة في العدة بلا محرم ، بخلاف ما إذا لم يكن بينها وبين المقصد مدة سفر ، فانها تخير (٦) على إحدى الروايتين (٧) لعدم السفر ، فافهم -

١١٧٢ - قال (٨) تعتد ثمة (٦٢٢/١٠٢٤) ولا تمضى ولا ترجع لأن
فى كل ذلك إنشاء سفر لأن الفرض أن كلا الجانبين مدة سفر والسفر بدون محرم
محرم اتفاقا، أما إن كان معها محرم فالامام يقول إنشاءها السفر فى العدة حرام
بنفسه فلا بد أن تعتد ثمة لأن المحل محل الإقامة، ١٢

١١٧٣ - قال (٩) وكذا إن وجدت عند الامام (٦٢٢/١٠٢٤) إن
كانت فى مصر لم تخرج بغير محرم وإن كان معها محرم لم تخرج عند أبى حنيفة
رحمه الله تعالى وقالوا تخرج وهو قول أبى حنيفة أولا، وقوله الآخر أظهر ، هندية
عن الكافى، ١٢،

(٨-٩) (وإن كانت تلك) أى مدة السفر (من كل جانب خیرت، معها ولى أولا، وإن
مرت أو كانت فى مصر) أو قرية تصلح للإقامة (تعتد ثمة) (٨) إن لم تجد محرما ، اتفاقا،
وكذا إن وجدت عند الامام- (٩)

فصل فى ثبوت النسب (١٠٢٥/٦٢٣)

١١٧٤ - قال (١) ما لم تقر بمضى المدة (١٠٢٦/٦٢٣) فاذا أقرت إقرارا محتملا ثم جاءت بعده باكثر من سنتين لا يثبت النسب لأنها لما أقرت والقول فى ذلك قولها، زال العقد أصلا إلا أن يثبت بطلان إقرارها كما يأتى ص ١٠٣٠

١١٧٥ - قال (٢) (لا فى الأقل) (١٠٢٦/٦٢٣) أقول دلت المسئلة أن لو طلقها رجعيا فولدت بعد سنة ثم آخر بعد أخرى يثبت نسب الأول دون الثانى ، لأن ولادة الاول اذا لم تكن رجعة كانت بينونة لثبوت مضى المدة بالوضع فكان كما إذا ولدت بعد ما أقرت بستة أشهر

١١٧٦ - قوله (٣) فكالرجعى كما قد مناه عن الفتح (١٠٢٦/٦٢٣) أى لا يثبت النسب

١١٧٧ - قوله (٤) وله وجه بأن وطئها بشبهة فى العدة (١٠٢٧/٦٢٤) أقول بقى ما إذا لم يحتمل الوطئ فى العدة ايضا بأن جاءت به لاكثر من سنتين فى وقت انقضاء العدة المعلوم باقرارها أو بوضعها حملها ، وحكمه ظاهر، و هو عدم ثبوت النسب وإن ادعى إذلا شبهة ههنا أصلا وسيأتى - ٢٣٦/٣ - منا هذا

(١-٤) أكثر مدة الحمل ستان، وأقلها ستة أشهر ، فيثبت نسب ولد معتدة الرجعى وإن ولدت لأكثر من سنتين ما لم تقر بمضى العدة (١) وكانت رجعة فى الأكثر منهما ، لافى الأقل (٢) كما فى مبنوتة جاءت به لأقل منهما ولم تقر بمضيها (فلو أقرت به فكالرجعى كما قد مناه عن الفتح (٣) ردالمحتار) ولو لتما مهما لا يثبت النسب إلا بدعوته ، لأنه التزمه (أى وله وجه بأن و طئها بشبهة فى العدة (٤) هداية) وهى شبهة عقد أيضا -

الكلام ١٢

١١٧٨ - قال (٥) فولدته لسته أشهر (٦٢٥/١٠٢٩) من وقت الاقرار

١١٧٩ - قال (٦) فقالت المرأة (٦٢٧/١٠٣٣) فان لم تدع هذا فسد

النكاح ولم يثبت نسب الولد من الزوج سواء علم لها زوج قبله أولا ، كما ياتى

ص ١٠٣٩ وانظر ما ياتى ص ١٠٣٩ و ١٠٤١

١١٨٠ - قوله (٧) لكن ترجح ظاهرها (٦٢٧/١٠٣٣) وانظر ما لو

كان لها زوج من قبل وأمكن اثباته منه فهل لا يقبل قولها لعدم الحاجة إلى الاحتيال

لثبوت النسب - فليراجع ١٢

١١٨١ - قوله (٨) لاحتمال ضعيف (٦٢٨/١٠٣٤) وهو أن يكون

الحمل من غيره ١٢

(٥) أما الصغيرة لو أقرت بمضيها بعد أربعة أشهر وعشر فولدته لسته أشهر لم يثبت -

(٦-٧) ولو ولدت فاختلفا فى المدة ، فقالت المرأة (٦) نكحتنى منذ نصف حول ، وادعى

الأقل فالقول لها بلا يمن (وقالا تحلف وبه يفتى) - وهو أنه بشهادة الظاهر لها بالولادة من

نكاح ، حملا لها على الصلاح (المتن و الشرح) وهوله ظاهر يشهد له أيضا ، وهو إضافة

الحادث إلى أقرب أوقاته ، لكن ترجح ظاهرها (٧) بأن النسب يختاط فى إثباته - نهر -

(٨-١٠) (قال إن نكحتها فهى طالق ، فنكحها فولدت لنصف حول مذ نكحها لزمه نسبه)

احتياطا لتصوير الوطى حالة العقد ، ولو ولدته لأقل منه لم يثبت ، وكذا لأكثر ولو يوم -

ولكن بحث فيه فى الفتح ، وأقره فى البحر ، حيث قال : وتعقبه فى فتح القدير بأن منعهم

النسب هنا فى مدة يتصور أن يكون منه ، وهى ستان ، ينافى الاحتياط فى إثباته ، والاحتمال

المذكور فى غاية البعد ، فان العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر ، وربما تمضى

دهور ، ولم يسمع فيها بولادة ستة أشهر ، فكان الظاهر عدم حدوثه ، وحدثه احتمال ،

١١٨٢ - قوله (٩) وتركنا ظاهرا (٦٢٨/١٠٣٤) وهو أن الحمل منه ١٢

١١٨٣ - قوله (١٠) وهو عدم العدة (٦٢٨/١٠٣٤) لأنها طلقت فى

آن النكاح ١٢

١١٨٤ - قوله (١١) ثبوت نسبه منه (٦٢٩/١٠٣٦) من المولى ١٢

١١٨٥ - قوله (١٢) صحت دعواه (٦٢٩/١٠٣٦) أى المولى

فأى احتياط فى إثبات النسب إذا نفينا لاحتقال ضعيف (٨) يقتضى نفيه ، وتركنا ظاهرا (٩) يقتضى ثبوته ، ولت شعري أى الاحتمالين أبعد ، ألا احتمال الذى فرضوه لتصور العلوق منه لثبوت النسب ، وهو كونها تزوجها وهو يطؤها و وافق الانزال العقد ، أو احتمال كون الحمل إذا زاد على ستة أشهر يوم يكون من غيره - اهـ -

ويمكن الجواب بالفرق ، وهو أنه فى صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد يقينا ، فإذا أمكن حدوثه من العاقد ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه ، بخلاف ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد ، بأن ولدته لأكثر من نصف حول ، ولو بيوم ، فإنه لم يتيقن بوجوده وقته ، حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها بما ينافى وجوده ، وهو عدم العدة (١٠)

(١١-١٢) (زوج أمته من عبده فجاءت بولد ، فادعاه المولى لم يثبت نسبه) - قوله فجاءت بولد - أى لستة أشهر فأكثر ، من وقت التزوج ، وإلا فالظاهر ثبوت نسبه منه (١١) لما صرحوا به من أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج ، ويفسد النكاح ، لأنه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح ، بل يحتمل كونه من زوج ، أو وطئ شبهة ، فإذا فسد النكاح هنا صحت دعواه (١٢) لعدم المانع -

١١٨٦ - قال - (١٣) غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت أولادا (٦١٦/١٠٣٨) أما لو كان حاضرا فالولد للأول بالاتفاق كما فى البزايه ١٢، أقول الغيبة ضد الحضور وليس المراد حضوره فى الدنيا فان فرض المسئلة فيما اذا حضر بعد ما ولدت ،ولا حضوره فى مجلس العقد فإن الحاضر فى البلد لا يقال له غاب عن امرأته ، فاذا المراد بالحضور الكون فى البلد الذى تزوجت فيه بآخر وبالغيبة عدم كونه ثم والشرط إنما هو الغيبة لا كونه مفقود الخبر فتشمل المسئلة ما إذا ذهب عن البلد فتزوجت وما إذا هربت هى من عنده فتزوجت فى بلدة اخرى و قد كانت حادثة الفتوى

ثم أقول - كأن اشتراط غيبته لأن الظاهر أن الحاضر ينازع فلا يتم أمرالنكاح وإن فعل كان محض زنا فلم يبق محل نظر ولا خلاف فى أن الاولاد للأول كما قال فى البزاية انه إن كان حاضرا فالولد له بالاتفاق ولكون حضوره مظنة المنازعة أدير الأمر عليه كما قال فى الهداية فى من أخبره مخبر أنك تزوجتها وهى أختك من الرضاة لم يتزوج بأختها أو أربع سواها لأنه أخير بفساد مقارن والاقدام على العقد يدل على صحته وإنكار فساده، فيثبت المنازع بالظاهر وفى غاية البيان عن شرح الكافى لشيخ الاسلام الإسييجابى: هذا خبر فى موضع المنازعة لأن الظاهر من حال العاقدانه يدعى صحة عقده وهذا يدعى فساده اه - ونظير مسألتنا هذه فى اشتراط الغيبة ما قال محمد فى كتاب الاستحسان لوأن

(١٣-٢٠) غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت أولادا (١٣) ثم جاء الزوج الأول (فالأولاد للثانى على المذهب) الذى رجع إليه الامام، وعليه الفتوى - كما فى الخانية (والجوهرة، والكافى ، وغيرها - (المتن و الشرح)

امرأة اخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات عنها أو طلقها أو كان غير ثقة و أتاها بكتاب من زوجها با لطلاق ولا تدرى أنه كتابه أم لا إلا أن اكبر رائها أنه حق لا بأس بأن تعتد ثم تتزوج اه - وقد أورده هكذا فى متن الهداية ص ٣٧٢ ج ٣ والخانية طبع لكهنو ص ٣٧٦/ج ٤ والهندية طبع دهلى ص ١١٩/ج ٥ عن - محيط السرخسى وعن المحيط و قد صرح بمفهومه فى البازية تاسع فصول الطلاق ص ٢٦١ فقال شهد أن زوجها طلقها ثلثا ان كان غائبا ساغ لها أن تتزوج بآخر ، وإن كان حاضرا لا ، لأن الزوج إذا أنكر احتيج إلى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها إلا بحضرة الزوج اه - ونقله عنها فى البحر ص ١٤١/ج ٤ ومر حاشية ص ٨٩٦ وفى قوله "إذا انكر" دليل على ما قلنا انه لا يشترط وقوع الانكار بل يكفى أنه محله والله تعالى أعلم -

فتحصل مما قررنا أن المنكوحة غير المعتدة إذا تزوجت بآخر سواء كان ذلك لأنها أخبرت بموته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت أو ادعت هى من قبل نفسها موته أو طلاقه أو لم تدع شيئا وتزوجت فان كان الزوج الثانى يعلم أنها فى عصمة غيره بطل النكاح والولد للأول مطلقا لأنه زنا، به يفتى - بزازيه، بحر - وكذا إن كان الزوج الاول حاضرا وهذا بالاتفاق - بزازيه - وكذا إن لم يمكن إلحاقه بالثانى، وهذا ايضا بالضرورة بالاتفاق، أما اذا كان الاول غائبا والثانى غير عالم بأنها منكوحة غيره وكان إلحاقه به ممكنا فهذا هو الذى فيه الاختلاف فقال الامام للأول وهو ظاهر الرواية، سراجيه - وقال الامام ظهير الدين ان الفتوى عليه - بزازيه - و رجحه فى البدائع بتأخير دليله وحزم الامام الحاكم الشهيد فى الكافى بأن عند الامكان من الفراشين يجعل من الصحيح لكن يروى عن الامام الرجوع إلى أنه للثانى وعليه الفتوى - تجنيس، خانیه، سراجيه، والله تعالى أعلم .

١١٨٧ - قوله (١٤) ثم بان خلافه اه - ح - (٦٣١/١٠٣٨) ولما إذا تزوجت بعد غيبته سنين من دون ادعاء موت أو طلاق و لما إذا سببت فتزوجها حربى فولدت كما فى الهندية باب النكاح الفاسد عن البزازية وحزم فى الكل بأن الأولاد للأول ثم نقل عن التحنيس والخانية والسراجية الفتوى على أنها للثانى - وأن الامام رجع اليه ثم عن البزازية أنه به أفتى الصدر الشهيد وقال الامام ظهير الدين الفتوى على أنه للأول لأن الولد للفراش بالنص ولو كان الاول حاضرا والمسئلة بحالها فالولد للأول - اه - أى بالاتفاق كما فى البزازية اه

اقول ومبنى كل ذلك اذا لم يعلم الثانى أنها لغيره إلا مسئلة الحربى فانه يتأول تملكهم بالسيى فكانه تزوج أمة لهم أما غيره إن علم أنها لغيره كان زانيا و ليس للزاني فراش فالولد للأول قطعا هذا على مامر عن البحر ص ٥٧٥ وقدمنا عنه ثم وبه يفتى وانظر ما نكتبه على الورقة الآتية ويؤيده ما ذكرت من التقييد ما ياتى شرحا ص ١٠٤١ فى المعتدة أن لو علم الثانى بالعدة فالنكاح فاسد و ولدها للأول إن أمكن إثباته منه بأن تلد لأقل من سنتين مذ طلق أو مات - اه - فكذا إذا علم أنها فى نكاح غيره ولا حاجة هنا إلى التقييد بإمكان ولاثبات فانه ممكن ههنا مطلقا إذ لا موت ولا طلاق - ١٢

قوله غاب عن امرأته، الخ، شامل لما إذا بلغها موته أو طلاقه فاعتدت وتزوجت، ثم بان خلافه، ولما إذا ادعت ذلك ثم بان خلافه - اه - ح - (١٤) بعد عبارة الشرح المنقولة : وفى حاشية شرح المنار لابن الحنبلى ،وعليه الفتوى إن احتمله الحال ، (الشرح) قال إشارح فى شرحه على المنار : لكن الصحيح ما أورده الجرجاني(١٥)

١١٨٨ - قوله (١٥) ما أورده الجرحانى (٦٣١/١٠٣٨) عبدالكريم عن

الامام الاعظم ١٢

١١٨٩ - قال (١٦) فالولد للفراش الحقيقى (٦٣١/١٠٣٨) أقول قال

فى البدائع وجه قول أبى حنيفة أن الفراش الصحيح للأول فيكون الولد للأول لقول النبى صلى الله تعالى عليه وسلم: الولد للفراش ، و مطلق الفراش ينصرف إلى الصحيح وهذا هو معنى ما ذكرنا عن البزازية عن الامام ظهير الدين من أن الفتوى على قول الامام لأن الولد للفراش بالنص وبه حزم الامام الحاكم الشهيد فى الكافى لكن فى مسألة المعتد عن بائن، الآتية فى الورقة الثانية ١٢

١١٩٠ - قوله (١٧) وعند أبى يوسف للأول إن أتت به لأقل من ستة

أشهر من عقد الثانى (٦٣١/١٠٣٨) بل من وطئه كما فى البدائع ج ٣ ص ٢١٥

كيف وإن النكاح فاسد - ١٢

أن الأولاد من الثانى ان احتمله الحال ، وأن الامام رجع إلى هذا القول وعليه الفتوى - الخ - (ردالمحتار)

لكن فى آخر دعوى المجمع حكى أربعة أقوال ، ثم أفتى بما اعتمده المصنف و علله ابن ملك بأنه المستقر حقيقه ، فالولد للفراش الحقيقى (١٦) وإن كان فاسدا ، وتمامه فيه ، فراجع - (الدرالمعتار)

حاصل عبارته مع شرحه لابن ملك - (١) أن الاولاد للأول عند أبى حنيفة مطلقا، أى سواء أتت به لأقل من ستة اشهر أولا، لأن نكاح الأول صحيح ، فاعتباره أولى - (٢) وفى رواية : للثانى ، وعليه الفتوى ، لأن الولد للفراش الحقيقى ، وإن كان فاسدا (٣) وعند أبى يوسف للأول ، إن أتت به لأقل من ستة أشهر من عقد الثانى (١٧) لتيقن العلوق من الأول ، وإن كان لأكثر فللثانى (٤) وعند محمد : للأول ، إن كان بين وطئ الثانى

١١٩١ - قوله (١٨) فقد ذكرنا قريبا (٦٣١/١٠٣٩) ص ١٠٣٦

وسياتى ص ١٠٤١

١١٩٢ - قوله (١٩) لم يثبت نسبه من الزوج (٦٣١/١٠٣٩) إلا أن

تدعى أنها ولدت بعد ستة أشهر من النكاح فالقول لها يمينها ويبقى النكاح
ويثبت النسب ولا تقبل بينة الزوج أنه نكحها مذاقل من ستة أشهر كما تقدم قريبا

ص ١٠٣٣ - ١٢

١١٩٣ - قوله (٢٠) وأنه لا وجه للاستدراك عليه بما فى المجموع

والولادة أقل من ستين ، فلو أكثر منهما فللثانى ، لتيقن أنه ليس من الأول ، والنكاح
الصحيح مع احتمال العلوق منه أولى بالاعتبار - وإنما وضع المسألة فى الولد ، إذ المرأة ترد
إلى الأول إجماعا - ٥

قلت وظاهره أنه على المفتى به يكون الولد للثانى مطلقا ، وإن جاءت به لأقل من
سنة أشهر من وقت العقد ، كما يدل عليه ذكر الاطلاق قبله ، والاختصار على التفصيل
بعده ، وهذا خلاف ما قاله ابن الحنبلى وهذا وجه الاستدراك ، لكن لا يخفى ما فيه ، فقد
ذكرنا قريبا (١٨) أن المتكوحة لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
(١٩) ويفسد النكاح - أى لأنه لا بد من تصور العلوق منه ، وفيما دون ستة أشهر لا
يتصور ذلك ، وهذا إذا لم يعلم بأن لها زوجا غيره ، فكيف إذا ظهر زوج غيره ، فلا شك
فى عدم ثبوته من الثانى ، ولهذا قال فى شرح در البحار أن هذا مشكل فيما إذا أتت به
لأقل من ستة أشهر مذ تزوجها اهـ -- والحق أن الاطلاق غير مراد ، وأن الصواب ما نقله
ابن الحنبلى ، وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المفتى بها هى التى أخذ بها أبو يوسف ،
وأنه لا بد من تقييد كلام المصنف والمجمع بما نقله ابن الحنبلى ، وأنه لا وجه للاستدراك عليه
بما فى المجموع (٢٠) والله أعلم - (ردالمحتار)

(٦٣١/١٠٣٩) وإنه ليس ههنا إلا ثلاثة أقوال للثلاثة الأجداد ، الأول وهو الأول ، للأول انهم مطلقا للأول-الثانى للثانى أنهم مهما أمكن للثانى وإلا فللأول واليه رجع الأول وعليه الفتوى والمعول - الثالث للثالث أنهم مهما أمكن للأول وإلا فللثانى ثم هذا كله إذا تزوجت بآخر أما لو بلا نكاح فالكل للأول عند الكل إذا فراش له حينئذ أصلا والولد للفراش وللعاهر الحجر ١٢

١١٩٤- قال (٢١) ولو تزوجت معتدة بائن فولدت (٦٣٢/١٠٤١)

وكذا معتدة موت فى جميع الاحكام المذكورة كما فى الهندية ص ١٨٤ - ١٢
١١٩٥ - قال (٢٢) منذ تزوجت فالولد للأول لفساد نكاح الآخر
(٦٣٢/١٠٤١)

تنبيه يجب التنبيه له -

اقول اعلم أن نكاح المعتدة فاسد لاشك، وقد اختلف أئمتنا أن العبرة فى النكاح الفاسد لاثبات النسب هل هى بوقست النكاح فيثبت النسب إذا جاءت بولد لسته اشهر مذ تزوجها وإن لم يكن دخل بها بعد ، أم بوقست الدخول فتعد ستة أشهر مذ ذاك لا مذ تزوج - إلى الاول ذهب الشيخان، وإلى الثانى محمد رضى الله تعالى عنهم ، قال فى البحر وعليه الفتوى كما مر ص ١٠٠٠ فإذا ن يكون ما ههنا مبنيًا على قولهما رضى الله تعالى عنهما لا على القول المفتى به فليتنبه له - وكان على السيد المحشى رحمه الله تعالى أن ينبه عليه وكأنه اكتفى بما مر والله تعالى اعلم ١٢

(٢١-٣٩) فى الشرح : ولو تزوجت معتدة بائن فولدت (٢١) لأقل من ستين مذ بانت ، ولأقل من الأقل مذ تزوجت فالولد للأول لفساد نكاح الآخر (٢٢) (ينافى ما تقدم من أن

١١٩٦ - قوله (٢٣) لعدم أقل مدة الحمل (٦٣٢/١٠٤١) تقدم ما

فيه ١٢

١١٩٧ - قال (٢٤) ولنصف حول (٦٣٢/١٠٤١) فأكثر

١١٩٨ - قال (٢٥) فالولد للثانى (٦٣٢/١٠٤١) وهو ظاهر

١١٩٩ - قال (٢٦) ولولا قل من نصفه لم يلزم الأول (٦٣٢/١٠٤١)

للزيادة

١٢٠٠ - قوله (٢٧) ولا الثانى (٦٣٢/١٠٤١) للأقلية ، ولا يجعل ولد

الزنا وانما يقال فيه انه مجهول النسب ١٢

اقول وينبغى أن يستثنى منه ما إذا ادعت النكاح مذسطة أشهر كما يفيد

مامر ص ١٠٣٣ - ١٢

١٢٠١ - قال (٢٨) والنكاح صحيح (٦٣٢/١٠٤١) بل فاسد -

الذى فى الهندية عن البدائع وهل يجوز نكاح الثانى؟ فى قول أبى حنيفة ومحمد

جائز، اهـ - ١٢

١٢٠٢ - قوله (٢٩) كذا فى البدائع (٦٣٢/١٠٤١) وعنها فى الهندية

العبرة للفراش الحقيقى ولو فاسداً، فالأولى التعليل بعدم إمكان جعله من الثانى، لعدم أقل مدة الحمل (٢٣) رحمتى (ولو لأكثر منهما مذ بانث ، ولنصف حول (٢٤) مذ تزوجت فالولد للثانى (٢٥) ولو لأقل من نصفه لم يلزم الأول (٢٦) ولا الثانى (٢٧) والنكاح صحيح (٢٨) (أى عندهما، وعند أبى يوسف فاسد ، لأنه إذا لم يثبت من الثانى كان من الزنا، ونكاح الحامل من الزنا صحيح عندهما ، لا عنده - كذا فى البدائع (٢٩) وتبعه فى

١٢٠٣ - قوله (٣٠) ولا يلزم أن يكون من الزنا (٦٣٢/١٠٤١) مرض

١٠٣٦

١٢٠٤ - قوله (٣١) ويفسد النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر

(٦٣٢/١٠٤١) ولاتنس ما أشرنا إلى استثنائه فليراجع ١٢

١٢٠٥ - قال (٣٢) ولولا قل منهما ولنصفه (٦٣٣/١٠٤١) أو أكثر

١٢٠٦ - قال (٣٣) ففى عدة البحر (١٥٦/٤) بحثا أنه للأول

(٦٣٣/١٠٤١) هو المنصوص عليه فى كافى الامام الحاكم، منحة الخالق ١٢

١٢٠٧ - قال (٣٤) لكنه نقل هنا عن البدائع (٦٣٣/١٠٤١) ج ٤

ص ١٧٢ حققنا حكم المسئلة على هامش البدائع ٢١٥/٣ فراجع ١٢

١٢٠٨ - قال (٣٥) هنا عن البدائع (٦٣٣/١٠٤١) هو سهو قطعاً

فلا هو فى البدائع ولا هو صحيح فى نفسه كما بينته على هامشه ١٧٣/٤ -

١٢٠٩ - قال (٣٦) انه للثانى (٦٣٣/١٠٤١) لم أره فى البدائع ١٢

البحر ، ولم يظهر لى وجهه ، لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه من غيرهما ، ولا يلزم أن يكون من الزنا (٣٠) لاحتمال كونه بشبهة ، ولا يصح النكاح ، إلا إذا علم أنه من زنا ، ففى الزيلعى وغيره : لو ولدت المنكوحه لأقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت النسب ، لأن العلوق سابق على النكاح ، ويفسد النكاح لاحتمال أنه من زوج آخر (٣١) بنكاح صحيح أو بشبهة اهـ فليتأمل (ردالمحتار) - ولو لأقل منهما ولنصفه (٣٢) ففى عدة البحر بحثا أنه للأول (٣٣) لكنه نقل هنا عن البدائع

(٣٥-٣٤١) أنه للثانى (٣٦) معللاً بأن إقداً منها على التزوج دليل انقضاء عدتها ، حتى لو

١٢١٠ - قال (٣٧) فالنكاح فاسد (٦٣٣/١٠٤١) أي باطل كما مر

لتحقيقه ص ٥٧٥ - ١٢

١٢١١ - قال (٣٨) إن أمكن إثباته منه (٦٣٣/١٠٤١) والحاصل أن

من تزوجت فى عدة موت أو طلاق فإن علم الزوج بذلك فالولد للأول مهما
أمكن وإلا فللثانى إن أمكن وإلا فمجهول النسب، وإن لم يعلم فللثانى مهما
امكن وإلا فللأول إن أمكن وإلا فمجهول النسب، والامكان للثانى بالولادة بعد
سنة أشهر من النكاح أو الوطى، وللأول قبل تمام سنتين من الافتراق ، والله تعالى

أعلم - ١٢

١٢١٢ - قوله (٣٩) مذتزوجت فهو للثانى (٦٣٣/١٠٤١) بلاشبهة

الآن نكاح الثانى وإن كان فاسدا لكن لما تعذر إثبات النسب من النكاح الصحيح
فإثباته من الفاسد أولى من الحمل على الزنا اهـ - هندية عن البدائع ١٢

أقول فهذا يمنع حمل الفاسد على الباطل، وينص على مناقضة ما مر
ص ٥٧٥ عن البحر عن المحتبى، وعنه عن القنية وغيرها، فليحرر، ويؤيد مافى
البدائع تأييدا جليا أن الامام الجليل الطحاوى أخرج فى شرح معانى الآثار عن
سعيد بن المسيب أن رجلا تزوج امرأة فى عدتها فرفع إلى عمر فضربهما دون

علم بالعدة فالنكاح فاسد (٣٧) و ولدها للأول إن أمكن اثباته منه (٣٨) بأن تلد لأقل من
سنتين مذ طلق أو مات (أما إذا لم يمكن بأن جاءت به لأكثر من سنتين مذ بانث ، ولسته
أشهر مذ تزوجت فهو للثانى (٣٩) : كما فى البحر عن البدائع - ردالمحتار)

الحدو جعل لها الصداق وفرق بينهما قال الطحاوى أفلا ترى أن عمر ضرب المرأة
والزوج المتزوج فى العدة فاستحال أن يضربهما وهما جاهلان بالتحريم ثم لم يقم

الحد وجعل لها الصداق وفرق بينهما قال الطحاوى أفلاترى أن عمر ضرب المرأة والزوج المتزوج فى العدة فاستحال أن يضربهما وهما جاهلان بالتحريم ثم لم يقم عليهما الحد وقد حضره أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتابعوه ولم يخالفوه فهذا دليل صحيح على أن عقد النكاح إذا كان وان كان لا يثبت وجب له حكم النكاح فى وجوب المهر بالدخول الذى يكون بعده، وفى العدة منه، وفى ثبوت النسب، وما كان يوجب ما ذكرنا فمستحيل أن يجب به حد، لأن الذى يوجب الحد هو الزنا والزنا لا يوجب ثبوت نسب ولا مهر ولا عدة والله تعالى أعلم ١٢

باب الحضانة (٦٣٣/١٠٤٢)

١٢١٣- قوله (١) وسياتي الكلام عليه (٦٣٣/١٠٤٢) أول ص ١٠٨٧، محصله أن الحق لها ما لم تتعين للحضانة حتى لا يدفع الى غيرها إلا برضاها - أما إذا تعينت فالحق للولد حتى لا تستطيع الا امتناع حينئذ وتجبر عليها - اقول وحاصله أن حقها أن تحضن وحقه أن يحضن من دون تعيين من يحضن فالحضانة مبنية للفاعل أي الحاضنة حقها ومبنية للمفعول أي المحضونة حقه فلم يتوارد القولان على محل واحد - والله تعالى اعلم - وحيث أن المحضونية لا وجود لها بدون الحاضنة رجع الأمر أن حضانتها عينا حقها ، وحضانة حاضنة ما حقه فاذا امتنعت وثم أخرى فإنما امتنعت عن حقها ، لوجود حقه بحضانة الأخرى أما اذا لم تكن أخرى فامتناعها نفى للمحضونية مطلقا وهي حقه - فلا تملك إبطاله وتجبر عليها ١٢

١٢١٤- قوله (٢) ولم أره (٦٣٣/١٠٤٣) اقول استيلاء المحبة إما أن يبقى لها عقل تكليف أولا، على الثاني لا شك في الاخذ منها وهي داخلة في غير مأمونة من باب أولى، وعلى الأول فقد حرم الله تعالى عليها الاشتغال بالأعمال بحيث يضيع الولد فإن كانت صادقة في محبة الله تعالى حفظت الولد في طاعة الله تعالى و حينئذ لا معنى لإسقاط حقها في الحضانة وإلا فهي فاسقة باضاعته

(٢-١) تثبت للأُم (ظا هره أن الحق لها، وقيل للولد، وسياتي الكلام عليه - ردالمحتار) ولو كتابية أو مجوسية أو بعد الفرقة إلا أن تكون مرتدة أو فاجرة فجورا يضيع الولد به كزنا وغناء وسرقة ونياحة، (وعلى هذا لو كانت صالحة كثيرة الصلاة قد استولى عليها محبة الله

ودخلت فى قولهم فاجرة، فوجب النزاع، وبالجملة فالمسئلة منصوص عليها
بوجوبها - والله الحمد ١٢

١٢١٥- قوله (٣) حققت أن بحث المصنف لا حاصل له
(٦٣٤/١٠٤٣) فانا نشاهد كثيرا أن فاسقات لم يسجدن لله تعالى سجدة ولم
يصمن يوما يبالغن أشد المبالغة فى حفظ أولادهن وعندهن من الحنان عليهم ما لا
يوصف فكيف ينزعون منهن وهن أشفق و فسقهن على أنفسهن ما لم يبلغوا العقل
فيخشى عليهم التخلق ١٢

١٢١٦- قوله (٤) انها تستحق الأجرة (٦٣٦/١٠٤٧) أقول فرق بين
إيجاب الإجارة وإيجاب الارضاع والحاصل ههنا الأول فكيف تنفك الإجارة عن
الأجر والحاصل فى الأم الثانى فكيف تقاس عليه ١٢

١٢١٧- قوله (٥) تجبر الأم (٦٣٦/١٠٤٨) المطلقة ١٢

تعالى وخوفه حتى شغلها عن الولد ، ولزم ضياعه، انتزع منها ولم أره (٢) اهـ -ح-
(٣) قال المصنف : والذي يظهر العمل بإطلاقهم كما هو مذهب الشافعى أن الفاسقة بترك
الصلاة لاحضانة لها (الشرح) وبعد ما علمت أن المناط هو الضياع حققت أن بحث المصنف
لا حاصل له اهـ -ح-

(٤) إذا كان لا يوجد سواها (سوى الأم) تجبر على إرضاعه ، صيانة له عن الهلاك، وعليه لا
أجرة لها اهـ - جوهرة - ويخالفه ما فى الهندية وغيرها : لو استوجر له من ترضعه شهرا،
ثم مضى ولم يأخذ ثدى غيرها تجبر على إبقاء الإجارة ، فان مقتضاه أنها تستحق الأجرة ،
وللا لقليل تجبر على الارضاع مجانا -

(٥) ورأيت بخط شيخ مشايخنا السائحانى : قال البرجنبدى تجبر الأم على الحضانة إذا لم
يكن لها زوج، والنفقة على الأب -

١٢١٨- اقول (٦) لأن الظاهر وجوب أجرة الحضانة لها
(٦٣٧/١٠٤٨) أى ولو منكوحة أو معتدة ١٢

١٢١٩- قوله (٧) إذا كانت أهلا (٦٣٧/١٠٤٨) للحضانة ١٢

١٢٢٠- قوله (٨) لأنها إنما تستاجر له الخ (٦٣٧/١٠٤٨) اقول فيه
أنها لا تستاجر للحضانه أيضا إلا عند ذاك-١٢-

١٢٢١- قوله (٩) وذلك موجود الخ (٦٣٧/١٠٤٨) اقول هل يجب
عليها الإرضاع والحضانة ديانة مطلقا ولو بانت وخرجت من العدة، أم بقيد بقاء
النكاح ولو حكما، فإن كان الاول (وهو الظاهر لعموم النصوص ، ثم رأيت
التصريح به فى الفتح-ج٣-ص٢٤٦- وجب ضياع الفرق بين الحضانة
والرضاع و وجب عدم وجوب أجرتهما مطلقا ولو بعد العدة ان قلنا ان الوجوب
ديانة ينافى لزوم الأجرة، وإن كان الثانى فنعم يصح كلام الخير الرملى ويندفع
إيراد العلامة الغزوى-١٢-

١٢٢٢- قوله (١٠) فى الحضانة بل دعوى (٦٣٧/١٠٤٨) فإنها أيضا

(٦-١٣) فى المتن والشرح : (وتستحق) الحضانة (أجرة الحضانة إذا لم تكن منكوحة ولا
معتدة) لأبيه ، وهى غير أجرة إرضاعه ونفقته كما فى البحر عن السراجية -
قال المصنف فى المنح :- وعندى أنه لا حاجة إلى قوله "إذا لم تكن منكوحة ولا
معتدة" لأن الظاهر وجوب أجرة الحضانة لها (٦) إذا كانت أهلا (٧) وما ذكر انما هو شرط
لوجوب أجر الرضاع لها ، لأنها انما تستاجر له (٨) اذا لم تكن منكوحة أو معتدة اهـ -
ونازعه الخير الرملى فى حاشيته على المنح بأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحة
ومعتدة الرجعى لوجوبه عليها ديانة ، وذلك موجود (٩) فى الحضانة بل دعوى (١٠)

تجب عليها ديانة - ١٢

١٢٢٣ - قوله (١١) قلت على أنك قد علمت (٦٣٧/١٠٤٨) أقول

تفيد العلاوة أنها رد آخر على الغزى مع أنه رد على الرملى، تأمل - ١٢

١٢٢٤ - قوله (١٢) على أبيه لو غنيا (٦٣٧/١٠٤٨) أقول : لعله سبق

قلم وصوابه لو فقيرا أى الصغير، وعليه يستقيم قوله وإلا فمن مال الصغير ، بل الشرط نفسه لا يصح إلا به فإن نفقة الصغير الفقير واجبة على أبيه مطلقا ولو الأب فقيرا حتى يجب عليه التكسب ولو بالتكفف فان لم يستطع فنيفق قريب غيره ويرجع على الأب اذا أيسر كما ياتى شرحا - ص ١١٠٤ - ١٢

١٢٢٥ - قوله (١٣) لوجوبهما عليها ديانة (٦٣٧/١٠٤٨) أقول هذا

عجيب بعد القول بأن الأجرة تستحق مع الجبر، فالوجه الاقتصار على التعليل الأخير، وأنا أقول تحقيق المقام عندى والله تعالى اعلم أن الحضانة محبوسة للولد ، وكل من كان محبوسا لغيره كان نفقته عليه فاذا لم يكن للغير مال فعلى أبيه و اذا كان هذا جزاء الاحتباس لا أجرة عمل فلا يتعدد بتعدد وجوه الاحتباس ، لأن الاحتباس نفسه لا يتعدد بتعدد الوجوه فكذا جزاءه فاذا كانت منكوحة أو معتدة

الاولوية فيها غير بعيد ، إلى آخر ما قاله -

قلت : على أنك قد علمت (١١) مما قد مناه أنفا أن الأجرة تستحق مع وجود الجبر ، فلا تنافى الوجوب ، ولعل وجهه أن نفقة الصغير لما وجبت على أبيه لو غنيا (١٢) وإلا فمن مال الصغير كان من جملة الانفاق على حاضته التى حبست نفسها لأجله عن التزوج، ومثلها أجرة إرضاعه ، فلم تكن أجرة خالصة من كل وجه ، حتى ينافيها الوجوب ، بل لها شبه الأجرة وشبه النفقة ، فاذا كانت منكوحة أو معتدة لأبيه لم تستحق أجرة لا

وجبت نفقتها جزاء لاحتباسها ، فان حضنت لم تستحق شيئا آخر ، لأن مفاد الاحتباس إيجاب الكفاية ، وقد أوجبناها والكفاية لا تتكرر بخلاف ما إذا خرجت عن العدة إذ لا تجب كفايتها على أبى الصغير فتجب لأجل الحضانة ولذا لو استأجرها وهى زوجته أو معتدته لترضع ولدها لم يجز كما فى متن الهداية ، قال فيها لأن الارضاع مستحق عليه ديانة الخ واعتبر ذاك بمن كان قاضيا و نفقة بيت المال دائرة عليه قدر الكفاية ثم تعين عليه الافتاء فوجب لم تلزم له كفاية أخرى وإن أخذ أجرا على الفتوى فقد أخذه على الطاعة فظهر أن التقييد بما إذا لم تكن منكوحة أو معتدة لازم لا كما ظن العلامة الغزى وأن امتناع وجوب أجر الرضاع للمنكوحة والمعتدة لحصول الكفاية من جهة الأب ولا تكرر فيها، لا للوجوب عليها ديانة - فهذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم

١٢٢٦- قال (١٤) (ام الام) (١٠٥٠/٦٣٨) بشرط عدم الموانع

المذكورة من الفجور والتزوج بأجنبى والتضييع والا رتداد وغير ذلك مما مر كما

فى الهندية والخانية -١٢

١٢٢٧- قال (١٥) ينبغى تقديره بسبع سنين (١٠٥٢/٦٣٩) أقول قد

يريده ما فى الحديث وتجب الصلاة على الغلام إذا عقل والصوم إذا طاق والحدود

والشهادة إذا احتلم... علّموا الصبي الصلاة ابن سبع ابن عشر لكن لقائل

على الحضانة ولا على الارضاع ، لوجوبهما عليها ديانة (١٣) ولأن النفقة ثابتة لها بدونهما

الخ -

(١٤) (ثم أم الام) أى الحضانة بعد الأم لأم الأم -

(١٥-١٦) والحاضنة الذمّة كمسلمة ما لم يعقل دينها ، ينبغى تقديره بسبع سنين (١٥)

أن يقول التعبير بالوجوب يفيد التأكد الباعث على الضرب إذا ترك وهو إذا كان ابن عشر ولك أن تقول عقل الاسلام قبل عقل الصلاة ويدفع الايراد من أصله أن لو لم يعقل ابن سبع الصلاة لما صح أمره بها فيجب حمل الوجوب على حال الأمر دون الضرب

١٢٢٨- قوله (١٦) والظاهر أن لم زائدة والا تناقض (١٠٥٢/٦٣٩) أقول فما يفعل بـ "بيل" - بل الظاهر أن المعنى لا ينزع منها نزعا بل تؤمر أن تكون في قوم مسلمين يحفظونه ويراعونه وليحرر، والله تعالى اعلم ١٢
١٢٢٩- قال (١٧) به يفتى (١٠٥٤/٦٤٠) وكذا صححه في التبيين

١٢

١٢٣٠- قوله (١٨) وقيل بتسع سنين (١٠٥٤/٦٤٠) قائله الامام

ابوبكر الرازي -١٢

١٢٣١- قوله (١٩) فالظاهر أنه يترك عند الحضنة (١٠٥٤/٦٤٠) أقول لا يمكن جبر الحضنة على الحضانة وقد مضت ، ولا يمكن تركه عندها إن لم

لصحة اسلامه حيثئذ أو إلى أن يخاف أن يالف الكفر فينزع منها ، وإن لم يعقل ديناً - (المتن والشرح) وقول البحر "لم ينزع منها بل يضم إلى أناس من المسلمين" فيه تحريف ، والظاهر أن "لم"، زائدة ، وإلا تناقض- تأمل- (١٦)

(١٧-١٨) والحضنة أما أو غيرها أحق به أى بالغلام حتى يستغنى عن النساء ، وقدّر بسبع ، وبه يفتى (١٧) وقيل بتسع سنين (١٨)

(١٩) إذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبه ولا وصى فالظاهر أنه يترك عند الحضانة إلا

يره الحاكم أصلح للولد ، وإن طلبت ، فآل الامر إلى أن النظر للحاكم كما بعد البلوغ فى البكر الشابة مطلقا و فى المسنة والثيبة والغلام الغير المامونين -١٢

١٢٣٢- قوله (٢٠) ولذا لزمه نفقتها (١٠٥٤/٦٤١) اقول تحقيق هذا المقال أن النفقة جزاء الاحتباس فلا تجب حيث لا تسليم ، ومعلوم أن الحضانة حبس عند الحاضنة ، فينا فى الاحتباس عند الزوج لامتناع اجتماع حبسين فى زمان واحد فإيجاب النفقة يقضى بسقوط الحضانة إذ لو لم تسقط لم تجب لعدم الاحتباس أما مامر فى آخر المهر شرحا أن للزوج المطالبة بتسليمها إن تحملت الرجل فهذا وإن كان نصا فى خصوص الجماع فى الفرج كما لا يخفى فعسى أن يكون مبنيًا على قول من قال ان الصلوح لا يتحقق قبل تسع سنين قال فى الهندية عن التارخانيه أن عليه الفتوى ثم نقل عن الكافى تصحيح أنه لا عبرة بالسن بل بالطاقة ، فهذان القولان المصححان لم يوجبا النفقة إلا لمن تطبق الجماع فى الفرج فان بنت تسع تطبق قطعاً يقال.....الفرج.....معنى ان فلا تطبق الجماع مثله أفاد المحقق فى الفتحللجماعتطلى الجماع فى الفرجالجماع صدق بل ان حمل قوله فيما مر ان تحملت الرجل على التحمل فى الجملة ولو لم تتحمل من خصوص الزوج كما أفاده المحقق فحينئذ ترتبط الاقوال ويرتفع الاشكال وقدبقى مقال، فافهم، ١٢

أن يرى القاضى غيرها أولى له-

(٢٠) سياتى فى أول النفقات أن التى تشتبهى للوطى ، فيما دون الفرج يلزمه نفقتها ، وكذا التى تصلح للخدمة أو للاستئناس إن أمسكها فى بيته ، عند الثانى ، واختاره فى التحفة ١ هـ - ومقتضاه أن صلوحها للرجال يكفى بالوطى فيما دون الفرج ، ولذا لزمه

١٢٣٣- قوله (٢١) على القول المفتى به (٦٤١/١٠٥٥) القول بل يرد عليه أيضا فانها إذا كانت عبلة ضخمة سمينة فقد تطبق الجماع قبل تسع سنين فتسقط الحضانة فيحتاج الى القيد كما يحتاج اليه في ظاهر الرواية وقد مر آخر المهر -ص ٦٠٦ أن للزوج المطالبة بتسليمها ان تحملت الرجل - قال البزازی ولا يعتبر السن ١٠- وسيأتى حاشية -ص ١٠٦١ أن الصحيح عدم تقديره بالسن فان السمينة الضخمة تحتمل الجماع ولو صغيرة السن - اهـ

هذا إن حمل الصلوح على الصلوح للجماع في الفرج خاصة ، أما إن عم الجماع فيما دون الفرج كما بحثه المحشى في الصفحة الماضية فالأمر أظهر ، فان بنت سبع -بتقديم السن - ربما تصلح لذلك ، فعندى لابد من التقييد في القولين ثم راجعت الهندية فرأيتها نقل عن القنية ما نصه: الصغيرة إذا لم تكن مشتهة ، ولها زوج لايسقط حق الأم في حضانتها ما دامت لا تصلح للرجال - اهـ - فهذا صريح فيما ذكرت حيث قيد بذلك في غير المشتهاة-

١٢٣٤- قوله (٢٢) تقييد قوله حتى تحيض بما اذا لم تتزوج (٦٤١/١٠٥٥) أى وهى تصلح للرجال -١٢-

نفقتها بخلاف من تصلح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا تلزمه نفقتها ، إلا إن رضى بها وأمسكها في بيته -

(٢١-٢٢) أفاد أنه لا تسقط الحضانة بتزوجها ما دامت لا تصلح للرجال :إلا في رواية عن الثاني ، إذا كان يستأنس بها - (الشرح) فيه إشارة إلى ضعفها ، وظاهره أنها إذا صلحت للرجال قبل البلوغ ، وقد زوجها أبوها لحضانة لأمها ، إتفاقا ، وهذا ظاهر على القول المفتى به (٢١) لا على ظاهر الرواية من قوله حتى تحيض فيحتاج إطلاعه إلى تقييد أفاده في

١٢٣٥-قال (٢٣) والغلام (١٠٥٦/٦٤١) البالغ-١٢

البحر أى تقييد قوله "حتى تحيض" بما إذا لم تتزوج- (٢٢)
(٢٣) والغلام إذا عقل واستغنى براه ليس للأب ضمّه إلى نفسه

باب النفقة (٦٤٣/١٠٥٩)

١٢٣٦- قوله (١) بل يلزمه نفقتها مطلقا (٦٤٥/١٠٦٢) ما لم تمتنع

بغير حق،-١٢

١٢٣٧- قوله (٢) لكن عند أبي يوسف (٦٤٥/١٠٦٢) مرفى المهر

أنه مذهبهما-١٢

١٢٣٨ - قوله (٣) وقد منا هناك (٦٤٥/١٠٦٢) لكن قدمنا أن هذه

رواية المعلی وخلا فيها ظاهر الرواية فيقدم عند اختلاف الفتيا ١٢

١٢٣٩ - قوله (٤) ليس لها الامتناع (٦٤٥/١٠٦٢) وقدمنا أن عرف

بلا دناالدخول قبل الحلول والمعروف كالمشروط ١٢

(١) أما في مسألة المشتهاة فلا تخير بل يلزمه نفقتها مطلقا كما علمته

(٢) لها النفقة بمنع نفسها للمهر سواء كان قبل الدخول أو بعده ؛ لكن عند أبي يوسف

يسقط حقها في المنع إذا دخل بها برضاها

(٣-٤) منعت نفسها للمهر دخل بها أولا ، ولو كله مؤجلا (لها النفقة) عند الثاني و عليه

الفتوى ، أى استحسانا ، لأنه لما طلب تأجيله كله فقد رضى باسقاط حقه فى الاستمتاع

، وفى الخلاصة أن الأستاذ ظهير الدين كان يفتى بأنه ليس لها الامتناع ، والصدر الشهيد

كان يفتى بأن لها ذلك اهـ -فقد اختلف الافتاء- بحر، من باب المهر - وقدمنا هناك (٣)

أن الاستحسان مقدم ، فلذا جزم به الشارح ، وفى البحر عن الفتح : وهذا كله إذا لم

يشترط الدخول قبل حلول الأجل ، فلو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع (٤) على قول

الثانى اهـ -

١٢٤٠ - قوله (٥) ولم أرمن عرفهما فى نفقة الزوجة (٦٤٥/١٠٦٢)

اقول لكن ساق العلامة الخير الرملى ما ذكره ثم الى هنا سئل فى الزوجين إذا كانا غنيين هل تجب عليه نفقة الاغنياء وما هو الغنى فى باب النفقة- أجاب نعم تجب نفقة الاغنياء قال فى البحر اختلفوا فى حد اليسار على أربعة اقوال : أحدها أنه مقدر بنصاب الزكاة قال فى الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجى معللا بأن النفقة على الموسر و نهاية اليسار لاحد لها وبدايته النصاب فيقدر به ، والثانى نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذى ليس بنام قال فى الهداية وعليه الفتوى وصححه فى الذخيرة الخ - والذى يظهر للفقهاء البارع فى الفقه أن الأول أولى بالقبول لأن مالميس بنام سريع النفاذ أى إن تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله تعالى اعلم

اقول فيه نظر، فإن المعتبر فى الاقارب القدرة ، حتى أوجبها محمد على من يكسب كل يوم درهما وتكفيه أربع دوانق قال فى الفتح : وهذا الذى يجب عليه التعويل فى الفتوى فالموسر ثم بمعنى من يمكنه دفع حاجة غيره بدون لحوق ضرره والمعسر بخلافه ولذا لم تجب عليه أصلا أما نفقة الزوجة فتجب على الزوج مطلقا وان لم يكن له شئ ، والموسر والمعسر بمعنى الموسع والمقتصر فجعل مالك النصاب قادرا لا يستلزم جعله موسعا وأن يلزم عليه لامراته نفقة الاغنياء فانه يفتى النصاب فى أقل من نصف سنة بل فى ربعها فالظاهر ما أفاده الشامى

(٥) صرّحوا ببيان اليسار والاعسار فى نفقة الأقارب ، ولم أرمن عرفهما فى نفقة الزوجة، ولعلهم وكلّوا ذلك إلى العرف ، والنظر إلى الحال من التوسع فى الاتفاق وعدمه،

١٢٤١ - قال (٦) ولنفسها ما منعت وعليه الفتوى (٦٣/١٠٦٤) في الهندية عن البدائع : لها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضا إذا طلبت النقلة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمتنع من النقلة لو طالبها الزوج وإن كانت تمتنع فلا نفقة لها كالصحيحة كذا ذكر في ظاهر الرواية - اهـ - أقول وظاهره أن وجوب النفقة قبل النقلة مشروط بطلبها النقلة وعدم نقله، والذي في الفتوح عن الخلاصة عن الجامع الكبير أنها تجب سواء أصابتها هذه العوارض بعد ما انتقلت إلى بيت الزوج أو قبله فيما إذا لم تكن مانعة نفسها وهذا جواب ظاهر الرواية - اهـ وقضيته أن الوجوب غير مشروط إلا بعدم المنع والظاهر أنه هو المراد بما في البدائع كما يدل عليه قصره آخره عدم النفقة على المنع وهو أيضا قضية الدليل لتعلقها بالعقد الصحيح ما لم يقع نشوز - كما حققه في الفتوح ، ولا شك أنها لاتعد ناشزة بتركها طلب النقلة ما لم تمتنع والله تعالى اعلم ١٢

١٢٤٢ - قال (٧) مرتدة (٦٣/١٠٦٤) وإن أسلمت في العدة -

هندية عن محيط السرخسي - ١٢

١٢٤٣ - قوله (٨) بعد ما سافر (٦٤/١٠٦٤) أي عادت في غيبته

وبالجملة يكفي حبسها نفسها في بيته ولا يجب التسليم إلى الزوج - ١٢

١٢٤٤ - قوله (٩) كما علمت (٦٨/١٠٦٤) أقول فكذا ورق

(٦) مرضت في بيت الزوج فإن لها النفقة - ولنفسها ما منعت، وعليه الفتوى

(٧) عد من لا نفقة لها : مرتدة (الشرح)

(٨) لو عادت إلى بيت الزوج بعدما سافر خرجت عن كونها ناشزة

(٩) قد علم مما ذكر أنه لا يلزمه لها القهوة والدخان ، وإن تضررت بتركهما، لأن ذلك إن

التامول المعتاد فى بلادنا خصوصا للنساء إذ ليس الا تفكّهما وليحرر -١٢-

١٢٤٥ - قوله (١٠) خلاف ما يفهمه كلام الشارح (٦٤٩/١٠٦٨)

من أن البعض ذهب الى هذا والبعض إلى ذاك ١٢

١٢٤٦ - قوله (١١) فيكون على أبيه (٦٤٩/١٠٦٨) قال تعالى: وعلى

المولود له ١٢

١٢٤٧ - قوله (١٢) أولا (٦٤٩/١٠٦٩) خلافا لما فهم فى البحر من

عبارة الذخيرة من تخصيصه بمن ينفق على من ليس عليه نفقته ١٢

١٢٤٨ - قوله (١٣) فكان أضعف من دين الزوج (٦٥١/١٠٧٢)

كان من قبيل الدواء أو من قبيل التفكه فكل من الدواء والتفكه لا يلزمه كما علمت (١٠-١١) فى الشرح عن البحر:- ولو جاءت (القابلة) بلا استئجار قبيل (أجرتها) عليه، وقيل عليها - فى ردالمحتار:- عبارة البحر عن الخلاصة :- فلقاتل أن يقول عليه، لأنه مؤنة الجماع، ولقاتل أن يقول: عليها كأجرة الطبيب اهـ - وكذا ذكر غيره، ومقتضاه أنه قياس ذو وجهين، لم يجزم أحد من المشايخ بأحدهما، خلاف ما يفهمه كلام الشارح (١٠) ويظهرلى ترجيح الأول، لأن نفع القابلة معظمه يعود إلى الولد، فيكون على أبيه (١١) تأمل (١٢) إذا كان له طعام كثير، وهو صاحب مائدة يمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها، فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة، وإن لم يكن بهذه الصفة فإن رضيت أن تاكل معه فيها و نعمت، وإن عاصمته بفرض لها بالمعروف اهـ غاية البيان - وهو كالصريح فى أن المراد بصاحب المائدة "من يمكنها تناول كفايتها من طعامه" سواء كان ينفق على من لا تجب عليه نفقته، أولا، فافهم -

(١٣) للزوج دين على الزوجة، و النفقة دين على الزوج، لكن النفقة تسقط بموت أحدهما، فكان أضعف من دين الزوج فلا يلتقى الدينان قصاصا إلا برضاه، بخلاف

فصار كاختلاف الجنس ١٢ - أشباه

١٢٤٩ - قوله (١٤) وإن لم تاذن (٦٥٣/١٠٧٤) كل ما ذكره رحمه الله تعالى من قوله "فإن كل أحد يعلم" إلى هنا فهو بعينه عرف ديارنا وقد أفتيت به مراراً والحمد لله ١٢

١٢٥٠ - قال (١٥) لو غابا (٦٥٦/١٠٧٩) أما لو كان حاضرا فكذلك كما في ص ١٠٦٩ من الفتح ١٢

١٢٥١ - قوله (١٦) إذا كان الزوج (٦٥٦/١٠٨٠) الفقير ١٢

١٢٥٢ - قوله (١٧) أو ما لم تشهد بينة بإعساره (٦٥٦/١٠٨٠) صوابه أو إذا شهدت بينة الخ ١٢

١٢٥٣ - قوله (١٨) يمكن الفسخ (٦٥٦/١٠٨٠) في الغائب ١٢

سائر الديون ١٢ ملخصا

(١٤) فإن كل أحد يعلم أن الجهاز منك المرأة، وأنه إذا طلقها تأخذه كله، وإذا ماتت لم يرث عنها، ولا يختص بشئ منه، وإنما المعروف أنه يزيد في المهر، لتأتي بجهاز كثير ليزين به بيته، ويتنفع به باذنها، ويرثه هو وأولاده إذا ماتت، كما يزيد في مهر الغنية لأجل ذلك، لا ليكون الجهاز كله أو بعضه ملكه، ولا ليملك الانتفاع به وإن لم تاذن، فافهم - (١٥) (ولا يفرق بينهما بعجزه عنها (أى عن النفقة) ولا بعدم إيفائه) لو غابا (حقها ولو موسرا) وحوزه الشافعي بإعسار الزوج، وبتضررها بغيبته،

(١٦) واعلم أن مشايخنا استحسنا أن يتصب القاضي الحنفى نائبا من مذهبه التفريق بينهما إذا كان الزوج حاضرا وأبى عن الطلاق -

(١٧) ان التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج، وكذا حال غيبته مطلقا، أو ما لم تشهد بينة بإعساره الآن، (١٨) في الفتح أنه يمكن الفسخ بغير طريق

١٢٥٤ - قوله (١٩) ويأتى قريبا (٦٥٧/١٠٨١) فى آخر القول

الثانى ١٢

١٢٥٥ - قال (٢٠) فيرجع (٦٥٧/١٠٨١) الدائن ١٢

١٢٥٦ - قال (٢١) وهى عليه (٦٥٧/١٠٨١) الزوج

١٢٥٧ - قوله (٢٢) وظفرت بنقل صريح فى تصحيح عدم السقوط

فى خزانة المفتين (٦٥٩/١٠٨٥) حيث قال فى أو آخر النكاح برمز ق للفوائد

المتفرقة والمفروضة لا تسقط بالطلاق على الأصح اهـ - ١٢

إثبات عجزه ، بل بمعنى فقده ، وهو أن تتعذر النفقة عليها ، وردّه فى البحر بأنه ليس

مذهب الشافعى -

(١٩) و(بعد فرض النفقة لها على الزوج) يامرها القاضى بالاستدانة عليه - ذكر الخصاص

أن الاستدانة الشراء بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الزوج ، وفى المجتبى عن صدر الشريعة

أنها الاستقراض ، وقال فى الدر المنثور: لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الأصح،

فالأصح الأول - اهـ - رجح العلامة الشامى الثانى، وقال : ويأتى قريبا الجواب عن

الايراد

(٢٠-٢١) فى الشرح: أما بدون الأمر (أى امر القاضى) فيرجع عليها (٢٠) وهى عليه

(٢١)

(٢٢) قال المقدسى : ولهذا توقفت كثيرا فى الفتوى بالسقوط (بسقوط النفقة بالطلاق

) وظفرت بنقل صريح فى تصحيح عدم السقوط فى خزانة المفتين وفى الجواهر : أنه لا

ينبغى أن يفتى بسقوطها بالطلاق الرجعى لئلا يتخذها الناس وسيلة لقطع حق النساء - انتهى

ما قال ونقل المقدسى -

١٢٥٨ - قوله (٢٣) وفي هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسى (٦٥٩/١٠٨٥) للبون البين بين لا ينبغي الإفتاء بالسقوط ، وإن الفتوى على عدم السقوط كما لا يخفى ١٢

١٢٥٩ - قال (٢٤) وهو الأصح (٦٥٩/١٠٨٥) كما نص عليه في

خزانة المفتين ١٢

١٢٦٠ - قوله (٢٥) فإن علم القاضى ذلك زجره (٦٦٤/١٠٩٣)

بإقراره أو بشهود ، وهل يكفى علم القاضى بنفسه خلاف مشهود ٩ - ١٢

١٢٦١ - قوله (٢٦) وإلا يسأل (٦٦٤/١٠٩٣) أى إن لم يعلم ١٢

١٢٦٢ - قوله (٢٧) أفاده فى البحر (٦٦٤/١٠٩٤) تبعاً للهداية ١٢

١٢٦٣ - قوله (٢٨) الظاهر أن الضمير عائد إلى الأبوين والمحارم

(٦٦٥/١٠٩٤) أقول بل هو المتعين لما فى الهندية عن الخانية قال بعضهم لا يمنع

(٢٣) لكن اعتمد المصنف ما فى جواهر الفتاوى (ونصها) :- والفتوى عدم سقوطها

بالرجعى كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة- وفى هذه العبارة مخالفة لما نقله المقدسى عنها -

(٢٤) صحح الشرنبلالى فى شرحه للوهبانية ما بحثه فى البحر من عدم السقوط ولو بائناً

قال: وهو الأصح -

(٢٥-٢٦) لو قالت انه يضربنى و يوذبنى فمره أن يسكننى بين قوم صالحين ، فإن علم

القاضى ذلك زجره و منعه (٢٥) عن التعدى فى حقها، وإلا يسأل الجيران (٢٦) عن

صنيعه ، فإن صدقوها منعه عن التعدى فى حقها ، ولا يتركها ثمة -

(٢٧) ولا يمنعها (أى الوالدين) من الدخول عليها فى كل جمعة ، هذا هو الصحيح

خلافاً لمن قال : له المنع من الدخول - و (الدليل ١٢) لمن قال لا منع من الدخول بل من

القرار، لأن الفتنة فى المكث وطول الكلام ، أفاده فى البحر

الأبوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة، وإنما يمنعهم عن الكينونة عندها،
وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ١٢

١٢٦٤ - قال (٢٩) به يفتى - خانية (١٠٩٤/٦٦٥) في باب النفقة

١٢

١٢٦٥ - قوله (٣٠) ظاهره ولو كانت عند المحارم (١٠٩٤/٦٦٥)

أطلق فيها فشمّل ما إذا كانت للوالدين في غير وقت الزيارة ١٢ طحطاوى

١٢٦٦ - قال (٣١) ومن الحمام إلا النفساء (١٠٩٥/٦٦٥) أقول

ظاهر الاستثناء من "له منعها" أن للنفساء الدخول وإن منع فانه إذا لم يكن له حق
المنع كان منعه وعدمه سواء، كما في نازلة نزلت بها ولا تجدد من يعلمها كان لها
الخروج وإن نهى ، ولعل محل ذلك عند مسيس حاجة لا تنسد بغيره كالاغتسال
في البيت بتسخين الماء وسد الهراء ١٢

١٢٦٧ - قوله (٣٢) انه مراد الفقيه خلا قالما فهمه الشر نبلاى

(١٠٩٥/٦٦٥) كما أوضحنا على هامش الدرر من النفقات آخر الجلد الاول

(٢٨) وفي غيرهما من المحارم في كل سنة ، لها الخروج ، ولهم الدخول - ومنعهم من

الكينونة (المتن و الشرح) الظاهر أن الضمير (في يمنعهم) عائد إلى الابوين والمحارم -

(٢٩-٣٠) يمنعهم من الكينونة عندها، به يفتى - خانية (٢٩) ومنعها من زيارة الأجانب

وعبادتهم ، والوليمة - ظاهره ولو كانت عند المحارم (٣٠) لأنها تشتمل على جمع ، فلا

تخلو من الفساد عادة -

(٣١-٣٢) له منعها من الغزل وكل عمل ومن مجلس العلم ، ومن الحمام إلا النفساء (٣١)

وإن جاز بلا تزين و كشف عورة أحد وأشار الشارح بقوله "وإن جاز" إلى قول قاضى

١٢٦٨ - قوله (٣٣) ولم أر من ذكرهنا أجرة الطيب (١١٠٣/٦٧٠)
أقول والذي يظهر لي - والله تعالى أعلم - أن ما كان من العلاج مقطوعا به يجب
على الأب القيام به، ومؤنته عليه إن لم يكن للصبي مال، وما سوى ذلك لا يجب
لأنه لا يجب عليه لنفسه، فكيف يجب عليه لعياله - ابدأ بنفسك ثم بمن تعول -
في الخاتمة:- لو أن رجلا ظهر به داء فقال له الطيب عليك الدم فأخرجه
، فلم يفعل حتى مات، لا يكون آثما ، لأنه لم يتيقن أن شفاء فيه اه - أفاد أن لو
تيقن وترك ومات أثم - وفي الهندية عن الظهيرية : الرجل إذا استطلق بطنه ، أو
رمدت عيناه فلم يعالج حتى أضعفه وأضناه ومات منه لا إثم عليه - فرق بين هذا
وبين ما إذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى مات ، حيث ياثم - والفرق أن
الأكل مقدار قوته مشبع ييقن ، فكان تركه إهلاكا، ولا كذالك المعالجة
والتداوى - اه - وفيها عن الفصول العمادية : والأ سباب المزية للضرر تنقسم
إلى مقطوع به، كالماء والخيز، ومظنون، كالقصد والحجامة والمسهل وسائر أبوابه
الطب، وموهوم كالكي والرقية - أما المقطوع به فليس تركه من التوكل، بل
تركه حرام عند خوف الموت ، وأما الموهوم فشرط التوكل تركه، إذ به وصف
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتوكلين ، والمظنون ليس منا قضا للتوكل

خان ، وإلى أنه لا ينافي منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيتها لها، كما لا ينافي منعها من
صوم النفل وإن كان مشروعاً، نعم ينافي منعها من دخوله و لو باذن الزوج ، والظاهر أنه
مراد الفقيه ، خلافا لما فهمه الشرنبلالي (٣٢)

(٣٣) وتجب النفقة بأنواعها على الحر لطفله الفقير قوله ، بأنواعها، -من الطعام

، وتركه ليس محظورا، بل قد يكون أفضل من فعله فى بعض الأحوال فى حق بعض الأشخاص - اهـ - ملخصا -

نعم من يهرع لنفسه إلى كل دواء لأخفّ داء - وكذلك أكثر العوام - إن لم يداو ولده، ولم يبال مايقاسيه فلاحدى خلتين: إما بجمل شديد، والبخل هلاك، أو عدم الرحمة على الولد، ولا تنزع إلا من قلب شقى، فليداو ولده ليداوى نفسه من سبب الأسقام، فنسأل الله السلامة

١٢٦٩- قوله (٣٤) وكذا لوضاعت (٦٧٢/١١٠٥) أقول سبق قلم، و صوابه: و بعكسه لوضاعت ، أى يقضى بأخرى له لعدم اندفاع الحاجة، لا لها لوصول العوض إليها

١٢٧٠- قوله (٣٥) من أهل الغلة (٦٧٦/١١١٤) أى له مال يستغل -

١٢٧١- قوله (٣٦) من أهل الحرف (٦٧٦/١١١٤) وهو الكسوب

الذى لا مال له -

والكسوة ، والسكنى ، ولم أرمن ذكر هنا أجرة الطبيب و ثمن الأدوية ، وإنما ذكروا عدم الوجوب للزوجة-

(٣٤) النفقة فى حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية ، وفى حق الزوجة معاوضة عن الاحتباس ، ولذا لو مضى الوقت، وبقي منها شئ يقضى بأخرى لها لاله ، وكذا لوضاعت * (٤٥-٣٥) (و) تجب (على موسر) ولو صغيرا (يسارالفطرة) على الأرجح ، ورجح الزيلعى والكمال إتفاق فاضل كسبه (نفقة أصوله الفقراء)

قوله "ورجح الزيلعى" :- عبارته :- وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه

وعياله شهرا ، إن كان من أهل الغلة (٣٥) وإن كان من أهل الحرف (٣٦) فهو

١٢٧٢- قوله (٣٧) هذا توفيق بين روايتين (٦٧٧/١١١٤) إن كان مكتسباً لا مال له حاصل اعتبر فضل كسبه اليومي وإن لم يكن - بل كان له مال اعتبر نفقة شهر فينفق ذلك الشهر ، فإن صار فقيراً ارتفعت نفقتهم عنه -فتح
١٢٧٣- قوله (٣٨) حتى لو كان كسبه درهماً الخ (٦٧٧/١١١٤)

متعلق بالثانية -١٢

١٢٧٤- قوله (٣٩) مال السرخسى الى قول محمد فى الكسب (٦٧٧/١١١٤) فأوجب على الكسوب اذا كان يفضل من نفقته وإن لم يكن صاحب نصاب و مال

١٢٧٥- قوله (٤٠) ثم قال فى الفتح بعد كلام (٦٧٧/١١١٤) صورته وليس ذلك (أى اعتبار نصاب حرمان الصدقة الذى اختاره الامام صاحب الهداية) مطلقاً بل اذا لم يكن كسوباً يعتبر أن يكون له قدر نصاب فاضل لتجب عليه النفقة ، فاذا أنفق ولم يبق له شيء سقطت وان كان كسوباً -الخ ١٢

مقتضى ما يفضل عن نفقته و نفقة عياله كل يوم ، لأن المعتبر فى حقوق العباد القدرة دون النصاب ، وهو مستغنى عما زاد على ذلك ، فيصرفه إلى أقاربه ، و هذا أوجه ، و قالوا الفتوى على الأول اهـ

والذى فى الفتح أن هذا توفيق بين روايتين (٣٧) عن محمد ، الأولى اعتبار فاضل نفقة شهر ، والثانية فاضل كسبه كل يوم ، حتى لو كان كسبه درهماً (٣٨) و يكفيه أربعة دراقع وجب عليه دانقان للقريب - قال: ومال السرخسى إلى قول محمد فى الكسب (٣٩) وقال صاحب التحفة : قول محمد أرفق ، ثم قال فى الفتح بعد كلام (٤٠) وإن كان كسوباً يعتبر قول محمد ، وهذا يجب أن يعول عليه فى الفتوى اهـ

١٢٧٦- قوله (٤١) الزيلعي وصاحب التحفة رجحا قول محمد مطلقا (٦٧٧/١١١٤) فلم يعتبروا النصاب أصلا بل الفضل من نفقة شهر إن كان ذا مال ، ويوم إن كان كسوبا ١٢

١٢٧٧- قوله (٤٢) والسرخسي والكمال رجحا قوله لو كسوبا (٦٧٧/١١١٤) أى اذا كان الرجل كسوبا فالإمامان رجحا فيه قول محمد من اعتبار ما يفضل من نفقة عياله كل يوم، أما اذا لم يكن كسوبا بل كان ذا مال فلم يرجحا قول محمد من اعتبار ما يفضل من نفقتهم كل شهر بل اعتبروا النصاب

١٢٧٨- قوله (٤٣) والحاصل أن فى حداليسار أربعة أقوال مروية (٦٧٧/١١١٤) (١) اعتبار نصاب الزكاة (٢) حرمان الصلقة (٣) فاضل النفقة، وتحت قولان : فاضل نفقة شهر ، أو نفقة يوم ، فكانت أربعة ، وإذا حمل هذان على اختلاف حالة الانسان ، فان كان ذا مال اعتبر فاضل شهر ، ولو كسوبا ففاضل يوم - كما فعل فى الفتح - بقيت ثلاثة

١٢٧٩- قوله (٤٤) والأرجح الثانى (٦٧٧/١١١٤) وهو اعتبار نصاب حرمان الصلقة ١٢

وبه علم أن الزيلعي و صاحب التحفة رجحا قول محمد مطلقا (٤١) والسرخسي والكمال رجحا قوله لو كسوبا (٤٢) وهى الرواية الثانية عنه - وفى البدائع أيضا أنه الأرفق ، قلت : والحاصل أن فى حداليسار أربعة أقوال مروية (٤٣) كما قاله فى البحر ، و ان الثالث تحت قولان، وعلى توفيق الفتح هى ثلاثة فقط ، وبه علم أن الثالث ليس تقييدا لما ذكره المصنف ، بل هو قول آخر، فافهم - وقال فى البحر: ولم أر من أفتى به- أى بالثالث المذكور - فالاعتماد على الأولين ، والأرجح الثانى اهـ (٤٤)

١٢٨٠- قوله (٤٥) وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد .
 (٦٧٧/١١١٤) اقول لكن بقى فيه على ما قررتم اشكال فان الأوجه فى قول
 الزيلعى والأرفق فى قول التحفة هو قول محمد مطلقا ، سواء كان ذا مال أو
 كسوبا ، والذي مال اليه السرخسى واعتبره الكمال هو قوله فى صورة الكسب
 خاصة ، لكن من اعتبر الفاضل اليومى فى الكسوب ليت شعرى كيف لا يعتبر
 الفاضل الشهري فى ذى المال ، وكيف يسوغ له أن يحيل فيه على ملك النصاب
 ، فانه تحكم لا دليل عليه ، فالذى يقع عندى أن ترجيحات الزيلعى وصاحب
 التحفة والسرخسى كلها واردة مورداً واحداً وهو قول محمد على ما ذكر فى
 الفتح من التوفيق إلا أن الكمال قال مال السرخسى الى قول محمد فى الكسب
 اهـ - وصرح فى آخر الكلام باعتبار النصاب فى غير الكسوب والفاضل من
 النفقة فى الكسوب كما أسمعناك كلامه ، وهذا نص صريح فيما قرر العلامة

قلت : مرفى رسم المفتى أن الأصح الترجيح بقوة الدليل ، فحيث كان الثالث هو
 الأوجه أى الأظهر من حيث التوجيه والاستدلال - كان هو الأرجح ، وإن صرح بالفتوى
 على غيره ولذا قال الزيلعى : قالوا الفتوى على الأول بصيغة قالوا ، للتبرى ، وكذا قال فى
 الفتح ، وهذا يجب أن يعول عليه فى الفتوى ، أى على الثالث - والكمال صاحب الفتح من
 أهل الترجيح ، بل من أهل الاجتهاد كما قدّمناه فى نكاح الرقيق ، وقد نقل كلامه
 تلميذه العلامة قاسم ، وكذا صاحب النهر ، والمقدسى ، والشرنبلالى ، وأقروه عليه -
 ويكفى أيضا ميل الامام السرخسى إليه ، وقول التحفة والبائع ، أنه الأرفق ، فحيث كان
 هو الأوجه - والأرفق واعتمده المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد (٤٥) ردالمحتار

الشامى فالله تعالى اعلم ماذا حمل الكمال على هذه التفرقة فاعتبر فى المحترف
الفاضل اليومى ولم يعتبر فى غيره الفاضل الشهري بل أوجب أن يفضل قدر
نصاب والله تعالى اعلم بالصواب

١٢٨١- قوله (٤٦) وفيما علقناه عليه (٦٨١/١١٢١) قد أتى بكل ما

فيه مؤخرًا ١٢

(٤٦) وتجب أيضا لكل ذى رحم محرم صغير أو أنثى ولو بالغة أو بالغاً لكن عاجزاً عن
الكسب - الخ - و هنا اعتراضات وجوابات ذكرها العلامة المحشى ثم قال : وبسط ذلك
فى البحر وفى ما علقناه عليه (ردالمحتار)

فهرس مطالب جدالممتار - الجزء الثانى

مطلب	رقم الحاشية
كتاب الزكاة	
حكم القاضى على أحد بنفقة اليتيم القريب فأدى الزكاة إلى ذلك اليتيم، إن احتسبها المزكى من النفقة لا تجزيه-	١
قول القهستاني "لا زكاة فى المملوك شراء فاسدا" مشكل	٢
تفريع على اشتراط فراغ النصاب عن الدين	٣-٤
فراغ النصاب عن حاجته الأصلية	٥-٦
إذا كان المال بقدر الحج والمرء يحتاج إلى شراء دار يجب عليه الحج إذا آن الحج، أما قبل أو انه فيجوز له الشراء	٧
الاختلاف بين ما نقله الشامى من عبارة الخانية وبين ما وجدته صاحب جد الممتار فى نسخ الخانية-	٨
يجوز أخذ الزكاة لمن له مال على مفلس لكن إذا وصل إليه الدين يؤدى زكاة ما مضى-	٩
وهب دينه من رجل و وكله بقبضه فوجبت فيه الزكاة ثم قبض الموهوب له فزكاة ما مضى يجب على الواهب	١٠-١٣
لو تصدق ببعض النصاب لا تسقط زكاة ما تصدق به	١٤
انتقاد من الشامى على عبارة للشارح وانتصار من صاحب الجدل للشارح وتنويه بحسن عبارته-	١٥

مطلب	رقم الحاشية
باب السائمة	
الزيادة والسمن فى عبارة المتن متحدان أو مختلفان	١٦
باب نصاب الابل	
الابل جمع أو اسم جمع ؟	١٧
المالك مخير فى زكاة البقر والغنم بين دفع الاناث أو الذكور بخلاف الابل -	١٨
باب زكاة البقر	
عند استواء البقر والجاموس يؤخذ أعلى الأدنى، وأدنى الأعلى	١٩
لا شئ فى ما زاد على الأربعين إلى ستين -	٢٠-٢١
باب زكاة الغنم	
معنى ابن مخاض -	٢٢
فى أى سن تجب الزكاة فى ولد البقرة	٢٣
لا زكاة فى حمل وفصيل وعجول إلا تبعا لكبير	٢٤-٢٧
لا تجب الزكاة فى نصاب هالك بعد الوجوب	٢٨
كشف إبهام اعترى العلامة الشامى	٢٩
والمستفاد وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه	٣٠-٣٣
هل يضم النقد إلى النقد لو باع السائمة المزكاة بنقد ؟	٣٤
حكم الزكاة فى مال مغصوب خلطه الغاصب بماله	٣٥
مبنى الفرق بين قبول الجوائز من الأمراء، وعدم قبول ضيافتهم -	٣٦
عجل شاة عن أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر	٣٧

مطلب	رقم الحاشية
باب زكاة المال	
نصاب الذهب والفضة بالأوزان الهندية	٣٨
الدرهم الشرعى أربعة عشر قيراطا	٣٩
يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الشيخين-	٤٠-٤٤
لو بلغ عرض التجارة بأحدهما نصابا وخمسا وبالأخر أقلّ قومه بالأنفع للفقير	٤٥
ما بين الخمس إلى الخمس عفو وقالا ما زاد فيحسابه	٤٦
من صور الخلاف بين الامام وصاحبيه -	٤٧-٥١
حكم الزكاة فى الفلوس	٥٢
اختلاف أئمتنا فى ضم قيمة العروض	٥٣
ضم الذهب إلى الفضة وجوبه اذا لم يكن كل واحد منهما نصابا	٥٤-٥٧
لا اعتبار بتكامل الأجزاء عند الامام	٥٨
وجوب الزكاة فى الدين	٥٩-٦٣
القرض وبذل مال التجارة من القوى أو المتوسط	٦٤
الدين المتوسط تعريفه وبعض أمثلة له	٦٥-٦٨
حكم الدين المتوسط وبعض الاختلافات والتفريعات	٦٩-٧٤
حكم الدين الضعيف وما يتعلق به	٧٥-٧٩
المعتمد أن أجرة عبد التجارة ودار التجارة كالقوى-	٨٠
حكم زكاة الدين الذى أبرأ الدائن عنه المدينون الموسر بعد الحول	٨١-٨٤

مطلب	رقم الحاشية
قبضت مهرها الفاء، وطلقت قبل الدخول فعليها رد نصفها لكن لا تسقط عنها زكاة النصف المردود اذا كان نقدا-تحقيق الفرق هنا بين النقد وغيره -	٨٥
باب الركاز	
المباح لا يكون عشريا ولا خراجيا فيه نظر للعلامة الشامي، وأجاب عنه صاحب جد الممتار-	٨٦
باب العشر	
قول ابن نجيم بارتفاع الخراج عن أراضى مصر ويعدم وجوب العشر أيضا، فيه نظر، تحقيق النظر و تبين الأمر من صاحب الجد	٨٧
تعبير الهداية بالمجوسى أولى من تعبیر الشارح بالذمى -	٨٨
اختلاف ائمتنا فى وقت وجوب العشر-	٨٩
لو آجر الأرض العشرية فالعشر على المجر أو المستاجر	٩٠-٩١
إشارة إلى فرق بين تعبیرين	٩٢
الاختلاف فى مصرف الضوائع وأموال لا وارث لها و تحقيق الراجع ببسط وتفصيل-	٩٣-٩٤
باب المصرف	
ما هو مصرف الزكاة والعشر هو مصرف الصلقات الواجبة	٩٥
لا تجب الزكاة على من ملك نصابا غير نام، لكن يحرم عليه أخذ الزكاة إذا كان ماله فارغا عن الحاجات	٩٦

مطلب	رقم الحاشية
يحل أخذ الصدقة لمن له حوانيت ودور للغة لكن غلتها لا تكفيه ولعياله -	٩٧
الحلى من الحوائج الأصلية أو غيرها؟ وتجب صدقة الفطر على من ملك جواهر ولآلى قدر النصاب ام لا تجب ؟	٩٨
روايتان فى دفع الزكاة إلى بنى هاشم والكلام على ما نقل العينى-	٩٩
الكلام على اختصار الشارح ما نقل النهر عن العينى	١٠٠
دفع الصدقات الواجبة إلى النعمى-	١٠١
خطأ الشارح فى النقل عن الزيلعى جواز التطوع للحربى	١٠٢
صلة الحربى وإيضاح عبارة المحيط	١٠٣
نظرة على رسالة "المحنة المؤمنة" وتلخيص ما يتصل بهذا البحث	ع
خطأ الشامى فى عزو الكلام إلى الامام محمد هنا، مع إصابته فى موضع آخر-	١٠٤
عدم الملائمة بين تاويل عبارة المحيط- وعبارة المراج فى الصلة إلى المستامن الابتكاف صريح-	١٠٥
حكم السؤال بدون حاجة و إعطاء مثل هذا السائل مع الكلام على الأكمل والبحر والنهر والشامى -	١١٠-١٠٦
دفع الزكاة إلى مهدى الباكورة أو الطبال ومعنى الطبال بالفارسية	١١٣-١١١
المعتمد أنه إذا دفع الزكاة إلى المهدى ينوبها صحت وإن نص على التعويض	١١٤

رقم الحاشية	مطلب
١١٨-١١٥	بحث الشامى فى صورة التصريح بالتعويض وكلام صاحب الجدد عليه-
١٢٠-١١٩	إعطاء المعلم خليفته شيئا بنية الزكاة، وتحقيق جدد الممتار
١٢٣-١٢١	لو أدى المودع ضمان الوديدة الهالكة إلى صاحبها الفقير لدفع الخصومة لا تجزيه عن الزكاة وإن نواها، تبين علة المسئلة مع إبانة الفرق بينها وبين المسئلة السابقة-
١٢٤	نص التارخانية يجوز دفع الزكاة إلى الطبال، وكلام صاحب الجدد على تعليله-
	باب صدقة الفطر
١٢٥	أخذ الصدقة النافلة لمن يملك نصابا
١٢٦	صورة تعدد الآباء و وجوب صدقة الولد على رجلين
١٢٧	لو أدى الصدقة عن زوجته أو ولده الكبير فهل يجزى؟
١٢٩-١٢٨	حين اختلاط الحنطة بالشعير يجب صاع أو نصف صاع؟
١٣٠	المراد بالدرهم فى قوله والمن بالدرهم مأتان وستون درهما
١٣١	مقدار الصاع
١٣٢	الكلام على خلط العلامة الشامى بين اصطلاحين فى الدرهم
١٣٥-١٣٣	يعتبر نصف صاع من برمن حيث الوزن
١٣٦	اعتبار نصف الصاع بالماش والعدس مبنى على رواية محمد تحقيق المسئلة من صاحب الجدد-
	كتاب الصوم
١٣٧	التسحرنية

مطلب	رقم الحاشية
تعتبر النية فى النفل وفيما يتعلق بزمن معين، إلى الضحوة الكبرى على الأصح	١٣٨-١٣٩
الكلام على البحر فى ما أظهر أن الاختلاف فى جواز النية إلى الضحوة الكبرى أو إلى الزوال لفظى-	١٤٠
نصف حصة الفجر فى مصر والشام	١٤١-١٤٢
صورة جواز الصوم فى يوم الشك	١٤٣-١٤٤
لا تقبل الشهادة على الشهادة ما لم يشهد على شهادة كل رجل	١٤٥
الخ	رجلان
إيجاب خروج الجارية المخدرة لشهادة هلال رمضان يظهر أن الشهادة على الشهادة لا مساغ لها بدون التعذر فى رمضان أيضا	١٤٦
لزوم الصوم على أهل القرى بسماع المدافع- الخ-	١٤٧
الكلام على قول السبكى باعتبار الحساب فى عدم إمكان الروية- وتحقيق صاحب الجدد-	١٤٨
إشتراط الاسلام فى إخبار الجمع العظيم	١٤٩
أبدى النهر موافقة تصحيحين فى حد الجمع العظيم وأشار الشامى إلى تأمل فى ادعاء الموافقة، وأبدى الجدد صورة الموافقة-	١٥٠
حين صحو السماء ثلاث روايات فى قبول شهادة الروية؟ طريق العمل بها، وحاصل الكلام فى المبحث	١٥١
يتبادر من قول الشامى "ولهذا قال فى البحر" أن شيئا من العبارة المنقولة كلام البحر وليس كذلك	١٥٢

مطلب	رقم الحاشية
ثبوت الشهر بضمن إثبات الوكالة، وبيان فرق بين وجوب الصوم وثبوت الشهر وبين رمضان وشوال-	١٥٣
اختلاف النسخ في لفظة "شهداء، وشهدوا"	١٥٤
ثبوت الروية بالشهادة على القضاء بشاهدين لا يحتاج إلى أن يكون القضاء بشاهدين فقط في يوم علة كما يراه الشامي-	١٥٥
اشتراط المصنف استجماع شرائط الدعوى لقبول الشهادة على القضاء ورآه الشامي مبنيا على بحث الخانية باشتراط الدعوى لقبول شهادة الفطر مع أن المصنف صرح بعدم الاشتراط هناك-	١٥٦
الكلام على قول الشامي بعدم قبول الشهادة بأمر القاضي بالصوم تحقيق أن الدعوى واستجماع شرائطها لا حاجة إليها في الحقوق الخالصة لله تعالى وفيما غلب فيه حقه تعالى-	١٥٧
مما يؤيد عدم اشتراط الدعوى في الشهادة على القضاء تحقيق الفرق بين قبول الاستفاضة وعدم قبول الشهادة بروية أهل بلد وصومهم	١٥٨
لا اعتبار باستفاضة صوم بلد لا قاضى فيه ولا مفتى-	١٥٩
صور مختلفة في حلّ الفطر وعدمه بتمام ثلثين يوما بعد ما ثبت رمضان بشهادة عدل أو عدلين في غيم أو صحو-	١٦٠
صاموا بقول عدل ولم ير بعد ثلثين يوما هلال الفطر في صحو فلا يحل الفطر خلافا لمحمد ورجح الزيلعي قول الشيخين والاتقاني قول محمد	١٧٨-١٦١
الكلام على تصحيح الاتقاني-	١٨٠-١٧٩

مطلب	رقم الحاشية
روية الهلال بالنهار لليلة الآتية مطلقا على المذهب	١٨١-١٨٤
سبب عدم إمكان روية الهلال صباحا ثم مساء فى يوم واحد	١٨٥
كل حركة الشمس طلوع لقوم وغروب لقوم-الح-	١٨٦
قدر البعد الذى تختلف فيه المطالع-	١٨٧
اختلاف مطالع الشمس يقع فى فرسخين بل أقل، فما معنى قول	١٨٨-١٩٠
التاج التبريزى بأنه لا يمكن فى أقل من ٢٤ فرسخا؟	
لورئى الهلال فى المشرق ليلة الجمعة وفى المغرب ليلة السبت	١٩١
(شامى) الأولى عكس الفرض... (جد)	
معنى الخلاف فى اعتبار اختلاف المطالع	١٩٢-١٩٣
يفهم من كلامهم اعتبار اختلاف المطالع فى الحج، وكذا فى	١٩٤-١٩٥
الارث لكن نص فى الباب أن لا عمرة به-	
باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	
تعاطى ما يدخل منه الغبار ونحوه بدون الحاجة مفسد مطلقا أو	١٩٦-١٩٧
بشرط قصد الادخال	
بيتان للشربلالى فى بعض أحكام الدخان	١٩٨
اختلاف التصحيح فى ادخال ما ليس فيه صلاح البدن	١٩٩
إدخال الماء ليس كحك الأذن بالعود	٢٠٠
مسائل فى من جامع ناسيا ونزع حين التذكر وإشكالات	٢٠١
لصاحب الجلد مع إجابات	
حين تذكر ثم عاد ينبغى عدم الكفارة لشبهة خلاف مالك	٢٠٢
لا يفسد الجماع فيما دون الفرج إن لم ينزل-	٢٠٣

مطلب	رقم الحاشية
أهدى صاحب الجدل هنا سوالا عن صورتين مع الجواب عنهما	
الجماع المفسد للصوم	٢٠٤
فى توضيح وتقييد بعض العبارات	٢١٠-٢٠٥
المخاط والبزاق يخرج من فيه وأنفه فاستشمه و استنشقه	٢١١
المفهوم لا يعارض المنطوق	"
القنية لا تزاحم الظهيرية	"
من ابتلع بلغمامل فيه ينقض صومه عند أبى يوسف	٢١٢-٢١٣
تعليل القولين فى إيجاب الكفارة على من أكره على الجماع	٢١٤-٢١٥
كلام صاحب الجدل على استدلال الشامى بعدم وجوب الكفارة	٢١٦
فى الصوم على عدم الاثم	
تائيد كلام الجدل بما ظهر من نقل الشامى أن الاكل بعد ظن	٢١٧
الطلوع إثم مع عدم وجوب الكفارة فى الصورة المنقولة:-	
فى وجوب الكفارة مع الشك فى الغروب اختلاف المشايخ	٢١٨-٢٢٠
ظهر أنه أكل قبل الغروب فعليه الكفارة	٢٢١
فى المسئلة تفصيل ذكره فى الجدل	
القضاء والاثم على من أكل مع ظن طلوع الفجر	٢٢٢-٢٢٥
حكم الافطار بظن غروب الشمس	٢٢٦-٢٢٧
الافطار باخبار الواحد بالغروب أو بسماع الطبل والمدافع	٢٢٨-٢٣٠
حكم من تناول المفطر مضطرا- من تحقيق الجدل-	٢٣١
يستحب التتابع بين القضاء والكفارة	٢٣٢

رقم الحاشية	مطلب
٢٣٣	احتجم فظن فطره به قضى وكفر إلا اذا كان جاهلا وأفتاه مفت معتمد بالفطر، أو سمع حديثا-
٢٣٤	اختلاف الرواية الشديد فى عدم العبرة بسماع الحديث للعامى اغتاب فظن فطره فاكل عمدا عليه الكفارة فى كل حال اعتمد حديثا أو فتوى، تحقيق مبنى الأمر وإبانة الفرق بين الحجامة والغيبة
٢٣٥-٢٣٦	لو جامع فى رمضانين فعليه كفارتان وان لم يكفر للأولى-
٢٣٧-٢٣٨	هذا فى الجماع خاصة أو الفطر مطلقا؟- تحقيق الجد-
٢٣٩	٢٤ صورة فى مسألة قى الصائم- تفصيل المفسد وغير المفسد منه
٢٤٠	معنى العلك بالفارسية
٢٤١	حكم الزيادة على قدر القبضة فى اللحية
٢٤٢	الضعف الحقيقى عن الصوم يبيح الفدية عند الله
٢٤٣	فصل فى العوارض المبيحة لعدم الصوم
٢٤٤	الأحسن تبديل لفظ المرء بلفظ العبد فى النظم
٢٤٥	هل تغنى المريض بتجربة غيره عند اتحاد المرض؟
٢٤٦	إذا أخذ بقول طبيب خال عن الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة (شامى) خالفه الجد فى لزوم الكفارة-
٢٤٧	نوى صوم القضاء نهارا يصير متنفلا وإن أفطر يلزمه القضاء
٢٤٨	لا تصوم المرأة نفلا إلا باذن الزوج
	الداخل تحت النذر ما هو قرية وهو أصل التصديق
	دون التعيين-
	قدم صاحب الجد ثلاثة عشر فرعا لهذا الأصل

مطلب	رقم الحاشية
نذر إطعام عشرة مساكين ولم يسم مقدار الطعام فلم لا يجزيه إطعام خمسة مساكين؟	٢٤٨ "
نذر هديا لم يجز إلا بالغ الكعبة أو أضحية لم تجز إلا في أيام النحر- كيف وجب التعيين في هذين؟ تحقيق الجدل في التعليل-	"
لو نذر ذبح بقرته والتصدق بلحمها لم يجز أن يتصدق بعينها واقعة الفتوى، جوابها وتحقيق حكمها	٢٤٨ "
سوال عن مخالفة التعيين مع الجواب	"
الكلام في النذر الذي يقع للاموات وفي ما يقدم إلى ضرائح الاولياء من الدراهم والشمع والزيت ونحوها-	٢٤٩-٢٥٣
تحقيق صاحب الجدل أن ذلك ليس بنذر فقهي بل هو نذر عرفي أصله تقديم الهدية إلى الأكابر-	ع
باب الاعتكاف	
إذا لم يكن جامع يصلى فيه بجماعة فالاعتكاف في مسجده أفضل لثلاثيحتاج للخروج إلى الجماعة	٢٥٤-٢٥٥
معنى سنية الاعتكاف في العشر الأخير من رمضان ومعنى الاعتكاف نفلا	٢٥٦
أي المواظبة من النبي عليه السلام تدل على الوجوب؟ وهنا كلام للجد على الشامي-	٢٥٧
أقل مدة الاعتكاف نفلا	٢٥٨
يحرم الخروج للمعتكف اعتكافا واجبا أو مسنونا لا للمتنفل-	٢٥٩-٢٦٠
إذا اعتكف مسنونا وأفسده يلزم عليه قضاء العشر كله أو	٢٦١-٢٦٣

مطلب	رقم الحاشية
بعضه أو اليوم الذى أفسد فيه واعتبر ابن الهمام هذه المسئلة بمسألة إفساد الشفع الأول من الصلاة النافلة- هل يجوز الخروج إلى الجماعة إذا لم يجد جماعة فى مسجد اعتكافه؟	٢٦٤-٢٦٥
لو خرج ساعة بلا عذر فسد واعتبر الصاحبان أكثر النهار	٢٦٦
لو شرط وقت النذر الخروج للعبادة والجنابة و مجلس العلم جاز أبهى صاحب الجدل فى هذا الحكم فرقا بين الاعتكاف المنذور والمسنون-	٢٦٧
كتاب الحج	
الكلام على ما استدرك به الشامى قول صاحب البحر "كل ما كره عندنا تحريما فهو من الصغائر"-	٢٦٨
سقوط الحج لخوف الهلاك	٢٦٩
غلبة خوف الناهيين والإضطرار الى الرشوة لدفع شرهم	٢٧٠-٢٧١
المرأة اذا فقدت الزوج والمحرم لا يجب عليه التزوج كما فى اللباب- تكلم على علته صاحب الجدل-	٢٧٢-٢٧٣
فرعوا هنا على شبه الاحرام بالركن ثلاثة أمور-	٢٧٤-٢٧٦
(١) بطلانه بالردة ولو كان شرطا حقيقيا ما أبطلته الردة، (٢) اشتراط النية له، (٣) عدم سقوط الفرض عن صبي أحرم فبلغ- وتكلم صاحب الجدل على الامور الثلاثة، فحقق أن هذا التفريع فى غير موضعه-	
الليالى تبع للايام فى المناسك	٢٧٧

مطلب	رقم الحاشية
مما تخالف فيه العمرة الحج-	٢٧٨
بُعد ذى الحليفة من باب المسجد النبوى	٢٧٩
كذب ما يزعمون أن عليا قتل الجن فى بعض أبيار ذى الحليفة	٢٨٠
رابض أو رابغ ؟	٢٨١
باب الاحرام وصفة المفرد بالحج	
من السنة أن يحرم طاهرا	٢٨٢
النقص فى كلمات التلبية مكروه تحريما أو تنزيها ؟	٢٨٣
اضافة سبحانه وتعالى إلى كلمة الجلالة	٢٨٤
يكره تعصيب غير الراس والوجه بغير عذر	٢٨٥
تغطية اليدين	٢٨٦
غسل الراس واللحية بالسدر	٢٨٧
ذكر فى الدر: يتقى لبس قميص وسراويل ثم نقل الشامى عن البحر عن الحلبي ضابطة، وحقق صاحب الجرد ونقح هذه الضابطة بكلمات العلماء فى بحث طويل	٢٨٨-٢٩٤
الكلام على عدم جواز ستر العقب للرجل	٢٩٥
تقدير نصف ذراع وربع وثمن وتقدير نصف ذراع فى الهندية	٢٩٦-٢٩٧
الكلام على قول الشامى فى الحجر: هذا هو تحت الميزاب	٢٩٨
أيجل الطيب والصيد بعد الرمي والخلق؟	٢٩٩
الكلام على قوله: الاضطباع سنة الرمل	٣٠٠
باب القران	
تحقيق معانى الافراد والتمتع والقران	٣٠١

مطلب	رقم الحاشية
تنبيه على تقصير فى تفسير القرآن	٣٠٢
باب الجنائيات	
قد يجب بها دمان أو دم أو صوم أو صدقة	٣٠٣
من بحث البحر التسوية بين حكم الماكول والمشروب المخلوط بطيب مغلوب	٣٠٤-٣٠٥
حكم حميرة التتن المخلوطة بالطيب	٣٠٦
إن غلب الطيب وجب الدم وإن لم تظهر رائحته	٣٠٧
الخلوى المضاف إلى اجزائها الماورد والمسك، فى أكل الكثير منها دم و القليل صدقة	٣٠٨-٣٠٩
فى ستر راسه يوما كاملا أو ليلة كاملة دم وفى الأقل صدقة تحرير الحكم إذا ستر أقل من الربع فى أقل من يوم أو ليلة-	٣١٠-٣١١
من صاحب جدالممتار	
تغطية الكفين والقدمين	٣١٢
إذا تناثر شعره بالمرض أو النار	٣١٣
فى الطواف جنباً بدنة ان لم يُعده	٣١٤-٣١٥
إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لزم الدم- استشكله الجدد-	٣١٦
وإذا أعاد الطواف لا تجب إعادة السعى	٣١٧
لأن المعتبر الأول- وجهه الجدد عليه سوالات-	
لا مدخل للصدقة فى العمرة أى طوافها	٣١٨
التعقب على البحر فى حكمه بالاشتباه فى كلام الكنز والتنوير	٣١٩

مطلب	رقم الحاشية
لو ترك إحدى الجمار الثلاث تصدق بنصف صاع ويجب لكل حصاة صدقة، إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء لثلا يجب في الأقل ما يجب في الأكثر- كذا في عامة الكتب- لكن الحدادي في السراج قدر المنقوص بنصف صاع فتوجه عليه إيراد وقرر صاحب الجدل كلام العلماء تقريرا واضحا وأبان ان في كلام السراج تقصيرا و تغييرا-	٣٢٥-٣٢٠
لو طيب عضو غيره لا شئ عليه- وفيه تفصيل-	٣٢٦
السراج الوهاج شرح القدوري للقارى	٣٢٧
في الوطئ قبل الحلق وبعده قبل الطواف بدنة	٣٢٨
في قتل العقق روايتان	٣٢٩
أعتق عصافير من ملكه قيل لا يجوز لأنه تضييع للمال	٣٣٠
فان اخذه (الطير المرسل) بعد الاباحة ملكه (شامى) الاباحة لا تفيد التمليك (جدالممتار)	٣٣١
سيب دابته وقال هي لمن أخذها- تخرج عن ملكه أولا؟. ذكرت الهندية ثلاثة مذاهب وحقق المسألة صاحب الجدل تحقيقا بالغا واضحا-	٣٣٣-٣٣٢
حكم ما طُرح من غير الحيوان كالقشور و نحوها- حرر المسئلة صاحب الجدل وأخذ على الشامى فيما اعتراه من عدم التفرقة بين التمليك والاباحة وفيما فهم أن مدار الفرق في جواز أخذ المطروح وعدم جوازه هو كونه عروضا أو حيوانا	٣٣٨-٣٣٤

مطلب	رقم الحاشية
باب الاحصار	
وعلى المحصر المعتمر عمرة	٣٣٩
باب الحج عن الغير	
تعريفات العبادة والقربة والطاعة	٣٤٠
بيان النسبة بينها-	٣٤١
وجب الحج على أحد فلم يحج وأوصى به وارثه فحج عنه يجزيه-	٣٤٢
قال الشامي فى شرط انه يغنى عما قبله وحقق الجذ فرقا بينهما	٣٤٣
من شرائطه الحج عن الغير الاحرام من الميقات وفيه بحث	٣٤٤
من شرائطه الاحرام بحجة واحدة	٣٤٥
الشرط الثامن يغنى عن الشرط الثامن عشر	٣٤٦
لا حاجة الى الشرط الثالث عشر والعشرين	٣٤٧
عدم الاستيجار	٣٤٨
عند الشافعى لا يصلح للنيابة الصرورة والمرأة والعبد	٣٤٩
من تعليل الكراهة فى نيابة المرأة	٣٥٠
كراهة إحجاج الصرورة تحريمية أو تنزيهية ؟	٣٥١-٣٥٢
من حج عن أبيه وأمه- أو- عن أمه؟ فى لفظ الحديث	٣٥٣
جواز التمتع فى حج البدل- حققه الجذ ورفع الاشكال	٣٥٤
باب الهدى	
اعتبار اختلاف المطالع فى الحج ؟	٣٥٥
حج النفل أفضل من الصدقة ؟	٣٥٦

مطلب	رقم الحاشية
هل الحج يكفر الكبائر والتبعات - فيه أحاديث واستدلالات وأقوال	٣٧٨-٣٥٧
دخول البيت ليس من مناسك الحج	٣٧٩
تعين ابن حجر الذى قال بوجوب زيارة قبره عليه السلام لمن له سعة	٣٨٠
كتاب النكاح	
لفظ الأمر كزوّجنى توكيل أو إيجاب؟	٣٩٧-٣٨١
ما وُضع للحال المضارعُ	٣٩٨
لفظ الاستفهام يعتبر إيجاباً أم لا	٤٠٠-٣٩٩
قال لها يا عِرسى فقالت لييك انعقد النكاح	٤٠١
صنحت إجازة نكاح الفضولى بالفعل لوجود القول	٤٠٢
المصفى أو المستصفى؟	٤٠٣
التزوج أو التزويج؟	٤٠٤
لا ينعقد النكاح بالاقرار - ولا ينافيه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق رسالة صاحب الجلد فى تحقيق المسئلة الكامل	٤١١-٤٠٥
عباب الأنوار أن لا نكاح بمجرد الاقرا" (١٢٠٧هـ)	
إذا توجه الإيجاب مع ذكر المهر وقبيل الآخر قبله لم يصح - أى لم ينفذ (جد)	٤١٢
لا يشترط العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوى فيه الجلد والهزل -	٤١٤-٤١٣

مطلب	رقم الحاشية
يصح النكاح بلفظ تزويج ونكاح	٤١٥
يصح النكاح بما وضع لتمليك عين في الحال	٤١٦
بشروط نية أو قرينة وفهم الشهود المقصود	
أبدى صاحب الجسد ما يدفع الخلاف ويوفق بين الفتح وبين	
الزليعى والسرخسى	
لا يصح النكاح بلفظ إجارة وإعارة- لكن تثبت به الشبهة-	٤١٧
لو أكرهت على التزوج بألف ومهر مثلها عشرة آلاف	٤١٨
الشهادة على التوكيل بالنكاح ليست بشروط للصحة	٤١٩
لا بد من تمييز المنكوحة عند الشاهدين- وما ذكر قاضى خان من	٤٢٠
اقتداء الخصاص ليس قوله بل نقله	
من قال بالاكتهاء بمجرد حضور الشاهدين بدون السماع ؟	٤٢١
اشتراط فهم أنه عقد نكاح	٤٢٢-٤٢٣
صحة النكاح بحضور شاهدين أعميين	٤٢٤
صار الأب الموكل مباشرا عند حضوره والوكيل المعبر شاهدا	٤٢٥
صارت البنت البالغة عاقدة حين حضورها والأب المعبر شاهدا	٤٢٦
إذا كانت البالغة وكلته- كما حققه فى الجسد-	
زلة قلم الطحطاوى والشامى فى الحكم بصحة النكاح موقوفا فى	٤٢٧
المسئلة المذكورة إذا لم تكن البالغة حاضرة	
تحقيق أن الاستفهام يفيد الإيجاب أم لا ؟	٤٢٨-٤٢٩
فصل فى المحرمات	
صورة تعين أن البنت من زنا	٤٣٠

مطلب	رقم الحاشية
أخ من النكاح له بنت من الزنا	٤٣١
عبارة الفتح:- دخل في البنت بنته من الزنا الخ	٤٣٢
أحكام عمة العمة وخالة الخالة	٤٣٣-٤٤١
أم زوجته، وزوجة أبي الزوجة وبنت زوجته الموطوءة	٤٤٢-٤٤٣
الخلوة بالزوجة تحرم البنت؟	٤٤٤
شرط تحريم بنت الزوجة وأمها إذا كان النكاح فاسدا	٤٤٥
يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وأبويه الخ-	٤٤٦-٤٥٠
عدم حرمة المرضعة بلبن الزنا على عم الزاني؟	٤٥١
حرم أيضا بالصهرية أصل مزنيته فيه إشكال وقد حله صاحب	٤٥٢
الجد في رسالة سماها:-	
هبة النساء في تحقق المصاهرة بالزنا (١٣١٥هـ)	
نص الرسالة بعد ترجمتها بالعربية	
من إفادات الرسالة:-	
ف تفسير قوله تعالى:- وربائبكم اللاتي في حجوركم الآية	
ف إن كانت الأم وبنتها أمتين لرجل فله أن يطأ احدهما	
وإذا وطئ إحداهما حرمت عليه الأخرى	
ف تفسير قوله:- وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم	
ف أمة الابن لا تحرم على الأب مطلقا بل التي دخل بها	
الابن	
تفسير قوله تعالى:- وأمهات نسائكم	
ف أم الأمة المدخولة بها تحرم على الواطئ بالاتفاق	

مطلب	رقم الحاشية
ف حرمة المصاهرة تثبت بالوطئ الحرام أيضا	
ف (١) الأمة المشتركة لا يحل وطئها لأحد من الشركاء	
ف (٢) الأمة الابن وطأها حرام على الأب	
ف (٣) أمة الكافرة غير الكتائية وطأها حرام	
ف (٤) زوجته التي ظاهر منها ولم يكفر عن الظهار يحرم وطأها	
ف لكن من وطئ امرأة من هؤلاء التي تحرم وطأهن حرمت عليه بناتها	
ف فلا يشترط لحرمة المصاهرة النكاح ولا الوطئ على الوجه الحلال بل مناط الحرمة الدخول مطلقا وهو مذهب أئمتنا ومذهب أكابر الصحابة الكرام-	
ف حديث "لا يحرم الحرام الحلال" شديد الضعف ساقط لا يصلح للاحتجاج	
ف مذهب الراوى اذا كان خلاف حديثه الذى روى عنه دلّ على ضعف الحديث	
ف اشتباه اسحق بن محمد الفروى باسحق بن عبد الله الفروى على الحافظين الجليلين الامام عبد الحق صاحب الأحكام، والامام ابى الفرج صاحب العلل المتناهية	
ف تحقيقه البالغ	
ف عبد الله شيخ اسحق الفروى	
ف الكلام على حديث "لا يحرم الحرام الحلال"	

مطلب	رقم الحاشية
من وجوه عديدة أخرى	
ف آثار تويد مذهب الحنفية-	
ف المتاركة ليست بطلاق ولو كانت بلفظ	
الطلاق ولا ينتقص بها عدد الطلاق	
ف النكاح لا يزول بعد حرمة المصاهرة بل يفسد ويفترض	
فسخه، ولا يحل للزوجة النكاح قبل المتاركة وعدتها	
ف بحرمة الرضاع أيضا يفسد النكاح ولا يرتفع	
ف وطئ الزوجة التي حرمت بحرمة المصاهرة حرام وليس	
بزنًا- ونسب الأولاد التي تولدت بوطأها بعد حرمة	
المصاهرة ثابت-	
تقدم الكلام على التقييد بالحرمت الأربع	٤٥٣
اعتذار عن ذكر الأئمة الأوزاعي والثوري وابن راهويه بين	٤٥٤
التابعين-	
ثبوت الحرمة بلمسها مشروط بأن يصدقها	٤٥٥-٤٥٦
في إثبات أن الحرمة بالنظر الى الفرج الداخل	٤٥٧-٤٦٣
حد الشهوة في النظر والمس	٤٦٤-٤٦٩
لا تحرم المنظور الى فرجها الداخل من مرآة أو ماء بالانعكاس-	٤٧٠-٤٧٤
من صور عدم ثبوت الحرمة	٤٧٥-٤٧٩
في الحرمة بالتقبيل والمعانقة والمس تكفي الشهوة من أحدهما	٤٨٠-٤٨١
إذا تزوجهما على التعاقب وكان نكاح الأولى صحيحا الخ-	٤٨٢
أيتهما فرضت ذكر الم يحل للأجرى (تصوير المسئلة)	٤٨٣

رقم الحاشية	مطلب
٤٨٤	باطل بمعنى فاسد
٤٨٥	الكراهة التحريمية لا بد لها من نهى قال وكذا التنزيهية-
٤٨٦	أما المعتزلة فمقتضى الوجه حل مناكلتهم
٤٨٧	أصل قد يناقش فيه
٤٨٨-٤٨٩	نكاح حبلى من زنا
٤٩٠	لو زوج أمته أو أم ولده الحامل
٤٩١	بطل نكاح متعة وموقت-
	باب الولى
٤٩٢-٤٩٣	فائدة قيد الوارث فى تعريف الولى
٤٩٤	إيراد من الشامى على كلام الشارح "ولو بكرا"
	ابداء احتمال هو الجواب
٤٩٥	"الولى شرط صحة نكاح صغير" - در
	الوجه تقدير النفاذ موضع الصحة- جد
٤٩٦	للولى طلب التفريق، والتفريق عمل القاضى
٤٩٧-٤٩٨	الفرق بين تزوجها غير الكفو وتزوجها بدون مهر المثل
٤٩٩-٥٠٢	شرط عدم جواز النكاح بغير كفو
٥٠٣-٥٠٤	الأحوط سد باب التزويج عليها من غير كفو
٥٠٥-٥٠٦	لا تحل المطلقة ثلاثا للزوج الأول إن نكحت غير كفو
	بدون أن يرضاه الولى مع معرفته
٥٠٧-٥١٠	اختلاف البحر والخير الرملى إذا خيرها الولى فى التزويج
	مع جهالته الزوج- قال البحر لا يكفى، والصواب مع الخير-

رقم الحاشية	مطلب
٥١١	لو باشر الولى عقد المحلل تحل للأول لكن بشرط تفويضها مطلقا أو تعيينها غير الكفو-
٥١٢	أحكام استظهرها العلامة الشامى فى النكاح بغير الكفو
٥١٣	من هو أولى بالاستيذان من البكر البالغة فى امر النكاح ؟
٥١٤-٥١٥	اختلفوا فى ما إذا زوجها الولى من غير كفو فبلغها فسكتت زوجها فبلغها فبكت بصوت ثم رضيت
٥١٦	قولا "غيره أولى منه" رد قبل العقد لا بعده
٥١٧-٥١٨	لو زوجها الولى لنفسه فسكوتها رد بعد العقد لا قبله- هذا عند الطرفين-
٥٢٠	لو استأمرها فى التزويج من نفسه جاز اجماعا
٥٢١	استاذنها فى معين فردت ثم زوجها منه فسكتت صح، فى الأصح
٥٢٢	استحسنوا التجديد عند الزفاف
٥٢٣	الغالب اظهار النفرة عند فجأة السماع
٥٢٤	مباشرة وكيل الوكيل بحضرة الوكيل فى النكاح لا تكون كمباشرة الوكيل
٥٢٥	مباشرته بحضرته كمباشرته بنفسه
٥٢٦	لكن الأصل من كتب ظاهر الرواية فيترجح ما فيه
٥٢٧-٥٣٤	زوج الولى البكر البالغة وبلغها الخبر- فثبوت إذنها بالدلالات المذكورة مشروط بأن تعلم الزوج ولا يشترط علمها بالمهر وقيل يشترط- وهنا أبحاث لصاحب الجدد-
٥٣٥-٥٣٩	دلالات من الأفعال التى يثبت بها الرضا

رقم الحاشية	مطلب
٥٤٠-٥٥٠	اختلف الزوجان فى صحة النكاح وفساده فالقول لمدعى الصحة بشهادة الظاهر، ولو اختلفا فى أصل وجود العقد فالقول لمنكر الوجود
٥٥١	وتقبل بيته على سكوتها لأنه وجودى
٥٥٢	الشهادة على النفى المقصود لا تقبل
٥٥٣-٥٥٤	البينة على البلوغ ممكن
٥٥٥-٥٦٤	للولى إنكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا ولزم النكاح ولو بغين فاحش أو بغير كفؤ- إن كان الولى أبا أو جدا- الخ-
٥٦٥-٥٦٧	وإن كان الزوج غيرهما لا يصح من غير كفؤ أو بغين فاحش
٥٦٨-٥٧٠	وإن كان من كفؤ وبمهر المثل صح ولهما خيار الفسخ بعده
٥٧١-٥٨٠	الفرقة إن كانت من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق إلا فى الردة، وإن كانت من قبله فطلاق إلا بملك أو ردة
٥٨١-٥٨٢	ضابطة لصاحب الذخيرة وإيراد عليها
٥٨٣-٥٩١	نظم لصاحب النهر يجمع الفرقات التى تلحق النكاح
٥٩٢-٥٩٨	توضيحات وتغييرات تتصل بذلك النظم
٥٩٩	ها أن تقول فى فور البلوغ اخترت نفسى ونقضت النكاح
٦٠٠-٦٠١	لو اجتمعت الشفعة مع خيار البلوغ
٦٠٢	لو ادعت التمكين كرها صدقت
٦٠٣	الولى فى النكاح العصبية بنفسه
٦٠٤-٦٠٥	فان لم يكن عصبه فالولاية للأم ثم لأم الأب وفى القنية عكسه

مطلب	رقم الحاشية
الولاية بعد الأم للبنت، يخالفه قول الكنز	٦٠٦-٦٠٧
كل عقد لا يميز له حال صدوره فهو باطل لا يتوقف	٦٠٨
لا يكون سكوت الولي الأقرب إجازة لنكاح الأبعد	٦٠٩
اختلاف الاقوال والتصحيح فى حد الغيبة المنقطعة وما إليها	٦١٠-٦١٦
إذا أقر الأب أو غيره من الأولياء على الصغيرة أو الصغيرة بالنكاح	٦١٧-٦٢٦
أمس لم يصدق على ذلك إلا بشهود	
باب الكفاءة	
الكفاءة حق الولي وحق المرأة	٦٢٧-٦٣٣
نكحت رجلا ولم تعلم حاله، فاذا هو عبد، لا خيار لها بل	٦٣٤-٦٤١
للأولياء، ولو زوجوها برضاها ولم يعلموا بعدم الكفاءة	
ثم علموا لا خيار لأحد الخ-	
زوج بنته من رجل ظنه مصلحا-الخ-	٦٤٢
ليس فاسق كفوا لصالحة أو فاسقة بنت صالح معلنا كان أولا-	٦٤٣-٦٤٥
على الظاهر-	
اعتبار قدرته على النفقة فى الكفاءة مشروط بأن تطيق الجماع	٦٤٦
شرف النسب أو العلم يجرى نقص الحرفة بل يفوق سائر الحرف	٦٤٧
السراياتية-	٦٤٨
عائشة فى الجنة مع النبى عليه السلام وفاطمة مع على	٦٤٩
تحمل الآباء عن الأبناء المهر أو النفقة ؟	٦٥٠
أمره بتزويج امرأة فزوجه أمة جاز عنده خلافا لهما	٦٥١
كذا إن لم يذكر المهر فزوجه بأكثر من مهر المثل-الخ-	٦٥٢

مطلب	رقم الحاشية
الواحد يتولى طرفى النكاح بايجاب يقوم مقام القبول فى خمس صور	٦٥٣-٦٥٤
يشترط للزوم عقد الوكيل موافقته فى المهر المسمى-	٦٥٥
باب المهر	
ونصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة	٦٥٦
طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها الخ	٦٥٧
تزوجها على حكمها أو حكمه	٦٥٨
أو على أن يهب لأبيها ألف درهم	٦٥٩
أو تزوجته بمثل مهر أمها	٦٦٠
طلبت المرأة مهر مثلها قبل الوطئ أو الموت	٦٦١
معنى المكعب	٦٦٢
الزيادة على المسمى تلزمه بشرط قبولها فى المجلس أو قبول ولى الصغيرة-	٦٦٣
مرضه مانع مطلقا لعدم خلوه عن تكسر وفتور عادة-	٦٦٤
القرن والرتق	٦٦٥-٦٦٦
الخلوة كالوطئ فى وقوع طلاق بائن آخر	٦٦٧-٦٦٨
افترقا واختلفا فى الوطئ مع الاتفاق على الخلوة	٦٦٩-٦٧١
فهل تظهر ثمرة للاختلاف؟	
سبب اعتبار قولها حين اختلافهما المذكور فى الوطئ	٦٧٢-٦٧٣
قبضت ألف المهر فوهبته له وطلقت قبل وطئ رجع عليها بنصفه	٦٧٤
لو تزوجها على ألف وطلاق ضربتها طلقت الضرة- بنفس العقد	٦٧٥

مطلب	رقم الحاشية
طلقة رجعية-	
نكحها على ألف إن أقام بها، وعلى ألفين إن أخرجها	٦٧٨-٦٧٦
النكاح بدون الشهود فاسد أو باطل؟	٦٧٨
حكم الدخول فى النكاح الموقوف كالدخول فى الفاسد	٦٧٩
فى ثبوت الفرق بين النكاح الفاسد والباطل ومواضع ثبوته	٦٨٠-٦٩٤
إذا وقع النكاح فاسدا يفسخ وإن وقع الوطئ أيضا	٦٩٥-٦٩٧
وتجب العدة من وقت التفريق أو متاركة الزوج	٦٩٨-٧٠١
المتاركة يختص بها الزوج أو تملكها الزوجة أيضا؟	٧٠٢
لا يثبت فى النكاح الفاسد توارث الزوجين	
ذكر النهر من التصرفات الفاسدة احدى وعشرين الخ	٧٠٣-٧٠٤
مساواة المرأة امرأتين من أقارب أبيها	٧٠٥
توفيق بين عبارتين فى تقدير مهر المثل	٧٠٦
إن لم يوجد من يماثلها فالقول للزوج	٧٠٧
نظر صاحب الجدة فى فرع نقله البحر من الصيرفية، وفيه	٧٠٨
أن الزوجتين لا يعطى لهما شئ إذا تعذر تقدير مهر المثل	
وحلف الزوج	
أعطى ضبيعة بمهر امرأة ابنه الخ	٧٠٩-٧١٠
امتناعها من الوطئ وهى فى بيته ليس بنشور ولو أخذت المهر	٧١١
أحال الزوج المرأة بالمهر المعجل على رجل فليس لها الامتناع	٧١٢
تسليم المهر مقدم	٧١٣
فى أحكام الامتناع لأخذ القدر المعجل، وتحقيق	٧١٤-٧١٨

مطلب	رقم الحاشية
صاحب الجدد أن التاجيل على ثلاثة أقسام-	
لها أن تزور أبويها كل جمعة مرة بلا إذنه ما لم تقبض المعجل	٧١٩
بيان مواضع يجوز للمرأة الخروج فيها-	٧٢٠
سمى المهر وقت العقد لكنهما اختلفا في قدره ولا بينة عند	٧٢١-٧٢٤
أحدهما فمهر المثل هو المعيار-	
من صور اختلافهما في قدر المسمى، وهنا إيراد من	٧٢٥-٧٢٦
العلامة الشامي على عبارة المتن وجواب من صاحب الجدد	
أوضحتهما في الحاشية	
في الطلاق قبل الوطئ حكم متعة المثل	٧٢٧
إذا وقع الاختلاف في قدر المهر المسمى بعد موت	٧٢٨
الزوجين فالقول لورثة الزوج ولا يحكم مهر المثل-	
لو بعث الى امرأته شيئاً ولم يذكر جهة عند الدفع	٧٢٩-٧٣٠
ثم قال إنه من المهر لم يقبل قوله-	
بعث ما يتهيأ للأكل-	٧٣١
خطب بنت رجل وبعث أشياء	٧٣٢-٧٣٤
أحكام ما أنفق رجل على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها	٧٣٥-٧٤٧
بعد عدتها، وهنا صور وأقوال	
العادة الغالبة دفع ما زاد على المهر من الجهاز تمليكا	٧٤٨
من أحكام ما جهزها به الأب والجدة والأم وما إلى ذلك	٧٤٩-٧٥٥
الوطئ في دار الاسلام إذا كان بغير ملك اليمين لا يخلو عن	٧٥٦-٧٦٧
حد أو مهر إلا في مسائل	

مطلب	رقم الحاشية
مهر السر ومهر العلانية	٧٦٨
باب نكاح الرقيق	
ان زوج المولى مكاتبه أو مكاتبته لا ينفذ ولو كانا صغيرين بل	٧٦٩
يتوقف على إجازتهما بعد بلوغهما	
قال الكمال مقتضى النظر عدم التوقف على إجازة المولى بعد العتق	٧٧٠
عزل عن أمته فان ظهر بها حبل حل نفيه إن لم يعد قبل بول	٧٧١
باب نكاح الكافر	
أقوال الما ترديدية والأشاعرة فى من مات زمن الفترة	٧٧٢-٧٧٧
أبواه بل آباه صلى الله تعالى عليه وسلم كلهم موحدون	٧٧٨-٧٨٠
ولا عيرة بما زعم ابو حيان النحوى فقدرده الامام ابن حجر أبلغ	
رد كما نقله الزرقانى فى شرح المواهب اللدنية-	
عند الامام لا عدة من الكافر على كافرة أصلاً	٧٨١
العدة لا تنافى بقاء النكاح	٧٨٢
المعروف من النصارى أنه لا طلاق عندهم	٧٨٣
تزوج كتابيته فى عدة مسلم يفرق بينهما	٧٨٤
تزوج كافر مسلمة يفرق بينهما وتعزر المرأة	٧٨٥
ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر	٧٨٦
إذا أسلم احد الزوجين فى دارنا عرض الاسلام على الآخر	٧٨٧-٧٨٨
ينتظر تمييز غير المميز ولو كان مجنوناً لا ينتظر الخ	٧٨٩
والتفريق بينهما طلاق، ومن حكمه وجوب العدة، وما دام فى	٧٩٠-٧٩٤
العدة يقع الطلاق عليها، وظاهره عدم الفرق فى وقوع الطلاق	

مطلب	رقم الحاشية
عليها بين أن يكون الآبى الرجل أو المرأة وصرح الفتح أيضا بوقوع الطلاق عليها فى الصورتين وقال: مع أن الفرقة فسخ-	
إباء المميز وأحد أبوى المجنون طلاق	٧٩٥
علّق الطلاق بمجنونه فجئن لم يقع بخلاف تعليقه على دخول الدار	٧٩٦
لو أسلم أحدهما فى دار الحرب وملحق بها كالبهر الملح لم تبين حتى تحيض ثلاثا أو تمضى ثلاثة أشهر قبل اسلام الآخر-	٨٠٩-٧٩٧
لو خرج أحدهما إلينا مسلما أو أخرج مسييا بانت بتباين الدار	٨١٠
يقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت فى العدة	٨١١
المرتدة إذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض	٨١٢
فعنده لا يقع وعندهما يقع	
للموطوعة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد وعليه نفقة العدة، ولا شئ لو ارتدت	٨١٣-٨١٤
إذا ارتدت الزوجة	٨١٥-٨١٦
مسلم زنى بنصرانية فأتت بولد فهل يكون مسلما؟	٨١٧
تبعية الولد دينا لا تنقطع إلا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه	٨١٨-٨١٩
تناهى التبعية بموت أحد الابوين	٨٢٠
باب القسم	
التسوية بين الحرّتين والأمتين	٨٢١
لو لم يصبها مرة يؤجله القاضى سنة ثم يفسخ	٨٢٢-٨٢٣
تصويب بيت	٨٢٤
إذا لم يوجد نص فى حكم من كتب أصحابنا يرجع إلى مذهب	٨٢٥-٨٢٦

مطلب	رقم الحاشية
مالك	
حرمة الوطئ إذا كانت لا تحتمله لسمنه	٨٢٧
باب الرضاع	
مدة الرضاع حولان ونصف عند الامام وحولان عندهما	٨٢٨-٨٣٣
لإيرادان من الكمال على ما استدلوا به للامام وأجاب عنهما	
الرحمى، ونظر البحر إلى قوة دليلهما لكن لصاحب الجلد كلام	
على قول البحر	
استشكل الكمال استدلالهم على حرمة زوجة الابن والأب من	٨٣٤
الرضاع بحديث "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب" لأن	
حرمتهابسبب الصهرية لا النسب، وصاحب الجلد حلّ الاشكال	
المستثنيات فى حرمة الرضاع وتحقق مناط الحرمة بقلم صاحب	٨٣٥
الجلد	
تحل أنحت أعنيه رضاعا الخ	٨٣٦
لاحل بين الرضعية وولد مرضعتها	٨٣٧
اللبن لا يتصور إلا لمن تتصور منه الولادة	٨٣٨
لبن المرأة اذا غلب على غيره كان محرما- وفسر الامام محمد الغلبة	٨٣٩-٨٤٠
من حيث الاجزاء والامام ابو يوسف بتغير الطعم واللون وحقق	
صاحب الجلد ان الراجع قول الامام محمد ولا مساغ للتوفيق	
الذى أتى به صاحب الدر المتقى	
علق محمد الحرمة بالمرأتين مطلقا اذا اختلط لبناهما وهو أصح	٨٤١
وأحوط	

مطلب	رقم الحاشية
طلق ذات لبن منه فاعتدت وتزوجت بأخر فجلت وأرضعت فحكمه من الأول حتى تلد	٨٤٢
لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم جف لبنها ثم درّ فأرضعته صبية فهذه الصبية تحل لابن زوج المرضعة الخ	٨٤٣-٨٤٦
وطئت امرأة بشبهة فجلت و ولدت ثم تزوّجت ثم أرضعت صبيا كان ابنا للواطئ بشبهة لا للزوج	٨٤٧
إعراب عبارة	٨٤٨-٨٤٩
لا يثبت الرضاع بخبر الواحد قبل العقد او بعده كما فى رضاع الخائنة، لكن فى محرمات الخائنة: إن كان قبله والمخير عدل ثقة لا يجوز النكاح وإن بعده وهما كبيران فالأحوط التنزه	٨٥٠-٨٥١
فى النكاح الفاسد لابد من تفريق القاضى أو المتاركة بالقول فى المدخول بها	٨٥٢
كتاب الطلاق	
من فوائد قيود تعريف الطلاق	٨٥٣
الحاجة إلى الطلاق اعم من الكبر والريّة	٨٥٤
حيث تجرد الطلاق عن الحاجة المبيحة كان محظورا	٨٥٥
ما يلحق بالصريح من حيث عدم الاحتياج الى النية	٨٥٦
تعريف الأحسن من الطلاق وفائدة القيد	٨٥٧-٨٥٨
طلقها بعد ظهور حملها أو كانت ممن لا تحيض الخ	٨٥٩
فى المدخولة بدعى إن كان فى طهر وطئ فيه الخ	٨٦٠
من البدعى طلقثان فى طهر لا رجعة فيه	٨٦١

مطلب	رقم الحاشية
طلاق المكره صحيح	٨٦٢
فرق بين الطلاق هازلا وبين الإقرار به هازلا	٨٦٣
قال الشارح في بيان معنى الهازل "لا يقصد حقيقة كلامه" فأورد عليه الشامي وأجاب عنه صاحب الجرد	٨٦٤
أبدى الشامي مخالفة بين عبارة للفتح والبحر وبين عبارة في المتلقط وأبدى صاحب الجرد توفيقا بينهما	٨٦٥
لو أقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاء المفتى فتبين عدمه لم يقع ديانة	٨٦٦-٨٦٧
إذا كان المجنون عنيانا فرق القاضي بعد تأجيله سنة	٨٦٨
ما كان لغوا لا يصير واقعا	٨٦٩
قصور في نقل الطحطاوى يغل بالمعنى، أو وقع سقط في نسخته	٨٧٠
علق الطلاق بأن يصل إليها الكتاب فوصل إلى أبيها الخ	٨٧١-٨٧٢
اضطراب عبارات الكتب الشديد في حكم الامر بكتابة الطلاق، ويبحث جليل لصاحب الجرد في إبانة الاضطراب وترجيح ما هو الصواب	٨٧٣-٨٧٦
حيلة عجيبة	٨٧٧
باب الصريح	
ألفاظ للرجعى	٨٧٨
مطلقة بالتخفيف	٨٧٩
قال كاذبا: - حلفت بالطلاق أنى لا أشرب ثم شرب	٨٨٠
تحقيق جليل من صاحب الجرد في مسئلة إضافة الطلاق، يجب	٨٨١-٨٨٢

مطلب	رقم الحاشية
الاطلاع عليه	
المضارع إذا غلب في الحال صريح	٨٨٤-٨٨٣
خلاف في شئت طلاقك ورضيت طلاقك	٨٨٥
وهبت لك طلاقك	٨٨٦
أنت أطلق من فلاة	٨٨٧
تلفظ بحروف "أنت طالق"	٨٨٩-٨٨٨
صريح رجعي وصريح بائن	٨٩٣-٨٩٠
لو لقتته فتلفظ به غير عالم بمعناه	٨٩٤
لو نوى بقوله أنت طالق طلاقها عن العمل	٨٩٥
مسائل تتصل بالتطبيق عن الوثاق والقيد والعمل	٨٩٧-٨٩٦
الصريح قد يقع به البائن	٨٩٨
على الطلاق من ذراعى	٨٩٩
ألفاظ يقع بها الطلاق بخلاف العتق	٩٠٠
انت طال بالكسر، انت طاق يحذف اللام	٩٠١
انت طال بلا كسر	٩٠٣-٩٠٢
وهبتك طلاقك، رهبتك طلاقك	٩٠٥-٩٠٤
وقوع الطلاق باضافته إلى ما يعبر به عن الكل، وإيراد من الكمال	٩٠٨-٩٠٦
على حكمهم بوقوعه بالاضافة الى الفرج دون اليد، وجواب من	
الشامى قال فيه صاحب الجلد لا مساس له بالايراد	
يقع بثلاثة أنصاف طلقين ثلاثة	٩٠٩
لو نوى بقوله "اسقنى الماء" الطلاق	٩١٠

مطلب	رقم الحاشية
جعل الشارح قوله أنا منك برى لغوا وحقق صاحب الجلد أنه لو نوى به الطلاق يقع-	٩١١
تحقيق المراد بقولهم الكاف للتشبيه فى الذات ومثل للتشبيه فى الصفات	٩١٢
توفيق حسن بين عبارات الامام أبى حنيفة:-	٩١٣
(١) إيمانى كإيمان جبريل لا مثل إيمان جبريل	
(٢) اكره ان يقول الرجل إيمانى كإيمان جبريل	
(٣) إيماننا مثل إيمان الملاحكة-	
فرق بين ما نقل الشامى عن الخانية وبين ما ظهر من مراجعتها	٩١٤
أنت هكذا، أنت بثلاث، أنت ثلاث	٩١٥
ذكر الشامى، مرجع المسئلة كتاب البحر و أضاف الجلد إليه فتح القدير لأنه مرجع البحر أيضا	٩١٦
يقع بقوله :أنت طالق بائن" واحدة بائنة، و لو عطف وقال: وبائن أو ثم بائن ولم ينو شيئا فرجعية ولو بالفاء فبائنة-	٩١٧-٩١٩
تحقيق الفرق من صاحب الجلد	
أنت طالق على أن لا رجعة لى عليك	٩٢٠
أنت طالق لا يردك قاض ولا عالم	٩٢١
انت طالق تحلى للخنازير وتحرمى على	٩٢٢-٩٢٣
أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع ثلاثا	٩٢٤
انت طالق لا كثير ولا قليل	٩٢٥-٩٢٦
طلقتك آخر الثلاث تطليقات فثلاث، و طالق آخر ثلاث تطليقات	٩٢٧

رقم الحاشية	مطلب
	فواحدة تحقيق مناط الفرق
٩٢٨	أنت طالق عدد ما فى هذا الخوض من السمك
٩٢٩-٩٣٢	لست لك بزواج الخ
٩٣٣	زلة قلم المحشى فى تفسير التنزه بالديانة
٩٣٤	لو شك أطلّق واحدة أو أكثر-
	باب طلاق غير المدخول بها
٩٣٥	هل المختلى بها كالمَدْخُول بها؟
٩٣٦	المختلى بها كالموطوءة فى لزوم العدة
٩٣٧	أحكام قوله واحدة ونصفا، ثنتين ونصفا،
	نصفًا وثلثين ونحو ذلك
٩٣٨	عند إرادة الايقاع بالصحيح والكسر ولفظ
	"أخرى" قد يكون له فيه غرض
٩٣٩-٩٤١	أحكام أنت طالق واحدة و واحدة إن دخلت الدار بتأخير الشرط
	وتقديم الشرط وبالعطف بالفاء وبلا عطف-
٩٤٢-٩٤٥	لوفتى علق الطلاق بشهر: قبل ما بعد قبله رمضان
٩٤٦	لو طلق ثلاثا وله ثلاث زوجات
٩٤٧	إذا أقر بمال لمسمى فادّعى رجل، على نفسه أنه المسمى الذى عليه
	المال وأنكر المقر-الخ-
٩٤٨-٩٤٩	كل نساء العالم طالق، كل امرأة فى هذه الدار طالق-
٩٥٠	قال بين أصحابه من كانت امرأته عليه حراما فليفعل هذا الامر

مطلب	رقم الحاشية
ففعله واحد منهم	
"هلا ليس يمين	٩٥٢-٩٥١
باب الكنايات	
ألفاظ الكناية كثيرة، ترتقى إلى أكثر من خمسة و خمسين لفظا	٩٥٣
"أنت يمين لأنى طلقتك" لا يصح-	٩٥٤
الجواب يكون بما يدل على إنشاء الطلاق الخ-	٩٥٥
الكنايات لا تطلق بها قضاء إلا بنية أو دلالة الحال	٩٥٦-٩٥٧
لو قال اشترى منى	٩٥٨-٩٦٠
أحكام نحو خلية- برة -حرام	٩٦١-٩٧٤
أنت واحدة	٩٧٥
الحالات ثلاث، رضى وغضب ومذاكرة-والكنايات ثلاث ما	٩٧٦-٩٨١
يحمل الرد، ما يصلح السب ما لا يصلح الرد ولا السب- الكلام	
على الأمثلة والأحكام	
قال السائل قلت كذا، كم يقع علىّ يقول له المفتى يقع واحدة،	٩٨٢
ولا يتعرض لاشتراط النية	
اختلاف التصحيح فى "برئت من طلاقك"	٩٨٣
أنت أطلق من امرأة فلان	٩٨٤
الطلاق عليك	٩٨٥
بعتك طلاقك	٩٨٦
شئت طلاقك	٩٨٧
الطلاق لك- أو عليك	٩٨٨-٩٨٩

رقم الحاشية	مطلب
٩٩٠	اختلاف علماءنا فى قوله لست لى بامرأة
٩٩١	أعرتك طلاقك
٩٩٢	طلقك الله
٩٩٣	الصريح يلحق الصريح
٩٩٤	إن كان الطلاق رجعيا يلحق المختلة الكنايات
٩٩٥	الطلاق الثلاث يلحق الصريح والبائن
٩٩٦	طلقها بائنا ثم قال لها فى عذتها أنت على حرام
	وهو يريد به الطلاق لا يقع عليها شئ
٩٩٧	طلقها بمال ثم خلعها فى العدة لا يصح
٩٩٨	المراد هنا بالبائن الأول ما يشمل البائن الصريح
٩٩٩-١٠٠٨	لا يلحق البائن البائن إذا أمكن جعله إخبارا عن الأول- وهنا
	ابحاث
١٠٠٩	"اذهبي وتزوجي" يحتاج وقوع الطلاق به إلى النية أولا؟
١٠١٠	أربعة طرق عليك مفتوحة-
	باب تفويض الطلاق
١٠١١	الفرق بين وكيل الطلاق ورسوله
١٠١٢-١٠١	قال لها اختارى فلها أن تطلق فى مجلس علمها به ما لم تقم
١٠١٤	فوض أمر امرأته الى اجنبى ثم قال عزلتك وجعلته بيدها
١٠١٥-١٠١	لو جعل أمرها بيد صبي لا يعقل أو مجنون- هنا أبحاث
١٠١٩	قال لها طلقى نفسك فقالت أنا طالق أو انا أطلق نفسى
	لم يقع لأنه وعد- جوهرة-

مطلب	رقم الحاشية
معارضة الحاوى القدسى المتون	١٠٢٠
باب الامر باليد	
اذا ابتدأت المرأة ونكحت مشرطة أن أمرها بيدها صح بخلاف ما لو بدأ الزوج	١٠٢١-١٠٢٢
قالت طلقت نفسى فى المجلس بلا تبدل، وانكر فالقول لها	١٠٢٣
فصل فى المشيئة	
من بيان الفرق بين التوكيل والتمليك	١٠٢٤
إشكال أجاب عنه الفتح	١٠٢٥
فى كيف شئت يقع فى الحال رجعية	١٠٢٦
قال أنت طالق ان كنت تحيين الطلاق وانت طالق ان كنت تبغضين الطلاق، لم تطلق لأنه يجوز ان لا تحبه ولا تبغض	١٠٢٧
باب التعليق	
حكم الحلف بالطلاق	١٠٢٨
لو سبته بنحو قرطبان وسفلة فقال إن كنت كما قلت فانت طالق- تنجز، كان كذلك أولا- تحقيق المسئلة بقلم صاحب الجدد	١٠٢٩-١٠٣٥
كلمة كل، لا تقتضى التكرار فى فرد واحد	١٠٣٦
إن كانت امرأة غير معينة فلا فرق بين التعليق بأداة الشرط أو بمعناه وإذا كانت معينة يجب أن يكون بصريح الشرط	١٠٣٧
من وجوه التعيين وما يتعلق به	١٠٣٨-١٠٤١
التزوّج يعقب التزويج-؟	١٠٤٢

مطلب	رقم الحاشية
لو قال إن تزوّجت فلانة فهى طالق ثلاثا فتزوّجها	١٠٤٣
النقد على لفظة فتوتين، مكان فتوين	١٠٤٤
إمكان تصور البر في المستقبل	١٠٤٦-١٠٤٥
شرط انعقاد اليمين وشرط بقائها	
لو فتح إن الشرطية وأراد التعليق	١٠٤٧
علق بكلمة فانه ينحل بعد الثلاث فلا يقع إن نكحها بعد زوج آخر	١٠٤٨-١٠٥٠
أقامت البينة أنه حلف لا يضربها وأقام البينة أنه حلف لا يضربها	١٠٥١
من غير ذنب يثبت كلا الامرين	
يدعى إيفاء حق وهى تنكر فالقول قولها	١٠٥٢
ما لا يعلم وجوده إلا منها صدقت فى حق نفسها خاصة كالحجة والحيض	١٠٥٣
فرق بين المحبة والحيض، والحكم فى المحبة دائر على اخبارها	١٠٥٤-١٠٥٥
باللسان ديانة وقضاء	
صورة الشك فى الطلاق	١٠٥٦
لو تكررت أداة الشرط بلا عطف فهو على التقديم والتأخير	١٠٥٧-١٠٥٩
كلام فى تعيين معنى عبارة للشارح	١٠٦٠
الاستثناء انما يثبت حكمه فى صيغ الاخبار	١٠٦١
قال انت طالق ثلاثا إلا ثنتين إلا واحدة وقع ثنتان	١٠٦٢
أنت طالق إلا واحدة، يقع ثنتان	١٠٦٣
إن تزوّجتك وإن تزوّجتك فأنت كذا	١٠٦٤

مطلب	رقم الحاشية
لم يوجد شرط الحنث	١٠٦٥
إذا كان شرط الحنث عديميا	١٠٦٦
باب طلاق المريض	
من يطلق في مرضه يفر من إرث امرأته فيرد عليه	١٠٦٧
قصدها الى تمام عدتها	
لو كان الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت	١٠٦٨
لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض	١٠٦٩
تلاطم البحر ومات من ذالك الموج فهو كالمرضى	١٠٧٠
لو أبانها ومات بذلك السبب في العدة للمدخولة- ورثت هي-	١٠٧١
باب الرجعة	
لو نظر إلى غير داخل الفرج بشهوة لا يكون مراجعا	١٠٧٢
قال الامام السرخسى في حكم، هذا من أعجب المسائل واعترض	١٠٧٣
الخلبي بأنه لا عجب فقال الشامي هذا ناشئ عن سوء الادب	
في الكنز والهداية وغيرهما: طلق ذات حمل قال	١٠٧٤-١٠٨٢
لم أطأ راجع واعترضهم صدر الشريعة لكن انتصر في البحر	
للمشايع ورد قول الصدر فحقق صاحب الجلد قول صدر الشريعة	
وأبان نفعه وإتقانه	
لا ينكح مطلقته بالثلاث	١٠٨٣
في المشكلات: من طلق امرأته قبل الدخول بها ثلاثا فله أن	١٠٨٤
يتزوجها بلا تحليل، أو له البخاري بأن المراد ثلاث طلاقات	
متفرقات	

رقم الحاشية	مطلب
١٠٨٥	لو كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم يثبت بوطئها حرمة المصاهرة
١٠٨٦	عبارة القنية استشكلها المصنف جعلها متنا بعد تغيير-
١٠٨٧	إذا ابتدأت المرأة ونكحت مشرطة أن أمرها بيدها صح بخلاف ما لو بدأ الزوج، والفرق خفى-
١٠٨٨	لو قال الزوج الاول كان نكاحي فاسدا فالقول له
١٠٨٩-١٠٩٠	لو ادعت المرأة دخول المحلل صدقت وإن انكره هو، وكذلك على العكس
١٠٩١	القول للزوج الأول فى حق الفرقة لا فى حق المرأة
	باب الايلاء
١٠٩٢	لو ادعى فى الصريح أنه لم يعن الجماع لا يصدق قضاء ويصدق ديانة
١٠٩٣-١٠٩٤	فى قوله أنت على كالحمار والخنزير إن لم ينو الطلاق هل يكون يميناً؟
	باب الخلع
١٠٩٥	إذا خالعه بعد الخلع يصح، وإذا طلقها بمال بعد الخلع يقع ولا يجب المال
١٠٩٦-١٠٩٧	طلق الصغيرة بمقابلة إبرائها إياه من المهر يقع الرجعى ولا يسقط المهر

مطلب	رقم الحاشية
باب الظهار	
الحرمة بجرمة المصاهرة للدواعى من دون نكاح لا يكون التشبيه بها شيئا	١٠٩٨-١٠٩٩
من قال لامراته انت على كالمية	١١٠٠
لو قدم من سفر له تقيلها للشفقة	١١٠١
وينبغى تقييده بأن لا يكون على الفم	١١٠٢
لو نوى الحرمة المجردة بقوله انت على كأمى	١١٠٣
لو قال أنت أمى	١١٠٤-١١٠٥
باب الكفارة	
ما شرع بلفظ إطعام و طعام جاز فيه الاباحة وما شرع بلفظ ايتاء وأداء شرط فيه التملك	١١٠٦
باب اللعان	
الاستشهاد بالله مهلك كالحد بل أشد	١١٠٧
من صريح ألفاظ القذف بالزنا	١١٠٨
إذا كان القذف بنفى الولد فطلب اللعان حق الزوج أيضا	١١٠٩-١١١٠
لا حد مع العفو لترك الطلب لا لصحة العفو	١١١١
ان التعناو لو أكثره بانت بتفريق الحاكم	١١١٢
باب العنين	
إذا وجدت زوجها مجبوا فرق الحايكم بطلبها لو كانت غير عالة بحاله قبل النكاح وغير راضية به بعد النكاح	١١١٣

رقم الحاشية	مطلب
١١١٤	فى بيان حكمة التاجيل سنة
١١١٥	لا يعتبر تاجيل غير الحاكم
١١١٦	الفرق بين اختلاف الفتوى واختلاف التصحيح
١١١٧	يشترط للفرقة تفريق القاضى أو يكفى اختيارها نفسها؟- أقوال
	الشروح وتحقيق صاحب الجلد مع ترجيح واضح-
١١١٨	اختلفا فى الوطئ قبل التاجيل فلو كانت الآن ثيبا
	فالقول له يمينه
١١١٩	العيوب المثبتة للخيار تسعة
١١٢٠	لا يتخير أحد الزوجين بعيب الآخر وقد تكفل فى الفتح بردما
	استدل به الائمة الثلاثة
١١٢١-١١٢٣	لو تزوجته على انه حر أو ثابت النسب فبان بخلاف كان لها
	الخيار
	باب العدة
١١٢٤	لا عدة لو تزوج امرأة الغير ودخل بها علما بذلك
١١٢٥	(هى تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح أو شبهته)- عطف على
	زوال (الشامى والبحر) لا معنى للعطف على زوال (جد الممتار)
١١٢٦-١١٢٨	وجوب العدة لخلوة صحيحة فقط أو لفاسدة أيضا؟
١١٢٩	أفاد الشارح اعتداد المرأة بفسخ النكاح مطلقا وأورد عليه الشامى
	بفسخ نكاح المسيبة والمهاجرة اليئا، فانه لا عدة على واحدة
	منهما
١١٣٠	تعريض صاحب النهر على الوزير ابن كمال

رقم الحاشية	مطلب
١١٣١	سبب حبس الامام السرخسى وطريق املائه المبسوط
١١٣٢	عدة أم ولد مات مولاها أو أعتقها إذا لم تكن محرمة عليه
١١٣٣-١١٣٤	عدة المراهقة التى لم تبلغ بالسنّ و زاد سنّها على التسع
١١٣٥	فى زوجة المفقود يفتى بقول مالك أنّها تعتد عدة الوفاة بعد
	مضى أربع سنين من يوم المرافعة إلى قاضى الشرع وتقديره
	العدة للموت...
١١٣٦-١١٣٧	الحامل مطلقا ولو من زنا تعتد بالوضع
١١٣٨-١١٣٩	عد البحر من أمثلة النكاح الفاسد نكاح المعتدة
١١٤١	قال صاحب النهر: إن ذكر الموطوعة بشبهة يغنى عن ذكر
١١٤٢	المنكوحه فاسدا، وقال صاحب الجدد: لا استغناء-
١١٤٣-١١٤٧	المعتدة إذا وطئت بشبهة تجب عدة أخرى-
١١٤٨	إذا حبلت فى العدة تنقضى بوضعه
١١٤٩-١١٥٠	أبأنها ثم أقام معها زمانا تنقضى عدتها إن كان مقرا بين الناس
	بطلاقها من حين التطليق
١١٥١-١١٥٢	مبدأ العدة فى النكاح الفاسد بعد التفريق أو المتاركة
١١٥٣	صاحب البحر ذكر فى تأييد صحة المتاركة من المرأة ان مسكين
	عدّ من صورها أن تقول فارقتك- إشعار صاحب الجدد على سهو
	من البحر فى عبارة مسكين
١١٥٤	نظر فى أن المتاركة بعد الدخول لا تصح إلا بحضرة الآخر أو هذا
	الحكم يعم إنكار النكاح مطلقا
١١٥٥-١١٥٦	كلام على البحر فى جزمه هنا بحلة التزوج وعدم وجوب عدة

مطلب	رقم الحاشية
المتاركة ديانة، للمرأة التي علمت انها حاضنت بعد آخر وطئ ثلاثا-	
لو قدرت العدة بالحيض فأقلها لخرة ستون يوما	١١٥٧
نكح معتدته وطلقها قبل الوطئ وحب عليه	١١٥٨
مهر تام وعليها عدة مبتدأة -الح-	
وقول زفر لا عدة عليها فتحل للأزواج، أبطله المصنف ونقل في	١١٥٩-١١٦٠
عبارته كلام شيخه الكرخی رحمهما الله تعالى	
هاجر الزوج إلى دار الاسلام وتركها في دار الحرب فلا عدة	١١٦١-١١٦٢
عليها هناك اجماعا	
لا عدة لو تزوج امرأة الغير أو معتدته ودخل بها علما بذلك	١١٦٣
لا يلزم أن يصلها خير الطلاق من ثقة-الح-	١١٦٤
فصل الخداد	
اللام للعهد في قوله بالثوب	١١٦٥
خطبة معتدة الوفاة حرام ويجوز التعريض	١١٦٦
مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت إليه فوراً	١١٦٧
النظر في لفظة "استرت" أهي "استترت"	١١٦٨
أبانها أو مات عنها في سفر وليس بينها وبين مصرها مدة سفر	١١٦٩-١١٧١
رجعت	
وإن كانت مدة السفر من كل جانب وهي في محل صالح للاقامة	١١٧٢-١١٧٣
تعتد ثمه	

مطلب	رقم الحاشية
فصل فى ثبوت النسب	
إن ولدت معتدة الرجعى لأكثر من ستين يثبت نسب ولدها ما لم تقر بمضى العدة فإن أقرت به فكالرجعى، وإن ولدت لتمام ستين لا يثبت النسب إلا بدعوته	١١٧٧-١١٧٤
الصغيرة أقرت بمضى العدة بعد أربعة أشهر وعشر فولدت لستة أشهر لا يثبت	١١٧٨
ولدت فقالت نكحتنى منذ نصف حول، وادعى الأقل فالقول لها قال إن نكحتها فهى طالق، فنكحها فولدت لنصف حول نكحها لزمه نسبه-- وبحت فيه الكمال-	١١٧٩-١١٨٠ ١١٨١-١١٨٣
زوّج أمته من عبده فجاءت بولد، فادعاه المولى لم يثبت نسبه	١١٨٤-١١٨٥
غاب عن امرأته فتزوجت بآخر وولدت أولادا ثم جاء الزوج الأول فالأولاد لمن؟	١١٨٦-١١٩٣
صور أحكام لمعتدة بائن وموت تزوّجت فولدت	١١٩٤-١٢١٢
باب الحضانة	
الحضانة حق الأم أو حق الولد	١٢١٣
من شغلها كثرة الصلوة عن الولد ينتزع منها	١٢١٤
حضانة الفاسقة	١٢١٥
إذا وجب الارضاع على الأم لا أجره لها-	١٢١٦-١٢١٧
وما رأى فيه الشامى من المخالفة دفعه صاحب الجلد	١٢١٨-١٢٢٥
تستحق الحضانة أجره الحضانة إذا لم تكن منكوحة ولا معتدة	

مطلب	رقم الحاشية
لأبيه وهى غير أجرة إرضاعه و نفقته- هنا بحث للمصنف مع تحقيق المقام من صاحب الجلد-	
الحضانة بعد الأم لأم الأم	١٢٢٦
الحاضنة الذمية كمسلمة ما لم يعقل الولد دينها الخ	١٢٢٧-١٢٢٨
تقدير عمر الاستغناء عن النساء للولد	١٢٢٩-١٢٣٠
إذا انتهت الحضانة ولم يوجد للولد عصبية ولا وصى فمن يرييه؟	١٢٣١
لزوم نفقة الزوجة الصغيرة إذا أمسكها فى بيتها	١٢٣٢
إذا صلحت للرجال قبل البلوغ وقد زوجها أبوها لا حضانة لأمها، إتفاقا	١٢٣٣-١٢٣٤
ليس للأب ضم العاقل البالغ المستغنى إلى نفسه	١٢٣٥
باب النفقة	
نفقة المشتهاة تلزمه مطلقا	١٢٣٦
عند أبى يوسف يسقط حقها فى المنع إذا دخل بها برضاها فى امتناعها للمهر اختلاف الفتوى ونفى الامتناع ظاهر الرواية فيقدم	١٢٣٨-١٢٣٩
حد اليسار والاعسار فى نفقة الزوجة	١٢٤٠
مرضت فى بيت الزوج فلها النفقة	١٢٤١
ممن لا نفقة لها المرتدة	١٢٤٢
عادت إلى بيت الزوج بعد ما سافر خرجت عن النشوز	١٢٤٣
لا يلزمه الدواء وما هو للتفكه	١٢٤٤
جاءت القابلة بلا استحجار فأجرتها على الزوج أو الزوجة؟	١٢٤٥-١٢٤٦

مطلب	رقم الحاشية
المراد بصاحب المائدة	١٢٤٧
دين النفقة على الزوج أضعف مما هو دين للزوج على الزوجة	١٢٤٨
الجهاز ملك المرأة ويتنفع به بإذنها	١٢٤٩
لا تفريق لعجزه عن النفقة ولا لعدم إيفائه حقها ولو موسرا	١٢٥٠
كيف يمكن للقاضي الحنفى ان يفرق باعسار الزوج؟	١٢٥١
التفريق بالعجز عن النفقة جائز عند الشافعى إذا شهدت بينة	١٢٥٢
باعساره الآن	
فى الفتح أنه يمكن الفسخ الخ	١٢٥٣
معنى استدانتها على الزوج، الشراء بالنسيئة أو لاستقراض؟	١٢٥٤
إن لم يامر القاضي بالاستدانة عليه فالدائن يرجع على الزوجة	١٢٥٥-١٢٥٦
وهى على الزوج	
لا تسقط النفقة بالطلاق	١٢٥٧
بون بين بين ما نقله المقدسى عن الجواهر وبين ما هو نص	١٢٥٨
الجواهر	
لا تسقط النفقة بالطلاق البائن أيضا	١٢٥٩
رافعت إلى القاضي أنه يضربنى و يوذبنى	١٢٦٠-١٢٦١
لا منع من دخول الابوين فى كل جمعة و دخول غيرهما من	١٢٦٢-١٢٦٥
المحارم فى كل سنة ويمنعهم من المكث والقرار عندها ويمنعها من	
زيارة الأجانب و عيادتهم والوليمة	
له منعها من الحمام إلا النفساء، وإن جاز بلا تزين وكشف عورة	١٢٦٦-١٢٦٧
لأحد	

رقم الحاشية	مطلب
١٢٦٨	هل يجب على الحر لطفله الفقير ثمن الأدوية وأجرة الطبيب؟- الجواب من صاحب الجلد-
١٢٦٩	النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن الاحتباس وجوب نفقة الأصول على الموسر واختلاف الأقوال والترجيح في حد اليسار
١٢٨١	وجوب النفقة لكل ذي رحم محرم عاجز عن الكسب- وهنا اعتراضات و جوابات أحال العلامة الشامي بسطها على البحر وحاشيته منحة الخالق لكن لم يترك في رد المختار ذكر شيء منها-

باسمه تعالى
نظرة على صاحب جدالممتار
العلامة الإمام أحمد رضا القادري البريلوى
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

مولده ١٠/شوال ١٢٧٢ هـ وفاته ٢٥/صفر ١٣٤٠ هـ
١٤/يونيو ١٨٥٦ م ٢٨/أكتوبر ١٩٢١ م

ولد العلامة أحمد رضا ببلدة بريلى، ونشأ فى بيئة دينية وأسرة علمية ، فان جده الشيخ رضا على خان (المتوفى ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م) وأباه الشيخ نقى على خان (المتوفى ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م) كانا من كبار العلماء الأتقياء ، تناولا به بقرية صالحة رشيدة وأخذ الشيخ جميع العلوم المتداولة عن أبيه ، حتى تخرج عليه فى الرابع عشر من شعبان سنة ١٢٨٦هـ وهو ابن ثلاث عشرة سنة وعشرة شهور - ولعلو همته وتقوب فكره لم يكف بالعلوم المتداولة بل أخذ غيرها مما لم يلم بها الأكثرون من علماء عصره ، كالجفر والتكسير والتوقيت والأرثماطيقى واللوغارثم وغيرها ، ونىغ فى كل فن ، وابتكرو أجاد فيه .

ولم يكن عالما جافا ليس له هم الا جمع الكتب فى بيته و توفير المعارف فى قلبه بل كان نقاعا للخلق ، داعية كبيرا للحق ، له عناية بالغة باحياء العلوم ، وهداية الناس وإروائهم بمنهل الشرع المستقيم ، جرى قلمه السباق طول عمره فى ميدان التصنيف والكتابة ليتفع الخلق بنفقات يراعه مدى الدهر ، أحيى كثيرا مما اندثر من العلوم ، ومما اندرس من سنن المصطفى عليه التحية والثناء ، وأضنى كثيرا مما انتشر من البدع والفن والمناكير فأنار المصححة للخلق ، وأبان الحق للباطل ، وسد المنافذ للباطل ، وبث المعارف للطالب ، كفى لكل ذلك شهيدا ما صنف من الكتب ، وما خلف من الآثار ،

ومن تصانيفه أجمعها للمعارف ، وأكبرها فى الحجم "العطايا النبوية فى الفتاوى الرضوية" تشتمل على اثنى عشر مجلدا ، وكل مجلد يقارب ألف صفحة ، وهى فى الفقه الحنفى لكن الباحث يتبين من خلالها تبحر صاحبها فى التفسير والحديث والكلام والحساب والهندسة والهيئة والتوقيت ونحوها من العلوم الدينية والعقلية والأدبية ، ويجد له ابتكارات جميلة ، وبحوثا رائعة لم يسبق إليها كما قدمت شواهدا فى مقدمتى على هذا الكتاب

وقد صنف حول حياته وآثاره كتب فى الأردية والعربية والإنجليزية وتناول شخصيته عدد من الباحثين فى جامعات العالم وقدموا حولها بحوث الدكتوراة - كان معتصما بالكتاب والسنة ، متمسكا بما

عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من أكابر الدين ، وهداة الشرع المتين ، ناشرا للمذهب أهل السنة والجماعة ، رادًا على من عدل عنهم.

وأشير هنا إلى نبذ من تصانيفه ليعرف القارئ قيمة جهاده بالقلم ، ومبلغ جهوده فى نشر الحق ودحض الباطل ، و مدى سعيه فى إحياء العلوم ، وبث المعارف :

حواشيه على تفسير البيضاوى وعناية القاضى ومعالن التنزيل والصحاح الستة وغيرها من كتب الفنون المختلفة - الزلال الانقى من بحر سبقة الأنقى - ردالرفضة - مطلع القمرين فى إبانة سبقة العمرين - الأدلة الطاعنة فى إذان الملاعة ، قوارع القهار على المجسمة الفجار - قهر الديان على مرتد بقاديان (مجلة أصدرها للرد على القاديانية) السوء والعقاب على المسيح الكذاب - الجراز الديانى على المرتد القاديانى - جزاء الله عدوة إبائه حتم النبوه - الكلمة الملهمة (فى الرد على أباطيل الفلسفة القديمة) الأحاديث الراوية لمذح الأمير معاوية - مقال عرفا باعزاز شرع وعلمنا (فى الرد على المتصوفة التى تنكر التزام الشرع وإكرام العلماء) الزبدة الزكية فى تحريم سجود التحية ، حمل النور فى نهى النساء عن القبور - جلّى الصوت لنهى الدعوة أمام الموت - أعالى الإفادة فى تعزية المهند وبيان الشهادة (فى الرد على بدع الشيعة) هادى الناس فى رسوم الأعراس - لماد الكاف لأحاديث الضعاف - مدارج طبقات الحديث - مسفر المطالع للتقويم والطالع - حواشيه على الزيج الايل خانى - الوسائل الرضوية للمسائل الجفريّة - رساله در علم مثلث - رساله در علم لوغا رثم - حواشيه على تحرير الأقليس وأصول الهندسة ، استنباط الأوقات ، ميول الكواكب وتعديل الأيام وغيرها

خلفه بحله الأكبر الشيخ حامد رضا خان ، ثم بحله الأصغر المفتى الأعظم مصطفى رضا خان ، ابنه المفتى الأعظم ارتحل إلى دار الآخرة فى ١٤/١/١٤٠٢ هـ وقد جاوز التسعين من عمره ، وبقي طيلة حياته يخدم الدين والعلم ، ويرشد الجماهير إلى الالتزام بالشرع القويم ، ممتازا بالورع والتقوى ، مرجعا للعلماء ، له مجموعة فتاواه فى عدة مجلدات وكتب وبحوث تنيف على الخمسين ، يتمى إليه وإلى أبيه الكريم كثير من المعاهد والمدارس و المنظمات الدينية ، والجمعيات الخيرية ، خاصة فى الهند وباكستان ، وهذا رمز لحب الجماهير لهما ، وقوة صلتهم بقلوب المسلمين ، لازالت فيوضهما فائضة عليهم رضى الله تعالى عنهما وجزاهم أحزل جزاءه عن الإسلام والمسلمين -

محمد أحمد المصباحى -

عضو الجمع الإسلامى بمباركفور

خاتمة الطبع

فرغت من إتمام ما يتعلق بهذا الكتاب فى أول شعبان سنة ١٤١٣هـ المصادف ٢٥ يناير سنة ١٩٩٣م - وكان على "المجمع الاسلامي" (مؤسستنا للتصنيف والتحقيق و النشر) طبع هذا الكتاب, لكنه قصر عن تحمل نفقاته, لقلة ميزانيته, فتحدثت فى هذا الامر اخانا الحاج محمد سعيد النورى الامين العام لرضا اكاديمي بومبائى, فارتاح له و وعدنى ان رضا اكاديمي يحتمل نفقات الطبع واستقر رأينا على ان يكون الطبع بالكمبيوتر فى صورة رائعة , فسافرت الى بومبائى فى الرابع من رمضان سنة ١٤١٤هـ , وبدأ العمل, لكن كان بطيئا جدا , ولم يتم رغم اقامتى نحو اربعين يوما هناك , فعدت الى موطنى , واستمر العمل فى بومبائى نحو ثلاثة اشهر , ثم سافرت ثانيا مع الاستاذ عبدالمين النعماني عضو المجمع الاسلامي فى ١٤/١٢/١٤١٤هـ الى بومبائى , ومكنا نحو عشرين يوما عاكفين على المقابلة والتصحيح حتى تم العمل -

وكان اكبر مساعد لنا فى الارتباط بصاحب الكمبيوتر, والقيام بشؤنه الأخ العزيز محمد عارف الرضوى بن الحاج محمد الرضوى , فقد سهل لنا كثيرا من المتاعب, وبذل قسطا كبيرا من جهوده المتطوعة , اعانة لنا فى هذا العمل المثمر , وابتغاء لوجه الله تعالى , وقام بمابقى من امور الطبع اخوه الكبير محمد رفيق الرضوى , فجزاها الله تعالى اوفى الجزاء , ونخصهما بجزيل إنعامه , وجميل إكرامه فى الأولى والآخرة -

كذا ساعدنى فى مقابلة تجربات الطبع عددا من تلامذة الجامعة الاشرفية بمباركفور , فجزى الله كلهم خيرا الجزاء , وقبض لهم السعادة والهناء , ووفقهم دائما للقيام بالامور الدينية والعلمية ببذل جهودهم الخالصة لوجهه تعالى -

هذا, ونشكر اعضاء رضا اكاديمي وكل من ساعدنا فى إصدار هذا الكتاب الجليل , رزقهم الله رضاه , ووفقهم وايانا للقيام بما يحبه ويرضاه - والصلوة والسلام على حبيبه المصطفى وعلى آله وصحبه اجمعين

محمد احمد المصباحي

عضوالمجمع الاسلامي

منزل الحاج شفيع احمد الرضوى

على عمر اسثريت , بومبائى - ٣

١/٣/١٤١٥هـ / ٦/١٤/١٩٩٤م

JADDUL - MUMTAR

Vol. - 2

By

**Aala Hazrat, Imam Ahmed Raza
Qadiri Bareilvi**

1272 A. H. 1340 A. H.
1856 A. D. 1921 A. D.

With Co-operation of :

Raza Academy

Post Box No.: 3373, Bombay - 3 (INDIA)

Published By :

Al - Majmaul Islami

Mubarakpur - 276404 (INDIA)

